من الفكر السياسى والاشتراكى

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

تاريخ الفكر الاشتراكى

(المجلد الثالث) الجزء الثانى

الدولية الثانية

تأليف
ج . هـ . كول

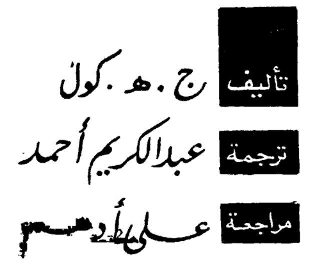
ترجمة : عبدالكريم أحمد
مراجعة : على أدهم

من الفكر السياسي والاشتراكي

تاريخ الفكر الاشتراكي

(المجلد الثالث) الجزء الثاني

الدولية الثانية



المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

الجزء الثانى من المجلد الثالث

من تاريخ الفكر الاشتراكى

الفصل الثاني عشر

النمسا

احتل الاشتراكيون النمساويون بزعامة فيكتور آدلر مركزا على درجة كبيرة من الأهمية والاحترام فى « الدولة الثانية » . ولقد كان النمساويون حزبا نموذجيا من عدة نواح : فقد كانوا على درجة كبيرة من الحماس والنظام ، وكانت علاقتهم بالنقابات مرضية فى الغالب ، ولم يتعرضوا قط لمتاعب الشيع المنشقة من اليمين أو اليسار — وان كانوا قد تعرضوا لصعوبات كثيرة فيما يختص بمشاكل القوميات . وكانوا فضلا عن ذلك حزبا على درجة عالية من التعليم ، وكانت صحيفتهم الرئيسية ، « آربايتر زايتونج » ، موضع احترام بحق لمستواها العالى الذى حافظت عليه باستمرار ، وكانت ألوان نشاطهم الثقافى منتشرة وغزيرة فى نفس الوقت ، كما أنهم أظهروا جلدا وشجاعة كبيرين فى العمل على تحقيق أهدافهم فى الظروف المعقدة المتعبة السائدة فى الدولة ، أو الامبراطورية ، المتعددة القوميات التى كان عليهم أن يعيشوا فيها .

وكان الاشتراكيون النمساويون من ناحيتهم فخورين بحزبهم ، وكان أكبر مصدر لفخرهم هو طابعهم « الدولى » . فكانوا يحبون التفكير فيه ويسمونه « دولية صغيرة » فى نطاق « الدولية » الأكبر التى كان مرتبطا بها. وكانوا يشيرون برضا كامل الى نجاحه فى جمع الاشتراكيين من جميع الجماعات القومية التى تتألف منها الامبراطورية النمساوية المجرية ، أو بالأحرى القسم النمساوى منها ؛ فقد كان هناك داخل الحزب — كما فى

داخل النمسا الكبرى ، ألمان وتشيكيون وسلافيون وبولنديون وايطاليون ورثينيون — ممثلين لكل ذلك الخليط من الشعوب الخاضعة للحكم النمساوى ، وكانت كل جماعة لها الحق فى تكوين منظمتها القومية داخل نطاق الوحدة الكبرى . لقد كان من دواعى فخر الحزب النمساوى أنه « دولى » بالغريزة تقريبا ، وفى حين كان لا يزال أمام الأحزاب الأخرى أن تتعلم كيف تسمو على حدودها القومية ، حصل الحزب النمساوى على هذه المعرفة جاهزة من خلال الصراع اليومى .

وكان هذا الفخر أصيلا لا ادعاء فيه . ومع ذلك فان « الحـزب الاشتراكى النمساوى » كان طوال حياته حزبا ألمانى النزعة أساسا ، برغم أنه كان يضم قطاعات كبيرة من جماعات قومية أخرى . فكانت زعامته ألمانية فى الغالب ، وكانت فكرته وثقافته ألمانيتين ، وكان خاضعا لمؤثرات قوية من جانب « الحزب الاشتراكى الألمانى » الأكبر من خارج حدود الامبراطورية النمساوية . فكان مفهومه ذاته عما ينبغى أن يكون عليه الحزب الاشتراكى هو المفهوم الألمانى ، معدلا ليلائم ظروف الدولة المتعددة القوميات كما كان عليه أن يأخذ فى الاعتبار أن الامبراطورية النمساوية ليست وحدة اجتماعية تستطيع أن تثير مشاعر الولاء العميق نحو ذاتها أو نحو « روح الشعب » المنبثقة من السكان الذين يعيشون داخل حدودها الجغرافية .

ان الألمان فى ألمانيا ، بما فيهم الاشتراكيون الألمان — أو معظمهم على الأقل — عندما كانوا يناضلون ضد الدولة الألمانية التى وحدها بسمارك تحت زعامة بروسيا ، كانوا فى نفس الوقت يفخرون بها باعتبارها رمزا لما حققه الألمان . ولكن الألمان النمساويين لم يشعروا بفخر نحو النمسا الامبراطورية أكثر مما كانت تشعر به أية جماعة من الجماعات الخاضعة لحكمها . وبالرغم من أنه لم يعد هناك بعد حرب سنة ١٨٦٦ أى تفكير

مباشر فى أن تكون النمسا سياسيا جزءا من « ألمانيا الكبرى » ، وبالرغم من أنه كان لابد من قبول امبراطورية هابسبرج ، مؤقتا ، كحقيقة واقعة ، فانه لم يكن لدى شعوبها ، باستثناء الطبقات ذات الامتيازات ، أى احساس بالانتماء اليها . لقد كانت الطبقات العاملة داخل حدودها فى حاجة الى أن تعيش فى اتحاد لكى تستطيع النضال ضد حكامها ومستغليها ، ولكن هذا الاتحاد قام على المنفعة والضرورة ، لا على أساس من الشعور بأن لهم وطنا أو ثقافة مشتركة . وفى ظل هذه الظروف كثيرا ما كانت المحافظة على وحدتهم صعبة صعوبة المحافظة صعوبة وحدة الامبراطورية النمساوية نفسها . ولا ريب فى أن مهمة الاشتراكيين النمساويين كانت من ناحية من النواحى أسهل من مهمة آل هابسبرج . اذ لم يكونوا مطالبين بانشاء منظمة مشتركة مع المجريين كذلك بالاضافة الى الجماعات القومية الأخرى التى تقع تحت الحكم النمساوى . فكان للمجريين حركتهم الاشتراكية القومية الخاصة بهم ، فى حدود ما سمح لهم الحكم الاضطهادى الذى كانت تمارسه الارستقراطية المجرية بألا تكون لهم أية حركة أصلا ، وكل ما كان على الاشتراكيين النمساويين أن يفعلوه حيال هذه الحركة هو مد يد المساعدة اليها من وقت لآخر . ولكن حتى بدون المجريين والكرواتيين والسلافيين والترنسفاليين والأقليات القومية الأخرى التى كانت الارستقراطية المجرية تمارس عليها سلطة امبراطورية ، فان النصف النمساوى من « الملكية الثنائية » كان يمثل خليطا من الشعوب المتعددة بحيث يكفى ذلك وحده لتكوين مشكلة صعبة جدا ، وبخاصة فيما يتعلق بالصلات المتبادلة بين الألمان والتشيكيين فبرغم أنه كان لكل من هاتين المجموعتين القوميتين وطنها داخل الممتلكات النمساوية ، فانهما كانتا تعيشان وتعملان جنبا الى جنب فى كثير من المناطق ، وكانتا جزءين من قوة عمالية واحدة لا أمل لها فى حماية نفسها

الا اذا تجنبت النزاع بين عناصرها القومية المتميزة . فكانت هناك مناطق ألمانية كثيفة فى بوهيميا ومورافيا ، كما كانت هناك أيضا أماكن اختلط فيها الألمان بالتشيكيين — كما كان فى براغ نفسها ؛ وفى فينا وبعض المدن الأخرى التى يسودها العنصر الألمانى وجدت جماعات كبيرة من العمال التشيكيين ؛ وفى غاليسيا ، كان البولنديون يقفون وحدهم الى حد كبير ، ولكن كان هناك أيضا ألمان وتشيكيون الى جانب البولنديين والرعايا الروثينيين ؛ وكان هناك بولنديون أيضا فى فينا ، وبخاصة البولنديون اليهود . هذا بالاضافة الى أن البولنديين كانوا مقسمين بين ثلاث امبراطوريات — النمساوية والألمانية والروسية ، ومن ثم تمزقت الاشتراكية البولندية شذرا وتحولت الى حركات منفصلة كل منها تعمل فى الظروف التى فرضها عليها حكامها ، وكان كل منها تتنازعها مشاعر الوحدة القومية والحاجة الى الانضمام الى العمال من القوميات الأخرى فى داخل الدولة التى يعيشون فيها .

ومن الناحية العملية ، لم يكن هناك سوى ثلاث جماعات قومية يعتد بها داخل الحركة الاشتراكية النمساوية — هى الألمان والتشيكيون والبولنديون ؛ فلا السلافيون ولا الروثينيون كانوا قد بلغوا حدا من التقدم يجعلهم يستجيبون لنداء الاشتراكية ، أو يكون لهم زعماؤهم الخاصون ، كما لم يكن دور الايطاليين وسلافيى الجنوب الذين تحت الحكم النمساوى كبيرا — الايطاليون لأنهم كانوا قليلين وأنظارهم متطلعة نحو ايطاليا ، وسلافيو الجنوب لأنهم كانوا متخلفين كما كانوا مقسمين بين نصفى الملكية الثنائية . وكانت المشكلة الكبرى أمام الاشتراكيين النمساويين هى الشروط التى يمكن بمقتضاها أن يعمل الألمان والتشيكيون معا ، وذلك مع أخذ مشكلة علاقات كل منهما بالبولنديين التى لا تنى تطل برأسها ، فى

الاعتبار ، ولكن على أساس أنها عامل تعقيد أكثر منها طرفا أساسيا فى الموضوع . وفى خلال الفترة التى تستوعبها هذه الدراسة ، أخذت مشكلة العلاقات الألمانية التشيكية تصبح أكثر صعوبة ، كلما تحولت الحركة القومية التشيكية فى الاتجاه الديموقراطى . « فالتشيكيون القدامى » ، برغم أن كثيرين منهم كانوا يطالبون بالاعتراف ببوهيميا ملكية قائمة بذاتها بأنظمتها القديمة ، كانوا يريدون أن يحققوا لها مركز الشريك الثالث المتساوى الذى يتمتع باستقلال مماثل لاستقلال المجر وبقدرة مماثلة على استغلال الطبقات الدنيا ، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق هذا الوضع كاملا بسبب اختلاط العناصر الألمانية والتشيكية فى الارستقراطية البوهيمية وبين عامة الشعب. وكان للأرستقراطيين الألمان والتشيكيين مصلحة مشتركة فى الدولة النمساوية بوصفها دعامة امتيازاتهم الطبقية . فكان النبلاء التشيكيون والألمان ، بما فيهم ألمان من بوهيميا ومورافيا ، يحتلون مراكز كبرى فى البلاط وفى البيروقراطية الحاكمة . وقد سهل هذا الاختلاط بين الألمان والتشيكيين فى الطبقة الحاكمة الأمر على الاشتراكيين فى تنظيم حركة موحدة ضدهم — الى أن نمت فى بوهيميا حركة قومية تشيكية على عداء للأرستقراطية ووجدت زعماءها بين مثقفى التشيكيين وطبقتهم الوسطى . وقد قوض هؤلاء « التشيكيون الحديثون » الذين تحدوهم النزعة القومية دعائم النزعة شبه القومية الارستقراطية التى كانت سائدة بين الزعماء السياسيين من « التشيكيين القدامى » ، وفى نفس الوقت أثاروا مشكلة حرجة للحركة الاشتراكية النمساوية . فقد انقسم الاشتراكيون التشيكيون الى فريقين ، فريق ظل على ولائه لفكرة المنظمة الموحدة ، مع شىء من الاستقلال الذاتى للجماعات القومية ، وفريق لم يكن على استعداد لأن يتخلف عن القوميين البورجوازيين فى العمل على انشاء حركة قومية

خاصة بهم . وكان هذا الانقسام فى صفوف الاشتراكيين يقع الى حد كبير فى المناطق التى يغلب فيها التشيكيون من ناحية والمناطق التى يختلط فيها الشعبان من ناحية أخرى . وزادت حدة المشكلة بصفة خاصة فى الميدان النقابى ، كما سنرى فيما بعد ، لأن الاشتراكيين التشيكيين ، وعلى رأسهم أنطونين نيمك (١٨٥٨ — ١٩٢٦) ، بعد أن شيدوا حزبهم المستقل استقلالا ذاتيا داخل الاطار الفدرالى للحزب الأكبر الذى يشمل القسم النمساوى من الامبراطورية ، طالبوا بالحق فى بناء نقاباتهم الخاصة بهم أيضا ، وكان ذلك يهدد بانقسام الحركة الصناعية ، لا دخل بوهيميا وحدها ، ولكن حيثما وجد عمال تشيكيون يعملون جنبا الى جنب مع عمال من قوميات أخرى . بيد أن هذا التحدى لم يبلغ ذروته الا فى وقت متأخر نسبيا — وخاصة بعد القلقلة العميقة التى نجمت عن الثورة الروسية فى سنة ١٩٠٥ فى جميع أنحاء الممتلكات النمساوية ، وبعد الحصول على حق الانتخاب لجميع الرجال فى النمسا فى أعقاب هذا الحدث الكبير مباشرة . فقد بنى الحزب الاشتراكى النمساوى فى وقت كان يبدو أن تفكك الامبراطورية النمساوية المجرية — وان كان متوقعا تماما فى يوم ما — أبعد من أن يصلح أساسا للتكتلات أو الانقسامات السياسية الجارية . ولذا ظل الاشتراكيون التشيكيون فترة كبيرة على استعداد للقيام بدورهم فى حزب نمساوى مشترك تحت زعامة ونفوذ يغلب عليهما العنصر الألمانى ، وما دام الاشتراكيون الألمان والتشيكيون على استعداد للعمل معا دون اصطدام حاد فاز الجماعات القومية الأخرى — باستثناء البولنديين — لم يكن من المحتمل أن تثير أية صعوبة ، أو أن تلعب أصلا دورا له أهمية تذكر .

أما البولنديون فى غاليسيا فانهم كانوا يدركون تمام الادراك أنهم أحسن حالا تحت الحكم النمساوى منهم اذا كانوا تحت الحكم الروسى ،

أو حتى تحت الحكم الألماني . فقد كانت بولندا النمساوية تتمتع فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، بواسطة حكم أرستقراطيتها المحلية ، وعندما تكونت فيها حركة اشتراكية استطاعت أن تسير فى طريقها بسهولة أكثر مما فعل التشيكيون لأن البولنديين كانوا متكتلين فى منطقة واحدة كما كانوا أقل اختلاطا من التشيكيين والألمان — باستثناء اختلاطهم بالفلاحين الروثينيين الذين لم تكن لهم أية قومية من القوميات المتقدمة الثلاث ، وبخاصة البولنديون أنفسهم ، على استعداد للاهتمام بمطالبهم . وكان الاشتراكيون البولنديون يتشاجرون فيما بينهم ، بين الجماعات التى تحت الحكم الألمانى والتى تحت الحكم النمساوى والتى تحت الحكم الروسى ، أكثر بكثير منهم مع زملائهم من الاشتراكيين فى النمسا ، وان كانوا هم أيضا قد صاروا أشد جموحا بعد سنة ١٩٠٥ تحت تأثير الثورة الكبرى فى روسيا .

وقد كان الحزب الاشتراكى النمساوى ، على خلاف الحزب الألمانى ؛ يشق طريقه فى مجتمع لم تكن للطبقة العاملة فيه حقوق سياسية الى عهد قريب جدا . فلم يكن للعمال فى ظل الدساتير النمساوية المعمول بها حتى سنة ١٨٩٦ حق التصويت مطلقا وقد احتفظ قانون الاصلاح الانتخابى الذى صدر فى هذا العام بالنظام القديم من التصويت المنفصل لكل طبقة — ولكنه خلق طبقة جديدة يحق لكل من العمال الصناعيين والفلاحين التصويت فيها وان ظل العمـال فى الخدمات الشخصية والاقطاعية محرومين من هذا الحق — الا أن الطبقة الجديدة من أصحاب الأصوات لم يتح لها سوى تمثيل ضئيل جدا فى الرايخسرات ، الذى استمرت السيطرة فيه للطبقات العليا . ولم تشمل حقوق الانتخاب جميع الفئات تقريبا على أسـاس المساواة فى التصويت ، ولم ينبذ نظام التصويت المنفصل الا فى سنة ١٩٠٦ .

وكان أهم ما يشغل الاشتراكيين النمساويين طوال الفترة من انشاء « الدولية الثانية » فى سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٩٠٦ هو الصراع من أجل حق التصويت للجميع . بل انهم لم ينظموا حزبهم حقيقة ويشرعوا فى هـذا الصراع الا قبيل ميلاد الدولية الثانية ببضعة شهور فى العيد المئوى للثورة الفرنسية الكبرى . وكانت الحركة الاشتراكية فى النمسا قبل ذلك منقسمة. وكانت هذه الحركة قد بدأت تأخذ شكلها أصلا فى الستينات من القرن الماضى بوصفها حركة ألمانية يغلب فيها النفوذ الألمانى المسيطر . فقد أنشىء فرع « للاتحاد العام للعمال الألمان » الذى أنشأه لاسال فى فينا للوقوف فى وجه محاولة منافسة تعمل على انشاء « اتحاد جمعيات التبادل العمالية » الذى يسير على الأسس اللبرالية التى نادى بها شكولز دليتش ، وقد بدأت هذه الحركات تنمو نموا مستقلا الى حد ما بعد الحرب البروسية النمساوية فى سـنة ١٨٦٦ عنـدما خرجت النمسا نهائيا من الكونفدرال الألمانى ، اذ تحولت الى الاشتراكية معظم الجماعات التبادلية التى كانت فى الأصل معادية للاشتراكية ، وقد ساعد على نمو الحركة المشتركة ، برغم تعرضها لقمع شديد ، ما حدث فى سنة ١٨٦٧ من تطورات دستورية ، أدت الى منح هنغاريا حقها فى الحكم المستقل فى ظل « الملكية الثنائية » بحيث أصبح من الضرورى تنظيم صورة من صور التمثيل البرلمانى للجزء النمساوى من الامبراطورية . ولم تحظ الطبقة العاملة بأى حقـوق انتخابيـة فى الرايخسرات الذى أعيد تنظيمه فى سنة ١٨٦٧ ولم يكن هناك حتى نظام للانتخاب المباشر . فقد كان أعضاء الرايخسرات ينتخبون بواسطة مجالس الأقاليم « الدايت » فى الأجزاء المختلفـة من الامبراطورية النمساوية ، واستمرت هذه المجالس نفسها تنتخب بواسطة نظام للتصويت المنفصل على أساس الطبقات لتحتفظ بأغلب السلطة فى أيدى طبقات ملاك الأراضى .

ومع ذلك فان اقامة صورة من الحياة الدستورية بعثت على نشاط المناقشات السياسية ؛ ووقع الاشتراكيون ، وبخاصة فى فينا ، تحت نفوذ الماركسية وكونوا صلات بالحزب الاشتراكى الجديد الذى أنشىء فى ألمانيا فى مؤتمر ايزناخ سنة ١٨٦٩ على أساس توحيد أتباع ليبنخت وبيبل من الماركسيين والقطاع المنشق المكون من أتباع لاسال . وقد حضر فعلا مندوبون من النمسا الألمانية مؤتمر آيزناخ واشتركوا فى انشاء الحزب الألمانى . واشترك الاشتراكيون من فينا بقيادة هينريخ أوبدرويندر (١٨٤٦ —) وبالتعاون مع ج . ب . بيكير صديق ماركس فى جنيف ومع الاشتراكيين الألمان والاشتراكيين السويسريين الألمان فى زيوريخ وفى مدن سويسرا الأخرى ، فى الأعمال الأخيرة « للدولية الأولى » وساعدوا بصفة خاصة فى حصول بيكير على أغلبيته الوهمية فى مؤتمر « الفلول » الذى عقدته « الدولية الماركسية » فى جنيف سنة ١٨٧٣ . بيد أن « الدولية المناهضة للتسلطية » المنافسة كان لها أيضا مؤيدون فى النمسا ، وبخاصة فى فينا ، وسرعان ما انقسمت حركة ١٨٦٩ .

وكان العمال قد منحوا ، اسما ، حق تكوين النقابات فى سنة ١٨٦٦ وأعقب ذلك قيام المنافسة المشار اليها بين أنصار « مساعدة الذات » وأنصار « مساعدة الدولة » — أى بين « التبادليين » وأتباع لاسال . ولكن بمجرد أن سيطر الفريق الأخير على الموقف وبدأ ينظم مظاهرات كبرى للعمال فى فينا والمراكز الأخرى ، قبضت الحكومة على الزعماء واستردت ما سبق أن منحته فى أعقاب هزيمة النمسا على يد بروسيا . وكان عام ١٨٦٩ عاما حرجا فى تاريخ الاشتراكية النمساوية . ففى هذه السنة قام عمال فينا بمظاهرتهم التاريخية أمام البرلمان لتقديم عريضتهم مطالبين بحق الاجتماع العام وحق التكتل النقابى . وكان « الحزب الديموقراطى الاشتراكى »

الصغير الذى تولى تنظيم هذه الحركة قد تألف فى سنة ١٨٦٧ تحت النفوذ اللاسالى الى حد كبير ؛ وفى سنة ١٨٦٩ أسس هيرمان هارتونج (١٨٤٢ —) صحيفة « فواكستم » لسان حال الحركة الجديدة .

وكانت المظاهرة الكبرى من نتائج اقامة حكومة برلمانية فى النمسا غداة انتصار بسمارك على القوات النمساوية فى سادوا ، وكانت بمثابة احتجاج ضد الاضطهاد المتصل الذى عانته حركة الطبقة العاملة ، برغم تشريع النقابات الاسمى ، على يد الوزارة التى كان مفروضا أنها ليبرالية ، والتى جاءت لتنفيذ دستور سنة ١٨٦٧ الجديد .

وقد أعيد حق التكتل اسما لمدة قصيرة فى سنة ١٨٧٠ ، ولكن المظاهرات الجماهيرية قوبلت مرة أخرى باعتقالات عديدة ومحاولات من جانب الشرطة للقضاء على الحركة . واستمر الصراع الجديد ابان الأزمة الاقتصادية فى سنة ١٨٧٧ التى كادت تقضى على النقابات ودفعت ما بقى منها الى العمل السرى .

وفى سنة الأزمة هذه انقسم الحزب الاشتراكى الديموقراطى النمساوى على نفسه الى فريقين متنافسين ، أحدهما عرف باسم « المعتدلين » ، يقوده هاينريخ أوبدروايندر » والآخر باسم « الراديكاليين » يقودهم الاخوان آندرياس ويوسف شيو . وأندرياس شيو هذا (١٨٤٤ — ١٩٢٧) هو نفس الشخص الذى استقر فى أدنبره فيما بعد ، ثم بعد ذلك فى لندن ، وقام بدور كبير فى « الرابطة الاشتراكية البريطانية » و « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » . وكان « الراديكاليون » متأثرين الى حد كبير بنفوذ الألمانى جوهان موست الذى كان قد تحول الى الفوضوية وطرد من الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى حوالى سنة ١٨٨٠ . وحاول موست ، بعد أن أرغم على مغادرة ألمانيا ، أن ينشىء صحيفته « فرايهايت » أولا فى

زيوريخ ثم فى لندن قبل أن ينقل مركز نشاطه الى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٨٢ . وسرعان ما تدعم نفوذ موسست بنفوذ يوسف بيوكيرت « ١٨٥٥ — ١٩١٠ » الفوضوى البوهيمى المولد الذى أنشأ فى سنة ١٨٧٩ صحيفته الخاصة به « تسوكونوفت » فى فينا . وكان بيوكيرت خطيبا مؤثرا جديدا وقام بدعاية قوية بين العمال الألمان ، ولكن شيو وأخاه وكذلك « أوبدروبندر » و « المعتدلين » كانوا يرتابون فيه على أنه جاسوس للشرطة و « عميل مهيج » . وأيا كان الأمر فان فترة نفوذه وقعت فيها عدة حوادث عنف فوضوية قابلتها الشرطة باجراءات عنيفة من الاضطهاد امتدت الى الاشتراكيين والنقابيين كما شملت الجماعات الفوضوية الصغيرة . وقبل أن تبلغ هذه الأزمة ذروتها كان اوبدروبندر قد غادر النمسا فى سنة ١٨٧٨ وعاد الى ألمانيا حيث ولد . ولم يقم بدور كبير فيما تلا من تاريخ الحركة الاشتراكية . وغادر بيوكيرت نفسه النمسا فى سنة ١٨٨٤ عندما صدر القانون الاستثنائى ضد الفوضويين . فذهب الى ألمانيا حيث انضم الى باستور ستيكر مؤسس الحركة البروتستانتية المناهضة للسامية . وبعد ذلك هاجر الى الولايات المتحدة ، بعد مدة قضاها فى باريس ، حيث توفى فى شيكاغو سنة ١٩١٠ .

وفى السنوات الأخيرة من السبعينات انقسمت الاشتراكية النمساوية انقساما حادا الى جماعات متنافسة من « المعتدلين » و « الراديكاليين » — وكان الأخيرون يتسمون باتجاه فوضوى واضح شجعه أن الطبقة العاملة كلها لم تكن تتمتع بحق التصويت بالاضافة الى الصعوبات القائمة فى وجه التنظيم السياسى والاقتصادى العلنى .

وقد تعرضت الاشتراكية فى النمسا من بداياتها الأولى لقوانين استثنائية تماثل تلك التى طبقها بسمارك فيما بعد فى ألمانيا . فالتشريعات المناهضة

للاشتراكية التى صدرت فى سنة ١٨٦٦ ، والتى ظلت نافذة المفعول حتى سنة ١٨٨١ ، وضعت قيودا شـديدة على حقوق الاجتماع والتنظيم ، وأضيف اليها فى سنة ١٨٨٤ ، ردا على نشاط الفوضويين ، « قانون خاص » يتضمن ايقاف العمل بمبدأ « لا سجن بلا محاكمة » المعمول به فى بريطانيا ، وأدى ذلك الى فرض نظام « طوارىء » بوليسى على فينا وفينر ونيوستات حتى سنة ١٨٩١ . وقد جعلت هذه الاجراءات نمو الحركة صعبا ، ولكنها لم تفلح فى الحيلولة دون عودة الحياة شيئا فشيئا الى الحركة الاشتراكية بعد نكسة اضطهاد سنة ١٨٨٤ .

وفى هذه الأثناء كان الدستور النمساوى قد تعرض لشىء من التنقيح . ففى ظل النظام الذى كان بمقتضاه يختار أعضاء الرايخسرات بواسـطة المجالس الأقليمية « الدايت » كان من السهل على أية جماعة قومية ساخطة أن تحرج الحكومة المركزية بأن ترفض انتخاب نصيبها من الأعضاء ثم تقول ان اجراءات الرايخسرات لا يمكن شرعيا أن تطبق فى منطقتها دون اشتراك ممثليها فيه — أو أن تدعى أن اجراءاته جميعها باطلة لعدم توفر التمثيل المطلوب . وفى سنة ١٨٦٨ حاولت الحكومة المركزية أن تواجه ذلك باصدار تشريع يقضى بأنه اذا لم يقم « الدايت » بانتخاب ممثليه فى الرايخسرات فانه يمكن اجراء انتخابات مباشرة — فى ظل النظام الطبقى أيضا ، وهو الذى يمنح الطبقات العليا الغلبة تماما . بيد أن المجـالس « الدايت » المعارضة تخلصت بسهولة من آثار هذا الاجراء بأن قامت فعلا بانتخاب ممثليها فى الرايخسرات ثم أصدرت اليهم تعليمات بعدم حضور جلساته . وأدى ذلك الى اصدار قانون فى سنة ١٨٧٣ انتزع انتخابات الرايخسرات بأكملها من أيدى المجالس وعمم الانتخاب المباشر ؛ ولكن شروط الانتخاب لم تعدل وظل النظام الطبقى فى التمثيل بلا تغيير . وقد ظل بلا تغيير حتى

سنة ١٨٨٢ التى صدر فيها قانون انتخابى جديد وسع حق الانتخاب فصار يشمل جميع دافعى الضرائب المباشرة بما يوازى عشرة شلنات فأكثر على أن يمارس الناخبون الجدد حقوقهم الانتخابية فى دوائر « طبقية » منفصلة فى المدن والمناطق الزراعية . وقد عم هذا الاصلاح عددا ضخما من الفلاحين الموسرين ومن ناخبى الطبقة الوسطى فى المدن أيضا ، بما فيهم عدد من اليهود الذين كانوا ضحايا حركة كاثوليكية نامية مناهضة للسامية منذ الأزمة الاقتصادية فى سنة ١٨٧٣ . وقد ساعدت حملة مناهضة السامية ، بقيادة كارل لويجر فى السبعينات من القرن الماضى ، على دفع اليهود لضم جهودهم الى الجماعات الأخرى التى تقف من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية موقف العداء .

وبدأت الحياة تدب فى الاشتراكية النمساوية ، تحت قيادة اشتراكيى فينا أساسا ، فى أواخر الثمانينات . ففى سنة ١٨٨٦ قام أحد أطباء فينا ، الدكتور فيكتور آدلر (١٨٥٢ — ١٩١٨) ، وهو من عائلة يهودية ثرية وكان قد بدأ فعلا يكسب شهرة بوصفه طبيبا نفسانيا ، بتأسيس صحيفة أسبوعية ، هى « جلايخهايت » تهدف الى توحيد الفرق الاشتراكية المتنافرة — من أنصار « الممكن » والثوريين — فى حزب واحد . وسرعان ما انبثقت من « الجلايخهايت » فى سنة ١٨٩٥ صحيفة « آربايتر زايتونج » اليومية المعروفة التى ظلت الصحيفة الرئيسية للحزب حتى أغلقهـا دلفوس فى سنة ١٩٣٤ . ولم تمض على هذه البداية سوى عشر سنوات حتى كان الوقت قد أصبح صالحا لانشاء حزب موحد أريد به أن يحقق ما حققه الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى من انجازات وأن يضاهيه . وقد اشترك كارل كاوتسكى ، وهو نمساوى المولد أصلا ، مع آدلر فى وضع دستور الحزب وبيان عن سياسته وافق عليهما مؤتمر عقد فى هينفلد فى ديسمبر

سنة ١٨٨٨ ويناير سنة ١٨٨٩ . وقد قام تنظيم « حزب العمال الاشتراكى الديموقراطى النمساوى » الجديد وبرنامجه على أساس نظام وبرنامج الحزب الألمانى ، الذى كان لا يزال خاضعا « لقوانين بسمارك الاستثنائية». ومن ثم أقيم على أساس مركزى وعلى أن يعمل فى اتصال وثيق مع الحركة النقابية التى كانت مستقلة عنه رسميا ، وان قبلا زعامة موحدة . ولم يكن من المحتمل أن يحصل الحزب عند انشائه على أى مقاعد فى الرايخسرات بسبب القيود المفروضة على حق الانتخاب ، ولكن سرعان ما تغير الموقف تغييرا جذريا بعد انشائه نتيجة لسير الأحداث فى بوهيميا . فطوال الثمانينات كان حزب « التشيكيين القدامى » يكاد يحتكر تمثيل التشيك فى الرايخسرات وكانت تسيطر على هذا الحزب الأرستقراطية البوهيمية ويؤيد القوى المحافظة داخل الدولة النمساوية . وكان يدعو الى الفدرالية الأرستقراطية ضد سياسة المركزية التى تنطوى عليها الدعوة « الدستورية » البورجوازية التى تنادى بها أغلبية الممثلين الألمان . وقد تعرض حزب « التشيكيين القدامى » خلال الثمانينات لهجوم متزايد من جانب « التشيكيين الحديثين » من الوطنيين الذين كانوا يعارضون ميوله الأرستقراطية وخضوعه لفينا والجماعة الحاكمة فى الامبراطورية . وبلغ الأمر مداه فى سنة ١٨٩٦ عندما أجرى الوزير المركزى ، كونت فون تافيه — كجزء من محاولة قام بها الامبراطور لتقوية مركزه بتوحيد الجماعات الأشد محافظة وراء السلطة المركزية — مفاوضات لتسوية المشكلة البوهيمية بين البوهيميين الألمان والتشيكيين القدامى على أساس شروط كانت ستؤدى الى قيام عقبات قوية أمام تحقيق ما يطالب به « التشيكيون الحديثون » من استقلال ذاتى ديموقراطى فى اطار « ملكية ثلاثية » يمنح أقاليم بوهيميا حكما مستقلا يماثل حكم المجر . وقد واجهت التسوية

المقترحة معارضة عنيفة فى بوهيميا جعلت لا مفر من صرف النظر عنها ، وعندما فشلت المفاوضات حل تافيه الرايخسرات ووجه الى جميع المعتدلين نداء بالتكتل وراء الحكومة ضد الجماعات المتطرفة فى الجانبين . وأخفقت هذه المناورة تماما فى بوهيميا . فبرغم القيود المفروضة على حق الانتخاب اكتسح حزب « التشيكيين القدامى » القديم تقريبا على يد منافسيه « الاشتراكيين الحديثيين » الذين ظهروا فى كل من المجلس الاقليمى « الدايت » والرايخسرات فى قوة ببرنامج يقوم على التشبث بالقومية الديموقراطية .

ويجب ألا يفهم أن القومية التشيكية الجديدة كانت اشتراكية بأى معنى ، أو أنها كانت تقوم على تأييد كبير من الطبقة العاملة . فلقد كانت أساسا حركة جماعات من البورجوازيين والبورجوازيين الصغار بزعامة المثقفين التشيكيين . والواقع أن تافيه حاول الرد عليها ، وعلى النزعات القومية البورجوازية المماثلة التى نمت فى أجزاء أخرى من النمسا ، باقتراح قدر من الاصلاح الانتخابى يؤدى الى الغاء شروط الملكية فى طبقتين من الطبقات الانتخابية الأربع — طبقة ناخبى المدن وطبقة ناخبى المناطق الزراعية — فى حين يبقى على المركز الممتاز الذى تحتله طبقة ملاك الأراضى وعلى التمثيل الخاص الذى تتمتع به الغرف التجارية . وكان يأمل فى أنه يستطيع بادخال مجموعة ضخمة من الناخبين الجدد أن يكتسح البورجوازيين من أصحاب الدعوة الدستورية والوطنيين وفى نفس الوقت يضع فى يد الارستقراطية صمام أمن عن طريق حقها فى التمثيل المنفصل . بيد أن الارستقراطيين لم يرقهم ذلك بالمرة ، وكان لا مفر من صرف النظر عن هذا الاقتراح أيضا . واستقال تافيه من الوزارة فى سنة ١٨٩٣ ، وجاءت بعد ذلك فترة قصيرة من التوازن غير المستقر تعاقبت فيها الحكومات سراعا الى

أن قام فى سنة ١٨٩٥ وزير جديد ، وهو كونت باديني — ارستقراطى بولندى — بتنفيذ قدر من الاصلاح الانتخابى أدخل لأول مرة عددا كبيرا من العمال والفلاحين الفقراء ضمن الناخبين .

وكان القانون الانتخابى الذى صدر فى سنة ١٨٩٥ عجيبا جدا . فبدلا من الغاء نظام الانتخاب على أساس طبقات منفصلة أو توسيع دائرة الناخبين فى طبقتى ناخبى المدن والمناطق الريفية ، كما اقترح تافيه من قبل ، ترك باديني النظام الانتخابى القديم بأكمله قائما ، ولكنه أضاف الى الطبقات الأربع الموجودة — الارستقراطية والغرف التجارية والمدن والمناطق الزراعية — طبقة خامسة تشمل جميع الذكور البالغين باستثناء من يرد بهم نص خاص . وكان أهم من استبعدوا هم « الخدم الخصوصيون » ، بما فيهم الخدم فى ضياع ملاك الأراضى . وقد استثنوا على أساس أنهم ليسوا كاملى الحرية — وأنهم بطبيعة الحال يحترمون رأى الارستقراطية . وكانت الطبقة الخامسة الجديدة ، المكونة من الناخبين الذين استبعدوا من الطبقات الأربع الأخرى ، تضم عددا من الناخبين أكثر بكثير من الباقيات ، ولكن لم يخصص لها سوى نسبة ضئيلة من مجموع عدد المقاعد فى الرايخسرات — ٧٢ من ٤٢٥ ، فى حين كان لطبقة ملاك الأراضى وحدها ٨٥ وللمدن والغرف التجارية معا ١٣٩ وللمناطق الريفية ١٢٩ — واستمرت هذه الفئات الثلاث الأخيرة تنتخب على أساس القانون الانتخابى الضيق القديم . بيد أنه صار من الممكن بالنسبة للاشتراكيين بعد سنة ١٨٩٥ أن يحصلوا على مقاعد ضمن الطبقة الخامسة ، وان كانت مقاعد محدودة العدد . وقد حصلوا فى أول انتخابات أجريت فى ظل القانون الجديد على ١٤ مقعدا . وكان المعقلان اللذان فاز فيهما الحزب بمعظم انتصاراته هما بوهيميا وفينا . وقد انخفض هذا العدد الى ١٠ فى انتخابات ١٩٠١ التالية كنتيجة للخسائر

فى فينا . وقرر الحزب الاشتراكى فى سنة ١٨٩٧ ، نتيجة للقانون الانتخابى الى حد كبير ، أن يعيد تنظيم نفسه ، تنظيما شاملا . فطالما كان العمال محرومين من حق الانتخاب فان الحزب قد استطاع أن يدخل معاركه متحدا مكتلا جميع الأعضاء فى المطالبة بتعميم حق الانتخاب ، وكان الحزب فخورا بجبهته الصامدة المتحدة ضد الشيع القومية المنقسمة التى تتكون منها الأحزاب الأرستقراطية والبورجوازية . ولكن بمجرد أن أصبح فى مقدوره دخول المعارك الانتخابية فى المناطق المختلفة صار لزاما عليه أن يأخذ فى اعتباره الفوارق القومية داخل صفوفه ، والا فقد مؤيديه بانضمامهم الى الأحزاب الأخرى التى تقوم دعوتها على النزعة القومية . ومن ثم عقد الاشتراكيون النمساويون مؤتمرا فى برونر سنة ١٨٩٩ وحولوا حزبهم الى مجرد اتحاد فدرالى — تقريبا لجماعات تمثل سبعة قطاعات قومية من ألمان وتشيكيين وسلوفاكيين وسلوفينيين وايطاليين وبولنديين وروثينيين — وعلى رأسه لجنة فدرالية مؤلفة من أعضاء من القطاعات السبعة ، وعلى أساس أن يعمل الحزب فى الرايخسرات كوحدة واحدة . وكان لكل قطاع منظمته الاقليمية المحلية ويتمتع باستقلال ذاتى وادارة شئونه الخاصة ، ولكن الجماعات القومية فى المناطق المختلطة السكان كانت بطبيعة الحال تعمل معا فى الانتخابات وفى دعايتها الاشتراكية اليومية . وقد طبق التنظيم الجديد بسهولة فى المناطق التى تنفرد فيها أية قومية باقليم خاص بها : ولكنه أدى الى تعقيدات كثيرة فى المناطق التى تختلط فيها القومية ، مثل بعض أجزاء بوهيميا ومورافيا وفى المناطق السلوفينية وكذلك فى فينا وبعض المراكز الصناعية الأخرى .

وتضمن البرنامج الجديد الذى أقر فى مؤتمر برونر سنة ١٨٩٩ مطالبا باعادة تنظيم النمسا على أساس فدرال ديموقراطى من القوميات التى

تتألف منها . وقرر أنه ينبغى تكوين عدد من الأقاليم القومية المتمتعة بالحكم الذاتى ، بدلا من الأقاليم Länder القديمة التى لا تقابل التقسيمات القومية . وأن يكون لكل من هذه الأقاليم القديمة مجلس نيابى ، ينتخب على أساس حق الانتخاب المباشر المتساوى للجميع ، ويتمتع بسلطات مستقلة فى التشريع والادارة فى منطقته فيما يتعلق بالشئون القومية والثقافية . وتحل هذه المجالس النيابية القومية محل المجالس القديمة « الدايت » ، وتؤلف الأقاليم التى يشغلها سكان من قومية واحدة اتحادات قومية : وتصان حقوق الأقليات القومية فى كل اقليم بواسطة قوانين يصدرها الرايخسرات بوصفه ممثلا للنمسا ككل . ولما كان المفروض أنه لا يعترف لأى من القوميات المختلفة بمركز ممتاز على غيرها فقد تقرر ألا تكون هناك لغة رسمية مشتركة . فلكل قومية الحرية فى ادارة شئونها العامة بلغتها الخاصة وتنظيم نشاطها الثقافى على أساس مبدأ الاستقلال فيما يتعلق باللغة .

وقد قبل كثير من الألمان هذا التنظيم الجديد على مضض لأنهم كانوا معجبين جدا بوحدة الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى وسلطته المركزية ، ولكنهم أدركوا أن هذا التنظيم هو البديل الوحيد الممكن لانشاء أحزاب اشتراكية منفصلة تماما فى بوهيميا وغاليسيا ، وربما فى مناطق أخرى أيضا . ولم يخل العمل بالتنظيم الجديد مطلقا من الاحتكاك ، ولكن الصراع المستمر من أجل الحصول على حق التصويت العام ، وهو الصراع الذى ظل دائرا الى أن تقرر حق الانتخاب لجميع الرجال فى سنة ١٩٠٧ ، عمل الى حد كبير على بقاء وحدة الحزب فى مواجهة الطبقات الحاكمة التى تضافرت أيضا ، برغم الاختلافات القومية فيما بينها ، لمقاومة تقدم الحزب ، وقد دفعت ضرورة قبول اختلاف القوميات كأساس للتنظيم داخل الحزب ،

دفعت الاشتراكيين النمساويين أيضا الى التفكير الجاد فى العلاقة بين القومية والاشتراكية ومحاولة ايجاد وسائل للتوفيق بين المطالب القومية ومفهومهم عن تضامن الطبقة العاملة الذى يسمو على الخلافات القومية .

وكانت هذه المهمة شاقة لأن بعض الجماعات القومية المعينة داخل الامبراطورية النمساوية كانت أميل لا الى تأكيد مطلبها الخاص بالحكم الذاتى لنفسها فحسب ، بل والى تأكيد امتيازها على جماعات أخرى تعتبرها أكثر تخلفا . ففى النصف الآخر من « الملكية الثنائية » نادرا ما كان المجريون يترددون فى فرض سيطرتهم على السلوفينيين أو الرومانيين أو الألمان الترانسلفانيين أو حتى ، ما داموا قادرين ، على الكرواتيين الذين قاموا بدورهم فى هزيمة الثورة المجرية فى سنة ١٨٤٨ . ولم تتسم الدعوة القومية بالالحاح العنيف فى أى جزء من النمسا بقدر ما اتسمت به فى المجر ، ويرجع معظم السبب فى ذلك الى أن الألمان والتشيكيين كانوا ، كلاهما ، يدعون لأنفسهم مركزا ممتازا وزعامة فكرية وكانوا مختلطين الى حد أنهم لم يستطيعوا تحديد مناطق معينة يطالبون بتحقيق مطالبهم داخل حدودها كما استطاع البولنديون أن يفعلوا الى حد كبير . ولا ريب فى أن « التشيكيين الحديثين » طالبوا بمملكة مستقلة فى بوهيميا لا يربطها ببقية النمسا والمجر سوى اتحاد شخصى فى ظل ملكية مشتركة ، ولكنهم ما كانوا يستطيعون الأمل فى الحصول على ذلك ، أو ما يقرب منه ، اذا وقف ضدهم القسم الاكبر من الارستقراطية البوهيمية ، التى اختلطت فيها العائلات التشيكية بالألمانية ، والأقلية الألمانية الضخمة فى الطبقتين الوسطى والعاملة فى براغ وفى جهات أخرى كثيرة من بوهيميا . فكان على الجماعات التشيكية داخل الحزب الاشتراكى الديموقراطى أن تبذل جهدها فى الاتفاق مع الألمان ، وما كان الألمان بدورهم ليستطيعوا الاستغناء عن تأييد

التشيكيين — وكانت حاجتهم الى هذا التأييد أشد بسبب المشاعر المناهضة للسامية التى أثارها وجود عنصر يهودى كبير بين صفوفهم ، وبخاصة فى فينا . فلقد كان الاشتراكيون الألمان فى حاجة الى كل ما يستطيعون الحصول عليه من تأييد فى قتالهم ضد هذه الحركة القومية المناهضة للسامية التى كانت تحاول بناء اتحادات مهنية وتنظيمات سياسية اشتراكية مسيحية بين عمال المدن وفى المناطق الريفية .

وقد قبل الزعماء الاشتراكيون أساسا فدراليا قوميا للحزب الاشتراكى ولكنهم أصروا على رفض أى تنظيم قطاعى مماثل فى الحركة النقابية وذلك على أساس أن العمال من قوميات مختلفة لا يعملون فى نفس الصناعات فحسب بل فى نفس المؤسسات أو فى مؤسسات متنافسة فى نفس المناطق ، وأن تقسيم العمال الى جماعات منفصلة تبعا لجنسياتهم يؤدى الى كارثة . وكان الحزب الديموقراطى الاشتراكى النمساوى قد دعا الى عقد مؤتمر نقابى فى فينا ، برغم العقبات القانونية ، منذ سنة ١٨٩٠ وانبثقت من ذلك « لجنة نقابية مركزية » ، تماثل تلك التى توجد فى ألمانيا ، وتنقسم الى عدد من النقابات المنفصلة للصناعات والمهن المختلفة . وقد عملت هذه الهيئة المركزية فى اتصال وثيق مع المنظمة المركزية للحزب الديموقراطى الاشتراكى ، وعندما أعيد تنظيم الحزب على أساس قطاعات قومية طولب باعادة تنظيم النقابات على أساس مماثل . وكانت زعامة الحركة النقابية — ومعظمها من فينا — على استعداد للموافقة على انشاء لجان فرعية فى المناطق المختلفة تتكون من الفروع المحلية للنقابات التى تضم عمال النمسا كلها ، وكذلك على تنظيم فروع للنقابة على أساس لغوى ، فى الحالات المناسبة فى بعض المناطق المعينة . ولكنها لم تقبل انشاء نقابات منفصلة لكل قومية فى كل صناعة أو مهنة مع انضمام كل من هذه النقابات الى مركز نقابى قومى خاص

بها وتجميع الحركات القومية المختلفة فى لجنة عليا مشتركة على أساس كونفدرالى .

ومما زاد الوضع تعقيدا أن الاشتراكيين التشيكيين — أو بالأحرى قطاعا منهم — طالبوا أيضا بالاعتراف للنقـابات التى تنتمى الى المركز التشيكى فى براغ بالحق فى ضم العمال التشيكيين فى الأجزاء الأخـرى بالنمسا ولم يقتصروا على مجرد المطالبة بانشاء حركة نقابية منفصلة فى بوهيميا فحسب ، فقد كان دعاة القومية يحاولون كالعادة ، أن يحققوا مطالبهم فى اتجاهين : بانشاء حركة نقابية فى بوهيميا نفسها وكذلك بادعاء الاختصاص فيما يتعلق بالعمال ذوى الجنسية التشيكية أينما وجدوا . ولم يكن فى استطاعة الألمان الموافقة على هذا المطلب المزدوج ، ولكنهم أيضا لم يكونوا على استعداد للموافقة على الجزء الأول وحده وذلك على أساس أنه من الضرورى للنقابات أن تعمل تحت سيطرة وزعامة موحدة فى جميع أنحاء الأراضى التابعة للنمسا . ولم يرق ذلك للحزب الاشتراكى التشيكى ، لا لأنه يتعارض فقط مع مطلبهم الخاص بتبعية العمال التشيكيين على أساس قومى ، بل وكذلك لأنه كان يعنى عمليا قيام حـركة نقابية مركزها فينا يسيطر عليها أساسا النفوذ الألمانى .

ولما تعذر حل هذه المشكلة عن طريق المفاوضات المباشرة وعرضت فى سـنة ١٩٠٧ على « المؤتمر الاشتراكى الدولى » ونوقشت أيضا فى « مؤتمر النقابات الدولى » حصل الحزب الاشتراكى النمساوى و « اللجنة النقابية للنمسا كلها » ، التى تحدث باسمها زعيمها القوى أنطون هوبير (١٨٦١ — ١٩٣٥) ، على تأييد الأغلبية الساحقة للمندوبين وعلى رأسهم الديموقراطيون الاشتراكيون والنقابيون الالمان . وقد ندد كارل ليجين ، السكرتير الالمانى « للدولية النقابية » والممثل النقابى الرئيسى فى الحزب

الديموقراطى الاشتراكى الالمانى ، بدعاة الانفصال التشيكيين تنديدا شديدا . ولقد أشير فى المؤتمر الى أن معظم النقابيين التشيكيين ، فى بوهيميا كما فى غيرها ، ظلوا فى الحقيقة مخلصين « للجنة النقابية المركزية للنمسا كلها » واعتبروا أنه يكفى وجود لجنة فرعية فى بوهيميا وأن يكون هناك حق تكوين فروع تقوم على وحدة اللغة داخل نطاق النقابات التى تشمل النمسا كلها . وفى مقابل ذلك رفضت أغلبية الاشتراكيين التشيكيين ، بزعامة أنطونين نيميك ، الاعتراف بأن « للدولية » أى حق فى فرض ارادتها عليهم واعتمدوا فى ذلك على المذهب المسلم به من أن الحركة النقابية فى كل بلد ينبغى أن تنظم بحيث تعمل فى تحالف وثيق مع الحزب الاشتراكى . وقالوا ان ذلك يعنى أن الحزب الاشتراكى التشيكى ، برغم أنه يعمل كهيئة تتمتع باستقلال ذاتى داخل اطار حزب فدرالى يضم النمسا كلها ، لابد أن يكون له نقاباته الخاصة المتصلة به مباشرة والتى لا تخضع لبيروقراطية نقابية مقرها فينا ومتصلة اتصالا مباشرا « بلجنة نقابية مركزية للنمسا كلها » . ولم ينته هذا النزاع الى أى حل : فقد استمر حتى ظهرت تشيكوسلوفاكيا دولة منفصلة ذات سيادة وقد انقطعت كل صلتها بالنمسا نتيجة للحرب العالمية الأولى .

لقد كبح النزعة الى الانشقاق فى الحركة العاملة النمساوية حتى سنة ٦ — ١٩٠٧ تركيز انتباه الحركة على الصراع من أجل حق الاقتراع العام ، الذى كان شاغلها الأساسى وان لم يكن شاغلها الوحيد ، وكان ذلك سببا فى توحيد الحركة فى نضال مشترك . فقد كان من الضرورى فى هذا الصراع الطويل لا أن تعمل الجماعات الاشتراكية القومية المختلفة فى اتصال وثيق فحسب ، بل كان لابد أيضا أن يضمن الحزب المركزى تأييد الحركة النقابية بأكملها . فما دام الاشتراكيون غير متمتعين بحق الانتخاب ، بل وحتى

بعد أن حصل كثيرون منهم على هذا الحق ، فانه ما دام نظام الطبقات الانتخابى الذى يجعل مقاعد الرايخسرات فى غير متناولهم قائما ، فقد كان عليهم أن يعتمدوا بصفة رئيسية على أساليب الضغط غير البرلمانى ، وصار سلاحهم الرئيسى هو الاضراب العام السياسى ، ويعتمد هذا بطبيعة الحال على تأييد النقابات ؛ وحتى بصرف النظر عن الاضراب كأسلوب فان الاشتراكيين كانوا يعتمدون الى حد كبير على النقابات فى جمع العمال كتلة فى الشوارع من أجل المظاهرات الجماهيرية . وقد استمر العمل من أجل حق الانتخاب العام يشغل المركز الرئيسى فى نشاط الحزب من سنة ١٨٩٣ الى سنة ١٩٠٧، وساعد تكرار استعمال الاضراب كسلاح على ربط النقابات بالحزب برباط أوثق بمطالبة جمهرة العمال بالمشاركة فى الشئون السياسية عن طريق منظماتهم الصناعية . أما فى ألمانيا فانه لم يطلب الى النقابات أن تقوم بمثل هذا الدور الايجابى فى عمل الحزب ومن ثم فان قبولها للزعامة الديموقراطية الاشتراكية كان أكثر سلبية وكان دورها فيما يتعلق بالحزب أقل أهمية بكثير . وبدت النمسا ، طوال فترة الصراع ، وكأنها حققت نظاما نموذجيا فى تنظيم الحزب والنقابات وعملهما ، ولكن ذلك كان يرجع فى الحقيقة الى عدم وجود نظام انتخابى ديموقراطى أكثر منه الى أى صفة خاصة فى تنظيم الحركة العمالية النمساوية أو فى أفكارها الأساسية . وقد كان للصراع من أجل حق الانتخاب العام فى بلجيكا والسويد أثر مماثل الى حد ما كما سنرى فيما بعد .

ففى فرنسا وألمانيا لم يتم الحصول على حق الانتخاب العام — أو بالأحرى للرجال فى الانتخاب — نتيجة لحملة اشتراكية ناجحة ، بل جاء على يد غير الاشتراكيين . وقد بنى الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى قوته على أساس حق الانتخاب الذى أدخله بسمارك للرجال فى اتحاد شمال

ألمانيا الكونفدرالي أولا ثم في رايخستاج ألمانيا المتحدة . وكان أتباع لاسال قد شرعوا في الستينات من القرن الماضي يعملون في تأسيس حزب اشتراكي ألماني هدفه الأول الحصول على حق الانتخاب للبالغين ، ولكنهم حصلوا على ما طالبوا به بسرعة ، لا نتيجة لجهودهم الخاصة ، بل لأن بسمارك نفسه أراده كأداة لتكتيل الدولة الألمانية وتمدينها تحت سيطرته هو . وبعد سنة ١٨٧٠ كان الشاغل الرئيسي للاشتراكيين الألمان هو جمع المؤيدين الذين كانوا من الحاصلين على حق الانتخاب فعلا ، اذا كانوا ذكورا ، وفي اظهار قوتهم الانتخابية الضخمة . ولم تكن بهم حاجة تدعوهم ، كنتيجة عدم توافر أساليب التعبير السياسي لديهم ، الى الالتجاء الى مساعدة النقابات في استخدام الضغط الصناعي ، ومن ثم ، ونظرا لأنه لم تكن بهم حاجة الى الاضراب العام ، فقد كانوا يميلون الى التردد في تحبيذ استعماله بواسطة غيرهم . أما فيما يتعلق بفرنسا فان الخوف من « الريفيين » والذكرى الحية للطريقة التي استخدم بها نابليون الثالث الاستفتاء الشعبي ، أطفأ بريق حق الانتخاب العام الذي كان قد لعب ذلك الدور الكبير في دعاية لويس بلان في الأربعينات من القرن الماضي . فلم تكن قضية توسيع حق الانتخاب من القضايا التي تفرق بين الاشتراكيين والأحزاب الأخرى : فقد كان هذا الحق من أسس سياسة الجمهورية ، وليس تغييرا ثوريا يتطلب الأمر قتالا في سبيله ، وكان ما تمخض عنه تطبيق هذا الحق في سنة ١٨٧١ ، وكذلك بعد سنة ١٨٤٨ ، من نتائج خيبت الآمال فيه أن صار الرأي العام بين الطبقة العاملة الفرنسية ، أو على الأقل بين قطاع كبير منها ، يجنح الى ازدراء الديموقراطية البرلمانية والى النظر الى الاضراب العام لا على أنه أداة لدعم جهود حزب سياسي ، بل على أنه سلاح قائم بذاته يستخدم في تربية البروليتاريين للثورة ، بل وربما حتى لتحقيق الثورة ذاتها.

أما بالنسبة للنمساويين فان المطالبة بحق الانتخاب العام كانت شعار المعركة ضد الدولة الزجعية التى ما برحت الى حد كبير اقطاعية ، ووسيلة لتوحيد الجماعات الاشتراكية القومية فى تأييد برنامج مشترك . لقد كان الاشتراكيون الألمان يتطلعون الى انشاء ألمانيا اشتراكية ، وكان الاشتراكيون الفرنسيون يتطلعون الى فرنسا اشتراكية ، أما النمساويون فلم يكن بينهم أحد تقريبا يتطلع الى امبراطورية نمساوية اشتراكية ، أو على الأقل اعتبار ذلك أكثر من مجرد مهرب محتمل . فقد كان كثيرون من الاشتراكيين النمساويين يريدون حركة اشتراكية للنمسا كلها كسلاح ضد الدولة النمساوية أكثر منها كوسيلة لجعلها دولة اشتراكية واستخدامها أساسا لنظام اشتراكى دائم . وهم وان كانوا فخورين بالوحدة الفدرالية « للدولية النمساوية الصغيرة » وأصروا على أنها أفضل ، لأنها دولية ، من تقسيم النمسا الى عدد من الدولة المنفصلة ذات السيادة التى تسيطر على كل منها قومية بذاتها ، فانهم لم يكونوا متحمسين لذلك وكانوا يأملون أن تذوب « الدولية الصغيرة » فى « دولية أكبر » عندما يتم النصر المتوقع للاشتراكية فى أوروبا . وكان عدد كبير من الألمان النمساويين يميلون فعلا الى اعتبار أن توحيد النمسا الألمانية مع الرايخ الألمانى الاشتراكى هو المصير التاريخى الذى سيتحقق جنبا الى جنب مع اعادة انشاء بولندا كأمة متحدة وظهور دولة سلافية كبرى فى الجنوب عندما تصبح الظروف ملائمة . أما فيما يتعلق ببوهيميا فكانوا أكثر برودا من ذلك بكثير فى تكوين رأى حيالها بسبب اختلاط الألمان بالتشيكيين فيها . فقد كان بعضهم يأمل فى أن تقبل بوهيميا أيضا أن تكون جزءا من ألمانيا الكبرى الاشتراكية ، ولكن معظمهم لم يعرف ما الذى يتوقعه فى هذا الشأن أو ما الذى يأمل فيه . لقد أدركوا مؤقتا أن الاتحاد مع ألمانيا ليس سياسة عملية ، ومن ثم أمكن التغاضى عن التعقيدات التى ينطوى عليها مثل هذا الاتحاد .

وبرغم عدم تحمسهم هذا لفكرة النمسا كبلد يتكون من عدة قوميات، أو عدم الأمل فى تحقيق ذلك فى النهاية ، فان الاشتراكيين النمساويين كانوا مقيدين مؤقتا ، لا بالعمل داخل اطارها فحسب ، ولكن بالعمل على المحافظة عليها أيضا ، ولو على الأقل لأنه لا يمكن تقسيمها ، فى تلك الظروف ، بدون حرب . فقد كانت الحركة الاشتراكية النمساوية ، فى قلبها النابض فى فينا ، من دعاة السلام بشدة ومناهضة للنزعة العسكرية ، لا حبا فى السلام فحسب ، بل لأن الحرب قد تؤدى بسهولة الى اضعاف مركز النمسا تجاه روسيا أيضا . وقد أيد البولنديون النمساويون أهل فينا فى هذا الاتجاه تأييدا قويا ، اذ كانوا يعرفون بأنفسهم الى أى مدى هم أفضل حالا من جيرانهم فى بولندا الروسية ولم يكن بهم رغبة فى الوقوع تحت سيطرة القيصرية . وكان يؤيدهم أيضا الألمان فى بوهيميا وفى أجزاء أخرى من الامبراطورية النمساوية ، وحتى التشيكيين الذين كانوا يطالبون بالاستقلال الكامل لم تكن لدى معظمهم الرغبة فى أن يؤدى قطع كل الصلات السياسية بالنمسا الى تعريضهم للضم بواسطة دولة كبرى أخرى. وبناء على هذا ، ولما كان صوت الجماعات السلافية الأقل تقدما خافت الأثر نسبيا فى الدوائر الاشتراكية ، فان الجماعات القومية التى تألف منها الحزب الاشتراكى النمساوى استطاعت أن تسير معا ، رغم وجود قدر كبير من المشاحنات ، دون أن تصل الى مرحلة الانقسام . بيد أن وحدتها أصبحت أكثر تعرضا للقلقلة بعد سنة ١٩٠٥ عندما أثيرت فكرة أنه من الممكن أن تؤدى الثورة الاجتماعية فى روسيا الى سلسلة من الثورات فى وسط أوروبا وشرقها ، وأدى ذلك الى التفكير فى مسألة حل الامبراطورية النمساوية المجرية ، وجعل كل جماعة قومية تفكر فى موقفها فى مثل هذه الحالة . ومع أن هزيمة الثورة الروسية دفعت هذه المشاكل الى المؤخرة ،

فان الآثار التى تركتها فى المشاعر لدى النمساويين ظلت باقية . لقد كان من أهم العوامل التى أبقت على النمساويين معا الخوف من روسيا . وقد ثار هذا الخوف بشدة فى وقت حرب البلقان التى دفعت المنافسة بين روسيا القيصرية والامبراطورية النمساوية المجرية فى جنوب شرق أوروبا الى الذروة . ولكن بعد سنة ١٩٠٥ لم يكن من الممكن استبعاد فكرة نشوب ثورة ناجحة فى روسيا كلية ، وكان الاحساس السائد أن مثل هذه الثورة لا يتفق مع بقاء الامبراطورية النمساوية المجرية دولة واحدة ، أو بقاء القسم النمساوى منها دولة مستقلة ذات سيادة .

وبصرف النظر عن ذلك فان نجاح النمساويين فى الحصول على حق الانتخاب أدى بالضرورة الى اضعاف الاحساس بالحاجة الى وحدة وثيقة . فان المطلب الرئيسى فى برنامجهم المشترك قد أصبح غير ذى موضوع ولم يكن من اليسير تماما العثور على ما يحل محله . وقد أدى تحويل الحزب الى حزب برلمانى هام الى تحول اتجاهه الى الصراع فى سبيل تحقيق اصلاحات اجتماعية واقتصادية ، وبصفة خاصة تحسين قوانين العمل وتنظيم شروط الاستخدام وتنمية الخدمات الاجتماعية على النمط الالمانى . بيد أن هذه لم تكن بديلا طيبا لأنها جنحت الى تغيير الحزب الاشتراكى الى حزب اصلاحى وكانت تنطوى على العمل من أجل حلول وسط مع الاحزاب الاخرى فى الريخسرات والمجالس التشريعية الاقليمية ، وأكثر من هذا لأن اتباع سياسة الاصلاح داخل اطار النظام القائم جعل الحزب الاشتراكى يبدو جزءا من الدولة النمساوية ، وحدّ من قوته الثورية التى كانت تربطه برباط قوى من الاتحاد .

والحقيقة أنه لم يكن من المحتمل أن ينجح الاشتراكيون النمساويون فى الحصول على حق الانتخاب للرجال والغاء التصويت الطبقى لو أنهم

كانوا هم وحدهم الذين يريدون ذلك . فقانون سنة ١٩٠٧ الانتخابى يرجع الفضل فيه الى رغبات الحكومة نفسها على الأقل بقدر ما يرجع الى ضغط الاشتراكيين . فقد كانت الحكومة تأمل فى أن ادخال كتلة كبيرة من الناخبين الجدد وحرمان الطبقات المتميزة من احتكارها لعدد كبير من المقاعد سيجعل من الممكن تحقيق أغلبية كبيرة تساندها ضد الاشتراكيين وضد الأحزاب القومية المتنابذة التى جعلت استقرار الحكومات مستحيلا . فابان السنوات التى سبقت التغيير مباشرة تحول عمل الرايخسرات الى هرجلة كاملة مما يعود أساسا الى الأساليب المعوقة التى استخدمها القوميون التشيكيون والمعارضة العنيفة التى أثارها النزاع حول العلاقات بين النمسا والمجر . واضطرت الحكومة الى ادارة الشئون بواسطة قرارات امبراطورية كانت مشروعيتها مشكوكا فيها الى حد كبير لعدم توفر موافقة الرايخسرات عليها ، وكان المقصود بالقانون الجديد مراضاة الجماعات القومية وازالة بعض أسباب النزاع فيها .

ولقد كان فى الواقع قانونا غريبا . فبدلا من تقسيم الناخبين الى طبقات أدخل تقسيم جديد الى دوائر على أساس تجمعات قومية . فكل قومية فى كل منطقة تدلى بأصواتها منفصلة لانتخاب ممثليها ، ورتبت الدوائر بحيث يتحدد عدد من النواب لكل قومية . وهكذا استطاع التقدميون الألمان أن يقفوا فى وجه الرجعيين الألمان أو « الاجتماعيين المسيحيين الألمان » أو « الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان » ؛ واستطاع « التشيكيون الحديثون » أن يقاتلوا « التشيكيين القدامى » أو الاشتراكيين التشيكيين ؛ ولكن لا يستطيع الألمان الوقوف فى وجه التشيكيين — وبالمثل فى حالة القوميات الأخرى . ولم يكن تخصيص المقاعد للجماعات القومية أساسه النسبة العددية للسكان ،

ولكنه قام على خليط من العوامل ، بما فى ذلك النمو الاقتصادى والسياسى الى جانب نسبة السكان ؛ كما تأثر الى حد كبير بالمناورات التى قامت بها الجماعات المختلفة بهدف الحصول على ميزات خاصة . وقد جاء القانون فى صورته النهائية محابيا بوضوح للألمان ثم التشيكيين ضد الشعوب السلافية الأخرى . فقد أعطى الألمان ٢٣٣ مقعدا والتشيكيين ١٠٨ مقاعد والبولنديين ٨٠ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ ٥١٦ مقعدا وترك لكل الجماعات الباقية ٩٥ مقعدا فقط .

ان هذا النظام الذى قصد به المحافظة ما أمكن على سيادة الألمان ، مع اعترافه بصفة خاصة بمطالب التشيكيين والبولنديين ، كان بالضرورة ضد وحدة الحزب الاشتراكى الذى كان يهدف فيما مضى الى السمو على الخلافات القومية فى حملاته الانتخابية فى المناطق المختلفة السكان . وقد أدى بخاصة الى زيادة حدة الانقسام فى بوهيميا بين الاشتراكيين التشيكيين والألمان الذين صار لزاما عليهم أن يديروا حملاتهم الانتخابية فى دوائر منفصلة . وبذلك دعم الاتجاه نحو جعل الحزب النمساوى اتحادا فدراليا من أحزاب قومية أكثر منه حزبا متعدد القوميات . وكان الشعور نحو الوحدة فى بعض الدوائر من القوة بحيث دفع الجماعات الحزبية المحلية الى اختيار مرشحين لا ينتمون لقومياتهم الخاصة ، ولكن ذلك كان نادر الحدوث . فالاتجاهات القومية صارت أقوى وصار من الصعب المحافظة على وحدة الحزب . وكان للتنظيمات الدستورية الجديدة بعض الأثر أيضا فى علاقات الحزب بالحركة النقابيــة .

فخلال الصراع من أجل حق الانتخاب عمل الاشتراكيون والنقابيون ، بزعامة أنطون هوبير وهاينريخ بير ، معا بصورة فعالة . وكانت ذروة نجاح تعاونهما الاضراب العام الذى سبق انشاء طبقــة الناخبين الجــديدة فى

سنة ١٨٩٦ ، « واضراب الأربع والعشرين ساعة العام » فى سنة ١٩٠٥ الذى تقرر عندما وصلت أنباء الثورة الروسية فى ذلك العام الى مؤتمر الحزب النمساوى أثناء انعقاده . وكان تحديد اضراب سنة ١٩٠٥ بيوم واحد من صنع فيكتور آدلر الى حد كبير . وكان أسلوب آدلر ألا يشرع فى حركة تؤدى حقا الى صدام خطير بين المضربين والشرطة وجنود الجيش ، ولكن أن يجعل اضراب اليوم الواحد المرحلة الأخيرة فى عملية تبدأ بالاجتماعات العامة لاعداد العمال ثم يأخذ صورة المظاهرات الضخمة المنظمة الفعالة فى فينا والمدن الأخرى . وبذلك كان الاضراب نفسه مجرد مظاهرة على نطاق واسع جدا تجرى فى ساعات العمل بدلا من عطلة نهاية الأسبوع ، ولكنه كان مصحوبا بالتهديد بأنه اذا لم يتحقق مطلب المساواة فى التصويت فانه سيتكرر وقد لا يقتصر على يوم واحد . وقد وجد دكتور آدلر صعوبة فى اقناع الحزب بالاكتفاء بهذا البرنامج والمشاعر ثائرة نتيجة لأحداث سنة ١٩٠٥ فى روسيا ، ولكن نفوذه الضخم فى الحزب أكسبه الموقف . وعندما ظلت الحكومة مترددة تجدد التهديد بالاضراب فى العام التالى ، وعندئذ قررت الحكومة فى النهاية نبذ نظام الطبقات فى التصويت كليـة ومنح حق الانتخاب للرجال فى دوائر قومية منفصلة عند بلوغ سن الرابعة والعشرين . ولم يكن هذا هو كل ما طلبـه الاشتراكيون ، الذين كانوا يريدون حق الانتخاب للرجال والنساء على السواء وعند بلوغ سن أقل من ذلك . بيد أن التنازل من جانب الحكومة كان كبيرا بحيث وضع حدا للصراع مؤقتا . وظهرت النتائج المباشرة عندما فاز الاشـتراكيون ، فى سنة ١٩٠٧ فى ظل القانون الانتخابى الجديد ، بسبعة وثمانين مقعدا فى الرايخسرات من مجموع ٥٠١ فى حين كان ما حصلوا عليه فى انتخـاب سنة ١٩٠٠ هو عشرة مقاعد فقط . وكان من بين السبعة والثمانين الناجحين

٥٠ من الألمان و ٢٤ من التشيكيين ، وكان هناك بالاضافة الى ذلك ستة بولنديين وخمسة ايطاليين واثنان من الروثينيين .ولكن « الاجتماعيين المسيحيين » الألمان ، وهم زعماء حركة العداء نحو السامية ، حصلوا على ٩٦ مقعدا ، بينما حصل الاشتراكيون القوميون التشيكيون ، وقد دخلوا المعركة منفصلين ، على تسعة مقاعد .

وقد وجد الحزب الاشتراكى النمساوى بين مرحلتى الصراع الرئيسيتين من أجل حق الانتخاب وقتا فى سنة ١٩٠١ لتنقيح برنامجه الذى كان قد وضع قبيل أن يستبدل الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى برنامج ايرفورت الذى تقرر فى سنة ١٨٩١ ببرنامج جوتا الذى كان قد تقرر فى سنة ١٨٧٥ . وكان الألمان فى ايرفورت قد تخلصوا من العناصر اللاسالية وأكدوا اعتناقهم الكامل للماركسية . ثم وقع بعد ذلك النزاع حول حركة « التنقيح » الذى انتهى بالتصويت ضد محاولة برنشتاين اعادة صياغة الماركسية على أسس تدريجية والقضاء عليها . وكما رأينا كان كارل كاوتسكى ، أحد الخصوم الرئيسيين فى هذا النزاع ، نمساويا بالمولد . وكان قد قام بدور رئيسى فى وضع البرنامج الاشتراكى النمساوى الأصلى فى سنة ١٨٨٩ . وكان نفوذه لا يزال قويا فى صياغة البرنامج المنقح فى سنة ١٩٠١ ، الذى سار أيضا على نمط البرنامج الألمانى الى حد كبير ، باستثناء أنه كان أقل منه بكثير تأكيدا على المركزية التى تضم الدولة كلها . فقد جهز النمساويون أنفسهم ، مثلهم مثل الألمان فى ألمانيا ، ببرنامج مباشر يطالب بتشريعات اجتماعية وصناعية وذلك استكمالا لبرنامجهم الأساسى الذى يهدف الى الاستيلاء الكامل على السلطة السياسية وتغيير الدولة ، أما وقد زاد عدد ممثليهم فى البرلمان بعد سنة ١٩٠٧ فقد أصبحوا فى مركز جعلهم يزدادون اهتماما بمطالبهم الخاصة بالاصلاح داخل اطار

النظام القائم . بيد أنهم واجهوا فى النمسا حركة اجتماعية كاثوليكية أضخم بكثير من تلك التى واجهها الألمان ، وكان طابع هذه الحركة أكثر رجعية لارتباطها بالعناصر الاقطاعية فى الدولة النمساوية[1] . فلم يكن هناك فى النمسا ذلك « الكفـاح الحضـارى » الذى يمكن أن يجعـل الحركة الكاثوليكية فى أى وقت قوة تقف فى الجانب الصحيح . اذ أن الحركة التى أطلق عليها « الاشتراكية المسيحية » فى النمسا كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعداء نحو السامية وتنقصها تماما الاتجاهات التحررية التى ظهرت فى ألمانيا تحت تأثير فون كتلر وأتباعه . وفى فينا بصفة خاصة كان الصراع بين الحركة الاشتراكية التى يلعب فيها اليهود دورا رئيسيا والحـركة الاجتماعية المسيحية التى يتأصل فيها العداء نحو السامية عداء مريرا جدا . وقد استولى « الاجتماعيون المسيحيون » ، بزعامة كارل لويجير ، على مجلس منطقة فينا كما تقـدموا بسرعة فى المناطق الريفية التى تتكلم الألمانيـة .

وساعدت هـذه المرارة الشديدة فى اضفاء طابع ثقـافى قوى على الاشتراكية فى فينا . فقد أصبحت الاشتراكية ، وبخاصة فى فينا ، طريقة للحياة أكثر مما هى فى ألمانيا ، ونمت منشآتها الثقافية الخاصة فى كل من المجالات الفكرية والفنية . فكان لها موسيقاها الخاصة ، فى وسط نمت فيه الموهبة الموسيقية الى مستوى مرتفع وكانت فيه الحماسة للموسيقى شديدة. وكان لها خدماتها التربوية الخاصة التى تشمل ميدانا واسعا ، وأصبحت صحيفتها اليومية الرئيسية ، وهى « آربايتر زايتونج » ، تحت رئاسـة تحرير فردريك أوسترلتز (١٨٦٢ — ١٩٣١) ، مجالا لسلسلة لا تنتهى

---

(١) يرجع فيما يتعلق بالحركة الاجتماعيـة المسيحية النمساوية فى مراحلها السابقة الى الجزء الثانى ، الفصل الحادى عشر .

من العروض والمناقشات فى المشاكل المعاصرة بجميع أنواعها أكثر من أن تكون مجرد ادارة لتزويد القارىء بالأنباء . وصار الاشتراكيون النمساويون ، أو بالأحرى اشتراكيو فينا ، أكثر المجموعات البروليتارية ثقافة وتعليما فى العالم كله ، واستطاعوا ، بصفة عامة ، أن يجعلوا نزوعهم الفكرى وثقافتهم وسيلة للتضامن لا مصدرا للشقاق التشيعى . فكانوا يفضلون صحبة بعضهم البعض ، ويجدون متعة فى المظاهرات والاحتفالات الجماهيرية ، وباختصار كانت تحدوهم روح قوية من الزمالة فى سلوكهم . وفى سنة ١٨٩٠ عندما بدأت الحركات العمالية فى البلاد المختلفة الاحتفال « بيوم مايو » واستخدامه كمناسبة لتكتيل قواها وتحدى النظام القائم ، كانوا أكثر الجماعات العمالية حماسة فى اعتناق الرمزية الجديدة لقضية العمال . ان الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان لم يرحبوا تماما «بيوم مايو» وما قد يتمخض عنه من صدام بالسلطات واستخدام سلاح الاضراب فى أغراض سياسية ، أما النمساويون فانهم استغلوا الى أقصى حد « يوم العمل » باعتباره مناسبة للمظاهرات ، لا من أجل تحقيق يوم الثمانى ساعات ومن أجل الاصلاحات الداخلية المباشرة فحسب ، بل وضد الحرب أيضا وباسم التضامن الدولى للطبقة العاملة .

لقد كانت « الدولية الصغيرة » النمساوية فى الحقيقة فخورة جدا بولائها للقضية الدولية على نطاق أوسع . وعندما اشتد خطر الحرب فى أوروبا بسبب التنافس الامبريالى ألقى النمساويون بأنفسهم بقوة فى الصراع من أجل السلام . وكانت نقطة الخطر بالنسبة لهم هى بصفة خاصة فى البلقان حيث اصطدمت المطامع الروسية والنمساوية وزاد الموقف تعقيدا زحف الألمان نحو الشرق الأدنى . وكان العداء نحو روسيا القيصرية يسيطر الى حد كبير على الاشتراكيين النمساويين ، وبخاصة الألمان والبولنديين ،

ولكنهم كانوا شديدى الرغبة أيضا فى منع الحكومة النمساوية من الشروع فى مغامرات خطرة فى البوسـنة والهرسك أو من الاندفاع فى نزاع مع الصرب التى كانت متهمة باثارة القلاقل بين سلافيى الجنوب والنمساويين. وعندما نشبت الحرب فى البلقان قام الاشتراكيون النمساويون بدور رئيسى فى جهود « الدولية الثانية » لوضع حد للصراع ، أو على الأقل للحيلولة دون امتداده الى الدول الكبرى . وقد احتلوا مركزا مرموقا فى « مؤتمر بال » الخاص الذى دعت الى عقده « الدولية » فى سنة ١٩١٢ ، وأيدوا بقوة الأحزاب الاشتراكية البلقانية فى مظاهراتهم للتضامن الدولى ضـد خصومات الدول المتنازعة . وأيدوا المطلب الاشتراكى بتكوين اتحـاد فيدرالى بلقانى ووقفوا ضد النزعة الانفصالية التوسعية القومية . وأخيرا ، عندما وقع حادث الاغتيال فى سيراجيفيو ودفع أوروبا الى حافة الحرب فى سنة ١٩١٤ بذلوا أقصى جهودهم لمنع الدولة النمساوية المجرية من عبور هذه الحافة بارسال الانذار النهائى الى الصرب .

ولذا كانت صدمة غير متوقعة بالنسبة للكثيرين : أنه عندما قامت الحرب الأوربية فعلا منح الحزب الاشتراكى النمساوى تأييـده الكامل للدولة النمساوية المجرية على أساس ضرورات الدفاع القومى . وكانوا قد أعلنوا فعلا فى السياسة التى اتبعوها بعد سيراجيفيو أن للحكومة النمساوية المجرية الحق فى أن تطلب ضمانات من الصرب وألمحوا سلفا الى الموقف الذى سيتخذونه فى حالة نشوب الحرب . ولكنهم أصروا حتى لحظة الاشتباك الفعلى على أنه يمكن تسوية النزاع بالوسائل السلمية ، ولكن نغمة المسالمة التى كانت تبدو فى تصريحاتهم لم تلق التقـدير الكافى . وعندما بدأت الحرب أعلنوا ضرورة اشتراك الاشتراكيين فى الدفاع عن بلادهم ضـد الهجوم الخارجى ، وبرروا تأييدهم للحرب بالاشارة الى خطـر الغـزو

الروسى . وحاولوا أيضا تبرير موقف الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى على نفس الأساس . وكان الاشتراكيون الألمان قد أصروا دائما فى مناقشات « الدولية الثانية » على أنه لما كان لكل شعب الحق فى الدفاع عن نفسه فان الاشتراكيين فى أى بلد من حقهم أن يؤيدوا حكومتهم فى حالة الحرب الدفاعية ، وعندما نشبت الحرب فعلا ذهبت الأغلبيتان النمساوية والألمانية الى أن الحرب بالنسبة لشعوبهما هى حرب دفاع وطنى . وسنعود فيما بعد الى القضايا الأساسية التى ينطوى عليها هذا الموقف . ان ما يهمنا هنا هو الأسباب التى دعت الى التغيير الفجائى فى موقف الاشتراكيين النمساويين . ومما لا ريب فيه أن العاملين الرئيسيين اللذين أثرا فيهم — بالاضافة الى الشعور بالتضامن مع الدولة الذى يؤكد ذاته فى وقت الحرب ويترك أثرا قويا — هما ، أولا كراهية الاوتوقراطية الروسية ، وثانيا الاحساس العميق بالوحدة الألمانية الذى سيطر على القطاع الغالب فى الحزب النمساوى . فقد ظهر بوضوح تام فى سنة ١٩١٤ الى أى حد كان الحزب الاشتراكى النمساوى فى أساسه حزبا ألمانيا وحيا وزعامة . هذا بالاضافة الى أن الألمان النمساويين حصلوا ، فى هذه القضية ، على التأييد الكامل المخلص من جانب البولنديين النمساويين الذين لم يقتصر بهم الأمر على كراهية الروس فحسب ، بل وجدوا أيضا فى الحرب فرصة لاستخدام غاليسيا قاعدة لغزو بولندا الروسية . وأسرع جوزيه بيلسودسكى فى العمل لانشاء قوة بولندية على أرض النمسا لهذا الغرض باسم الحزب الاشتراكى البولندى .

وكان هناك فى الحقيقة من انشقوا منذ البداية على الموقف الذى اتخذه زعماء الحزب النمساوى . فلقد تولى فيكتور آدلر نفسه القيادة فى تأييد الحرب ، ولكن ابنه ، فردريك آدلر ، كان من بين أولئك الذين اعتبروا

موقف الحزبين الألماني والنمساوي خيانة للقضية الدولية . وكان روبرت دانبرج ، سكرتير الحزب الألماني ، من هذا الرأى . بل ان آدلر الابن دفعه ضميره القلق فيما بعد الى القيام بعمل مروع هو اغتيال رئيس الوزراء ، كونت ستورج ، احتجاجا ضد سياسة الحرب . ولكن الجمهرة الغالبة فى الحزب سارت فى سنة ١٩١٤ وراء زعمائها القدامى وقبلت ما نادى به فيكتور آدلر من أن الحزب حزب للدفاع القومى ضد الاعتداء . وهكذا نبذ الاشتراكيون النمساويون ، كما فعل معظم اشتراكيى الدول المحاربة ، السياسة التى أعلنتها « الدولية الثانية » فى شتوتجارت وكوبنهاجن وهرعوا الى جانب عدوهم التقليدى ، الملكية الثنائية ، والى جانب الألمان .

ولابد ، فى اعتقادى ، من الاعتراف بأنه منذ اللحظة التى تحقق فيها حق الانتخاب للرجال فى سنة ١٩٠٧ فقد الحزب الاشتراكى النمساوى قسما كبيرا من دوافعه على الحركة ولم يعرف بوضوح ما هو الشعار الذى يمكن أن يلتف حوله الجميع . فقد تحول الحزب بين عشية وضحاها تقريبا من حملة مقدسة خارج البرلمان أساسا الى حزب برلمانى ؛ وأتيحت الفرصة أخيرا للمعتدلين بغريزتهم فى صفوفه وزعمائه المسنين الذين يتمتعون باحترامه للتأثير فى الدولة من الداخل ، وكانوا من قبل محرومين من ذلك . وبعد سنة ١٩٠٧ اتجهت جمهرة الحزب فى الرايخسرات وفى المنظمة المركزية الى اليمين بسرعة ، وبدأت الخلافات بين الجناحين اليسارى واليمينى تأخذ شكلا جادا حتى قبل سنة ١٩١٤ ، ولكن كبح جماحها ضرورة القيام بعمل موحد تجاه الحروب البلقانية ؛ وقد حطمت سنة ١٩١٤ وحدتهم ، وان لم يظهر على الفور مدى ذلك التحطيم . فالشبان الذين كانوا ينتقدون الزعماء القدامى استدعوا للخدمة العسكرية وظلوا فترة لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا . وصار التشيكيون والبولنديون أكثر اهتماما بالتفكير فى مستقبل

مجتمعاتهم القومية والتخطيط لها منهم بالاستمرار فى التعاون داخل « الدولية الصغيرة » . وحدثت بلبلة متزايدة فى الأقوال حتى أصبح من الواضح أن أيام امبراطورية النمسا والمجر قد صارت معدودة ، وأن الحزب النمساوى فى المستقبل سيتحدد نطاق نشاطه داخل بقعة هى ما بقى من الدولة المتعددة الجنسيات التى تعودت العمل داخل نطاقها .

وطوال الفترة التى عالجناها فى هذا الفصل كان فيكتور آدلر هو الزعيم غير المنازع للحركة الاشتراكية النمساوية وكان يتمتع بنفوذ واحترام ضخمين . كما كان شخصية كبيرة فى « الدولية الثانية » الى جانب بيبل وفاندرفلد وجوريه ، وكانت دعوته دائما الى التوفيق والحاجة الى الوحدة ضاربا المثل بحزبه الذى يقوم فى دولة كان يصعب فيها جدا المحافظة على الوحدة الدولية . وفى النزاع الذى ثار بين الماركسيين التقليديين والمنقحين وقف فيكتور آدلر الى جانب الماركسيين التقليديين . وكان ضد برنشتاين لأنه اعتقد أن ما أسماه « النزعة الاصلاحية » ستورط أى حزب يعتنقها فى خطر نسيان هدفه الاشتراكى . لقد كان يحبذ الاصلاحات ولكنه لا يحبذ النزعة الاصلاحية . فقد قال « يجب علينا أن نتذكر أن كل عملنا اليومى المرهق فى الوقت الحاضر انما يستمد مشروعيته وكرامته من معناه بالنسبة لتحقيق هدفنا النهائى فقط » . وكان فى هذا الرأى ، وفى آراء أخرى كثيرة ، قريبا جدا من كارل كاوتسكى . ولكنه لم يكن مستعدا قط فى خلافاته للنزاع مع المنقحين . فقد اعترف باستمرار باخلاصهم وبحث عن طريقة للاتفاق معهم على حل وسط — ومما يدفعه فى هذا الاتجاه أكثر أنه كان بمزاجه مصلحا وليس ثوريا ، ولكن دفعته أوتوقراطية الدولتين الألمانية والنمساوية دفعا الى الثورية النظرية ضد نزوعه الطبيعى . وحتى هذه الثورية تعدلت بعد سنة ١٩٠٧ ، وان لم يهجرها كلية قط ، فقد استطاع ،

مثل كاوتسكى وجمهرة الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان ، التوفيق بين النشاط والاصلاح عمليا واعلان اعتناق الثورية الماركسية .

وبرغم أن آدلر كان زعيما مرموقا فانه لم يسهم بنصيب كبير فى الفكر الاشتراكى . فقد كان منظما وزعيما سياسيا ولم يكن منظرا ، الا بصورة غير مقصودة . فقام بدور كبير فى حل المشاكل العملية الخاصة بالوحدة الاشتراكية فى دولة متعددة القوميات ، ولكنه لم يسهم بالكثير فى عملية تنظير المشكلة القومية . ان الذى قام بهذه المهمة هو أوتوباور . كما لم يضف أى جديد له قيمة الى النظرية الديموقراطية الاشتراكية التى أخذها من ماركسية الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى . وقد أظهر فى خطاباته وكتاباته من وقت لآخر حماسة وادراكا طيبين ، ولكنه لم يأت فيها بشىء جوهرى الاصالة . والواقع أن الاشتراكيين النمساويين ساهموا فى الفكر الاشتراكى ، حتى ظهر أوتوباور وماكس آدلر ، بوصفهم ألمانا وليس بوصفهم نمساويين . فقد كان كارل كاوتسكى كما رأينا نمساويا بالمولد ، وكذلك كان رودلف هيلفردينج ، الذى كان كتابه أحد المؤلفات الرئيسية المكرسة لاعادة صياغة المذاهب الاقتصادية التى جاءت فى « رأس المال » فى لغة القرن العشرين . ومن بين زعماء الجيل الأول الآخرين للحركة الاشتراكية النمساوية كان انجلبرت برنرستورفر (١٨٥٠ — ١٩١٨) مشهورا بدعوته للوحدة الألمانية الكبرى ، وكان ويلهلم اللنبوجن (١٨٦٣ — ١٩٤٧) من الدعاة المرموقين لمذهب الاضراب العام السياسى فى صورته البلجيكية النمساوية ، ولكن أيا منهما لا يعتبر فى مصاف المفكرين الاشتراكيين ذوى الأصالة .

والواقع أن المساهمات النمساوية الهامة فى الايديولوجية الاشتراكية حتى سنة ١٩١٤ ، باستثناء عمل باور بالنسبة لمشكلة القوميات ، لا يسهل فصلها

عن حركات الفكر الاشتراكى الألمانى المعاصر . وقد ساد استعمال عبارة الماركسية النمساوية فى الفترة السابقة على الحرب الكبرى مباشرة وارتبطت الى حد كبير بنزاع فلسفى ثار بشدة فى روسيا أكثر منه فى أى بلد آخر. اذ هاجم بليخانوف ، ومن بعده لينين ، « النقاد التجريبيين » النمساويين والروس مثل بوجدانوف ، لأنهم أقاموا فلسفتهم الأساسية على « كانت » ، وبذلك خرجوا على الجبرية المادية التى كانت جزءا من الايمان الماركسى ، وكذلك لأنهم اعتبروا هيجل « كلبا ميتا » ونبذوا المدخل الماركسى الجدلى وفى ألمانيا سار برنشتاين وراء ف . أ . لانج ، الذى لقى الأمرين من الهجوم ، فاستعان باسم « كانت » فى تأييد مدخله التنقيحى للماركسية ، وهاجم لينين كاوتسكى خصم برنشتاين الكبير ، لأنه قال ان الاشتراكيين ليسوا ملزمين بالضرورة باتخاذ موقف محدد من هذه النزعات الفلسفية ، وحاول أن يصمه هو أيضا بأنه انحرف عن المادية الحقيقية .

وقد نمّى الماركسيون النمساويون معظم آرائهم فى صحيفة «الكفاح» (Der Kampf) التى أسسها أوتوباور وكارل رنر وادولف براون فى سنة ١٩٠٧ ، وكذلك فى سلسلة من المجلدات بدأت سنة ١٩٠٤ تحت عنوان مشترك هو « ماركس — دراسات » . وبالاضافة الى باور ورنر وبراون ، كانت الشخصيات البارزة التى يجب أن نأخذها بعين الاعتبار فى دراسة نمو الماركسية النمساوية قبل سنة ١٩١٤ هى فردريك آدلر ، ابن فيكتور آدلر ، ورودلف هيلفردينج وماكس آدلر وجوستاف اكشتاين .

والواقع أن الماركسيين النمساويين لم يكونوا قط مدرسة متناسقة تقدم نظرية معينة اتفق عليها . بل كانوا فى الحقيقة جماعة من الأفراد ذوى الذكاء الممتاز اتخذوا نقطة البدء لهم قبولهم للماركسية وحاولوا تطبيق النظام الماركسى فى عدد من المشاكل المعينة التى لم يفكر فيها ماركس

أو لم ينجح فى حلها فى نظرهم — وذلك اما لأن الوقت الملائم لحلها لم يكن قد حان بعد أو لأن المشكلة لم تظهر أصلا قبل وفاته . وهكذا شرع أوتو باور أساسا فى معالجة مشاكل القومية والشعور القومى فى علاقتها بالنزعة الدولية الأساسية فى نظر الاشتراكية . واهتم كارل رنر بنظرية القانون الخاص ووظيفة القانون فى المجتمع الاشتراكى ، وحاول ماكس آدلر فى مؤلفه « السببية الغائية » (Causality and Teleology) أن يوفق بين مفاهيم ماركس الفلسفية ومفاهيم أمانويل كانت ، وحاول رودلف هيلفردينج فى كتابه « رأس المال المالى » أن ينمى نظرية ماركس عن أسلوب عمل المجتمع الرأسمالى فى ضوء نمو الرأسمالية من مرحلتها الصناعية الى مرحلتها المالية المتأخرة ، وهى المرحلة التى لم تعد فيها الشخصية المسيطرة هى صاحب العمل الصناعى بل رجل المال الكبير الذى تتغلغل مصالحه فى عدد كبير من المشروعات المنفصلة ، والذى لا يهمه انتاج أية سلعة بذاتها بقدر ما يهمه استخلاص مجرد فائض القيمة عن طريق الاحتكار المالى وضغط دوائر المال العليا على دول تسيطر عليها بصورة متزايدة . وكانت مساهمة اكشتاين فى سلسلة « ماركس — دراسات » دراسة اجتماعية للعائلة تقوم أساسا على دراسة قانون العائلة اليابانى .

ولم يكن مجموع انتاج هذا النشاط النظرى ليكون مذهبا موحدا . فعنصر الوحدة الوحيد فيه هو مدى الاتفاق فى رفض اعتبار الماركسية نظاما نهائيا أو كاملا والتصميم على اعتبارها نقطة بداية لتفكير جديد يحدوه الاعتبارات العملية فى القضايا المعاصرة . وقد انتقل رودلف هيلفردينج (١٨٧٧ — ١٩٤١) الذى كان أحد محررى سلسلة «ماركس—دراسات»، من فينا الى برلين فى سنة ١٩٠٧ حيث صار أحد كتاب المقال الرئيسى فى « صحيفة « فوروارتس » وأحد الشخصيات ذات النفوذ فى الحزب

الديموقراطى الاشتراكى الألمانى . ونشر كتابه الرئيسى «رأس المال المالى» فى سنة ١٩١٠ . وفى سنة ١٩١٤ كان من بين الأقلية التى رفضت الموافقة على اعتمادات الحرب ، ومنذ ذلك الوقت انضم الى الجماعة المناهضة للحرب . وفى سنة ١٩١٨ صار مواطنا ألمانيا ، وفى الصراع الذى ثار داخل ألمانيا كان محررا لصحيفة « فرايهايت » (من ١٩١٨ الى ١٩٢٢) وعارض الشيوعيين وتولى زعامة « الاشتراكيين المستقلين » الذى عادوا فانضموا الى أغلبية الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى سنة ١٩٢٢ . وقد عمل وزيرا للمالية لفترة قصيرة تحت رئاسة شترسمان فى سنة ١٩٢٣ وكذلك مرة أخرى فى وزارة موللر سنة ١٩٢٨ . وقد اعتبر بصفة عامة منذ سنة ١٩١٠ وما بعدها الخبير المالى الأول فى الديموقراطية الاشتراكية الألمانية .

وكان كارل رنر (١٨٧٠ — ١٩٥٠) ، الذى صار فيما بعد رئيسا للجمهورية النمساوية فى سنة ١٩٤٦ ، بن فلاح من مورافيا . وقد عين أمينا لمكتبة الرايخسرات ثم انتخب نائبا فى سنة ١٩٠٧ وبدأ فورا يقوم بدور رئيسى فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى النمساوى . وكان ، مع أوتو باور ، داعية قويا للاستقلال الذاتى الثقافى للشعوب التى تتكون منها الامبراطورية النمساوية المجرية ، وكان تخصصه فى الجانب القانونى والادارى من المشكلة . وكان رنر معتدلا بالمزاج ، وان كان قد اعتبر قبل سنة ١٩١٤ عضوا فى الجناح التقدمى فى الحزب النمساوى . وفى سنة ١٩١٨ صار المستشار الأول للجمهورية النمساوية ، وبعد عودة الحزب الاجتماعى المسيحى الى السلطة فى سنة ١٩٢٠ كان رئيسا للجمعية التشريعية . وقد كان كتابه « أسس الملكية النمساوية المجرية وأهدافها فى التنمية » الذى ظهر فى سنة ١٩٠٦ ، هو أوسع المحاولات شمولا لوضع أساس لاعادة بناء الملكية الثنائية على أساس من الاستقلال الذاتى القومى . وقد كتب فيما بعد

عن « تجديد النمسا » (١٩١٩) وعن «التخطيط الاقتصادى والاشتراكى» (١٩٢٤) .

وكان فردريك آدلر (ولد سنة ١٨٧٩) ، وهو ابن زعيم الحزب الاشتراكى النمساوى قبل ١٩١٤ من الشخصيات الرائدة فى الحزب الاشتراكى النمساوى قبل سنة ١٩١٤ قد أهل ليكون عالم طبيعة وعمل محاضرا فى الطبيعة من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١١ فى جامعة زيوريخ حيث كون علاقات وثيقة بالاشتراكيين السويسريين . وفى سنة ١٩١١ عاد الى النمسا سكرتيرا للحزب الديموقراطى الاشتراكى وتولى تحرير صحيفة « الكفاح » (Der Kampf) وفى سنة ١٩١٤ كان من بين الاشتراكيين الذين عارضوا الحزب . وترك فيه تصدع « الدولية » أثرا بالغا . وفى أكتوبر سنة ١٩١٦ أطلق النار على رئيس وزراء النمسا ، كونت ستورج ، احتجاجا على سياسة النمسا فى الحرب واستغل محاكمته فرصة ليقوم بهجوم قوى ضد الحرب من زاوية النزعة الدولية . وحكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم الى ثمانية عشر عاما من السجن ولكن أطلق سراحه فى نهاية الحرب . وصار نائب رئيس الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى الجمعية التشريعية فى الجمهورية النمساوية الجديدة ، وعمل سكرتيرا « لاتحاد فينا » ، الذى اشتهر باسم « الدولية الثانية والنصف » ، الذى حاول أن يوحد « الدوليتين » الاشتراكية والشيوعية المتنافستين فى هيئة واحدة . وعندما فشلت هذه الجهود صار سكرتيرا « للدولية الاشتراكية والعمالية » التى وحدت فى سنة ١٩٢٣ أحزاب « الدولية الثانية » و « اتحاد فينا » .

وقد حاضر فردريك آدلر وهو فى زيوريخ عن المذاهب الفلسفية للعالم الطبيعى النمساوى ارنست ماخ (١٨٣٦ — ١٩١٦) ثم كتب بعد ذلك ، وهو فى السجن ، كتابا عنها بعنوان « انتصار ارنست ماخ للمادية الميكانيكية » (١٩١٨) . ولم تكن لماخ أية صلة بالحركة الاشتراكية بل

ان لينين ودعاة المادية الجدلية الآخرين اعتبروه مصدر الوحى الرئيسى لمحاولة تحطيم الاعتقاد فى الحقيقة النهائية للأشياء المادية بالرجوع الى « كانت » وتكوين نظرية فى المعرفة على أسس « كانتية » ، وهى نظرية برغم استبعادها لجميع المفاهيم الغيبية تنبذ أيضا على الفور « المادية » نفسها على أساس أنها تنطوى على تأكيد لحقيقة « المـادة » التى لا يمكن أن تستمد من التجربة الحسية أو أن تثبت صحتها بأية طريقة علمية . وقد ولد ماخ فى مورافيا وصار أستاذا فى جراتز وبراغ على التوالى ، وصاغ نظرية أطلق عليها « مبدأ الاقتصاد » وجعلها قاعدة للأسلوب العلمى . وكان ما يعنيه هو أنه ينبغى على الباحث أن يتخير دائما أبسط الأساليب فى تناول المشكلة وأن يستبعد جميع العوامل المعقدة التى ليست جوهرية فى حلها . وتطبيقا لهذا المبدأ استبعد مفهوم كانت عن « الشىء فى ذاته » ، وهو بالضرورة خارج التجربة البشرية ، باعتباره أسـاس الاحساسات التى اعتبرها تكون كل مضمون معرفة الانسان . فقد ذهب الى أنه من غـير الضرورى افتراض موجودات وراء الاحساسات التى يتعرض لها الانسان . وان ذلك انما يمت فى جوهره الى الغيبيات ، ثم استطرد على أساس نظرية « وضعية » فى المعرفة لا تنطوى على أى افتراضات غيبية . ومثل هذا الاتجاه ينطوى على انكار أن « المادة » توجد حقيقة ، أو بالأحـرى أنه يمكن أن يعرف أنها توجد . وثار الماديون الماركسيون الخلص لأنهم ذهبوا الى أن التشكيك فى حقيقة المادة معناه نكوص الى المثالية وأنه ينطوى على هجوم على المذهب الماركسى الخاص بأولوية الأشياء على الأفكار عن هذه الأشياء . وقد أكد ماخ بصفة خاصة أن ما يطلق عليه قوانين علمية لا يعتبر فى الحقيقة قوانين بل مجرد طرق ملائمة لحل مشكلة ما ، ومن ثم يجب اعتباره نسبيا لطبيعة المشكلة وليس صحيحا أو سـليما بأى معنى

مطلق . وذهب لينين الى أن وجهة النظر هذه تهدم المذهب الماركسى على أساس أنها تنطوى على انكار لشموله وتحوله الى مجرد أداة للبحث هذا فضلا عن أن أسلوب ماخ يبدو ، بتطبيقه فى الدراسات الاجتماعية ، أنه ينطوى على مدخل سيكلوجى على أساس المضمون الحسى للتجربة وليس على أساس العالم المادى كله ، وندد لينين بذلك باعتباره « ذاتية » بحتة على نقيض مدخل ماركس « الموضوعى » فى جوهره . ويبدو القسم الأكبر من هجوم لينين المنفعل على « الماخية » فى كتابه « المادية والنقد التجريبى » الذى قصد به أساسا الهجوم على الدعاة الروسيين للمذهب ، فى غاية الفجاجة وغير ذى موضوع ، لأن مذاهب النسبية الحديثة والنمو العام لعلم الطبيعة الحديث يسير بوضوح فى اتجاهات « ماخية » . كما أنه ليس من السهل الآن أن نفهم لماذا انفعل لينين فى اعتباره أن التشكيك فى ضرورة التسليم بالوجود الحقيقى للمادة « كشىء فى ذاتها » خارج نطاق التجربة البشرية خطيئة مهلكة . ان الخطأ الحقيقى فى مذهب ماخ ليس فى ذلك ، ولكن فى خلطه بين تعبيرين مختلفين فى جوهرهما هما « أننا نحصل على كل تجربتنا فى صورة احساسات » و « ان كل معرفتنا تتكون من احساسات » . فتأكيد العبارة الثانية ينطوى فعلا على ذاتية كاملة وانكار للحقيقة التى يمكن أن تعرف لأى عالم خارج أنفسنا ، فى حين أن التأكيد الأول لا ينطوى على أى انكار للحقيقة الموضوعية لما نجربه عن طريق احساساتنا وندرك أنه شىء متميز عن احساسنا به .

ولا يبدو أن أسلوب ماخ أثر فى فكر جماعة الماركسيين النمساويين الذين كانوا ينمون وجهات نظرهم فى « ماركس — دراسات » منذ سنة ١٩٠٧ . ولا ريب فى أنها تركت أثرا فى فردريك آدلر ، ولكن كتابه عن ماخ لم يظهر حتى سنة ١٩١٨ . وكانت محاضراته السابقة عن ماخ غير

معروفة تقريبا . أما التأثير المباشر لفلسفة كانت على الماركسيين النمساويين فكانت أوسع : فقد امتدت بوضوح الى اوتو باور وأثرت فى صياغة نظريته عن القومية .

ومما لا جدال فيه أن أهم شخصية بين جماعة الماركسيين النمساويين قبل سنة ١٩١٤ كان أوتوباور (١٨٨١ — ١٩٣٨) الذى يعد مؤلفه عن « مسألة القوميات والديموقراطية الاشتراكية النمساوية » أهم مساهمة فى مشكلة التعاون بين القوميات فى دولة متعددة القوميات . وقد ولد باور فى فينا وصار فى سن السادسة والعشرين سكرتيرا للحزب الاشتراكى البرلمانى فى النمسا واعتبر على الفور تقريبا أحد منظرّى الحزب الرئيسيين . وقد استدعى للخدمة العسكرية عند نشوب الحرب وأخذ سجينا الى روسيا وكان هناك خلال « الثورة » ، الأمر الذى دعم اتجاهاته اليسارية . وعندما عاد الى النمسا عين وكيلا لوزارة الخارجية فى أول حكومة للجمهورية ثم صار وزيرا للخارجيـة على الفور تقـريبا بوفاة فيكتور آدلر . وكانت مسئوليته الأساسية فى سنوات ما بعد الحرب هى وضع سياسة جديدة للاشتراكية النمساوية . وجاء بعـد كتيبه « الطريق الى الاشـتراكية » (١٩٢٠) ، الذى يحدد فى خطوط عريضة الطريق الذى شرع الحزب يعمل على أساسه ، مؤلفان آخران عن المشكلة الزراعية أولهما « الصراع فى الغابة والمرعى » (١٩٢٥) والثـانى « البرنامج الزراعى للحـزب الديموقراطى الاشـتراكى النمسـاوى » (١٩٢٦) ، وظهـر له بعـد ذلك عرض آخر لبرنامج الحزب العام (١٩٢٦) وقد كتب أيضا تاريخ « الثـورة النمساوية » (١٩٢٣) من تجربته الشخصية وكتب مؤلفين قصيرين عن « البلشفية » و « الثورة السوفيتية » ودراسة عن رأسمالية ما بعد الحرب نشرت فى سنة ١٩٢٥ . وهكذا فان معظم كتاباته ، باستثناء المسألة القومية،

تقع فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وسنناقشها فى المجلد التالى من هذا الكتاب .

بيد أن رأى « باور » فى المشكلة القومية يقع فى هذا الجزء . لقد كان هو و « رنر » الكاتبين الرئيسيين اللذين حاولا أن يصوغا ، فى قالب نظرية ، السياسة الفعلية التى اتبعها الاشتراكيون النمساويون فى اعادة تنظيم حركتهم استجابة للمطالب القومية . وهناك قدر كبير مشترك فى وجهتى نظرهما ، ولكنهما لم تكونا متماثلتين تماما . فقد كان كلاهما متأثرا الى حد كبير برغبته فى عدم السماح ، اذا أمكن ذلك ، بانقسام النمسا الى عدد من الدول المستقلة تماما تقوم كل منها على أساس الوحدة القومية ، واضطر كلاهما ، لهذا السبب ، الى تأكيد أهمية الجوانب الثقافية والشخصية فى الجنسية على حساب الجوانب السياسية والاقتصادية . ولكن رنر سار فى هذا الاتجاه أكثر من باور محاولا اثبات أنه من الممكن وضع حد فاصل بين الجانب الثقافى والجانب السياسى الاقتصادى للمجتمع ، وكان يهدف الى صورة متطرفة من القومية الثقافية مصحوبة بالمحافظة على بناء اقتصادى موحد وسلطة عليا تمثل العناصر المشتركة من المواطنين . أما باور فانه على الأقل أدرك أنه لا يمكن عمليا فى الحقيقة الفصل بين العوامل السياسية والثقافية هذا الفصل الحاد ، وبذلك اضطر الى تحليل أعمق بكثير لعوامل الجنسية . والقومية ، تبعا لباور ، مفهوم تاريخى فى جوهرها . فهى لا تقوم على أى عامل مفرد مثل الجنس أو اللغة ، بل على عرف وحدوى حى يقوم على عدة عوامل ، وهى تبعث الى المطالبة بحرية العمل على تحقيق الأهداف التى تتمثل فى العرف المشترك . ولوحدة اللغة أهمية كبرى بين هذه العوامل ، ولكن وحدة اللغة وحدها لا تكفى وحدها لتكون قومية . ووجهة النظر التى تقول بأن اللغة وحدها تكفى أساسا فعالا للقومية ينتج عنها توسيع

نطاق الدعوة القومية ليشمل جميع من يتكلمون هذه اللغة . انها تنطوى مثلا على مفهوم لوحدة الألمان — كان معظم الاشتراكيين يريدون أن يتجنبوه — مما يرجع بعض السبب فيه الى أنه ينطوى أيضا على الاعتراف بالمطالب المماثلة للجماعات اللغوية الأخرى مثل البولنديين والايطاليين والصرب . وكبديل لذلك اعتبر باور اللغة المشتركة شرطا من شروط القومية أكثر منها معيارا لها ، وكان على استعداد ليدخل فى الاعتبار أى شىء يميز حقيقة فرعا كبيرا بذاته من الناس أو العائلات عن بقية الفروع . وبعبارة أخرى لقد فهم القومية أولا على أساس ما يسميه علماء الاجتماع « ثقافة » أو « طريقة فى الحياة » . وعلى هذا الأساس فكر فى مشكلة القوميات على أنها أولا استقلال ذاتى ثقافى ؛ أى علـى أنها تنظيمات تسـمح لكل قومية ، فى المناطق التى تسود فيها ، بأن تدير شئونها الخاصة بلغتها الخاصة وبأسلوبها الذى ألفته فى جميع المسائل التى تتعلق أولا بأنماط السلوك التى تتميز بها ، وبخاصة فى ميادين التربيـة والفنـون والدين والسلوك الاجتمـاعى والترتيبات الاجتماعية . بيد أن هذا أثار على الفور مسألة حقوق الأقلية القومية التى تعيش فى مناطق تسودها قومية أخرى ؛ وكان من الضرورى ، تطبيقا للمفهوم العام للحقوق الحضارية ، أن تتمتع الأقليات بهذه الحقوق الى أقصى حد ممكن عمليا فيسمح لها بمدارسها وأنظمتها الحضارية الخاصة جنبا الى جنب مع مدارس وأنظمة الجماعة السائدة . وأدى ذلك طبعا الى التساؤل ، أين تقف هذه العملية عند حد ؟ وما هو حجم هذه الأقلية القومية ، فى أية منطقة بذاتها ، حتى تتمتع بحق الاستقلال الذاتى الثقافى ؟ وكانت وجهة النظر ، التى اعتنقها بصفة عامة رنر ، هى أن القومية ينبغى أن تكون سمة شخصية ، وأنه يجب أن يكون لكل فرد مكانه فى نظام ثقافى لقوميتـه يوفر له وسيلة التمتع شخصيا بحريته والتعبير الذاتى فى اطار قوميته .

وذهب رنر الى أن العوامل الثقافية توحد النـاس فى قومية دون أن تؤدى الى أية عوامل للعداء الطبقى ، وأنه يجب أن ينصب مفهوم الطبقة على الجوانب الاقتصادية والسياسية فقط للمجتمع وليس على انمـاطه الثقافية . ولم يستطع باور أن يقبل وجهة النظر هذه ، ورأى أنه لا يمكن فصل العوامل الثقافية هكذا عن العوامل الاقتصادية والسياسية ، ولكنه هو أيضا اعترف بأن هناك عنصراً فى القومية لا يتأثر بالصراع الطبقى وأراد أن يكون هذا العنصر موضع اعتبار .

وكما رأينا من قبل قرر الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، فى سياسته الرسمية التى وضعت سـنة ١٨٩٩ ، انه ينبغى اسـتبدال التقسيمات الاقليمية فى النمسا بعدد من الوحـدات الاقليمية تكون الغلبـة فى كل منها ، بقدر الامكان عمليا ، لقومية واحدة ، وانه يجب أن تتمتع هـذه الوحدات باستقلال ذاتى تشريعيا واداريا فيما يتعلق بشئونها القوميـة والثقافية . وعنـدما تكون هنـاك أكثر من وحدة من هذه الوحـدات تسكنها أغلبية من نفس القومية فان هذه الأقاليم تكون اتحـادا قوميا لتنسيق نشاطها ، ومن وظائف الدولة المتعددة القوميات اصدار القوانين التى ترعى الحقوق الثقافية للأقليات فى كل هذه الوحدات التى تتمتع باستقلال ذاتى . بيد أن هذا القرار لم يحدد ما الذى يعتبر من « المسائل القومية والثقـافية » التى تدخل فى نطاق الاسـتقلال الذاتى للأقاليم المختلفة وما الذى يعتبر من المسائل العامة التى تدخل فى اختصاص الدولة المركزية . وقد أراد اشتراكيو النمسا الألمانية أن تكون جميع المسـائل الاقتصادية ، ما أمكن ، من المسائل المشتركة فى الدولة كلها ، ولكن أبناء الجنسيات الـكبيرة الأخرى ، وخاصة التشيـكيين والبولنديين ، لم يكونوا على استعداد مطلقا لقبول ذلك حتى وهم ما زالوا مسـتعدين

للعمل مؤقتا داخل النطاق العام للدولة النمساوية • وبعد الثورة الروسية فى سنة ١٩٠٥ صاروا أقل استعدادا منهم فى أى وقت مضى لقبوله اذا بدأوا يعتقدون أن انهيار الامبراطورية النمساوية المجرية أصبح وشـيكا وأنه سرعان ما سيصير فى وسعهم انشاء دول قومية كاملة الاستقلال •

بيد أن القوميات الاخرى فى النمسا والمجر كانت أقل تميزا بكثير من التشيكيين والبولنديين ووعيها القومى أضعف • وقد فرق باور فى كتابه بين القوميات « التاريخية » والقوميات « اللاتاريخية » ، والاولى بصفة عامة هى القوميات التى استطاعت أن تحتفظ بنظام طبقى متميـز خاص بها يضم ارستقراطياتها وطبقاتها الوسطى ومثقفيها ، وربما أيضا جماعاتها الخاصة من الفلاحين وأصحاب الحرف ، التى تتسم جميعـا بطابعها الطبقى القومى المتميز . بينما القوميات « اللاتاريخية » هى تلك التى ، اذا فقدت استقلالها ، فقدت أيضا طبقاتها العليا والوسطى وتحولت الى جماهير مستغَلة تعمل أساسا لمصلحة الطبقات الحاكمة التى تنتمى الى قومية مختلفة • ورأى باور أن بعض هذه القوميات « اللاتاريخيـة » المضطهدة بدأت بالتدريج تستعيد وعيها القومى ، وأن العملية التى يتم بها ذلك فى الظروف الحديثة هى نمو « نخبة » فى صـورة بورجوازية وطبقة مثقفة ، وذهب الى أنه اذا أريد للدولة النمساوية أن تبقى وحدة سياسية فانه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار هذا النمو فى الوعى القومى بين الشعوب « اللاتاريخية » • ولكنه لما كان يريد المحافظة على اطار الوحدة الاقتصادية فانه ، مثل غيره من الاشتراكيين النمساويين الذين من أصل ألمانى ، وجد نفسه بالضرورة فى مركز ضعيف فى منافسة دعاية القوميين البورجوازيين ، لأنهم كانوا فى مركز يتيح لهم اثارة مشاعر العداء نحو القوميات الاخرى ، وهو ما لم يكن فى استطاعة دعاة الوحدة بين القوميات

المختلفة أن يفعلوه . لقد كانوا يستطيعون طبعا أن يستثيروا مشاعر التضامن الطبقى ضد القوميين البورجوازيين بالاصرار على اتحاد المصالح الاقتصادية بين العمال بصرف النظر عن الاختلافات القومية . ولكن هذا النداء لم يكن له أثر فى المناطق التى تكون فيها الطبقة العاملة أساسا من نفس القومية التى ينتمى اليها أصحاب الاعمال والفئات العليا الأخرى . والواقع أن المسائل الثقافية والاقتصادية والسياسية لم يكن من المستطاع فصلها عمليا ؛ وبالرغم من أنه قد بقى هناك ظل للحزب الديموقراطى الاشتراكى المتعدد القوميات الذى يضم النمسا كلها فى المؤتمرات التى كانت تعقد بين الفينة والفينة على صعيد النمسا كلها للاحزاب القومية المكونة له ، وكذلك فى شىء من التعاون بين جماعات النواب الديموقراطيين الاشتراكيين فى الرايخسرات ، على الرغم من ذلك أخذت الحركة الديموقراطية الاشتراكية تنحل أكثر فأكثر كلما اندفع كل حزب ديموقراطى اشتراكى قومى فى طريق النزعة القومية تحت ضغط الحاجة الى منافسة الدعاية القومية غير المقيدة التى تقوم بها الحركات القومية البورجوازية .

وكان الروسيون طبعا يواجهون مشكلة مماثلة ، وحاول لنين أن يواجهها فى سلسلة من المقالات عن « حق الامم فى تقرير المصير » نشرت فى سنة ١٩١٤ ردا على روزا لكسمبورج أساسا . وقد أشار لنين فى هذه المقالات بصفة خاصة الى أوتو باور وفسر لماذا التجأ النمساويون الالمان ، تحدوهم الرغبة فى المحافظة على وحدة البروليتاريا فى دولة النمسا كلها وتنمية هذه الوحدة ، الى مفهوم حق تقرير المصير الثقافى للهرب من الاعتراف بحق تقرير المصير السياسى ــ الذى ينطوى فى رأيه على حق الانسحاب بقصد انشاء دولة قومية منفصلة . ولا يعنى هذا

أن لينين كان من دعاة القومية ، أو أنه أراد تحطيم الدول الكبيرة الى وحدات قومية مستقلة ذات سيادة . بيد أنه أصر على أن الاشتراكيين يجب أن يعترفوا « بحق » تقرير المصير القومى الى حد الانسحاب ، وأنهم لا يستطيعون أن يقفوا تحكميا عند الاعتراف بمجرد حق الاستقلال الذاتى الثقــافى . ولم يكن تأييد « حق » من ناحية المبدأ عند لينين معناه أن ممارسة هذا الحق فعلا أمر ضرورى فى كل حالة . فجميع « الحقوق » فى نظره لا تستقيم الا فى اطار تاريخى ، وكانت وجهة نظره العمليــة فى الاستقلال القومى تقوم على تقدير للظروف الخاصة بكل حالة على حدة. وكان الاعتبار الأول فى نظره عند اصدار هذه الاحكام هو بالنسبة له أثرها فى جهاد الطبقة العاملة الدولية من أجل التحرر . وقد أصر على أنه من الثابت أن هناك ضرورة تاريخية بالنسبة للرأسمالية فى كل بلــد أن تعمل ، فى تقدمها ، على اقامة دولة قومية مستقلة بوصفها تعبيرا سياسيا عنها . وقد كان ذلك سمة مميزة من سمات النمو الرأسمالى فى غرب أوروبا ، ولكن فى أوروبا الشرقية كانت الثورة البورجوازية ، التى تمت فعلا فى الدول الغربية المتقدمة ، لا تزال فى دور التــكوين ، ومن ثم فان النزعة القومية البورجوازية كانت لا تزال فى صعود وعلى الاشتراكيين أن يتحالفوا معها بالاعتراف بحق القوميات المختلفة فى تكوين دول مستقلة عن طريق ممارسة حق الانسحاب القومى ، اذا قررت ذلك ، من الدول الحاكمة التى وجدت هذه القوميات نفسها جزءا منها . ولا يعنى ذلك أن ممارسة هذا الحق أمر مرغوب فيه ، بل انه من الضرورى التوفيق بينه وبين الضرورة الــكبرى لدعم التعــاون الدولى فى العمــل بين البروليتاريا . ولكن على الاشتراكيين أن يقفوا الى جانب حق الانسحاب سواء شاءوا أن يمارس فى أية لحظة بذاتها أم لم يشاءوا ، لأنهم اذا لم

يفعلوا ذلك صاروا شركاء لدعوى القوميين فى الـدول الحاكمة أن لهم الحق فى السيطرة بالعنف على البروليتاريا فى الشعوب الخاضعة • ولم ينبذ لنين القومية « الثقافية » ، ولكنه أكد عـدم كفايتها وما تنطوى عليه من دلالات رجعية حيثما صاحبها عدم الاعتراف بحق تقرير المصير السياسى الى حد اقامة دول قومية منفصلة ذات سيادة • وبهذه الروح دافع عن « حق » النرويجيين فى الانفصال عن السويد وأشاد بتأييـد الاشتراكيين السويديين لهم • وقال ان هذا التأييد لم يؤد مطلقا الى عزل الطبقة العاملة السويدية عن النرويجية ، بل على النقيض جعلهما فعـلا أقرب الى بعضهما فى القتال ضد الاضطهاد الرأسمالى فى كلا البلدين •

وقد اخفق الاشتراكيون النمساويون ، اذ واجهتهم المشـكلة الصعبة التى اثارتها الصراعات القومية داخل النصف النمساوى المتعدد القوميات من الامبراطورية النمساوية المجرية ، فى ايجاد حل مقبول لأنهم كانوا مقيدين بفكرة المحافظة على اطار وحدة الدولة النمساوية بقصد المحافظة على الوحدة الطبقية للطبقة العاملة فى النمسا كلها . بيـد أنهم ، وهم يجاهدون فى حل مشكلة لاحل لها ، أسهموا بآراء قيمة فى نظرية القومية ، وبخاصة فى جانبها الحضارى • ورغم أنهم فشلوا فى ابتكار نظام يمكن العمل به فى اقامة دولة النمسا الفدرالية الديموقراطية ، فانهم هيأوا مادة قيمة لمعالجة مشـكلة الاستقلال الذاتى الثقـافى فى الدول المتعـددة القوميات التى كانت القـوى التى تعمل على الانفصـال القومى فيها أقل حدة منها فى النمسا . وكانت النظرية النمساوية فى القوميات مفيدة بصفة خاصة فى مساعدة الروس على ايجاد حل لمشكلة تقرير المصير الخاصة بهم داخل الاطار العام للاتحاد السوفييتى المتعدد القوميات .

ويبقى لدينا بعد ذلك من المنظرين المهمين فى الاشتراكية النمساوية فى

سنوات ما قبل سنة ١٩١٤ ماكس آدلر (١٨٧٣ — ١٩٤٠ أو ١٩٤١) الذى لم تكن له صلة قرابة بآدلر الأب وآدلر الابن المشهورين اللذين تناولناهما من قبل . وقد كتب ماكس آدلر كثيرا فى المشاكل الفلسفية للاشتراكية وبخاصة عن نظرية العلاقات الطبقية وواقعها فى المجتمع الرأسمالى المعاصر له . وأول كتاب مهم لماكس آدلر هو « السببية والغائية » الذى ظهر فى سلسلة « ماركس — دراسات » التى كانت تنشرها جماعة باور وهيلفردينج . وكان اهتمام ماكس آدلر فى هذه المرحلة منصبا أساسا على محاولة التوفيق بين الماركسية وفلسفة كانت . وفى سنة ١٩١٤ وقف ماكس آدلر مع المعارضة ذات النزعة الدولية ضد سياسة الحرب التى وافق عليها القسم الأكبر من الحزب الاشتراكى الديموقراطى النمساوى . وسنراه فى كتاباته المتأخرة ، بعد سنة ١٩١٨ ، يحاول تشييد جسر بين الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية . وقد شرع يدرس النمو الفعلى للأوضاع الطبقية فى العالم الحديث وانتهى الى أن الصناعة الكبيرة والتجارة والمالية خلقت بروليتاريا جديدة من ذوى المعاطف السوداء مختلفة كل الاختلاف عن البورجوازية الصغيرة فى عهد ماركس ، وبذلك جعلت من الضرورى اعادة صياغة مذهب صراع الطبقات على أسس لابد أن تعترف بضرورة المشاركة بين العمال اليدويين وغير اليدويين ، ولابد أن تهتم بصفة خاصة بحقيقة أن العمال اليدويين قد أصبحوا لا يستطيعون ، فى مجتمعات القرن العشرين المتقدمة اقتصاديا ، أن يقوموا بالثورة الاجتماعية وحدهم ، بل لابد أن يأخذوا معهم الجماعات الأخرى والا وجدوا هذه الجماعات تنضم الى الفاشية .

وهنا نجد أوتوباور مرة أخرى ، وكذلك ماكس آدلر ، يفرقان بين الثورة السياسية والثورة الاقتصادية ويؤكدان أنه فى حين يستطيع العمال

الاستيلاء على السلطة السياسية بضربة واحدة ، نتيجة لانتصار ثورى واحد ، فان ذلك لا يمكن أن ينطبق على السلطة الاقتصادية التى تتطلب تدريبا طويلا على مهام الادارة الصناعية وادارة الأعمال ومن ثم لا يمكن أن تتم الا بأساليب تدريجية . وليس أى من هذين الرأيين جديدا فى حد ذاته : بل ان ما له مغزى فى الموضوع هو الأهمية التى احتلاها فى صياغة السياسة الاشتراكية . فالثانى بصفة خاصة يحول فكرة الثورة الاشتراكية ، الى عملية مستمرة بدلا من عمل ثورى واحد ، ولكنه يفعل ذلك دون استبعاد مفهوم الثورة باعتبارها عملا واحدا فى الميدان السياسى يؤدى الى قلب الدولة الرأسمالية ولكنه لا يقضى على الرأسمالية فى طابعها الاقتصادى .

وقد استكملت هذه الآراء نموها فى فترة ما بعد الثورة الروسية فى سنة ١٩١٧ عندما كان اشتراكيو الجناح اليسارى فى أوروبا الغربية يحاولون تفسير أوجه الخلاف بينهم وبين كل من اشتراكيى الجناح اليمينى والأحزاب الشيوعية التى قبلت التفسير البلشفى لمذهب دكتاتورية البروليتاريا . ومن ثم فانه يمكن مناقشتها بصورة أفضل فيما بعد عندما نتناول الصراعات التى أثارتها فى المذهب الاشتراكى الثورة الروسية وقلاقل الحرب فى أوروبا الغربية . وقد وجبت الاشارة اليها هنا لأن الجدل بين البلاشفة والماركسيين النمساويين كان قد بدأ قبل سنة ١٩١٤ بأمد طويل .

ملحق

بالفصل الثانى عشر

تيودور هرتسكا

لم نشر فيما ذكرناه عن الاشتراكية النمساوية الى الحركة التى قام بها فى سنة ١٨٩٠ الصحفى الليبرالى تيودور هرتسكا الذى اجتذب أنصارا كثيرين ، معظمهم من المثقفين ، لا فى النمسا وحدها بل فى بلاد أخرى أيضا . ولم يكن هرتسكا اشتراكيا بأى معنى من المعانى ولم تكن له صلة بالحزب الديموقراطى الاشتراكى أو بحركة الطبقة العاملة . ومع ذلك فان « طوبياه » ، بما تضمنته من مزيج عجيب من الليبرالية الاقتصادية والأفكار الاشتراكية كانت وثيقة لها مغزاها من وثائق هذا العهد ، اذ كان يتمثل فيها ، أكثر مما يتمثل فى أى شىء آخر رأيته ، الرغبة فى الهروب من الرأسمالية بدون حرب طبقية ، وفى انشاء مجتمع جديد خال من الاستغلال بالاتفاق بين الناس المعتدلين وليس بالثورة أو حتى بالصراع السياسى . وقد أنكر هرتسكا ضرورة العداء الطبقى واعتقد أن فى الامكان احداث تغيير جذرى فى النظام الاجتماعى بعمل المستنيرين وذوى النوايا الطيبة من الناس . لقد راعه ما تتسم به العلاقات الاجتماعية القائمة من سوء ولا أخلاقية فدعا الناس من ذوى النوايا الطيبة ، بصرف النظر عن الطبقة ، الى اتخاذ خطوات لخلق مجتمع جديد ، لا بدعوة الحكومة الى انشائه أو تنظيم التمرد ضد النظام القائم ، ولكن بقيادة الرواد الى منطقة مختارة لم تتعرض للتنمية الرأسمالية الصناعية وانشاء جمهورية جديدة فيها تجمع

بين فضائل المشروع الحر والسيطرة الاجتماعية . وليس هناك طبعا شيء جديد في محاولة انشاء « طوبيا » عن طريق الخروج بالمؤمنين بالفكرة من العالم اللاأخلاقي القديم الى بيئة اجتماعية لم تتعرض للفساد يستطيعون أن ينشئوا فيها مجتمعا جديدا . بيد أن الشيء الجديد في « طوبيا » هرتسكا هو أنه لم ينبذ مطلقا مبادىء المشروع الحر والانتاج التنافسي بل حاول أن يقيم مجتمعه على أساسها بأن يعممها على الجميع بحيث تمتد الى العمال تلك الحرية التي أنكرت عليهم في ظل الأنظمة الرأسمالية .

وقد نشر هرتسكا (١٨٤٥ — ١٩٢٤) قصته الطوابية « الأرض الحرة » في سنة ١٨٩٠ وترجمت الى الانجليزية في العام التالي . وكان هرتسكا ابنا لأبوين يهوديين وولد في بودابست ولكنه بدأ حياته الصحفية في فينا ، فكان المحرر الاقتصادي لصحيفة « نيوفراي بريس » من سنة ١٨٧٢ الى ١٨٧٩ . وفي سنة ١٨٧٩ أسس صحيفة « ڤينر اللجمين زيتونج » التي رأس تحريرها حتى سنة ١٨٨٦ . ثم بدأ بعد ذلك صحيفة أسبوعية « زايتشريفت فير شتاتس اوند فولكشفير تشريفت » . وفي سنة ١٩٠١ عاد الى المجر رئيسا لتحرير صحيفة يومية في بودابست . وفي هذه الأثناء كان قد نشر عددا من الكتب في موضوعات اقتصادية ونقدية . وقد ظهر آخر كتاب مهم له ، « المشكلة الاجتماعية » في برلين سنة ١٩١٢ .

ولقصة « الأرض الحرة » أهمية خاصة بوصفها أكمل مذهب اجتماعي يتكون من مزيج من الليبرالية الاقتصادية والأفكار الاشتراكية . وكان هرتسكا ، وهو أحد كبار الدارسين للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية ، يؤمن ايمانا عميقا بفضائل المشروع التنافسي الحر . لقد كان يريد نظاما اقتصاديا يضمن بقدر الامكان أن يكافأ كل فرد على قدر قيمة ما يسهم به في الانتاج أو ما يقدمه من خدمات للمجتمع ، وذهب الى أن ذلك لا يمكن

أن يتحقق الا بالحرية المطلقة لحركة كل من العمل ورأس المال استجابة لما يطلبه السوق . ولكنه ذهب أيضا وبنفس التأكيد الى أن طلب السوق يجب ألا تقيده أية قوة سوى حدود القوة الانتاجية ، وأنه مقيد فعلا فى ظل النظام الرأسمالى بما تعانيه الكثرة من فقر اذ ظل ما تحصل عليه عند حد الكفاف ، أو قريبا منه ، برغم التقدم المتزايد باستمرار فى القوى التكنيكية للانتاج . وقد كان فى الواقع من القائلين بنظرية « العجز فى الاستهلاك » ويعزو الأزمات الاقتصادية والتسابق نحو الأسواق الى التحديد المصطنع للقدرة الاستهلاكية لدى الجماهير الناجم عن قانون حد الكفاف فى الأجور . وعزا سيطرة هذا القانون الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، الأمر الذى جعل فى وسع الطبقات المالكة أن تستخلص لنفسها قسما مما ينتجه العمال وحفزها الى تحديد الناتج لتجنب تخمة السوق . ومن ثم دعا الى أن تكون الأرض كلها ملكا مشتركا للمجتمع ، وأن تقدم الدولة رأس المال على صورة قرض لأى شخص يطلبه بدون فائدة ، ولكن على أن يرد رأس المال اذا توقف استخدامه فى الغرض الذى قدم من أجله. وكذلك الأرض يجب أن تكون فى متناول كل من يرغب فى زراعتها . وقدر هرتسكا أن الطلب على الأرض ورأس المال فى ظل هذا النظام سيأتى فى الغالب من اتحادات تعاونية تعين مديريها ديموقراطيا وتكون مسئولة مسئولية مشتركة تجاه الدولة فى رد رأس المال الذى عهد به اليها . وفكر فى السماح للأفراد بالاقتراض للقيام بمشروعات صغيرة ، ولكنه اعتقد أن المشروع الرأسمالى سينتهى لأن الرأسمالى لن يجد عمالا يعملون معه بأجر وهم يستطيعون أن يصيروا أفضل حالا بأن يكونوا شركاء فى اتحادات تعاونية . وتضطلع الدولة نفسها بالمشروعات الكبرى مثل انشاء الخطوط الحديدية وأحواض السفن وما الى ذلك من أعمال عامة أخرى ، على

ألا يقتضى مقابل لاستخدام مثل هــذه المنافع العامة . وليس من حــق « مصرف الدولة » أن يمارس أية سيطرة فيما يتعلق بالأغراض التى تستعمل فيها رءوس الأموال التى تقدم للأفراد سوى التأكد من أنها تستخدم فى الانتاج . فقد رأى هرتسكا أن مثل هذه السيطرة تكون غير ضرورية على شرط ألا توضع قيود للدخول فى أية مهنة وأن تضمن المنافسة الكاملة . وقال انه اذا اندفع نوع ما من الانتاج أكثر مما ينبغى بالنسبة لغيره ، بقصد زيادة الربح ، فان المنافسة سرعان ما تعمل على تخفيض العائد بحيث تدفع الفائض من العمل ورأس المال الى مجالات أخرى . وتكون الاتحادات الانتاجية مفتوحة تماما لكل قادم جديد يريد الانضمام اليها شريكا على قدم المساواة بنفس الشروط وذلك حتى يكون نمو الاحتكارات مستحيلا.

ولما لم يكن هناك أى ايجار أو فائدة تدفع فانه لن تكون هناك تكاليف انتاج سوى المادة الخام والوقود المستعمل ، لأن العمل ، بما فى ذلك الادارة ، لن يكون من تكاليف الانتاج بل شريكا فى العائد الصافى . فلن تكون هناك أجور بل أرباح أساسها صافى العائد فى كل مشروع ، على أن يأخذ العمال المهرة والاداريون نصيبا أكبر بنسب يحددها كل مشروع بمحض ارادته . بيــد أن الدولة تفرض ضريبة على عائد كل مشروع لاستخدامها فى ثلاثة أغراض رئيسية — لتغطية نفقات الحكومة والخدمات العامة التى تقدم بلا مقابل ، ولتوفير رصيد للاستثمار فى رؤوس أموال جديدة لاستخدامها فى كل من مشروعات الدولة والقروض التى تقدم بلا فائدة الى المقترضين ، ولتغطية نفقات غير المنتجين فى مستوى يقــابل مستوى المنتجين ومن ثم يختلف باختلاف متوسط دخل هؤلاء الأخيرين . وقد ذهب هرتسكا الى أن القوة الانتاجية للمجتمع هى الى حد كبير نتاج ابتكار الأجيال الماضية وجهودها ، وأنها يجب أن تعتبر ملكا مشتركا بين

الناس كلهم وأن تستخدم فى سد حاجات الضمان الاجتماعى الكامل . ومن ثم أراد أن يخصص نصيبا من الأموال العامة لجميع الأطفال والمسنين ولجميع غير القادرين على العمل ، وقد أضاف اليهم أيضا جميع النساء الا من تشاء منهن العمل خارج المنزل — وكان يعتقد أن من سيفعلن ذلك سيكن قليلات الا فى الفنون والمهن الحرة وخاصة التعليم وخدمات الطفولة .

وقال هرتسكا أنه سيكون لكل شخص ، فى ظل النظام المقترح ، حافز قوى لزيادة الانتاج بجميع الوسائل الممكنة ، لأن كل زيادة سينعكس أثرها فى زيادة الدخل بالنسبة لكل شخص عن طريق عملية التسوية التى تضمنها السهولة الكاملة فى حركة العمل ورأس المال . اذ كان لا حد لاعتقاده فى امكان زيادة الانتاج بتطبيق جميع الأساليب الفنية بلا قيود وفى الامكانيات التى تنطوى عليها اقتصاديات الانتاج الكبير ، وبخاصة عندما يكون السوق غير محدود ، وفى فعالية المنافسة فى اثارة الحوافز والكفاية على جميع المستويات . وكان يكن عداء شديدا للتخطيط المركزى ، الا بالنسبة للأعمال العامة الكبرى ، ولجميع أنواع « البيروقراطية » .

أما من الناحية السياسية فقد دعا هرتسكا الى الديموقراطية الكاملة للرجال والنساء على السواء . ولكن مفهومه عن الادارة كان فى جوهره « تعدديا » . فكان يريد بدلا من البرلمان الواحد عدة مجالس وظيفية متكافئة كلها تنتخب بالتصويت العام ، على أن يكون لصاحب الصوت الحق فى اختيار الانتخابات التى يدلى فيها بصوته ، وكان يعتقد اعتقادا جازما بأن الحكم النيابى أدى الى أن القرارات كانت تؤخذ بواسطة أشخاص غير متخصصين ، بدلا من أن يتخذها أشخاص يستطيعون الوصول الى المعرفة الحقة بشأنها ، وأكد أن هذا النظام الوظيفى الذى يدعو اليه

سيضمن أن الناس يدلون أصواتهم فى المسائل التى تهمهم حقيقة وان ذلك سيؤدى الى اختيار أفضل ممثل ممكن . وفى الصناعة كان يؤمن بمنح المديرين ، الذين ينتخبون ديموقراطيا ، سلطات واسعة ، ولكن على أن يظلوا مسئولين أمام هيئة الشركاء فى الاتحاد بأن يكون عزلهم ممكنا بالتصويت العام .

وقد اهتم هرتسكا اهتماما شديدا بالتعليم العام والفنى على السواء وبالفنون . كما كان داعية قويا للحياة العائلية ، ولكنه ذهب الى أن الزواج يجب ألا يتم أو يستمر الا بالرضا الحر من جانب الطرفين . وكان يؤمن ايمانا كبيرا بأنه متى أزيلت القيود عن الانتاج الحر ستزيد الثروة بسرعة بحيث توفر حياة مريحة ومتعة لكل مواطن ، لا فى البلاد المتقدمة وحدها بل فى العالم أجمع .

وقد اختار هرتسكا الأراضى المرتفعة فى كينيا موقعا « لطوبياه » التى وصفها فى كتابه « الأرض الحرة » . وتحدث عن طوبياه على اعتبار أنها ستؤسس على يد اتحاد دولى اختار هذه المنطقة لملاءمتها لسكنى الرجل الأبيض ولأنها قابلة لنمو اقتصادى ضخم بسبب نوع جوها وتربتها ولأن فيها مصادر معدنية كبيرة . ووصف الاتحاد الذى يشير اليه على أنه سيبدأ بمعونات اختيارية يقدمها الأشخاص الذين يريدون العيش فى المستعمرة الجديدة ، ومما يدعو الى العجب أن يصفهم وقد شرعوا يحتلون المنطقة المختارة ، بل سرعان ما ينتشرون فيما وراءها ، دون أى تدخل من جانب أى من الدول الكبرى . كما لم تقابلهم معارضة قوية من جانب السكان الأصليين ، وان كانوا قد اضطروا فى بداية الأمر لاستخدام أسلحتهم المتفوقة لارهابهم . ولم يكن هرتسكا بأى حال غير آبه بمصالح الأهالى الأصليين ، ولكنه اعتبر أن القارة الافريقية تستطيع أن تكفى عددا ضخما

من السكان المهاجرين دون أى اعتداء على حقوق الوطنيين ، بل وأن ذلك فيه فائدة كبرى لهم اذ سيقوم سكان « الأرض الحرة » الجدد بتدريبهم على فنون المدنية والانتاج وسيسمحون لهم أيضا بأن يكونوا مواطنين كاملى الحقوق بمجرد أن يصلوا الى مستوى معين من معـرفة القراءة والكتابة . ولكن من يقف منهم فى وجه عملية التمدين هذه يقضى عليه بسرعة : ان كتاب هرتسكا يتضمن قصة عن حرب تدمر فيها « الأرض الحرة » جيوش امبراطور الحبشة عندما تهاجم أراضيها . فلم يكن هرتسكا ممن يراودهم شك فى تفوق المدنية الغربية أو فى حق مواطنى « الأرض الحرة » فى احتلال المساحات الشاسعة التى تكاد تكون خالية من السكان فى « أغوار أفريقيا السوداء » ولو بالقوة .

وفى قصة هرتسكا سرعان ما تصير « الأرض الحرة » ، بفضل أنظمتها الحرة ، أقوى بلاد العالم وأكثرها ثراء وعلما . وختم قصته بحديث عن « مؤتمر عالمى » منتخب من جميع بلاد العالم ويقرر ادخال نظام « الأرض الحرة » فى كل مكان — وحتى ممثلى أكثر الدول رجعية يوافقون على ذلك لأنهم مقتنعون بأن موقف شعوبهم لا يسمح لهم بغير ذلك وصار عندئذ من الضرورى تقرير ماذا يتم فى أمر المصالح القائمة للطبقات المالكة فى البلاد المختلفة . « فالأرض الحرة » نفسها لم تواجه مثل هذه المشاكل لأنها بدأت بداية جديدة فى منطقة غير مشغولة — أو على الأقل منطقة فيها فائض كبير من الموارد والأرض . وقد صور هرتسكا « المؤتمر العالمى » وهو يقرر ، بناء على نصيحة أهل « الأرض الحرة » ، تعويض جميع الملاك مقابل ما فقدوه من حقوق الملكية على أن يدفع التعويض (الذى يقيد فى بعض البلاد بحد أعلى لا يتجاوزه أى شخص) اما فورا أو على أقساط . وذكر أن لأصحاب التعويضات أن يتصرفوا فيها كيفما شاءوا ، ولكنهم لن

يستطيعوا الحصول على فائدة لما لهم حيث ان المقترضين لن يدفعوا فوائد وهم يستطيعون الحصول على رأس مال بلا فوائد من الدولة ، كما لن يقبل أي شخص أن يعمل مأجورا وهو يستطيع أن يصير شريكا فى أى اتحـاد تعاونى انتاجى يختاره . ومن ثم فان أصحاب التعويضات اما أن يستهلكوها أو يهبوها بلا مقابل .

ان هذه « الطوبيا » العجيبة مثل نموذجى لما يطلق عليه الماركسيون « ايديولوجية البورجوازية الصغيرة » . فهرتسكا يقف بكليته الى جانب الفقراء ضد مستغليهم ويهاجم الرأسمالية بالشدة التى يهاجمهـا بها أى اشتراكى . ولكنه ينبذ أية فكرة عن حرب الطبقات أو أى نداء بالتضامن الطبقى . وهو يؤمن بأنه من الممكن تماما أن يتم التقدم نحو « طوبيا » سلميا عن طريق اقتناع بعض الناس عقليا بها يدعمه القيام بتجربة ناجحة تثبت امكان تطبيقها عمليا . ومدخله أخلاقى واقتصادى فى نفس الوقت . فهو يدافع عن وجهة نظره على أساس أن خطته ستضع حدا للشقاء البشرى وتضمن العدالة الاجتماعية ، وكذلك على أساس أنها ستزيل القيود التى تفرضها الرأسمالية والاقطاع على الانتاج . ولكن وجهة نظره فى قراراتها أخلاقية : اذ أن الشقاء الذى تعانيه الكثرة كان يروعه أكثر حتى من الغباء الذى يتسم به الأقوياء .

ولم يكن اختيار وسط أفريقيا موقعا « للأرض الحرة » بمحض الصدفة بطبيعة الحال . فقد كان هرتسكا يكتب فى وقت كان تقسيم أفريقيا فيه بين الدول الكبرى يسير على قدم وساق ، ولكن كان لا يزال هناك قسم كبير من الداخل لا يدعيه أحد لنفسه . وكان ليوبولد الثانى قد عقـد مؤتمره وأسس « الاتحـاد الدولى لاكتشاف أفريقيـا وتمدينها » فى سنة ١٨٧٦ ، وصار هذا الاتحاد فى سنة ١٨٨٢ «الاتحاد الدولى للكنغو».

وفى سنة ١٨٩٠ عندما نشرت « الأرض الحرة » ، كان ليوبولد قد سار فعلا شوطا كبيرا فى تنمية « دولة الكنغو الحرة » على أسس مختلفة تماما عن تلك التى دعا اليها هرتسكا[1] . فقد كان يستعد للدخول فى سلسلة من الحروب ضد العرب والقبائل الوطنية التى حاولت أن تقاوم استغلاله . ولم تكن اجراءاته قد أثارت بعد تلك الحملات الكبرى من الاحتجاج التى أجبرته فى نهاية الأمر على تسليم حكم امبراطوريته الشاسعة للدولة البلجيكية ، ولكن كان قد صار من الواضح أن الكنغو هى أقل المناطق فى العالم صلاحية لتكون نموذجا لمولد مجتمع جديد .

وقد كان لهرتسكا أنصار كثيرون لفترة ما . وتألفت « اتحادات الأرض الحرة » فى عدد من بلاد القارة وبريطانيا والولايات المتحدة ، ويقال أن كتاب هرتسكا أثر فى وليم لين الذى قاد أتباعه السيئى الحظ فى محاولة انشاء مجتمع حر فى باراجواى [2] ، وان كانت آراء لين أكثر اشتراكية بكثير من آراء هرتسكا . وقد وجد كثير من مفاهيم هرتسكا صدى فيما بعد فى « الاشتراكية الليبرالية » التى دعا اليها عالم الاجتماع الألمانى فرانز اوبنهايمر بعد الحرب العالمية الأولى . ولكن « الأرض الحرة » لم تقم أبدا ، ولم يعد هناك كثيرون يقرأون الكتاب اليوم — وهو أمر يؤسف له لأنه ينطوى على قدر كبير من الآراء الاقتصادية السليمة .

(١) انظر الفصل السادس عشر .
(٢) انظر الفصل الثالث والعشرين .

الفصل الثالث عشر

هنغاريا

ظلت الاشتراكية الهنغارية ، باستثناء تلك الفترة القصيرة من الحكم التى تهيأت لها فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، حركة معرضة للاضطهاد باستمرار. ولم يقم فيها أى مفكر ذى شأن ، كما أنها لم تحظ فى أى وقت بجمهور من الأنصار يقارن بجمهور الحركة النمساوية . واذا كانت الحركة لم تتعرض، كما تعرضت الحركة النمساوية ، لمشكلة الانقسامات القومية والاصرار على انشاء أحزاب قومية مستقلة ، فان ذلك كان لأنها لم تحظ بأية قوة فى المناطق التى تسكنها عناصر غير مجرية فى النصف الهنغارى من المملكة الثنائية . فلم يكن لها بين السلوفاكيين والروثينيين فى الشمال والرومانيين فى الشرق والكرواتيين والصرب فى الجنوب الا عدد ضئيل جدا من الأنصار. وكان مركز قوتها الرئيسى باستمرار فى بودابست ، ثم بين العمال الزراعيين فى السهل الهنغارى الأوسط ولكن بدرجة أقل كثيرا . وكان هؤلاء الأخيرين من المجريين ، ولكن فى بودابست كان أنصارها خليطا من القوميات فيهم كثير من الألمان منهم نسبة مرتفعة من اليهود ، وبخاصة بين الزعماء . وكان الحزب الديموقراطى الاشتراكى الهنغارى متأثرا الى حد كبير بالحزب النمساوى — أو بالأحرى بالقطاع الألمانى الضخم فيه الذى يعتمد أساسا على فينا . وقد بلغ هذا التأثر الى حد أن مؤتمر الحزب الديموقراطى الاشتراكى الهنغارى الذى عقد فى سنة ١٨٩٠ أقر البرنامج الجديد للحزب النمساوى بأكمله . كما تعاون الديموقراطيون الاشتراكيون الهنغاريون مع

الديموقراطيين الاشتراكيين التشيكيين فى معارضة الحملات الهنغارية التى أريد بها صبغ شمال هنغاريا بالصبغة المجرية .

وينبغى ألا ننسى أن هنغاريا فى عهد الملكية الثنائية كانت أكبر بكثير من هنغاريا التى نعرفها اليوم . فقد كانت تضم ، الى جانب المنطقة المجرية الوسطى ، سلوفاكيا وروثينيا الكاراباتية فى الشمال والشمال الشرقى ، وترنسلفانيا ومنطقة التمسقار التى يغلب فيها الألمان فى الشرق ، وكرواتيا وسلافونيا فى الجنوب الغربى . وكان عدد المجريين ، بما فيهم الجماعات التى من أصل غير مجرى ولكنها اصطبغت تماما بالصبغة المجرية ، أقل من نصف مجموع عدد السكان ، ولكنهم كانوا يحتكرون كل السلطة تقريبا ، المحلية والمركزية ، باستثناء كرواتيا . الا أنهم كانوا أقلية تؤمن طبقاتها العليا ايمانا قويا بتفوقها ولا يخامرها الشك فى حقها فى الاصرار بشدة على مطالبها القومية وفى حكم الشعوب الخاضعة لها ، وكذلك الطبقات الدنيا من شعبها ، بالسوط . ولم يكن هناك سوى كرواتيا ، التى ساعدت الامبراطور فى سحق الثورة الهنغارية سنة ١٨٤٨ ، تتمتع بحق الحكم الذاتى الذى لم يستطع المجريون أن يمسوه ، وحتى هناك كان الحاكم يعين من بودابست ولديه سلطات واسعة جدا جعلت فى وسعه أن يقضى على الحركات الهدامة بحسم . أما فيما عدا ذلك فان الشىء الوحيد الذى كان يحد من التفوق العنصرى هو أن الأشخاص من العناصر الأخرى كانوا يستطيعون ، وبخاصة اذا كانوا أثرياء ، أن يندمجوا فى المجريين باتخاذ لغتهم وطريقة حياتهم وفكرهم ، وبتغيير أسمائهم كذلك ، ويصيروا جزءا من القسم المجرى من السكان . فلم يكن جميع المجريين المتحمسين من أصل مجرى ، على الأقل غير مختلط . وكان الألمان ، الى حد ما ، لا يعتبرون من الشعوب الخاضعة ولا حاجة بهم الى تغيير عاداتهم أو لغتهم أو أسمائهم .

والواقع أن العنصر الألمانى القديم فى وسط هنغاريا وشمالها — وهم الصوابيون — كثيرا ما كانوا قوميين هنغاريين متحمسين واحتلوا كثيرا من المراكز الرئيسية فى الحياة الاقتصادية للبلاد وفى القوات المسلحة . ومع ذلك فانهم ظلوا موضع ريبة الا اذا اصطبغوا بالصبغة المجرية . وكان اليهود يسيطرون على المصارف والشئون المالية وكانت لهم الغلبة الى حد كبير فى المهن الحرة والتجارية ، ولكنهم ظلوا مجموعة قائمة بذاتها ما داموا محتفظين بأسمائهم ودينهم . وقد اصطبغ بعضهم تماما بالصبغة المجرية ، ولم يكن من غير المألوف أن يتحول أحد أعضاء أسرة يهودية ثرية الى المسيحية ويغير اسمه لكى يضفى على عائلته المركز والنفوذ اللذين تتطلبهما أغراض أعماله ولكى يحظى أيضا بمركز اجتماعى . والواقع أن اليهود ، بالاضافة الى السيطرة الكاملة تقريبا على الشئون المالية والصناعات الكبيرة ، كانوا يقودون المعارضة الاشتراكية ، بل ويتزعمون الطبقات الوسطى أيضا بدرجة مماثلة على الأقل ، فقد كانت منهم نسبة كبيرة من المثقفين ، بما فيهم المهن الحرة ، واستغل خصوم اليسار هذه الزعامة اليهودية الى حد كبير للتنديد به بأساليب تماثل أساليب المنظمات المسيحية المعادية للسامية فى النمسا .

بيد أنه ينبغى ألا يفهم خطأ أن المجريين كانوا مجرد عنصر يفرض سلطته على شعوب خاضعة . فقد كانت الجمهرة الغالبة من المجريين تتكون من عمال زراعيين وفلاحين ليس لديهم سوى قدر ضئيل جدا من الممتلكات ويتعرضون للاضطهاد بقدر ما يتعرض له العمال والفلاحون من القوميات الأخرى تماما . فالارستقراطى المجرى لم يكن على استعداد مطلقا للاعتراف للمجرى الفقير بأى حق فى مشاركته فى سلطته السياسية أو فى أن يحظى بمعاملة اقتصادية أفضل من أعضاء الطبقات الدنيا الأخرى . فالحق القومى والتقليدى فى نظره انما يتمثل فى طبقة ملاك الأراضى ،

أو فى أولئك الذين يستطيعون اثبات أنهم ينحدرون من أصل مجـرى ارستقراطى ، مع الاستعداد المألوف لامتصاص نسبة محدودة من الأشخاص الأثرياء باعتبارهم مجريين « فخريين » .

وكانت اثارة العمال والفلاحين الصغار من المجريين بواسطة النداءات الاشتراكية أسهل من اثارة العمال والفلاحين السلافيين أو الرومانيين الذين يعيشون تحت الحكم الهنغارى لأنهم — أى صغار المجريين — لم يكونوا عرضة للتأثر بنداءات التضامن مع مواطنيهم من الطبقات الأخرى لمقاومة الاعتداء الأجنبى. فقد كان مضطهدوهم ، سياسيا واقتصاديا ، هم مواطنوهم من المجريين ، فى حين أن زملاءهم من السلافيين والرومانيين اتجهوا ، عندما بدأوا يكتسبون وعيا سياسيا ، الى الوقوع تحت تأثير الحركات القومية التى تربطهم بمواطنيهم عبر حدود هنغاريا . فالقلاقل التى وقعت فى المناطق الزراعية فى هنغاريا ابان التسعينات من القرن الماضى حدث معظمها فى المناطق المجرية ، وعندما اتسع نطاقها انتشرت بين الألمان فى « بانات » أكثر ما انتشرت بين أية مجموعة عنصرية أخرى .

أما حركة العمال الصناعيين فكانت تضم نسبة كبيرة من غير المجريين، وكذلك طبقات أصحاب الأعمال والمديرين الصناعيين . فقد كانت الطبقة العليا المجرية تزدرى الصناعة والتجارة مما جعل أولئك الذين لا يستطيعون العيش على الدخول المستمدة من الضياع يتزاحمون فى الخدمات العامة حيث صاروا دعامة اضافية هامة للبرلمان الارستقراطى الذى يسيطر عليه المجريون وللسلطات المنتخبة محليا والتى يسيطر عليها المجريون أيضا . وبذلك كان كل من الجانبين الادارى والتشريعى للحكم مجريا خالصا ، فى حين كان العنصر الألمانى يحتل مركزا أكبر بكثير فى الصـناعة على المستويات العليا وبين العمال المهرة . أما العمال غير المهرة فكانوا مزيجا

أكثر اختلاطا يضم عمالا ريفيين نزحوا الى المدن ، من عـدة جماعات عنصرية مختلفة ، فى طلب العمل ، وقد جعل هذا التكوين المختلط الطبقة العاملة الصناعية على استعداد لقبول الاشتراكية باعتبارها مذهبا ذا صبغة عالمية . وهو يفسر الى حد ما تلك الروابط الوثيقة جدا بين النقـابات والحزب الديموقراطى الاشتراكى ، وكذلك الاتجاه العالمى القوى فى موقف الزعامة الديموقراطية الاشتراكية .

وقد ظلت الصناعة الهنغارية صناعة بدائية حتى الستينات من القرن الماضى ، ولكنها نمت نموا كبيرا فى النصف الثانى من هذا القرن . وكانت مصـادر تمويلها رءوس أموال أجنبية الى حد كبير وادارتها كلها تقريبا فى أيد غير مجرية منها نسبة كبيرة من اليهود . وكان بين عمالها المهرة عنصر ألمانى كبير ، فى حين كانت القوى العاملة غير الماهرة مكونة الى حد كبير جدا من غير المجريين من سلوفاكيا والمناطق الزراعية الأخرى التى اشتد فيها الزحام . وفى بودابست والمراكز الصناعية الأخرى كانت أحوال السكان بالنسبة للطبقة العاملة من أسوأ ما عرفته أوروبا ، وكانت هناك هوة واسعة تفصل بين الأقلية من العمال المهرة وبقية البروليتاريا التى تسكن المدن وبرغم النمو فى الأساليب الصناعية فان مستويات المعيشة للجمهرة الغالبة من العمال ، سواء فى المدن أو الريف ، هبطت كلما ارتفعت الأسعار دون أن تقابلها زيادة فى الأجور النقدية ، لأن السيل المستمر من العمال غير المهرة الذى كان يزحف من المناطق الزراعية خلق اتجاها مستمرا الى زيادة العرض على الطلب فى مثل هذا النوع من العمل .

وكان هذا الزحف الى المدن نتيجة للنمو فى سكان ريف أكثر منـه لجاذبية الصناعة النامية . وكان النظام الزراعى السائد نظام الضـياع الكبيرة — التى كانت كبيرة حقيقة فى كثير من الأحوال — والتى ملكها

طبقة النبلاء العليا ، والضياع الأصغر التى يملكها عدد كبير جدا من أعيان الريف ، ويقوم بزراعة جزء منها اما فلاحون مقيمون أو شاغلو الأرض — الذين تفرض عليهم شروط قاسية جدا فى العادة — أما الجزء الأكبر فيزرع بواسطة عمال مأجورين ظلوا فى وضع شبه عبودية حتى بعد أن حرروا رسميا . وكانت هناك أيضاً طبقة من الفلاحين — معظمها من الألمان — التى تزرع أرضها بنفسها ، وهى طبقة كان بعض أعضائها من الفلاحين المتيسرين (وبعضهم متيسر تماما) . بيد أن هذه الطبقة من الفلاحين الزراع كانت صغيرة نسبيا ، وكانت حالة معظمهم تسير الى أسوأ من الناحية الاقتصادية كلما زاد عدد السكان بسبب عادة توزيع الأرض بين الأبناء . وقد حدث فى الستينات الماضية توسع سريع لفترة ما فى الأراضى المزروعة عن طريق استصلاح الأراضى التى كانت تغمرها الأنهار والقنوات . وقد اشترى معظم هذه الأراضى مضاربون أعدوها للزراعة بواسطة مجموعات من العمال الذين جلبوهم من الخارج ، ثم أعادوا بيعها بربح كبير . وساعدت هذه العمليات على خلق بروليتاريا زحف بعضها على المدن عندما انتهت الأعمال فى الأرض ، وعاد الباقون الى قراهم حيث ساعدوا على نشر الأفكار الجديدة . وخلال العقود الأخيرة من القرن وجد متنفس لقسم ضخم من فائض سكان الريف بالهجرة الى أمريكا فى الغالب . وقد بدأت هذه الهجرة أساسا بين السلافيين من سكان شمال هنغاريا ثم امتدت الى الجماعات الأخرى . وقد زادت بسرعة شديدة فى التسعينات من القرن الماضى والعقد الأول من القرن الحالى وساعدت على تقوية مركز العمال الزراعيين والحيلولة دون زيادة ظروف العمل الزراعى سوءا ، وان لم تحسنها . ولكن برغم أنها خففت من حدة المشكلة فانها لم تحلها بأى حال من الأحوال ؛ فقد ظلت هنغاريا بلدا تسود فيه البطالة الشديدة فى كل من

الصناعة ، بين العمال غير المهرة ، والزراعة — باستثناء فترات الازدهار المفاجىء فى الصناعة والأوقات التى يبلغ فيها الحصاد ذروته فى المنـاطق الزراعية ، وفى هذه الحالات كان الأمر يتطلب عمالا اضافيين كثيرين . وكان العمال الصناعيون المهرة نادرين نسبيا ، ولذلك فان المظالم التى تعرضوا لها كانت أقل مما تعرض له العمال غير المهرة . وكانت أشد المعاناة فى المدن من نصيب المهاجرين من الريف الذين يعيشون فى مساكن بشعة ويكونون كتلة بروليتارية كبيرة منحطة وبخاصة فى بودابست . وكانت الاضطرابات الزراعية تحدث عادة فى وقت الحصاد — على خلاف ما هو مألوف فى البلاد التى يغلب فيها الفلاحون حيث تحدث الاضطرابات عادة فى فترات التراخى بين البذر والحصاد .

وقد ظلت الظروف ، من الناحية السياسية ، حتى سنة ١٩١٤ مما لا يتفق مطلقا مع نمو أى حزب اشتراكى يستطيع استخدام الأسلوب البرلمانى بصورة فعـالة . كما كانت تمنع أيضا انشاء أحزاب تمثـل الأقليات القومية بالطريقة التى قامت بها مثل هذه الأحزاب فى الرايخسرات النمساوى. فالبرلمان الهنغارى الذى أعيد انشاؤه بمقتضى ما عرف باسم « الحـل الوسط » سنة ١٨٦٧ الذى أعاد الى هنغاريا حكمها الذاتى ، لم يكن ، ولم يكن مقصودا به أن يكون ، ممثلا حتى الطبقات العليا كلها فى هنغاريا . فقد ظل مجلسا « دايت » تسيطر عليه الارستقراطية المجرية ولا يستطيع غير المجريين دخوله الا بشرط أن يقبلوا تفوق المجر . ولم يقتصر الأمر على حرمان عمال المدن والبروليتاريا الزراعية من حقوق الانتخاب حتى لو كانوا مجريين فحسب ، بل ان النظام الانتخابى وضع بحيث لا يسمح للسلافيين والجماعات الأقل شأنا الأخرى بأى نصيب تقريبا . ففى المناطق التى لغير المجريين الأغلبية فيها كان كثير من الدوائر من نوع « الدوائر العفنـة »

تقريبا حيث تستطيع مجموعة صغيرة من الناخبين المختارين أن يرسلوا عنهم ممثلين يضمن تأييدهم للنظام القائم . وكانت الدوائر المجـرية تضم عددا أكبر من الناخبين وتتيح فرصة أوسع للمعارك الانتخابية الحقيقية ، ولكن بصفة عامة كانت الأساليب المعقدة بصورة غير معقولة والعمليات الانتخابية الملتوية على أساس الطبقات ، قد جعلت فى وسع الحكومة أولا أن تضمن أغلبية ارستقراطية ومجرية بالتلاعب فى القوائم ، وثانيا أن تمنع ، بمجرد رغبتها تقريبا ، أى ناخب يشتبه فيه من أن يظهر اسمه فى هذه القوائم . وفوق هذا كله كان الانتخاب العلنى يتيح فرصة كاملة لاستعمال وسائل الارغام . فقد كان من المبادىء المقررة فى عملية جمع القوائم الأولى استبعاد كل شخص يرى أن وضعه يجعله غير « حر » ، وقد فسر ذلك لا على أنه يستبعد « الخـدم » فى ضياع مـلاك الأراضى فحسب ، بل وكذلك — بالقياس — أى « خادم » يعمل فى الصناعة أو أى عمل يدوى آخر . وبذلك كان نظام الانتخابات أقل تحررا بكثير حتى من نظام الانتخابات فى النمسا بعد سنة ١٨٦٧ ، لأنه لم يكن موجها ضد الطبقات الدنيا فقط ، بل كذلك ضد أى شخص يعتبر مناهضا ، أو يحتمل أن يكون مناهضا ، للحكم المجرى أيضا .

وهذا يفسر لنا التناقض الغريب من أن تأييد الدعوة للاصلاح الانتخابى لم يكن من جانب الطبقات الوسطى والطبقات العاملة الهنغارية وحدها ، بل ومن جانب الملك الامبراطور ومستشاريه أيضا وكذلك من جانب أنصار الاحتفاظ بالارتباط بالنمسا الذين أيدوا « الحل الوسط » فى سنة ١٨٦٧ ضـد دعاة تحقيق قـدر أكبر من اسـتقلال ، أو الاسـتقلال الكامل ، لهنغاريا . فبعد هزيمـة الثورة الهنغـارية فى سـنة ١٨٤٨ فقـدت البلاد فترة حكمها الذاتى الداخلى وخضعت للحكم المباشر للامبراطور .

وفى سنة ١٨٦٧ عندما ضعفت الامبراطورية بسبب هزيمتها على يد بروسيا، وعندما طردت النمسا من الاتحاد الكونفدرالى الألمانى ، قوى مركز المجريين بحيث استطاعوا المطالبة باستعادة « حقوقهم التاريخية » . وصارت هنغاريا ثانيا مملكة مستقلة يربطها بالنمسا أن لهما عاهلا مشتركا يوجد تحت امرته جيش فدرالى كان على هنغاريا أن تقدم له جنودا وتتحمل جزءا من نفقاته ؛ ولكن المجريين أصروا على أن يكون لهم الحق فى الموافقة — أو عدم الموافقة — على كل من الرجال والمال ، وكذلك على الاحتفاظ بجيش اقليمى خاص تستعمل فيه اللغة المجرية . وكانت النمسا وهنغاريا مرتبطتين أيضا بوزير خارجية مشترك وباتفاق تجارى كان المقصود به أن يفتح السوق الهنغارية للصناعة النمساوية والسوق النمساوية للأغذية الهنغارية . وكانت هناك مشاحنات مستمرة حول شروط الخدمة فى الجيش والرجال والمال اللذين يقدمان له وحول بنود الاتفاق التجارى . وكانت السياسة المجرية تدور الى حد كبير حول النزاع بين « رجال سنة ٦٧ » ، الذين كانوا على استعداد لتطبيق « الحل الوسط » و « رجال سنة ٤٨ » الذين كانوا يحاولون تغييره فى اتجاه تحقيق قدر أكبر من الاستقلال لهنغاريا عن الحكم الامبراطورى . وكان « الحل الوسط » الذى تم فى سنة ١٨٦٧ لا يحظى مطلقا برضا الطبقات العليا المجرية . والواقع أن مؤيديه كان أكثرهم من الطبقات العليا التى تنتمى الى الجماعات القومية الأخرى التى كانت تحبذ الارتباط بالنمسا على أساس أن ذلك يحد من السيطرة المجرية الكاملة ويتيح مجالا فى الخدمات المشتركة وبخاصة فى الجيش الامبراطورى . وكلما اشتد ضغط « رجال سنة ٤٨ » تحولت الحكومة الامبراطورية الى الجانب السلافى وهددت بالاصلاح الانتخابى الذى يتيح مساواة أكثر بين المجريين والجماعات القومية الأخرى . وكلما غالى « رجال

سنة ٦٧ » فى قبول رغبات الحكومة الامبراطورية — التى كان يغلب فيها العنصر الألمانى بطبيعة الحال — شرع « رجال سنة ٤٨ » فى اثارة المشاعر القومية لدى المجريين ضد الارتباط بالنمسا . ومع ذلك فان معظم الارستقراطية المجرية ، حتى وان كانت تريد تحسين شروط « الحل الوسط » ، لم تكن بها رغبة لقطع الارتباط بالنمسا تماما ، لأنهم كانوا يخشون روسيا ويشكون فى أنهم يستطيعون بسط سيادتهم على رعاياهم السلافيين بدون معونة النمسا . وكان النمساويون من ناحيتهم فى حاجة الى هنغاريا باعتبارها مصدرا من مصادر القوة العسكرية وكوسيلة للمحافظة على وحدة الدولة النمساوية المتعددة القوميات .

وقد هزمت الثورة الهنغارية فى سنة ١٨٤٨ ، لا بسبب ثورة الكرواتيين ضدها وجيش جيللاسيك الغازى — الذى لم يفعل شيئا كثيرا فى الواقع — وحدهما ، بل وبسبب الجيش الروسى الذى جاء لمساعدة الامبراطور أيضا وكذلك بسبب الانقسامات الداخلية . فقد كان لويس كوسوث قوميا ينتمى الى الجناح اليسارى ذا اتجاهات اجتماعية تقدمية ، ولكنه اصطدم بالأرستقراطيين المجريين وكذلك السلافيين الهنغاريين ، وساعد الاثنان على هزيمته . وقد جنحت النزعة القومية المجرية حتى سنة ١٨٦٧ الى الاتحاد ضد الحكم النمساوى . ولكن بعد « الحل الوسط » كانت هناك باستمرار مصادمات بين دعاة القومية المجاهدة ضد التدخل النمساوى وأولئك الارستقراطيين الذين كانوا يخشون ديموقراطية كوسوث ويفضلون « الحل الوسط » على أى اثارة تساعد على عودة هذه الديموقراطية الى الحياة . ومن هنا انبثق الموقف الغريب الذى أيدت بسببه الحكومة الامبراطورية السلافيين الهنغاريين فى كثير من الأحوال وحبذت الاصلاح الانتخابى لهذا الغرض ، فى حين كان أفضل أصدقائها فى هنغاريا ، المحافظون المجريون ، ألد أعداء هذا الاصلاح بالذات .

وفى هذه الظروف لم يكن من الممكن أن يأخذ الصراع من أجل توسيع حق الانتخاب أساسا شكل حركة تقوم بها الطبقات الوسطى والعاملة ضد الارستقراطية ، كما كان يتسم أيضا بطابع مختلف تماما هو طابع سيف ديموقليس الذى ظل معلقا فوق الارستقراطيين المجريين الذين أرادوا الاحتفاظ باحتكارهم للسلطة على رعاياهم من المجريين وغير المجريين . وقد كانت هناك مطالبة طبعا من جانب الاشتراكيين وراديكاليي الطبقة الوسطى بمنح حق الانتخاب لجميع الرجال ، ولكن لم تستطع أى من هذه الجماعات أن تحصل على مركز ثابت فى البرلمان المجرى الذى تسيطر عليه الارستقراطية الى حد كبير ، كما لم تستطع أى منها الانضمام الى السلافيين أو الجماعات القومية الأخرى التى كان تمثيلها فيه ضئيلا جدا .

ان النزعة القومية والكبرياء القومى كانا عقبتين فى سبيل نمو الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة فى هنغاريا أكثر من أى بلد أوروبى آخر بما فى ذلك بولندا نفسها . فقد لعب العداء نحو الألمان والعداء نحو السلافيين والعداء نحو السامية جميعها دورا فى اثارة المشاعر ضد النزعة العالمية التى يمثلها الاشتراكيون ومثقفو اليسار ، وكان العامل الأساسى الذى يستخدم ضدهم هو العداء نحو السامية بسبب تأصل التعصب الدينى لدى سكان الريف ولدى قطاع من سكان المدن . ورغم كل هذه العقبات نمت حركة عمالية قوية ، وبخاصة فى بودابست ، كما بدا لفترة ما أن الاشتراكية الزراعية أيضا قد تنجح فى تثبيت أقدامها فى المناطق الريفية ، على الأقل فى وسط هنغاريا . ولكن الاشتراكية لم تظهر كحركة قوية حقيقة ، لفترة ما ، الا فى لحظة الهزيمة عندما انهارت « الملكية الثنائية » ، ومعها سيطرة المجريين على المناطق غير المجرية ، فى نهاية الحرب العالمية الأولى . ولكن سرعان ما حطم الارهاب الأبيض ، الذى قامت به الثورة المضادة المجرية الارستقراطية ، الاشتراكية التى ظهرت حينذاك .

وقد ظهرت أول نقابة — توجد عنها أية بيـانات — فى هنغاريا فى الستينات من القرن الماضى ، ولم تظهر أية حـركة ذات شأن الا بعـد سنة ١٨٦٧ . وكان لعمال المطابع فى بودابست نوعا من الجمعية المهنية منذ سنة ١٨٦١ . وفى سنة ١٨٦٧ عقدت مهن الطباعة المختلفة اجتماعا سارت الاجراءات فيه بالألمانية والايطالية . وهكذا يبـدو أن رجـال الطباعة كانوا هم الرواد ، كما حدث فى بلاد كثيرة أخرى . وجاءت بعد ذلك نقابات أخرى ، وتكون فى سنة ١٨٦٩ « اتحاد عام للعمال » بزعامـة فيكتور كولفولدى (١٨٤٤ — ١٨٩٤) الذى كان قد أنشأ قبل ذلك صـحيفة «ووركرز جورنال » فى سنة ١٨٦٨ التى صارت صحيفة هذا « الاتحاد » . وفى العام التالى أنشئت صحيفة أكثر اشتراكية هى « جولدن ترمبت » وذلك على يد ميهالى تامكسيس ، أحـد محاربى سـنة ١٨٤٨ القدامى ، ولكنها سرعان ما وقعت فى نزاع مع الشرطة وأغلقت . وحتى ذلك الوقت كان الداعية الرئيسى للأفكار الاشـتراكية فى هنغـاريا هو جوزيف كريتوفيكس الذى كانت آراؤه مستمدة الى حد كبير من لويس بلان . فقد دعا الى « حق العمل » والى انشاء « ورش قومية » تتمتـع بالحكم الذاتى وتمدها الدولة برأس المال ، على أن تصير الدولة ديموقراطية عن طريق تعميم حق الانتخاب للرجال . وكان هذا البرنامج هو طبعا برنامج لاسال أيضا ، وفى أواخر الستينات صار لمذهب لاسال نفوذ ضخم ، وكان داعيته الأول هو يانوس هاربى . وقامت عندئذ معركة حامية الوطيس بين الاشتراكيين اللاساليين ودعاة « الجمعيات الصديقـة » التى تكونت لتشجيع تبادل المنافع ودعم السلام الاجتماعى على نمط الجمعيـات التى أنشئت فى ألمانيا بتأثير شولتز دليتش . وفى سنة ١٨٧٠ حدث انقسام بين الجماعتين . وكان حق التكتل يحكمه حتى سنة ١٨٦٧ القانون النمساوى

الذى كان يقيد بشدة حق الاجتماع ويحرم الاضراب . وظــل الموقف القانونى بعد ذلك مائعا عدة سنوات ، واستطاعت النقابات أن تنمو دون أن تتعرض لضغط شديد ، وان كانت عادة تخفى نفسها تحت ستار القيــام بنشاط انسانى وتدير شئونها المهنية بطريقة شبه سرية عن طريق هيئات مساعدة . واعترف قانون ١٨٧٢ بحق التكتل ، بل وحتى بحق الاضراب ، ولكنه جعل الدعوة الى الاضراب جريمة وأحاط الاعتراف بقيود عديدة . والواقع أنها كانت محاولة لدفع النقابات فى طريق النشاط الاجتمــاعى والتعاون مع أصحاب الأعمال على مبادىء شولتز دليتسن وبذلك تبتعد عن تأثير الأفكار الثورية وعن « الاتحاد الدولى للعمال » . وقد شددت فى الواقع القيود على حق التظاهر والاجتماعات العامة ، كما لم يمنح العمال الزراعيين أى حقوق للتكتل .

ولم يشترك العمال الهنغاريون فى مؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال » حتى سنة ١٨٧٢ . ففى سنة ١٨٦٩ كان قد ظهر فى بودابست مندوب من قبل هذه الهيئة هو ويلهلم راسب . ولكنه اعتقل فورا . ولكن فى سنة ١٨٧٢ جاء مندوب هنغارى واحد هو كارولى فاركاس ، وأدلى بصوته مع الأغلبية الماركسية ضد اتباع باكونين . ويبــدو أنه لم يكن ماركســيا ، بل من المعتدلين ، وقد عرف أساسا بدعوته للتأمين ضد المرض . وكانت الحكومة الهنغارية قبل ذلك بمدة قد حلت « الاتحاد العام للعمال » وحاكمت زعماءه بتهمة الخيانة العظمى ، مما أدى الى تحطيمه واختفائه . بيد أن الحركة استمرت . ففى سنة ١٨٧٣ أصدر فيكتور كولفولدى ، الذى كان اسمه الحقيقى جاكوب ماير ، وجاكوب شلسينجر صحيفة « ووركرز ويكلى كرونيكل » ، كما حاول كولفولدى ومعه آنتال ايرلنجر ، انشاء حزب عمال . وقضى على الحزب ولكن الصحيفة استمرت ، وان كانت تعرضت لكثير من المشاكل مع الشرطة .

ولم يكن للنفوذ الماركسى المباشر تأثير كبير فى هنغاريا حتى هـــذه اللحظة ، وان كان « البيان الشيوعى » ترجم (وصودر) ونشرت بعض بيانات « الدولية الأولى » فى الصحف العمالية . ولكن فى سنة ١٨٧٥ عاد ليوفرانكل (١٨٤٤ — ١٨٩٦) ، وهو أحد رجال كوميون باريس ، الى هنغاريا وشرع على الفور فى القيام بدور نشط . وكان فرانكل ، وهو من مواليد بودابست ، فى الخارج ابان الستينات الأخيرة والسبعينات الأولى: وكان فى باريس فى عهد « الكوميون » وكان مسئولا عن سياسة العمالة والعمل فيه [1] . وهرب الى لندن عندما سقط الكوميون وهنـــاك قابل ماركس وقبـــل افكاره . ولم يكن فرانكل قد حضر أيا من مؤتمـــرات « الدولية » ، ولكنه كان على دراية كبيرة بالماركسية وشرع يعمل فى بناء حزب ديموقراطى اشتراكى على نمط « الحزب الألمانى المتحد » الذى كان قد أنشىء لتوه فى « مؤتمر جوتا » . وقد رأس تحرير « ووركرز ويكلى كرونيكل » فى بودابست من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٨١ ، وسرعان ما ثار النزاع بينه وبين كولفولدى الذى أصدر صحيفة منافسة هى « ذى ڤويس أوف ذى بيبول » بعد أن خرج من السجن فى سنة ١٨٧٧ . وفى هذه السنة حضر فرانكل « مؤتمر الوحدة الاشتراكى » فى جنت مندوبا عن هنغاريا ؛ وفى سنة ١٨٨٠ استطاع الهنغاريون أن يجمعوا « مؤتمرا عاما للعمال » خاصا بهم أقر برنامجا اشتراكيا فى خطوطه العريضة . وفى العام التالى أرسل فرانكل الى السجن بتهمة الشغب لعبارات تفوه بها عن الجيش ، وفى أثناء وجوده فى السجن اشتعلت المعركة بين الديمـــوقراطيين الاشـــتراكيين والفوضويين وظل هـــذا النزاع مسيطرا على ما بقى من الحركة طول الثمانينات . وفى الوقت ذاته استمر المعتدلون فى حملتهم من أجل تشريعات

(١) انظر الجزء الثانى — الفصل السابع .

الضمان الاجتماعى والحد من ساعات العمل الطويلة . وفى سنة ١٨٨٤ خفف من وطأة القانون الخاص بالتكتل الى حد ما ، ونمت النقابات بسرعة حيث اتسعت الصناعة بسرعة كبيرة جدا حقا . وفى سنة ١٨٨٥ قامت النقابات بحملة من أجل الغاء العمل فى أيام الآحاد ، الى أن صدر بذلك قانون فى سنة ١٨٩١ . وفى نفس السنة أقر نظام للتأمين ضد المرض تقوم به الدولة وذلك على نمط القانون الألمانى ، ووضع نظام للتأمين ضد الحوادث بعد ذلك بعامين .

وفى هذه الأثناء كان نفوذ الفوضويين يتدهور ، ووقعت معظم النقابات تحت النفوذ الاشتراكى ، نفوذ ديموقراطى اشتراكى أساسا . وفى سنة ١٨٨٩ استطاعت النقابات أن تعقد أول مؤتمر علنى لها ، وكان فى الواقع مؤتمرا لنقابات بودابست فى الغالب . وفى نفس السنة حضر فرانكل — بوصفه مندوبا اشتراكيا هنغاريا — المؤتمر الافتتاحى «للدولية الثانية » فى باريس ؛ المؤتمر الماركسى . وعاد يشتعل حماسة لقرار المؤتمر بجعل يوم مايو سنة ١٨٩٠ مناسبة لمظاهرات كبرى فى كل بلد ، وخاصة للدعوة ليوم عمل من ثمان ساعات . وفى هذا الوقت كان الاشتراكيون النمساويون قد وحدوا قواهم لتوهم وراء « برنامج هينفيلد » ، وفى سنة ١٨٩٠ تقاربت الجماعات الديموقراطية الاشتراكية لتكوين حركة موحدة وأقروا البرنامج النمسوى كتلة واحدة . ومن هذه النقطة نمت النقابية بسرعة وقامت علاقات وثيقة جدا بين النقابات والحزب الديموقراطى الاشتراكى . والواقع أن النقابات تحولت الى تنظيم مثلث الجوانب . فهى علنا منظمة على أنها جمعيات للنشاط الاجتماعى الخيرى ، ينطبق عليها قانون سنة ١٨٧٢ الذى أعيد صدوره فى صورة معدلة سنة ١٨٨٤ . وكان هذا التنظيم العلنى يخفى وراءه نوعين من التكتل غير المشروع — تجمع

الاشتراكات لهما من جميع الأعضاء — أحدهما للقيام بحركة صناعية والآخر لتأييد الحزب الديموقراطى الاشتراكى الذى أصبحت النقابات بهذه الطريقة فروعا له فعلا . وحتى هذه اللحظة كانت حركة العمال حركة مدن بحتة ؛ ولكن فى سنة ١٨٩٠ ظهر بعض المندوبين الريفيين فى المؤتمر الديموقراطى الاشتراكى ، وشرع الحزب والنقابات فى القيام بحملة لضم العمال الزراعيين . وفى سنة ١٨٩١ وقعت بعض الاضطرابات فى هنغاريا الوسطى فى وقت الحصاد وكان السبب الرئيسى فيها يتعلق بأجور الحصاد أساسا . وقد أخمدت هذه الاضطرابات بقسوة سالت فيها الدماء ، ولكنها عادت ثانية على نطاق أوسع بعد ذلك بثلاث سنوات . وأخمدت أيضا بطريقة دموية ، ولكن تكرر وقوعها فى السنوات التالية وبلغت أقصى مداها فى سنة ١٨٩٦ و ١٨٩٧ ، ولكنها ظلت فى الغالب بين المجريين فى المنطقة الوسطى ، وان كانت امتدت أحيانا الى مناطق أخرى وبخاصة ترانسلفانيا و « البانات » . ووقعت أيضا عدة اضرابات فى بودابست قوبلت بقمع شديد وبترحيل عدد من الزعماء الى مناطق ريفية حيث ساعدوا على نشر الاضطرابات بين البروليتاريا الزراعية .

وحدث أيضا عند هذه النقطة انقسام فى الحزب الاشتراكى . ففى ١٨٩٦ ألف ايستفان فاركونى (١٨٥٢ — ١٩١٦) حزبا اشتراكيا مستقلا كان معظم مؤيديه من المناطق الزراعية ويضم عددا كبيرا من الفلاحين ذوى الملكيات الضئيلة الى جانب العمال الزراعيين .

وكان ايستفان فاركونى تاجر خيل من زيجليد وكون ثروة صغيرة من عقود النقل وغير ذلك . وقد تأثر للحالة البشعة التى يعيش فيها صغار الفلاحين والعمال فى الريف ، وانضم الى الحزب الديموقراطى الاشتراكى، وشرع يعمل على الحصول على تأييد له فى مناطق الريف . ووقع تحت

تأثير الفوضوى وداعية السلام دكتور يوجين هينريخ شميث ، وبدأ يدعو الى مذهب من الاشتراكية المسيحية يقوم على آرائه . وتبعا لتعاليم شميث يوجد فى كل انسان ، حتى أسوأ الناس ، شعلة مقدسة تستطيع أن تملأ كيانه كله بالحب الأخوى لأخوانه فى الانسانية وأن تدفعه الى أن يعيش حياة طيبة ويشيد المجتمع الفاضل دون ما اكراه أو ارغام . ولكن هذا العنصر الخيّر الطبيعى يرقد تحت وطأة تقاليد طويلة من الشقاء من ناحية والاضطهاد من ناحية أخرى ، ولا يمكن التخلص من العادات السيئة التى تنجم عن هذه التقاليد فى لحظة ، بل الواقع أنه لا يمكن التخلص منها مطلقا ، بين ناس سمحوا ببقاء الشقاء والاضطهاد لأقصى درجاتهما فيهم . ومن ثم فان أول خطوة فى عملية اعادة بناء المجتمع هى ايقاظ الروح المقدسة لدى أولئك الذين يستطيعون الاستجابة والقيام معهم بجهاد من أجل تحسين الحالة المادية . وقد طبق فاركونى هذا التشخيص بصفة خاصة على صغار الفلاحين والعمال الذين لا يملكون أرضا فى شمال هنغاريا ، وناشد أولئك الذين كانوا أسعد حالا ، ليس من بين الطبقات التى تمارس الاضطهاد ، أن يطالبوا باصلاحات ترفع مستويات معيشة جماهير الريف ، وبذلك يجعلون هذه الجماهير أكثر استجابة لنداء طبيعتهم العليا . ولما تحمس لهذا الوحى انسحب من الحزب الديموقراطى الاشتراكى وأسس فى سنة ١٨٩٦ حزبا اشتراكيا زراعيا حظى ، لفترة ، بأنصار كثيرين . وكانت دوائر ملاك الأراضى تحس بمخاوف من قيام الفلاحين بتمرد عام . وحل حزب فاركونى بقانون ، ولكنه استمر موجودا كحركة سرية وفى منافسة مع الديموقراطيين الاشتراكيين الذين استمروا فى دعايتهم الزراعية بنشاط . وكان وجه الاختلاف الرئيسى بين اشتراكيتهم واشتراكية فاركونى أنها لم تكن قائمة على الأسس الماركسية التي تؤكد الزعامة الصناعية ، بل كانت موجهة الى

العمال الزراعيين مباشرة وكان بينها وبين الحركة الشعبية « النارودنيك » التى قامت فى البلاد السلافية كثير من أوجه الشبه . وكان العنصر الصوفى شبه الدينى فيها يجذب مشاعر سكان الريف . وقد اتهم فاركونى أحيانا بأنه فوضوى ، ولكنه فى الحقيقة لم يكن أكثر من داعية زراعى من النــوع المعروف فى البلاد الأقل نموا .

وقد أحرزت الحركة الزراعية قدرا كبيرا من التقــدم العملى برغم الاضطهاد الشديد الذى تعرضت له . ففى سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٧ أمكن الحصول على زيادات كبيرة فى أجور الحصاد ، كما أن معدل الأجــور المنتظمة تحسن كثيرا فى المناطق المضطربة . بيد أن هذا النجاح زاد من حماسة السلطات فى اخماد الحركة بحرمانها من زعمائها واضطهاد الحزبين الاشتراكيين على السواء . وبعد سنة ١٨٩٧ انتهت القلاقل الزراعية لفترة تحت ضغط الاضطهاد . ولم تقع قلاقل ثانية على نطاق كبير حتى سنة ١٩٠٥ عندما انتشرت الموجة العامة التى أعقبت التمرد فى روسيا الى هنغاريا وأثرت فى السلافيين وكذلك فى الرومانيين والمجريين والألمان .

وعادت الحكومة الى اجراءات القمع القاسية فى مواجهة القلاقل التى حدثت فى سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٧ . ولم تكتف بتحطيم اجتماعات الفلاحين وحل حزب فاركونى ، بل أصدرت تشريعات تعسفية جديدة . ففى سنة ١٨٩٨ طبق قانون جديد ، يعرف عادة باسم « قانون العبودية » . وقد حرم هذا القانون جميع الاضرابات ووضع عقوبات قاسية على جريمة « الدعوة الى الاضراب » . وكان يتضمن أيضا اجراءات خاصة ضد العمال الزراعيين ، الذين لم يقتصر الأمر على تحريم التكتل من أى نوع بالنسبة لهم ، بل تعرضوا أيضا للعمل الاجبارى . اذ اعتبرت جريمة بالنسبة للعامل أن يتغيب عن العمل فى خدمة صاحب الضيعة ، وترك أمر تنفيذ هذا الاجراء للسلطات

المحلية التى كان يسيطر عليها ملاك الأراضى تمـاما . وفى نفس الوقت فرضت قيودا تعسفية جديدة ضد الأحزاب الاشتراكية ونقابات المدن ، التى دفعت بذلك الى النشاط السرى أكثر فأكثر ، ولكنها استمرت مع ذلك تنمو . وفى سنة ١٩٠٠ انفصلت جماعة أخرى من الاشتراكين الزراعيين ، على رأسها فيلموس ميزوفى ، وألفت « حزبا اشتراكيا مجددا » . وفى سنة ١٩٠٣ أعيد تنظيم الحزب الديموقراطى الاشتراكى نفسه ، ولكن التنظيم الجـديد استمر على أساس التحالف الوثيق مع النقـابات ؛ وفى سنة ١٩٠٥ قام عمال المدن بدورهم كاملا فى حركات الاضراب الكبرى التى تلت اندلاع الثورة الروسية .

وكان من آثار القلاقل الزراعية الكبيرة فى سنة ١٩٠٥ والحماسة التى أثارتها الثـورة الروسـية نتيجة تكاد تكون معجزة هى أن ثلاثة من الاشتراكيين الزراعيين — هم فاركونى وميزوفى وآنديوس آتشين — نجحوا فى انتخابات البرلمان الهنغـارى . وقد اغتيـل آتشين على الفور تقريبا ، ولكن الاثنين الباقيين استمرا فى البرلمان لعرض قضية الفلاحين — وكثيرا ما تعرضا للمقاطعة والصخب وهما يفعلان ذلك — وليقوما بدورهما فى الصراع من أجل الاصلاح فى السنوات التالية . أما الديموقراطيون الاشتراكيون الماركسيون فانهم ظلوا لا يستطيعون انتخاب عضو واحد حتى سنة ١٩١٤ .

وقد بذلت فى هذه الفترة عدة محاولات — وذلك الى جانب عمليات القمع — للحيلولة دون نمو الاشتراكية بانشاء حركات مضادة عـلى أساس « المسيحية الاجتماعية » المنقولة عن النمسا . فأنشىء حزب هو «حزب الشعب المسيحى» فى التسعينات ، وفى سنة ١٩٠٤ تألف « حزب عمال مسيحى » لمعارضة الحزب الديموقراطى الاشتراكى الذى أعيد تنظيمه .

وكان العداء نحو السامية من السمات الرئيسية لهذه الحركة التى كانت موجهة ضد الراديكاليين البورجوازيين كما كانت ضد الاشتراكيين . وبرغم أن الحركة « المسيحية الاجتماعية » الهنغارية عاونت بعض الشىء فى تشجيع الجمعيات التعاونية وجمعيات المساعدة المتبادلة على أساس دينى وتقدمت ببرنامج « أبوى » من الاصلاحات الاجتماعية ، فانها لم يتكون فيها قط أى جناح راديكالى مماثل لذلك الذى ظهر فى الحركات « المسيحية الاجتماعية » فى الغرب . فقد كانت فى جوهرها ، مثل حركة لويجيز فى فينا، منظمات يمينية مقاتلة تتسم بالعداء نحو السامية ويقصد بها المحافظة على سلطة الكنيسة واثارة المشاعر ضد اليهود والأجانب الذين لعبوا دورا كبيرا جدا فى الجماعات الراديكالية والاشتراكية .

وقد ظل الدستور الهنغارى طوال الفترة التى ناقشناها فى هذا الفصل دون اصلاح . فلم يكن للعمال حق التصويت كما رأينا ، كما كان هناك قسم كبير من الطبقة الوسطى بلا حق انتخابى أيضا . وكان كثير من الدوائر فى المناطق غير المجرية مجرد « دوائر عفنة » فى الواقع ليس فيها ناخبون تقريبا . أما الدوائر فى المناطق المجرية فكان ناخبوها أكثر عددا ، وان كان معظمها تحت سيطرة ارستقراطية ، وكان من النادر جدا أن ينجح شخص فى أى مكان فى الانتخابات الا اذا كان على الأقل مصطبغا بالصبغة المجرية . لقد كان مجلسا البرلمان على السواء معقلين ارستقراطيين لا يدخلهما أجنبى تقريبا . ولكن هذا لم يحل دون ظهور جماعات تتسم باليسارية بين الأحزاب المجرية التقليدية التى كانت دائما أقرب الى الميوعة والتنظيم الفضفاض ؛ ولكنه استبعد تماما كل امكانيات قيام حزب اشتراكى برلمانى حقيقى ، فكان لزاما على كل من الاشتراكيين والراديكاليين أن يعتمدوا أساسا على أساليب الاثارة خارج البرلمان التى كانت تتم فى ظل

سيطرة قاسية من جانب الشرطة . وكان المنظمون الأساسيون لحركة تعميم حق الانتخاب ، فى حـدود مجيئهـا من اليسار ، هـم فى أول الأمـر الديموقراطيون الاشتراكيون ، وذلك فى تحالف غير رسمى مع الحـزب الراديكالى للطبقة الوسطى الذى كان على رأسه أوسكار جاتس (ولد سنة ١٨٧٥) المؤرخ الذى كتب فيما بعد قصة الثورة الهنغارية والتجأ الى الولايات المتحدة حيث عمل أستاذا فى كلية اوبرلين بعد هزيمة الثورة. وقد وجد هذان الحزبان شيئا من التأييد داخل البرلمان من الجناح اليسارى « لحزب الاستقلال » — الذى كان يتألف من « رجال سنة ٤٨ » . وكان هذا الجناح ينفصل شيئا فشيئا عن القوميين المتشددين الارستقراطيين وجنح الى تفضيل التحالف مع العناصر غير المجرية التى كانت تعارض الحكم الامبراطورى والصلة بالنمسا . وسرعان ما انضوى تحت زعامة كونت ميهالى كارولى (١٨٧٥ — ١٩٥٥) الارستقراطى المنشق الذى جعل من نفسه صديق الاصلاح الزراعى والحركة التعاونية الناميـة . ولكن المجريين ظلوا فى الغالب ، حتى اليساريين منهم ، مجريين خلصا يحدوهم الشعور التقليدى بالتفوق على الجماعات القومية الأخرى .

بيد أن الموقف فى هنغاريا تغير كثيرا بسبب الصدمات المتعاقبة التى تعرض لها النظام القائم على يد الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ وتعميم حـق الانتخاب للرجال الذى تحقق فى النمسا بعد ذلك بعامين . اذ أن هذا الحدث الأخير أدى الى نمو مفاجىء فى الحزب الاشتراكى النمساوى فصارت له جماعة قوية كبيرة فى الرايخسرات . بيد أن ذلك كان مصحوبا كما رأينـا بتفكك « الحزب الاشتراكى الفدرالى » الى أحزاب قومية منفصلة للألمان والتشيكيين والبولنديين والجماعات القومية الأخرى الأقل شأنا ، وكذلك بنمو سريع فى المشاعر القومية فى المناطق السلافية . وقد تأثرت النقابية

فى النمسا أيضا كما رأينا ، وبخاصة فى بوهيميا . وكان لابد أن تترك هذه الاتجاهات المتزايدة ، والتى بدا أنها تهـدد اما بتحطيم النمسا أو باعادة تنظيمها على أساس فدرالى من دول قومية ، أثرها فى هنغاريا فى المناطق السلافية التى تجاور بوهيميا بصفة خاصة وفى جميع المناطق غير المجرية أيضا . وكان لابد أيضا أن تزيد من حدة النزعة القومية المجرية وأن تخلق هوة بين عناصرها اليسارية واليمينية . وصار من المسلم به على نطاق واسع أنه لابد من اجراء نوع ما من الاصلاح الانتخابى . وكان هنـاك بين أنصار « الحل الوسط » — « رجال سنة ٦٧ » — استعداد متزايد لقبول نوع ما من حق الانتخاب للرجال ، بأمل اضعاف أثره عن طريق تعدد الأصوات وما الى ذلك من حيل ، للحيلولة دون تفكك المملكة الهنغارية . ولكن الرجل القوى الذى كان يتزعم جماعة أنصار الحكم الامبراطورى ، كونت ايستفان تيسزا ، ظل معارضا بلا هوادة فى حق الانتخاب للرجال . وكان الجنـاح اليمينى من فئات أنصار « الاسـتقلال » معاديا بشدة أيضـا لأى تغيير يعرض التفوق المجـرى للخطر ؛ فى حين أن الجنـاح اليسارى كان يريد منح المجريين الفقراء حق الانتخاب والقضاء عـلى « الدوائر العفنة » غير المجرية التى كانت معاقلا « لرجال سنة ٦٧ » ؛ ولكنه كان مصرا أيضا على مقاومة أى تغيير يؤدى الى نقل السلطة الى الأغلبية غير المجرية من السكان . وهكذا صار الموقف السياسى معقـدا للغاية ، ولكن صار من المستحيل الوقوف دون أى عمل ايجابى بسبب الاستثارة الجماهيرية المتزايدة . ومن ثم ظهرت عدة مشروعات قوانين انتخابية متعاقبة ، ولكنها كانت تلقى حتفها على يد لجان أو تهمل بسقوط الحكومات التى تقدمت بها . وفى سنة ٥ — ١٩٠٦ حاولت حكومة تمثل « رجال سنة ١٨٦٧ » استصدار قانون يتيح لكل من الطبقة العـاملة

والسلافيين فرصة الحصول على مقاعد فى البرلمان : ولكن المعارضة ذات النزعة القومية أوقفته . وفى ذلك الوقت كان يدور صراع حول حق التاج فى زيادة حجم القوات المسلحة ومطالبة هنغاريا بتقديم عدد أكبر من الجنود ومساهمة مالية أكبر . ولما فشل الملك الامبراطور فى الحصول على أى من مطلبيه بسبب تكتل أحزاب المعارضة ضدهما سمح لهذه الأحزاب بتأليف الحكومة بعد أن تعهدت سرا بعدم العمل على قلقلة « الحل الوسط » الذى وضع فى سنة ١٨٦٧ . وعند ذلك استصدرت الحكومة الائتلافية الجديدة فى سنة ١٩٠٨ قانونا انتخابيا يقوم على نظام من تعدد الأصوات كان من شأنه أن يوازن الزيادة الكبيرة فى عدد الناخبين من الطبقـات العـاملة والسكان غير المجريين . وتزعم الاشتراكيين حركة تنظيم مظاهرات احتجاج كبرى . ووقع شغب خطير فى بودابست قوبل بالأسـاليب المألوفة من الاضطهاد والعنف . وأصبحت الحكومة الائتلافية ، التى كانت قد فقدت معظم مؤيديها بعد أن ذاع الوعد الذى قطعته بعـدم التعرض لتسوية سنة ١٨٦٧ ، لا تحظى بأى تأييد وأقالها الملك الامبراطور .

وعاد « رجال سنة ٦٧ » الى السلطة وتقدموا بمشروع قانون انتخابى يتضمن مبدأ حق الانتخاب للرجال ، ولكن هذا المشروع تعرض لتعديلات كثيرة أثناء المناقشة البرلمانية بحيث صار من الجلى أنه عديم القيمـة . وسقطت حكومة أخرى وتحطم مشروع قانون آخر أمام الاصرار العنيد من جانب النواب على عدم قبول أى اجراء يعرض للخطر سواء تفوق الارستقراطيين أو تفوق المجريين . وكانت هناك معارضة شديدة بصفة خاصة للاقتراع السرى ، وبخاصة فى المناطق الزراعية حيث كان الاقتراع العلنى يسمح لملاك الأراضى بممارسة ضغط قوى جدا . وكان المجريون مصرين أيضا على المحافظة على توزيع المقاعد والناخبين بحيث يضمنون

أغلبية مستمرة لأمتهم بالنسبة للجماعات القومية الأخرى وضعف تمثيل المدن التى كانت قمينة بأن ترسل نوابا اشتراكيين أو راديكاليين . والحقيقة أن أيا من المجموعتين الرئيسيتين لم تكن تريد الاصلاح الانتخابى حقيقة ، ولكن لما كانت المشكلة قد أثيرت ونمت حركة شعبية وراءها فان أيا من الجانبين لم يجرؤ على تجاهلها .

وقد تزامنت هذه الصراعات حول الاصلاح الانتخابى مع صراع حاد حول الخدمة العسكرية . اذ ادعى البرلمان الهنغارى أنه ليس من حق التاج أن يستدعى مجندين من الأراضى الهنغارية دون تصريح منه أو أكثر من الاعداد التى يصرح بها . وكانت حكومة فينا ، وهى متحالفة مع ألمانيا وقتذاك ، تريد زيادة حجم الجيش بما يتفق وشروط اتفاقها مع الألمان . ورفض الهنغاريون الموافقة على زيادة عدد المجندين أو زيادة الميزانية لمواجهة النفقات العسكرية المتزايدة . وكانت سنة ١٩١٢ سنة قلاقل حادة فى كرواتيا حيث أوقف « الدايت » وأخمدت الحركة القومية بشدة . وعاد فيها الى السلطة أيضا ، لمواجهة الموقف المتزايد التعقيد ، كونت ايستفان تيسزا ، وهو أحد الخصوم الرئيسيين « لحق الانتخاب للرجال » فى حزب «١٨٦٧» ؛ وقد استطاع ، أولا بوصفه رئيسا لمجلس النواب ثم بوصفه رئيسا للوزارة، أن يمرر مشروع قانون الجيش فى مواجهة المعارضة الثائرة بأن أمر باخراج النواب المعارضين من المجلس بالقوة . وعاد أحد هؤلاء النواب ، وهو جيولا كوفاكز ، بعد طرده وأطلق النار على تيسزا فلم يصبه ثم أطلق النار على نفسه . وعندئذ تعرض رئيس الوزراء ، لوكاس ، لفضيحة مالية واضطر الى الاستقالة . وحل محله تيسزا ومرر قانون لوكاس الانتخابى فى سنة ١٩١٣ بنفس الأسلوب العنيف . ولكن القانون الجديد لم يرض أحدا — حتى ولا صانعه . واستمرت الاستثارة فى سبيلها غير الواضح وتحولت الى فيضان عندما نشبت الحرب الكبرى فى أغسطس سنة ١٩١٤ .

ومن الجلى أنه كان من المستحيل على الاشتراكية الهنغارية طوال الفترة التى ندرسها فى هذا الفصل أن تجد أى متنفس فعال فى العمل البرلمانى . فلم يكن هناك سوى عدد ضئيل جدا من الاشتراكيين المستقلين فى البرلمان ، وكانوا شخصيات منعزلة لا أثر لها . ولم ينجح أى ديموقراطى اشتراكى أصيل فى الانتخابات قط . كما أن الراديكاليين بزعامة ياتزى لم يكونوا أفضل حالا . فكلا هاتين الجماعتين كانتا مضطرتين الى الاعتماد على ألوان النشاط غير البرلمانى : على الصحافة وعلى الدعاية بالقول وعلى مظاهرات الشوارع . وقد كان لهما فى البرلمان حلفاء ، على الأقل فيما يتصل ببعض الأغراض بذاتها ، بين العناصر الأكثر تقدما فى « حزب الاستقلال » — « رجال سنة ٤٨ » ؛ ولكن الديموقراطيين الاشتراكيين كانوا دوليين وكان الراديكاليون يعارضون احتكار المجريين للسلطة ، فى حين كان « رجال سنة ٤٨ » مجريين قوميين حتى عندما كانوا يعتنقون آراء تقدمية . بيد أن هذا الموقف كان يتغير الى حد ما ابان السنوات السابقة على سنة ١٩١٤ عندما زاد تباعد الجناح اليسارى من المستقلين عن الجناح اليمينى ذى النزعة القومية وتحول عملا الى حزب منفصل بقيادة كونت ميهالى كارولى . وكان كارولى عضوا من أسرة عظيمة من ملاك الأراضى واشتهر عن طريق نشاطه فى تأييد تحسين الأحوال الزراعية . وقد قاده هذا النشاط الى الاهتمام اهتماما جديا بالحركة التعاونية التى كان قريبه الأكبر سنا ، كونت ساندور كارولى ، يعد أحد روادها . وكان التعاون الهنغارى ينمو أساسا فى صورتين ، جمعيات ائتمان زراعية وجمعيات مستهلكين توفر أدوات الزراعة والسلع المنزلية معا فى المناطق الزراعية . وبعد أن ظل ميهالى كارولى رئيسا « للاتحاد المركزى لملاك الأراضى » فترة ، وهو هيئة كانت تهتم أساسا بحماية مصالح كبار ملاك الأراضى

ولكنها تهتم أيضاً بادخال الأساليب الزراعية المحسنة ، صار رئيسا للمنظمه التعاونية الرئيسية ــ هانجايا « النملة » ــ وكون لنفسه أنصارا كثيرين فى الريف . ثم اتجه باستمرار نحو اليسار ، وأصبح الشخصية الرئيسية فى القطاع الأكثر راديكالية من « حزب الاستقلال » ، الذى انسحب منه فى نهاية الأمر مع أنصاره ابان الحرب ليعمل مع الراديكاليين والاشتراكيين عند انتهائها فى المناداة بالجمهورية الهنغارية . بيد أنه كان حتى سنة ١٩١٤ مجرد سياسى من اليسار البرلمانى يعتبره خصومه مهيجا جماهيريا طموحا وينظر اليه الراديكاليون والاشتراكيون بعين الريبة بسبب صلاته بالارستقراطية المجرية . وابان هذه الفترة لم يجد الاشتراكيون زعيما ممتازا يحل محل ليوفرانكل . وكان أبرز شخصياتهم هم صانع السروج ارنوجارامى (١٨٣٦ــ١٩٣٥) ، الذى أصبح فيما بعد عضوا فى وزارة كارولى فى سنة ١٩١٨ ثم هرب الى النمسا عندما تولى الشيوعيون السلطة ؛ ويوليوس بيدل ، وهو أحد زعماء النقابات وصار فيما بعد وزيرا فى الحكومة التى اشترك فيها الديموقراطيون الاشتراكيون والتى عاشت فترة قصيرة بعد سقوط بيلاكون ؛ وجاكوب ولتنر ، الشخصية النقابية البارزة ، وهو حفار على الخشب فى صناعة الأثاث وكان مندوبا فى مؤتمرات « الدولية الاشتراكية » فى سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٠ وتسيجموند كونفى (١٨٧٩ ــ ١٩٣٠) ، وهو مدرس أصله راديكالى وانضم الى الحزب الاشتراكى قبل سنة ١٩١٤ وصار عضوا فى وزارة كارولى ثم قاد الحزب الديموقراطى الاشتراكى عندما اندمج فى الشيوعيين ، ولكنه بعد ذلك صار خصما شديدا لنظام بيلاكون ؛ واسكندر جاربابى البناء الذى صار رئيسا لجمهورية بيلاكون ؛ ودرزيريه بوكانى ،وهو بناء آخر ؛ وماكس جروسمان زعيم نقابة الجزارين ، وكلاهما شخصيتان معروفتان فى الدولية الثانية ؛ ولويس

كاساك (ولد سنة ١٨٨٧) الحداد الشاعر القصصى ، وكان الشخصية الرئيسية فى الجانب الثقافى للحركة البروليتاريا .

وكان هذا الجانب الثقافى قويا ، بين المجريين كما بين الألمان واليهود الذين كانوا يؤلفون قطاعا كبيرا من مثقفى المدن . وكانت الاشتراكية خلال السنوات السابقة على ١٩١٤ تثبت أقدامها بين الطلبة ، وبخاصة عن طريق « نادى جاليليو » الذى بدأ جمعية للدراسات العلمية ثم تحول الى هيئة مساعدة قوية للحركة الاشتراكية . وقد قضى عليه فى نهاية الأمر فى سنة ١٩١٨ ثم عاد معظم زعمائه — الذين كان كثيرون منهم فى السجن — الى الظهور كشخصيات نشطة فى الحركة الثورية فى نهاية الحرب .

الفصل الرابع عشر

البلقان

١ — عام

ظلت الحركة الاشتراكية فى بلاد البلقان — رومانيا وبلغاريا والصرب واليونان وتركيا — صغيرة حتى سنة ١٩١٤ . فلم يكن فى أى من هذه البلاد بروليتاريا صناعية كبيرة تكفى لتكون أساسا لأى نمو نقابى ؛ ورغم أن الاشتراكيين حاولوا أن يجمعوا لهم أنصارا فى الريف فان نجاحهم كان ضئيلا . فقد كان الانتاج الزراعى فى معظم أنحاء هذه المنطقة يتم بواسطة فلاحين صغار يستخدمون أساليب زراعية من نوع بدائى جدا . فباستثناء رومانيا لم يكن هناك سوى عدد قليل من الضياع الكبيرة . ولم يكن العمال الزراعيون الذين لا يملكون أرضا كثيرين . وكانت أحوال الفلاحين تختلف كثيرا من مكان الى مكان ، ولكن سواء كانوا أفضل حالا أو أسوأ حالا فان معظمهم كانوا ممن يزرعون ممتلكاتهم القليلة لانتاج حاجياتهم أساسا ، ولم تكن المحصولات التى تنتج للبيع تحتل مركزا مهما الا فى بعض مناطق قليلة — كمناطق زراعة الطباق فى مقدونيا مثلا . وكانت الصناعات فى المدن تقوم على أساس الحرف فى الغالب — حرف يدوية تتم فى ورش صغيرة — ولم يكن هناك سوى مصانع قليلة يتم تمويل معظمها برأس مال أجنبى وتنتج المنسوجات أساسا . بيد أن رأس المال الأجنبى لم يكن عاملا مهما الا فى رومانيا حيث كانت صناعة البترول تنمو بسرعة بعد سنة ١٩٠٠ . وقد ظلت مصادر الثروة المعدنية فى معظم أنحاء البلقان غير

مستغلة . وحتى الزراعة ، برغم أن زراعة القمح اضمحلت ، فان زراعة الذرة هي التي حلت محلها في الغالب ، وكانت الغذاء الأساسي للانسان والحيوان معا . ولم يقم سوى قدر ضئيل من الزراعة المتخصصة لأسواق التصدير . وكانت مستويات المعيشة منحطة جدا وغير مضمونة بالاضافة الى ذلك ؛ وكان الفلاحون في الجزء الأكبر من المنطقة معرضين لضرائب ثقيلة كثيرا ما كانت تحكمية يجمعها جباة الضرائب ؛ وفي رومانيا كان ملاك الأراضي أيضا يفرضون مطالب مماثلة .

وكانت التربة في هذه الظروف قمينة بأن تجدب ، وكان الناتج بصفة عامة ضعيفا . ونجم عن تزاحم السكان مشكلة بطالة خطيرة وبخاصة في شهور الشتاء . وقد خفف من حدتها الى حد ما المهاجرة على نطاق واسع ، لا الى الولايات المتحدة فحسب ، بل والى جنوب روسيا ، وفي حالة اليونانيين الى مصر والسودان أيضا . بيد أن طبقة من « الكولاك » نمت نموا كبيرا وكانت تستخدم اقراض النقود وسيلة لاستغلال الفلاحين الأفقر حالا ، وتسرب أبناء هؤلاء القرويين ، الذين كانوا مستريحين نسبيا من الناحية المادية ، الى صفوف الضباط في القوات المسلحة ، وبخاصة في الصرب ، حيث صاروا عاملا هاما في الحركة القومية العدوانية وبخاصة بعد سنة ١٩٠٣ . وكانت هناك اتجاهات مماثلة في بلغاريا ولكن خفف من آثارها وجود حزب فلاحين حقيقي معاد للمغامرات العسكرية .

بيد أن عدم وجود ارستقراطية من ملاك الأراضي خفف من حالة الفلاحين التعسة ، وبخاصة في بلغاريا والصرب . ويرجع عدم وجود هذه الارستقراطية أساسا الى طرد الطبقات العليا التركية والمناصرة للأتراك من بلد بعد البلد كلما تحقق لها الاستقلال السياسي ، حتى حينما بقيت سيادة تركية اسمية . وقد ترتب على هذا الطرد أن صار الفلاح سيد أرضه،

كما ظل فقيرا لأنه لم يستطع أن يستخدم سوى أكثر الأساليب بدائية فى الزراعة . وقد حدث فى الواقع بعض النمو فى التعاون الزراعى ، ولكنه لم يكن على نطاق واسع ، وكانت فائدته تعود أساسا الى الفلاحين الأفضل حالا وليس الى الفلاحين العاديين . وكانت هناك فى بعض المناطق صور من المجتمع القروى البدائى الذى يتم فيه الانتاج الجماعى ، ولكن هـذا الأسلوب كان يختفى شيئا فشيئا وتحل محله الزراعة الفردية .

وينبغى أن تتذكر أن جميع دول البلقان قامت على أنقاض الامبراطورية التركية ، وأنه ليس بينها دولة واحدة تركتها الدول الأوروبية الكبرى تسوى حسابها مع تركيا دون تدخل متكرر من جانبها . وقد كانت منطقة البلقان بصفة خاصة مسرحا لصراع مستمر بين روسـيا والامبراطورية النمساوية المجرية مع تدخل الدول الكبرى الأخرى ، لا من أجل قضية العدالة أو الحرية ، بل فى أغلب الأحوال بقصد منح أى من الخصمين من تحقيق رغباته . وكانت تثار من وقت لآخر ، اسما ، قضـية الدفاع عن المسيحية ضد الكفار فى بعض المناسبات التاريخية المعينة مثل المناسبة المعروفة الخاصة بالفظائع البلغارية ، ولكن مسيحيى البلقان كانوا أبعد ما يكون عن الوحدة فيما بينهم ، اذ كان بينهم صراع دينى عنيف الى جانب الصراع من أجل التحرير القومى ، وكانت المعـارك بين الكنيسة اليونانية الاورثوذكسية ومنافسيها تضفى على القضـايا القومية لبسا وايهاما . هذا فضلا عن أن كل الدول الجديدة كانت لها مطالب اقليميـة وقومية متضاربة أساسها ذكريات حية لامبراطوريات انقضت منذ أمـد بعيد ، وكان من السهل على الحكم التركى ، طالما كانت له أية سلطة ، أن يتلاعب بكل جماعة ضد الأخرى لمصلحته . وكانت الدول الكبرى تلعب هذه اللعبة أيضا ، بحيث أن منطقة البلقان كانت عادة اما مسرحا لحرب

داخلية أو للتآمر لاشعال حرب داخلية ، بايعاز من احدى الدول الكبرى فى كثير من الأحيان .

وكانت بلغاريا والصرب واليونان جميعها بلاد ديموقراطية بمعنى ما ، اذ لم يكن فيها ارستقراطيات كبرى من ملاك الأراضى ؛ ولكن ديموقراطيتها لم تتعد حدود الشئون القروية الا فى النادر ، ولم يكن لها أثر يذكر فيما يتعلق بقدرتها على السيطرة على سياستها . ففى هذا المجال لم يكن لها وجود محسوس الا عندما كانت ثورة كبرى فى المشاعر القومية تغير حكومة أو حاكما وترغم الدولة على اتباع سياسة قومية متطرفة بأن تعلن الحرب على واحدة أو أكثر من جاراتها عادة ، وكثيرا ما كان فى ذلك القضاء على ديموقراطيتها . وكانت النتيجة عادة هى تسوية تعرضها الدول الكبرى تخدم بها أغراضها هى لا مصالح شعوب البلقان . فكانت أساطيل الدول الكبرى تطلق مدافعها باستمرار ، أو تهدد باطلاق مدافعها ، وكانت جيوش روسيا والنمسا فى حالة عمل دائم أو تهديد بالعمل . وكثيرا ما فرضت التسويات بتعيين حاكم أجنبى أو مندوبين أجانب : وحيثما لا تفرض التسويات بهذه الطريقة ، بل وأحيانا عندما تفرض بها ، كثيرا ما كانت تخرق أو لا تطبق أصلا .

ولحسن حظنا أن الأمر لا يتطلب منا فى هذا الكتاب أن نستكشف تيه السياسة البلقانية أو مؤامرات الدول الكبرى وتدخلها فى منطقة البلقان . فكل ما يهمنى من ذلك هو الصورة الخلفية للأوضاع التى ظهرت على مسرحها الاشتراكية فعلا . فقد ظهرت حركة اشتراكية من نوع ما قبل سنة ١٩١٤ فى جميع بلاد البلقان باستثناء الجبل الأسود ؛ ولكن الاشتراكية لم تكن عاملا هاما فى أى منها ، كما لم يظهر فيها أى مفكر اشتراكى من الطبقة الأولى . وأقرب شخصية الى هذا النوع من المفكرين هو دكتور كريستان راكوفسكى (ولد سنة ١٨٧٣) الذى كان فى نفس الوقت

شخصية دولية . وقد ولد فى بلغاريا ونشأ فى دوبروجا ، ثم وجد نفسه قد صار رومانيا عندما انتقلت هذه المنطقة الى السيادة الرومانية . وبدأ نشاطه الاشتراكى فى بلغاريا وهو تلميذ فى المدرسة ، وطرد من التعليم العالى لهذا السبب . فأرسله أبواه الى جنيف حيث قابل بليخانوف ووقع تحت تأثيره . ومن هناك انتقل الى ألمانيا حيث قابل ليبنخت ووقع تحت تأثير الحركة الألمانية . ولما طرد من بروسيا فى سنة ١٨٩٤ سافر الى فرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه فى الطب من جامعة مونبلييه . وفى سنة ١٨٩٧ عاد الى بلغاريا حيث احتل مركزا قياديا فى الحركة الاشتراكية محاولا التوفيق بين شيعها المتنابذة بعنف . وهناك نشر فى سنة ١٨٩٨ أول كتاب هام له وهو « روسيا والشرق » وينطوى على هجوم شديد على المطامع السياسية القيصرية . ورحل من بلغاريا الى دوبروجا . وفى سنة ١٩٠٠ عمل طبيبا فى الجيش الرومانى . وفى سنة ١٩٠٧ طرد من البلاد بمناسبة التمرد الزراعى فى رومانيا على أساس أنه لم يكن مواطنا رومانيا . ومثل رومانيا فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » ، الذى عقد فى شتوتجارت فى هذا العام ، وكان قبل ذلك قد مثل الصرب فى مؤتمر امستردام سنة ١٩٠٤ . وجعل ينتقل من بلد الى بلد خلال السنوات التالية بما فى ذلك فترات كثيرة قضاها خلسة فى رومانيا . وفى سنة ١٩١١ عاد الى بلغاريا مبعوثا من « الدولية الاشتراكية » وقام بمحاولة جديدة لتوحيد الأحزاب الاشتراكية المتنازعة . وفى سنة ١٩١٢ سمح له بالعودة ثانية الى رومانيا ، ولكن سجن بعد دخول رومانيا الحرب ثم أطلق الروس سراحه فى مايو سنة ١٩١٧ . ثم اشترك فى الثورة الروسية وصار عضوا فى « اللجنة التنفيذية المركزية » السوفييتية . وكان على رأس الوفد الذى أرسله البلاشفة للتفاهم مع « المجلس » الأوكرانى ، ثم صار فى سنة ١٩١٩ رئيس الحكومة الأوكرانية

السوفيتية . وفي سنة ١٩٢٤ مثل الاتحاد السوفيتي في لندن وأجرى مع حكومة العمال الأولى مفاوضات المعاهدة الانجليزية السوفييتية التي لم تنته الى شيء . ومن سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٧ كان سفير السوفييت في باريس . واستدعي في سنة ١٩٢٧ وصار أحد الزعماء النشطين في معارضة ستالين ، وسرعان ما طرد من الحزب الشيوعي ونفي الى ستالينجراد . وفي سنة ١٩٣٤ أعلن تراجعه عن موقفه السابق وسمح له بالعودة الى موسكو ، ولكنه تعرض للنقمة مرة أخرى في سنة ١٩٣٨ . وكان بين « الواحد وعشرين » الذين حوكموا في مارس سنة ١٩٣٨ ، وحكم عليه بالاعدام ولكن الحكم لم ينفذ ، وكان نصيبه الأشغال الشاقة . وكان في أول مرة قد عارض ستالين دفاعا عن مطالب أوكرانيا ، ثم اختلف معه حول السياسة السوفييتية في الصين وفيما يتعلق بالغرب وانتهى ، مثل غيره ممن عارضوا ستالين ، بتهمة « التروتسكية » . والواقع أنه كان ثوريا مثقفا حر الفكر لديه قدرة كبيرة على رؤية أكثر من جانب في كل حالة وفهم للاشتراكية الغربية والشرقية على السواء . وبرغم أنه انحدر من عائلة ارستقراطية فانه ورث تقاليد ثورية أضاف اليها مزيجا قويا من الانسانية . والواقع أنه لما لم يكن له وطن معين ينتمي اليه فقد كان عالميا متحمسا ، ولكن في نفس الوقت داعية قويا لوحدة البلقان كوسيلة لمقاومة السيطرة التي تفرضها التكتلات المتنافسة من الدول الكبرى على شئون البلقان ، وكوسيلة لتوحيد الطبقات العاملة ضد مضطهديها المختلفين . وقد كتب كثيرا بعدة لغات بما في ذلك مؤلفات تاريخية واقتصادية كما كتب في الصحافة كثيرا وألف بعض الكتب عن السياسة المعاصرة . ونشرت بعض مؤلفاته تحت اسم مستعار هو « اينساروف » . ومن بين مؤلفاته دراسة عن « مترنيخ وعهده » ، ومؤلف عن « فرنسا الحديثة » ، نشر كلاهما في روسيا . وكتب أيضا في موضوعات طبية وفي « علم الجريمة » .

وليس هناك اشتراكي آخر شمل تأثيره بلاد البلقان مثل راكوفسكى، بل وليس هناك من يقارن به فى الأهمية حتى فى بلد واحد منها . وكان النفوذ الرئيسى فى البلاد التى يغلب فيها العنصر السلافى هو النفوذ الروسى، بعنصريه النارودينكى (الشعبى) والديموقراطى الاشتراكى ، وان كان النفوذ الغالب هو هو بليخانوف ، الأمر الذى يرجع بعض السبب فيه الى أن عددا غير قليل من اشتراكيي البلقان ذهبوا الى سويسرا حيث عقدوا صلات بجماعته . وكانت هذه الصلة أقوى ما تكون فى رومانيا حيث كان لها منافس هو نفوذ الاشتراكية الفرنسية ، اذ أن كثيرا من الرومانيين ذهبوا الى باريس طلبة وعادوا يحملون الأفكار الغربية فى صورة فرنسية . ولم يكن التأثير الألمانى مباشرا ، عن طريق الاتصال الشخصى ، بقدر ما كان نتيجة للشهرة العظيمة التى أحرزها الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى فى «الدولية» بل وفى جميع أنحاء العالم فى الواقع . ولم يكن تأثير الاشتراكية الألمانيـــة كبيرا جدا ، وان كانت هناك بطبيعة الحال علاقات وثيقة بين سلافيي الجنوب الذين تحت الحكم النمساوى أو الهنغارى وسلافيي البلقان . ولم يكن للاشتراكية الايطالية تأثير يذكر . كما لم يكن للاشتراكية البريطانية وجود خارج اليـــونان ، باستثناء تأثيرها على الاشتراكى البلغـــارى المعتـــدل ساكوسوف .

٢ — بلغـــاريا

يعتبر البلغاريون اليوم أن رائد الاشتراكية فى بلادهم هو الشاعر كريستو بوتيف (١٨٤٨ — ١٨٧٦) الذى ذهب الى روسيا فى سن الخامسة عشرة وطرد من هذا البلد بسبب النشاط الثورى فى سن السابعة عشرة ، وبعد عامين قضاهما يعمل مدرسا فى بسارابيا عاد الى موطنه فى سنة ١٨٦٧

ليمارس مهنته . وفى نفس السنة اضطر الى مغادرة بلغاريا بسبب خطبة نارية ألقاها . فرحل الى رومانيا حيث عمل طباعا وقارىء تجارب طبع واستمر فى نشاطه الثورى . وكان قد تشرب بالمبادىء النارودنية « الشعبية » فى روسيا مما جعله يعتقد فى امكان تحقيق اشتراكية الفلاحين ، وكان على صلة أيضا باتباع نيكاييف . وفى سنة ١٨٧١ أرسل برقية تهنئة من جالاتز ، حيث كان يعمل فى ذلك الوقت ، الى كوميون باريس ، وهناك كتب «عقيدة الكوميون البلغارى » ، أول بيان اشتراكى لبلاده . وحاول اقامة كوميون فى جالاتز ، واضطر الى الرحيل . وفى برايلا أصدر صـحيفة للمنفيين البلغاريين ، ولكنها اختفت بعد خمسة أعداد . وذهب الى بوخارست حيث انضم الى لجوبرا كاراڤيلوف فى اصدار صحيفة أخرى كان اسمها أولا « ليبرتى » ثم « اندبندانس » كلسان حال حركة تدعو الى اقامة دولة بلغارية ديموقراطية مستقلة . وقد أغلقت الحكومة الرومانية كلا هاتين الصحيفتين . وابان السنوات القليلة التالية عمل بنشـاط ، مع ليفسكى وكارافيلوف ، فى تنظيم جماعات ثورية فى بلغاريا . وفى سنة ١٨٧٣ عاد الى مهنة التدريس ، بعد أن حاول اصدار صحيفة نقد هى « ذى آلارم كلوك » ، وفى العـام التالى خلف ليفسكى ، الذى كان قد اغتيـل فى سنة ١٨٧٣ ، كسكرتير « للجنة الثورية البلغارية المركزية » التآمرية ثم سرعان ما صار رئيسا لها . وحاول عن طريق هذه الهيئة اثارة تمرد فى بلغاريا ، وبعد أن فشلت عدة محاولات له فى هذا السبيل حدث تمرد فعلا فى سنة ١٨٧٦ . واستولى بوتيف وأنصاره عندئذ على باخرة نمسـاوية وأرغموا قبطانها على نقلهم الى بلغاريا حيث سقط صريعا أثناء القتال فى مايو من هذا العام . وكان قد حرر عدة صحف بعد « ذى آلارم كلوك » ونشر قصائده ، التى كانت تشيع فيها روح وطنية قوية وكذلك روح ديموقراطية ، فى سنة ١٨٧٥ .

ولا يعتبر بوتيف ، الذى تحظى قصائده الآن بقدر كبير من التحبيذ ، فى مصاف المفكرين الاشتراكيين الأصلاء . لقد كان ثوريا قوميا ديموقراطيا وقع تحت تأثير الأفكار النهلستية والنارودنيـــة الروسية ، ولكنه لم يصر نهلستيا أوحتى نارودنيا بأى معنى عميق . وترجع أهميتـــه الى أنه كان الشخصية البارزة بين أوائل من حملوا الأفكار الاشتراكية الروسية الى البلقان . بيد أنه لم يخلف وراءه أية حركة اشتراكية . فلم تكن هنـــاك حركات اشتراكية خلال سنوات الصراع من أجل استقلال بلغاريا ووحدتها، وان كان هناك بعض اليساريين الأفراد الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية . ففى الجهات التى لم توجد فيها طبقة ثرية من ملاك الأراضى تستغل الفلاحين لم يكن للمشكلة الاجتماعية وجود تقريبا كعامل سياسى . وكانت القضايا تتعلق بالقومية والاستقلال الدينى عن الكنيسة اليونانية فى القسطنطينية والديموقراطية السياسية ضد الحكم المفروض من الخارج سواء بواسطة روسيا أو بواسطة اتفاق بين الدول الكبرى . ولم يظهر أى نوع من التنظيم الاشتراكى الا فى بداية التسعينات ، ولكن السبيل كان قد صار ممهدا فى الثمانينات بعودة الرجلين اللذين سيتنازعان الزعامة ، وكانا فى الخارج ، وكذلك بنشاط راكوفسكى . وكان أول هذين الرجلين هو ديميتر بلاجوف (١٨٥٦ — ١٩٢٤) ، الذى كان فى أوائل الثمانينات زعيم جمـــاعة من الثوريين المتطرفين فى روسيا حيث أصدر صحيفة سرية اسمها « رابوشى » كلسان خال هذه الجماعة . وعنـــدما حطمت شرطة القيصر الجمـــاعة فى سنة ١٨٨٦ عاد بلاجوف الى بلغاريا ، البلد الذى ولد فيه ، وهناك استأنف اصدار صحيفته . وكان الرائد الثانى هو الطـــالب ايانكو ساكوسوف (١٨٥٦ — ١٩٢٤) الذى ذهب الى لندن لمتابعة دراسته وعاد متأثرا تأثرا شديدا بالأفكار الغربية ، وبخاصة البريطانية . وقد اتجه بصفة خاصة ،

تحت تأثير أنصار الداروينية وهكسلى وسبنسر ، نحو مفاهيم عضوية عن المجتمع ونحو الأفكار التطورية للنمو الاشـتراكى ، وسرعان ما أثارت تدريجيته صراعا عنيفا بينه وبين بلاجوف بثوريته المندفعة . وفى سنة ١٨٩١ نشر بلاجوف كتيبا وضع فيه الخطـوط العريضة لمفاهيمه الماركسية عن الاشتراكية ، وفى نفس الوقت أنشأ ، ومعه المحامى الشاب نيقولا جابروفسكى (١٨٦٤ — ١٩٢٥) ، تنظيما اشتراكيا اجتمع فى أول الأمر خلف الأبواب المغلقة ثم عقد اجتماعا أكبر فوق قمة الجبل لتجنب جذب انتباه الشرطة . ولكن الحركة الجديدة انقسمت على الفور تقريبا الى فريقين متنابذين . فجماعة ذهبت الى أنه بالنظر الى عدم نضج الطبقة العاملة البلغارية تعتبر محاولة انشاء حزب سياسى سابقة لأوانها وأن الأولوية يجب أن تكون لتنظيم النقابات وجماعات الفلاحين ، بقيادة ديموقراطية اشتراكية ، ولكن على أن تكون مفتوحة لجميع العمال . وطالبت الجماعة الرئيسية الأخرى ، وعلى رأسها بلاجوف ، بتأليف حزب ثورى سياسى وحبذت انشاء النقابات ولكنها أصرت على أن لا تكون مفتوحة الا لأولئك الذين يقبلون انجيلا اشتراكيا ثوريا كاملا . وكانت هناك أيضا جماعة ثالثة مؤلفة من أنصار راكوفسكى — وكان هو نفسه قد طرد من البلاد — حاولت التوفيق بين الفريقين . وأصدرت كل جماعة صحيفتها الخاصة ، وأنشأت الجماعتان الأوليان تنظيمين متنافسين ، «الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى» و «الحزب الديموقراطى الاشتراكى » . وكان ذلك فى سنة ١٨٩٢ .

وبعد ذلك بعامين سقط الحاكم الفعلى لبلغاريا ، ستامبولوف الذى كان ثوريا قبل ذلك ثم أقام ديكتاتورية فعلية ، ومع سقوطه صار فى الامكان أن ينظم الاشتراكيون أنفسهم بصورة علنية أكثر وأن تتكون النقابات على أسس تآمرية أقل . وكان الأثر الأول لذلك أن انضمت الجماعات

الاشتراكية المتنافسة الى بعضها ثانية وشرعت تعمل على تنظيم النقابات وجماعات الفلاحين . وفى العام التالى حصل الحزب الموحد على مقعدين فى البرلمان ، كلاهما فى دائرتين فى المناطق الزراعية ؛ وانتشرت الحركة ابان السنوات القليلة التالية بسرعة لا بأس بها وبخاصة فى القرى . وفى سنة ١٨٩٩ حصل الحزب على ستة مقاعد ، ولكن فى نفس العام تأسس ، الى حد ما بسبب هذا النجاح ، « اتحاد زراعى » منافس على أساس غير اشتراكى ببرنامج زراعى ديموقراطى بحت ، وبذلك فقد الاشتراكيون قسما كبيرا من أنصارهم فى الريف . وفى سنة ١٩٠١ لم يستطع الحزب أن يحتفظ الا بمقعد واحد . وفى ذلك الوقت كانت قد حدثت انقسامات خطيرة ثانية . ففى سنة ١٨٩٩ أثير موضوع ما اذا كان الاشتراكيون فى البرلمان يجب أن يتبعوا سياسة مستقلة تماما ويستخدمون وجودهم فيه كوسيلة للدعاية فقط ، أم ينبغى عليهم أن يكونوا مستعدين للتعاون مع الأحزاب الديموقراطية الأخرى فى تأييد التشريع الاصلاحى والعمل على أن تتولى الحكم وزارة ديموقراطية . وفى سنة ١٩٠٠ أصدر ساكوسوف صحيفة جديدة هى « ذى كومون كوز » دعا فيها الى اتباع السياسة الثانية . وفى سنة ١٩٠١ تولت الحكم وزارة تقدمية برئاسة بروفسور دانيف وظهرت على المسرح شخصية جديدة ضخمة هو اسكندر ستامبولسكى (١٨٧٩ — ١٩٢٣) بوصفه محررا لصحيفة « اجريريان بانر » لسان حال « الاتحاد الزراعى القومى » المكون من الفلاحين . وفى الانتخابات حصل الاشتراكيون على ثمانية مقاعد ، بعضها فى المدينة وبعضها فى الريف . وحدث أيضا عدد كبير من الاضرابات علامة على نمو قوة النقابات . بيد أن نتيجة هذا النجاح أن حدث انقسام نهائى بين جناحى الحزب الاشتراكى . فقد تقدم فريق بلاجوف فى مؤتمر الحزب — وكان المتحدث الرئيسى باسم هذا

الفريق هو فاسيل كولاروف (١٨٧٧ — ١٩٥٠) الذى كان له نشاط فى الحزب الشيوعى فيما بعد — بقرار موجه ضد « أنصار التعاون » ويرمى الى وضع النواب الاشتراكيين فى البرلمان البلغارى تحت أوامر اللجنة المركزية للحزب . وفى صوفيا ، حيث كان أنصار ساكوسوف أغلبية ، أنشأ أنصار بلاجوف منظمة منفصلة واعتمدت على « اللجنة المركزية » ، التى كانت تضم أغلبية يسارية فى تأييدها . وعند ذلك طردت اللجنة التنفيذية فرع صوفيا القديم وزعماء الجناح اليمينى من الحزب ، وردت الجماعات المطرودة باعلان أنها هى الحزب الحقيقى وبانشاء منظمة جديدة حول مجموعة النواب فى البرلمان وكان معظمها فى صف هذه الجماعات . وفضلا عن ذلك شرع كل جناح فى انشاء فدرال منفصل للنقابات ، أحدهما يقوم على الخطوط العريضة ويقبل أى عضو والآخر على أساس اشتراكى ثورى بحت. وسرعان ما صار جورج ديميتروف (١٨٨٢ — ١٩٤٩) ، الذى سيصير فى المستقبل زعيم بلغاريا الشيوعية والذى كان قد انضم الى نقابة الطباعين فى سنة ١٩٠٢ ، الشخصية الرائدة فى الحركة النقابية التى تبعث بلاجوف . وكان جافريل جيورجيف و ج . كيركوف وفاسيل كولاروف أيضا من مؤسسى حزب بلاجوف الذى عرف منذ ذلك الوقت باسم الديموقراطيين الاشتراكيين « الضيقين » ، فى حين عرف أنصار ساكوسوف باسم « الواسعين » . وادعى كل فريق أنه هو الحزب الديموقراطى الاشتراكى . وأرسل كل منهما مندوبيه الى مؤتمرات « الدولية الاشتراكية » ليطعنوا فى مندوبى الطرف الآخر ، وأطلق « الضيقين » سيلا من التقارير المكتوبة والدعاية بالقول قدحا فى خصومهم .

بيد أن انقسام ١٩٠٣ لم يكن نهاية الموضوع . اذ أن سياسة بلاجوف المذهبية الجامدة ، التى جعلت من المستحيل على حزبه أن يكوّن صلات

جماهيرية فعالة وسلمت فى الواقع السيطرة على معظم النقابات القليلة الموجودة الى خصومه ، سرعان ما أدت الى نزاع بين « الضيقين » . وفى سنة ١٩٠٥ انفصل قطاع ، أطلق على نفسه الاشتراكيين « الليبراليين » ، بزعامة نيقولا هارلاكوف (١٨٧٤ — ١٩٢٧) ، وبعد ثلاث سنوات حدث انفصال آخر عندما انفصل نيقولا ساكاروف (١٨٨١ — ١٩٤٣) وألف « الحزب الاشتراكى التقدمى » . وفى العام التالى اتحد الانفصاليون مع «الواسعين» وكونوا الحزب الديموقراطى الاشتراكى « الموحد » ، وظل « الضيقون » يقومون بدور المعارضة العنيفة .

وقبل ذلك كان قد حدث فى سنة ١٩٠٦ حركات اضراب كبيرة أخرى، وبخاصة فى السكك الحديدية والمناجم . وكانت بلغاريا قد أعلنت نفسها مملكة فى سنة ١٩٠٨ عندما ضمت النمسا والمجر بوسنة والهرسك ، ونتيجة للقلاقل التى عمت المنطقة كلها والخطر الداهم من وقوع حرب بين دول البلقان دعت الأحزاب الاشتراكية الى عقد مؤتمر مشترك نددت فيه بالأحلاف العسكرية ومؤامرات الدول الكبرى وطالبت بانشاء فدرال من دول البلقان للدفاع المشترك والاستقلال . وكانت الحاجة الى القيام بعمل مشترك سببا قويا لمحاولة رأب الانقسامات الداخلية ، وأرسل « المكتب الاشتراكى الدولى » سلسلة من المبعوثين الى بلغاريا لاقناع الأحزاب المتنافسة بالاتحاد . وكان من بينهم راكوفسكى ، الذى أسس فى سنة ١٩١١ صحيفة يومية « فوروارد » دعا فيها الى الوحدة والقيام بعمل دولى مشترك . وأرسل « الفدرال الدولى للنقابات » كارل ليجين ، سكرتيره وزعيم الحركة النقابية الألمانية ، فى مهمة مماثلة الى النقابات البلغارية ، ولكن الانقسامات ظلت باقية . وفى البرلمان الاستثنائى الذى انتخب سنة ١٩١١ حصل « الواسعين » على خمسة مقاعد و « الضيقين » على مقعد واحد

فقط : وفى البرلمان العادى الذى جاء بعد ذلك لم ينجح سوى اشتراكى واحد . وكان هذا الاشتراكى هو ساكوسوف الذى وجد نفسه وحيدا فى عرض رأى الاشتراكية ضد الحرب عندما اندلعت حرب البلقان الأولى فى سنة ١٩١٢ . وبعد ذلك حقق كلا الحزبين نجاحا كبيرا فى انتخابات سنة ١٩١٣ التى تمت فى ظل قانون انتخابى جديد ، ولكن منذ ذلك الوقت، مع اندلاع الحرب الأوروبية ، اتجه التيار لصالح « الضيقين » . واشترك كولاروف ، باسمهم ، فى اجتماع زيمروالد فى سنة ١٩١٧ ، وبعد الثورة البلشفية تحولوا الى « الحزب الشيوعى البلغارى » .

ولكن نمو حزب ستامبولسكى الزراعى غطى على كل من « الضيقين » و « الواسعين » على السواء بصورة متزايدة خلال السنوات السابقة على سنة ١٩١٤ . ولم ينتخب ستامبولسكى فى البرلمان البلغارى الا فى سنة ١٩٠٨ ، وكان قد جمع أنصاره حتى ذلك الوقت خارج نطاق النشاط البرلمانى . وفى العام التالى نشر كتابه الرئيسى « أحزاب سياسية أم منظمات طبقية ؟ » الذى عرض فيه المبادىء التى طبقها بعد سنة ١٩١٨ بوصفه الحاكم الفعلى لبلغاريا وباعتباره مصدر الوحى « للدولية الخضراء » . وقد ذهب الى أن المستقبل ليس للأحزاب السياسية المنظمة على أساس مذهبى ، فقد أصبحت بالضرورة فريسة للبيروقراطيين وأصحاب المصالح الخاصة ، بل للجماعات الطبقية المنظمة والتى تقوم على أسس ديموقراطية من الجوار والمصلحة الاقتصادية المشتركة . ويعنى هـذا فى الدول التى تغلب فيها الزراعة أن السلطة يجب أن تكون فى يد حركات الفلاحين الجماهيرية ، وليس فى يد البروليتاريا الصناعية أو السياسيين الحزبيين المحترفين . وكانت حركة ستامبولسكى ، بخلاف معظم الحركات الزراعية القومية ، حركة يسارية قطعا تقوم على تأييد أصحاب الممتلكات الصغيرة الذين كانوا

يسيطرون على الحياة الاقتصادية فى بلغاريا . وقد قضت على آمال الديموقراطيين الاشتراكيين من الجناحين فى بناء حركة اشتراكية قوية فى الريف ، ودفعتهم الى التركيز أكثر على عمال المدن والنزاع بصورة أكثر عنفا فيما بينهم لأن مجال نشاطهم السياسى أصبح بهذه الطريقة محدودا . وفى سنة ١٩١٥ انضم الاشتراكيون « الواسعون » مؤقتا الى الزراعيين فى اصدار بيان ضد اشتراك بلغاريا فى الحرب الى جانب ألمانيا . ثم اضطر الفريقان ، ومعهما « الضيقون » ، الى التحول الى النشاط السرى ولم يعودوا الى الظهور ثانية الا بعد الثورة الروسية وانهيار دول الوسط .

٣ — رومانيا

لقد كانت بلغاريا بلداً من الفلاحين الصغار الذين يملكون أرضهم ويتمتعون ، برغم انخفاض مستوى المعيشة والثقافة ، بما يكاد يكون تحررا كاملا من الاضطهاد الاقطاعى ؛ أما رومانيا فكانت بلد الضياع الكبرى والفلاحين الذين تفرض عليهم ايجارات وضرائب مبالغ فيها وكذلك يفرض العمل قسرا فى ضياع ملاك الأراضى بلا أجر . فضلا عن أنه بالرغم من أن رومانيا صارت بسرعة أكثر انتاجية قرابة نهاية القرن التاسع عشر ، بادخال الأساليب الزراعية الأكثر تقدما ومع بدايات التنمية الصناعية وبخاصة فى آبار الزيت ، فان الفلاحين لم يحصلوا على أى نصيب فى هذا التقدم ، بل على النقيض من ذلك سقطوا أكثر فأكثر فى وهدة الفقر بارتفاع أسعار السلع التى لابد أن يشتروها وحال تأخرهم دون محاكاة الضياع الكبيرة فى زيادة الانتاج . والواقع أن الاصلاح الزراعى كان موضع حديث باستمرار وطالب السياسيون ، المتحررون والمحافظون الشبان على السواء، بتوفير قدر أكبر من الأراضى للفلاحين الذين يزدادون تزاحما فى أرض

غير كافية . ولكن قوانين الأرض التى صدرت فعلا صيغت بحيث تنكر على الفلاح العادى فرصة الحصول على أرض بينما تسهله على من يملكون أرضا فعلا أو من لديهم رأس مال . ولا ريب فى أن ذلك يؤدى الى استغلال الأرض استغلالا منتجا ، ولكنه ترك الفلاحين فيما هم فيه من بلاء . والى جانب ذلك كان المستفيدون من الحركة التعاونية ، التى نمت الى حد كبير برعاية ملاك الأراضى التقدميين مثل فيساريون رومان و م . ب . أوريليان ، الذى كان رئيسا للوزارة فترة قصيرة ، وفاسيلى كوجا لنيسيانو ، هم أيضا كبار الفلاحين وملاك الأراضى وليس جمهرة الفلاحين..

وقد جعلت حالة شبه العبودية التى كان يعيشها معظم الفلاحين وسيطرة ملاك الأراضى وممثليهم سيطرة كاملة على الشئون المحلية ، وكذلك الهوة الثقافية الضخمة التى كانت تفصل بين الطبقات المتعلمة وجماهير الشعب ، كل هذه جعلت من المستحيل تقريبا أن تنشأ حركة فلاحين مثل تلك التى نمت فى كرواتيا وبلغاريا وبعض جهات أخرى من المنطقة . فالفلاحون أنفسهم كانوا أتعس وأضعف من أن يخلقوا مثل هذه الحركة ، وكان المثقفون بعيدين عنهم تماما ولا سبيل الى أن يوفروا لهم القيادة المطلوبة ، حتى اذا لم تقابل مثل هذه المحاولة بأى اخماد عنيف . ففى ظل الظروف القائمة لم يكن أى حزب فلاحين أو أى حزب اشتراكى حقيقى يستطيع أن ينمو . لقد كان دستور سنة ١٨٦٦ ، الذى وضع على هدى دستور سنة ١٨٦٦ البلجيكى الى حد كبير ، تحرريا من الناحية الرسمية الى حد أنه قرر عدة مبادىء ممتازة ، كحرية العبادة والاجتماع والصحافة ، والمساواة أمام القانون ، وحق التعليم ، وما الى ذلك . ولكن معظمها كان حبرا على ورق، وكانت قوانين الانتخاب تضمن سيطرة الطبقات الأكثر ثراء . فقد كان التصويت بالطبقات ومقصورا على دافعى الضرائب ، ويصوت الناخب

الأفقر حالا بطريق غير مباشر ونصيبه فى التمثيل النيابى ضئيل . وحتى بعد صلاحات سنة ١٨٨٤ ظل هذا النظام بلا تعديل فى جوهره . فقد سمحت لطبقات أصحاب المهن الحرة بتمثيل محدود فى المدن ، ولكن ليس بوصفهم رواد أى جماعة اجتماعية أوسع نطاقا لها الحق فى المشاركة فى الاختيار .

وليس من المستغرب فى هذه الظروف أن رومانيا ، برغم أنها كانت مفتوحة للمؤثرات الحضارية الغربية أكثر من بقية دول البلقان وأنها بلغت مستوى من النمو الصناعى أكثر منها بسبب حقول الزيت فيها ، لم تنشىء أية حركة اشتراكية فعالة حتى سنة ١٩١٤ . وقد انبثقت فعلا سلسلة من الجماعات الاشتراكية فى الثمانينات من القرن الماضى ، ولكنها كانت مكونة من مثقفين بأكملها تقريبا وليس لها أى أنصار تقريبا بين الطبقة العاملة . وكان بعض هذه الجماعات متأثرا بوحى الأفكار الغربية التى أخذ معظمها من فرنسا وسويسرا . وبعضها تأثر باللاجئين من روسيا . وكانت الشخصية البارزة بين هؤلاء اللاجئين دوبروجيانو جيريا الماركسى الرومانى المرموق الوحيد ، اللهم الا اذا أدخلنا فى اعتبارنا راكوفسكى الذى كان بلغارى المولد عالمى النشاط . وقد كتب جيريا كتابا مهما عن المشكلة الزراعية فى رومانيا وظل شخصية عاملة فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى الرومانى حتى سنة ١٩١٤ . ولكن معظم المثقفين الذين اعتنقوا الانجيل الاشتراكى فى الثمانينات والتسعينات تحولوا شيئا فشيئا عن الاشتراكية الى أحزاب اليسار البورجوازى ، وصار بعضهم فيما بعد من أنشط خصوم الحركات الاشتراكية وحركات الفلاحين الراديكالية . وكانت نقطة تجمعهم فى التسعينات هى مجلة « لوميانوفا » التى صار محررها نادجده ، ومعه ف . مورتزون ، وكان كلاهما عضوا فى اللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكى، من الشخصيات البارزة فى حزب الأحرار وأخذا معهما عددا كبيرا من

الآخرين وعيناهم فى مناصب حكومية . ومن هؤلاء انسيا آتناسيو الذى كان فى سنة ١٨٩٦ مندوبا فى مؤتمر « الدولية الاشتراكية » فى لندن ؛ وقد صار موظفا حكوميا كبيرا وقام بدور مهم فى اخماد تمرد الفلاحين فى سنة ١٩٠٧ والحركات العمالية المصاحبة لها . وترك أحد مؤسسى الحزب الاشتراكى الآخرين ، وهو كونستنتين ميل ، الحزب وصار صحفيا راديكاليا ذا نفوذ . وما أن كانت سنة ١٩٠٠ حتى لم يعد هناك وجود تقريبا للحزب الاشتراكى الرومانى ؛ مما يرجع بعض السبب فيه الى هذه التحولات ويرجع بعضه أيضا الى طرد اللاجئين الذين كانوا نشيطين فى دعم قضية الاشتراكية فى رومانيا .

ولقد ظل الحزب الاشتراكى حتى أواخر التسعينات أساسا مجموعة من المثقفين كما رأينا . ولما فشل فى الحصول على تأييد من جانب عمال المدن حاول فى نهاية الأمر أن يحمل رسالته الى العمال الزراعيين الذين كانوا معرضين لاضطهاد بشع . وكان قد نظم حملة زراعية وأسس عـددا من النوادى الاجتماعية القروية ببرنامج معتدل من الاصلاح الزراعى وتحسين الأحوال الاجتماعية . وقوبلت هذه الحملة باجراءات اضطهاد عنيفـة . فحطمت الشرطة هذه الأندية ، برغم أن زعماءها حاولوا العمل داخل أضيق الحدود القانونيـة ، وسـجن زعمـاء الاثارة ، ومن بينهم بانجبيريانو وفيسينسكو ، وكانا شخصيتين بارزتين فى الحزب الاشتراكى . وقد حققت هذه الاجراءات القوية الغرض منها بتحطيم ما بقى من الحزب ولم يبق سوى قليل من الجماعات السرية المنعزلة .

وعادت الحياة الى الحركة خلال السنوات القليلة التالية بنمو النقابات، الذى يرجع بعضه الى بدايات التنمية الصـناعية الحديثة وبعضـه الى الاجراءات ذاتها التى اتخذتها الحكومة لمنعه . اذ أن الحكومة أنشأت فى

الصناعات الصغرى والمتوسطة نظاما من الهيئات المختلطة التى تضم أصحاب الأعمال والعمال وكان الانضمام اليها اجباريا . وأدارت عن طريق هذه الهيئات نظاما من بطاقات العمل الاجبارية التى لا يمكن الحصول على عمل بدونها قانونا . وجعل ذلك هذه الهيئات غير محبوبة الى حد كبير ، وانضمت أعداد كبيرة الى النقابات التى نظمت سرا بقيادة اشتراكية . واندلعت الاضرابات وبرغم اجراءات الأخماد التى اتبعتها الحكومة أحرزت النقابات نجاحا وبخاصة بين عمال الموانى وفى الحرف الماهرة التى كان فيها العمال نادرون . وكانت الفترة فترة نمو اقتصادى سريع من بدايات صغيرة ، وفضل كثير من أصحاب الأعمال التنازل بعض الشىء على مواجهة توقف العمل المتكرر . وسرعان ما بدأت النقابات تشترك ، الى جانب تنظيم الاضرابات ، فى الصراع السياسى تحت تأثير الاشتراكيين ؛ فنظمت المظاهرات من أجل الاصلاح الانتخابى وضد نظام الهيئات المختلطة . وبدأ الاشتراكيون ، فى تحالف وثيق معها ، يعيدون تكوين منظمتهم بانشاء « دوائر سياسية » محلية دون اعادة انشاء حزب اشتراكى علنى على نطاق قومى . وقام كريستيان راكوفسكى بدور رئيسى فى عملية التنظيم السياسى هذه ، فى حين قاد أ . كونستاتينسكو ، الذى صحبه كمندوب الى مؤتمر شتوتوجارت فى سنة ١٩٠٧ ، جانب النقابات .

ولكن عند هذه النقطة واجهت الحركة الاشتراكية المجددة كارثة أخرى نتيجة لفورات الفلاحين الكبرى فى سنة ١٩٠٧ . وكانت هذه الفورات البلقانية ، التى بدأت فى مولدافيا ثم انتشرت بسرعة فى معظم أنحاء البلاد لا ريب تعبيرا جزئيا ، جاء متأخرا بعض الشىء ، عن القلق الزراعى الذى أعقب الثورات البولندية والروسية فى سنة ١٩٠٥ . وكان ينقصها الزعامة المنسقة أو البرنامج الموحد أكثر حتى مما كان ينقص الحركات الروسية .

فقد كانت مجرد تمرد على الاضطهاد الذى لا يحتمل موجه ضد أقرب الأهداف التى كان الفلاحون يستطيعون أن يعزوا اليها شقاءهم المتزايد . فكانت فى أول الأمر ضد اليهود أساسا ، بسبب الكراهية السائدة للتجار والمرابين اليهود ، الذين ألقى عليهم اللوم بسبب الاسعار المبالغ فيها والفوائد المرتفعة التى يتقاضونها . والواقع أن العداء نحو السامية كان متأصل الجذور بين الفلاحين الرومانيين كما بين الطبقات الحاكمة . وقد حرم السكان اليهود الكثيرون ، الذين يشتغل معظمهم بتجارة التجزئة والانتاج اليدوى ، من كل الحقوق السياسية . وكانوا معرضين فى جميع الأوقات للقبض التحكمى ، وأى يهودى يعرض نفسه لعدم رضاء السلطات كان يطرد من البلاد دون تعويض . ولو أن الفلاحين اقتصروا فى سنة ١٩٠٧ على مذابح اليهود فانه لم يكن من المحتمل أن السلطات كانت ستدخل كثيرا لمنعهم . ولكنهم انتقلوا من الهجوم على اليهود الى الهجوم على منازل كبار ملاك الأراضى وممتلكاتهم ، وأحرقوا مساكن عدد من الملاك ذوى النفوذ وارتكبوا أعمال عنف ضد وكلائهم . وذعرت الطبقات الحاكمة ، فمعظم أفرادها لم يتوقعوا قط أن تمتد اضطرابات الفلاحين الى رومانيا بشكل خطير ، وتكاتفت جميع الأحزاب على اخماد القلاقل . واستقال المحافظون وتولى « الأحرار » الحكم ليعالجوا الموقف ؛ وتولى وزارة الحرب جنرال « أفريسكو » . وجند آفريسكو جيشا قوامه ١٢٠٫٠٠٠ رجل لسحق الفلاحين الذين لم يكن لديهم سوى أسلحة بدائية جدا وقسمت البلاد كلها الى عدة مسارح للعمليات الحربية وخرجت طوابير الفرسان والمدفعية بأوامر تقضى باستخدام أقسى الاجراءات . وأطلقت نيران المدافع على القرى ودمرت وذبحت عصابات الفلاحين التى حاولت المقاومة ، ولقى الجنود الفلاحون الذين رفضوا اطلاق النار على أقاربهم

وعشيرتهم نفس المصير . وفى بضعة أيام قضى على أكثر من ١٠٫٠٠٠ من الفلاحين ودمرت مناطق كبيرة لالقاء درس على المتمردين . وصحيح أنه صدر اعلان ملكى يعد الفلاحين برفع بعض مظالمهم ، ولكن الطبقات الحاكمة نسيته بمجرد أن اطمأنت الى النصر النهائى .

وكان الدور الوحيد الذى لعبه الاشتراكيون فى فورة الفلاحين هو نشر بيان يدعو الفلاحين الى الامتناع عن العنف والاقتصار على أعمال الاستثارة المشروعة من أجل مطالبهم — وهى نصيحة لا فائدة منها حيث أنه لم تكن هناك أى صورة من صور الاستثارة تعتبر مشروعة بالنسبة للفلاحين . فما كانت حرية الاجتماع التى يسمح بها الدستور ، حتى اذا كانت مرعية ، لتساعدهم كثيرا ، لأن الدستور حرم صراحة الاجتماع فى الأماكن العامة وهى الطريقة الوحيدة التى كان الفلاحون يستطيعون الاجتماع بواسطتها . ولم يكن للاشتراكيين أنصار تقريبا فى الريف . وصحيح أن آثار التوتر العام ظهرت فى صورة عدد من الاضرابات بين العمال الصناعيين ، ولكن هذه الاضرابات لم تكن لها أية صلة أخرى بفورات الفلاحين . بيد أن الطبقات الحاكمة لم تكن فى حالة مزاجية تسمح لها بالتفريق بين الاثنين . وحطمت السلطات الاضرابات وقبضت على معظم الزعماء الاشتراكيين المعروفين ، وكان بينهم عدد من غير المواطنين الرومانيين نفوا من البلاد . وكان من بين هؤلاء المنفيين كريستيان راكوفسكى ، الذى كان قد تعرض قبل ذلك لرصاص الشرطة وجرح وهو يلقى خطابا فى اجتماع للعمال فى جالاتز . فقد تقرر أن راكوفسكى لا حق له فى المواطنة الرومانية لأنه ولد فى بلغاريا ، برغم أنه خدم فى الجيش الرومانى كطبيب وكان لا يزال ضابطا فى الاحتياطى ورغم أن أباه عين عدة مرات فى مراكز سياسية فى الحكم المحلى لا يسمح بها لغير المواطنين . وبذلك

حرم الاشتراكيون من زعيمهم الأول الذى يرجع اليه الفضل الرئيسى فى اعادة بناء الحركة بعد انهيارها سنة ١٩٠٠ . ولكن الحـركة لم تصب بالانهيار مرة أخرى لأن النقابية كانت قد نمت الى حد جعل فى وسع نقابات عمال المدن أن تتحمل فترة الاضطهاد وتظل قائمة . ولكن الحركة الاشتراكية اضطرت الى التستر وراء النقابات ، ولم تكن قد قطعت شوطا كبيرا فى اعادة تكوين نفسها بوصفها موجودا مستقلا عندما اندلعت الحرب فى سنة ١٩١٤ .

وقد بلغ الذعر الذى انتاب الطبقات الحاكمة بسبب قرارات الفلاحين حدا جعل حتى ملاك الأراضى التقدميين الذين شجعوا نمـو الجمعيات التعاونية موضع ريبة . فكان ممن اعتقلوا فاسيلى كوجالنيسيانو برغم أنه كان ابن أحد الزعماء السياسيين ولا علاقة له قطعا بحركة الفـلاحين . وكذلك قبض على عدد من أساتذة الجامعات الذين كتبوا عن الحاجة الى الاصلاح الزراعى وبعض المثقفين الذين اتهموا بالآراء التقدمية . وكان الشاعر بابولاجاريانو من بين من نفوا خارج البلاد .

وهكذا دفعت حركة الفلاحين ، باثارتها الذعر فى الطبقات الحاكمة ، رومانيا الى هوة الرجعية أعمق من أى وقت مضى ، ولكن فى نفس الوقت كان النمو الاقتصادى المستمر يعمل على زيادة حجم البروليتاريا الصناعية ويشجع نمو النقابات . وقد زاد عدد الفلاحين الأثرياء ، ولكن جمهرة الفلاحين بقيت فى حالة تعسة من شبه العبودية . وكان عمال المدن قد بلغوا من القوة حدا استطاعوا معه تنظيم مظاهرات جماهيرية فى تحد للشرطة فى السنوات التى أعقبت سـنة ١٩٠٥ . ولكن الريف ، حيث تعيش جمهرة النـاس ، كان قد تلقى درسه .

٤ — الصـــرب

لا حاجة بنا الى الاطالة فيما يتعلق ببقية بلاد البلقان . فقــد كانت الصرب ، مثل بلغاريا ، بلدا من صغار الفلاحين . وقد وصفتها الموسوعة البريطانية فى طبعة سنة ١١ — ١٩١٢ بأنها « أرض بلا ارستقراطية ولا طبقة وسطى » . ولم تكن بها صناعات تقريبا ولا أعداد كبيرة من العمال الذين لا يملكون أرضا . وكانت الصرب بلدا صغيرا وكان كثير من الصربيين يعيشون خارج حدودها فى أقاليم ما زالت تحت الحكم التركى أو النمساوى. فكان يفصل بينها وبين الجبل الأسود ، البلد المستقل الآخر الذى يسكنه صربيون ، سنجق نوفيبازار الذى كان لا يزال تحت السيادة التركية ولكن تحتله حامية نمساوية . وكانت لها مطالب تتعارض ومطالب بلغاريا واليونان فى مقدونيا وتفكر فى اعادة انشاء امبراطوريتها القديمة بطرد النمساويين من البوسنة (١) وساحل دالماسيا . لقد كانت بلدا صغيرا مشاغبا جــدا ، وسياستها الداخلية معقدة بالصراع الاقطاعى بين الأسر الكبرى . ولم تكن هناك فرصة كبيرة لتحتل المشكلة الاجتماعية مركز الصدارة فيها .

فلا يمكن القول بأن الصرب وجدت فيها حركة اشتراكية حتى نهاية ؛ القرن التاسع عشر ، بيد أن الأفكار الاشتراكية ، وبخاصة أفكار النارودنيين (الشعبيين) الروس ، كان لها بعض التأثير على الراديكالية الصربية فى السبيعنات والثمانينات من القرن . ففى سنة ١٨٧٢ نشر الزعيم الراديكالى سفيتوزار ماركوفيتش كتابا دعا فيه الى انشاء فدرال ديموقراطى لشعوب البلقان . وفى سنة ١٨٨٣ قامت فورة فلاحين ، بقيــادة راديكلية ، وقد

(١) كانت هناك حركة اشتراكية صغيرة فى البوسنة والهرسك يتزعمها برانكو هيسافوفيك (ولد سنة ١٨٧٩) ولجنة نقابية عامة تعمل معها . ولكن صلاتهما كانت أوثق بالحركة النمساوية منها بالحركة الصربية .

أخمدت وأعدم عدد من الزعماء . وبعد ذلك أصبح الحزب الراديكالى أكثر اعتدالا ونفض عنه أفكاره الاشتراكية وتحول الى حزب فلاحين من النوع المألوف فى البلقان يقوده فى الغالب المحامون والمثقفون الآخرون . لقد انتهت الاشتراكية ولكنها عادت الى الانتعاش ثانية فى بلغراد حوالى سنة ١٩٠٠ عندما تأسست بعض النقابات القليلة على صلة وثيقة الى حد ما بالاشتراكية . ولكن النقابية كانت بالضرورة ضعيفة . وتألف حزب ديموقراطى اشتراكى فى سنة ١٩٠٣ وحصل على مقعد واحد فى البرلمان الصربى ، وحصل على ثان فى سنة ١٩٠٥ . ولكن فى سنة ١٩٠٤ كان تقرير الحزب الى مؤتمر امستردام « الدولية الاشتراكية » ، الذى لم يمثل الصرب فيه صربى ولكن راكوفسكى الذى يظهر فى كل مكان ، يشير الى أن الحزب « مكون أساسا من جماعات من المنفيين فى جميع أنحاء أوروبا ». واستطاع الحزب أن يرسل مندوبا ، هو هرمان كوشتيا ، الى مؤتمر شتوتجارت فى سنة ١٩٠٧ ، وأعلن أنه قد أحرز بعض التقدم . وفى سنة ١٩١٢ كان قد بلغ عدد أعضائه ٢٠٠٠ وكون فدرال نقابات مرتبط به ارتباطا وثيقا . وكان زعماؤه هم ج . كاسلروفيتش (ولد سنة ١٨٧٩) ولابتسفيتش (١٨٦٤ —) ، وكانا هما ممثلاه فى البرلمان ، ودوكان بوبوفيتش (١٨٨٤ — ١٩١٨) سكرتيره . ولم يكن له منظر مرموق كما لم يحظ بتأييد كبير من جانب المثقفين .

٥ — اليونان

للاشتراكية اليونانية تاريخ أطول قليلا من الصربية ، ولكن ذلك يرجع فقط الى أنها انتجت شخصية واحدة تتمتع ببعض التفوق الفكرى . وقد ظهرت أول صحيفة اشتراكية فى اليونان ، « آردن » ، فى أثينا سنة ١٨٨٥ .

ولكن لم تبدأ بها حركة اشتراكية حقيقية حتى نزل بلاتون داركولس الى الميدان فى التسعينات . وقد تحمس داركولس ، الذى درس فى الغرب ، لنشاط الدولية الاشتراكية فى تنظيم مظاهرات « يوم مايو » لأول مرة فى اليونان سنة ١٨٩٣ . وفى سنة ١٨٩٥ رشح نفسه للبرلمان اليونانى وحصل على ٤٠٠٠ صوت . وكان ذلك فى وقت ارتفعت فيه الحماسة الشعبية فيما يتصل بالتمرد الكريتى فى سنة ١٨٩٥ والاستثارة الوطنية التى تقوم بها جمعية « اتنيك هيتاريا » ، وهى هيئة عمادها صغار الضباط وأنشأت فروعا فى كل مكان توجد فيه جالية يونانية كبيرة وليس فى اليونان وحدها. وكانت جمعية هيتاريا تؤيد بطبيعة الحال التمرد الكريتى ، ولكن غرضها الرئيسى كان اثارة التمرد فى مقدونيا ، حيث نافسهم دعاة آخرون يمثلون بلغاريا ، وبدا أن التمرد ضد الحكم التركى وشيكا . وقد وقفت هذه الاستثارة القومية عقبة كئودا فى سبيل نمو الاشتراكية . وقد أدى تجدد التمرد الكريتى سنة ١٨٩٧ وارسال اليونان جيشا لمساعدة المتمردين الى نشوب حرب مع تركيا عانت فيها القوات اليونانية هزيمة ماحقة . وتدخلت الدول الكبرى لتخفف من شروط الصلح ، ولكن الهزيمة أعقبها فى اليونان تذمر شعبى حاد أدى الى فورات شعبية فى مناطق زراعة الكروم ، ولكن الاشتراكيين كانوا أضعف من أن يقوموا بأى دور كبير .

وقد أسس داركولس فى سنة ١٩٠١ صحيفة « ارفينا » (أبحاث) وتولى القيادة فى انشاء « رابطة الطبقات العاملة فى اليونان » — وهى أول هيئة اشتراكية لها قيمة . وأنتخب داركولس عضوا فى البرلمان ، ولكن الاهتمام الشعبى استمر مركزا أساسا على الاستثارة من أجل التوسع العسكرى . فقد استأنفت العصابات اليونانية نشاطها فى مقدونيا وثار خطر الحرب مع تركيا ثانية ، وكانت تركيا نفسها فى ذلك الوقت على عتبات

ثورة « تركيا الفتاة » . وفى سنة ١٩٠٨ أعلن المجلس الكريتى الاتحاد مع اليونان ، ولكن الحكومة اليونانية لزمت جانب الحذر ، وفى سنة ١٩٠٩ حدث انقلاب عسكرى . وفى بداية سنة ١٩٠٩ دعا الزعماء العسكريون فنزيلوس ، الشخصية البارزة فى كريت ، الى اليونان كمستشار . ونصح فنزيلوس بدعوة « الجمعية الوطنية » لتعدل الدستور ، وفى سنة ١٩١١ تولى الوزارة واستصدر دستورا جديدا ونظم القوات المسلحة بمعونة فرنسية وبريطانية .

وقد أيد الاشتراكيون الزعماء العسكريين فى اضطرابات سنة ١٩٠٩ ؛ وفى سنة ١٩١١ حولوا « رابطة الطبقات العاملة فى اليونان » الى حزب اشتراكى . وحاولوا أيضا بناء حركة نقابية متميزة مرتبطة به ، ولكن النقابية فى اليونان ، وكانت مركزة أساسا حول أثينا ، ظلت حتى سنة ١٩١٤ ضعيفة وكان معظم أنصارها من بين عمال الميناء فى بيريا .

٦ ــ تركيا وأرمينيا

فى سنة ١٨٩٠ تألف فى ارمينيا ، التى كانت مقسمة بين الحكم الروسى والتركى ، « فدرال ثورى » ، عرف باسم « داشنياكس » ، ويغطى المنطقتين الروسية والتركية . وكان اتجاهه نارودنى بصفة عامة . وقد انقسم فى وقت الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ الى حركتين متنافستين ، احداهما مماثلة للجناح اليسارى للثوريين الاجتماعيين ، والأخرى أميل الى اليمين . وكان هناك أيضا حزب ديموقراطى اشتراكى منفصل تماما كله أو معظمه فى الاقليم الروسى ، ولكنه كان مستقلا عن الحزب الديموقراطى الاشتراكى الروسى . واعتقد أن هذا الحزب هو الذى أرسل مندوبين — أ . باليان و ج . بيك — الى مؤتمر الدولية الاشتراكية فى امستردام سنة ١٩٠٤ .

ولم يحضر أحد من أرمينيا الى شتوتجارت فى سنة ١٩٠٧ ، ولكن فى كوبنهاجن سنة ١٩١٠ كان هنالك مندوبان — م . فاراندیان و أ . بارسنجيان — من ارمينيا التركية . وقد جاء هذان المندوبان من الفدرال الشورى « داشنياكس » ، الذى كان أشهر زعمائه ، الى جانب هذين الاثنين ، هما فارتاكس زوراب والشاعر آهارونيان . وكان المركز الرئيسى للنشاط الاشتراكى فى المنطقة الأوربية التى تحت الحكم التركى هى سالونيك ، التى كانت أيضا المكان الذى ولدت فيه « المنظمة الثورية المقدونية الداخلية » المشهورة والتى أسست ونمت بين سنة ١٨٩٤ و ١٨٩٦ على يد اثنين من المدرسين الشبان المرموقين هما داميان جريف (١٨٧١ — ١٩٠٦) وجوتزية دلتشيف (١٨٧٢ — ١٩٠٣) . ولم يكن أى منهما اشتراكيا بأى معنى كامل ، وان كان دلتشيف قد طرد من الكلية العسكرية البلغارية فى صوفيا لقيامه بدعاية اشتراكية . وهما يستحقان الاشارة هنا لأن حركة التحرير المقدونية التى شيداها كانت خالية تماما من عنصر التعصب الدينى والسلالى الذى تميزت به معظم صور النزعة القومية فى البلقان .

وكانت الدول الثلاث التى تتاخم حدود مقدونيا ، التى ظل معظمها تحت الحكم التركى حتى حرب البلقان فى سنة ١٩١١ ، تطمع فيها ، وهى بلغاريا والصرب واليونان التى كانت قد حققت استقلالها السياسى . وكان يسكن مقدونيا خليط من السكان له صلات بالدول الثلاث جميعا ، وظلت باستمرار مركزا للقلاقل التى تثار من أجل المصالح المتنافسة . وكان البلغاريون أكثرهم نشاطا فى محاولة اثارة تمرد فى مقدونيا بأمل ضمها الى بلغاريا . وقد وقف جريف ودلتشيف ضد جميع دعاة الضم ، ودعيا الى انشاء مقدونيا مستقلة مفتوحة لكل الشعوب المختلطة ومتحررة من سيطرة أى

من الكنيستين المتنافستين اللتين كان قسم كبير من حملات الأطراف المتنافسة يتم عن طريقهما . وهكذا وجدت « المنظمة » نفسها تواجه صراعا مريرا ضد اليونانيين والصربيين بالاضافة الى صراعها ضد الأتراك و « التفوقيين » البلغاريين — حزب دعاة الانضمام . وقد استطاع جريف ودلتشيف متعاونين أن يشيدا منظمة سرية ممتازة استمرت قائمة بضع سنوات . وكان الحكم التركى لا وجود له تقريبا خارج المدن التى بها حاميات . وشيدت « المنظمة » فى القرى ما يعد فى الواقع حكومة أخرى، تفرض ضرائبها وتعقد محاكمها ، وان كانت معرضة باستمرار للطرد من منطقة ، بالحشود العسكرية التركية ، ولكن لتنظم نفسها فى منطقة أخرى. وفى سنة ١٨٩٧ قام الأتراك بحملة واسعة لمحاولة القضاء على « المنظمة » . وسقط كثير من أنصارها فى القتال ، أو أعدموا بعد أسرهم ، وأحرق عدد من القرى . بيد أن الحركة بقيت وسيطرت على منطقة كبيرة بمجرد انسحاب الجنود . وفى سنة ١٩٠١ قبض على جريف وسجن ، ولكن دلتشيف استمر . وبلغت الاضطرابات ذروتها فى سنة ١٩٠٣ عندما ألقت جماعات من الارهابيين الشبان المقدونيين المتفجرات واستطاعت أن تنسف البنك التركى فى سالونيك . وفى هذه السنة حاول البلغاريون احداث تمرد عام وأرسلوا عصابات مسلحة عبر الحدود لاثارة تمردات محلية . وانضمت « المنظمة » ، وان كانت قد أعلنت معارضتها لسياسة الضم . وقتل دلتشيف أثناء القتال ، وأخمد التمرد . ولكن « المنظمة » عاشت لتقوم بدورها فى كل القلاقل التى حدثت فى مقدونيا المقسمة ، والتى قسمت مرتين فى حرب البلقان ثم بعد الحرب العالمية الأولى ثم مرة أخرى فى سنة ١٩٤٥ .

ولم تكن « المنظمة الثورية المقدونية الداخلية » منظمة اشتراكية فى

ذاتها ، ولكن معظم زعمائها كانوا اشتراكيين ، كما أن معظم الاشتراكيين المقدونيين كانوا ينتمون اليها . وكان هناك فى سالونيك نفسها جماعة اشتراكية صغيرة انضمت الى « الدولية الاشتراكية » . وبعد ثورة تركيا الفتاة أرسلت سالونيك زعيم هذه الجماعة ، وهو الاشتراكى المقدونى دميتار فلاهوف (— ١٩٥٤) ممثلا لها فى البرلمان الجديد . وطردته الحكومة اليونانية من سالونيك سنة ١٩١٣ ، ولكن عمله استمر . وكان أنصاره يضمون أشخاصا من عدة أصول قومية وسلالية مختلفة كانوا يعملون معا فى وئام من أجل الحركة المشتركة . وقد تحول فلاهوف الى الشيوعية فى وقت مبكر . وبعد سنوات من النفى فى لندن وباريس وموسكو عاد ممثلا لمقدونيا فى مجلس الرياسة اليوغوسلاف «بريزيديوم»، وظل فيه حتى مات . وفى القسطنطينية أيضا كانت هناك « جماعة تربوية اشتراكية » لها صحيفة هى « ارجاتيس » (العامل) تنشر باليونانية . بيد أن الشخصية الرئيسية هناك كان رجلا فرنسيا اسمه كوبيت . كما عاش فى القسطنطينية أيضا الاشتراكى الروسى الألمانى بارفيس[1] فترة ما وكان له بعض الانتصار . ولكن الاشتراكية لم تكن حركة كبيرة فى أى من هذه المناطق حتى سنة ١٩١٤ . فالمنظمة الأرمنية ، أقوى هذه الحركات ، كانت فى الحقيقة حركة قومية أكثر منها اشتراكية .

(١) انظر الفصل الثامن والعشرين .

الفصل الخامس عشر

سويسرا

لقد تأثر نمو الاشتراكية فى سويسرا ، كما رأينا فى الجزء الثانى من هذا المؤلف ، الى حد كبير بالوجود المستمر لجماعات من المنفيين واللاجئين الذين اما استقروا هناك أو استغلوا الحرية النسبية فى الظروف السائدة فيها لتنظيم الخطط ، أو المؤامرات ، للعودة الى بلادهم . وفوق هـذا كله ، وان كان على اتصال به ، كانت هناك حركة أصحاب الحرف اليدوية من متكلمى الألمانية الذين كثيرا ما عملوا فترة فى المـدن السويسرية ، وبخاصة زيوريخ ، أثناء « سنة التجوال » . وقد بدأت منظمات الطبقة العاملة فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر أساسا بين هؤلاء المهاجرين من أصحاب الحرف اليدوية ، ولكنها سرعان ما انتشرت بين أهالى سويسرا فى المناطق المتحدثة بالألمانية . وقد أخذت فى مراحلها الأولى الطابع الألمانى المتميز فى صورة « جمعيات تربوية عمالية » . وفى سنة ١٨٣٨ ظهرت أول محاولة للتكتل على نطاق أوسـع من النطاق الاقليمى — وهو « اتحاد جروتلى » الشهير ، الذى كان مفتوحا لأصحاب « الورش » الصـغيرة وأصحاب الحرف والعمال المأجورين أيضا . وكان « اتحاد جروتلى » ، الذى اعتنق فيما بعد — سنة ١٨٧٨ — برنامجا اشتراكيا ، فى بداية الأمر مزيجا من جمعية مساعدة متبادلة وجماعة ضاغطة راديكالية يسودها طابع الطبقة العاملة . وبعد الحرب الأهلية فى سنة ١٨٤٧ واصدار الدستور الفـدرالى الديموقراطى فى سنة ١٨٤٨ سيطر الحزب الراديكالى عـلى

السياسة الفدرالية وفى الكانتونات على السواء ، وقد عملت الجماعات الاشتراكية والعمالية فى الغالب داخل نطاق الحزب الراديكالى أو فى علاقة وثيقة معه .

ان ما قلناه حتى الآن ينطبق أساسا على سويسرا الألمانية ، وهى أكبر العناصر المكونة لسويسرا ، وعلى المهاجرين أو المنفيين الألمان أو الذين يتحدثون الألمانية . أما فى المناطق المتحدثة بالفرنسية فقد بدأت المنظمات بين صانعى الساعات فى الأربعينات من القرن التاسع عشر . وقد كانت جنيف منذ أمد بعيد مدينة عمالية الى حد كبير وتستمد قسما كبيرا من العمال غير المهرة الذين تحتاجهم من مناطق أخرى وتجتذب جالية أجنبية من روسيا والبلاد السلافية الأخرى وكذلك كثيرا من الفرنسيين وبعض الايطاليين . وكان عمال البناء فى جنيف ، كما رأينا فى اضرابهم الشهير سنة ١٨٦٨ ، مجموعة مختلطة غريبة مفتوحة على مصراعيها للدعاية اليسارية ومتميزة تماما عن أصحاب الحرف اليدوية المهرة الذين كانوا متحالفين سياسيا مع الراديكاليين عادة [١] ؛ وكان فى لوجانو وغيرها جماعات من المنفيين الايطاليين والروس أيضا . وقبل أن تبدأ سيول المنفيين الألمان والفرنسيين فى التدفق على سويسرا بعد سنة ١٨٤٨ كان مازينى قد استخدم هذه البلاد قاعدة لحركته القومية الجمهورية ، وظل نفوذه قويا فى السنوات التالية .

وقد ضمن الدستور السويسرى الصادر فى سنة ١٨٤٨ حق الاتحاد ، وبرغم أن السويسريين اضطروا أحيانا الى التنازل بعض الشىء ووافقوا على طرد بعض الأفراد ممن كان وجودهم يؤذى دولا أخرى ايذاء شديدا فان حق الالتجاء السياسى روعى بصفة عامة حتى ضد بعض الحكومات

(١) انظر الجزء الثانى الفصل السادس .

القوية مثل حكومة بسمارك ابان فترة القوانين « المناهضة الاشتراكية » عندما نقل الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى منظمته وجهاز النشر الخاص به الى أرض سويسرية . وقد تقاطرت الدفعات الأولى من اللاجئين السياسيين عندما انهارت الثورات الأوروبية فى سنة ١٨٤٨ الواحدة بعد الأخرى . وكان أشهر هؤلاء اللاجئين هو ج . ب . بيكير (١٨٠٠ — ١٨٨٦) الذى استقر فى جنيف بعد أن اشترك فى الحرب الأهلية فى بادن ، وصار زعيم السويسريين الألمان فى تلك المنطقة والمنظم الرئيسى ، نيابة عن ماركس ، للقطاع السويسرى من « الاتحاد الدولى للعمال » فى مراحله الأولى . وقد عقدت « الدولية » أول مؤتمر كامل لها فى جنيف سنة ١٨٦٦ ، وبعد ذلك صارت سويسرا عموما ، كما رأينا ، وجنيف بصفة خاصة ميدان معركة بين العناصر الماركسية فى « الدولية » وأنصار باكونين — ولم يكن ذلك لأن الماركسية كمذهب كانت قوية فى سويسرا ، بل لأن الجماعات العمالية السويسرية الراديكالية كانت الى جانبها ضد الفوضويين حتى وهم فى ذروة خلافهم مع ماركس حول عدائه للتحالف مع راديكالى الطبقة الوسطى . وفى لحظة من اللحظات حتى بيكير نفسه انفصل عن ماركس ، ولكن بعد مؤتمر لاهاى فى سنة ١٨٧٢ عاد ليساعد ماركس بتنظيم ما أطلق عليه « مؤتمر جنيف الماركسى » فى سنة ١٨٧٣ [١] .

وفى هذا العام نفسه أسست جماعات الطبقة العاملة السويسرية أول منظمة لها على نطاق قومى تقوم على الهيئات النقابية فى المناطق الصناعية الرئيسية — وهى « رابطة العمل السويسرية » التى صار هيرمان جريلنج (١٨٤٢ — ١٩٢٥) ، الذى كان قد جاء من ألمانيا فى سنة ١٨٦٥ ، الشخصية البارزة فيها . ومن هذه النقطة كان جريلنج الشخص المرموق

(١) انظر الجزء الثانى الفصل الثامن .

فى الحركة النقابية السويسرية ، وبعدها بقليل فى الحركة الاشتراكية أيضا . وفى السبعينات كانت صحيفته « تاجواشت » الصحيفة الأولى للحركة فى المناطق التى تتحدث بالألمانية ؛ ويرجع اليه الفضل الى حد كبير فى القيام بالمحاولات المتتالية لانشاء منظمة فعالة على نطاق قومى . وكانت الشخصية البارزة الثانية فى هذه الأيام من زيوريخ أيضا ، ولكنها لم تكن لعامل بل لصاحب مصبغة ، هو كارل بيركلى (١٨٢٣ — ١٩٠١) ، الذى تولى القيادة سنة ١٨٥٨ فى انشاء « الجمعية التعاونية الاستهلاكية فى زيوريخ » — وهى رائدة حركة المستهلكين القوية التى نمت فى سويسرا الألمانية . وقد قام بيركلى بدور نشط فى « الدولية الأولى » ، فحضر مؤتمراتها حتى سنة ١٨٦٩ ، ولكنه انسحب قبل أن تصل المعركة الكبرى الى ذروتها . وكان من اتباع فورييه وكتب عددا من المؤلفات فى شرح مذهب فورييه والتعاون أشهرها هو « انجيل الفقراء » . وقد استمر فى نشاطه حتى التسعينات . وكانت الشخصية المهمة الثالثة هى هاينريخ شيرر (١٨٤٧ — ١٩١٩) الذى صار رئيس « اتحاد جروتلى » وكان له دور كبير فى تحويل هذا الاتحاد الى الاشتراكية . وهناك رائد اشتراكى آخر من الأوائل هو جوهان تريشلر (١٨٢٢ — ١٩٠٦) وكانت له صلة وثيقة هو أيضا بالحركة التعاونية فى زيوريخ . وفى سويسرا الفرنسية كان دكتور بييركوللرى (١٨١٩ — ١٩٠٣) ، من مدينة لاشو دى فون ، رائدا من رواد التعاون والاشتراكية المعتدلة فى الستينات من القرن الماضى كما رأينـا فى الجزء الثانى من هذا المؤلف . وقد حاول منذ سنة ١٨٦٣ أن يؤسس ، بالاتفاق مع البلجيكيين ، اتحادا دوليا للعمال ؛ وسافر فى هذه السنة الى بروكسل لهذا الغرض ، وبدأت صحيفته « لافوا دى لاڤينر » تظهر فى سنة ١٨٦٥ . وقد اشترك فى « الاتحاد الدولى للعمال » السويسرى فى البداية ، ولكنه

لما كان من الدعـاة الأقوياء للتحالف مـع الراديكاليين وخصـم لدود للفوضـويين الذين سيطروا على « الدولية » فى « الجورا » ، فانه سرعان ما انسحب وشغل نفسه أساسا بالاصلاح الاجتماعى والتعاون الزراعى .

ومن الضرورى أن تقول شيئا عند هذه النقطة عن تكوين المجتمـع السويسرى والتغيرات التى حدثت فيه خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . لقد كانت البلاد فى مجموعها بلاد مزارع صغيرة ، ليس فيها الكثير من الضياع أو أرستقراطية ضخمة من ملاك الأراضى ؛ وكانت صناعاتها ، فى منتصف القرن التاسع عشر ، تقوم أساسا على الحرف اليدوية مع بعض المصانع الكبرى . فلم يكن فيها فحم ، وكانت غير صالحة — حتى ظهور القوة الكهربائية — لأى نمو كبير فى الانتاج الصناعى . وكانت نسبة كبيرة من عمالها المهرة أيضا يعملون اما فى بيوتهم أو فى « ورش » صغيرة الى حد ما ، وعندما قامت المصانع كانت مبعثرة فى أنحاء البلاد سعيا وراء مساقط المياه . ولم تكن مركزة فى مدن . وكان بعض أصحاب الحرف ليدوية مستقلين ، وبعضهم أجراء فعلا لأصحاب أعمال من تجار المدن أو لبعض المقاولين من الباطن . وقد نشبت معـركة كبرى ابتـداء من الخمسينات فصاعدا عندما أخذت منافسة السلع التى تنتجها المصانع ، التى كان معظمها فى الخارج فى أول الأمر ثم انضمت اليها المصانع فى الداخل أيضا ، تهدد بالتدريج مستويات معيشة أصحاب الحرف وتضيق عليهم سبل العمل وبخاصة فى صناعة الساعات وصناعات النسيج والملابس . وقد قاوم عمال « الجورا » بصفة خاصة أساليب الانتاج الكبير الجديدة فى الساعات مقاومة عنيفة . وتفسر قسوة ظروف هذا الصراع الى حد كبير طابع الصلابة الذى اتسموا به فى الستينات والسبعينات . وما كانت هذه المقاومة الطويلة التى استمر فيها أصحاب الحرف ممكنة لولا أن عددا

كبيرا جدا منهم — معظمهم فى المناطق الريفية — يشغلون رقعا صغيرة من الأرض الزراعية ويكملون ما يكسبونه من الصناعة بنتاجها ويعتمدون عليها تماما كوسيلة للعيش عندما لا يجدون عملا صناعيا .

ان انتشار هذا المزيج من الحرف اليدوية الصناعية والعمل فى الأرض كان عقبة كأداء فى سبيل نمو النقابية السويسرية التى ظلت فترة طويلة مقتصرة على جماعات الحرفيين المهرة فى المدن . وقد جنح الى تشجيع نمو نوع من الراديكالية ، فى المدن والريف ، أساسه الوحدة بين الحرفيين والجماعات الأقل ثراء التى تتكون من عمال هم فى نفس الوقت أصحاب العمل وأصحاب « الورش » من الحرفيين وصغار التجار — وهى راديكالية لم تكن موجهة ضد الرستقراطيين من ملاك الأراضى بقدر ما كانت موجهة ضد أغنياء التجار والوسطاء ورجال المال الذين يعتبرون الممثلين الرئيسيين للمحافظين السويسريين . بيد أنه شجع أيضا نمو حركات يسارية شديدة العداء للتحالف من الراديكاليين بين العمال الصناعيين المبعثرين فى المناطق الريفية وبين المهاجرين من العمال غير المهرة فى المدن الكبيرة ، وبخاصة فى جنيف ، واتجهت هذه الجماعات الى الفوضوية والى ما عرف فيما بعد بالسندكالية أكثر مما اتجهت الى الديموقراطية الاشتراكية أو النقابية على النمط الألمانى .

وقد ماتت هذه الفوضوية السندكالية تدريجيا بعد السبعينات من القرن الماضى كلما تراجعت الحرف المنزلية المبعثرة أمام نظام المصنع . ويرجع بعض السبب فى احتفاظها بنشاطها فى السبعينات الى سيل المهاجرين الفرنسيين والروس بعد كوميون باريس وبعد اشتداد الاضطهاد القيصرى الذى أعقب الفترة « التحررية » القصيرة التى جاءت فى السنوات الأولى لحكم اسكندر الثانى . ولما استعادت فرنسا حريتها انتقل مركز النشاط

الفوضوى الى هناك . ولما انقلب بسمارك على الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان وصلت موجة جديدة من المنفيين الألمان ليزرعوا ذلك النمط الخاص بهم من الاشتراكية فى مدن سويسرا الألمانية . وقد عاونت « رابطة العمل السويسرية » فى استصدار « تشريع مصانع » ، وهو الذى ووفق عليه بالاستفتاء الشعبى الذى أجرى فى سنة ١٨٧٧ ، لكنها ما لبثت أن انهارت فى أزمة ٧٩ — ١٨٨٠ وأطاحت فى انهيارها بكثير من النقابات . بيد أن « اتحاد جروتلى » بقى ، وكان قد بدأ فعلا يخطو فى اتجاه الاشــتراكية الاصــلاحية . وأنشأت النقابات الباقية « اتحادا مركزيا » جــديدا فى سنة ١٨٨٠ ، ولكنه كان ضعيفا جدا . وفى سنة ٨٧ — ١٨٨٦ استطاع الاصلاحيون استصدار قرار ، بواسطة استفتاء شعبى أيضا ، يؤمم تجارة المشروبات الروحية . بيد أن هذا الاجراء تم بوصفه ينطوى على دعوة الى الاعتدال فى شرب الخمر أكثر منه اجراء يدل على تقدم الاشتراكية . الا أنه حدث فى نفس الوقت صراع صناعى خطير فى زيوريخ يتعلق باضراب صانعى الاقفال . فقد طلب مجلس المدينة الجيش لاخماد المظاهرات التى قامت تأييدا للاضراب ، وتصاعدت موجة من الاحتجاجات من مدن أخرى . وقرر « اتحاد جروتلى » و « اتحاد النقابات » أن يعملا معا فى تكوين « رصيد احتياطى عام للعمال » يستخدم فى مساندة العمــال المضربين أو ضحايا الاغلاق ، على أن يتم تمويله بواسطة اشتراك يجمع من أعضاء الهيئتين . وأدى ذلك الى انشقاق داخل « اتحاد جروتلى » الذى كان مفتوحا ، كما رأينا ، لأصحاب « الورش » والتجار وان كان معظم أعضائه من العمــال . وقد انسحب بعض أعضائه ، ولكن معظمهم بقى واتجه « الاتحاد » أكثر نحو الاشتراكية . ولم يكن هناك فى ذلك الوقت حزب اشتراكى على الصعيد الفدرالى ، وان كانت هناك جماعات ديموقراطية

اشتراكية فى عدد من المدن . وفى سنة ١٨٨٨ اتحدت هذه الجماعات مكونة حزبا ديموقراطيا اشتراكيا على النمط الألمانى، ولكن أنصاره كانوا قليلين .

وفى الوقت ذاته كان انشاء « الرصيد الاحتياطى العام » نقطة بدء جديدة مهمة ثانية . وذلك هو انشاء مؤسسة سميت « السكرتارية العمالية » تضطلع بجمع المعلومات وتقوم بالأبحاث فيما يتعلق بالمسائل العمالية ، بما فى ذلك التشريع الصناعى ؛ وكان المفروض انها ستقدم المشورة للحكومة الفدرالية فيما يتصل باجراءات حماية العمال والعلاقات الصناعية . ولم تكن « السكرتارية » جهازا حكوميا بالمعنى الكامل . فقد كانت تديرها هيئات الطبقة العاملة وتعين مديرها . ولكنها أنشئت بالاتفاق مع الحكومة ، ووضع على رأسها هيرمان جريليخ وطلب منه أن يقطع صلاته النقابية ؛ وقد صارت هذه الهيئة من الأهمية بمكان كبير جدا ، وكان لها دور كبير فى النمو التالى للتشريعات العمالية فى سويسرا وفى الدور النشط الذى لعبه السويسريون بعد ذلك فى الحركة العمالية للتشريع العمالى : اذ يرجع الفضل الأساسى فى تنظيم المؤتمر الأول لهذه الحركة ، الذى عقد فى سويسرا سنة ١٨٩٧ ، الى جريليخ وهاينريخ شيرر . وأدى انشاء « السكرتارية العمالية » كذلك الى تشجيع نمو الاشتراكية السويسرية فى الاتجاه الاصلاحى .

وسرعان ما قامت الصعوبات حول ادارة « الرصيد الاحتياطى العام للعمال » بسبب اعتقاد بعض النقابات الكبرى انها تسهم أكثر مما ينبغى فى اضرابات تنظمها نقابات صغيرة لا أرصدة لديها خاصة بها ، وكذلك بسبب المعارضة فى اتحاد جروتلى . وفى سنة ١٨٩١ انسحب اتحاد جروتلى ووضع « الرصيد » بأكمله تحت ادارة « اتحاد النقابات » . بيد أن اتحاد جروتلى استمر يتجه نحو الاشتراكية . واتخذ فى سنة ١٨٩٣ برنامجا جديدا يتسم

بالصبغة الديموقراطية الاشتراكية الى حد كبير . وفى العام التالى وحدت الجماعات الاشتراكية والعمالية قواها فى تنظيم استفتاء شعبى حول « حق العمل » ، أرادوا به أن يلقوا على الحكومة الفدرالية التزاما بتوفير العمل للمتعطلين ، ولكن الناخبين رفضوه . وكان قد ووفق قبل ذلك بأربع سنوات على نظام للتأمين ضد المرض والحوادث باستفتاء عام ؛ وفى سنة ١٨٩٨ أقر استفتاء شعبى آخر تأميم السكك الحديدية — مما يرجع معظم السبب فيه الى أنها فى ظل المشروع الخاص تعرضت لمهاترات ودعاوى محلية كثيرة حول اقتراح انشاء خطوط جديدة عبر الألب . وفى النهاية اندمج فى سنة ١٩٠١ اتحاد جروتلى والديموقراطيون الاشتراكيون ، الذين كانوا يزدادون نموا باستمرار ، وتألف حزب ديموقراطى اشتراكى موحد ظل « الاتحاد » قائما داخل نطاقه بوصفه هيئة منظمة تقوم بنشاطها الاجتماعى والانسانى . وقد دعم هذا الاندماج الاتجاه الاصلاحى فى الحركة الاشتراكية التى ظلت باقى الفترة ، حتى سنة ١٩١٤ ، فى الجناح اليمينى المتطرف من الدولية الثانية ؛ وان كان قد بقى فيها ، وبخاصة فى سويسرا الفرنسية ، جناح يسارى سيؤكد ذاته ابان الحرب العالمية الأولى وبعدها .

ولا ريب فى أن من بين العوامل التى ساعدت على الاتجاه الاصلاحى الذى تميز به قدر كبير من الاشتراكية السويسرية القوة الضخمة التى كانت لنفوذ الاشتراكية المسيحية . وكان الداعية الرئيسى لهذا الاتجاه هو ليونهارد راجاز (١٨٦٨ — ١٩٤٥) الذى كان أستاذا فى جامعة زيوريخ . وقد كان لقوة الاشتراكية المسيحية دور كبير فى فشل الماركسية فى تثبيت أقدامها فى سويسرا بالقدر الذى ثبتت به أقدامها فى البلاد الأخرى التى تتحدث الألمانية . وقد اهتمت الاشتراكية السويسرية ، بصفة عامة ، بالتشريع الصناعى والاصلاحى الاجتماعى أكثر مما اهتمت بالنظرية .

ويرجع جزء كبير من الفضل فى الدور الرائد الذى لعبته فى حركة التشريع العمالى الدولى الى ستيفن باور (١٨٦٥ — ١٩٣٤) الذى ظل سنوات عديدة سكرتير « الاتحاد الدولى للتشريع العمالى » ، كما يرجع الى جريليخ وشيرر .

وقد أعقب تأليف الحزب الديموقراطى الاشتراكى على الفور اعادة تنظيم النقابات أيضا . فخلال التسعينات من القرن الماضى كانت النقابات التى على نطاق قومى تزداد قوة فى عدد من الصناعات والحرف ، ولما بدأت هذه النقابات تكون أرصدة خاصة بها زادت عدم رغبتها فى المساهمة فى « الرصيد الاحتياطى العام » التابع « لفدرال النقابات » . ومنذ مؤتمر أولتن فى سنة ١٩٠٢ صار « الرصيد العام » يقوم على اشتراكات النقابات الصغيرة ومن أجلها فى الواقع ، وفى سنة ١٩٠٦ حل نهائيا . وابتداء من سنة ١٩٠٢ اتخذ « الفدرال » الذى أعيد تنظيمه خطوات فعالة فى تشجيع الاندماج ، على أسس صناعية أساسا ، طبقا لخطة عامة فى التنظيم وضعها جريليخ ، وقد تحقق قدر كبير من النجاح وأدى ذلك الى زيادة سريعة فى عدد الأعضاء .

وكان مصدر الازعاج الرئيسى لحركة الطبقة العاملة ابان هذه السنوات هو ما جرت عليه السلطات فى المدن والكانتونات باستمرار من استدعاء جنود المليشيا لتحطيم الاضرابات . ومما دعا الى زيادة النفور من هذا الاجراء أن الدستور السويسرى يحرم وجود جيش قائم ، وكانت القوات المسلحة مؤلفة من مليشيا من المواطنين . وفى سنة ١٩٠٦ عقدت هيئات الطبقة العاملة اجتماعا خاصا للاحتجاج ضد استخدام الجند ضد المضربين . وطالبت فى الاجتماع الجنود برفض اطاعة الأوامر ، اذا رفضت الحكومة تحريم اتخاذ هذا الاجراء ، مع الوعد بتعويض الجنود الذين

يفعلون ذلك بدفع الغرامات التى قد يتعرضون لها وبالانفاق على عائلاتهم اذا تعرضوا للسجن . واستقر الرأى على جمع رصيد خاص لهذا الغرض وردت الحكومة على ذلك بالقاء القبض على بعض المحررين الذين أعلنوا هذه القرارات فى صحفهم وبعض الاشتراكيين الذين وزعوا نشرات دعاية بين الجنود وحكمت عليهم بغرامات مالية . ولكن لم تحدث محاولة حاسمة لتحديد أى الطرفين هو الأقوى حتى سنة ١٩١٢ . وفى هذا العام وقعت اضرابات فى زيوريخ بين صانعى الاقفال والنقاشين ، وجلب أصحاب الأعمال عمالا خارجيين وأقاموا عليهم الجند لحراستهم . ورد عمال زيوريخ على ذلك باضراب عام لمدة ٢٤ ساعة ، ولكنهم لم ينجحوا فى كسب أى تراجع من جانب الحكومة .

وبعد ذلك بدأت الاتجاهات اليسارية تتقدم فى النقابات ، ولكنها لم تصل ، بسبب ظروف الحرب ، الى ذروتها الا فى سنة ١٩١٨ عندما أدت الظروف — وقد انهارت النمسا وألمانيا وفى أعقاب ثورة المشاعر التى ولدتها الثورة الروسية — الى أزمة مفاجئة فى زيوريخ أيضا . وكانت النقابات قد أقرت فعلا فى ذلك العام برنامج عمل أكثر صلابة هو « برنامج أولتن للعمــل » ؛ وعندما استدعى الجند مرة أخرى ، بمناسبة مظاهرة قامت للاحتفال بمرور عام على الثورة الروسية ، ردت النقابات فى جميع أنحاء سويسرا باضراب عام شل حركة السكك الحديدية والخدمات العامة كما أوقف الصناعات الانتاجية . واتخذت الحكومة موقف الحزم فأمرت العمال بالعودة فورا . وهددت المضربين بعقوبات قانونية قاسية — وبخاصة رجال السكك الحــديدية والموظفين العاملين الآخرين وكل من له علاقة بالنداءات التى وجهت الى الجنود بعدم طاعة الأوامر الصــادرة بتفريق المظاهرات أو الحلول محل العمال المضربين . ولم يدم الاضراب العام سوى

ثلاثة أيام فى مواجهة ما أبدته المناطق الزراعية من عداء شديد وتهديدها بقطع المؤن عن المدن . وشرعت الحكومة عندئذ فى سلسلة من الاضطهادات، التى تعرض لها أساسا الزعماء الذين وقعوا النداء الذى أصدره « اجتماع أولتن » الى الجند . وأرسل عدد منهم الى السجن ، معظمهم لمدد قصيرة ، وحكم على آخرين بغرامات . ولكن برغم هذه الهزيمة زاد عدد النواب الاشتراكيين فى البرلمان الفدرالى ، بعد الانتخابات العامة التى تمت فى ظل قانون جديد للتمثيل النسبى ، الى ٤١ من ١٨٩ نائبا (وكانوا ١٨ قبل الحرب) .

وقد قام السويسريون بدورهم النظامى فى شئون الدولية الثانية ، ولكنهم لم يسهموا بنصيب متميز ولم ينشطوا بصفة خاصة الا عندما كانت تناقش مسائل متعلقة بالتشريع العمالى ، أو عندما كانت الدولية تناقش قرارها الخاص بتحبيذ انشاء حرس وطنى « مليشيا » بدلا من الجيوش القائمة . وفى هذه المناسبة الأخيرة لم يترددوا فى تذكير المندوبين بأن وجود حرس قومى فى سويسرا بدلا من جيش لم يحل مطلقا دون استخدام القوات المسلحة فى تفريق المظاهرات وتحطيم الاضرابات ، وهو ما يبدو أن المندوبين الآخرين كانوا يتوقعونه . وكان معظم المندوبين السويسريين فى مؤتمر الدولية من المناطق المتحدثة بالألمانية . وكان جريليخ أبرز المتحدثين بينهم ومعه جين سيج من جنيف — وهى المندوبة الرئيسية بين المندوبين المتحدثين بالفرنسية — وجوهان سيج وأوتولانج (١٨٦٣ — ١٩٣٦) من زيورخ ، وكارل مور من برن ، وأوجست ميرك من النقابات . وفى مؤتمر كوبنهاجن فى سنة ١٩١٠ ظهر فردريك آدلر كمندوب سويسرا — وكان وقتذاك محاضرا فى جامعة زيوريخ — كما ظهر فيه لأول مرة روبرت جريم (ولد سنة ١٨٨١) الزعيم المقبل للحركة السويسرية .

الفصل السادس عشر

بلچيكا

أزمة الديمقراطيه الاشتراكيه

لقد قلنا فى الجزء الثانى من هذا المؤلف شيئا عن كل من الدور الذى لعبه البلجيكيون — وبخاصة سيزار دى بابيه — فى الدولية الأولى والبرنامج الذى أقره حزب العمال البلجيكى فى سنة ١٨٩٣ — السنة التى استطاع فيها لأول مرة ، نتيجة للاصلاح الانتخابى ، أن يتقدم بمرشحيه الخاصين للبرلمان ولديه أمل فى نجاحهم . وقد رأينا أن البلجيكيين ، أو على الأقل سيزار دى بابيه نفسه ، اتخذوا موقفا جعلهم متميزين عن كل من الماركسيين والفوضويين الخلص ، وأن تقرير دى بابيه للدولية عن ادارة الخدمات العامة فى المجتمع المقبل كان ينطوى على محاولة جدية لوضع خطة تنظيم تقوم على مبدأى « الوظيفية » و « اللامركزية » . وقد عاد هذا المذهبان الى الظهور ، كما رأينا ، فى برنامج حزب العمال البلجيكى فى سنة ١٨٩٣ وميزته بشكل حاسم عن برنامج حزب ايرفورت الذى أقره الديموقراطيون الاشتراكيون قبل ذلك بعامين عقب انتهاء العمل بقوانين بسمارك المناهضة للاشتراكية . فقد اختلف البلجيكيون عن الألمان فى أنهم وضعوا الثقل الأكبر على الكوميون باعتباره الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعى والسياسى . واختلفوا عن الفوضويين الخلص من أتباع باكونين فى أنهم تبينوا الحاجة الى تنظيم بعض الخدمات الأساسية على نطاق آخر غير النطاق المحلى . فقد أكدوا ، على نقيض الألمان ، الأهمية الكبرى لضرورة أن يعهد بالادارة الاقتصادية والاجتماعية الى أجهزة وظيفية

تنتخب ديموقراطيا ، وليس للدولة أو للبرلمان ؛ وتكون هذه الأجهـزة مسئولة عن ادارة كل خدمة بذاتها دون أن تخضع الا لعملية التنسيق التى تقوم بها الكوميون محليا ويقوم بها البرلمان على النطاق القومى .

وصاحب هذا التأكيد على اللامركزية الوظيفية مفهوم خاص عن الحركة العاملة نفسها . فبالنسبة للبلجيكيين لم يكن الحزب قط بناء مكونا من حجر واحد الهدف الأول منه هو أن يكون أداة ضخمة للحصول على السلطة السياسية ويستخدم النقابات والهيئات العمالية الأخرى كمجرد أدوات مساعدة فى الصراع السياسى . فمفهوم الحزب عند البلجيكيين كان أقـرب الى التنظيم الفدرالى يقوم على ، وينبثق من ، التجمعـات الاقتصادية والاجتماعية للعمل ، مع الجمعيات التعاونية والنقابات والجمعيات الصـديقة (التبادليات) تلعب جميعا دورها فى تنظيم الحزب والسيطرة عليه ، بحيث لا يكون حزبا سياسيا فحسب بل تعبيرا عن مطامح العمال فى كل جوانب نشاطهم الجماعى فى نفس الوقت . ويرجع الى ذلك بعض السبب فى أنهم قرروا أن يطلقوا عليه حزب العمـال وليس الحـزب الاشتراكى — وليس لأنه كان هناك أى شك فى الاشتراكية كما حدث فى الأيام الأولى لحزب العمال البريطانى — بل لأن زعماءه أرادوا أن يؤكدوا طابعه الشامل بوصـفه ممثل العمال فى صراعهم الاجتمـاعى والاقتصادى الى جانب صراعهم السياسى .

وقد تكون حزب العمال البلجيكى فى صورته المتميزة باعتباره منظمة على نطاق قومى فى سنة ١٨٨٥ فقط ، بعد الفشل الجزئى فى عـدد من المحاولات السابقة . وكان هناك فى بداية السبعينات من القرن الماضى كما رأينا قطاع بلجيكى كبير ذو نفوذ فى « الاتحاد الدولى للعمال » ، وكان دى بابيه هو الزعيم البارز لهذا القطاع . بيد أن هذا الاتحاد الفضفاض ،

الذى كان يتكون منه القطاع ، والذى كان يقوم أساسا على اتحادات محلية أو اقليمية للنقابات فى المراكز الرئيسية وعلى جمعيات التعاون الانتاجى العديدة التى قامت فى فترة اشتداد النشاط ، تمزق شذرا عندما حلت الدولية الأولى نفسها بعد الانقسام الذى حدث فى لاهاى سنة ١٨٧٢ . واستمر البلجيكيون يقومون بدور ما فى « الدولية » التى كان يسيطر عليها أنصار باكونين والتى ظلت قائمة بشكل ما بعد الانقسام ، كما حضر عدد من المندوبين البلجيكيين « مؤتمر الوحدة » فى جنت سنة ١٨٧٧ — ومن بينهم آنسيلى وفان بيفيرين ، من جنت نفسها ، ولويس برتراند من بروكسل . وقد حضره دى بابيه أيضا ، ولكنه كان يمثل جماعة أمريكية . بيد أن الحركة البلجيكية فى ذلك الوقت كانت قد انحلت وتركت وراءها حركة فوضوية قوية فى منطقة الوالون ، وكذلك حركات محلية نشطة فى بروكسل وجنت وبعض المراكز القليلة الأخرى .

والواقع أن الاشتراكية البلجيكية كانت قد بدأت فعلا تقوم على أسس جديدة . فتحديد حق الانتخاب لم يدع فرصة لتكون حزب عمالى انتخابى ، ولم تستطع الاشتراكية أن تعبر عن نفسها فى السياسة البرلمانية الا عن طريق العاطفين عليها من الطبقة الوسطى المنتمين الى الجناح اليسارى ، الذى كان يحدوه عداء شديد للكهنوت ، من حزب الأحرار . ففى سنة ١٨٦٦ كانت جماعة من الشبان ، معظمهم من طلبة الجامعات وصغار هيئات التدريس فيها ، قد نشرت فعلا « بيان العمال » الذى يطالب باصلاحات اجتماعية وبحق الانتخاب للجميع . ومن هذه الجماعة جاء بول جانسون (١٨٤٠ — ١٩١٣) ، الذى تزعم اليساريين التقدميين بعد انفصالهم عن الأحرار ؛ وهكتور دنيس ، عالم الاقتصاد الذى صار فيما بعد زعيم المجموعة الاشتراكية فى البرلمان ؛ وادمون بيكار المحامى

والتربوى ؛ وجيوم دى جريف ، عالم الاجتماع الذى قضى القسم الأكبر من حياته أستاذا فى جامعة بروكسل الجديدة . وكان معظم أفراد هـذه الجماعة متأثرين جدا بمبادىء برودون ، وانضموا الى البرودونيين فى النزاع الكبير الذى مزق الحركة الاشتراكية فى الستينات والسبعينات من القـرن الماضى . وكانوا ممتزجين بالعقليين والوضعيين الذين شنوا ، متأثرين بكولينز وبأوجست كونت — بدرجة أكبر ، معركة ضـد الكنيسة الكاثوليكية القوية المسيطرة ، فى الصحافة وفى عدد من الجمعيات النشطة فى مناقشة الفلسفة والعلم . وقد ثارت فى صحيفة « لاليبرتيه » ، التى كان من بين المشتركين الرئيسيين فى تحريرها هكتور دنيس وجيوم دى جريف وفكتور ارنولد ، معارك كبرى فى السبعينات الأولى حول مسألة الملكية الخاصة ومكانها فى المجتمع المقبل ، وقام سيزار دى بايبه وديزيريه بريسميه بدور حلقة الوصل بين المثقفين البرودنيين وجماعات الطبقة العاملة .

وحدثت خلال السنوات ٧١ — ١٨٧٣ اضرابات كبرى سببها الى حد كبير يوم العشر ساعات . وقد أخمدت الحكومة هذه الحركة بهمة وهى تعمل فى تعاون وثيق مع أصحاب الأعمال ، ومع مقدم الكساد فى منتصف السبعينات اختفت كما اختفى كثير من النقابات والجمعيات التعاونية التى قامت حديثا . وفى بروكسل نجح سيزار دى بايبه ولويس برتراند (١٨٥٦ — ١٩٢٣) وجوستاف بازان ، أحد اللاجئين من كوميون باريس ، فى اعادة انشاء اتحاد محلى لجمعيات الحرف تحت اسم « غرفة العمل » فى سنة ١٨٧٥ ؛ كما قام ادوارد آنسيلى (١٨٥٦ — ١٩٣٨) وادمون فان بيفرين (١٨٥٢ — ١٨٩٧) بالعبء الأكبر فى انشاء هيئة مماثلة فى جنت فى العام التالى . وتكون كذلك « اتحاد حرف » فى آنتويرب ، ودعت هذه الهيئات الثلاث مجتمعة الى عقد مؤتمر للنظر فى انشاء « اتحاد عمالى

بلجيكى » . وفشلت المحاولة لأن المندوبين من مناطق الوالون كانوا متأثرين بالنفوذ الفوضوى الى حد كبير ورفضوا الانضمام الى أية هيئة يقصد بها القيام بعمل سياسى برلمانى . وكانت النتيجة أن ظهر الى الوجود حزبان اشتراكيان متميزان بدلا من اتحاد شامل — أحدهما « الحزب الاشتراكى الفلمنكى » ومركزه فى جنت و « حزب برابانت الاشتراكى » ومركزه فى بروكسل . وفى سنة ١٨٧٩ تكاتف هذان الحزبان فى القيام بحملة استثارة جديدة من أجل حق الانتخاب للجميع ؛ بيد أن مناطق الوالون ظلت مبتعدة ، وبعد اختفاء « الاتحاد الدولى للعمال » نهائيا انضم عدد من النقابات التى كانت متصلة به الى « فرسان العمل الأمريكيين » ، وعلى رأسها جين جاليوارت (١٨٤٦ — ١٩١٨) باعتباره « الرائد الكبير » ، واستمرت فى معارضتها للعمل السياسى . وقد استمر هذا الانضمام الغريب ، فى منطقة مناجم الفحم حول شارلروا أساسا ، حتى سنة ١٨٩٥ فعلا الى أن انضم معدنو شارلووا الى « حزب العمال البلجيكى » والحركة النقابية المتصلة به .

وفى سنة ١٨٨٠ تلقت الحركة دفعة نشاط جديدة عندما أنشأ آنسيلى وجماعته جمعية « فورويت » رائدة التعاون الحديث فى بلجيكا . ولم تؤسس جمعية فورويت على أنها جمعية تعاون استهلاكية فحسب ، ولكن كمركز عام لحركة الطبقة العاملة كلها فى المنطقة . فكانت تضم مكانا للاجتماع وكانت نقطة التقاء لجميع أنواع جمعيات الطبقة العاملة — النقابات والتبادليات والتجمعات التربوية والثقافية ؛ وكانت اشتراكية محضة وعلى استعداد لاستخدام أرصدتها فى الأغراض السياسية كما فى الأغراض الاقتصادية . وصارت نموذجا احتذته عدة مراكز مماثلة فى مدن أخرى — وبخاصة « بيت الشعب » الشهير فى بروكسل — وأضفى

نجاحها على الحركة البلجيكية نمطا جديدا متميزا من التنظيم . وكانت هناك اختلافات كبيرة من مكان الى مكان فى التكوين الدقيق لهذه المراكز وفى العلاقات بين الأجهزة المختلفة فيها ؛ ولكن أصبح المألوف أن تتجمع صور النشاط العمالى معا فى مركز مشترك ، كان عادة يضم متجرا تعاونيا ومجموعة من الغرف والصـالات للمحاضرات والاجتمـاعات ومكاتب لمجموعة متباينة من الجمعيات . وكان الدور الرئيسى فى كثير من الأماكن للجمعية التعاونية ، ولكن « التبادلية » المحلية أو « الجمعية الصديقة » كانت فى بعض الأماكن هى الرائدة ، وفى البعض الآخر تولت القيـادة « غرفة العمل » ، التى تقوم أساسا على النقابات المحلية وجمعيات التعاون الانتاجى التى صمدت لعاصفة الكساد . وهذه التجمعات المحلية لهيئات الطبقة العاملة حول مقر مشترك هى الأساس الذى قام عليه حزب العمال البلجيكى فيما بعد .

وقد تأسس الحزب نفسه فى أبريل سنة ١٨٨٥ فى مؤتمر دعت الى عقده جمعية « فورويت » فى جنت « واتحاد الجمعيات العمالية » فى بروكسل والاتحاد المماثل فى انتويرب . وحضر الاجتماع مندوبون عن مجمـوعة متباينة من الهيئات المحلية — الجمعيات التعاونية والتبادليات والنقابات والجماعات الاشتراكية . وكانت هناك خلافات فى الرأى حول طابع الحزب واسمه . فقد أراد البعض أن يسموه « الاشتراكى » أو « العمـالى الاشتراكى » . ورأى البعض أنه يجب أن يقتصر على العمال مع استبعاد مثقفى الطبقة الوسـطى الذين كانوا من أنشط الدعاة اليه . وجـاءت الأصوات ضد هذا الاستبعاد ، ولكنها حبذت فكرة أن يكون اسم الحزب تأكيدا لطابعه العمـالى فى جوهره ولا يربطه أكثر ممـا ينبغى بلفـظ « اشتراكى » ، التى كانت بعض الدوائر العمالية لا تزال تنظر اليها على

أنها تنطوى على دلالات ثقافية بورجوازية أكثر مما ينبغى . بيد أن أحدا لم ينازع فى طابعه الاشتراكى فى جوهره ، أو فى أنه سينزل الى الميدان كحزب سياسى تماما هدفه المباشر تحقيق مبدأ حق الانتخاب العام .

وبعد مضى بضعة أشهر من تأسيس حزب العمال البلجيكى نشر الزعيم الاشتراكى الوالونى الفريد دفويسبيه (١٨٢٣ — ١٩٠١) نشرة بعنوان « موعظة الشعب » لقيت نجاحا مدهشا جدا . فقد بيعت بالآلاف وبخاصة فى المناطق الصناعية وجنوب بلجيكا ، وكان للنداء البليغ الذى تضمنته لتحقيق مبدأ حق الانتخاب العام أثر بالغ . وليس هناك ما يؤكد مدى دور دفويسبيه فيما حدث بعد ذلك . وعلى أى الأحوال فقد وقعت سلسلة كبرى من الاضرابات سنة ١٨٨٦ أولا فى المنطقة التى حول شارلروا ثم فى لييج وفى قسم كبير من أقاليم الوالون . وبدأت الاضرابات بين عمال المناجم ، الذين كانت أجورهم منخفضة جدا ويعملون فى ظروف بشعة ، ولكنها انتشرت على الفور تقريبا الى عمال الزجاج الأفضل حالا الذين كانت مصانعهم متناثرة فى مناطق التعدين . وكان المطلب الرئيسى للمضربين هو حق الانتخاب العام ، بيد أنه كانت هناك أيضا مطالب اقتصادية فى بعض الأماكن ، وفى البعض الآخر لم يكن واضحا مطلقا ما هو المطلوب . ويبدو أن الفورة لم تكن مخططة عمدا من قبل ، فقد كانت فورة تلقائية انتشرت من مؤسسة الى مؤسسة عندما كانت جماعات العمال المضربين تنتقل من مكان الى مكان تطالب من بقوا فى العمل بالخروج من المصانع . وسرعان ما بدأ الشغب عندما كانت بعض الهيئات العمالية تتردد فى الانضمام الى المضربين أو عندما كانت جماعات المضربين تصل الى مؤسسة عرف صاحب العمل فيها بأنه مؤذ بصفة خاصة . وحدثت خسائر ، وحرق أحد مصانع الزجاج التى كانت ظروف العمل فيها سيئة بصفة خاصة وحدثت صدامات

عديدة بين الشرطة والمضربين ، وسرعان ما استدعى جنــود الجيش لاخماد الشغب واعادة النظام . وأعقب ذلك القاء القبض بالجملة ، لا على المضربين وحدهم ، ولكن على زعماء الطبقة العاملة والاشتراكيين فى المناطق التى اجتاحها الاضراب أيضا . وقبض على الفريد ديفويسيه ، اذ عد مسئولا بسبب نشرته ، وقدم الى المحاكمة ولكنه هرب الى الخارج . وسجن ادوارد آنسيلى ، زعيم عمال جنت الذين لم يشتركوا فى الاضراب ، ستة أشهر لأنه دعا الجنود الى عدم اطلاق النار على المضربين . وفى المناطق التى تعرضت للاضرابات حكم على الزعماء المحليين ، بما فيهم أوسكار فاللو ســكرتير جمعية عمال الزجاج ، بالأشغال الشاقة مددا بلغ بعضها عشرين عاما .

ولا شك فى أن الفوضويين وجماعات الجناح اليسارى الأخرى التى كانت تزاول نشاطها فى مناطق الوالون اشتركوا فى حــركة الاضرابات سنة ١٨٨٦ وبذلوا ما فى وسعهم لنشرها . ولكن لا يبدو أنهم ، أو أية جماعة أخرى بذاتها فى الواقع ، كانوا السبب فيها . لقد حدثت ، فى منطقة كانت العلاقات الصناعية وظروف العمل فيها سيئة جدا والقلق ســائدا باستمرار . بيد أنه مما لا ريب فيه أن الفضل فى الحركة التالية يرجع الى الجنــاح اليسارى لحزب العمــال الذى تكون حديثا فى المنطقة . ففى سنة ١٨٨٧ انفصل فريق من أنصار حزب العمال معظمهم فى مناطق الوالون بزعامة ليون ديفويسييه (١٨٤١ — ١٩٠٦) شقيق الفرد ديفويسييه ، وجورج ديفويسييه ، ابنه ، وألفوا حزبا اشتراكيا جمهوريا منافسا اعتنق الاضراب العام سياسة له واتهم زعماء حزب العمل فى بروكسل وجنت « بالاصلاح » والتهاون فى المبادىء . وفى العام التالى أعلن الاشتراكيون الجمهوريون اضرابا عاما من أجل حق الانتخاب للجميع ، برغم معارضة حزب العمال الذى رأى أن اللحظة غير مناسبة ، وألقيت خطب توحى بشدة

بأن المقصود بالاضراب أن يكون مقدمة لانقلاب ثورى . ولا شك أن بعض زعماء الحركة كانوا من البلانكيين الذين يؤمنون بامكان الاستيلاء على السلطة السياسية بواسطة نخبة ثورية ، فى حين كان آخرون مجرد نقابيين ضاق صدرهم بالاضطهاد العنيف الذى تعرضت له الحركة فى سنة ١٨٨٦ . بيد أنه كان هناك عنصر ثالث ، مكون من عيون للشرطة وعملاء مهيجين ، لعب دورا كبيرا فى اشعال « المؤامرة الكبرى » ثم انقلبوا عليها . وقد حظيت هذه المؤامرة الكبرى بقدر ضخم من الدعاية مما سهل على الحكومة أن تلجأ مرة أخرى الى القاء القبض بالجملة . وعندما قدم زعماء الحزب الاشتراكى الجمهورى للمحاكمة استطاع المحامون التقدميون القديرون الذين تولوا الدفاع عنهم أن يثبتوا أن واحدا على الأقل من الزعماء الرئيسيين للاضراب ، وهو لولوا ، كان طوال الوقت جاسوسا للشرطة وأن التهييج المتعمد لعب دورا مهما فى القضية . وأخلى سبيل المسجونين ، وثارت المشاعر ضد الأساليب التى استخدمت فى اثارة الحركة الى حد أن الأشخاص الذين حوكموا ابان الاضطرابات السابقة فى سنة ١٨٨٦ أخلى سبيلهم أيضا كمحاولة لتحسين العلاقات ولتجنب أية اضطرابات أخرى . ومن نتائج ما حدث أيضا أن حزب العمال الجمهورى حل فى سنة ١٨٩٠ وعاد معظم زعمائه الى حزب العمال ، وان كان قطاع كبير من النقابيين ، وبخاصة بين المعدنين ، استمر متباعدا واحتفظ بصلته « بفرسان العمل الأمريكيين » . وظلت كذلك بعض الجماعات الفوضوية أو شبه الفوضوية ، ممن لم يؤمنوا بالعمل السياسى ، خارج الحزب تدعو الى ما عرف فيما بعد بالمذهب « السندكالى » . ولكن من سنة ١٨٩٠ استطاع حزب العمال بعد أن توحد ثانية أن يتقدم باستمرار .

ولكن السياسة التى سيتبعها الحزب بعد توحيده ثانية صارت قضية

مفتوحة لم يبت فيها . فزعماء حزب العمال كانوا قد عارضوا فى الاضراب العام فى سنة ١٨٨٨ ، لا من حيث المبدأ ، ولكن لأنهم اعتقدوا أنه ليست لديه أية فرصة للنجاح ، وان العمال فى معظم أنحاء البلاد غير مستعدين تماما له . وكانت الحركة النقابية فى معظم المناطق لا تزال ضعيفة ، والحركة التعاونية فى بداية بناء قوتها ، كما كانت « التبادليات » ، التى تؤلف جزءا من الحركة المشتركة ، لا تضم سوى شرذمة صغيرة من العمال بين صفوفها . وكان للكاثوليكيين أتباع كثيرون جدا من الطبقة العاملة ، حتى فى مناطق المصانع ، وبخاصة فى المقاطعات الفلمنكية ، كما أن نفوذ الاشتراكيين بين سكان الريف كان ضعيفا ، وكان الريفيون يؤلفون الغالبية العظمى فى هذه الأقاليم ، وفى هذه الظروف لم يكن هناك أمل فى اضراب عام حقيقى ، أو حتى فى اضراب عام على نطاق واسع يكفى لشل الصناعات والخدمات الرئيسية خارج المراكز الكبرى . ومن الناحية الأخرى لم يكن هناك أى أمل فى نجاح العمل البرلمانى داخل حدود حق الانتخاب القائم ، كما لم يكن هناك أمل فى توسيع حق الانتخاب الا بضغط شديد من خارج البرلمان — وبخاصة لأن تعديل الدستور كان يتطلب أغلبية الثلثين ، وهو أمر لا يحتمل أن يتحقق فى مواجهة المعارضة المتكتلة للأحزاب الكاثوليكية. ولم يكن للاشتراكيين أصدقاء داخل البرلمان سوى التقدميين الذين كانوا فى طريقهم الى التخلص من ارتباطهم بحزب الأحرار القديم ، الذى كان يتبادل الحكم مع الكاثوليك ، ولكنه كان حزبا رجعيا تماما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية . ولم تكن قد ظهرت الحركة اليسارية — التى عرفت فيما بعد باسم « الاشتراكية الكاثوليكية » ، كما أن التحرريين التقدميين ، وان كان بعضهم اشتراكيا من نوع ما ، كانوا يضمون أيضا راديكاليين من دعاة « الفردية » الذين يحدوهم عداء شديد نحو الاشتراكية وكانوا فى اليسار أساسا لأنهم يعارضون ادعاءات الكاثوليك .

وحيال الاستحالة المطلقة للتقدم بواسطة الأساليب الانتخابية ، التى كان الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان يستخدمونها بطريقة فعالة تماما ، كان لزاما على زعماء حزب العمال أن يجدوا وسيلة لاستخدام الضغط من خارج البرلمان ، اللهم الا اذا قنعوا بمجرد بناء حركتهم على أنها « دولة داخل الدولة » . وهذا ما شرعوا يعملونه فعلا اذ أخذوا يحولون تعاونياتهم وتبادلياتهم الى أجهزة للضمان الاجتماعى والاقتصادى لأعضائها دون معونة من جانب الدولة . بيد أن زعماء حزب العمال كانوا متفقين على أن مثل هذا البناء الاجتماعى داخل نطاق حركتهم ليس كافيا وحده ، وان كان ضروريا . فقد كانوا يريدون محاكاة زملائهم الاشتراكيين فى البلاد الأخرى بالحصول على مركز فى البرلمان واستخدامه فى دعم التشريع الصناعى والاجتماعى وكذلك فى تقريب اليوم الذى يكونون فيه من القوة بحيث يستولون على القوة السياسية . ولكنهم لم يستطيعوا العثور على وسيلة لتحقيق ذلك بدون توسيع حق الانتخاب ، أو على أسلوب غير الاضراب يفرضون به هذا التوسيع على الطبقات التى كان جهاز الدولة فى حيازتها فى ذلك الوقت . ومن ثم لم يكن فى وسعهم ، مثل الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان ، أن يعارضوا استخدام الاضراب العام كسلاح سياسى ، وكل ما كانوا يستطيعونه هو الاصرار على ضرورة الاعداد الكافى له ، ورفض حجج البلانكيين والسندكاليين الذين وضعوا أملهم اما فى القدرة الثورية لنخبة قليلة مجاهدة ، أو فى العمل التلقائى من جانب الجماهير عندما يحين الوقت المناسب .

وفى عام ١٨٩١ ، العام التالى لرجوع المنشقين الى حظيرة الحزب ، قرر حزب العمال برئاسة ليون ديفويسييه الموافقة من حيث المبدأ على الاضراب العام كوسيلة لارغام البرلمان على منح حق الانتخاب للجميع . ولكنه

لم يحدد موعدا لذلك . وكان القرار بذلك قرارا بالبدء فى الاستعداد أكثر منه بالعمل فورا . بيد أن قطاعا من الحركة رفض مرة أخرى الانتظار وتولى الأمر بنفسه . وفى يوم مايو أعلن معدنو بوريناج ، فى حقول الفحم التى على الحدود الفرنسية ، اضرابا عاما انتشر الى حقول الفحم الأخرى ولكن بقية البلاد رفضت أن تقتفى أثرهم ، وأصيب المضربون بالهزيمة التى لا مندوحة عنها هنا .

وفى المؤتمر التالى لحزب العمال حدث تبادل للاتهامات ، ولكن الأمر لم يتطور الى أكثر من ذلك ، فمن الواضح أن المعدنيين تصرفوا ضد قرار المؤتمر السابق ،وبرغم ذلك فان الحزب بذل ما فى وسعه لجمع الأموال لاعالة المضربين ولحمايتهم من الانتقام . وفى ذلك الوقت كان قد صار واضحا أن البرلمان لابد أن يقر نوعا من الاصلاح الانتخابى ، وكانت المشكلة تنحصر فى تحديد النوع الذى يقره . فمعظم الأحرار ، باستثناء جماعة بول جانسون من « التقدميين » اليساريين ، كانوا يقترحون نظاما يقوم على توفر بعض المؤهلات التربوية . وكان الكاثوليك ، أو بالأحرى ممثلوهم البرلمانيون ، فى الغالب معارضين للاصلاح من أساسه ، أو — اذا أدركوا أنه صار أمرا لابد منه — كانوا يفكرون فى أقل قدر ممكن من التنازل وفى الضمانات التى يستطيعون ادخالها . وكانوا فى الواقع مقسمين الى مجموعة من أنصار الكهنوت الخلص الذين كانوا لا يزالون يعارضون كل تغيير ومجموعة الرأسماليين البورجوازيين الذين كانوا على استعداد لشىء من الاصلاح البسيط . ولكن خارج البرلمان كانت تنمو حركة كاثوليكية قوية تؤيد الاصلاح وبدأت تأخذ شكلا منتظما بسرعة . وكان الكاثوليك يعملون بهمة على تكوين اتحادات عمالية كاثوليكية من أنواع مختلفة — من « التبادليات » الى « بيوت العمال » — فى معارضة

« التبادليات » الاشتراكية وبيوت الشعب ؛ ووجدوا أنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بولاء هذه الجماعات الا اذا سمحوا لها باصدار قرارات تحبيذ لكل من التشريع الاجتماعى والصناعى والاصلاح الانتخابى — وهى قرارات لا شك فى أن بعض مؤسسى هذه الحركات كانوا مخلصين فى تأييدهم لها . وفى سنة ١٨٩٢ تقدم مؤتمر للجمعيات العمالية الكاثوليكية بسلسلة من المطالب للتشريع الصناعى وثيقة الشبه بمطالب حزب العمال ، ولكن حيل بين المؤتمر وبين اصدار قرار بشأن الاصلاح الانتخابى بعدم السماح بمناقشة الموضوع . ولكن قطاعا من الشبان الكاثوليك رفضوا قبول هذا التحريم وأعلنوا تأييدهم لحق الانتخاب للجميع — أى جميع الرجال — وان كانوا قد حاولوا تخفيف أثره بالدعوة الى رفع سن الانتخاب الى ٢٥ سنة بدلا من ٢١ سنة كما يطالب الاشتراكيون .

وكانت هـذه التطورات تعنى ، بطبيعة الحال ، ان الاشـتراكيين لم يعودوا يواجهون فى تهديدهم بالاضراب العام من أجل حق الانتخاب للجميع جبهة متحدة من الطبقة الحاكمة ؛ بل الواقع أن بعض الجهـات وقعت فيها مظاهرات مشتركة قام فيها خطباء من الاشتراكيين والكاثوليكيين الشبان ، وفى جهات أخـرى حدثت اجتمـاعات منفصلة ولكنها تبادلت التحيات . وكان البرلمان فى ذلك الوقت قد انتهى رسميا الى أنه يجب اصلاح النظام الانتخابى ، ولكنه لم يقل بأية طريقة يتم الاصلاح ، وتقرر أن تجرى الانتخابات العامة التالية لاختيار « جمعية تأسيسية » لديها سلطة اصدار قانون دستورى جديد — الأمر الذى كان يتطلب أغلبية الثلثين . ولم يحاول حزب العمال أن يتقدم بمرشحين خاصين به فى هذه الانتخابات التى تمت فى ظل نظام الانتخابات القديم ، وجاءت الجمعيـة الجديدة نسخة طبق الأصل تقريبا من البرلمان القديم . وبدا لفترة أنه قد

تحدث أزمة لا حل لها . فمنح حق الانتخاب للجميع ، سواء ببلوغ سن ٢٥ أو سن ٢١ ، رفض بأغلبية كبيرة فى اللجنة التى أحيل اليها الموضـــوع ، ولم يكن من بين الاقتراحات العديدة الأخرى المتنافسة التى قدمت اقتراحا بدا أنه سيحظى بأغلبية . بيد أن الرأى العام بين الكاثوليك والأحرار بدأ يتحول تدريجيا الى اقتراح بالجمع بين منح حق الانتخاب لجميع الرجال وتعددت الأصوات بمنح صوتين لجميع أرباب العائلات ومنح أصـــوات اضافية لأصحاب الممتلكات ولأولئك الذين لديهم مؤهلات تربوية محددة .

بيد أن ذلك لم يحدث ألا بعد أن دعا حزب العمال ، طبقا لقراره الذى أعلنه سابقا ، الى اضراب عام فعلا استجاب له حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ عامـــل بما فيهم بعض من ينتمون الى الجناح اليسارى من الجماعات الكاثوليكية . وحدثت بمناسبة الاضراب عدة صدامات بين المتظاهرين والشرطة أو الجند ، ولكنها كانت أقل عنفا بكثير من اضطرابات سنة ١٨٨٦ و سنة ١٨٨٨ و ١٨٩١ المحلية . وتقرر انهاء الاضراب عندما صدر قرار نهائى بمنح حق الانتخاب للجميع عند بلوغ سن ٢٥ سنة (وليس ٢١ سنة) برغم عدم رضا حزب العمال عن رفع السن وعن بعض الشروط التى تضمنها القرار . بيد أننا ينبغى أن نلاحظ أن منح أرباب الأسر صوتا اضافيا ، وهو الاقتراح الذى أيدته الجماعات الكاثوليكية بشدة ، لم يلق معارضة من حزب العمال الذى قصر اعتراضه على الصور الأخرى من تعدد الأصوات .

وبمقتضى قانون الاصلاح الانتخابى الصادر فى سنة ١٨٩٣ أصبح حزب العمال لأول مرة فى مركز يسمح له بالدخول فى الانتخابات البرلمانية ببعض الأمل فى النجاح فى المدن الكبرى والمناطق الصناعية ، ولكن لم يكن لديه أى أمل فى الحصول على أغلبية فى البرلمان بسبب ضعفه فى معظم المدن الصغيرة والمناطق الريفية . وقد دعم الحزب قبل اجراء أول انتخابات

فى ظل النظام الجديد بانضمام مجموعة من المثقفين الاشتراكيين الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعملون داخل نطاق « الحزب التقدمى » ؛ ولكن هذا الحزب ككل لم ينضم الى حزب العمال وبقى زعيمه البارز بول جانسون ، الذى كان الداعية الرئيسى لتعميم حق الانتخاب فى البرلمان القديم ، على رأس من بقى من « التقدميين » . الا أن حزب العمال رغم ذلك كسب عددا من الأعضاء الجـدد المهمين — من بينهم ليون فيرنمون التربوى (١٨٦١ — ١٩٢٧) والسناتور هنرى لافونتين (١٨٥٤ — ١٩٤٣) . وفى الانتخابات العامة التى أجريت فىسنة ١٨٩٤ أحرز نجاحا مرموقا اذ حصل على ٢٤ مقعدا . وكان من بين النواب الذين مثلوه ادوارد آنسيلى عن دائرة جنت والأستاذ هكتور دينس من جامعة بروكسل واميل فاندرفلد وجولز دستريه (١٨٦٣ — ١٩٣٦) وكل من الفرد وليون ديفويسييه .

وهكذا أصبح حزب العمال منذ سنة ١٨٩٤ حزبا برلمانيا يقاتل معاركه فى البرلمان مثل الأحزاب الأوروبية الأخرى ويوجه قسطا كبيرا من اهتمامه الى مطالب التشريع الصناعى لحماية العمال فى ظروف العمل . بيد أنه لم يكن حزبا برلمانيا خالصا الى الحـد الذى كانه الحـــزب الألمانى أو الأحزاب الفرنسية للترابط الوثيق بين جمعياته التعـاونية وتبادلياته ونقاباته وما ترتب على ذلك من أنه حاول أن يجعل العمل البرلمانى أداة واحدة من عدة أدوات متاحة له فى تحقيق مطالب العمال . فمثلا حماسته فى الضغط على الدولة لتبنى نظام من التأمين الاجتماعى كان يحد منها الى حد كبير جدا نجاحه فى بناء خدماته الخاصة به واستغلالها كوسيلة لجذب الأعضاء وضمان ولائهم له . والواقع أن عزوفه الى حـد ما عن مطالبة الدولة بالعمل كان بعضه يرجع الى خشيته من وقوع الخدمات التى تديرها الدولة أو تعينها تحت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية . وسرعان ما قامت

منافسة حادة فى تشييد شبكة من « التبادليات » والجمعيات التعـاونية والمراكز الاجتماعية ، بل وحتى النقابات ، بين الاشتراكيين والكاثوليك الذين اتجهوا بعد سنة ١٨٩٣ جديا الى بناء حركة اجتماعية واسعة النطاق لتقف فى وجه الاشتراكية . وكان الاشتراكيون فى المدن قد نجحوا نجاحا مرموقا فى تنمية الخدمات التبادلية والتعاونية الخاصة بالطب والمرض ، كما أن بعض جمعياتهم التبادلية والتعاونية شرعت فى خطط واسعة النطاق من خدمات الضمان الاجتماعى فى ميادين أخرى ؛ واستمرت جهـودهم فى الارتفاع بمستوى التنظيم النقابى متأخرة فترة ما بالمقارنة بهذه الميادين وبنمو التعاون الاستهلاكى . ولم يدركوا حتى سـنة ١٨٩٩ الحاجة الى انشاء لجنة نقابية خاصة مفتوحة ، لا للنقابات التى كانت مستعدة للعضوية الكاملة فى الحزب والمساهمة جديا فى أرصدته فحسب ، بل وللنقـابات الأخرى التى حددت موقفها على أساس الصراع الطبقى وكانت عـلى استعداد للعمل مع الاشتراكيين حتى وان لم تنضم الى الحزب رسميا . ومنذ ذلك الوقت صارت النقابية أفضل تنظيما ؛ بيد أن التأييد الأساسى الذى حصل عليه الحزب استمر يأتى من جمعياته التعاونية التى نجحت نجاحا باهرا — والتى انضمت الى بعضها وكونت جمعية للبيع بالجملة فى سنة ١٩٠٠ — أكثر حتى من النقابات المنضمة اليه .

وكان أبرز جوانب الضعف فى حزب العمال فى سنة ١٨٩٤ — بل وفى أى وقت فى الواقع — هو فشله فى تثبيت أقدامه فى مناطق الريف . وكان هذا الضعف واضحا تماما للحزب ؛ وقد كرس الزعماء الاشتراكيون ، وبخاصة اميل فاندرفلد ، اهتماما متزايدا بالمشكلة الزراعية كما فعـل كاوتسكى وفوللمار فى ألمانيا تماما ، وكما فعل جوريه وبعض الزعمـاء الآخرين فى فرنسا . وفى سنة ١٨٩٦ قدم فاندرفلد بيانا فى اجتماع عقد فى

سنة ١٨٩٦ ، برئاسة جوريه ، عمار صـــار فيما بعــد سياسة حزب العمال البلجيكى فيما يتعلق بهذا الموضوع . وقد بدأ فاندرفلد بتوجيه الانتبـــاه الى أن نسبة مرتفعة ممن يعيشون فى مناطق الريف ليسوا فلاحين أو عمالا زراعيين من أى نوع . وقال ان أقل من ثلث السكان العاملين فى بلجيكا يعملون فى الأرض . وهناك مصانع ومؤسسات صناعية أخرى كثيرة متناثرة فى أنحاء كثيرة من المناطق الريفية الى جانب أن كثيرين من سكان القرى يذهبون يوميا للعمل فى المدن . ومن ثم فان الاشتراكية فى الريف ينبغى ألا تختلط بالاشتراكية الزراعية أو اشتراكية الفلاحين . وكان من الممكن تماما فى أماكن كثيرة الحصول على أغلبية دون الحصول على تأييد عامل زراعى واحد . ولكنه أشار أيضا الى أن نمو المصنع الريفى كثيرا ما كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بنمو أنواع بذاتها من الزراعة التى تنطوى عــلى أساليب الزراعة الكبيرة واستخدام عدد ضخم من الأجراء الزراعيين الذين كانوا مفتوحين للدعاية الاشتراكية والنقابية بسبب ظروف عملهم . وتحدث باســهاب عن الايجار الاستغلالى الذى يضطر صغار المستأجرين لدفعه لأصحاب الأراضى اذ يجده هؤلاء أكثر ربحا من زراعتها بأنفسهم أو تأجيرها للمزارع الكبرى ، كما ناقش أزمة صغار الفلاحين الملاك الذين يستخدمون أساليب عفى عليها الزمن لأنهم لا يملكون رأس المال اللازم لاستخدام أساليب أفضل . وأكد أهمية آثار زراعة البنجر فى زيادة كمية العمــل المستخدمة فى الأرض وفى احتياجها الى أساليب رأسمالية أكثر وفى أنها تجلب معها المصانع الخاصة بها . ويبدو أنه كان يتوقع أن الزراعة ستجنح الى أن تصير أكثر رأسمالية فىمعظم المناطق والى أن عددا متزايدا من العمال سيجدون أنفسهم فى ظروف أقرب شبها بظروف العمال الصناعيين وأنهم من ثم سيصبحون أكثر قابلية للتنظيم النقابى والتشبع بالاشتراكية . وقد

رحب بنمو الأنواع المختلفة من التنظيمات النقابية فى مناطق الفلاحين — من أجل التصنيع والتسويق ، وبخاصة منتجات الألبان ، ومن أجل شراء البذور والاحتياجات الأخرى ومن أجل الاستخدام المشترك للآلات وكذلك توفير رأس المال والائتمان . بيد أنه لم يجد شيئا يقوله مما ينطوى على أصالة عن الاسراع فى تحويل سكان الريف الى الاشتراكية ولم يقترح أى أسلوب جديد فى هذا المجال . وكان فى الواقع يدرك تماما أن هذا التحول لابد أن يكون بطيئا ، وكان أكثر استعدادا بكثير من كاوتسكى لادراك مدى قوة العوامل التى تحول دون اختفاء ملكية الفلاحين وايجار المساحات الصغيرة جدا لزراعتها وبالتالى دون نمو البروليتاريا الزراعية بسرعة واندماجها بأى شكل مع البروليتاريا الصناعية .

والحركة العمالية البلجيكية ، اذ اختارت تنظيما أساسه مبدأ الاندماج الوثيق بين منظماتها السياسية والنقابية والتعاونية والتبادلية ، تنازلت بالضرورة عن امكان انشاء منظمة موحدة تماما فى كل ميدان متميز من ميادين نشاطها . اذ ما دامت هناك جمعيات تعاونية وتبادلية ونقابات مرتبطة بصورة اندماجية بحزب العمال فانه لابد أن تكون هناك جمعيات تعاونية وتبادلية ونقابات أخرى ترفض هذا الارتباط الوثيق وتفضل أما البقاء مستقلة أو ترتبط بحركات منافسة — وبخاصة الحركة الاجتماعية الكاثوليكية . والواقع أن نمط تنظيمات الطبقة العاملة فى بلجيكا انبثق بأكمله الى حد كبير من الصراع بين الاشتراكيين وسابقيهم الراديكاليين من ناحية والكنيسة الكاثوليكية من ناحية أخرى . وكما رأينا من قبل ، كان الطرفان الرئيسيان المتنازعان على السلطة السياسية ، فى الأيام التى سبقت ظهور الاشتراكية قوة سياسية ، هما الكاثوليك والأحرار الذين كانوا مرتبطين ارتباطا وثيقا « بالعقلية » و « الماسونية الحرة » . فقد كان

جناح الأحرار اليسارى ، الذى نما فيما بعد فصار « الحزب التقدمى » ، مشبعا « بالعقلية » ومتأثرا بمذهب كانت وبالأفكار التى حافظ على جذوتها تلامذة بارون كولين — وبصفة خاصة لويس دى بوتر واجاثون دى بوتر. وكانت الجماعة الاشتراكية ، التى صار الشخصية الرئيسية فيها سيزار دى بايبه ، « عقلية » أيضا . وقد نظمت نفسها فى أول الأمر سنة ١٨٥٧ فى جمعية « المتضامنون » التى أسسها حمو دى بايبه ، دزيريه بريزميه صاحب ورشة الطباعة ، على أساس « الاشتراكية العقلية » . ولم يكن فى بلجيكا بروتستانتيون تقريبا ، فكان الخصوم الوحيدون للكاثوليك هم «العقليون» أو « الوضعيون » من مختلف المدارس . وكان من بين آثار توسيع حق الانتخاب أن ظهر الاشتراكيون على مسرح البرلمان بوصفهم حزبا مستقلا ؛ ومن بين آثاره أيضا أثرا لا يكاد يقل أهمية هو اضعاف الأحرار وتقوية ساعد الكاثوليك بضم كتلة ضخمة من أصحاب الأصوات الفقراء فى الريف والمدن الصغيرة الذين لم تصل اليهم قط أية دعاية اشتراكية أو « عقلية » من أى نوع . وكان هذا ينطبق بصفة خاصة على المناطق الفلمنكية ؛ أما فى مقاطعات الوالون فكان الدين أقل سيطرة وحظيت فيها مذاهب التمرد الاجتماعى ، ان لم يكن الاشتراكية، بانتشار أوسع . وهكذا صار العداء بين المقاطعات الفلمنكية ومقاطعات الوالون أشد الى حد ما عندما أدى توسيع حق الانتخاب الى تحول السياسة أكثر الى صراع جماهيرى بين الاشتراكيين والكنيسة .

وقد أدى كل من الارتباط الوثيق بين الاشتراكية و « العقلية » والصراع المستمر بين الأحزاب الاشتراكية والكاثوليكية الى أن التربية صارت ميدانا متميزا للصراع وأصبحت تحتل مركزا أكثر أهمية فى التنافس الاجتماعى . وقبل ظهور الاشتراكية بوصفها قوة سياسية كان الأحرار ، بما فيهم جناحهم التقدمى ، هم المدافعون الوحيدون عن تحرير التعليم

العالى من سيطرة الكنيسة . وكان للكنيسة الكاثوليكية سيطرة لا تتزعزع على التعليم الابتدائى ، ولكن الأحرار نجحوا فى فترات حكمهم فى انشاء عدد من المراكز الجامعية والتعليم الفنى العالى تحت الاشراف العلمانى — وبخاصة فى بروكسل ولييـج التى صارت مشهورة بدراساتها الفنية . وصارت « الجامعات الحرة » فى بروكسل ولييج ومعاهد التعليم العالى المتخصصة الأخرى مرتعا خصيبا للمعلمين ذوى الآراء المتقدمة وموئلا لجماعات الطلاب التى تنتمى الى الجناح اليسارى ، والتى كثيرا ما كانت مرتبطة بالأحرار ، ولكنها كانت تضم أيضا كثيرين من مثقفى الحـركة الاشتراكية البلجيكية فى المستقبل . فقد كان هكتور دنيس وجيوم جريف أساتذة جامعيين كما أشرنا من قبل ، كما كان اميل فاندرفلد واحدا من كثيرين مستهم الاشتراكية وهم طلبة بعد . وقد أخرجت جامعة لييج مجندين للحركة الاشتراكية الفرنسية أيضا وليس للبلجيكية وحدها ، كما أن نمو الخدمات التبادلية الطبية المتصلة بالحركة العمالية ما كان ليتم لولا الرجال الذين تدربوا فى كلية الطب فى « جامعة بروكسل الحرة » . فقد تخرج منها سيزاردى بايبه نفسه كطبيب وهو يكسب عيشه كصفاف حروف فى مطبعة حميه .

وقد بدأ اهتمام الاشتراكيين بالتعليم العالى للعمال ، بوصفهم فئة متميزة عن طلبة التعليم الجامعى أو الفنى ، فى سنة ١٨٩٢ عندما بدأت « جمعية الاشتراكيين من الطلبة والطلبة السابقين » سلسلة من فصول تعليم الكبار فى « بيت الشعب » فى بروكسل . وكان بين المدرسين الأصليين فاندرفلد ولويس دى بروكير والمحامى ماكس هاليه (١٨٦٤ — ١٩٤١) . وفى العام التالى أنشأ أساتذة جامعة بروكسل حركة دراسات تكميلية على نمط ما حدث فى انجلترا ، وكان كل مدرسيها من الجامعة . ونشأت بعض

الحركات المماثلة فى مراكز أخرى ، ولكن سرعان ما حدثت أزمة فى بروكسل عندما رفضت الجامعة التصريح لاليزيه ركلوز ، العالم الجغرافى الفوضوى المشهور ، بالقاء سلسلة من المحاضرات . وأدى هذا الرفض الى انقسام . فقد انشق عدد من الأساتذة والمدرسين الأكثر تقدما وأنشأوا « جامعة بروكسل الجديدة » ؛ ومنذ ذلك صارت هناك جامعتان متنافستان ، كلتاهما ليست كاثوليكية ، احداهما يسيطر عليها الأحرار والأخرى اشتراكية بشكل عام ، وان كانت تضم أيضا عددا من تقدميى الجناح اليسارى . وكان من بين الأشخاص المرموقين الذين أسسوا « الجامعة الجديدة » العالم الاجتماعى دى جريف الذى سنتحدث عن آرائه فيما بعد فى هذا الفصل . كما كان من بين هيئة تدريسها فاندرفلد وبروكير وفيرنمون وكاميل لونبيه واميل فيرهارين وبول جانسون وكذلك ركلوز وعدد من الأجانب المرموقين الآخرين . ولم ينشىء حزب العمال « مركز التربية العمالية » الخاص به الا بعد ذلك بكثير ، فى سنة ١٩١١ ؛ وقد أنشأه الى حد كبير على أساس الجهود التى بذلها هؤلاء المثقفون الاشتراكيون الرواد ، وكان أول سكرتير له هو هنرى دى مان (١٨٨٥ — ١٩٥٣) ، وبعد ذلك انبثقت عن هذه المؤسسة ، بعد الحرب العالمية الأولى ، « كلية العمل البلجيكية » .

وقد قام حزب العمال البلجيكى ، فى الصورة التى تكيف بها مع الظروف الجديدة التى نشأت عن الاصلاح الانتخابى فى سنة ١٨٩٣ ، على أساس فدرالى . فكان مؤلفا ، على الصعيد المحلى ، من ٦٢ اتحادا اقليميا ، لكل منها مركزه فى جمعية تعاونية أو أحد « بيوت الشعب » حيث كانت تتم الاجتماعات العامة وتوجد مقار جميع القطاعات المختلفة للحركة المحلية — فى « جمعية فورويت » فى جنت وفى « بيت الشعب » فى بروكسل

وهكذا . والى جانب الاتحادات الاقليمية كان يوجد عدد من الاتحادات المندمجة التى تجمع النقابات التى تنتمى الى حرفة أو صناعة واحدة على الصعيد القومى ، وكذلك كانت توجد « التبادليات » والهيئات المتخصصة الأخرى . وكان كل اتحاد يتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى فى شئونه الخاصة وله الحق فى مندوب واحد فى المجلس العام للحزب . وكان هناك مؤتمر يضم جميع المندوبين كل عام ، أو عندما يدعى الى اجتماع استثنائى ، وله السلطة الأخيرة فى رسم السياسة . وكان المؤتمر ، وليس « المجلس » ، هو الذى ينتخب المكتب التنفيذى المكون من تسعة أعضاء ، من منطقة بروكسل ، والذى يعهد اليه بادارة العمل اليومى . ولم تكن هناك حتى سنة ١٨٩٩ أية هيئة خاصة لتنسيق الشئون النقابية ، ولكن فى هذه السنة أنشأ الحزب « لجنة النقابات » التى كانت ، بعد ذلك ، تدعو الى عقد مؤتمرات مفتوحة للنقابات غير المنضمة مباشرة للحزب . وقد حدث هذا التغيير بعد اصدار قانون فى سنة ١٨٩٨ ينظم النقابات بمنحها الشخصية القانونية . وقد اعترض حزب العمال على شروط هذا القانون ، ورفضت النقابات الاشتراكية أن تسجل نفسها فى ظله وفضلت أن تعتمد فى حقوقها على البند الذى يضمن حرية الاجتماع فى الدستور البلجيكى . وابتداء من سنة ١٩٠٠ كان للجمعيات التعاونية الاشتراكية اتحاد مشابه ، ولكن هذا الاتحاد اقتصر على الجمعيات المرتبطة بالحزب . والواقع أن كثيرا من التعاونيات أنشىء بواسطة اتحادات الحزب الاقليمية ، وأنها بدورها أنشأت أجهزة « تبادلية » لتوفير الخدمات الاجتماعية أو أنشأت علاقات وثيقة مع « تبادليات » قائمة . ولم ينشأ تنظيم للتبادليات الاشتراكية على نطاق قومى حتى سنة ١٩١٢ . وكان النمط المحدد لتنظيمات الطبقة العاملة يختلف من مكان الى مكان ، بيد أن السمات الأساسية كانت واحدة فى كل مكان .

وكان الحزب نفسه هو السلطة الفعالة فيما يتعلق بالأغراض السياسية ، وكان يعمل عن طريق الاتحادات الاقليمية فى المسائل المتعلقة بالشئون المحلية أو الاقليمية . ولكن كانت هناك فى كل منطقة « نواد سياسية » غير نظامية لترتيب المناقشات وللنشاط الدعائى . ولم تكن هناك منظمات اشتراكية منفصلة . وقد أنشأت الاتحادات الاقليمية أجهزة خاصة للعمل فيما يتعلق بالريف .وكان من بين الأساليب المستعملة كثيرا فى هذا المجال « نوادى الدراجات » على نمط « كشافة الكلاريون » فى بريطانيا . وكانت هذه النوادى ترسل جماعات من ركاب الدراجات الى القرى لعقد اجتماعات والقيام بالدعاية وضم الأنصار ومحاولة انشاء جماعات قروية من النقابيين أو التعاونيين . وقد حظوا بنجاح أكبر فى مقاطعات الوالون وحول جنت وبروكسل والأجزاء الشمالية من البلاد .

ولم يكن الاشتراكيون بطبيعة الحال راضين عن قانون سنة ١٨٩٣ الانتخابى . فاستمروا يشنون حملة نشطة لاعادة تعديله فى البرلمان وفى الريف ، كما حاولوا أيضا القيام بمحاولة قوية للاستيلاء على السلطة فى الحكم المحلى . وقد قابل الكاثوليك على الفور هذه المحاولة بحل رجعى لموضوع اصلاح قانون الانتخابات المحلية ، وقد عرف هذا الحل باسم « قانون الرذائل الأربع » . وبمقتضى هذا القانون ، الذى صدر فى سنة ١٨٩٥ ، ارتفع سن الانتخاب الى ٣٠ ومنحت بعض طبقات الناخبين من الأثرياء صوتا رابعا بالاضافة الى الأصوات الثلاثة التى يمنحها لهم قانون سنة ١٨٩٣ . ومع ذلك فان هذا الاجراء لم يحل دون حصول الاشتراكيين على عدد من المقاعد فى هيئات الحكم المحلى — الى الحد الذى يكفى لانشاء « اتحاد قومى للتمثيل الاشتراكى فى الهيئات المحلية » لتنسيق السياسة ، ولكن نتائجه السيئة كانت كثيرة . وفى سنة ١٨٩٩

سارت الوزارة الكاثوليكية خطوة أخرى ، وحاولت توسيع نطاق قانون سنة ١٨٩٥ ليشمل الانتخابات البرلمانية ، ولكن هذا الاقتراح أثار معارضة شديدة وقوبل بمظاهرات ضخمة فى البلاد بحيث أن الحكومة اضطرت الى الاستقالة وسقط المشروع . بيد أن الحكومة الجديدة استمرت تقاوم جميع مشروعات الاصلاح الديموقراطى ودافعت عن تطبيق قانون سنة ١٨٩٥ فى الانتخابات المحلية . ولما لم يستطع حزب العمال أن يحقق شيئا فى البرلمان لجأ الى اثارة حملة جديدة من المظاهرات الضخمة ، ولكن الحكومة لم تتحرك . وأخيرا ثارت المشاعر فى الحزب الى حد أن الزعماء اضطروا فى سنة ١٩٠٢ الى الموافقة على الدعوة الى اضراب عام من أجل حق الانتخاب العام ، وان كان كثيرون منهم قد ترددوا جدا خشية سوء العاقبة . وكانت الاستجابة واسعة ، وان لم تكن شاملة بسبب المعارضة الشديدة من جانب معظم الجماعات الكاثوليكية . وقد أضرب أكثر من ٣٠٠٫٠٠٠ عامل ، ولكن الحكومة ثبتت فى موقفها ، واضطر حزب العمال الى الاعتراف بالفشل وأمر المضربين بالعودة الى العمل . وأجريت انتخابات عامة بعد ذلك بوقت قصير ، وعانى الاشتراكيون هزيمة . وكان أثر الاضراب أخطر فيما يتعلق بالنقابات التى انسحب كثير منها من الحزب وأعلنت حيادها سياسيا . وحدثت أضرار مشابهة فى ميدانى التعاونيات والتبادليات ، ومجمل القول أن حزب العمال تعرض لهزيمة خطيرة جدا .

ولا ريب فى أن بعض السبب فى هذه الهزيمة يرجع الى جهود الحركة الاجتماعية الكاثوليكية فى بناء منظمة مضادة قوية . وقد طردت أكثر الجماعات الكاثوليكية يسارية ، بزعامة المطران داينز الذى كان قد انتخب للبرلمان عن دائرة آلوست ، من الحركة الكاثوليكية ، وانتقلت هذه الحركة أكثر فأكثر الى سيطرة الحزب الكهنوتى . وكان الكاثوليك يبذلون

جهودهم المركزة بلا انقطاع لتنظيم جمعيات تعاونية مسيحية ونقابات مسيحية فى معارضة الاشتراكية ، أو فى الدعوة الى الحياد السياسى اذ عز عليهم اثارة المعارضة . ولا شك فى أن هذه الجهود أصابت نجاحا كبيرا ، وبخاصة بعد فشل الاضراب العام فى سنة ١٩٠٢ . وفى البرلمان جاءت الحكومات الكاثوليكية الواحدة بعد الأخرى ، وبدا أن الاشتراكيين قد وقعوا فى مأزق لا حل له . وقد صدر عدد من القوانين لحماية الطبقات العاملة من أبشع أنواع الاستغلال ، ولكن هذه القوانين لم تكن سوى قطرة فى بحر ، وذهب ضغط الاشتراكيين من أجل اقرار تنظيم عام للخدمات الاجتماعية أدراج الرياح . وكان أكثر ما أمكن الحصول عليه فى هذا المجال هو بعض الاعانات الحكومية الصغيرة للاتحادات التبادلية ، وكانت هذه أكثر فائدة للجمعيات الكاثوليكية منها للجمعيات الاشتراكية التى لم تكن تستطيع الافادة منها الا اذا فصلت نشاطها فى الخدمات الاجتماعية عن نشاطها السياسى والتعاونى .

وقد عانى الاشتراكيون الهزيمة أيضا لأن الميدان الرئيسى للنزاع السياسى انتقل بعد سنة ١٩٠٢ الى قضايا أقل ملاءمة لهم بكثير من حملة حق الانتخاب العام أو المطالبة بالتشريع الصناعى والاجتماعى . فابان الفترة التى أعقبت هزيمة سنة ١٩٠٢ الخطيرة اتجه اهتمام الناس والبرلمان أولا الى النزاع حول سلوك الملك ليوبولد الثانى فى امبراطوريته الخاصة التى بناها لنفسه فى افريقيا ، ثم الى المشكلة التى لا تقل عن الأولى صعوبة الخاصة بمكان الكنيسة الكاثوليكية فى ادارة النظام التعليمى .

ولم يكن النزاع الخاص بالكنغو فى الواقع مسألة نزاع بين الأحزاب البلجيكية أساسا ، بل كانت مسألة مسئولية الدولة البلجيكية عن الفظائع التى كانت ترتكب بواسطة ملك «البلجيكيين» بصفته الأخرى باعتباره ملكا

مطلقا لدولة الكونغو الحرة . وكان الموضوع قد بدأ منذ سنة ١٨٧٦ ، عندما دعا ليوبولد الى مؤتمر خاص فى بروكسل يضم المكتشفين والمبشرين والتجار المهتمين بافريقيا ، بغرض ظاهرى هو القضاء على الرق وتجارة الرقيق فى « القارة المظلمة » وفتحها « للمدنية » بتنمية المشروعات التجارية والتبشيرية . وكانت الهيئة الأصلية التى أنشأها ليوبولد تعرف باسم « الاتحاد الدولى لاكتشاف افريقيا وتمدينها » ، ولم يكن لها فى أول الأمر أية صلة خاصة بالكونغو أو أية نية علنية فى اقامة دولة . ولكن سرعان ما اتجهت أنظار ليوبولد الى امكان اقتطاع امبراطورية مجزية تماما فى حوض الكونغو لشخصه اذا تركته الدول الكبرى . وفى سنة ١٨٧٨ أنشأ هيئة منبثقة من الاتحاد القديم سرعان ما اتخذت لنفسها اسم « الاتحاد الدولى للكونغو » . وفى رعاية هذه الهيئة قضى المكتشف المشهور هـ . م . ستانلى عدة سنوات فى الكونغو يؤسس المراكز التجارية والمشروعات التبشيرية ، ويؤسس دولة فى الواقع عن طريق الحصول على تنازلات عن مساحات واسعة من الأرض والسلطات السيادية من رؤساء القبائل . وحدثت هذه المناورات فى نفس الوقت مع حركات قامت بها عدة دول أوروبية لتقسيم قارة افريقيا الى مجالات نفوذ سرعان ما تحولت الى امبراطوريات استعمارية . وكان ليوبولد قد اختار مساحة شاسعة فى وسط افريقيا رأى فيها فرصة العمل دون تدخل اذا استطاع أن يتفق مع الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدود امبراطوريته المقترحة . واستخدم مواهبه الكبرى فى حبك المؤامرات عن طريق ادعائه بأنه رسول المدنية المسيحية وبواسطة صلاته بالأسر الحاكمة فى أوروبا . وأقنع الولايات المتحدة بالاعتراف « باتحاد الكونغو » باعتباره دولة ، ثم حصل على اعتراف مماثل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والنمسا — المجر وروسيا . وفى أثناء

هذه المفاوضات دعى بسمارك الى عقد مؤتمر فى برلين سنة ١٨٨٤ للدول التى يهمها تنمية افريقيا ، وانتهى هذا الاجتماع الى « قرار عام » صدر فى أوائل سنة ١٨٨٥ يتناول حوض الكونغو ، الى جانب أشياء أخرى . وتقرر أن تكون حرية التجارة مكفولة تماما لكل الأمم وأن تتخذ اجراءات للقضاء على تجارة الرقيق وحماية المبشرين والمكتشفين . واعترف « باتحاد الكونغو » دولة مستقلة فى منطقة شاسعة ، وصار أحد موقعى « القرار العام » . وأعقبت ذلك مفاوضات حددت حدوده وقسمت فى الواقع معظم وسط افريقيا بينه وبين الدول الأوروبية الكبرى . وفى نفس العام حصل ليوبولد على موافقة البرلمان البلجيكى على توليه السلطة المطلقة على دولة الكونغو الحرة ، وتقرر أن يكون الاتحاد بينها وبين بلجيكا « شخصيا بحتا » . شرع عندئذ ليوبولد فى ارساء سيطرته الفعالة على المساحة الضخمة التى خصصت له . ووقعت حروب مريرة ضد العرب فى الداخل وصراعات عنيفة مع السكان من أهالى البلاد الذين أخمدت مقاومتهم بلا أية رحمة . وفى سنة ١٨٨٩ كتب ليوبولد وصية ترك فيها الكونغو ليكون ملكا للدولة البلجيكية بعد وفاته ، ولكنه شرع يقتطع منها ضيعة خاصة شاسعة — ممتلكات التاج — ادعى انها ملك شخصى له ولورثته . ومنح امتيازات أيضا لشركات رأسمالية كبيرة تضم مستثمرين من بلاد عديدة ، وطالب باحترام هذه الامتيازات و « ممتلكات التاج » عندما تنتقل الدولة الى الحكم البلجيكى . وكان قد بدأ ، فور حصوله على الاعتراف بامبراطوريته ، بمرسوم فظيع يعلن فيه أن جميع « الأراضى الخالية » فى الكونغو ملك للدولة ، وفسر الآن هذا المرسوم بأنه ينطبق على جميع الأراضى التى لا يقوم الأهالى فعلا بفلاحتها — أى ليس فقط الغابات كلها وحقوق التعدين ، بل جميع المساحات التى كان الأهالى ورجال القبائل ينتقلون

فيها دون أن ينشئوا محلات زراعية دائمة .ووضع نظاما من السخرة ، فى ممتلكاته الخاصة وبالنيابة عن الشركات التى منحها امتيــازا ، سرعان ما صار لا فرق بينه وبين الرق ؛ وارتكبت قواته -- وكان معظمها مؤلفا من جنود من الأهالى تحت امرة ضباط أوروبيين — فظائع بشعة ضد كل من حاول مقاومة طغيانه واستغلاله . وأصبح النظام الذى أقامه فضيحة دولية — وبخاصة فى مناطق انتاج المطاط التى كانت تسيطر عليها مؤسسة خاصة أنشأها لاستغلالها . وفى سنة ١٩٠٤ وضع روجر كيسمنت ، القنصل البريطانى فى بوريا فى الكونغو ، تقريرا يكشف عن بعض الفظائع المنتشرة ؛ واقترحت الحكومة البريطانية ، التى كانت قد وجهت مذكرة عن الموضوع الى جميع الدول التى اشتركت فى « القرار العام » ، أنه قد يستحسن احالة الموضوع الى محكمة لاهاى . وتحت ضغط الرأى العالمى اضطر ليوبولد ، الذى كان قد أنكر التهم ، الى تأليف لجنة استقصاء برئاســة ادموند جانسونز أحد كبار القضاة البلجيكيين . واعترفت اللجنة فى تقريرها بوجود اساءات خطيرة وأوصى بعدد من الاصلاحات ولكنها أقرت استخدام العمل الاجبارى ونظام الامتيازات التى منحت لشركات خاصة . وعنــدئذ ألف ليوبولد لجنة خاصة به لدراسة التقرير وتنفيذ التوصيات التى كان على استعداد لقبولها ، ولكنه استمر مصرا على أن حقوقه فى « ممتلكات التاج » والامتيازات التى منحها يجب احترامها .

وكانت الحكومة والبرلمان فى بلجيكا يناقشان فعلا منذ سنة ١٩٠١ مشروع قانون قصد به تنظيم شئون الكونغو ابتداء من اليــوم الذى سيصير فيه ، بعد موت ليوبولد ، مستعمرة بلجيكية . ولكن لم يمكن احراز أى تقدم بسبب الشروط التى لا يمكن قبولها والتى أصر عليها الملك . وزاد ليوبولد الأمر سوء فى سنة ١٩٠٦ ، بعد تقرير اللجنة ، بأن منح عددا

من الامتيازات الجديدة لشركات يسيطر عليها رأس المال الأجنبى الى حد كبير » بأمل الحصول على تأييد الجماعات الرأسمالية فى البلاد الكبرى ضد مهاجميه . وأعقب ذلك مناقشات حادة فى البرلمان البلجيكى صحبها احتجاجات متزايدة من الخارج عندما صار من الجلى أن الاصلاحات المزعومة التى أدخلها ليوبولد لم يكن لها أى أثر ذو بال ، وأن نظام العنف والاضطهاد القاسى فى الكونغو استمر بلا تغيير تقريبا .واشتركت حكومة الأحرار فى بريطانيا والولايات المتحدة برئاسة تيودور روزفلت فى حملة المطالبة بالاصلاح . وفى سنة ١٩٠٧ اضطر ليوبولد الى توقيع معاهدة يتنازل فيها عن « دولة الكونغو الحرة » لبلجيكا . ولكن ليوبولد استطاع مع ذلك الاصرار على ألا تمس « ممتلكات التاج » و « المؤسسة » التى أنشأها ، وأن تذهب مبالغ ضخمة مما تحصل عليه « المؤسسة » من عملياتها اليه شخصيا والى عائلته . وأدت هذه الشروط الى احتجاجات أخرى من بريطانيا وبلاد أخرى وكذلك فى البرلمان البلجيكى . وفى سنة ١٩٠٨ عقدت معاهدة أخرى ألغت « المؤسسة » ومعظم الامتيازات الخاصة التى طالب بها ليوبولد ، ولكنها منحت الملك مبالغ كبيرة كتعويض لما فقده من « حقوق » . واضطرت الدولة البلجيكية أيضا الى الاعتراف بعدد من الامتيازات التى منحها ليوبولد والوعد بدفع مبالغ سنوية كبيرة للعائلة المالكة البلجيكية . ولكن بعد مناقشات طويلة وحادة قبل المجلس البلجيكى المعاهدة المنقحة ، وفى نهاية سنة ١٩٠٨ لم يعد « لدولة الكونغو الحرة » وجود وتحولت الى مستعمرة بلجيكية .

وقد وضع الموقف فى الكونغو الاشتراكيين البلجيكيين أمام مشكلة صعبة . فهم لم يحبوا ليوبولد وكانوا على استعداد تام للانضمام الى المنددين بنظامه البشع وبالرأسماليين من صائدى الامتيازات الذين كانوا

معه .واعتبروا أن دولة الكونغو الحرة أكبر ممثـل لشرور الامبريالية الرأسمالية ، وضموا صوتهم الى غيرهم من الاشتراكيين فى ازاحة الغطاء عن نمو الامبريالية كمرحلة فى نمو الاستغلال الرأسمالى . ولكن الموضوع لم يكن بهذه السهولة عندما وصل الأمر الى البحث عن حل للمشكلة التى أثارتها مغامرات ليوبولد فى بناء امبراطورية خاصة . فلم يكن الاشتراكيون البلجيكيون يريدون أن يروا بلادهم تحـذو حـذو الدول الكبرى فى المغامرات الامبريالية باقتناء امبراطورية استعمارية ، ومع ذلك فمن الجلى أن هذا هو ما يحدث فعلا ، على الأقل منذ اللحظة التى أعلن فيها ليوبولد نيته فى ترك دولة الكونغو الحرة ميراثا لبلجيكا بعد موته . هذا بالاضافة الى أن الشروط التى وضعها ليوبولد ، من احتفاظه بممتلكاته الخاصة والاصرار على استمرار الامتيازات التى منحها لعـدة شركات مستغلة ، لم تكن مقبولة بالمرة من الاشتراكيين البلجيكيين .

وابتداء من سنة ١٩٠١ طرح الموضوع على البرلمان البلجيكى فى الصورة التى وضعه فيها المشروع بقانون الذى يحدد الشكل الذى ستتخذه سيطرة الدولة البلجيكية على الكونغو عندما تتسلمه بعـد موت ليوبولد . وبمقتضى هذا القانون ، فى صورته الأولى ، يبقى النظام الاستبدادى للحكم فى الكونغو كاملا بلا أى تعديل ، ولا يكون للبرلمان رأى تقريبا فى شئون المستعمرة . وقد عارض الاشتراكيون بطبيعة الحال هذا الوضع بشدة ، كما عارضـوا فى احتفاظ ليوبولد « بممتلكات التـاج » وفى شروط الامتيازات التى منحت الشركات سلطات واسعة فى القيام بأعمال بوليسية وعسكرية ضد الأهالى . بيد أن كثيرا من الاشتراكيين ذهبوا الى أبعد من ذلك وعارضوا فى أخذ الكونغو بأية شروط . وأراد بعضهم أن توضع دولة الكونغو الحرة تحت الادارة والاشراف الدوليين . وبعضهم أراد

ألا تكون له أية صلة بالموضوع الملوث بأية شروط ، واتخذ موقف مجرد مناهضة الامبريالية دون أن يتقدم بأى اقتراح ايجابى .

وقد لعب هكتور دنيس واميل فاندرفلد دورا رئيسيا فى التنديد بأعمال ليوبولد فى افريقيا . وعندما اتخذ الموضوع وجها جديدا فى سنة ١٩٠٦ بعد تقرير اللجنة والفشل الواضح فى تنفيذ حتى المقترحات البسيطة التى أوصت بها ، ثارت خلافات قوية بين صفوف الاشتراكية . فلم تعد المسألة موضوع تشريع لما يفعل فى موعد غير محدد فى المستقبل بعد موت ليوبولد ، بل موضوع العمل فورا لوضع حد لفضيحة صارت دولية وغير محتملة — غير محتملة ، لا بالنسبة للاشتراكيين وذوى النزعة الانسانية فحسب ، بل وبالنسبة لكثيرين من دعاة السياسة الأمبريالية أيضا .واقتنع فاندرفلد بعد زيارته للكونغو ليرى الأمور بنفسه ، بأن الحل الوحيد هو أن تتولى الدولة البلجيكية أمر « دولة الكونغو الحرة » بشروط تسمح للبرلمان البلجيكى بالسيطرة الكاملة على شئون البلاد ، وتعهد اليه بمسئولية اصدار القوانين للمحافظة على حقوق الأهالى وحرياتهم . وكان على استعداد ، فى سبيل تحقيق ذلك ، لقبول بعض التنازلات لمطالب الملك المبالغ فيها مما بدا أنه لا مندوحة عنه للوصول الى اتفاق . بيد أن فاندرفلد وجد أن مؤيديه فى هذه القضية أقلية فىحزبه ؛ فقد أحس معظم الاشتراكيين بأنهم يدفعون ليصيروا شركاء راضين عن نظام من الامبريالية الاقتصادية لا يقرونه مطلقا . وعندما وجد فاندرفلد أن الأغلبية ضده عرض الاستقالة من مركزه فى الحزب . ولكن الحزب رفض قبول استقالته وسمح له ، لما رآه متمسكا بموقفه ، أن يستمر فى عرض وجهة نظره فى البرلمان . وأمكن تجنب حدوث انقسام فى الحزب بالاتفاق على التصويت ضد قانون الكونغو على أساس أن شروط ليوبولد

مما لا يمكن قبوله ، دون تقييد ممثلى الحزب فى البرلمان بالمعارضة فى تولى أمر دولة الكونغو الحرة بأية شروط . وقد صوت الاشتراكيون ضد القانون فى صورته المنقحة التى تضمن للبرلمان السيطرة على النظام فى الكونغو وتحمله مسئولية اصدار قوانين لحماية الأهالى ، ولكنهم كانوا يعلمون تماما أنه سيمر برغم معارضتهم . ومنذ ذلك الوقت كان لفاندرفلد ما أراد فى الواقع ، لأن الكونغو عندما أصبح مستعمرة بلجيكية وصار البرلمان البلجيكى مسئولا عنه ، لم يعد أمام الاشتراكيين سـوى أن يبذلوا ما فى وسعهم لجعل النظام أكثر تحررية ، مهما كان نفورهم منه من ناحية المبدأ ، أو أن يقبلوا استمرار الادعاءات التى أصر عليها ليوبولد الى النهاية .

وهكذا اضطر الاشتراكيون البلجيكيون ، فى السنوات الأولى من القرن الحـالى ، الى مواجهة مشكلة تحـديد موقفهم من الامبريالية الرأسمالية بصورة مباشرة وحاسمة أكثر من الاشتراكيين فى البلاد الأخرى ، ولم يكن الأمر سهلا عليهم . فقد كانت الدعوة الى انشاء نظام دولى يتعهد بحماية مصالح أهالى البلاد أمرا طيبا جدا على الورق ، ولكنه كان من الواضح تماما أنه لا يحتمل مطلقا انشاء مثل هذا النظام عمليا تحت اشراف الدول التى وقعت المعاهدات المنظمة لتصرفاتها فى حوض الكونغو . لقد كانت هذه الدولة مشغولة فى هذا الوقت بالذات بتقسيم افريقيا بينها ، وبمنح امتيازات فى الأقاليم التى اقتطعتها لشركات لا تقل كثيرا عن شركات ليوبولد سوءا ، وبفرض الاجراءات البوليسية على الأهالى والاسـتيلاء على الأرض عنوة تحت ستار تقدم المدنية فى افريقيا ؛ وحتى اذا كانت بعض هذه الدول اعترضت على أعمال ليوبولد ، فانها انما فعلت ذلك ، لا لأنها ضد استغلال الأهالى ، ولكن لأنها كانت ترى أنه يمكن الحصول

على نفس النتائج — أو أفضل منها — بأساليب أقل وحشية . ولم يكن من الممكن فى الحقيقة انشاء نظام دولى يؤدى تطبيقه الى المحافظة على مصالح الأهالى ضد الاستغلال الرأسمالى . كما لم يكن من الممكن فى هذه المرحلة تسليم هذه المناطق الى سلطة أهلية تستطيع أن تحكم بنفسها . فلم يكن للنزعة القومية وجود فى المستعمرات بعد ، وكان العرب ، وهم وحدهم الذين كان لديهم أكثر من مجرد تنظيم قبلى ، سيستخدمون القوة لاعادة تجارة الرقيق فى صورها القديمة لو سمح لهم بذلك . وهكذا لم يكن هناك فى الحقيقة طريق آخر سوى أن تتولى الدولة البلجيكية أمر الامبراطورية الشاسعة التى أقامها ليوبولد وتحمل المسئوليات المالية التى تتطلبها المحافظة على الأمن فيها . ولما كان الاشتراكيون مجرد أقلية صغيرة فى البرلمان البلجيكى وليس لديهم أى أمل قريب فى أن يصيروا أغلبية — بل الواقع أنهم كانوا يضعفون — فان هذا كان يعنى أن بلجيكا ستتحول الى دولة امبريالية تحكم امبراطورية لمصلحة أصحاب الامتيازات من الرأسماليين فى جميع أنحاء العالم . وليس من الغريب أن أغلبية الاشتراكيين البلجيكيين نفروا من أن يصيروا شركاء راضين عن هذا الوضع ، ولكن ماذا كان فى وسعهم أن يفعلوا ؟ (١) .

---

(١) وقد نظمت حملات الاحتجاج ضد ما يحدث فى الكونغو فى عدد من البلاد . وقد تولى قيادة الحملة فى بريطانيا أدموند دين موريل (١٨٧٣ — ١٩٢٤) ، الذى صار سكرتير « اتحاد اصلاح الكونغو » فى سنة ١٩٠٤ . وقد لعبت كتب موريل ونشراته الكثيرة ، وبخاصة « حكم الملك ليوبولد فى أفريقيا » (١٩٠٤) و « المطاط الأحمر » (١٩٠٦) ، دورا كبيرا فى اثارة الرأى العام ضد حكم ليوبولد السيىء . وبعد نشوب حرب سنة ١٩١٤ قام موريل بالدور الرئيسى فى تنظيم « اتحاد الاشراف الديمقراطى » الذى صار سكرتيره . وكان رئيس تحرير صحيفة « الشئون الخارجية» . وقد ظل حتى سنة ١٩١٤ من الأحرار ثم انضم الى مجموعة =

ولم يكد موضوع الكونغو تتم تسويته — وان كان الصراع حول وضع القوانين الجديدة لحكمه لا يزال فى الطريق طبعا — حتى شغل موضوع التعليم مركز الصراع السياسى فى بلجيكا . فقد عقدت الحكومة الكاثوليكية العزم على دعم سيطرة الكنيسة على المدارس بتقديم منح من الأموال العامة للمدارس الخاصة التى تدار تحت الاشراف الدينى بشروط مماثلة للمدارس التى تديرها الهيئات المحلية . وارتفع شأن الأحرار ثانية عندما وقفوا فى وجه الكهنوت فى هذه القضية ، بوصفهم المدافعين التقليديين عن « العلمانية » فى الميدان التربوى . ووجد الاشتراكيون ، حيال الأغلبية الكاثوليكية فى البرلمان ، أنفسهم مضطرين الى الدخول فى تحالف مع حزب الأحرار ضد الكاثوليك . وفى سنة ١٩١١ قدمت الحكومة الكاثوليكية قانونا تربويا يرغم السلطات المحلية على تقديم منح للمدارس الكاثوليكية بشروط مماثلة ، وتكاتف الاشتراكيون والأحرار فى القيام بحملة اثارة ضد هذا القانون فى جميع أنحاء البلاد ؛ وعندئذ سحبت الحكومة المشروع ، ولكنها حلت البرلمان والتجأت الى الناخبين لتأييد سياستها . ووضع ذلك الاشتراكيين فى مأزق . فقد أصروا حتى ذلك الوقت على ضرورة الاستقلال فى الكفاح عن الأحزاب البورجوازية وعدم عقد اتفاقات انتخابية معها . ولكن فى مواجهة السيطرة الواضحة التى للكاثوليك على السلطة السياسية والتى لا تتزعزع ما دام الأحرار والاشتراكيون مستمرين فى القتال بعضهم ضد بعض فى ظل

= «حزب العمال المستقل» . وفى سنة ١٩٢٢ صار نائبا عماليا عن دائرة داندى بعد أن هزم تشرشل . وقد هوجم بشدة ابان الحرب باعتباره نصيرا للألمان ، ولكنه كان فى الحقيقة عدوا لدودا للامبريالية والدبلوماسية السرية ويؤمن ايمانا شديدا بحقوق الانسان بصرف النظر عن لونه واصله .

القانون الانتخابى القائم ، وخشية الفشل فى تعديل القانون بواسطة الاضراب ، تحول معظم الزعماء الاشتراكيين الى وجهة النظر القائلة بأنه ينبغى على الأحرار والاشتراكيين أن يتناسوا خلافاتهم مؤقتا ليكافحوا معا من أجل « العلمانية » والاصلاح الانتخابى . وقد ثارت هذه القضية فى الوقت الذى كانت فيه « الدولية الاشتراكية » معرضة لنزاع حاد حول موضوع اشتراك الاشتراكيين فى حكومات رأسمالية بمناسبة « قضية ميللران » .وكان جيرو ، كما رأينا ، هو المدافع الرئيسى عن هذه السياسة عندما كانت السبيل الوحيد الممكن للدفاع عن « الجمهورية الفرنسية » ضد قوى الرجعية .ولم يكن قد استطاع اقناع أغلبية « الدولية » برأيه ، ولكنه كان قد نجح فى حملها على الاقتصار فى نقدها لهذه السياسة على اصدار قرار كاوتسكى المشهور الذى لم يغلق الباب فى وجهها تماما [1] ، لمصلحة الوحدة الاشتراكية ، وان كان ضد الاشتراك فى أية ظروف تقريبا . وكانت أغلبية الاشتراكيين البلجيكيين تدرك أن حركتهم فى خطر من الرجوع القهقرى أكثر فأكثر الا اذا استطاعوا طرد الكاثوليك من الحكم ، ولذلك اقتنعوا بأن الأمر من الخطورة بحيث يبرر تعاونهم ، فى الانتخابات على الأقل ، مع الأحرار .وقد عارض قطاع من حزب العمال ، على رأسه لويس دى بروكير ، هذا الاتجاه بشدة ، ولكنه كان أقلية فى « مؤتمر الحزب » واضطر للموافقة ، برغم تخوفه ، ولاء للحزب .والواقع أن المؤتمر لم يوافق على ائتلاف كامل ، فذلك كان ضد السياسة التى أعلنتها الدولية الاشتراكية .وما كان اميل فاندرفلد ، بوصفه رئيسا « للمكتب الاشتراكى الدولى » الذى كان مقره فى بلجيكا ، يقبل أى قرار يتعارض صراحة مع « قرار كاوتسكى » . بيد أن هذا القرار سلم

(١) انظر الفصل الأول من الجزء الثالث .

بأنه قد تنشأ ظروف يرغم فيها الاشتراكيون على التعاون مع الأحـزاب البورجـوازية ، وقد اسـتغل الاشتراكيون البلجيكيون هـذا البنـد الى أقصى حد فى وضع سياستهم . وكانت النتيجة ، بعد مناقشات طويلة ، هى وضع اتفاق انتخابى بين الاشتراكيين والأحرار يتقدم بمقتضاه الحزبان الى الانتخابات على أساس الدعوة الى « العلمانية » وحق الانتخاب للجميع وببرنامج مشترك من الاصلاحات الاجتماعية ، ولكن دون تحديد أى تعهدات مفصلة للمستقبل . وبدلا من أن تكون نتيجة انتخابات سنة ١٩١٢ العامة ، التى دخلها الحزبان على هذا الأساس ، طرد الكاثوليك ، اعادتهم الى البرلمان أقوى بكثير عن ذى قبل . فقد صوت كثير من أحرار الطبقة المتوسطة للكاثوليك خوفا من الاشتراكية ، كما حصل الكاثوليك على قدر ضخم من تأييد الطبقة العاملة باتهام الاشتراكيين بأنهم أعداء الدين .

وأدت هذه الهزيمة الثانية الى تفكير طويل فى صفوف الاشتراكيين ونبذت سياسة الائتلاف مع الأحرار ؛ اذ صارت الفكرة السائدة هى أن قضية الاشتراكية لا يمكن أن تتقدم بدون اصلاح انتخابى . ومن ثم عاد التفكير فى الاضراب العام السياسى ؛ وقبل زعماء الحزب ، وان كان بتردد فى حالات كثيرة ، ما طلبه اليهم أعضاء الحزب العاملون من اتباع سياسة اشتراكية أكثر صلابة ، ولكنهم أصروا فى الوقت ذاته على أنه يجب الاعداد للاضراب العام بعناية أكثر مما حدث فى سنة ١٩٠٢ . وأعقب ذلك فترة من الاستعدادات على أوسع نطاق ، كما بذلت جهود خاصة للحصول على تأييد النقابيين . وفى نفس الوقت قامت محاولة لارغام الحـكومة على التقدم ببعض تنازلات عن طريق المظاهرات الضخمة ، ولكن عندما ثبتت الحكومة على موقفها وجد الاشتراكيون أنفسهم فى موقف ، اما أن يقبلوا الهزيمة ، أو ينفذوا تهديداتهم بالدعوة الى اضراب عام . وقرروا

الدعوة الى الأضراب فى ١٤ أبريل سنة ١٩١٣ ؛ وعندما حان موعده كانت الاستجابة أكثر بكثير مما حدث منذ احدى عشرة سنة . اذ أضرب حوالى ٤٥٠،٠٠٠ عامل فى مقابل ٣٠٠،٠٠٠ عامل فى سنة ١٩٠٢ . ووافقت الحكومة تحت هذا الضغط على تأليف لجنة لدراسة موضوع الاصلاح الانتخابى ، لكنها رفضت الوعد بادخال أى تعديل ؛ وعلى أساس هذا التنازل المشكوك فيه أمر زعماء الحزب بالعودة الى العمل . ومن المستحيل أن نقول ماذا كان سيحدث اذا كانت اللجنة قد أكملت عملها وأكرهت الحكومة على تنفيذ توصياتها . ولكن ما حدث هو أن نشوب الحرب وغزو بلجيكا فى العام التالى أدى الى وضع الموضوع كله على الرف مؤقتا ، ليثار مرة أخرى فى جو مختلف تماما بعد أن كانت الحرب قد أرغمت الاشتراكيين وخصومهم معا على الدخول فى وزارة ائتلافية فى المنفى . أما فيما يتعلق بالاثارة المباشرة فان انهاء الاضراب فى سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ أدى الى خلافات حادة فى الرأى داخل صفوف حزب العمال ؛ وندد كثير من أعضاء الحزب فى التنظيمات المحلية بزعامة الحزب واتهموهم بالجبن فى تصرفاتهم . بيد أن وقوع الحرب حال دون تطور هذه الخلافات الى أزمة .

وكان من بين أشد دعاة سياسة العمل المشترك مع الأحرار الرجلان الباقيان من زعماء حزب العمال فى أيامه الأولى — ادوارد آنسيلى من جنت ولويس برتراند المؤسس الرئيسى « لبيت الشعب » فى بروكسل . وكان هذان الشخصان هما الصلة الأساسية بماضى الاشتراكية البلجيكية . اذ أن سيزار دى بايبه ، الذى عمل معه برتراند فى اتصال وثيق ، كان قد توفى فى سنة ١٨٩٠ . وتبعه جين فولدرز ، الذى اشترك فى سنة ١٨٨٥ مع برتراند فى تأسيس « الشعب » الصحيفة الاشتراكية الرئيسية ، الى القبر

فى سنة ١٨٩٦ . وكان معظم الرجال الجدد الذين ظهروا كزعماء فى المرحلة البرلمانية للحركة معتدلين الى حد كبير — وكان بعضهم تقدميا تحول الى الاشتراكية ، وكان آخرون طلبة ومدرسين ألقوا بأنفسهم بحماس فى الجانب التربوى من نشاط الحزب . وكان الحزب طبعا يتكون أساسا من عمال ، ولكن قيادته القومية كانت تضم نسبة مرتفعة بلا مبرر من المثقفين ؛ ووقف كل من ضعف النقابات نسبيا وطبيعة النظام الانتخابى ، الذى منح المرشحين المثقفين ومرشحى الطبقة الوسطى ميزة فى اجتذاب الأصوات ، عقبة فى سبيل تكون قيادة متوازنة . وكانت مناهضة الاكليركية فى بلجيكا ، حيث احتلت الكنيسة الكاثوليكية مكانا لا تباريه فيها أية جماعة دينية أخرى ، تسيطر على المثقفين وعلى نخبة من الأشخاص العاملين فى الطبقة العاملة ، ولكن لم يكن لها سوى نفوذ ضئيل نسبيا على جمهرة العمال ، الا فى بعض المناطق القليلة .وكانت « العقلانية » القوية التى يدين بها زعماء الطبقة العاملة تنطوى على اغراء شديد بالتحالف مع الأحرار ليتكاتفوا من أجل « العلمانية » ، ولكنها جنحت الى حجب خطر اتاحة الفرصة للكاثوليك لاتهامهم بأنهم ليسوا أعـداء الاكليركية وحـدها بل الدين أيضا ، عن أنظارهم ، وبخاصة المثقفين منهم — باستثناء بارز واحد هو دى بروكير . وهكذا فان تحالفهم مع الأحرار أفقدهم عددا من الأصوات بين العمـال أكثر مما أكسبهم اياه بين الطبقات الوسطى . هذا فضلا عن أن الموقف المتأزم الذى أعقب النجاح الانتخابى الكبير المتوالى فى التسعينات من القرن الماضى جنح الى اثارة الشك فى حكمة السياسة التى تحاول تنظيم النقابات والجمعيات التعاونية كجزء من حزب العمال بحيث تبعد الهيئات التى لم تكن على استعداد للعمل داخله فقط . ولما أدرك الحزب ذلك بذل جهده بعد سنة ١٩٠٥ فى تشييد فدرال أوسع للنقابات يمكن أن

يجتذب النقابات التى لم تكن على استعداد لأن تصير قدرالات مندمجة داخل الحزب . بيد أن هذه السياسة بدأت متأخرة جدا ولم يكن لها أثر يذكر : كما لم تبذل أية جهود لعلاج مشكلة التعـاونيات عـلى أسس مشابهة . والواقع أن ذلك كان عسيرا جـدا ، وقد يؤدى بسهولة الى ضرر أكثر من النفع . اذ أن تنظيم الحـزب كان يعتمد على التعاونيات المحلية الناجحة تماما ، التى كان قد جعلها مراكز لحياته المحلية كلها ، الى حد أن فصلها عن الحـزب قد يكون ضربة قاتلة . ومع ذلك فان انشاء تعاونيات اشتراكية كعنصر لا يتجزأ من حزب العمال يصاحبه بالضرورة نمو تعاونيات غير اشتراكية تنافسها ، وقد انتهز الكاثوليك فرصتهم ، فى كل من ميدانى النقابية والتعاون ، لتشييد منظمات مضادة . ويغلب أن ظهور حركتين كبيرتين متنافستين لم يكن مما يمكن تجنبه بالنظر الى شدة الصراع بين الكنيسة وخصوم السلطة الاكليركية . وسواء كان الأمر كذلك أم لا ، فانه قد أدى بلا شك الى حالة توقف متأزمة . فقد كان الاشتراكيون بعيدين عن نيل السلطة السياسية فى سنة ١٩١٤ كما كانوا فى سنة ١٨٩٤ . وحتى سنة ١٩١٤ كانت تجربة الائتلاف مع الأحرار المناهضين للاكليركية قد فشلت . وبقى أمام الاشتراكيين ، فى ظل سيطرة فكرة الوحدة القومية بسبب الحرب ، أن يروا ماذا يمكن أن يجنى من الائتلاف مع الكاثوليك .

وطوال الفترة التى ناقشناها فى هذا الفصل لم يكن اميل فاندرفلد (١٨٦٦ — ١٩٣٨) الزعيم السياسى البارز لحزب العمال البلجيكى فحسب ، بل كان أيضا منظره الرئيسى . فرغم أنه نال شهرة كخطيب فى البرلمان وفى عدد لا يحصى من الاجتماعات والمظاهرات فى بلاد عديدة ، وأنه كان تربويا عاملا لا يكل ، وأنه كان مشغولا باستمرار بشئون الدولية الثانية وبشئون الحزب البلجيكى معا ، فانه وجد وقتا ليعرض فى عدد من الكتب مجموعة

من المبادىء ، قال انها ماركسية ، وان اختلفت فى عدة نواح عن أرثوذكسية أتباع ماركس من الألمان وأخذت الكثير عن سيزار دى بابيه وعن الصورة الفعلية التى اتخذها التنظيم العمالى البلجيكى علــى يد لويس برتراند وادوارد آنسيلى . فقد أخذ عن دى بابيه الاصرار على دور المنظمــات المحلية فىادارة الخدمات العامة والعمليات الصناعية ، وكذلك التأكيد على الحاجة الى انشاء هيئات وظيفية خاصة لهذه الأغراض بدلا من أن يعهــد بادارتها الى أجهزة سياسية أساسا . وأخذ عن برتراند وآنسيلى مفهوم الحزب ، ليس باعتبــاره بناء سياسيا موحــدا ، ولكن بوصفه تجمعا للتعاونيات والنقابات والتبادليات وهيئات الطبقة العاملة الأخرى ، على أن يكون أساسه فى التضامن المحلى وليس فى أية سلطة توجيه مركزية . وقد اختلفت اشتراكية فاندرفلد عن الماركسية الألمانية فى أنها كانت أقل مركزية وتسلطية بكثير وفى أنها نبذت فكرة الحزب المركزى ، المنظم أســاسا للصراع الانتخابى ، بوصفه المسيطر الأعلى على نشاط الطبقة العاملة فى جميع الميادين . وبذلك كانت تقف ضد تمجيد « الدولة » بمعنى مزدوج — ليس فقط باعتبار الدولة الرأسمالية العدو الذى قدر للبروليتاريا أن تقضى عليه ، ولكن كذلك بالاستمرار فى العداء نحو تمجيد « الدولة » فى المستقبل والدعوة ضد تسلطية « الدولة » كأداة لبناء المجتمع الاشتراكى ان « الاشتراكية ضد الدولة » عنوان لكتاب من أشهر كتب فاندرفلد ، فقد تصور التقدم نحو الاشتراكية لا على أساس مجرد اســتيلاء الطبقة العاملة على القوة السياسية فحسب ، بل أيضا ، وبدرجة مساوية ، على أساس عملية من البناء الاشتراكى الذى يتم فى عدة ميادين فى وقت واحد — بواسطة التعاونيات والنقابات والأجهزة الثقافية كما بواسطة العمل السياسى .

وقد بدأ فاندرفلد حياته العاملة ككاتب سلسلة من الدراسات فى تاريخ حركة الطبقة العاملة البلجيكية وتكوينها الفعلى وفى نمـو التصـنيع والرأسمالية فى المجتمع البلجيكى . ومن هذه الدراسات استطرد فى دراسة متخصصة للظروف الزراعية فى بلجيكا واستعراض المذاهب الماركسية على ضوء النزاع الذى أثارته انتقادات برنشتاين التنقيحية والاصلاحيين الفرنسيين من المدرسة « المستقلة » . وساقته هذه الجهود الى كتابة أفضل مؤلفاته المعروفة « الجماعية والتطور الصناعى » الذى ظهر فى سنة ١٩٠٠ . وأعقب ذلك مجموعة من الكتابات فى مناسبات معينة — عن السياسة الزراعية ونظام الأرض وعن مسألة الكونغو وعن الاستعمار والامبريالية بصفة خاصة ، وعن الجوانب الفنية والثقافية للاشتراكية ، وعن الاشتراكية والدين ، وعن مزايا كل من الجمعيات التعاونية « المحايدة » والاشتراكية ، وعن نواح مختلفة لمذهب ماركس الاقتصادى والفلسفى . ولم يظهر مؤلفه الكبير الثانى « الاشتراكية ضد الدولة » الا فى سنة ١٩١٨ ، ابان الحرب العالمية الأولى التى أرسلته الى الوزارة وزيرا فى ائتلاف قومى . وتابع موضوع الكتاب بعـد الحـرب فى مؤلف آخر « هل ينبغى أن نغير برنامجنا ؟ » (١٩٢٣) دافع فيه عن استمرار صلاحية برنامج العمـال البلجيكى الذى تقرر فى سنة ١٨٩٣ ، وكذلك فى « البديل : رأسـمالية الدولة أو الاشتراكية الديموقراطية » (١٩٣٣) آخر أعماله المهمة باستثناء مذكراته « ذكريات مجاهد اشتراكى » (١٩٣٩) . وفى جميع هذه الكتب والكتابات وضع فكرة فى قالب ماركسى ودافع بقوة عن سلامة مبادىء ماركس الجوهرية ، ولكنه فى الوقت ذاته هاجم الماركسية الدوجماسـية المرة تلو المرة وأصر على أن الماركسية يجب أن تعتبر أسلوبا يطبق عـلى الظروف المتغيرة وليس مذهبا يستخرج منه مبادىء مطلقة . ومن الجلى

أنه تأثر منذ مرحلة مبكرة ببرنشتاين وبجوريه ، ولكنه اتخذ باستمرار موقفا وسطا بالنسبة للنزاعات التى مزقت الدولية الثانية ، ولم يتجه الى الجناح اليمينى الا فى أواخر حياته مما يرجع بعض السبب فيه الى تجربته فى التعاون فى الوزارة الائتلافية ، وبعضه الى رد الفعل للمذهب والتطبيق البلشفيين .

ويبدو أن خير ما يمكن أن نفعله فى هذا الفصل هو أن تنظر فى اشتراكية فاندرفلد أساسا فى ضوء كتاباته حتى سنة ١٩١٨ عندما أصدر « الاشتراكية ضد الدولة » . ويعنى ذلك أن نعتبر مصدرنا الرئيسى مؤلفه « الجماعية والتطور الصناعى » . وهو فى هذا الكتاب يقبل ما قاله ماركس عن عملية « التشريك » التى تحدث داخل المجتمع الرأسمالى ، كما تظهر فى التقسيم الفرعى للعمل وفى تركيز رأس المال وفى زيادة ترابط عمليات الانتاج بعضها ببعض داخليا وعلى النطاق الدولى ، باعتباره صحيحا فى جوهره . وهو يقبل أيضا نظرية ماركس فى فائض القيمة ، بمعنى أن الرأسمالية تعتمد على استغلال العمل ، باعتبارها صحيحة فى خطوطها العريضة ، ولا ينكر احتمال أن تحقيق الاشتراكية قد يتطلب ثورة بالعنف . ولكنه يضع شروطا كثيرة لماركسيته . فهو مثل برنشتاين ينكر أن المنتج الصغير يقضى عليه بالسرعة التى يفترضها الماركسيون الأرثوذكسيون ، ويوجه الأنظار الى الحيوية المستمرة للملكيات الصغيرة فى الأرض والزراعة على النطاق الضيق والى المعونة التى يستطيع المنتجون الصغار أن يحصلوا عليها من الجهود التعاونية ، ويؤكد أيضا أهمية الانفصال المتزايد بين الملكية والادارة فى المشروع الكبير وما يترتب عليه من خلق طبقات جديدة من المديرين والفنيين الذين لا يملكون الأصول الرأسمالية التى يديرونها ويسيطرون عليها بصورة متزايدة ، وهو ينبذ تماما ، كما فعل برنشتاين ،

نظرية « الشقاء المتزايد » والاتجاه الى تحديد المجتمع بطبقتين اقتصاديتين متنافرتين . ويعتبر أن ماركس تأثر أكثر مما ينبغي بالظروف الواقعية فى الأربعينات من القرن التاسع عشر مما دفعه الى وضع تعميم غير سليم عن آثار النمو الرأسمالى على مستويات المعيشة للطبقات العاملة وعلى العلاقات الطبقية ؛ وينتهى الى أنه من المحتمل تماما أن تتحسن مستويات الطبقة العاملة مع تقدم الأساليب الفنية الرأسمالية وأن تعيش صور كثيرة من المشروع الصغير ، بمعونة الأساليب التعاونية ، الى ما لا نهاية بحيث تنتقل الى المجتمع الاشتراكى الجديد . وينبذ فكرة أنه سيتعين تشريك كل انتاج تبعا لنمط موحد من التأميم ، ويؤكد مزايا الاختلاف فى عهد الانتاج المقبل الذى يخضع للسيطرة الاجتماعية .

وحتى فى هذه المرحلة من تفكيره ، برغم أنه لم ينبذ كلية الثورة بأساليب العنف ، كان اتجاهه تدريجيا فى جوهره ؛ فقد كان يفكر فى منح تعويضات للرأسماليين عند تجريدهم بنقل المشروعات الكبرى الى الملكية العامة شيئا فشيئا ، اللهم الا فى البلاد التى تسيطر فيها الرجعية سيطرة كاملة بحيث لا توجد وسيلة أخرى حيالها سوى العنف ؛ وقدر فترة طويلة يسمح فيها بفروق كبيرة فى الدخول تقابل ما أمكن قيمة الخدمات التى يقدمها الشخص . وقد علق أهمية كبرى ، محتذيا حذو أتباع سان سيمون وكولنز ، على تحديد الميراث فى وسائل الانتاج ، والغائه فى النهاية ، كوسيلة لتشريك حقوق الملكية . كما أضفى قيمة كبيرة على التشريع الاصلاحى ، من أجل حماية العمال أثناء العمل وكذلك من أجل تنمية خدمات الضمان الاجتماعى ؛ واعتبر أن الماركسيين الأرثوذكسيين يضعون حدودا أكثر مما ينبغى بكثير لامكانيات تحسين مستويات الطبقة العاملة بهذه الأساليب .

وفى الوقت ذاته كان ينتقد أية نظرية للنمو التاريخى تضع الثقل كله ، أو كله تقريبا ، على العوامل الاقتصادية المادية . وأنكر أن ماركس قصد أن يتقدم بنظرية للحتمية الاجتماعية تقوم على تغير البيئة المادية وحدها وتستبعد الدور الخلاق الذى يقوم به الانسان نفسه ، ودافع بشدة عن أهمية النزعات الأخلاقية والمثالية على أنها العماد الذى تقوم عليه مفهومات ماركس الاجتماعية نفسها . ولما كان فاندرفلد أصلا من نبت التقليد التحررى القومى الذى كان قويا فى الحركة الاشتراكية الفكرية فى بلجيكا ، فانه شرع يعمل على التوفيق بين هذا التقليد والماركسية بوصفها أسلوبا . وفسر « مادية » ماركس على أنها ، فى نهاية المطاف ، واقعية أكثر منها حتمية بأى معنى ينطوى على انكار الدور الخلاق للعقل . وساقه اهتمامه العميق بالفنون وتقديره الكبير لها الى تأكيد الدور العظيم المغزى فى تكوين الأفكار الاجتماعية والى الاصرار على ضرورة أن تعمل البروليتاريا على تنمية قوتها الثقافية بدرجة مساوية لقوتها الاقتصادية والسياسية .

والواقع أن فاندرفلد كان فى جوهره ما يطلق عليه بعض الماركسيين اشتراكى طوبى من اشتراكيى البورجوازية الصغيرة وليس اشتراكيا « علميا » برغم أنه كان يستخدم الأساليب والمفاهيم الماركسية باستمرار . وقد عمل باستمرار على تقليل الفروق بينه وبين الماركسية ، ولا ريب فى أن بعض السبب فى ذلك يرجع الى عوامل تكتيكية ؛ وعندما كان اختلافه مع الماركسية شديدا كان يؤثر الصمت ، ويبرز فى الوقت ذاته نقاط اتفاقه معها الى أقصى حد . ولا أتهمه بأنه كان غير أمين عن قصد فى اعلان ماركسيته . فقد دخل الحركة الاشتراكية فى وقت كانت الماركسية ، فى صورتها الديموقراطية الاشتراكية الألمانية ، قد جعلت من نفسها محور النمو الاشتراكى فى أوروبا الغربية بحيث أنه كان من الضرورى تقريبا ،

بل ومن الطبيعي أيضا أن يقبل أى اشتراكى فى القارة يطمع فى الزعامة السياسية ، وبخاصة على الصعيد الدولى ، الاطار الماركسى السائد ويوائم تفكيره مع هذا الاطار . وقد فعل برنشتاين ذلك ، بقدر ما فعله فاندرفلد ، برغم أن انحرافه عن الماركسية الأرثوذكسية كان أكبر . وما كان فاندرفلد يستطيع ، وهو فى بلجيكا أحد المراكز الرئيسية للتقابل بين الأفكار الألمانية والفرنسية والتى يؤهلها وضعها للقيام بدور خاص فى نمو التنظيم الاشتراكى الدولى ، أن يقوم بعمله فى التوفيق بين الجماعات المتنازعة داخل « الدولية » الا اذا كان على استعداد لأن يتخذ موقفه داخل المعسكر الماركسى وأن يتحدث الى المتنازعين باللغة الماركسية . وكان من حسن حظه ، كزعيم من زعماء الدولية ، أن النزاع الضخم حول الائتلاف بين الأحزاب الاشتراكية والبورجوازية وحول اشتراك الاشتراكيين فى وزارات يسيطر عليها البورجوازيون ثار فيما يتعلق بقضية « ملليران » قبل أن يواجه الاشتراكيون البلجيكيون القضية نفسها بصورة جدية . لأنى أشعر أن فاندرفلد كان رجلا لابد بحكم مزاجه وغريزته السياسية أن يكون من أنصار الائتلاف بمجرد اثارة المسألة على الصعيد العملى . فقد كان سياسيا بعيد النظر بدرجة تكفى لأن يدرك أن موقف الأحزاب فى بلجيكا لا يتيح أى أمل مطلقا لاستيلاء الاشتراكيين قريبا على السلطة اذا هم عملوا بمفردهم ، وكانت حماسته للاصلاح تجعله يخشى فكرة التخبط فترة طويلة فى دياجير السياسة بعيدا عن الحكم . وقد جعلته روحه الناقدة وعدم ثقته فى الدوجماسية واعتداله الأصيل فيه يتبين نواحى الصواب فى أفكار خصومه والأخطاء فى آراء أصدقائه ، كما أن مفهومه عن تقدم الاشتراكية ، على أساس أنه يتطلب نشاطا « متكاملا » منتشرا فى عدة ميادين منفصلة وليس مجرد حملة

سياسية وحدها ، دفعه الى عدم تصديق أن كل شيء يمكن أن يتحقق عن طريق الحزب مهما كان واسع النطاق فى تكوينه . وحتى سنة ١٩١٤ لم تظهر فى أفعاله هذه العناصر التى ينطوى عليها تكوينه ، وان كانت قد ظهرت فى موقفه من مشكلة الكونغو وفى موضوع الصلات الانتخابية بالأحرار ابان النزاع حول التعليم . والواقع أن مركزه الرئيسى فى « الدولية » ودوره كموفق فيها جعلاه يعمل على كبت هذه العناصر ما استطاع الى ذلك سبيلا . وبعد الثورة الروسية فى سنة ١٩١٧ جعله موقفه غير الدوجماس فى الديموقراطية الاشتراكية ، برغم تأييده الحماسى لمبدأ « حتى النهاية » ابان الحرب العالمية الأولى ، أقل عداء نحو الاتحاد السوفيتى من كثيرين من زملائه الاشتراكيين فى الغرب ، وان اعتبره الزعماء السوفييت فيما بعد « عدو الشعب الأول » . بيد أننا يجب أن نترك البحث فى هذا الجانب من اشتراكية فاندرفلد الى ما بعد .

وأهم المنظرين الاشتراكيين البلجيكيين فى الفترة التى نحن بصددها بعد فاندرفلد هو العالم الاجتماعى جيوم دى جريف (١٨٤٢ — ١٩٢٤) . وكان أصلا محاميا وصحفيا ، ثم صار أستاذا لعلم الاجتماع فى « جامعة بروكسل الحرة » عندما ثار النزاع حول دعوة اليزيه ركلوز للمحاضرة فيها . وقد وضع دى جريف فى الثمانينات من القرن الماضى خطة فى علم الاجتماع استمد الكثير فيها من كومت وهربرت سبنسر ولكنها تختلف عن خططهما فى أنها تضفى أهمية أساسية على الجماعات المهنية باعتبارها العوامل الرئيسية التى تؤثر فى تكوين السلوك الاجتماعى . فالمجتمع فى نظره يتشكل بواسطة عملية من تأثيرات الجماعات الضاغطة والمواءمة بينها ، ويجنح الى الانتقال من مرحلة تعمل فيها هذه الضغوط كقوى متصارعة الى مرحلة تتم فيها المواءمة بالمناقشة المتبادلة والأخذ والعطاء . ويتسم هذا

القسم من نظرية دى جريف بسمات واضحة الشبه لمفهوم باجهوت عن نمو ذلك النمط من المجتمعات الذى يقوم على المناقشة الحرة باعتباره عاملا للتقدم الاجتماعى ، ويؤكد دى جريف أيضا أهمية الانتقال من العلاقات التى أساسها « المركز » الاجتماعى الى العلاقات التى تقوم على التعاقد ، وهو الانتقال الذى يعتبر أساس نظرية مين الاجتماعية . بيد أنه اختلف عن كل من مين وباجهوت فى التأكيد على الأساس المهنى للضغوط الاجتماعية ، وقد ساقه ذلك نحو نظرية عن المجتمع المقبل تتفق فى الكثير مع السندكالية . ويظهر أيضا أثر برودون بوضوح شديد فى مفهومه عن النمو الاجتماعى باعتباره مؤديا الى سيادة الاتحادات الاختيارية ، التى تربطها بعضها ببعض علاقات تعاقدية ، فى مواجهة فكرة توحيد المجتمع بواسطة تنظيم سياسى تسلطى . وقد حذا دى جريف حذو هربرت سبنسر فى فهمه للتقدم على أنه عملية تؤدى ، عن طريق زيادة التنوع فى المجتمع ، الى التناسق دون سيطرة قهرية وليس الى الوحدة ؛ ولكنه اختلف عن سبنسر فى أنه أكد أهمية التعاون الاختيارى ، لا الصراع ، باعتباره السمة الرئيسية للمجتمع . ولم يكن له ابان حياته تأثير كبير على الفكر الاشتراكى ، وأن كان قد ترك بعض الأثر الأكاديمى فى علم الاجتماع وبين دعاة التمثيل المهنى الذين عارضوا التمثيل الجغرافى .

وفى هذا الميدان بالذات اتفق دى جريف مع زميله ومعاصره بالضبط هكتور دنيس (١٨٤٢ — ١٩١٣) الذى كان أستاذا للأخلاق والاقتصاد السياسى فى بروكسل ، والذى صار فيما بعد زعيما لحزب العمال فى البرلمان . وقد جاء دنيس الى الاشتراكية من التحررية التقدمية واحتفظت آراؤه دائما بعناصر كبيرة من المثالية التحررية جعلته ينبذ الأرثوذكسية الماركسية وهو يحاول تكوين مذهبه بواسطة الدراسة الاستقرائية للوقائع

الاجتماعية . وقد كتب كثيرا فى كل من تاريخ المذاهب الاقتصادية والضرائب نظريا وتطبيقيا ، وصار فى هذا الموضوع الأخير الخبير الأول لحـزب العمال .وقد تأثر كثيرا مثل دى جريف ، الذى كان صديقا حميما له ، بكل من كومت وبرودون وليس بماركس ، فلم يعتبر الاشتراكية كنهاية عملية من التطور الاجتماعى ، بل مرحلة من المراحل فيه ليس لها سوى قيمة نسبية . كما قام أيضا بدراسة للأزمات الاقتصادية وصلتها بتراكم رأس المال ، وكان له بعض التأثير على فاندرفلد فى تنقيحه للماركسية وعلى تفكير هنرى دى مان .

وهناك شخصية أخرى لها أهميتها فى نمو الفكر الاشتراكى البلجيكى ، وهو لويس دى بروكير (١٨٧٠ — ١٩٥١) الذى رأيناه فى فصل سابق يقدم تقريرا الى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » فى سنة ١٩٠٧ عن العلاقة بين الاشتراكية والحركة النقابية [١] . وكان بروكير ، كما بدا فى ذلك الوقت ، من المدافعين بشدة عن الرأى القائل بأنه يجب أن تكون هنـاك صلات وثيقة بين الحزب الاشتراكى والنقابات والجمعيات التعاونية ، وأن تكون لكل منها مهمتها الخاصة وينبغى أن تترك حرة للقيام بها بطريقتها الخاصة ، وان هناك أيضا مهام مشتركة فى البناء الاشتراكى تتطلب تعاونا وثيقا لهذه الأجنحة الثلاثة لحركة الطبقة العاملة . أما ما كان يعترض عليه بروكير فهو الرأى ، الذى كان سائدا بين الألمان وأتباعهم مثل أنصـار جيزده الفرنسيين والاشتراكيين الأسبان ، والذى يذهب الى أن مهمة بناء الاشتراكية هى مهمة الأحزاب السياسية الاشتراكية وحدها وأن دور النقابات والجمعيات التعاونية فى عملية البناء ضئيل وينبغى عليها أن تقتصر فى عملها على حماية العمال فى ظل الرأسمالية بوصفهم أجراء ومستهلكين .

(١) الفصل الثانى من الجزء السابق .

وكان دى بروكير أيضا كما رأينا المعارض الرئيسى فى حزب العمال البلجيكى للقيام بعمل مشترك مع الأحرار ، وذهب الى أن الحاجة الأولى هى بناء حركة عمالية تكسب ولاء العمال على أوسع نطاق ممكن ، وليس فى السياسة فحسب ؛ وأن ذلك ينطوى على تكامل وثيق للحركة كلها بوصفها قوة اجتماعية تهمها « طريقة الحياة » كلها بما فيها النشاط الثقافى بقدر مساو للنشاط السياسى أو الاجتماعى .وقد كان دى بروكير تربويا نشطا جدا وكاتبا مكثرا . وكان أول أعماله المهمة دراسة تاريخية لظروف الطبقات العاملة البلجيكية ابان القرن التاسع عشر ، وكتب بعد ذلك سلسلة من الكتب تناول فيها بصفة خاصة مهام النقابات ، فى ظل الرأسمالية وفى الاعداد للسيطرة على المجتمع الاشتراكى المقبل . وأسهم أيضا بنصيب فى فلسفة الاشتراكية ، وقد اعتنق ماركسية فضفاضة كان أقرب فيها الى اليسار من ڤاندرفلد ، ولكنه أبدى أيضا عزوفا عن الدوجماسية . وكتب كتابا مهما عن مفهوم المساواة فيما يتعلق بالاشتراكية . ان دى بروكير كان مثاليا اجتماعيا عظيما : وقد كرس نفسه بكل جهده لحركة العمال ، وكان واحدا من الشخصيات التى حظيت بأعمق احترام فى الاشتراكية الدولية قبل الحرب الأولى وبعدها .

وليس من بين هؤلاء الأربعة — ڤاندرفلد ودى جريف ودنيس ودى بروكير — من يعتبر شخصية كبرى فى نمو الفكر الاشتراكى ، ولكنهم جميعا شخصيات ثانوية مهمة تتلاءم مذاهبهم مع وضع بلجيكا الخاص بوصفها بلدا صغيرا قطع فيه التصنيع شوطا كبيرا وتلتقى فيه المؤثرات الفرنسية والألمانية ويمزقه الانقسام الى جماعات فلمنكية وأخرى تتحدث الفرنسية ؛ بل ان مذاهبهم انبثقت فى الواقع من هذا الوضع . وكانت بروكسل ، باعتبارها مدينة مختلطة السكان وكذلك بوصفها عاصمة

البلاد ، هى مركز المحاولات التى بذلت للتوفيق بين هذه العناصر التى كثيرا ما تصادمت ، وكان المفكرون الأربعة جميعا متصلين فى نهاية المطاف بجامعتها وحياتها الفكرية . واذا كانت طريقة التفكير لدى الأربعة جميعا فرنسية وليست ألمانية فى أساسها ، فان ذلك طبيعى جدا ، لأن الجماعات التى تتحدث الفرنسية فى بلجيكا كانت متقدمة جدا فى الثقافة عن الفلمنكيين ، وكان النمو الصناعى أيضا متقدما لديها عن معظم المناطق الفلمنكية . وأبرز ما يسترعى الانتباه فى المذاهب الاجتماعية التى دعا اليها الأربعة أنهم لم يفكروا ، برغم أنهم لم يكونوا فوضويين بأى معنى ، فى الاشتراكية على أساس الاستيلاء على السلطة سياسيا بقدر ما هى تشبع الطبقة العاملة ، فى جميع ألوان نشاطها الجماعى ، بروح البناء الاجتماعى وانشاء النظام الاجتماعى الجديد بوصفه نتاج العمل التلقائى المنسق عن طريق مؤسسات متكاملة من أنواع مختلفة . وكان هذا هو المفهوم الذى عبر عن نفسه فى مؤسسة « فورويت » فى جنت وفى « بيت الشعب » فى بروكسل وفى التنظيم الفدرالى لحزب العمال البلجيكى فى مجموعه . وقد واجهه مفهوم منافس آخر عن النشاط الاجتماعى المنسق تحت الزعامة التسلطية للكنيسة الكاثوليكية ؛ ولم يبلغ أى من هذين المفهومين ، فى حالة الانقسام التى كان عليها المجتمع البلجيكى ، درجة من القوة تكفى للقضاء على الآخر . لقد ظلا جنبا الى جنب ، وما زالا حتى اليوم ، يتنافسان فى السيطرة على الشعب البلجيكى ، ومع ذلك فانهما اضطرا أحيانا الى التكاتف فى عدائهم ضد الفردية المتطرفة للتحررية الرأسمالية . وكثيرا ما اختلط الأمر فيما يتعلق بالصراع الاجتماعى التالى ، ولكنه ينطوى على سمات تساعد كثيرا فى تفسير اللبس الذى يحيط بالسياسة الأوربية اليوم . فقد كانت بلجيكا أول بلد فى أوروبا كلها وصلت فيه الديموقراطية الاشتراكية الى طريق مسدود بعد أن كانت قد تقدمت بسرعة فى ارساء دعائم نفوذها السياسى .

الفصل السابع عشر

هولندا

كان الأحرار ، بزعامة جان رودلف ثوربيك (١٧٩٨ — ١٨٧٢) الذى حرر الكاثوليك ووضع أساس سياسة التجارة التحررية ، يسيطرون على السياسة الهولندية حتى السبعينات من القرن الماضى . وبعد موت ثوربيك بدأت التحررية تضعف بنمو الأحزاب الدينية — الكالفنيين بزعامة دكتور أ . كويبر الذى كان شديد الرجعية ، والكاثوليك الرومانيين الذين نظمهم القس الدكتور شابمان الذى كان أكثر راديكالية من الناحية الاجتماعية . ومنذ ذلك الوقت تبادل الحكم الأحرار من ناحية وائتلاف من الأحزاب الدينية المنافسة — التى اتحدت فى مطالبة الدولة بالمساواة فى تأييد المدارس العامة والمدارس الدينية — من ناحية أخرى . بيد أن زعامة الأمة ثقافيا ظلت فى يد الأحرار أساسا حتى سنة ١٩١٤ . وكان ثوربيك رجل قانون ، وكتب مؤلفات مهمة فى قضايا قانونية ودستورية . وكان الكاثوليك قد تخلصوا قبل سنة ١٩٠١ من راديكاليتهم الاجتماعية عندما صاروا شركاء للكالفنيين فى وزارة كويبر : وكان للأحرار جناح تقدمى يؤيد التشريع الاجتماعى وتوسيع حق الانتخاب .

وقد تأخر الهولنديون عن جيرانهم فى قيام حركة اشتراكية ؛ وعندما قامت الحركة مزقتها الانقسامات باستمرار . فقد خاض الفوضويون والسندكاليون الفوضويون صراعا مريرا ضد الديموقراطيين الاشتراكيين ؛ وداخل القوى الديموقراطية الاشتراكية قامت معركة بين الشيع المتنافسة

تجددت المرة بعد المرة . هذا فضلا عن أن الاشتراكية واجهت عقبات قوية فى النزاعات الدينية التى قسمت الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات . وقد سيطرت مشكلة « العلمانية » فى التعليم على السياسة الهولندية أكثر بكثير مما سيطرت على السياسة البلجيكية ، وظلت قائمة حتى سويت — لمصلحة الكنائس — فى سنة ١٩١٩ . وكان الحزبان القويان ، الكاثوليكى والبروتستانتى ، يتعارضان أحيانا ويتحالفان أحيانا أخرى ضد دعاة « العلمانية » ؛ وقد شيد كل منهما حركة نقابية منفصلة على عداء مع الاشتراكيين والسندكاليين ، كما كون كل من هذين الفريقين أيضا مراكز نقابية متنافسة . وبالاضافة الى ذلك نشأت حركتان نقابيتان أخريان « محايدتان » ، أرادت احداهما أن تبقى بعيدة عن السياسة ، فى حين كانت الأخرى تهدف الى ضم الشيع المتنابذة فى القيام بنشاط موحد .

ولم تنظم هذه الحركات الاشتراكية والدينية والمحايدة المنفصلة عن بعضها فى فدرالات نظامية الا فى السنوات الأولى من القرن العشرين ، ولكن العناصر التى تكونت منها كانت موجودة من قبل . وحالت انقسامات مماثلة دون نمو حركة تعاونية استهلاكية منظمة . ولم يستطع أن ينمو بمنأى عنها سوى التعاون الزراعى الذى قام على أساس عملى بحت . وقد تأسس أول مصنع تعاونى للزبدة فى سنة ١٨٨٦ ، وبعد ذلك نمت الصور المختلفة من التعاون الزراعى بانتظام — مصانع اللبن ومصانع اللحوم وجمعيات التسويق وهيئات الائتمان ، واحتلت مركزا قويا فى الريف ؛ أما التعاون الاستهلاكى فنما بسرعة أقل الى ما بعد الحرب العالمية الأولى .

ولم تكن الاشتراكية قد ظهرت تقريبا فى هولندا حتى أواخر الستينات ؛ ولم يلعب الهولنديون سوى دور ضئيل جدا فى « الدولية الأولى » .

ولم يرسلوا أى مندوبين عنهم الى مؤتمراتها حتى سنة ١٨٧٢ ، عندما ظهر أربعة مندوبين منهم على رأسهم هـ . جيرهارد ، رائد حركة الطبقة العاملة الهولندية ، وفيكتور ديف من لاهاى واشتركوا بدور نشط لا بأس به فى اجراءات المؤتمر وبخاصة فيما يتعلق بالنزاع الكبير بين ماركس وباكونين . وانضم الأربعة كلهم الى الجانب الفدرالى ضـد الماركسيين ويبدو أنهم كانوا على صلة وثيقة بالفدراليين البلجيكيين . بيد أنه لم يظهر أى واحد منهم فى مؤتمرات « الدولية الفوضوية » التى بقيت بعد حل الدولية الأولى . وفى مؤتمر جنيف سنة ١٨٧٣ — المؤتمر غير الماركسى — مثل هولندا شخص بلجيكى هو فان دى آبيلى ؛ وفى مؤتمر برن فى سنة ١٨٧٦ مثلها سيزار دى بابيه . ولم يكن هناك مندوبون يمثـلون هولندا فى بروكسل سنة ١٨٧٤ ، ولا فى فيرفييرز فى سـنة ١٨٧٧ ولا فى « مؤتمر الوحدة » فى جنت سنة ١٨٧٧ ، وعدم تمثيلها فى هذا الأخير أمر يدعو الى التعجب حقا .

والواقع أنه لم يكن هناك ابان هذه الفترة كلها أية حركة اشتراكية ، أو حتى نقابية ، فعالة فى الأراضى الواطئة . لقد كانت هناك نقابات قليلة ، ولكنها أخمدت بشدة . وكان هـ . جيرهارد (١٨٢٩ — ١٨٨٦) ، العامل الأول فى انشائها وفى تأسيس قطاع « الدولية » ، حائكا استطاع أن يبنى منظمة قوية الى حد ما ، وبخاصة فى صناعة الملابس ، فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . ولكن قضى عليها كلها تقريبا فى العهد الرجعى بعد سنة ١٨٧٢ . وفى سنة ١٨٧٨ حاول جيرهارد أن يبدأ من جديد ، وتكونت جماعات اشتراكية جديدة فى أمستردام وروتردام . ولكن الحركة لم تبدأ فى تثبيت أقدامها الا فى العام التالى عندما أسس فرديناند دوميلا نيوفنهويس (١٨٤٦ — ١٩١٩) صحيفته « رخت فور آللن » وبدأ جهاده الطويل فى

الدعوة لنوع من الاشتراكية الانسانية الدولية التى تتسم بطابع قوى من الأخـلاقية . وكان نيوفنهويس راعى كنيسة وابن راعى كنيسة : وكان يشرف على كنيسة لوثرية فى لاهاى معظم من يؤمونها من أعضاء الطبقة الوسطى الموسرين ، وكان قد اكتسب شهرة كواعظ قبل أن يتحول الى الاشتراكية . ويرجع تحوله الى رغبة شديدة فى تحسين حال العمال ، التى كانت سيئة جدا لعدم وجود أية تنظيمات نقابية فعالة . وفى سنة ١٨٧٩ هجر الكنيسة وعقد العزم على تكريس حياته لقضية الاشتراكية . ولم يكن فى مبدأ الأمر أكثر من مجرد مصلح اجتماعى يحدوه ايمان عميق بالاخاء البشرى وكراهية لكل صور الاضطهاد ، ولكن ذلك جعله ذا نزعة «عالمية» قوية وخصما لدودا للحرب والنزعة العسكرية فى جميع أشكالها . ولم يكن نيوفنهويس مفكرا عظيما ، بيد أن نبل شخصيته ومثاليته الرومانسية جعلاه على الفور تقريبا زعيم الاشتراكية الهولندية . وفى سنة ١٨٨١ انضمت الجماعات الاشتراكية فى المـدن الرئيسية الأربع الى بعضـها وكونت « الرابطة الديموقراطية الاشتراكية » التى عرفت فيما بعد باسم « الرابطة الاشتراكية » . وسرعان ما اصطدم نيوفنهويس و « الرابطة » بالقانون ، بسبب الدعاية المناهضة للنزعة العسكرية وكذلك بسبب الجهود التى بذلت فى تنظيم العمال للمطالبة بتحسين حالهم . وألقى بكثير من دعاة « الرابطة » فى السجن ، بما فيهم نيوفنهويس نفسه الذى قضى بعض شهور فى السجن فى سنة ١٨٨٦ بتهمة العيب فى التاج . وفى العام التالى صدر قانون انتخابى جديد رفع مجموع عدد الناخبين من ١٣٠٫٠٠٠ الى ٣٠٠٫٠٠٠ ناخب ، وأدى هذا الاصـلاح ، برغم أنه ترك حق الانتخاب محدودا وخاضـعا لشروط تتعلق بالملكية ، الى أن صـار من الممكن لنيوفنهويس أن يحصل على مقعد فى البرلمان ، مما يرجع السبب فيه الى

العطف الذى أثاره القاؤه فى السجن الى حد كبير . وظل فى البرلمان ثلاث سنوات من سنة ١٨٨٨ الى ١٨٩١ ثم سقط فى الانتخابات . وجعلته تجربة هذه السنوات الثلاث خصما « للبرلمانية » عن اقتناع . فقد أحس بأن البرلمان يخضع تماما لسيطرة المصالح الرجعية والرأسمالية بحيث لا يمكن انجاز أى شيء بمحاولة استخدامه فى انشاء مجتمع أفضل . وشعر بأنه يجب على العمال أن يبنوا منظمتهم الخاصة بهم وأن يشرعوا فى العمل على تحقيق تحررهم بواسطة العمل المباشر فى الميدان الصناعى . وقد صار فى الواقع سندكاليا ، وان كان الاسم لم يستعمل بعد ، وكان يطلق عليه عادة اسم فوضـوى حتى قبل أن يصير فوضويا فعلا . ولم تكن « الرابطة الاشتراكية » تحت زعامته قد صارت منظمة فوضوية فى هذه المرحلة بعد ؛ فقد كانت تضم بين صفوفها ، الى جانب أولئك الذين اتفقوا مع نيوفنهويس ، دعاة الكفاح البرلمانى الذين كان معظمهم يتطلع الى الحزب الديموقراطى الألمانى كمصدر للوحى ؛ وقد ظلت هذه الجماعات المتنافسة داخل المنظمة المشتركة بضع سنوات أخرى . وعند هذه النقطة ، فى سنة ١٨٩١ ، كانت هناك معركة قائمة حول توسيع آخر مقترح فى حق الانتخـاب . فقانون سنة ١٨٨٧ كان قد ترك مسألة منح حق الانتخاب لجماعات أخـرى ، بشروط تتعلق بالمؤهلات التربوية ومواصفات خاصة أخرى ، بلا قـرار نهائى ، وكان تاك فان بورفليت الزعيم التحررى قد اقترح ، بتفسير البند الذى يتعلق به الموضوع تفسيرا واسعا جدا ، توسيع حق الانتخاب ليشمل جميع الرجـال تقريبا . وكانت الكنيستان البروتستانتية والكاثوليكية وكذلك المحافظون وقطاع من الأحرار ، يقفون بالمرصاد ضد هذا لاقتراح : وسقطت وزارة الأحرار ، وصرف النظر عن الاقتراح ، ولكن أصبح من المسلم به أنه يجب اجراء توسيع جديد ما فى حق الانتخاب .

ودفعت قضية حق الانتخاب الخلافات داخل « الرابطة الاشتراكية » الى ذروتها ؛ وفى سنة ۱۸۹۳ قررت « الرابطة » ، فى مؤتمرها فى كرونينجن « بأغلبية الأصوات نبذ العمل البرلمانى وتحولت الى السندكالية الفوضوية . وفى نفس الوقت أنشأت النقابات المتصلة بها هيئة خاصة هى « السكرتارية العمالية الهولندية » التى استمرت تسير على أسس سندكالية عريضة مع أنها كانت تضم نقابات لا تقر هذه السياسة . وقد انسحب دعاة العمل البرلمانى من « الرابطة الاشتراكية » فى أعقــاب قرار جرونينجن . وفى سنة ١٨٩٤ أنشأت جماعة عرفت باسم « الحواريين الاثنى عشر » حزبا ديموقراطيا اشتراكيا على النمط الألمانى ببرنامج مستمد الى حد كبير من برنامج ايرفورت الصادر فى سنة ١٨٩١ . وكان من زعماء هذه الحركة أ . هـ . جيرهارد (١٨٥٨ — ١٩٤٨) ، ابن جيرهارد السابق ، وبيتر جلز ترولسترا (١٨٦٠ — ١٩٣٠) ، الذى كان قد عاد حديثا من الهنــد الهولندية ، وعاملان هما ويللم هيوبرت فليجن (١٨٦٢ — ١٩٤٧) ، الذى صار مع ترولسترا وفان كول المندوبين الرئيسيين للحــزب فى مؤتمــرات « الدولية الثانية » ، وهنرى بولاك (١٨٦٨ — ١٩٤٣) ، المنظم الرئيسى للحزب مع فان زوتفن (ولد سنة ١٨٦٣) من نقابة عمال الماس أقوى النقابات الهولندية جميعا وأكثرها تماسكا . وكانت هناك شخصية أخرى ذات نفــوذ هو فرانك فان درجيز (١٨٦١ — ١٩٣٩) رائد النظــرية الماركسية فىهولندا والداعية للمذاهب الديموقراطية الاشتراكية اليسارية بين الجيل الصاعد من الاشتراكيين الراديكاليين . وبعد تأليف الحــزب الديموقراطى الاشتراكى بعامين أصدرت حكومة الأحرار التى يرأســها فان هوتن قانونا للاصلاح الانتخابى أدى ، برغم أنه لم يصل الى الحد الذى كان ينطوى عليه اقتراح تاك فان بورتفليت ، الى مضاعفة عــدد

الناخبين مرة أخرى — من ٣٠٠٫٠٠٠ الى ٧٠٠٫٠٠٠ ناخب — وبذلك أتاح للاشتراكيين فرصة الحصول على مقاعد فى المناطق الصناعية . وفى العام التالى ، ١٨٩٧ ، حصل الديموقراطيون الاشتراكيون على ثلاثة مقاعد ، وفى الانتخابات التالية فى سنة ١٩٠١ ، زاد عددهم الى ٧ فى مجلس مؤلف من ١٠٠ عضو .

وحتى هذه اللحظة ، وبرغم أن الديموقراطيين الاشتراكيين كانوا يقوون ، ظلت النقابات التى كانت لها أية علاقة باليسار تحت نفوذ فيوفنهويس ونفوذ « السكرتارية العمالية » . وعندئذ وقع فى سنة ١٩٠٣ أكبر صراع صناعى فى تاريخ هولندا — وهو الصراع الوحيد الذى تكاتف فيه الديموقراطيون الاشتراكيون والسندكاليون . وقد بدأ باضراب فى السكك الحديدية ، وكانت النتيجة المباشرة انتصارا ؛ ولكن الحكومة قلبت الموائد على العمال بانكار حق رجال السكك الحديدية فى الاضراب وباستدعاء الجند لاحتلال المحطات وبالقاء القبض على عدد من الزعماء . وعندئذ دعت النقابات الملحقة « بالسكرتارية العمالية » الى تجديد الاضراب العام تأييدا لرجال السكك الحديدية ؛ بيد أن الاستجابة كانت ضعيفة وانهارت الحركة كلها أمام الاضطهاد الشديد الذى مارسته الحكومة . وكان « للسكرتارية العمالية » فى ذلك ١٨٫٠٠٠ عضو فقط حيث كانت نقابات كثيرة قد بقيت بمنأى عنها . وهبط عدد أعضائها نتيجة للهزيمة الى ٨٠٠٠ فى سنة ١٩٠٨ ، ثم الى مجرد ٣٥٠٠ فى سنة ١٩١٠ ، ولم يبق لها سوى تأييد عمال الميناء تقريبا . وطرد هنك سنيفليت ، الزعيم اليسارى لرجال السكك الحديدية ، من مركزه وهاجر الى جاوه حيث عمل بهمة فى قضية التمرد الأندونيسى ضد الحكم الهولندى . وفى هذه الأثناء كان الديموقراطيون الاشتراكيون قد تولوا المبادأة فى تأليف هيئة جديدة ، هى « فدرال النقابات الهولندية » الذى كان يضم فى العام التالى حوالى

١٩٫٠٠٠ عضو وزاد فى سنة ١٩١٢ الى ٥٢٫٠٠٠ . وكان سكرتيره هو جان أو دجيست (١٨٧٠ — ١٩٥٠) ، الذى صار فيما بعد سكرتيرا « للفدرال الدولى للنقابات » . وكان البروتستانت قد أنشأوا فى معارضة الاشتراكيين « فدرال النقابات المسيحية القومى » الذى كان يضم فى سنة ١٩١٠ حوالى ٦٠٠٠ عضو ، وكان الكاثوليك قد أسسوا « مكتب المنظمات المهنية » الذى كان يضم حوالى ١٠٫٠٠٠ عضو . وكل هذه الأرقام صغيرة جدا . وقد كان هناك عدد من النقابات رفضت الانضمام الى أى من الفدرالات المتنافسة ، ولكن نسبة كبيرة من العمال الصناعيين ظلوا غير منظمين بالمرة . وبعد سنة ١٩١٠ استعاد السندكاليون بعض ما فقدوه ، ولكن فى سنة ١٩١٤ كان عددهم حوالى ٩٠٠٠ فقط معظمهم فى الموانى .

وقد كان تأثير هزيمة سنة ١٩٠٣ خطيرا جدا على الحركة النقابية ، كما وضعت حدا لفترة النمو السندكالى فيها نهائيا . وبعد ذلك لم يعد الصراع الأساسى بين السندكاليين الفوضويين والديموقراطيين الاشتراكيين ، بل بين الجهاديين والاصلاحيين داخل الحزب الديموقراطى الاشتراكى وبين الاشتراكيين والحركات النقابية المنافسة التى تقوم على أساس دينى . وقد ظل السندكاليون الفوضويون بزعامة كريستيان كورنليسن (١٨٦٤ — ١٩٤٢) يلعبون دورا نشطا فى محاولة انشاء « دولية » سندكالية مع الجماعات المماثلة فى فرنسا وايطاليا وأسبانية وألمانيا والولايات المتحدة ، ولكن نفوذهم كان قد ضعف كثيرا فى هولندا .وكان كورنليسن منظرا ذا سمعة عالية أكثر منه زعيما عمليا : وقد شارك فى تحرير صحيفة هيوبرت لاجارديل « الحركة الاشتراكية » عندما كانت الصحيفة الرئيسية لمناقشة المذاهب السندكالية .

وفى سنة ١٩٠٨ انقسم الحزب الديموقراطى الاشتراكى . فقد اجتمعت

جماعة يسارية صغيرة من الماركسيين الثوريين حول صحيفة « تريبيون » وثارت على سياسة الديموقراطيين الاشتراكيين فى البرلمان متهمة اياهم بالتفاهم مع الأحرار الى حد لا داعى له . وطرد حزب المؤتمر جماعة « التريبيون » التى كونت مع بعض المنشقين اليساريين الآخرين الحزب الديموقراطى الاشتراكى المستقل فى سنة ١٩٠٩ بزعامة دافيد فينجنكوب (١٨٧٦ — ١٩٤١) ، الذى كان الشخصية الرئيسية فى الشيوعية الهولندية ، وهيرمان جورتر (١٨٦٤ — ١٩٢٧) ، المنظر الماركسى الرئيسى للحزب ، وهنرييت رولاند هولست (١٨٦٩ — ١٩٥٢) ، وهى شاعرة من أكبر شعراء هولندا والتى ترجمت أعمال وليم موريس الى الهولندية ، وهنرى بولاك و ف . م . ويبو (١٨٥٩ — ١٩٣٦) ، وهو خبير فى الشئون المالية وقد قاد الاشتراكيين فى مجلس مدينة أمستردام . بيد أن الحزب الجديد لم يأخذ معه سوى أقلية . وفى ١٩١٩ — ١٩٢٠ ألف معظم أعضائه ، وليس كلهم ، نواة الحزب الشيوعى الهولندى الذى صار فيجنكوب ممثله فى الكومنترن .

وبعد أن انفصل الجناح اليسارى اتجه الحزب الديموقراطى الاشتراكى الرئيسى بسرعة الى اليمين لفترة . وكانت القضية الكبرى أمامه هى هل يدخل فى ائتلاف مع الأحرار لاسقاط الحكومة الاكليركية اليمينية . وقد ثارت هذه القضية فى شكل عملى فى سنة ١٩٠٥ عندما كان من الممكن للأحرار أن يؤلفوا حكومة بتأييد الاشتراكيين ، وكان الاشتراكيون قد عقدوا العزم على اسقاط حكومة دكتور كويبر البروتستانتية المحافظة المناهضة للنزعة الثورية والتى كانت مسئولة عن هزيمة الاضراب العام فى سنة ١٩٠٣ واصدار القانون الذى حرم رجال السكك الحديدية من حق الاضراب . وقد قاموا بحملة نشطة ضد دكتور كويبر فى الانتخابات العامة التى حققت

نتيجتها للأحرار ما يكفى من المكاسب لتكوين أغلبية بمعونة الاشتراكيين . بيد أن الاشتراكيين رفضوا ، تحت تأثير العداء الذى أظهرته « الدولية الثانية » للاشتراك فى ائتلافات رأسمالية ، الاستفادة من هذه الفرصة . وبعد فترة تولت فيها الوزارة حكومة أقلية من الأحرار ، تولت وزارة يمينية الحكم فى سنة ١٩٠٨ ، بلا أغلبية مطلقة ، ولكن بتأييد الأحرار اليمنيين . وفى الانتخابات العامة الثالثة فى سنة ١٩٠٩ زاد عدد الأصوات التى حصل عليها الديموقراطيون الاشتراكيون ، وان لم يحصلوا على عدد أكثر من المقاعد . ثم ارتفع عدد مقاعدهم فجأة فى سنة ١٩١٣ من ٧ الى ١٩ ووجدوا أنفسهم مرة أخرى فى مركز يستطيعون معه أن يعطوا الأحرار أغلبية ، وأن يرفعوا شروطهم للائتلاف طبعا أكثر بكثير مما كانوا يستطيعون فى سنة ١٩٠٥ .

وأدى هذا الموقف الى انقسام حاد فى الرأى داخل الحزب . وكان النزاع حول مدارس الكنيسة فى ذروته ، وكانت هناك أيضا نزاعات حادة حول التشريع العمالى المقترح وحول تطبيق خطة عامة للتأمين الصحى ومعاش الشيخوخة . وبعد مناقشات حادة رفض مؤتمر الحزب فى زووله سنة ١٩١٣ الائتلاف باعتباره سياسة تناقض المبادىء الاشتراكية بأغلبية ضئيلة (٣٧٥ الى ٣٢٠) ، برغم أن ترولسترا كان يدعو اليها وكانت المناسبة التى ألقى فيها أشهر خطبة له . وعندئذ تبين أنه من غير العملى تأليف وزارة على أى أساس حزبى ، وتولت الحكم وزارة غير حزبية على رأسها أحد زعماء الأحرار المستقلين . وأصدرت هذه الوزارة قدرا كبيرا من التشريعات الاجتماعية ، وكانت هولندا متأخرة عن الدول الأخرى فى هذا الميدان ، وقد أيدها الاشتراكيون فى معظم الحالات . وعندما نشبت الحرب فى سنة ١٩١٤ أيدوا سياستها فى المحافظة على حياد هولندا ،

واستطاعوا أن يلعبوا دورا هاما فى المحافظة على حياة « المكتب الاشتراكى الدولى » وفى الجهـود التى بذلتها « اللجنة الهولندية السكندنافية » للوصول الى تسوية للصراع . وقد نقل « المكتب » ، وكان سكرتيره كامبل هويسمانز البلجيكى ، من بلجيكا الى هولندا ؛ وفى سنة ١٩١٧ عندما نقل مؤقتا الى استوكهلم من أجل « المؤتمر الاشـتراكى الدولى » المقترح والذى أريد به الدعوة للسلام باسم الطبقات العاملة فى جميع البلاد انضم المندوبون الهولنديون فى اللجنة الهولندية السكندنافية — وهم ترولسترا و ج . و . الباردا (ولد سنة ١٨٧٧) و هـ . فان كول ومعهم و . هـ . فليجن و ف . م . ويبو عضوان احتياطيان — الى الروس هناك فى اقناع الاشتراكيين فى البلاد المتحاربة بحضور « الاجتماع » .

ولم يقيض « لمؤتمر اسـتوكهلم » أن يجتمع ، وسـارت الحرب فى مجراها . وعندما انتهت الحـرب واندلعت الثـورة الألمانيـة فى نوفمبر سـنة ١٩١٨ ألقى ترولسـترا فى البرلمان الهولنـدى خطابا دعا فيـه الحكومة الى الاستقالة وتخلى المكان لجمهورية اشتراكية . ولكن لم تحدث أية استجابة ، فقد كان قسم كبير من حزبه ضده ، واتخذت الحـكومة اجراءات حاسمة قضت فورا على أية فرصة لوقوع تمرد . والحقيقة أنه لم يكن هناك أى أمل فى حدوث ثورة فى هولندا الا اذا كانت قد وقعت ثورات ناجحة فى معظم أوروبا الغربية . فلم تكن الحـركة الاشتراكية الهولندية من القوة بحيث تستطيع القيام بثورة حتى اذا كانت متحدة ، كما أن معظم زعمائها لم تكن بهم رغبة للقيام بثورة . وكذلك لم يكن ترولسترا مؤهلا ليقوم بدور الزعيم الثورى أكثر من ايبرت أو شيدمان مثلا ، وهما اللذان صار ثوريين من نوع ما رغم أنفهما . ان ترولسـترا كان متأثرا لفترة ما باشتراكه فى ترتيبات ستوكهلم وكذلك ، وبصـورة

مباشرة أكثر ، بالأحداث في ألمانيا . وقد رفض حزبه أن يسير وراءه ، وبرغم أنه ظل زعيمه اسما الى أن تقاعد فى سنة ١٩٢٥ فانه لم يستعد نفوذه بعد ذلك قط .

لقــد كانت الشخصيتان البارزتان فى الاشــتراكية الهولندية حتى سنة ١٩١٤ هما نيوفنهويس أولا ثم ترولسترا . أما ايدو فيمن (١٨٨١ — ١٩٤٢) فبرغم أنه كان يعمل فى الحركة النقابية منذ سنة ١٩٠٥ لم يصر سكرتيرا « للفدرال الهولندى للنقابات » الا فى سنة ١٩١٦ ، ولم يكن له دور مرموق الحــركة الاشتراكية الا بعد سنة ١٩١٨ . ويأتى بعــد نيوفنهويس وترولسترا سيدة هى هنرييت رولاند هولست ودافيــد فيجنكوب ، الذى كان يمثل اليسار المتطرف والذى أصبح شــيوعيا فيما بعد ، والسندكالى كريستيان كورنليسن ، وهؤلاء هم الشخصيات الرئيسية ذات السمعة الدولية . وقد أسهم أيضا بولاك ، العامل فى صناعة الماس ، ببعض المجهود الفكرى ، ولكن كمترجم ومفسر للاشــتراكية البريطانية أساسا . وقد ترجم الى الهولندية مؤلفات لروبرت بلاتشفورد و هـ . ن . بريلزفورد وسيدنى ويب وزوجته . وترجمت هنرييت رولاند هولست كمــا رأينــا كتاب وليم موريس « أنباء من المجهول » وبعض مؤلفاته الأخرى ، وكانت شاعرة مرموقة وكاتبة ذات خيال وتتمتع بنفوذ واسع . وكانت اشتراكيتها مثالية وأخــلاقية وعالمية مثل اشــتراكية نيوفنهويس . وفى ســنة ١٩٠٥ كتبت تقــريرا طيبا عن الاضراب العام « للدولية الاشتراكية » ، وكان الذى دفعها الى ذلك الهزيمة السهلة التى منى بها الاضراب العام فى هولندا سنة ١٩٠٣ . وكان رأيها أن الاضراب الكبير الذى يؤثر بشدة فى الجماهير لا يمكن أن ينجح الا اذا توفر فيه شرط من شرطين . فاما أن يكون الهدف منه غرض محدد يحظى بتأييد

عام على نطاق واسع خارج صفوف العمال المضربين ، أو أن يكون مقدمة للثورة . وأى نوع آخر من الاضراب العام مصيره الفشل لأنه كلما نجح فى البداية أثار مقاومة أشد من جانب الطبقات الوسطى — بل ومن جانب الجميع باستثناء المضربين . وكتبت تقول :

« ان قوة الدولة الحديثة تفوق قوة الطبقة العاملة فى جميع أسسها المادية ذات الطابع السياسى أو الاقتصادى . ولا تغير فكرة الاضرابات السياسية من هذه الحقيقة بأى صورة كانت . فالطبقة العاملة لا تستطيع أن تنتصر اقتصاديا ، عن طريق التجويع ، كما لا تستطيع أن تنتصر باستخدام نفس الأساليب التى تستخدمها الدولة — أى عن طريق القوة . فالطبقة العاملة لا تتفوق تماما على الطبقة الحاكمة الا فى جانب واحد — هو هدفها .. فهى لا تستطيع التغلب على التفوق المادى للدولة الا بتفوقها المعنوى » .

وخلاصة رأيها أنه لا أمل فى نجاح الاضراب العام الا عندما يكون الوعى المعنوى لدى الطبقات العاملة قد تقدم الى حد يجعل من المستحيل على أية قوة أن ترغمها على الطاعة ضد ارادتها وضميرها . وكانت وجهة النظر هذه ، فى جوهرها ، متفقة مع وجهة نيوفنهويس الذى كان يبشر أيضا بانجيل من التجديد الأخلاقى .

وقد كتب نيوفنهويس كثيرا ، بالهولندية والألمانية . ومؤلفه « وداعا للكنيسة » هو أفضل بيان للأساس الأخلاقى لمذهبه الاشتراكى . وقد نشر فيما بعد « حياة المسيح » وبعض المؤلفات الأخرى عن لاهوت ديموقراطى غير أرثوذكسى وكذلك مؤلفات عن الاشتراكية ومناهضة النزعة العسكرية ، أفضلها هو « الديموقراطية الاشتراكية فى المستقبل » . وقد اتجه نحو السندكالية الفوضوية الجهادية ضد طبيعته الى حد كبير وفى تمرد على ما بدا له

من زيف فى المعركة البرلمانية بأسلحتها من الألفاظ والشعارات . لقد كان مثاليا لا تخمد مثاليته . وفى « الدولية الثانية » ، التى حضرها منذ بدايتها فى سنة ١٨٨٩ ، احتل مركزا مرموقا بصراعه ضد النزعة العسكرية وكداعية لفكرة الاضراب العام ضد الحرب ؛ كما دعا أيضا بحماس الى انشاء منظمة شاملة مفتوحة لجميع الاتجاهات من الفوضوية الى الاصلاحية من جميع الأنواع . وبعد أن طرد من « الدولية الثانية » باعتباره فوضويا استمر فى جهاده ضد النزعة العسكرية فى أوروبا ؛ وقد ظل يقوم بحملته بعد سنة ١٩١٤ . وبرغم أنه فقد معظم أنصاره فى هولندا بعد الاضراب العام فى سنة ١٩٠٣ فانه احتفظ بشعبيته الشخصية وظل شخصية محترمة تماما وانضم الخصوم والمؤيدون على السواء فى التعبير عن احترامهم له عند وفاته فى سنة ١٩١٩ .

وكان ترولسترا أيضا شخصية مهمة ، ولكن على الصعيد القومى — وبوصفه خطيبا أكثر منه مفكرا أصيلا . وقد جاء هو أيضا من الطبقات الوسطى وتحول الى الاشتراكية بسبب رغبته فى تحسين حالة الشقاء التى تعيشها الطبقات الأشد فقرا — ولم تكن هذه الطبقات فى هذه الحالة هى العمال الصناعيون بل البروليتاريا الزراعية فى فريزلاند حيث نشأ . وقد بدأ حياته العاملة محاميا ، وهجر مهنته الناجحة لينضم الى « الرابطة الاشتراكية » بزعامة نيوفنهويس . وعندئذ درس ماركس ، وبصفة خاصة أكثر ، الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى وصار من المعجبين به والمتحمسين له . وفى النزاع الذى ثار حول موضوع ميللران فى « الدولية الثانية » حذا حذو الألمان فى معارضة اشتراك الاشتراكيين فى حكومات رأسمالية ؛ ولكنه انضم الى جوريه فى الدعوة الى وضع برنامج تدريجى عملى فى التقدم نحو الاشتراكية . وكانت ماركسيته من نوع غير ثورى

وتشبه ماركسية فاندرفلد فى أنه لم يعتبر ماركس رسول ثورة بل مصدر أسلوب لدراسة مشاكل محددة ملموسة ، وهو أسلوب يتطلب تكيفا مستمرا مع تغير الظروف . وكان مزاجه «سياسيا» الى حد كبير جدا ، وقد قام بدور رئيسى فى الخروج على نيفنهويس وتأسيس الحزب الديموقراطى الاشتراكى الهولنــدى على النمط الألمانى . ودعا فيما بعــد الى اعلان الحرب ضد الجناح اليسارى للحزب وكان الداعية الأول الى طرد جماعة « التريبيون » فى سنة ١٩٠٩ . وقد جعلته قدرته الخطابية العظيمة زعيما مرموقا بين زعماء « الدولية الثانية » ابان السنوات السابقة مباشرة على ١٩١٤ ، ولكن لا يمكن القول بأنه أسهم بأى نصيب فى عالم الفكر .

ولقد كان الاشتراكيون الهولنديون يواجهون أصعب مشكلة ، من بعض النواحى ، بالنسبة لبقية أحزاب « الدولية الثانية » فى البلاد المتقدمة لأنهم لم يكونوا أقلية ضئيلة لا نفوذ سياسى مباشر لها ، ولا حزبا جماهيريا يستطيع حتى أن يبدو أنه قطع شوطا كبيرا فى سبيل الاستيلاء على السلطة السياسية وكانوا يواجهون موقفا قسم الطبقة العاملة بصــورة ميئوس منها ، فقد كان عليهم أن يقاتلوا حملة بروتستانتية قوية ، وكذلك حمــلة كاثوليكية قوية ، تهدف للحصول على تأييد الطبقة العاملة ، وأن يشقوا طريقهم فى برلمان مؤلف من عدة أحزاب كانت القضايا الدينية والاجتماعية معا هى الحدود الفاصلة بينها . وكانت الحركة النقابية منقسمة على نفسها الى شيع متنازعة ، ولذلك كان ينقصهم الأساس الثابت الذى يتطلبه تشييد حزب مثل الألمان ؛ ولم يكن لهم نفوذ ، فى بلاد معظمها زراعى ، الا فى بعض المدن القليلة التى ما كانت تستطيع أن تتيح لهم فى أحسن الظروف سوى تكوين أقلية كبيرة فى البرلمان . وكانت هذه الأوضاع ، بطبيعة الأمر ، هى السبب الأكبر فى وجود اتجاهات مناهضة للعمــل البرلمانى

باستمرار وفى انشقاق الجماعات اليسارية كلما أبدى أنصار العمل البرلمانى ، وقد ضاق بهم الأمر ، رغبة فى الخروج من الطريق المسدود بالتحالف الوثيق مع الأحرار . ولم يكن من الممكن مطلقا التحالف مع الأحزاب الدينية حتى سنة ١٩١٤ . وحقيقة أنه كان للاشتراكية المسيحية ، مع درجات متفاوتة فى التسامح ، أنصار كثيرون فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى وكذلك بين أتباع نيوفنهويس ؛ بيد أن كلا من الحزبين البرلمانيين البروتستانتى والكاثوليكى كان محافظا ومناهضا بشدة للاشتراكية ، كما أن الاتجاهات التقدمية القليلة الشأن التى وجدت فى الحركات النقابية الدينية لم يكن لها نفوذ يذكر حتى سنة ١٩١٤ . وكان الاختيار الذى أمام الاشتراكيين فى البرلمان أما بين تحالف وثيق مع الأحرار ، الذين كان من الممكن اقناعهم بتبنى بعض اجراءات الاصلاح الاجتماعى المفيدة ولكن من المؤكد أنهم ما كانوا يقبلون أى شىء تشتم منه رائحة الاشتراكية ، أو الوقوف بمعزل فى موقف كان الانعزال فيه يؤدى فى الغالب الى وضع السلطة السياسية فى أيدى أشد الجماعات رجعية . وكان أفضل وضع بالنسبة لهم هو الطريق المسدود الذى انتهت اليه الأحوال فى سنة ١٩٠٣ عندما لم يكن هناك أى ائتلاف حزبى يستطيع الحصول على أغلبية وحكمت هولندا وزارة ائتلافية غير حزبية كانوا يستطيعون الضغط عليها الى حد ما لتحسين التشريع الاجتماعى . ولكن حتى هذا لم يقربهم من الاشتراكية — اذا كانت الاشتراكية تعنى أى شىء أكثر من دولة الرفاهة . لقد كانوا « محصورين » بصورة لا تقل عن البلجيكيين ، بل وكانت فرصهم فى ايجاد مخرج أقل من البلجيكيين .

الفصل الثامن عشر

الدول السكندنافية وفنلندا

١ - الدانمارك

دخلت الاشتراكية الى الدول السكندنافية ، باستثناء الدانمارك ، متأخرة نسبيا . ويبدأ سجل الاشتراكية فى الدانمارك بأعمال طبيب شاب اسمه فردريك دريير (١٨٢٧ — ١٨٥٣) ويرجع اليه الفضل الأول فى ادخال الأفكار الاشتراكية الفرنسية والألمانية الى الدانمارك . وقد دعا دريير الى تأليف حزب عمال . واختفت الحركة الى حد كبير بموته المبكر ولم تعد الى الحياة جديا حتى الستينات من القرن التاسع عشر . بيد أن كثيرين من أصحاب الحرف الدانماركيين قضوا « سنة التجوال » فى الخارج ، وعاد بعضهم بأفكار ماركسية وساعد فى وضع الأسس لانشاء قطاع دانماركى « للدولية الأولى » .

وليس هناك شىء كثير يمكن تسجيله عن الفترة ١٨٥٠ — ١٨٧٠ . « فمدارس الشعب الثانوية » التى بدأت فى الأربعينات من القرن الثامن عشر بتأثير نيكولاى فردريك جروتنفيج (١٧٨٣ — ١٨٧٢) كانت ، فى حـدود ما كان لها من طابع سياسى ، قومية وتحررية ولكنها لم تكن اشتراكية بأى حال من الأحوال . ولم تبدأ « مدارس العمال الثانوية » الملحقة بالنقابات وبالديموقراطيين الاشتراكيين الا بعد ذلك بأمد طويل ، وذلك بانشاء « مدرسة اسبيارج الثانوية » فى سنة ١٩١٠ . وكان راسموس

سورنسون قد راودته فى الأربعينات من القرن التاسع عشر فكرة استخدام « مدارس الشعب الثانوية » كوسيلة لتدريب الفلاحين والعمال الزراعيين الشبان ليكونوا قادة الرأى فى القرى وفى الحكم المحلى ؛ وكان هناك أيضا رواد آخرون راودتهم أفكار مشابهة قبل سنة ١٨٤٨ . ولكن الرجل الذى يعتبر بشكل عام الداعية العملى الرئيسى لمفهوم جروتنفيج ، وهو كريستن كولد (١٨١٦ — ١٨٧٠) ، بدا نشاطه فى سنة ١٨٥١ ابان فترة الرجعية السياسية التى أعقبت هزيمة « الثورات الأوروبية » ؛ وبرغم أنه كان يدعو للديموقراطية بمعنى ما فانه شرع فى جعل مدارسه ، قبل كل شىء ، دورا لتكوين الشخصية بوحى من مفهوم متسع للمسيحية غير الدوجماسية التى كان جروتنفيج داعيتها الأكبر .

وكانت الدانمارك قد حصلت فى سنة ١٨٤٩ على دستور ، غير ديموقراطى ولكنه يتضمن عنصرا من الديموقراطية أكبر مما كان يوجد فى معظم أنحاء أوروبا الغربية فى ذلك الوقت ، وجعلها ذلك موضع ريبة الدول الكبرى . وقد منح ذلك الدستور حق الانتخاب لأرباب البيوت من الذكور وبذلك أفسح الطريق أمام العمال والفلاحين للمشاركة فى الشئون السياسية . بيد أن المجلس الأعلى من مجلسى البرلمان ظل معقلا لكبار ملاك الأراضى . وكانت الدانمارك قد خرجت على « الجمعية الألمانية » بمحاولتها ضم دوقيتى شلسفيج وهولشتاين اللتين كان يحكمهما ملك الدانمارك بألقاب منفصلة . وقد احتفظ التاج الدانماركى بالدوقتين بعض الوقت ، ولكن وقعت اضرابات مستمرة حول ادارتيهما وتبين أن توحيد المملكة كلها تحت حكم واحد أمر غير عملى . وجرت عدة محاولات مختلفة ، وانقسم السياسيون الدانيماركيون الى فريق كان على استعداد لأن يترك للدوقتين الحق فى أنظمة منفصلة وفريق صمم على رفع لواء

القومية الدانماركية فى جميع أنحاء شلسفيج على الأقل . وكان جنوب شلسفيك فى ذلك الوقت ، كما كان بعد ذلك ، اقليما يسكنه خليط من السكان الألمان والدانماركيين وكان من بين أهداف « المدارس الثانوية » فى الفترة الأولى لانشائها تحويل الدانماركيين المقيمين فيه الى اعتناق نزعة قومية متحمسة . وأثار هذا بطبيعة الحال حملة مضادة فى الجانب الألمانى ، وأخيرا فقدت الدانمارك الدوقتين فى الستينات بعد أن هزمتها قوات مشتركة من روسيا والنمسا ، واستولت عليها بروسيا بعد أن انقلبت على النمسا ، وحصل بسمارك فى هولشتاين على المنفذ الذى كان يريده الى بحر الشمال . ووجدت الدانمارك ، التى كانت قد تلقت وعدا عند نهاية حربها مع النمسا وبروسيا بأن مصير جنوب شلسفيج سيتقرر باستفتاء شعبى ، ان هذا الوعد لم يكن يساوى شيئا وأن البروسيين قد ثبتوا أقدامهم هناك .

وليس لهذه الوقائع صلة بموضوع هذا الفصل الا لأنها تؤلف الصورة الخلفية للسياسة الدانماركية خلال الفترة التالية . وقد خرجت الدانمارك من هزيمتها بدستور ، تقرر فى سنة ١٨٦٦ ، كان أقل ديموقراطية بكثير من دستور سنة ١٨٤٩ . فكان هناك برلمان من مجلسين — أحدهما منتخب على أساس حق انتخاب واسع — هو الفولكتنج — والآخر تكاد تسيطر عليه الطبقات الثرية تماما — وهو اللاندستنج ، متحالفا مع التاج الذى كانت فى يده السلطة التنفيذية وكانت له اليد العليا عمليا . وكان كل ما تستطيع العناصر التقدمية أن تفعله دستوريا هو محاولة الحصول على الأغلبية فى الفولكتنج ؛ ولكنهم حتى عندما حصلوا عليها لم تكن لهم السيطرة على الحكومة ، حيث كان التاج ، متحالفا مع المجلس الأعلى ، يستطيع تعيين الوزارة من بين خصوم هذه العناصر . ولم يبلغ الصراع بين

المجلسين والقوى التى وراءهما ذروته حتى السبعينات من القرن الماضى عندما طالبت أحزاب اليسار ، ومن بينها الحزب الاشتراكى الصغير ، بادخال نظام الحكومة البرلمانية المسئولة والتى تعتمد على أغلبية فى المجلس الأدنى . ولكن هذا الطلب لم يجد استجابة ، ولا حتى اسما ، الا فى سنة ١٩١٠ ، وبعد ذلك استمر الصراع حتى الحرب العالمية الأولى . ومن سنة ١٨٦٤ الى ما بعد سنة ١٩١٤ أثر هذا الصراع فى السياسة الدانماركية بأكملها .

هذا بالاضافة الى أن الموقف السياسى كله بعد سنة ١٨٦٤ كان متأثرا بالنزاع بين أولئك الذين كانوا على استعداد لقبول ضياع شلسفيج وهولشتاين باعتباره حقيقة لا مناص منها وأولئك الذين كانوا يحلمون بالحرب لاستعادة الأراضى المفقودة . وصارت النزعة القومية ، التى كانت بصفة عامة حركة يسارية ، الدعوة المميزة للجناح اليمينى بصورة متزايدة وأخذت صورة نزاع حول النفقات العسكرية . فقد رفضت أحزاب اليسار ، عندما صارت أغلبية فى الفولكتنج ، الموافقة على الميزانية لما تضمنته من مخصصات كبيرة للقوات المسلحة ولأعمال الاستحكامات . ونفذ اليمينيون ، باسم السلطة الملكية ويؤيدهم اللاندستنج ، الضرائب التى أرادوها فى تحد للمجلس الأدنى . واستمر هذا الموقف الغريب قرابة عشرين عاما ، من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤ ، ولم ينته الا لأن قسما كبيرا مما كان يعتبر يسارا انفصل عن الجماعات الأكثر راديكالية ، لخلاف حول قضايا السياسة الداخلية أساسا ، وتحالف مع اليمينيين بحيث أصبح من الضرورى اعادة عملية محاولة الحصول على أغلبية فى الفولكتنج من أولها ثانيا .

وكانت هذه الظروف غير ملائمة مطلقا لنمو حزب اشتراكى كقوة

برلمانية ، ولا تلائم أيضا ، وبنفس الدرجة تقريبا ، تكوين مجموعة قوية من الآراء الاشتراكية . ومما يزيد هذه الظروف سوءا أن الدانمارك كانت أولا بلادا زراعية ليس فيها مدن كبيرة حقيقة سوى كوبنهاجن التى كانت تتركز فيها نسبة كبيرة جدا من العمال الصناعيين والتجاريين . وكان فى استطاعة كوبنهاجن أن تنمى حركة عمالية قوية جدا ومتناسقة ، وقد تكونت فيها فعلا حركة من هذا النوع ، ولكنها لم تحظ بأى تأييد من بقية البلاد الا بعد ذلك بكثير .

وخلال الستينات بدأت تحدث أشياء عجيبة فيما بقى للدانمارك من أقاليم بعد هزيمتها . فقد انتشرت « مدارس الشعب الثانوية » وبدأت ترتبط ارتباطا شخصيا ، وان لم يكن رسميا ، وثيقا بحزب الوسط الذى كان يمثل الفلاحين أساسا . وقد قوى هذا التحالف فى السنوات التالية ؛ فمدارس الشعب لم تجذب فى أى وقت من الأوقات أعدادا كبيرة من العمال ، أو حتى من العمال الزراعيين ،وكان أساتذتها يأتون من بين الفلاحين الكبار والمتوسطين أكثر بكثير مما كانوا يأتون من بين أصحاب الملكيات الصغيرة . بيد أنه كان هناك عدد من الفلاحين المتوسطين أكثر بكثير مما كان هناك من الفلاحين الكبار ، وقد زاد عددهم نسبيا وبصورة مطلقة . فمنذ الوقت الذى صدر فيه « قانون مونراد » الذى منح حق الانتخاب لمستأجرى الأرض فى سنة ١٨٦١ ، وقد صدر فى عهد وزارة تحررية قبل تعديل الدستور ، ارتفع عدد صغار المالكين للأرض بسرعة ، ولم تكن هذه الزيادة نتيجة لعمل مباشر من جانب الدولة بل عن طريق جهود هيئة خاصة هى هيئة « هيدسلسكابيت » — جمعية اصلاح المروج — التى تأسست فى سنة ١٨٦٦ وشرعت تعمل فى اصلاح الأراضى البور للزراعة وأنشأت مجموعة كبيرة من المزارع بالاضافة الى ما كان

موجودا فيها . وقد حولت هذه العملية ، التى استمرت بعد ذلك فى ظل « قانون تخصيص الأراضى » الصادر فى سنة ١٨٩٩ ، معظم الدانمارك الى بلاد من الفلاحين وملاك الأراضى الصغار والمتوسطين . وكان معظم الفلاحين يعملون فى البداية فى زراعة الغلال ، ولكن عندما انخفضت أسعار الحبوب فى السبعينات بدأوا يتجهون الى الزراعة المتخصصة الكثيفة جدا التى اشتهرت بها الدانمارك منذ ذلك الوقت — الى صناعة الألبان وانتاج اللحوم للتصدير أساسا .

ولم يحدث ذلك الا بعد أن كانت الاشتراكية قد قامت بمحاولاتها الأولى ، فى كوبنهاجن ، بوقت طويل . وكان نظام الطوائف النظامية القديم قد ظل باقيا حتى سنة ١٨٥٧ ، وبعد ذلك اكتسح تماما ؛ وما أن كان منتصف الستينات حتى كانت النقابات قد بدأت تنمو بين الحرفيين المهرة مثل الطباعين والخبازين وعمال صناعات البنـاء ؛ بيد أن هـذه النقابات الرائدة كانت لا تزال تحت تأثير أفكار نظام الطوائف ، وكونت جماعات جديدة من الحرفيين المهرة أساس القطاع الدانماركى « للدولية الأولى » الذى أنشىء فى سنة ١٨٧١ . وكانت القوة الدافعة الرئيسية وراء هـذا القطاع شاب من عمال البريد اسمه لويس بيو نشر فى ذلك العام نشرتين اشتراكيتين انبثقت منهما صحيفة « سوسياليستين » . ولعلنا نذكر أنه عندما أراد أصحاب الأعمال استيراد العمال الخارجين من الدانمارك ابان اضراب المهندسين الانجليز على الساحل الشمالى الشرقى فى ذلك العـام أرسل « الاتحاد الدولى للعمال » جيمس كوهن ، وهو دانماركى كان يعيش فى لندن وكان عضوا فى « المجلس العام » ، الى كوبنهاجن ليمنع قدومهم . وفى هذه الأثناء بدأت فى كوبنهاجن نفسها سلسلة من الاضرابات، وفى سنة ١٨٧٢ ألقى « الاتحاد الدولى للعمال » الدانماركى بثقله فى

اضراب كبير للعمال فى صناعات البناء بقيادة البنائين . وقامت مظاهرة ضخمة تأييدا للمضربين حطمتها الشرطة ، وألقى القبض على محررى صحيفة « سوسيا ليستن » ، بما فيهم بيو ، وسجنوا مع هارالد بريكس وبول جيليف وعدد من الزعماء الآخرين ؛ وفى العام التالى تقرر حل « الاتحاد الدولى للعمال » بقانون وحطمت منظمته . بيد أن عددا من النقابات التى كان يتألف منها بقيت ، وفى سنة ١٨٧٥ استأنف بيو نشاطه بعد أن أطلق سراحه . وخلال السنوات القليلة التالية لم ينج الدانماركيون من النزاعات التى مزقت ما بقى من « الدولية » . بيد أنه لم يظهر أى مندوب دانماركى فى أى من مؤتمرات بقايا « الدولية » بعد سنة ١٨٧٢ . وقد كان هناك مندوب دانماركى فى سنة ١٨٧٢ ، اسمه بيهل ، فى مؤتمر لاهاى ، ولكن فى « مؤتمر الوحدة » فى جنت سنة ١٨٧٧ كان يمثل الدانمارك ويلهلم ليبنخت الألمانى . وفى هذه الأثناء كانت هناك منظمة جديدة قد تأسست فى كوبنهاجن فى اجتماع مشترك للنقابيين والاشتراكيين عقد فى سنة ١٨٧٦ وكان رئيسه هو بيو ؛ ولكن هذه المنظمة انهارت عندما هاجر الى الولايات المتحدة فى العام التالى مع بريكس وجيليف . وفى سنة ١٨٧٨ جرت محاولة جديدة ، على أسس مختلفة ، تولى فيها القياد الديموقراطيون الاشتراكيون وليس النقابيون . اذ تألف اتحاد ديموقراطى اشتراكى ، دون تأييد نقابى كبير فى مبدأ الأمر حيث ظلت نقابات كثيرة بمنأى عنه اما تحت تأثير زعامة شبه فوضوية أو كجمعيات حرفية منعزلة . ورسخت أقدام الهيئة الجديدة ببطء فى السنوات القليلة التالية . ثم تلقت دفعة كبيرة فى سنة ١٨٨٣ عندما عقد فى كوبنهاجن مؤتمر للحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى الذى كان مضطرا للاجتماع خارج ألمانيا بسبب القوانين المناهضة

للاشتراكية . وفى العام التالى حصل الديموقراطيون الاشتراكيون على مقعدين فى الفولكتنج وبدأ تقدمهم المنتظم كقوة برلمانية . وزاد التأييد النقابى لهم عندما بدأت النقابات تفيق من أزمة أواخر السبعينات .

بيد أن موقفهم كان مختلفا الى حد كبير عن موقف الألمان . فقد دخلوا الفولكتنج ليجدوا ائتلافا من اليسار المتحد وراءه أغلبية وفى صراع ضد حكومة ايستروب المحافظة التى كان يؤيدها الملك والمجلس الأعلى ؛ وكان الأمر الطبيعى بالنسبة لهم أن يتحالفوا مع أحزاب اليسار فى الصراع ضد النفقات العسكرية الكبيرة ومن أجل الاصلاح الدستورى . بيد أنه لم يكن لديهم أمل فى القيام بدور رائد فى أى من هذين الصراعين ، اذ كان ما يحظون به من تأييد فى مناطق الريف والمدن الصغيرة حتى ذلك الوقت ضئيلا . أما فيما يتعلق بالتشريع الاجتماعى فقد كانوا طبعايستطيعون الضغط من أجله ، بيد أنه لم يكن قد صار بعد قضية ينقسم حولها اليمين واليسار . ففى سنة ١٨٩١ صدر قانون يقرر معاشات الشيخوخة وفى سنة ١٨٩١ صدر قانون للتأمين الصحى الاختيارى بمعونة تقدمها الدولة ، وكان ذلك فى عهد حكومة ايستروب التى لم تكن عازفة عن محاكاة حكومة بسمارك فى سياستها الاجتماعية ، أو حتى أن تتجاوزها ، فى سعيها للحصول على التأييد العام ؛ وقد أدت مثل هذه الاجراءات الى انقسام فى اليسار فى الميدان السياسى كما أدت الى انقسام فى اليمين .

وبينما كان الاشتراكيون يشقون طريقهم فى البرلمان كانت النقابات تعيد تنظيم قواها خارجه . ففى سنة ١٨٦٦ أسست النقابات فى كوبنهاجن « مركزا » جديدا مستقلا عن الحزب الديموقراطى الاشتراكى وان كان متحالفا معه ؛ وبعد ذلك تكونت « مراكز » مشابهة فى مدن أخرى . وفى سنة ١٨٩٨ ألفت النقابات ، التى كانت تنمو الى منظمات على نطاق

قومى ، « مركزا قوميا للنقابات » سرعان ما دخل فى صراع كبير مع أصحاب الأعمال . وفى ذلك الوقت كانت وحدة اليسار قد تحطمت . وكان ايستروب قد استقال فى سنة ١٨٩٤ وحل محله ائتلاف من اليمين والمزارعين الكبار والعناصر الأكثر ثراء فى المدن ، وشرع يعمل على الحصول على أغلبية فى الفولكتنج . وكان أصحاب الأعمال فى الميدان الصناعى قد أسسوا منظمة مضادة لتواجه تحدى النقابات ؛ وفى سنة ١٨٩٩ واجهوا سلسلة من الاضرابات القطاعية من أجل تحسين الأجور وظروف العمل فردوا عليه « باغلاق » كبير شملت آثاره ٤٣٠٠٠ عامل وعينت الحكومة أحد كبار رجال الصناعة التقدميين ، هو لودفيج برامسن ، وزيرا للداخلية ، ووضع برامسن نظاما لمحاكم التحكيم لمعالجة النزاعات العمالية . بيد أن أصحاب الأعمال عقدوا العزم على تحطيم النقابات وأصروا على اغلاق المصانع فى وجه العمال محاولين ارغامهم على توقيع « وثيقة » استنكار لمطالب النقابات . ولم تكن النقابات تطالب بالاعتراف بحق المساومة الجماعية فحسب ، بل انها ، فى بعض الحالات ، كانت تطالب أيضا بالاقتصار على استخدام النقابيين وحدهم . وأثار موقف أصحاب الأعمال العدوانى عداء الرأى العام الى درجة أنهم اضطروا الى تعديل موقفهم فى مواجهة المقاومة الطويلة التى أبداها العمال الذين تلقوا مساعدات كبيرة من الخارج .وبمقتضى التسوية التى عرفت باسم « اتفاق سبتمبر » وافق كل من الجانبين على الاعتراف للطرف الآخر بحق تكوين تنظيمات خاصة به ، ووافق أصحاب الأعمال على المساومة الجماعية على شرط أن تعلن النقابات مقدما عن نيتها فى الاضراب وأن تكون قد استنفذت اجراءات المفاوضة قبل ذلك . وبالاضافة الى ذلك تقرر انشاء محاكم تحكيم ، على أن تعرض جميع الحالات التى يدعى فيها بأن الاجراءات لم تتبع على

هذه المحاكم للتسوية النهائية . بيد أنها لم تعط اختصاص التحكيم فى موضوع النزاع نفسه ، بل مجرد النظر فى ادعاءات خرق الاتفاق .

وكان ذلك يعنى عملا أنه برغم اجراء مفاوضات فى كل مهنة على حدة فان كل نزاع يثار يكون فى الصورة الخلفية التهديد بالالتجاء الى الاضراب أو الاغلاق . وكان أصحاب الأعمال الدانيماركيين قد عقدوا العزم على أن الاجراء الفعال لمواجهة أى اضراب قطاعى تقوم به النقابات ، مؤيدة بقدرالها المركزى ، هو الاغلاق العام الذى يجعل من المستحيل على المضربين الاعتماد على معونة مما يكسبه العمال الذين يبقون فى العمل . وسنرى أن أصحاب الأعمال السويديين أيضا حاكوا هذه الخطة بعد ذلك بسنوات قليلة . ولا ريب فى أنه كان أمام النقابات أن تعلن الاضراب العام أيضا ؛ ولكن هل كانت مواردها تسمح بذلك : لقد اعتقد أصحاب الأعمال أنها لن تسمح ، وأثبتت الأحداث أنهم كانوا مصيبين . ولم تكن النتيجة فى الواقع سلاما صناعيا دائما ، ولكن وضع كسب فيه أصحاب الأعمال ميزة مؤقتا . بيد انها حثت العمال أيضا الى القيام بنشاط سياسى أكبر ، كما دفعت الحزب الاشتراكى الى التحالف مع أحزاب اليسار بأمل تحطيم حكم الأئتلاف اليمينى .

ويجب علينا عند هذه النقطة أن نعود الى الوراء لنرى ماذا كان يحدث فى الريف الدانماركى الذى كان العامل المسيطر دائما . لقد بدأ التعاون فى الدانمارك فى الستينات من القرن التاسع عشر كحركة استهلاكية ، ولكنه بدأ بين سكان الريف بنفس القوة التى بدأ بها فى المدن . ولم يأت التعاون الزراعى ، فى صورتيه اللتين تقومان على جمعيات التسويق وجمعيات تصنيع المنتجات الزراعية ، الا فيما بعد — فى الثمانينات من القرن التاسع عشر . ولم تتم جمعيات التعاون الأئتمانى لأن الفلاحين كانوا

يستطيعون القيام بترتيبات مريحة مع المصارف النظامية وكذلك الحصول على مساعدة من الدولة فى تجهيز الملكيات الزراعية الجديدة . وابتداء من الثمانينات نما التعاون الاستهلاكى والتعاون الزراعى جنبا الى جنب . وأنشئت جمعيات البيع بالجملة التى تربط الجمعيات الاستهلاكية المحلية ، وكانت توفر الحاجيات الزراعية الى جانب البضائع الاستهلاكية العادية ؛ وفى سنة ١٨٩٦ انضمت الجمعيتان المنفصلتان للبيع بالجملة ، جمعية « ريلاند » التى أنشئت فى سنة ١٨٨٤ وجمعية « جوتلاند » التى أنشئت فى سنة ١٨٨٨ ، الى بعضهما وكونتا جمعية بيع بالجملة واحدة صارت الجهاز المنسق المركزى لحركة المستهلكين . وكان مصدر الوحى الرئيسى لهذه التطورات هو سيفرين جوجنسن (١٨٤٢ — ١٩٢٦) أول رئيس لجمعية جوتلاند . وفى هذه الأثناء كان تكوين تعاونيات الفلاحين للتصرف فى المنتجات الجديدة التى تخصصت فيها الزراعة الدانماركية ، قد بدأ بانشاء « الاتحاد التعاونى لتصدير البيض » فى سنة ١٨٨٠ . وأنشىء فى العام التالى أول مصنع تعاونى للزبد ، كما أنشىء أول مصنع تعاونى للحم المجفف على يد بيتربوجسن (١٨٢٨ — ١٩٢٢) فى سنة ١٨٨٧ . وفى ذلك الوقت كانت الدانمارك قد أصبحت أساسا بلاد صغار المالكين . وقد لعب رجال مثل ستيللراندرسون وكريستيان سون (١٨٥٩ — ١٩٤١) دورا رائدا فى تنمية التعاون الزراعى التعاونى الذى تأثر الى حد كبير بالنشاط التربوى القائم فى « مدارس الشعب الثانوية » . وفى نهاية القرن كانت الدانمارك قد صارت أقوى بلاد العالم تنظيما بوصفها مجتمعا تعاونيا ، لا فى الزراعة فحسب ، بل وفى شمول حركتها الاستهلاكية أيضا . وكان لابد أن يترك انتشار التعاون ، باعتباره حركة أعمال ومركز اشعاع للأفكار الاجتماعية ، أثرا ضخما على التطور السياسى برغم أن الهيئات التعاونية

نأت عن أى نشاط رسمى فى الميدان السياسى ؛ وحتى الحركة الاستهلاكية لم تنشىء أية مشاركة مع الديموقراطيين الاشتراكيين أو النقابات . فقد كانت التعاونيات الخاضعة فى معظم الأحوال لسيطرة الفلاحين المتيسرين الذين لم تجذبهم الديموقراطية الاشتراكية . بيد أن الاشتراكيين كسبوا عددا متزايدا من الأنصار بين صغار المالكين وبين العمال الريفيين وبذلك استطاعوا أن يصيروا حزبا منتشرا على نطاق قومى وأن يزيدوا قوتهم البرلمانية باستمرار .

بيد أن الاشتراكية الدانماركية لم تنتج أى منظر مرموق بعد فردريك دريير الذى توفى مبكرا قبل أن تتاح لأعماله أن تترك أثرا عالميا . وكان أبرز زعمائها فى « الدولية الثانية » هو ب . كنودسن الذى صار رئيس مدينة كوبنهاجن . وكان بين الزعماء المرموقين الآخــرين نينا هنرييت وندلاين بانج (١٨٦٦ — ١٩٢٨) المربية والداعية لحقوق النساء التى صارت أول امرأة تعمل وزيرة ، اذ كانت وزيرة للتربية فى وزارة شتاونتج فى سنة ١٩٢٤ ، وكذلك زوجها دكتور جوستاف باغ الذى صار المفسر الدانماركى الأول للأفكار والحركات الاشتراكية الأوروبية ، وثورفالد شتاونتج (١٨٧٣ — ١٩٤٢) الذى كان أصلا صانع سيجار ثم رئيسا لاتحاد صناع السيجار ودخل الفولكتنج فى سنة ١٩٠٦ وأصبح زعيمــا للحزب الديموقراطى الاشتراكى بعد ذلك بسنوات قليلة . وبعد ذلك اشترك شتاونتج فى وزارة حرب ائتلافية فى سنة ١٩١٦ وصار رئيس وزارة اشتراكية فى سنة ١٩٢٤ . ولكن ليس من بين هؤلاء جميعا ، ربما باستثناء نينا بانج ، من من أسهم بنصيب متميز فى الفكر الاشتراكى . فقد تشكلت المفاهيم الدانماركية عن تنظيم الحــزب بالظروف الاقتصادية وبخاصة بسيطرة الزراعة الصغيرة ذات المستوى الفنى المرتفع جدا . ولقد كانت

السياسة الاشتراكية الدانماركية تجريبية وعملية تماما فى الشئون الداخلية ، ومناهضة بشدة للنزعة العسكرية فى جانبها الدولى .

وقد انضم الديموقراطيون الاشتراكيون ، بعد الصراع النقابى فى سنة ١٨٩٩ ، الى أحزاب اليسار فى محاولة جديدة للتخلص من سيطرة اليمين وتحقيق حكم دستورى يقوم على سيطرة الفولكتنج على المجلس الأعلى . وفى سنة ١٩٠١ تولت الحكم وزارة من أحزاب اليسار ، برئاسة بروفسور دوينتزر ، وبتأييد الاشتراكيين وشرعت فى وضع برنامج للاصلاح الضريبى . ولكنه كان تحالفا قلقا حيث كان اليسار البورجوازى من عناصر مختلطة جدا بعضها على عداء شديد نحو الاشتراكية . وتوترت العلاقات شيئا فشيئا بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٥ ، وعندما تولت الحكم وزارة يسارية جديدة برئاسة ج . كريستنسن فى سنة ١٩٠٥ ، انفصل الاشتراكيون وحدث أيضا انقسام فى اليسار غير الاشتراكى . فقد انفصل القطاع الأكثر تقدمية من اليسار بزعامة س . ت . زاهل (١٨٦٦ —   ) وكون حزبا راديكاليا . وسقطت وزارة كريستنسن فى سنة ١٩٠٨ بعد أن أصدرت قانونا خاصا بالتأمين ضد البطالة فى سنة ١٩٠٧ ويمنح اعانات من الأموال العامة للنقابات فيما تقوم به من خدمات ؛ وكان سقوطها نتيجة لفضيحة تتعلق بأحد الوزراء ، هو البرتى ، فى قضية غش متصلة بادارة المصرف الزراعى ؛ وعندئذ اشترك زاهل فى وزارة راديكالية قصيرة العمر منحها الاشتراكيون تأييدهم .

وكان قد حدث فى سنة ١٩٠٨ ، قبل سقوط كريستنسن ، صدام ثان خطير بين أصحاب الأعمال والنقابات . اذ أن أصحاب الأعمال عندما ووجهوا بالمطالبة برفع الأجور لجأت منظمتهم المركزية الى « الاغلاق » الذى كانت قد هددت به وصارت البلاد حيال مواجهة بين قوتين حسنتى

التنظيم ولا يمكن التوفيق بينهما . وبعد صراع شديد سوى الموضوع بوضع اتفاق جديد معدل لاتفاق سنة ١٨٩٩ . فاتفق الطرفان على العمل ، كلما أمكن ، على تسوية نزاعاتهما عن طريق المساومة الجماعية السلمية ، واذا لم تتفقا بخضعان دائما للوساطة بمجرد أن يطلب أحد الفريقين ذلك قبل الالتجاء الى الاضراب أو الاغلاق . ودعم هذا الاتفاق الاختيارى فى سنة ١٩٠١ باصدار قانونين ، أحدهما بانشاء « محكمة تحكيم » لديها سلطة الحكم نهائيا فى أى نزاع ناشىء عن الادعاء بخرق اتفاق جماعى ، والآخر ينشىء جهازا عاما « للتوفيق فى النزاعات الصناعية » . وكانت هذه التطورات فاتحة عهد من العلاقات الصناعية السليمة . واستطاعت النقابات ، التى كانت قد صارت قوية فعلا وزادت قوة فى الفترة التالية ، أن تحصل على عدة تنازلات ؛ والواقع أن العمال الدنماركيون صاروا فى سنة ١٩١٤ من بين أقوى عمال أوروبا تنظيما وأحسنهم أجرا . وكانت النقابات تقوم فى الغالب على أساس حرفى ، مع « نقابة عامة » منفصلة تضم الأقل مهارة ، وان كانت بعض النقابات الحرفية تضم عمالا أقل مهارة أيضا . وكان هناك بين صفوف الحركة دعاة « للنقابية الصناعية » ، ولكن هذه القضية لم تبلغ ذروتها الا بعد سنة ١٩١٤ .

وقد سقطت حكومة زاهل فى سنة ١٩١٠ ، وتكاتف الاشتراكيون والراديكاليون فى حملة شديدة للاصلاح الدستورى . وكانت الوزارة الجديدة برئاسة كلاوس برنستن ، الذى كان مدرسا « بمدارس الشعب الثانوية » ، وتمثل الوسط وتحبذ الاصلاح المعتدل ، ولكن اللاندستنج رفض مقترحاتها . وعندئذ حصل الراديكاليون والاشتراكيون معا فى الانتخابات العامة التى أجريت سنة ١٩١٣ على أغلبية واضحة فى الفولكتنج . وظل اللاندستنج معارضا ، وعندئذ استصدرت الحكومة قرارا بحله ،

وحصلت فى هذه المرة على أغلبية صغيرة فى المجلس الأعلى أيضا . وعندئذ سحب الملك معارضته ، وأصبح الطريق الى الاصلاح الدستورى ممهدا فى النهاية . وفى يونية سنة ١٩١٥ وقع الملك دستورا جديدا بدأ تنفيذه بعد ذلك بثلاث سنوات . ومنح النساء حق الانتخاب للمجلسين على قدم المساواة مع الرجال . وجعل حق الانتخاب للجميع ، ولكن حدد السن بخمس وثلاثين سنة للمجلس الأعلى فى حين خفض بالنسبة للفولكتنج من ٣٠ الى ٢٥ سنة بالتدريج . وأصبح انتخاب الفولكتنج يتم فى معظم أنحاء البلاد على أساس عضو للدائرة ؛ ولكن كوبنهاجن كانت تؤلف دائرة واحدة ؛ مع تمثيل نسبى بالاضافة الى عدد من المقاعد تخصص للأحزاب على حسب مجموع الأصوات التى تحصل عليها بحيث يصل كل حزب الى عدد الأعضاء الذى يقابل الأصوات التى حصل عليها . وتقرر أن ينتخب اللاندستنج أيضا على أساس نسبى ولكن بواسطة الانتخاب غير المباشر ؛ وكان هناك بند غريب يقضى بأن يعين اللاندستنج عدد من الأعضاء عندما تنتهى مدته ليكونوا أعضاء فى اللاندستنج التالى . وحصل الاشتراكيون والراديكاليون فى أول انتخابات أجريت فى ظل النظام الجديد على أغلبية كبيرة فى الفولكتنج ، وكان الاشتراكيون هم أكبر حزب . أما فى اللاندستنج فان المحافظين والوسط احتفظوا بأغلبية طيبة .

وهكذا كانت الدنمارك من الدول التى أثير فيها فى السنوات الأولى من هذا القرن موضوع التعاون بين الاشتراكيين والراديكاليين البورجوازيين فى صورة محددة تماما . ومن بين الأحزاب التى تألفت منها أغلبية « اليسار — الوسط » فى الفولكتنج ، كانت جماعات الاصلاح واليسار المعتدل ، التى اندمجت فى سنة ١٩٠٩ ، تمثل أساسا الفلاحين ؛ فى حين كان الراديكاليون ، بعد انقسام سنة ١٩٠٥ ، فى الغالب حزب مثقفى

الطبقة الوسطى ورجال المدن ولكنه كان يحظى أيضا ببعض التأييـد بين صغار الفلاحين . وكان الاشتراكيون ، الذين كانوا يضمون جماعة كبيرة من المثقفين ، أقرب الى الراديكاليين بكثير منهم الى جمـاعات « الاصلاح — اليسار » التى كانت الى حد ما تقف موقف العـداء من مطالب عمال المدن . ومنذ سنة ١٨٩٨ عندما بدأت حركة النشاط الجامعى على نمط الحركة البريطانية ، أصبح التعليم حلقة وصل بين العمـال والمثقفين حيث شرع الاشتراكيون فى تشييد بنائهم التعليمى الخاص بهم لمجابهة نفوذ « مدارس الشعب الثانوية » الريفية . فقد عمـل كل من النقابات والاتحاد الديموقراطى الاشتراكى على تنظيم حلقات دراسـية وفصول مسائية قبل أن ينشئوا « مدرسة الشعب الثانوية » الخاصة بهم ، فى اسبايرج وبرئاسة ج . ب . سوندبو فى سنة ١٩١٠ ، بوقت طويل . كما يدين الاشتراكيون أيضا بفضل كبير لصحيفتهم الرئيسية « سوسيال — ديموكراتن » بعد أن تولى تحريرها اميل وينبالد فى سنة ١٨٨١ . وكان وينبالد شخصية سياسية ذات نفوذ وصحفيا ممتازا ، وقد وضع أسس تلك الشبكة الضخمة من الصحف والجرائد التى أنشأها الديموقراطيون الاشتراكيون فى جميع أنحاء البلاد . وقد ساعد هذا النوع من الدعاية بصفة خاصة فى تقوية سيطرة الاشتراكيين على الحـكم المحلى . وكان للراديكاليين ، الذين لم يكونوا حزبا منفصلا الا فى سنة ١٩٠٥ ، تقليد طويل من الصراع فى سبيل الحكم الديموقراطى استمدوه الى حد كبير من الصحفى المحامى ف . هوارب ، الذى أسس فى سنة ١٨٨٤ صحيفة « بوليتكن » التى نجحت نجاحا كبيرا . وكانوا الى حد بعيد هم القوة الدافعة للاصلاح فى الصراع ضد استروب والملك ، وكانوا يمثلون معبرا بين مصالح الطبقة العاملة فى المـدن ومصالح الفلاحين ، فى الجبهـات

المتحـدة المختلفة التى كونتها أحزاب الاصـلاح ، حتى بدأ النظـام القديم ينهار . وعندما سمح الملك أخيرا بأن تتولى الحكم وزارة من اليسار فى سنة ١٩٠١ سرعان ما اختفت الوحدة بين هؤلاء الحلفاء وصار من الواضح أن « اليسار المعتدل » المزعوم — والذى كان فى الواقع حزب كبار الفلاحين — لم يكن على استعداد لدفع القضية الدستورية الى حد الصراع الحاد مع الملك والمجلس الأعلى . وعنـدئذ نظم الراديكاليون أنفسهم فى حزب منفصل برئاسة زاهل ، الذى خلف هدراب فى الزعامة ؛ وكان أوف رود هو الشخصية البارزة فى حزبهم . وكان على الاشتراكيين أن يختاروا بين التكاتف معهم فى حملة حاسمة من أجل الحكم الديموقراطى، أو القضاء على كل أمل فى اصلاح دستورى قريب اذا رفضوا هـذا التحالف . ولكنهم لم يدخلوا فى حكومة ائتلافية مع زاهل ، كما فعل ميللران فى فرنسا ، فقد فضلوا البقاء خارج الوزارة الراديكالية وأن يمنحوها تأييدا مستقلا — وربما رجع ذلك الى أن « الدولية الثانية » كانت قد أعلنت ، فى قرار كاوتسكى ، أنها ضد الائتلاف الا فى ظروف استثنائية جدا . ولكنهم منحوا وزارة زاهل تأييدا كاملا تماما ، رده لهم الراديكاليون عندما أيدوا الحزب الاشتراكى الديموقراطى بعد الحرب ، وكان فى ذلك الوقت هو أكبر الحزبين ؛ بل الواقع أن الراديكاليين ساروا أبعد من ذلك : اذ أن زاهل نفسه صار وزيرا للعدل فى حكومة شتاونبج الائتلافية فى سنة ١٩٢٩ .

وكثيرا ما وجه النقـد فى « الدولية الثانيـة » الى الاشتراكيين الدانماركيين ، واتهموا أحيانا بأنهم يجرون وراء المناصب ، بسبب هذه السياسة من العمل المشترك مع اليسار البورجوازى التى ترجع جذورها الى الصراع ضد استروب فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى ؛

بيد أن مجال الاختيار أمامهم كان ضئيلا حقا فى الموضوع . اذ كان من الضرورى تسوية القضية الدستورية ، وكان الراديكاليون راديكاليين حقيقيين وعلى استعداد للقتال . ولم تكن أمام الاشتراكيين فرصة فى الحصول على أغلبية الا اذا كسبوا تأييد قسم كبير من صغار الفلاحين الى جانب عمال المدن ، وكانوا سيفقدون كل أمل فى تحقيق ذلك لو أنهم وقفوا بمعزل عن العناصر التقدمية فى الفولكتنج وحطموا بذلك فرصة الحكم الديموقراطى . لقد كان الموقف كله مختلفا فى الدانمارك عنه فى ألمانيا أو النمسا والمجر لأن الفلاحين كانوا يؤلفون فيها قوة من الرأى العام الوسط . ولم يكن للقوة الرجعية المحافظة ، برغم أنها استطاعت الاحتفاظ بالسلطة السياسية وقتا طويلا ، شىء من قوة الرجعيين النمساويين أو الألمان . وقد كانت الدانمارك على الأقل ابتداء من الثمانينات فى القرن الماضى بلادا ديموقراطية جدا ، اجتماعيا وان لم يكن سياسيا ، حدثت فيها ثورة اقتصادية ، لصالح الفلاح المالك المستقل الذى يستخدم الأساليب الفنية المتقدمة فى الانتاج ويصدر منتجات ذات أسعار مرتفعة الى السوق العالمى ، وليس لمصالح الرأسمالية الصناعية . ولم يكن هناك من يستطيع أن يعتبر الفلاحين الدانماركيين — أو صغار المالكين الدانماركيين — طبقة متداعية أو أنهم يشبهون فى أى شىء الفلاحين المتخلفين فى معظم بلاد أوروبا . فقد كان سكان الريف ، مثل سكان المدن ، مزدهرين وعلى قدر كبير من التعليم والوعى السياسى ، وكان لزاما على الاشتراكية الدانماركية أن تكيف نفسها مع جو البلاد التى لا يحتمل مطلقا أن يجد فيها الحديث عن الثورة الاجتماعية من يستمعون اليه .

٢ — السويد

ان السويد ، التى كثيرا ما كانت موضع اعجاب فى العهود الأخيرة باعتبارها البلاد النموذجية للاشتراكية الديموقراطية وللتعاون الاستهلاكى ، دخلت كلا الحركتين متأخرة . ففى أيام الدولية الأولى لم يكن هناك أثر للاشتراكية فيها برغم أن مالمو فى مقاطعة « سكان » تقع على بعد بضعة أميال عبر الماء من كوبنهاجن وكانت هناك حركة متصلة بينهما . بل ان مقاطعة « سكان » كانت اقليما دانماركيا حتى القرن السابع عشر واحتفظت بجزء كبير من طابعها الدانماركى . وهى ما برحت كذلك حتى اليوم . وعندما بدأت حركة عمالية سويدية فى آخر الأمر تتكون ، كان من الطبيعى أن تلعب « سكان » ، وبخاصة مالمو ، دورا بارزا فيها . ومن الغريب حقا أنه يبدو أن نشاط لويس بيو و « الاتحاد الدولى للعمال » الدانماركى لم يكن له صدى فى أى جزء من السويد ابان الستينات والسبعينات .

ولا ريب فى أن تفسير الأمر انما يكمن فى عدم نضوج الصناعة السويدية ، اذ لم تكن الصناعة قد بدأت تقريبا حتى السبعينات . وقد استمر نظام الطوائف المهنية القديم ، الذى تقوم فيه هذه الطوائف بتنظيم شئون المهنة ولها سلطة اصدار شهادات اعتماد لأبنائها الذين أنهوا فترة تدريبهم وقدموا العمل الذى يثبت كفايتهم « كأسطوات » فى حرفتهم ، ظل قائما حتى سنة ١٨٦٤ ، وان كانت الطوائف المهنية فقدت ما كان لها من احتكار فى الأربعينات ، وعندما اختفت تركت وراءها — كما حدث فى الدانمارك التى حلت فيها الطوائف فى سنة ١٨٦٢ — تقليدا من التنظيم المهنى ، وتحول كثير منها فى البلدين الى « جمعيات صديقة » أو حلت محلها مثل هذه الجمعيات وبخاصة فى الحرف المتصلة بصناعة البناء وأعمال المعادن .

ولم تظهر النقابات الحديثة الى حد ما الا فى الثمانينات من القرن الماضى ؛ وفى نفس الوقت بدأت حركة اشتراكية بتأثير الحائك أوجست بالم (١٨٤٩ — ١٩٢٢) الذى كان قد مارس مهنته فى ألمانيا والدانمارك وعاد الى السويد فى سنة ١٨٨١ يحمل أفكارا اشتراكية . وسرعان ما وجد بالم خليفة ممتازا فى طالب شاب ، هو أكسل فرديناند دانيلسون (١٨٦٣ — ١٨٩٩) ، عاونه فى انشاء صحيفة اشتراكية هى « الديموقراطى الاشتراكى » وفى تنظيم جماعات اشتراكية . وسرعان ما انضم اليهما عضو جديد مرموق من جامعة أوبسالا هو يالمار برانتنج (١٨٦٠ — ١٩٢٥) الذى تولى تحرير « الديموقراطى الاشتراكى » من سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٩١٧ وجعلها قبل مضى وقت طويل الصحيفة الرئيسية للرأى الاشتراكى ؛ وكان قبل ذلك يعمل ضمن محررى الصحيفة الراديكالية « تيدن » من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٨٨٧ ورأس تحريرها ابتداء من سنة ١٨٨٥ . وعندما فقد دانيلسون مركزه فى صحيفة « الديموقراطى الاشتراكى » نقل مركز نشاطه الى مالمو حيث أسس صحيفة جديدة هى «آربايتت» وشرع يعمل فى المنطقة التى حوله بنشاط وطلاقة كبيرين . وكان دانيلسون خطيبا جماهيريا مؤثرا كما كان صحفيا لا بأس به ، وكذلك كان أيضا على قدر كبير من الشجاعة والعزم . فقد جال فى أنحاء « سكان » يلقى الخطب وينظم جماعات نقابية واشتراكية ، وفى سنة ١٨٨٨ وضع مشروع برنامج اشتراكى حظى بقبول على نطاق واسع . وكان دانيلسون فى هذه الفترة من خصوم العمل البرلمانى ويؤمن بالعمل المباشر الذى يعتمد على التنظيم الطبقى فى الميدان الصناعى . وسرعان ما اصطدم بالقانون ، وبعد عدة تجارب فى محاكم القضاء قضى ثمانية عشر شهرا فى السجن . وخرج من السجن وقد تحول الى العمل البرلمانى ؛ وقام بعد ذلك بدور نشط ، كان محل جدل كبير ،

فى عمل الحزب الديموقراطى الاشتراكى الذى كان برانتنج قد بدأه فى سنة ١٨٨٩ . وصار برانتنج نفسه عضوا فى « الريكسداج » فى سنة ١٨٩٦ ، وأقر الحزب الديموقراطى الاشتراكى برنامجا رسميا فى العام التالى . وكان برنامج الحزب الذى أقر فى سنة ١٨٩٧ يقوم الى حد كبير ، تحت تأثير برانتنج ، على أساس برنامج ايرفورت الخاص بالديموقراطيين الاشتراكيين الألمان ؛ بيد أن أفكار دانيلسون أيضا تركت أثرها فيه ، وبخاصة فيما يتعلق بالمكانة الكبيرة التى احتلتها فيه النقابات والعمل الصناعى . وكان دانيلسون قد صار مع نضجه فى السن خصما شديدا للفوضويين ، وأثار ضدهم حربا شعواء . وقد تمتع بشعبية ضخمة فى جنوب السويد ، ولعله لو عاش لصار منافسا لبرانتنج فى زعامة الحركة الاشتراكية النامية . بيد أنه كان ميالا للشجار ، ويتمتع بشعبية بين العمال أكثر منها بين زملائه الزعماء ، ولا شك فى أن بعضهم لم يشعر بالأسف عندما أزاح الموت شخصيته المشاكسة فى سنة ١٨٩٩ . وكان فى ذلك الوقت قد بلغ ستة وثلاثين عاما فقط . وفى العام التالى توفى الزعيم آخر من الرواد ، وهو فردريك سيتركى ، من جيتبورج ، الذى كانت صحيفته « نيو تايمز » التى تأسست فى سنة ١٨٩٢ قد صارت مركز اشعاع لحركة الطبقة العاملة فى غرب السويد ولا تقل أهمية عن صحيفة برانتنج « الديموقراطى الاشتراكى » أو صحيفة دانيلسون « آربايتت » . وكان سيتركى ، بالاضافة الى عمله كصحفى ، رئيس « فدرال النقابات » الذى قام بدور كبير فى بنائه . وقد عاش بالم طويلا ، ولكنه لم يكن زعيما ذا مكانة . ان الزعامة المطلقة تقريبا للاشتراكية السويدية انتقلت منذ سنة ١٩٠٠ الى يدى يالمار برانتنج القديرتين .

وقد أنشىء الحزب الديموقراطى الاشتراكى ، كما رأينا ، بصفة رسمية

فى سنة ١٨٨٩ — العام الذى عقد فيه المؤتمر الافتتاحى « للدولية الثانية » . وقد مثله فى باريس — فى المؤتمر الماركسى — مندوبان ، هما س . بالمجرين و أ . أللارد اللذان كانا يمثلان أيضا « الرابطة الاشتراكية السكندنافية » التى كان مقرها الرئيسى فى باريس ؛ ولعلهما كانا فى الحقيقة ممثلين للهيئة الأخيرة أكثر مما كانا يمثلان الحزب الاشتراكى الحديث . وقد قام الحزب ، عند افتتاحه ، على أساس نقابى أساسا ؛ وكانت النقابات السويدية فى سنة ١٨٨٩ ما برحت الى حد كبير جماعة حرفية محلية بدأت تنضم بعضها الى بعض فى « غرف عمل » مفتوحة لجميع الحرف وليس فى اتحادات على نطاق قومى . وكانت « غرفة » ستوكهلم قد تأسست منذ سنة ١٨٨٣ . وصارت « غرف العمل » المحلية هذه ، دون أن تترك وظائفها الصناعية ، الوحدات المحلية للحزب الديموقراطى الاشتراكى . وطلب الى كل نقابة تنتمى الى « غرفة » محلية أن تضم أعضاءها كتلة واحدة الى الحزب ، ولكن ذلك أدى بعد بضع سنوات الى صعوبات شديدة بحيث حل محله نظام من الانضمام الاختيـــارى الذى يقر حق العضو الفرد فى الانسحاب . ومع ذلك فقد ظلت الصلة بين النقابات المنضمة والحـــزب وثيقة جدا ، ولكن ما انضم لم يكن كل النقابات .

وانغمس الحزب بعد تأسيسه مباشرة فى صراع شديد بين الديموقراطيين الاشتراكيين والفوضويين ، كما يقول مؤرخوه عادة ؛ ولكن الأصح أنه كان صراعا بين دعاة العمل البرلمانى ودعاة العمل المباشر ، أو بين ذوى الاتجاه الألمانى والسندكاليين . وفى ســـنة ١٨٩١ حذا حذو « المؤتمر الاشتراكى الدولى » وهزم ما يطلق عليهم فوضويون وأقر أولوية العمل السياسى بالوسائل البرلمانية . بيد أن هذا لم يكن يعنى أنه كان يستطيع ، فى ظل الأوضاع التى كانت سائدة فى السويد وقتذاك ، أن يأمل فى أن يصير

حزبا برلمانيا قويا حتى يعدل النظام الدستورى تعديلا حاسما . وهكذا كان يواجه ، على عكس الألمان أو الفرنسيين ولكن مثل النمساويين والبلجيكيين ، بضرورة البدء بالقيام بالاثارة من أجل الاصلاح البرلمانى . بيد أنه كان فى مركز ضعيف نسبيا لا يسمح له بالقيام بهذه الحملة وحده ، اذ أن السويد كانت أساسا بلادا زراعية وكان من الجلى أن عمال المدن وحدهم لم تكن لديهم القوة الكافية لفرض ارادتهم على الرجعيين الذين يسيطرون على الدولة السويدية .

وكانت التنمية الاقتصـــادية قد بدأت فعلا تتقدم بخطى سريعة فى ســـنة ١٨٨٩ . وكانت الزراعة السويدية قد مـــرت بأوقات عصبية فى السبعينات والثمانينات نتيجة لانخفاض سعر الغلال والمؤن التى تدفقت من العالم الجديد . وكانت قد حدثت هجرة كبيرة من المنـــاطق الريفية معظمها لأمريكا ، ولكن بعضها اتجه الى المدن . وفى سنة ١٨٨٨ عدل عن حرية التجارة لمصلحة ملاك الأراضى والفلاحين الذين كانوا يسيطرون على الريكسداج ؛ ولم تمض بضع سنوات حتى كان أصحاب الأعمـــال الصناعيين قد حصلوا على حماية مماثلة أيضا . وكانت هذه التغييرات تعنى ارتفاعا فى تكاليف المعيشة مما كان دافعا قويا للنقابية والتعاون أيضا ، ولكن آثارها خفت حدتها كثيرا بسبب التغيرات التى حدثت فى كل من الصناعة والزراعة ذاتها . اذ تحول الفلاحون السويديون ، ابتداء من الثمانينات فصاعدا ، من زراعة الغلال الى تربية المواشى وصناعات الألبان وسكر البنجر بصورة متزايدة ، كما حدث نمو كبير فى استغلال الغابات الذى وجد حافزا اضافيا فى التوسع السريع للطلب عـــلى لب الخشب والورق . وأدى هذا الطلب الى انشاء صناعة جديدة مهمة ، وفى الوقت ذاته نمت صناعة الحديد فى الشمال بسرعة بتأثير توسع طلب الألمان على

الحديد ذى النسب المرتفعة . وقد تدفقت على البلاد ثروة ضخمة ذهب معظمها أولا الى جيب كبار الفلاحين والملاك وأصحاب الأعمال الصناعيين ، الذين استطاعوا تجنيد عمل رخيص وبخاصة فى الشمال ومناطق الغابات التى فتحت حديثا .

وكان الدستور السويدى حتى سنة ١٨٦٦ يقوم على نظام عتيق من « الطبقات » المقسمة الى أربع مجالس بطريقة تفضى الى استبعاد قسم كبير من الطبقات الوسطى ، وليس العمال فحسب . وقد تم اصلاحه فى هذا العام ، فأنشىء برلمان « ريكسداج » من مجلسين ، يختار المجلس الأعلى منهما بواسطة الانتخاب غير المباشر على أساس حق الانتخاب المقيد بالملكية أو الدخل بحيث تضمن السيطرة عليه لأرستقراطية المولد والثراء . وكان المجلس الأدنى ينتخب مباشرة ، ولكن كان هناك قيد الملكية أو الدخل أيضا ، وكان من الارتفاع بحيث يستبعد الأغلبية العظمى من العمال ويضع السيطرة فى الدوائر الريفية — وكانت تمثل أغلبية الدوائر — فى أيدى الفلاحين .

ومنح المجلسان سلطات متكافئة مثل الدانمارك ، وصارت السياسة الى حد كبير صراعا مستمرا بين الأرستقراطية والفلاحين الذين كان حزبهم ، « الحزب الزراعى » ، يسيطر على المجلس الأدنى ؛ وكان الصراع شديدا بصفة خاصة حول الخدمة العسكرية التى ادعى الفلاحون الذين يملكون أرضهم الخاصة أنهم معفون منها ما داموا يدفعون ضريبة الأرض الخاصة التى فرضت للمساهمة فى نفقات الدفاع . وكانت قوة ألمانيا المتزايدة والحروب الأوروبية فى الستينات من القرن التاسع عشر والنزعة العدوانية التى أبداها الروس نحو فنلندا قد اتخذت حجة لتخلق دعوة قوية الى تسليح أفضل وأكثر ، وقد طرحت القضايا الأخرى جانبا الى حد كبير فى

حين كانت معارضة الفلاحين لسياسة الحكومة العسكرية تأخذ مداها تدريجيا . وكان الفلاحون قد انقسموا على أنفسهم خلال الثمانينات حول قضية « الحماية » ؛ وكان هناك حزبان متنافسان للفلاحين يتقاتلان ، ولكن عندما سويت القضية عادوا الى الاتحاد وأصبحوا مرة أخرى يكونون أغلبية صامدة فى المجلس الأدنى . وكانوا بصفة عامة يميلون الى الاصلاح الانتخابى ، ولكن على شريطة أن يضمنوا استمرار احتفاظ الدوائر الانتخابية الزراعية بالسيطرة العددية ، بغرض تحدى السيطرة الأرستقراطية فى المجلس الأعلى ؛ ولم يكن فى استطاعتهم التضافر مع مصلحى المدن لأن غرضهم الأساسى كان العمل على ترحيد كبار الفلاحين وصغارهم ضد مطالب المدن .

وفى هذه الظروف كان لابد أن يدور القتال حول الاصلاح الانتخابى خارج البرلمانى الى حد كبير ؛ وكان القائمون بالصراع من أجل الاصلاح هم أعضاء الطبقات الوسطى والعاملة فى المدن وكذلك العمال فى صناعة الأخشاب وقطاع من الفلاحين الصغار المتحالفين مع الأجراء فى المناطق الريفية . ولقد كان الديموقراطيون الاشتراكيون والراديكاليون يتنافسون على كسب ولاء هذه الجماعات ؛ ولكنهم كانوا أيضا بالضرورة حلفاء فى الحملة . وفى سنة ١٨٩٣ كان الراديكاليون لا يزالون العنصر الأول فى الاثارة من أجل الاصلاح . وفى هذه السنة انضم اليهم الديموقراطيون الاشتراكيون فى حركة تدعو لانتخاب « مجلس شعبى » غير رسمى على أساس حق الانتخاب للجميع لكى يكون مركزا تتبلور فيه المطالبة بالاصلاح ويجند الرأى العام وراءه — شيء قريب من نمط « المؤتمر العرائضى » فى بريطانيا العظمى . وكان للديموقراطيين الاشتراكيين فى هذا المجلس ربع عدد المقاعد فقط ، ولكنه عندما اجتمع أصدر قرارا

بالنظر فى أمر اعلان اضراب عام اذا رفضت الحكومة منح حق الانتخاب للجميع . وأيد المؤتمر الديموقراطى الاشتراكى الذى عقد فى جوتبرج فى العام التالى هـذه السياسة ، ولكن لم يعقب ذلك أى عمل . وفى سنة ١٨٩٦ عند انتخاب الريكسداج التالى أتبع نفس الأسلوب . فقـد تضافر الاشتراكيون والراديكاليون فى انتخاب « مجلس شعبى » غير رسمى ، ولكن الراديكاليين عارضوا فى الاضراب هذه المرة ، وهـزم الاقتراح باستعماله فى المجلس بأغلبية ضئيلة . وكانت هذه هى السنة التى فاز فيها برانتنج بمقعد فى الريكسداج .

وأدت الانقسامات حول الاضراب العام الى توقف الحملة المشتركة من الراديكاليين والاشتراكيين فى سبيل الاصلاح الانتخابى ، واتجه الانتباه خلال السنوات القليلة التالية الى الصراع النقابى . وكانت هناك مؤتمرات لمندوبى النقابات من البلاد السكندنافية تعقد كل عامين مرة فى بلد منها ابتداء من سنة ١٨٨٦ ؛ ونوقشت فى هذه الاجتماعات الموضوعات الخاصة بالعمل الصناعى والاضراب العام كثيرا . وكانت هذه المؤتمرات قد بدأت توصى ، اتباعا لقرار « الدولية الثانية » ، بتنظيم مظاهرات كبرى فى « يوم مايو » للمطالبة بيوم الثمانى ساعات بصفة خاصة ، وكانت « غرف العمل » المحلية فى السويد قد تولت هذا الأمر . بيد أن النقابات السويدية لم يكن لها منظمة مركزية حتى سـنة ١٨٩٨ باستثناء الحـزب الديموقراطى الاشتراكى ؛ وفى هذا العام قررت النقابات السويدية ، تنفيذا لتوصية أصدرها المؤتمر السكندنافى ، انشاء هيئة منفصلة باسم « منظمة العمل » التى يرمز لها عادة بالحرفين « م . ع » . وكانت هذه المنظمة تتألف ، مثل مثيلتها فى الدانمارك ، من فدرال مركزى قصـد به أن يجعل المـواد المشتركة للنقـابات المنضمة متاحة لمساعدة أى واحـدة منها تجـد

نفسها فى نزاع لا تستطيع كسبه وحدها . وكان عملها فى الواقع هـو أساسا ضمان المعونة المالية للمضربين والعمال الذين تغلق دونهم المصانع من أجور من يعملون ، ولكن كانت هناك فى الصـورة الخلفية فكرة الاضراب العام بوصفها السلاح النهائى لارغام أصحاب الأعمال عـلى الاستسلام . وفى سنة ١٨٩٩ وجدت « م . ع » نفسها تخوض سلسلة من النزاعات التى نجمت الى حد كبير عن رفض أصحاب الأعمال فى شمال السويد الاعتراف بحق التكتل والمساومة الجماعية الذى كان قد ثبت الى حد بعيد فى الجنوب . واستمرت هذه القلاقل الصناعية فى السنة التالية ، ولكن فى سنة ١٩٠١ عاد موضوع حق الانتخاب الى مركز الصـدارة فجأة نتيجة لاصرار الحكومة على زيادة كبيرة فى النفقات العسكرية وفى الضرائب لمواجهتها . وقد قبل المجلس الثانى هذا الاجراء عازفا ، ولكنه طالب بالاصلاح الدستورى فى مقابل ذلك ؛ وتقدمت الحكومة بمشروع قانون يتضمن انتخابا محدودا اقترحت فيه منح حق الانتخاب للذكور من دافعى الضرائب متى بلغوا الخامسة والعشرين من العمر ويكونون قد أدوا الخدمة العسكرية ، وكذلك منح صوت ثان للرجال المتزوجين ولأولئك الذين تخطوا الأربعين .

ودفع ذلك الاشتراكيين الى النزول الى الميدان مطالبين بحق الانتخاب المتساوى للجميع . ونظمت مظاهرات كبرى فى المـدن ، وقرر الحـزب الديموقراطى الاشتراكى ، تؤيده النقابات ، الدعوة الى اضراب عام يتفق مع الوقت الذى كان يناقش فيه الريكسداج القـانون الذى تقدمت به الحكومة . وكان هذا الاضراب بمثابة مظاهرة فقط ولم يكن فى النيـة استمراره أكثر من بضعة أيام قليلة . وعندما جاء الوقت كانت الاستجابة كبيرة ، ولكن الحكومة لم تكن تنوى التسليم بمطالب الاشتراكيين .

ولم يمـر مشروع القانون الذى قدمتـه فى المجلس : وبدلا منه وافق الريكسداج ، بناء على اقتراح من المجلس الأعلى ، على احالة الموضوع كله الى البحث . وتعاقبت الحكومات بسرعة خلال السنتين التاليتين وقدمت سلسلة من اقتراحات الاصلاح على أسس غير مقبـولة مطلقا ، لا من الاشـتراكيين وحدهم ، بل حتى من التحررين الذين كانوا قد ألفـوا « حزب أحرار » جديد فى سنة ١٩٠٠ وصاروا قوة برلمانية كبرى . وعندئذ فقد الموضوع أولويته مؤقتا بسبب اشتداد النزاع الطويل حول الحقوق الدستورية للنرويج التى كانت لا تزال متحدة مع السويد فى ظل تاج مشترك ولها أنظمة للحكم الذاتى لم تكن حدودها معروفة بدقة فى أى وقت أو كانت موضع اتفاق بين البلدين .

ولا تهمنا هنا أحداث النزاع الحاسم الذى وقع فى سنة ١٩٠٥ وأنهى الاتحاد بين السويد والنرويج وأدى الى قيام مملكة نرويجية منفصلة تماما . وقد منح الاشتراكيون السويديون والنقابات المتصلة به تأييدهم الكامل للنرويجيين فى طلبهم الاسـتقلال الذى قبله فى النهاية التاج السويدى والحكومة السويدية بعد أن هددوا باضراب عام . وبمجرد انتهاء الأزمة أخذت آثارها تظهر فى السياسة السويدية الداخلية ؛ اذ سمح لوزارة من الأحرار بتولى الحكم برئاسة كارل ستاف ، وكانت هـذه الوزارة قد تعهدت بادخال حق الانتخاب لجميع الرجال على أساس دوائر انتخابية فى كل منها نائب واحد . ومر مشروع القانون الذى قدمه ستاف فى المجلس الأدنى ، ولكنه رفض فى المجلس الأعلى الذى لم يكن على استعداد لقبول حق الانتخاب للرجـال الا اذا كان مقرونا بالتمثيل النسبى فى الدوائر الكبيرة . وعرض موضوع منح حق الانتخاب للنساء أو حرمانهن منه على الملك فى طلب المشورة . ثم اقترح الأحرار حل المجلس الأدنى لاستطلاع

رأى الناخبين ، ولكن رفض الملك واستقالت الوزارة . وعاد المحافظون ونجحوا فى استصدار قانون من المجلسين ، وان كان بأغلبية ضئيلة جدا فى المجلس الأدنى ، يقرر التمثيل النسبى لهما مع حق الانتخاب للرجـال بالنسبة للمجلس الأدنى وتخفيف قيد الملكية للناخبين بالنسبة للمجلس الأعلى . وقد صار هذا القانون نافذا فى سنة ١٩٠٧ .

وفى هذه الأثناء كانت القلاقل تهب فى الميدان الصناعى . وكان الرأسماليون السويديون يعملون بهمة ، الى حد ما كرد على انشاء الـ « م . ع . » ، على تنظيم قواهم فى الميدان الصناعى والمالى . وكان رجل المال السويدى الأول فى ذلك الوقت هو كنوت آجاثون واللبنرج أحد أعضاء عائلة قوية لها مصالح متعددة . فأسس « اتحاد رجال المصارف السويديين » الذى صار المتحدث الرسمى باسم الدوائر المالية العليا . وانضم كبار أصحاب الأعمال الصناعيين بعضهم الى بعض فى سنة ١٩٠٢ فى منظمة مركزية عرفت بالحروف « س . أ . ف » ، وسرعان ما تولى زعامة هذه المنظمة رجل قوى هو يالمارفون سيدو . وكان فون سيدو فى تلك الأيام خصما لدودا لا يتورع عن شىء ضد النقابية وأصبح معروفا باسم شعبى هو « الريس » . وكان هذا الشخص هو المسئول أكثر من أى شخص آخر عن الصراع الذى حدث فى السنوات القليلة التالية . وقد أنشئت منظمة « س . ا . ف » على نمط الهيئة الدانماركية التى وصفناها من قبل فى هذا الفصل وكانت لها نفس الأهداف — لمواجهة النقابات المتكتلة بالتهديد « بالاغلاق » اذا أصرت على سياسة الاضرابات القطاعية . وكانت النقابات منظمة كما رأينا على أساس محلى وليس قومى ، وتعمل عن طريق المساومة المحلية مؤيدة « بغرف العمل » مع وقوف الـ « م . ع » على استعداد لتقديم العون اذا تطلب الأمر . وكان أصحاب الأعمال يريدون ، ردا على ذلك ، مساومة

على نطاق قومى فى كل حرفة أو صناعة بينما تقف الـ « س . ا . ف » فى الصورة الخلفية للتهديد بالاغلاق العام اذا رفضت أية نقابة بذاتها الشروط التى يرى أصحاب الأعمال أنها معقولة . بيد أن أصحاب الأعمال كانوا فى حاجة للوقت لاستكمال اعداد منظمتهم للمعركة الفاصلة مع الـ « م. ع. » ، وهى المعركة التى كانت الـ « س . ا . ف » قد قررت أن تخوضها بلا أدنى ريب . واستمرت حرب العصابات طوال السنتين أو الثلاث التالية ، وعندئذ وقع اضراب كبير — وما زالت الأزمة النرويجية فى ذروتها — بين عمال المعادن وقوبل باغلاق شمل الصناعة بأكملها واستمر من مايو الى أكتوبر سنة ١٩٠٥ ؛ وانتهى بانتصار جزئى للعمال الذين حصلوا على حد أدنى من الأجور . وقد أرسلت النقابات الدانماركية والنرويجية مالا لمساعدة العمال الذين أغلقت دونهم المصانع ، كما جاءت بعض المعونات من جهات أبعد من ذلك .

وحفز صراع سنة ١٩٠٥ منظمة س . ا . ف الى العمل . فتقدمت الحكومة الى الريكسداج بمشروع قانون يقيد حق الاضراب ، ولكنه رفض بعد أن هددت الـ « م . ع » بالاضراب العام . وفى سنة ١٩٠٦ صدر « قانون للتوفيق » مماثل للقانون القائم فى الدانمارك ولكنه لم يمنح أية اختصاصات اجبارية . وقررت الـ س . ا . ف من جانبها أن تقوى منظمتها وتتبع سياسة عدوانية . وألزمت جميع أصحاب الأعمال الذين ينتمون اليها باتباع سياسة مشتركة تحت توجيهها . وكان كل صاحب عمل ملزما باتباع مبدأ « العمالة المفتوحة » — أى رفض استخدام النقابيين وحدهم — وألا يدخل أى واحد منهم فى اتفاقات جماعية دون عرضها على الـ س . ا . ف والحصول على موافقتها . وفى مواجهة هذا التكتل القوى من جانب أصحاب الأعمال

وجدت الـ م . ع . نفسها مرغمة فى سنة ١٩٠٦ بتوقيع اتفاق مع س . أ . ف قبل بمقتضاه كل من الطرفين حق الآخر فى التنظيم وفى الجماعية ، ولكنه قبل أيضا ضمنا « العمالة المفتوحة » التى قامت النقابات بحملة كبيرة ضدها . وكان هذا الاتفاق مماثلا للاتفاق الذى عقد فى الدانمارك باستثناء أنه كان لا يتضمن بنودا خاصة بالتحكيم أو وساطة الدولة فى حالة عدم الاتفاق .

وبقيت الأمور على هذا الوضع السنوات القليلة التالية . وفى سنة ١٩٠٧ حدثت أزمة شديدة وجلبت معها البطالة على نطاق واسع وخسارة جدية بالنسبة لقوة النقابات . وخفضت الأجور وساءت العلاقات الصناعية بسرعة . وحاولت النقابات أن تقاوم ، واستعد أصحاب الأعمال لالقاء درس عليها . فقد هددت الـ س . ا . ف بأنه اذا لم تنه النقابات الاضرابات التى أعلنت فى عدد من الحرف ، فانها سترد باغلاق عام بالنسبة لجميع العمال الذين لهم صلة بالـ « م . ع . » . وقررت النقابات ، برغم ادراكها لسوء موقفها بالنسبة للظروف الاقتصادية ، أن تقاوم ؛ وبدلا من أن تنتظر حتى يحدث « الاغلاق » أعلنت اضرابا عاما . وكانت الاستجابة لنداء الاضراب كبيرة . وصدرت صحيفة خاصة بالاضراب ، هى « سفارت » (الاجابة) يحررها جيرهارد ماينوسن ؛ وعقدت اجتماعات كبرى ندد فيها علنا بسيدو وآل واللبنرج . ولكن الـ س . ا . ف ثبت فى موقفه وكان لديه موارد كافية تسنده ، وكانت الأحوال التجارية سيئة .

ولقد كان الاضراب العام السويدى فى سنة ١٩٠٩ ، على خلاف الاضراب العام السياسى الذى حدث فى سنة ١٩٠٢ ، محكا حقيقيا للقوة بين الطبقة العاملة وخصومها . ولم يكن العمال المنتمون الى الـ م . ع . هم جميع العمال السويديين بأى حال من الأحوال ، كما أن أصحاب

الأعمال المنتمين الى الـ س . ا . ف لم يكونوا جميع أصحاب الأعمال بأى حال من الأحوال . فقد كان يوجد خارج الـ م . ع . رجال السكك الحديدية والطباعون وعدد من النقابات الأخرى ؛ كما أن الـ س . ا . ف كان مجرد رابطة لكبار رجال الصناعة الى حد كبير . وكانت هناك منظمة منفصلة لأصحاب الأعمال فضفاضة أكثر ومعظم أنصارها فى صناعات البناء ؛ وكان هناك أيضا فدرال لصغار أصحاب الورش ؛ ولم تكن أى من هاتين المنظمتين طرفا فى الاتفاق الذى ارتبط به الصناعيون الكبار ، كما أن أساليب الـ س . ا . ف الشديدة لم تحظ من جميع أعضائها بالقبول . وفى جانب العمال ، فضل عـدد من النقابات الوقوف بمعزل عن الـ م . ع ومحاولتها فى بناء حركة مركزية . ولكن المنظمتين الكبيرتين كانتا تضمان ما يكفى لأن يجعل صراعهما أمرا خطيرا للغاية حاسم الأثر فيما يتعلق بالعلاقات الصناعية فى المستقبل بل وعلى سياسة الحركة العاملة السويدية بأكملها مستقبلا . وقد أعلن الاضراب كما رأينا فى لحظة غير مناسبة . وأقدم عليه الزعماء وهم يعلمون أنهم قد يهزمون ، وعارض كثيرون منهم فيه ولكنهم سلموا حيال المشاعر القوية السائدة بين أعضاء نقاباتهم ضد الاستسلام لمطالب الـ س . ا . ف ؛ فازاء هذه المشاعر بدا من الأفضل البدء بالحركة الأولى فى الصراع بدلا من انتظار « الاغلاق » ، مما يرجع السبب الأكبر فيه الى أنه كلما طالت الاضرابات والاغلاقات الجزئية القائمة فعلا قبل أن يأتى المحك الأخير للقوة ، قل ما يتبقى من أموال لدى النقابات عند مجيئه وزاد عبء الارهاق على العمال الذين لا عمل لهم فعلا . وعلى أى الأحوال لم يكن هناك شك فى أن العناصر الصلبة المحلية كانت قد عقدت العزم على الدخول فى المعركة ، وهكذا أعلن الاضراب العام .

وقد استمر الاضراب العام عاما لمدة شهر . وجمعت الأموال مرة أخرى

من الخارج وفى الداخل . وعاون الدنماركيون والنرويجيون على نطاق واسع ، كما أسهمت حركات عمالية أجنبية أخرى كثيرة بنصيب . وحاول أصحاب الأعمال استيراد « ذوى السيقان السوداء » من بريطانيا وبخاصة ليعملوا فى الموانى بدلا من العمال المضربين ، وحدث تذمر شديد لعدم تقديم النقابات البريطانية المساعدة المالية للسويديين . وقد كان لهذا التذمر صداه فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » التالى الذى قوبل فيه مندوبو النقابات البريطانية مقابلة غير طيبة . وفى نهاية الشهر كانت الأرصدة قد بدأت تضمحل ، واضطرت الـ م . ع الى الأمر بعودة الجماعات التى أضربت تعاطفا مع أولئك الذين ينصب عليهم الأمر مباشرة الى العمل . واستمر الاضراب على نطاق مخفض بعض الوقت بعد ذلك ، بيد أنه كان لا مفر من الهزيمة . وأثبت كبار الصناعيين أنهم يستطيعون انزال الهزيمة بالنقابات فى ميدانها بدون مساعدة صغار أصحاب الأعمال . اذ عندما بلغ الأمر حد المنازلة فى قوة الاحتمال بين منظمتين كبيرتين لرأس المال والعمل ، استطاع رأس المال البقاء مدة أطول ، وبخاصة عندما كانت الأحـوال التجارية سيئة ، وعلى شرط أن الاضراب بقى دائما مجرد اضراب ولم يتحول الى ثورة .

ولم يكن تحول الاضراب الى ثورة فى السويد سنة ١٩٠٩ ، وقد بدأ تنفيذ الدستور الجديد لتوه ، موضع تفكير . وقد كان هناك ثوريون بين صفوف النقابيين ، وعندما انتهت القلاقل انفصلوا من الـ م . ع وأسسوا فى سنة ١٩١٠ اتحادا سندكاليا كان أنصاره أساسا بين عمال الغابات ، ولكنه لم يبلغ من القوة قط حدا يحسب له حساب فى أى مكان آخر . وكان الأثر الرئيسى للهزيمة خروج آلاف عديدة من العمال من النقابات وهبـوط القوة العددية للحزب الديموقراطى الاشتراكى الذى كان يقوم أساسا على

النقابات المنضمة . فقد هبط العــدد من ١١٢ر٠٠٠ فى سنة ١٩٠٥ الى ٥٥ر٠٠٠ فى سنة ١٩١٠ . وقبل سنة ١٩٠٩ بكثير كان النظام القديم الذى يقوم على التنسيق بين النقابات المحلية بواسطة « غرف العمل » أساسا قد استبدل فى معظم الحالات بنظام يقوم على نقابات قومية تساوم عــلى نطاق قومى مع منظمات أصحاب الأعمال . وفى سنة ١٩٠٧ كان هناك خمس وأربعون نقابة من هذا النوع بلغ عدد أعضائها ٢٣٠٠٠٠ عضو ، ومن بينها ٢٨ نقابة تضم ١٨٦٠٠٠ عضو كانت تنتمى الى الـ م . ع . وبعد الاضراب هبط العدد الكلى الى ١١٤٠٠٠ وعدد أعضاء الـ م . ع . وحدهم الى ٨٠ر٠٠٠ . وبعد ذلك أخذت النقابات تسترد قواها تدريجيا الى أن بلغ المجموع الكلى ١٥٨ر٠٠٠ وبلغ عدد أعضاء الـ م . ع . ١١١ر٠٠٠ . ثم زاد عدد الأعضاء بسرعة ابان سنوات الحرب ؛ وفى ســنة ١٩١٩ كانت النقابات أقوى من أى وقت مضى . ولكنها ظلت بضع ســنوات بعــد سنة ١٩٠٩ لا تستطيع أن تفعل كثيرا برغم التحسن الكبير فى الأحوال التجارية . بيد أنها لم تتحطم ، وفضل أصحاب الأعمال ، بعد اذ أثبتوا قوتهم ، الاستمرار فى المساومة الجماعية على محاولة تحطيمها مما يحتمل أن يؤدى الى دفع العمال الى تأييد الاتحاد السندكالى المنافس .

ولم يقع سوى حادث خطير واحد أثناء الاضراب ، فى مالمو بمقاطعة سكان ، حيث حاولت جماعة صغيرة من السندكاليين الشبان نسف مركب كانت تستخدم منزلا « لذوى السيقان السوداء » الذين جىء بهم للعمل فى الميناء . واكتشفت المؤامرة وقبض على زعمائها وحكم عليهم بالاعدام ، ولكن أجل تنفيذ العقوبة فيهم . وقد أعلن الاشتراكيون والـ م . ع طبعا تبرأهم منهم ، ولم تقع أية حوادث مماثلة فى أى مكان آخر . بيد أن هذا الحادث استغل كثيرا للطعن فى كل من النقابات والحزب الديموقراطى الاشتراكى .

وفى سنة ١٩١١ جـاء أول انتخاب عام فى ظل الدستور الجديد ، وضاعف الحزب الديموقراطى الاشتراكى عدد ممثليه فى المجلس الأدنى ، برغم انخفاض عدد أعضائه ، وحصل على ٦٤ مقعدا للاشتراكيين مقـابل ١٠١ للأحرار و ٦٥ لأحزاب اليمين . وعاد زعيم الأحرار ستاف الى الوزارة وظل فيها حتى سنة ١٩١٤ . وخلال هذه السنوات أصدر الأحرار بعض التشريعات المفيدة ، بما فى ذلك نظام معاشات الشيخوخة (سنة ١٩١٣) ، ولكنهم دخلوا فى صراع مرير حول موضوع التسليح الذى كانوا قد تعهدوا بتخفيض نفقاته . فقد قام اليمين بحملة نشطة لزيادة الاعتمادات الحربية والبحرية ، وعندما رفضت الحكومة الاعتمادات المطلوبة تألفت جمعيات وطنية لجمع التبرعات الاختيارية لزيادة الأسـطول وللقيـام بالدعاية . وفى انتخابات فبراير سنة ١٩١٤ فقد الأحرار كثيرا من مقاعدهم لليمين ، ولكن الديموقراطيين الاشـتراكيين حسنوا موقفهم فكان لهم ٧٣ مقعدا مقابل ٧١ للأحرار و ٨٦ لأحزاب اليمين . وجاءت الى الحـكم وزارة جديدة يسيطر عليها كبار أصحاب الأعمال واشترك فيها كنوت واللبنرج وأوسكار فون سيدو — لا زعيم الـ س . ا . ف بل داعية تأليف لجنة البطالة . وحافظت هـذه الوزارة عنـد نشوب الحرب على حياد السويد ازاء انقسام حاد فى الرأى فى البـلاد — وكان اليمين بصفة عامة يحبذ الألمان ، ويحبذ اليسار الحلفاء ، ولكن مع وجود تيارات مخالفة فى كل من الجانبين بسبب المشاعر المناهضة للروس . بيد أنه كان هناك اتجاه يكاد يكون عاما ، برغم هـذه الخـلافات ، يؤيد الحيـاد . اذ كان الديموقراطيون الاشتراكيون ، الذين عارضوا زيادة النفقات العسكرية طوال سنوات ما قبل الحرب ، يؤيدون الحياد بقوة . وفى سنة ١٩١٧ عندما

تولت الحكم وزارة أغلبها من الأحرار انضم اليها برانتنج بتأييد الحزب - وكان هناك قطاع قد انفصل قبل ذلك مباشرة وكون « حزبا اشتراكيا مستقلا » يسارى النزعة ، بيد أننا يجب أن نترك قصة هـذا الانقسام وآثاره الى الجزء المقبل من هذا الكتاب .

وقد انصرف الديموقراطيون بهمة الى تحسين منظمتهم بعد هزيمة ١٩٠٩ الخطيرة — وقد فقدت الاتجاهات اليسارية ، التى كانت تعمل داخل الحزب حتى حدوث الاضراب العام ، بعض مكانتها ، وتحول الحزب بعد أن انخفض عدد أعضائه الى النشاط التعليمى كوسيلة لاعادة بناء قوته . والمكان الأساسى للقصة الرئيسية لما أصبح الآن « اتحاد عمال التعليم السويديين » (ا . ع . ت) هو الفترة التى تلت الحرب الأولى ، ولكن الأسس أرسيت قبل سنة ١٩١٤ بمشاركة وثيقة بين الحزب الديموقراطى الاشتراكى والنقابات والحركة التعاونية .

ولم أتحدث حتى الآن عن التعاون السويدى الذى نزل الى الميدان متأخرا ولم يصبح قوة اجتماعية هامة الا بعد سنة ١٩٠٠ . وقد تم وضع الجزء الأكبر فى أساس التعاون السويدى على يد ج . هـ . فون كوخ الذى كان قد قام بدراسة شاملة للحركتين التعاونيتين فى انجلترا واسكتلنده وعاد يزخر بالحماسة لنظام « روكديل » . وكان كوخ صاحب المبادرة فى انشاء المنظمة المركزية للحركة الاستهلاكية كلها وصار أول سكرتير للمنظمة التعاونية عند انشائها فى سنة ١٨٩٩ . وبعد ذلك انتقلت زعامة الحركة الى آلبين جوهانسون (ولد سنة ١٨٨٨) القوية ، وكان قد بدأ عمله التعاونى كمساعد فى متجر تعاونى سنة ١٩٠٣ ولم يصبح مدير « المنظمة التعاونية » الا فى سنة ١٩١٧ . وفى الفترة الأولى كان أبعد الشخصيات نفوذا ، بعد فون كوخ ،هو مارتن سنديل (١٨٧٩ — ١٩١٠) ، وقوى ساعده ابتداء

من سنة ١٩١٠ آندرس أورن (ولد سنة ١٨٨١) الذى رأس تحرير صحيفة « التعاون » الى أن خلفه آكسل جوريس فى سنة ١٩٢٠ . وكان هناك زعيم مهم آخر هو ك . كريكسون (ولد سنة ١٨٧٨) الذى صار مديرا « لمنظمة التعاون » فى سنة ١٩١١ وقام بدور كبير فى تنمية التأمين التعاونى . وكانت مقاطعة سكان هى أول مكان قوى فيه التعاون السويدى ، وذلك تحت تأثير الدانمارك ، ثم انتشر بعد ذلك الى وسط السويد وأخذ هناك ، بزعامة جوهانسون، طابعه الخاص ، الذى يقوم على الصراع باسم المستهلكين ضد الاحتكار الرأسمالى . وقد جمعت منظمته المركزية من مبدأ الأمر بين الوظائف التى تشترك فيها فى بريطانيا « جمعيات تعاون البيع بالجملة » بوصفها أجهزة للتجارة والصناعة و « الاتحاد التعاونى » الذى يعد مسئولا عن الدعاية والتوعية والتنسيق العام . وقد اتسعت « منظمة التعاون » باستمرار مبتعدة عن السياسة وحاولت أن تكوّن لها أنصارا فى الريف كما فى المدن وبين الفلاحين والطبقات الوسطى كما بين العمال الصناعيين . ففى ستوكهلم نشأت جمعية من الجمعيات الاستهلاكية الرئيسية ، وهى « البيوت السويدية » ، فى سنة ١٩٠٥ منفصلة تماما عن « منظمة التعاون » وباعتبارها جمعية نسائية تحت رعاية الطبقة الوسطى ، ولكنها اندمجت فيما بعد فى « جمعية ستوكلهم » المرتبطة بالمنظمة . وفى سنة ١٩٠٨ بدأت « جمعية التأمين التعاونى » عملياتها ، وفى سنة ١٩٠٩ قامت « منظمة التعاون » بحملتها الكبيرة الأولى فى مناهضة الاحتكار ، وكانت ضد الكارتل الذى يسيطر على صناعة الزبد . وتحطم الكارتل فى سنة ١٩١١ . وقد بلغ عدد أعضاء « منظمة التعاون » ١٠٠٫٠٠٠ عضو فى سنة ١٩١٣ ، وفى سنة ١٩١٧ كانت قد ضاعفت قوتها .

وفى هذه الأثناء كان الفلاحون السويديون ينظمون أنفسهم منفصلين

— وبلا أية علاقة بمنظمة التعاون — فى « اتحاد الفلاحين القومى » الذى أنشأ مصارفه الخاصة به وخدمات الشحن الخاصة به أيضا لتصدير المنتجات الزراعية . بيد أن هذه المنظمة توسعت أكثر مما تحتمله مواردها فوقعت فى مصاعب مالية ابان سنوات الحرب وانهارت . وفى سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ ترك جوهانسون أثره فيما يتصل بشئون « جمعية ستوكلهم التعاونية » التى أعاد تنظيمها تماما . ثم صار مديرا « لمنظمة التعاون » وأعاد تجديدها بصورة حاسمة . وكان يستعد فعلا لمعركة حاسمة مع كارتل طحانى الغلال الذى كان قد تكون فى سنة ١٩١٤ ، ولكن الصراع لم يبلغ ذروته الا بعد الحرب . ولم تشتر منظمة التعاون « طاحونة التيجان الثلاثة » المشهورة والتى تعتبر علامة من علامات الطريق على الضفة المقابلة لاستوكهلم الا فى سنة ١٩٢٢ . وفى هذه الأثناء ساعد جوهانسون و « المنظمة » بعض تعاونيات الفلاحين على اعادة تنظيم نفسها وفاوضا فى عقد اتفاقات شراء بينها وبين الحركة الاستهلاكية . وكان جوهانسون يضع خططه مع الدانماركيين والنرويجيين لتأليف « جمعية للبيع بالجملة » مشتركة — هى جمعية « نورديسك آندلسفورباند » التى قامت تحت ادارة فردريك نيلسن الدانماركى فى يولية سنة ١٩١٨ . أما المعارك الكبرى الأخرى ضد الاحتكارات فلم تحدث الا بعد ذلك ، وكان معظمها فى العشرينات من القرن الحالى . وبدأ التطور البارز الآخر فى التعاون السويدى — فى ميدان الاسكان — ابان الحرب عندما قامت النقابات بدور كبير فى انشاء « جمعية استوكهلم التعاونية للاسكان » فى سنة ١٩١٦ . وأنشئت بعد ذلك « جمعية الاسكان التعاونية » (ج . ا . ت) فى سنة ١٩٢٣ وكان العامل الأول على انشائها هو سفن واللاندر . وكانت حركة الاسكان هذه مستقلة تماما عن « منظمة التعاون » ، وقد انضمت مستقلة الى « حلف التعاون الدولى » .

ولم يظهر الطابع الفريد الذى تميز به التعاون السويدى بوضـوح تام الا بعد سنة ١٩١٨ ، ولكن زعماء منظمة التعاون كانوا قد تركوا طابعهم الثابت فيه أثناء المعركة مع « كارتل الزبد » فى سنة ١٩١١ . وكان اتجاه التعاونيين السويديين هو ذلك الذى حاول ج . ت . و . ميتشل أن يفرضه باسم « مبادىء روكديل » فى مرحلة من المراحل المبكرة فى الحركة البريطانية . فقد أصروا على أن تقتصر التعاونيات الاستهلاكية تماما على مهمتها فى الدفاع عن المستهلكين ضد الاستغلال ، وأن تدار على أسس عملية بحتة وألا تسمح لنفسها بأن تتجه الى أى نشاط مثالى يعوق نجاحها العملى . ولما كانوا فى حاجة الى تأييد الفلاحين فانهم كانوا على استعداد لمساعدة تعاونيات المنتجين وعقد اتفاقات معها على أساس تجارى بحت لشراء منتجاتها . ولكنهم أصروا على الاحتفاظ « بمنظمة التعاون » كمنظمة استهلاكية بحتة ، وعارضوا كل محاولة لتوريطها فى السياسة أو فى أى تحالف رسمى مع النقابات . وكان جوهانسون بصفة خاصة يؤمن باخلاص فى العضوية الاختيارية والسيطرة الديموقراطية بواسطة الأعضاء المستهلكين . ولكنه كان ينظر أيضا الى « المنظمة » على أنها تدافع عن مصالح جميع المستهلكين وليس أعضائها فقط . وفى سلسلة حروب الأسعار ضد المحتكرين كان يعبر عن رضاه التام ، لا عندما يستولى على تجارتهم للحركة التعاونية ، ولكن عند ارغامهم على خفض أسعارهم . وفى سبيل هذه القضية كان مستعدا تماما لبيع المنتجات التعاونية عن طريق التجـار الخاصين الى جانب بيعها عن طريق المحلات التعاونية . وقد خاض عـدة معارك مع أولئك الذين أرادوا أن يعقدوا تحالفا ثلاثيا ، عـلى النمط البلجيكى ، من الاشتراكيين والنقابيين والتعاونيين للقيام بصراع مشترك . ولم يكن من المؤمنين بالاشتراكية أو بصبغ التعاون بالطابع الطبقى ، وقد

حافظ على التعاون بثبات فى حدود ما تصور أنه مهمته الخاصة . وكانت الجمعيات طبعا مؤلفة الى حد كبير من نقابيين واشتراكيين وكان لكثيرين منهم دور بارز فى شئونها . ولكنها كونت زعامتها على نطاق قومى منفصلة عن النقابات وعن الحزب الديموقراطى الاشتراكى ؛ كما نمت حركة الفلاحين كذلك مستقلة تماما عن حركة المستهلكين التى تنظمها « منظمة التعاون » .

وكان الديموقراطيون الاشتراكيون ، بزعامة برانتنج ، ابتداء من سنة ١٩٠٩ حزبا معتدلا فى جوهره ، وان كان لديهم جناح يسارى ظل موجودا الى أن انفصل قبيل الثورة الروسية مباشرة . وبعد سنة ١٩٠٩ صارت العلاقة الجذرية بين الهيئة المركزية للنقابات والحزب الديموقراطى الاشتراكى أقل توثقا . فقد أعلنت الـ « م . ع » « تضامنها المعنوى » مع الحزب ولكن المنظمتين صارتا منفصلتين جذريا ، وان كانا قد عملا متعاونين بنشاط فى ميدان التربية عن طريق « اتحاد عمال التعليم » . وعندما استولى الأحرار على الحكم دعوا الاشتراكيين الى تكوين حكومة ائتلافية ، ولكن الدعوة رفضت ومع ذلك فان الاشتراكيين أيدوهم فى معظم الأحوال فى الريكسداج . وكان بين زعمائهم الرئيسيين ، الى جانب برانتنج ، ف . و . تورسون وفارنر رايدن و ك . ج . ت ويكمان ، الذى كان سكرتيرا للحزب من سنة ١٩٠١ ، و ا . ك . ليندبالد ، وفى الجانب النقابى شارلس لندلى (ولد سنة ١٨٦٥) من « عمال النقل » وهيرمان ليندكويست رئيس الـ م . ع . ابتداء من سنة ١٩٠٠ ، و أ . بلومبرج (توفى سنة ١٩١١) من « عمال المعادن » ونيلزبرسون من « عمال البناء » . وكان الزعيم المقبل ورئيس الوزراء ، بير آلبين هانسون (١٨٨٥ — ١٩٤٦) من مالمو ، قد بدأ يظهر فى المقدمة فى السنوات السابقة على ١٩١٤ بوصفه محررا لصحيفة « فرام » (الى الأمام) صحيفة الشبيبة الديموقراطية الاشتراكية . وكان

هناك عدد كبير من النقابيين بين صفوف الحـزب فى الريكسداج كما سيطروا على منظمته فى أنحاء البلاد حتى بعد أن تحقق الانفصال فعلا فى المركز . ولم يكن للسويديين ، باستثناء برانتنج ، دور بارز فى الحركة الاشتراكية الدولية ، ولكنهم وجدوا مهاما جديدة ألقيت على عاتقهم فى وقت الحرب بسبب مركز السويد كبلد محايد . وقد حظيت ستوكهلم بشهرة عالمية بوصفها المركز الذى تقرر أن يعقد فيه الاجتماع الاشتراكى الكبير المقترح فى سـنة ١٩١٧ . ولكن حتى عندئذ كانت الاشتراكية السويدية لا تزال بعيدة عن اكتساب مركز الداعية للديموقراطية الاشتراكية المعتدلة الذى اكتسبته لنفسها فى فترة ما بين الحربين .

٣ ـــ النرويج

ظلت النرويج حتى سنة ١٩٠٥ مرتبطة بالسويد تحت ملك مشترك ، ولكنها كانت تتمتع بحكم ذاتى كامل فى شئونها الداخلية . ولم يحل ذلك دون حدوث احتكاكات مستمرة مع السويد ومع الحكومة السويدية . والواقع أن صراع النرويجيين من أجل الديموقراطية ارتبط ارتباطا وثيقا بصراعهم فى سبيل الاستقلال القومى ، وكانت الطبقات العليا فى النرويج تؤيد الاتحاد مع السويد الى حد كبير لأنهم كانوا يتطلعون الى الملك ووزرائه الأرستقراطيين لمساعدتهم فى مقاومة الضغط الديموقراطى ؛ فى حين رأى اليساريون أن الأمل الأكبر فى تحقيق الديموقراطية هو فى قطع العلاقة بالسويد نهائيا ، فى رأى بعضهم ، أو فى تقييد سلطة الملك فى وضع سياسة مشتركة الى أضيق الحدود الممكنة ، فى رأى البعض الآخـر . وكانت النرويج تعتبر طوال القرن التاسع عشر بلدا على درجة كبيرة من الديموقراطية فى بنيانها الاجتماعى بالنسبة للبلاد الأوروبية الأخرى ، وظلت

تتألف أساسا من فلاحين زراع وصائدى أسماك ورجال بحر مع قدر ضئيل جدا من التنمية الصناعية حتى قرب نهاية القرن . ولم تكن هــذه التربة ، الصالحة لنمو القومية الديموقراطية ، ملائمة للأفكار الاشتراكية ، بوصفها شيئا متميزا عن الأفكار الراديكالية ، لأنها كانت ملائمة لنــوع من الديموقراطية تستطيع بعض الأفكار الاشــتراكية — مثل مطالب التشريع الاجتماعى — أن تجد فيها مكانا . وفى سنة ١٨٤٨ أسس ماركوس ثرين (١٨١٧ — ١٨٩٠) « اتحادات العاملين » بين عمال الريف والمدن على السواء . وطالب بحق الانتخاب للجميع وباصدار قوانين لحماية العمال والفلاحين . ولكن فى سنة ١٨٥١ ألقى القبض عليه وعلى أنصاره الرئيسيين وسجنوا ، وخنقت حركته فى خضم الرجعية التى سادت فى الخمسينات . وهاجر ثرين نفسه الى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٦٣ حيث استقر فى شيكاغو وقام هناك بدور نشط فى « الدولية الأولى » .

وفى العام السابق على هذه الاعتقالات انتخب جوهان سفيردراب (١٨١٦ — ١٨٩٢) ، الذى سيطر على الحياة السياسية فى النرويج طوال الجيل التالى ، عضوا فى البرلمان « ستورثينج » . وصار سفيردراب ، وهو محام بالمهنة ، الزعيم غير المنازع لحزب راديكالى أنشأه هو وكان معظم أنصاره من صغار الفلاحين ، ولكنه كان يتمتع أيضا بقدر كبير من التأييد بين عمال المدن والطبقات الوسطى . وقد كان قوميا راديكاليا متأثرا الى حد كبير فى تفكيره بفرانسيس ليبر (١٨٠٠ — ١٨٧٢) الألمانى الذى استقر فى الولايات المتحدة وجعل من نفسه داعية للسيادة القومية ضــد المفاهيم الفدرالية وكذلك ضد الحكم الأجنبى . وقد أثرت مبادىء ليبر — وكان أستاذا فى جامعة كولومبيا — فى الفكر الأمريكى ابان الحرب الأهلية ، وكانت هذه المبادىء تنطوى على ذلك المزيج من القومية والحكم

الشعبى الذى كان النرويجيون يريدونه بالضبط . واستطاع سفيردراب أن يجمع وراءه فى الصراع من أجل استقلال النرويج والحكم البرلمانى جمهرة الرأى العام المثقف والشعبى . وكان لدى النرويج فعلا تقليد من التأييد للأفكار الديموقراطية فى آدابها ينحدر من شاعرها الجمهورى هنريك ونجلاند . وكان ونجلاند قد تعاون بنشاط مع أوهل يولاند الفلاح وزعيم الثلاثينات من القرن الماضى الذى كان عضـــوا فى البرلمان حتى سنة ١٨٦٩ . وقد حظى سفيردراب بدوره على التأييد الكامل من شخصية أدبية بارزة فى الجيل التالى هو بجورنستجرن بجورنسون (١٨٣٢ — ١٩١٠) الذى كانت قصصه عن حياة الفلاحين قد بدأت تظهر فى أواخر الثلاثينات . ولم تبدأ معركة سفيردراب من أجل توسيع حق الانتخاب ومن أجل حكم ديموقراطى مسئول كامل بداية فعالة الا فى أواخر الستينات ، ولم يضطر الملك الى جعله رئيس وزارة الا فى سنة ١٨٤٨ ، ولكنه كان يعمل بنشاط من سنة ١٨٥٠ من أجل الاستقلال القومى ولمصلحة صغار الفلاحين .

وفى مواجهة نشاط سفيردراب المسيطر لم يكن لأعمـــال « الدولية الأولى » فى الدنمارك سوى صدى ضئيل فى النرويج . وكل ما نما من اتجاهات اشتراكية فيها نما داخل الحزب الراديكالى . بيد أن هذا الحزب تحطم فى الثمانينات . وقد بدأت جماعات اشتراكية صـغيرة تتألف فى سنة ١٨٨٥ وانبثق منها بعد ذلك بسنتين جنين لحزب ديموقراطى اشتراكى، كان فى أول الأمر مجرد هيئة للدعاية . وكانت النقابية تنمو أيضا فى حدود ضيقة ؛ وفى سنة ١٨٨٩ أنشىء « فدرال اشتراكى ونقابى مركزى » يعتمد الى حد كبير على « غرف العمل » المحلية وعلى أسس مماثلة تماما لما فى السويد . وفى هذا العام نفسه انقسم حزب سفيردراب الراديكالى الى

جماعتين —احداهما تحررية (ليبرالية) وتحبذ « حرية التعامل » ، والأخرى راديكالية سياسيا وفى مطالبتها بالتشريع الاجتماعى . وكانت التنمية الاقتصادية السريعة قد بدأت لتوها فى النرويج مع اتساع صناعات قطع الأشجار الخشبية والبحرية التجارية ، وعمل هذا على تكوين حزب وسط يحبذ المشروع الرأسمالى من جهة ، وساعد من الجهة الأخرى على نمو النقابات والأفكار الاشتراكية . وصدر قدر طيب من التشريعات الاجتماعية فى التسعينات بنفوذ الراديكاليين . وقد تقدم الاشتراكيون بأول مرشحيهم « للستورثينج » فى سنة ١٨٩٤ ، ولكنه فشل تماما حيث أن معظم العمال كانوا بلا أصوات . بيد أن « الستورثينج » أقر حق الانتخاب لجميع الرجال فى سنة ١٨٩٨ بعد أن هزم اقتراح بتعديل يعطى هذا الحق للنساء ، وفى سنة ١٩٠٣ استطاع الاشتراكيون ارسال أربعة نواب الى البرلمان . وفى هذه الأثناء أنشأت النقابات ، التى كانت تنمو بسرعة ، مركزا منفصلا فى سنة ١٨٩٩ ، وبدأت النقابات التى كانت حتى ذلك الوقت محلية تترابط فى فدرالات قومية تقوم على الصناعة أكثر منها على الحرفة .

وفى سنة ١٩٠٥ بلغ الصراع من أجل الاستقلال ذروته . فقد أعلن « الستورثينج » استقلاله الكامل عن السويد والملك السويدى وأرسلت الحكومة السويدية عدة دوريات الى النرويج . بيد أنه لم يكن هناك أى أمل حقيقى فى أن يستطيع الملك السويدى الاحتفاظ بسلطته على الشعب النرويجى حتى اذا هزمه فى ساحة القتال ، فأوقف دورياته على الفور تقريبا ووافق على المفاوضة . وكانت النتيجة أن تنازل الملك عن عرش النرويج ، التى أصبحت مستقلة تماما وصار عليها أن تحدد صورة الحكم فى المستقبل . وجاءت نتيجة الانتخاب الشعبى الى جانب اختيار ملك جديد

بأغلبية كبيرة وضد الجمهورية . وتقرر الاحتفاظ بنظام المجلس الواحد الذى كان موجودا منذ سنة ١٨١٤ ، ولم يمنح الملك الجديد سوى سلطات ضيقة جدا . وقد رأينا أن النقابات السويدية هددت ، بالتشاور الوثيق مع نقابات النرويج ، بالاضراب العام فى أوج الصراع اذا رفض ملك السويد والحكومة السويدية مطالب النرويجيين ، ولكن لم يطلب اليهم تنفيذ هذا التهديد . وفى الانتخابات العامة التى أجريت فى سنة ١٩٠٦، عقب تحقيق الاستقلال الكامل للنرويج ، حصل حزب العمال على عشرة مقاعد . وبعد ذلك بثلاث سنوات أضاف واحدا آخر وكان قد صدر قانون بمنح حق الانتخاب للنساء ، مع اشتراط الملكية ، فى سنة ١٩٠٧ .

وثار جدل حاد عن هذه النقطة ، وقف فيه الراديكاليون والاشتراكيون فى جانب والمحافظون فى الجانب الآخر ؛ وكان حول منح الامتيازات لرأس المال الأجنبى من أجل تنمية النرويج اقتصاديا — وبخاصة فيما يتصل بمواردها فى صناعة الأخشاب . فقد دعا اليسار الى اصدار قوانين تمنع نقل الموارد القومية الى أصحاب امتياز من الأجانب وعارضت أحزاب اليمين ذلك ؛ وأصدرت بالفعل قوانين من هذا النوع فى سنة ١٩٠٩ وان كانت عدلت تعديلا طفيفا عندما عاد اليمين الى الحكم . وفى هذه الأثناء حدث انقسام نهائى بين الأحرار والراديكاليين فى سنة ٧ — ١٩٠٨ ، وتألف حزب راديكالى جديد . وفى الانتخابات العامة سنة ١٩١٢ حدث تدفق الى اليسار ، وضاعف حزب العمال مقاعده فصار له ٢٣ مقعدا . وفى العام التالى قرر « الستورثينج » الجديد مساواة النساء بالرجال فى حق الانتخاب ورفع قيد الملكية .

وجاءت الحرب ، وبقيت النرويج على الحياد — لأنه بالرغم من أن معظم الناس كانوا يميلون الى الحلفاء فان الحياد كان أفضل سياسة وكان

ينطوى على تقارب الدول السكندنافية بعضها الى بعض للدفاع المشترك . وأدى فى النرويج بصفة خاصة الى نقص فى المواد الضرورية مما نجم عنه ، قبل مضى وقت طويل ، تدخل كبير من جانب الدولة فى الميدان الاقتصادى لضمان توفيرها . وارتفعت الأسعار بشدة مما أدى الى تذمر على نطاق واسع ؛ وفى سنة ١٩١٦ انفجرت عدة اضرابات بين عمال النقل والمعدنين والعمال الصناعيين . وعند ذلك تكاتفت الأحزاب غير العمالية وأصدرت قانونا يقرر التحكيم الاجبارى ؛ وظل هذا القانون نافذ المفعول ، برغم احتجاجات العمال ، حتى سنة ١٩٢٣ (ثم أصدر من جديد فى سنة ١٩٢٧) . وأدى الصراع الصناعى والاجراء الذى اتخذه « الستورثنح » الى اتجاه حزب العمال الى اليسار . وزاد هذا الاتجاه حدة عندما اندلعت الثورة الروسية ؛ وفى سنة ١٩١٩ انضم حزب العمال النرويجى الى « الدولية الثالثة » . ونجم عن ذلك انقسام ، اذ انفصل الجناح اليمينى وألف حزبا ديموقراطيا اشتراكيا . وقرابة نهاية العام التالى حدث اضراب فى السكك الحديدية أخمدته الحكومة بشدة . فقد كانت السكك الحديدية مملوكة ملكية عامة وكان الاضراب ينطوى على جريمة مزدوجة فى نظر الحكومة ، فهو يخرق « قانون التحكيم » وموجه ضد الدولة . وهزم رجال السكك الحديدية ؛ وبعد ذلك ببضعة أشهر دعت النقابات الى اضراب عام لم يحظ بدوره بالنجاح . وبعد ذلك بعامين تشاجر حزب العمال فى سنة ١٩٢٣ مع « الدولية الثالثة » وانفصل عنها . وانفصل قطاع من اليسار وأسس الحزب الشيوعى النرويجى . وظل هناك حتى سنة ١٩٢٧ ثلاثة أحزاب اشتراكية متنافسة فى الميدان . وعندئذ اندمج حزب العمال والحزب الديموقراطى الاشتراكى وتركا الشيوعيين فى الخارج ؛ وحصل الحزب المندمج على ٥٩ مقعدا فى « الستورثينج » وألف وزارة أقلية لم تلبث أن سقطت على الفور تقريبا .

لقد سرت بالموضوع حتى هذه النقطة لأنه كان من الصعب أن تقطعه قبل ذلك . فحتى سنة ١٩١٤ لم يستطع حزب العمال ، برغم نموه المستمر وبرغم أنه طفر طفرة قوية فى سنة ١٩١٢ ، أن يترك أثرا متميزا وظل فى الغالب يقوم بدور ثان مع الراديكاليين . بيد أن النقابات كانت تنمو بسرعة وأحرزت نجاحا كبيرا فى رفع الأجور وتحسين ظروف العمل مما يرجع السبب الأساسى فيه الى السرعة الزائدة فى تقدم الانماء الرأسمالى والظرف المواتى للتجارة فى صناعة قطع الأخشاب ومنتجاتها . وقد كانت النرويج لا تزال أساسا بلدا زراعيا ، ولكن كانت لديها بحرية تجارية كبيرة كما كان كثير من صناعاتها يقع فى الريف . ولذلك كان تكوين النقابات وكسب التأييد للاشتراكية خارج المدن الرئيسية أسهل بكثير منه فى معظم البلاد الأخرى — وكانت معظم هذه المدن موانى وصغيرة الى حد ما باستثناء كريستيانا (أوسلو الآن) . وكان الصدام فيها بين المدن والريف أقل من معظم الأماكن الأخرى ، اذ كان الصدام الرئيسى فيها بين جماعات الأغنياء والفقراء ، وكان كل معسكر يضم رجالا من الريف والمدن على السواء . ولم تسهم النرويج حتى سنة ١٩١٤ بأى نصيب متميز تماما فى الفكر الاشتراكى ويعود ذلك الى حد كبير الى أنه كان لديها تقليد ديموقراطى استطاعت به أن تسير فى طريقها دون أن تنمو لديها حركة اشتراكية ذات أهمية الى أن أدى التدفق الكبير لرأس المال فى سنوات ما قبل الحرب الى خلق مجموعة جديدة من المشاكل .

ويحتل مركز الصدارة غير المنازع بين صانعى حركة الطبقة العاملة النرويجية الرئيسيين كريستيان هولترمان كنودسن (١٨٤٥ — ١٩٢٩) . وقد ولد فى برجن وأقام فى كريستيانا يعمل جماع حروف فى مطبعة ، وفى سنة ١٨٧٦ صار رئيس « اتحاد الطباعين » وصار فى سنة ١٨٨٣ رئيس

« المنظمة النقابية المركزية » . وفى سـنة ١٨٨٤ أنشأ صحيفة « عملنا » وأسس دار الطبع الخاصة به ليصدرها . وفى العام التالى كان أحد مؤسسى « الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى » وأول سكرتير له ، وهو الاتحاد الذى نمامنه « حزب العمال » . وغيرت صحيفته اسمها الى « الديموقراطى الاشتراكى » وصارت فيما بعد الصحيفة الرسمية للحزب . وقد انتخب كنودسن عضوا فى مجلس مدينة أسلو سنة ١٨٩٨ ، وعضوا فى البرلمان سنة ١٩٠٦ .وصار زعيم حزب العمال واحتفظ بمركزه الى سنة ١٩١٨ عندما أخرجه منه القطاع الأكثر راديكالية الذى حصل على الأغلبية . بيد أنه رفض الانفصال عن الحزب مع الديموقراطيين الاشتراكيين اليمينيين وبذل ما فى وسعه لمنع الانقسام . وكان كنودسن الممثل الأول للحـركة النرويجية فى مناقشات « الدولية الثانية » .

وكان من بين المتصلين اتصالا وثيقا بكنودسن ابتداء من الثمانينات فى القرن الماضى كارل يبسن (١٨٥٨ — ١٩٣٠) الذى ولد فى الدانمارك وتلقى تدريبا فى صناعة السيجار ولكنه عمل بصناعة الفرش عندما بلغ الرجولة . وقد اسـتقر يبسن فى كريستيانا فى سنة ١٨٧٨ وانضم الى كنودسن فى انشاء « الاتحاد الديموقراطى الاشتراكى » . وفى سنة ١٨٨٧ صار رئيس تحرير « الديموقراطى الاشتراكى » ، وفى سنة ١٨٩٨ انتخب عضوا فى مجلس المدينة مع كنودسن . وفى سنة ١٨٩٢ ترك رئاسة التحرير ليفتح محل طباق ، ولكنه عاد فى سنة ١٩٠٦ الى الصحيفة ورأس تحريرها مرة أخرى الى سنة ١٩١٢ وعندئذ استقال بسبب خلاف حول السياسة التى تتبع حيال التشريع الخاص بتحريم الخمور . وكان يبسن رئيسا لحزب العمال مدى خمس سنوات فى الثمانينات . وفى الانقسام الذى حدث سنة ١٩١٨ انضم الى اليمين المهزوم ، وبعـد ذلك انضم الى الجمـاعة الديمقراطية الاشتراكية التى انفصلت .

وقد حصل كنودسن قبل مضى وقت طويل على نصير مهم هو عالم الطبيعة الراديكالى الياس جوتليب أجيد نيسن (١٨٤٣ — ١٩١١) . وقد خدم نيسن كطبيب فى الحرب الدانماركية الألمانية أولا ثم فى الحرب الفرنسية الألمانية .ثم أقام بعد ذلك فى أوسلو وعمل طبيب نساء ودافع عن قضية تحريم الخمور والاصلاح الصحى . وكان رئيس « جمعية منع المسكرات » ابتداء من سنة ١٨٧٩ الى ١٨٨٧ وحرر صحيفتها وكان له دور كبير فى جعل الموضوع قضية سياسية كبرى . وفى أواخر الثمانينات انضم الى الاشتراكيين ، ومن سنة ٤٨ — ١٨٤٩ رأس تحرير «الديموقراطى الاشتراكى » . وجاء نصير آخر للحركة العمالية من الراديكاليين وهو القس الفرد اريكسن (١٨٦٤ — ١٩٣٤) الذى أنشأ فى سنة ١٩٠٢ صحيفة « نوردليس » (نور الشمال) وانتخب عضوا فى البرلمان فى العام التالى وأعيد انتخابه فى الانتخابين التاليين . بيد أن اريكسن سرعان ما تشاجر مع الحزب وفى سنة ١٩١٠ لم يعد الحزب ترشيحه . وفى سنة ١٩١٢ طرد من حزب العمال وصار فى سنواته الأخيرة محافظا فى الشئون السياسية برغم أنه استمر يعتنق آراء اجتماعية وثقافية تقدمية . وكان فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى يمثل قوة أخلاقية كبيرة الى جانب حركة الطبقة العاملة لبلاغته كمبشر وكاتب ، ولكنه كان مصلحا اجتماعيا أكثر منه اشتراكيا .

وهناك شخصية هامة أخرى هو أولاف كرينجن (١٨٦٧ — ١٩٥١) . وقد بدأ كرينجن عاملا زراعيا وفى قطع الأخشاب وذهب الى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٨٧ . ودرب هناك كمدرس ، وبعد أن اشتغل بالتدريس فترة تحول الى الصحافة العمالية . وقد وقع تحت تأثير الاشتراكية البريطانية وأسهم فى تحرير صحيفة كيرهاردى « الزعيم العمالى » . وعاد

ثانيــة الى النرويج فى سنة ١٨٩٧ حيث رأس تحــرير « الديموقراطى الاشتراكى » فترة العامين التاليين ، ثم رأس تحريرها مرة أخرى بضع سنوات بعد فترة انقطاع . وقد قام بدور نشيط فى « الدولية الثانية » وعمل عضوا فى « المكتب الاشتراكى الدولى » فترة ما . وكان ينتمى الى الجناح اليمينى فى حزب العمال النرويجى ، وعندما حدث الانقسام بعد الحرب انضم الى الجماعة الديموقراطية الاشتراكية . وقد كتب كرينجن كثيرا — فى النشرات والصحافة ، وكان هو وكنودسن أبرز من عرفتهم مؤتمرات « الدولية » من النرويجيين .

وكانت الشخصية البارزة فى الجانب النقابى ، بعد كنودسن ، هو أول أولسن ليان (١٨٦٨ — ١٩٢٥) . وكان بحارا وهو فى سن المراهقة ثم صار طباعا وديموقراطيا اشتراكيا . وابتداء من سنة ١٩٠٧ كان رئيس « المركز النقابى » . وقد حارب الانقسام بشدة ، برغم أنه كان ديموقراطيا اشتراكيا معتدلا ، عندما حصل الجناح اليسارى على أغلبية فى حــزب العمال وأقنع النقابات بالاستمرار فى تعاونهم مع الحزب حتى عندما انضم الحزب الى « الدولية الثالثة » . وقد ظل رئيسا « للمركز النقابى » الى أن مات . وكان أبرز زملائه فى « المركز » هو اينجفالد مارنيوس أورمستاد (ولد سنة ١٨٧٤) ، الذى صار فى سنة ١٩١١ مدير « مجلس أوســلو للتأمين ضد المرض » وكان الخبير المرموق لحزب العمال فى مسائل التشريع الاجتماعى .

وفى سنة ١٩١٤ كان هناك زعيم جديد يتقدم الى مركز الصدارة هو مارتن ترانمايل (ولد سنة ١٨٧٩) . وكان ترانمايل طباعا فى أول الأمر فى النرويج ، ولكنه هاجر فى سنة ١٩٠٠ الى الولايات المتحدة . وعاد فى سنة ١٩٠٥ حيث صار صحفيا عماليا نشطا ورأس تحرير صحيفة « نى تيد »

(الوقت الحديث) من سنة ١٩١٢ — ١٩١٨ . وقد كان ترانمايل منذ البداية ينتمى الى اليسار الموغل فى اليسارية فى الحركتين الاشتراكية والنقابية ، وفى سنة ١٩١٨ كان الزعيم الأول للجناح اليسارى المنتصر الذى جعل حزب العمال ينضم الى « الدولية الثالثة » . وفى ذلك العام صار سكرتير الحزب . ومن سنة ١٩٢١ رأس تحرير « الديموقراطى الاشتراكى » وخليفتها « صحيفة العمل » . وكان ترانمايل خطيبا بليغا وصحفيا شديد التأثير . وقد كسب احتراما كبيرا بين خصومه كما بين زملائه وأنصاره .

ولم يقم أى من هؤلاء الزعماء بدور كبير فى نمو الفكر الاشتراكى الذى كان فى الغالب مستمدا من جهات أخرى ، على الأقل حتى سنة ١٩١٤، ولم يأخذ طابعا متميزا الا فى السنوات التى أعقبت الثورة الروسية .

٤ — فلنـــدا

كانت فنلندا حتى سنة ١٩١٧ جزءا من الامبراطورية الروسية . وكانت صناعتها حتى القرن العشرين قليلة ، اذ كانت بلدا تغلب فيه الزراعة مع موارد ضخمة من غابات الأشجار التى قد بدأت لتوها تستغل . بيد أنها بدأت منذ ثمانينات القرن الماضى تنمى زراعة متخصصة للتصدير وبخاصة منتجات الألبان ، وبعد سنة ١٩٠٠ بدأت صناعات الأخشاب وقطع الأشجار تدخل دور الاستغلال السريع . وقد ترتب على هذه التغييرات تحول فى التجارة نحو أوروبا الغربية ونمو حركة تعاونية وطبقة عاملة صناعية نموا واسع النطاق . وأخذت الجمعيات التعاونية تنتشر فى الثمانينات ، وفى سنة ١٩٠٠ كان التعاون الاستهلاكى والتعاون الزراعى قد أحرزا تقدما كبيرا . وأنشئت منظمة مركزية لتعاون الفلاحين فى سنة ١٨٩٩ ، وحوالى ذلك الوقت قاد الأستاذ هانز جبهارد حملة قوية من أجل تنمية التعاون . وفى

سنة ١٩٠٣ أسست الجمعيات الاستهلاكية ، وكان معظمها ريفى ، « جمعية تعاونية للبيع بالجملة » S. O. K. على أساس من الحياد فى السياسة . ولم تقم « الجمعية التقدمية للبيع بالجملة » المنافسة لها ، والتى كانت تقوم أساسا على تعاونيات المدن ، الا عندما تحقق استقلال فنلندا فى سنة ١٩١٧ .

وكان الفنلنديون مشغولين بالصراع من أجل الاستقلال حتى سنة ١٩١٧ . وكانت روسيا قد ضمت فنلندا من السويد فى سنة ١٨٠٨ كدوقية لها أنظمتها الخاصة بها ودوقها هو القيصر . وقد تلقت روسيا عن أيام السيادة السويدية برلمانا (دايت) من أربع طبقات ليس للعمال حق الانتخاب فيه ؛ وظل هذا الجهاز العتيق قائما الى سنة ١٩٠٥ . بيد أنه كان يظل فترات طويلة دون اجتماع ، وكان يحكم فنلندا مجلس شيوخ تعينه روسيا تحت حكم حاكم روسى . وكانت السياسة الروسية تارة تسمح بقدر كبير من الحرية لفنلندا لتعيش فى ظل أنظمتها الخاصة بها وتستعمل لغتها الخاصة وتارة أخرى تحاول صبغها بالصبغة الروسية بالعنف ؛ وقد حدثت مشادات متكررة حول الشروط التى يعفى بمقتضاها الفنلنديون من الخدمة الاجبارية فى جيش القيصر .

ولم تكن هناك حركة للطبقة العاملة الفنلندية ، باستثناء ميدان التعاون ، وذلك الى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا . ففى سنة ١٨٩٤ تجددت حركة صبغ فنلندا بالصبغة الروسية عندما اعتلى نيقولا الثانى العرش . وحوالى ذلك الوقت أصدرت جماعة من الاشتراكيين الفنلنديين صحيفة « تيوميز » (العامل) انبثق منها « حزب عمالى » محلى فى هلسنكى بعد ذلك بثلاث سنوات . وفى العام التالى (١٨٩٩) ألف « حزب عمال » يقوم أساسا على الجماعات النقابية فى مؤتمر عقد فى آبو . وكان البيان الذى أصدره مستمدا الى حد كبير من « برنامج ايرفورت » الألمانى الذى صدر

فى سنة ١٨٩١ ، وقد صودر هذا البيان على الفور . وفى نفس السنة أعلنت الحكومة القيصرية ، فيما عرف باسم « بيان فبراير » ، ما يكاد يكون الغاء تاما للدستور الفنلندى وبدأت عملية مشددة من « الترويس » . ومنح الحاكم الروسى بوريكوف ، سلطات دكتاتورية ، وشرع الحاكم يعمل على الغاء استعمال اللغة الفنلندية وتحطيم الحركة القومية التى تحولت الى حركة سرية . وفى العام التالى قتل وطنى شاب ، هو يوجين شاومانز ، الحاكم الروسى وانتحر ، وحظى العمل بتحبيذ واسع . وجاءت بعد ذلك سلسلة الهزائم الروسية فى الشرق الأقصى والانتفاضات التى عمت أنحاء الامبراطورية الروسية وكادت تقضى على حكم القيصر . وانتهز الفنلنديون فرصة الاضطرابات التى تعرضت لها القيصرية لتأكيد مطلبهم بالاستقلال القومى . وفى أكتوبر سنة ١٩٠٥ قاموا باضراب عام شل حركة البلاد ، ولم يكن حركة عمالية بقدر ما كان توقفا شاملا عن التعاون قامت به جميع الطبقات باستثناء أولئك الذين يعتمدون مباشرة على التأييد القيصرى . وتراجعت الحكومة الروسية ، وكان لديها ما يكفيها فى مقاتلة الحركات الثورية فى روسيا نفسها ، بعد أن تحدى الفنلنديون سلطتها وأنشأوا ما يكاد يكون فى الواقع حكومة منافسة خاصة بهم . وحتى البرلمان ذى الأربع طبقات انضم الى التمرد القومى وطالب بتغييرات دستورية حاسمة . وفى نوفمبر سنة ١٩٠٥ ، وكانت الاضطرابات على أشدها فى روسيا ، وعد القيصر بأن يسمح للفنلنديين باستقلال كامل فى حكم أنفسهم بالطريقة التى يرونها مناسبة ، وانتخب « دايت » فى ظل النظام القديم وأقر هذا « الدايت » تحت تأثير شدة المشاعر القومية ، دستورا جديدا ينشىء حكومة مسئولة أمام مجلس واحد على أساس من حق الانتخاب العام ، بما فى ذلك النساء ، عند بلوغ سن الرابعة والعشرين . وفى أثناء ما كان قبول

هذا الدستور معلقا فى الميزان هدد الفنلنديون باضراب عام آخر ، وفى يونيو سنة ١٩٠٦ تراجع القيصر ثانيا وسمح بتطبيقه . وفى الانتخابات التالية التى أجريت فى ظل نظام التمثيل النسبى حصل الاشتراكيون ، الذين لم يكن لهم أى وجود تقريبا كقوة سياسية حتى ذلك الوقت ، على ٨٠ مقعدا من ٢٠٠ مقعد فى الدايت الجديد — بينهم تسع نساء كن ، مع عشر نساء أخريات ينتمين الى أحزاب أخرى ، أول نساء دخلن البرلمان فى العالم . وشرع الدايت على الفور يصدر قدرا ضخما من التشريعات الاجتماعية التقدمية جدا ، ولكن لم ينفذ منها شيء عملا . اذ فى ذلك الوقت كانت حكومة القيصر قد بدأت تسيطر على الثورة وأخذت سياسة ستوليبين الاضطهادية تتبلور . ووجد الدايت الفنلندى نفسه فى خضم صراع جديد مع الدوما ومع الوزارة القيصرية ، لأن مجالس الدوما الأخيرة كانت لا تقل عداء نحو القومية الفنلندية عن حكومة القيصر . وقد حل الدايت فى سنة ١٩٠٩ ثم فى سنة ١٩١٠ بقرار قيصرى وحكمت البلاد بقوانين أصدرها الدوما دون موافقة الفنلنديين . وأخمدت منظمات الطبقة العاملة التى كانت قد تحولت الى النشاط العلنى ابان الثورة ؛ وألقى زعماؤها فى السجون أو نفوا . ولكن المقاومة الوطنية لم تتحطم قط . ففى سنة ١٩١٠ ألغى الدوما كل ما للدايت الفنلندى من سلطات تشريعية تقريبا بواسطة قانون امبراطورى وحاول الحاكم فرض قوانين روسية . ورد الموظفون الفنلنديون بمحاولة الاستقالات الجماعية أدت الى اشاعة الفوضى فى الجهاز الادارى . وكان الصراع لا يزال قائما عندما نشبت الحرب فى سنة ١٩١٤ ، وعندئذ ازداد الصراع حدة عندما حاولت الحكومة الروسية فرض الخدمة العسكرية خارج فنلندا على المجندين الفنلنديين . وقد فشلت المحاولة ، واستطاع الفنلنديون الاحتفاظ بقدر معين من الاستقلال

الذاتى بفضل ظروف الحرب — بما فى ذلك الاعفاء من سيطرة الشرطة الروسية ، الأمر الذى ترتب عليه أن كثيرا من الأشخاص المهددين استطاعوا أن يجدوا ملجأ فى الأرض الفنلندية كما فعل لنين فى سنة ١٩١٧ بين الثورتين الأولى والثانية . وبذلت حكومة كيرنسكى بعض الجهد فى الضغط على الفنلنديين . وبمجرد استيلاء البلاشفة على الحكم أعلنوا استقلال فنلندا ، التى أعلنت نفسها عندئذ جمهورية اشتراكية . ثم جاءت الحرب الأهلية وما أعقبها مباشرة من احتلال فنلندا بواسطة قوات ألمانية فى أوائل سنة ١٩١٨ . وحرم نشاط الاشتراكيين ، وقامت بقايا الدايت ، بعد استبعاد الاشتراكيين منه ، بالغاء التشريعات الاجتماعية التى كانت قد أصدرت بسرعة فى العام السابق . وعندئذ انتهت الحرب بهزيمة الألمان ، وطرد الألمان من البلاد .وكان الدايت الجديد الذى انتخب فى سنة ١٩١٩ يضم أيضا ثمانين اشتراكيا من مجموع مائتين ، وصدر دستور جديد . ولكن بعد فترة من الحكم الدستورى سيطر عليه اليمين برئاسة جنرال مانرهايم وقعت ثانية حرب أهلية بين حركة « لابّو » الرجعية واليسار ؛ وزاد الموقف تعقيدا لانقسام فى صفوف الاشتراكيين بين الشيوعيين وأنصارهم والديموقراطيين الاشتراكيين الذين كانوا يمثلون الجناح الأيمن ويعتمدون فى الغالب على تأييد الحركة التعاونية .

وهكذا ظهرت الاشتراكية الفنلندية فجأة وبصورة تسترعى الأنظار فى سنة ١٩٠٥ ، فى وقت الثورة الروسية الأولى ، كحركة قوية على نطاق قومى تسيطر على نصف الدايت تقريبا . وواجهت على الفور أزمة داخلية عندما وافق أبرز زعمائها ج . ك . كارى على قبول منصب وزارى من القيصر . وقد طرده الحزب الاشتراكى على الفور ، وحل محله ادوارد والباس فى الزعامة ومثل الحزب فى « مؤتمر شتوتجارت الدولى » فى

سنة ۱۹۰۷ . بيد أن فاينو تانر (ولد سنة ۱۸۸۱) ، الزعيم التعاونى ، سرعان ما صار الشخصية البارزة فى الحزب . وكانت النقابات لا تزال فى هذه المرحلة منظمة على أساس محلى ، ولم تكن هناك نقابات قومية الا للطباعين وعمال الصلب ، وكانت النقابات فى الغالب تعمل تحت تأثير الحزب الديموقراطى الاشتراكى الذى كان ينسق بينها . وبعد سنة ۱۹۰۵ أنشىء « مركز نقابى » على صلة وثيقة بالحزب ، ولكن الاضطهاد الذى ساد بعد الثورة جعل العمل الفعال عسيرا . وظل التعاون ، وليست النقابية ، هو القوة الرائدة ، ولكنه كان منقسما بين التعاونيات المحايدة التى كانت تعتمد على المناطق الريفية والتعاونيات التقدمية فى المدن التى كانت على اتصال وثيق بالحزب الديموقراطى الاشتراكى ، وان لم تنضم اليه رسميا .

كما كان هناك بالاضافة الى ذلك انقسام جاد بين أولئك الذين تطلعوا الى ألمانيا فى طلب المعونة ، كراهية منهم لروسيا ، وأولئك الذين أرادوا أن يربطوا مصيرهم بالبروليتاريا الروسية فى صراعها ضد القيصرية أولا ثم ضد محاولات الغرب فى سنة ۱۹۱۷ قلب الثورة الروسية . فحتى سنة ۱۹۱۷ كان اليمين فى مجموعه يتطلع الى ألمانيا ، وكذلك جزء من اليسار الذى مال الى الألمان فى معارضته لمحاولات « الترويس » بالقوة التى تجددت بعد هزيمة ثورته سنة ۱۹۰۵ . وقد ظلت هذه التيارات المتعادية داخل حركة الطبقة العاملة الفنلندية حتى الحرب العالمية الثانية ، وحالت دون انتصار الاشتراكيين الفنلنديين انتصارا حاسما ، الأمر الذى بدا فى سنة ۱۹۰۵ قريبا جدا ، بيد أننا يجب أن نؤجل حديثنا عن الصراع الطويل الذى حدث بعد سنة ۱۹۱۷ الى المجلد التالى من هذا المؤلف .

الفصل التاسع عشر

ايطاليا

ظلت ايطاليا طوال الفترة التى يتناولها هذا الجزء من الكتاب مسرحا لصراع بين الفلسفات الاشتراكية والفوضوية والسندكالية ، مع تعقيد اضافى بوجود حركات اجتماعية كاثوليكية متأثرة تأثرا عميقا بالنزاع بين البابوية والدولة الايطالية الجديدة . فطوال الجزء الأكبر من هذه الفترة ظل الفاتيكان يحرم على المؤمنين الاشتراك فى شئون الدولة . ولم ينبثق الحزب الكاثوليكى المنظم القوى الا قرابة نهايتها . وكان من نتائج ذلك أن جهودا كاثوليكية كبيرة انصبت على ميادين النشـــاط الاجتمـــاعى والاقتصادى — التعاونى والنقابى الى جانب النشاط التبادلى والخيرى . وكثيرا ما كان الكاثوليك يقاتلون ضد جبهة مزدوجة — ضد الاشتراكية وضد الدولة ، وأحيانا كان الكاثوليك الأكثر تقدما يقاتلون ضد البابوية كذلك ، كما حدث مثلا مع « العصبة الديموقراطية القومية » بزعامة دون رومولوموري خلال العقد الأول من هذا القرن . وكان يسرى فى الاشتراكية الايطالية ، كما فى البورجـــوازية الراديكالية الايطالية ، تقليد قوى من اللادينية جعل التعاون بينها وبين اليسار الكاثوليكى مستبعدا ، حتى فى ميادين النقابية والتعاون .

والى جانب التعقيدات الدينية كانت هناك اختـــلافات واضحة بين أحوال الجنوب والشمال ، أو بالأحرى بين المراكز الصناعية الأكثر تقدما فى شمال ايطاليا من ناحية ، والجنوب كله من ناحية أخرى ، بينما كان

الجزء الأوسط من البلاد — بما فى ذلك روما — بين بين . فقد ترتبت على الفقر البشع فى الجنوب ، وهو زراعى أساسا وان كان يضم منطقة تعدين يسودها أبشع أنواع الاستغلال فى أوروبا كلها ، ظروف لا يمكن مطلقا أن تقوم فيها منظمات اشتراكية أو عمالية ثابتة مثل تلك التى توجد فى البلاد الأكثر تقدما . لقد كان من الممكن حدوث شغب بسبب الجوع ، بل وقد يحدث تمرد ، كما أمكن بين الفينة والفينة انشاء منظمات مؤقتة واسعة النطاق من الفلاحين والأجراء ، ولكن هذه الحركات والمنظمات كانت تجىء وتذهب ولم تقم قط بينها وبين المنظمات الأطول بقاء فى المدن الشمالية أية علاقات تفاعل وثيق . وقد استطاعت حركات عمال المدن ، فى المناطق التى اختلطت فيها الزراعة والصناعة فقط وكانت ظروف الزراعة سيئة — مثل الرومانا واميليا ، أن تنشىء من وقت لآخر صلات وثيقة بالعمال الزراعيين . ولكن سرعان ما كانت مثل هذه الحركات المشتركة تسحق باضطهاد عنيف تمثل فيه السلطات العامة وأصحاب الأراضى مصلحة مشتركة ، ولكنها كانت تقوم ثانية .

وكان باكونين قد بدأ حملته بين العمال الايطـاليين فى نابولى ؛ اذ لما كانت نابولى على صلة وثيقة بالجنوب الزراعى ، كما انها كانت هى نفسها موئلا لكتلة ضخمة من البروليتاريا الدنيا ومركزا للصناعة غير نامى ، فانها كانت المركز الطبيعى للفوضوية الايطالية ؛ فى حين كانت ميلانو وجنوا وتورين هى المدن التى نمت فيها صناعات كبرى سمحت بمجال للنشاط النقابى ولقيام حركة اشتراكية قريبة من حركات أوروبا الغربية . ولكن حتى فى هذه المدن ، وأكثر منها فى المراكز الصناعية الأقل شأنا فى اميليا ، بقى قدر كبير من الانتاج الصغير وكانت هناك صـلات وثيقة بالريف الذى استمر فيه الفقر والطغيان وان كان بدرجة أقل تطرفا

من الجنوب . وقد ظل للفوضوية أنصار فى الشمال كما فى الوسط والجنوب ، ولكنها فى الشمال وفى المدن الكبرى فى الوسط جنحت بصورة أقوى الى التحول الى نوع من السندكالية التى تحاول أن يكون أساسها نقابيا متأثرة الى حد كبير بنمو الأفكار السندكالية فى فرنسا .

وهناك سبب آخر لنفوذ الأفكار والسياسات الفوضوية والسندكالية حتى فى الشمال الصناعى ، وهو تقييد حق الانتخاب ابان معظم الفترة التى نبحث أمرها . فبرغم أن قوانين الانتخاب عدلت بين وقت وآخر ، وبخاصة سنة ١٨٨٢ عندما انتخب أول نواب اشتراكيين فى البرلمان ، فان اشتراط معرفة القراءة والكتابة وحد أدنى من الضرائب جعل الأغلبية العظمى من العمال والفلاحين ، خصوصا فى الجنوب ، بلا أصوات ، الى أن طبق اصلاح جيوليتى فى سنة ١٩١٢ فزاد عدد الناخبين الى أكثر من الضعف . وقد وضعت القوانين الدستورية عقبات أخرى فى طريق تمثيل الطبقة العاملة فى صورة اشتراط قدر خاص من الملكية لدى المرشح ، كما أن النواب ظلوا حتى سنة ١٩١٢ بلا مكافآت برلمانية . ومن ثم فان النواب الاشتراكيين الأول كانوا من أعضاء الطبقة الوسطى ، فلم ينتخب عامل بوصفه نائبا اشتراكيا حتى سنة ١٩٠٠ ، وكانت سيطرة المحامين والأساتذة والصحفيين على المجموعة البرلمانية للحزب مصدر ريبة لدى العمال من ذوى الوعى الطبقى فى الحزب مما ساعد على خلق شد وجذب مستمرين بين هذه المجموعة والأجهزة المشرفة على شئون الحزب خارج البرلمان .

والواقع أن الحزب الاشتراكى الايطالى كان غنيا بالعنصر المثقف أكثر من أى شىء آخر ؛ بيد أن مثقفيه ، برغم أن كثيرين منهم تعرضوا للنفى والحبس فى سبيل قضية الاشتراكية ، كثيرا ما وجدوا أنفسهم بعيدين بعض الشىء عن تيارات المشاعر بين أتباعهم وبخاصة لأن كثيرين من

هؤلاء المثقفين كانت تربطهم صلات وثيقة فى الرأى بالجماعات المناهضة للكنيسة فى اليسار البورجوازى وكانوا على استعداد لتأييد الحكومات البورجوازية التى تدافع عن العلمانية والأنظمة البرلمانية حتى اذا كانت هذه الحكومات لا تتورع عن اطلاق النار على الفلاحين أو العمال الثائرين ضد الاضطهاد ، بل وحتى على عمال صناعيين مضربين أو قائمين بمظاهرات جماهيرية . وقد اضطر الاشتراكيون فى البرلمان المرة تلو المرة الى تأييد حكومات من اليسار ، بل ومن الوسط ، لكى يحولوا دون أن تجىء محلها حكومات أسوأ ؛ كما اضطروا المرة تلو المرة الى العدول عن هذه السياسة عندما كان الاضطهاد ومذابح المضربين والعمال الزراعيين تثير ثائرة أعضاء الحزب الاشتراكى والنقابات بشدة . ومن ثم كانت هناك ذبذبة مستمرة فى السياسة الاشتراكية ، وقرابة نهاية الفترة حدث انقسام حاد فى الوحدة الرسمية التى كان الحزب قد حافظ عليها مدة طويلة رغم خلافاته الداخلية .

والواقع أن الاشتراكية الايطالية نمت فى بيئة إتسمت بعنف وشغب دائمين برغم أن كثيرا من زعمائها كانوا بطبيعتهم معتدلين واصلاحيين . اذ كانت طبقات ملاك الأراضى ، وبخاصة فى الجنوب ، رجعية جدا وكان العمال الزراعيون يرزحون تحت وطأة طغيان واستغلال شديدين ؛ كما أن طبقة رجال المال والصناعة الناهضة لم تكن أقل من ذلك اصرارا على التمسك بحقوقها ضد كل مطالبة من جانب الطبقة العاملة بالمساومة أو ممارسة أى نفوذ سياسى على نطاق قومى أو فى الهيئات المحلية . فقد كانت هناك رابطة قوية بين أصحاب الأعمال الزراعيين والصناعيين فى اتحاد ضد روابط عمال الزراعة والغرف العمالية فى المدن ؛ ولم تتردد أى من الفئتين ، ساد الأراضى وأصحاب الأعمال الصناعيين ، فى حث السلطات على

اطلاق النار عندما كانت تحدث اضطرابات . وفضلا عن شكاوى العمال الزراعيين كان هناك نظام ضريبى شديد الوطأة على المستهلكين ومصدر اثارة مستمرة لشغب الجوع كلما ساءت الأحوال ، واستغلت هذه الفورات العمياء كسبب لاضطهاد المنظمات الاشتراكية والنقابية وللقيام بمذابح بين القائمين بالشغب . فكانت « غرف العمل » ، التى صارت مراكز للنشاط النقابى فى المدن ، عرضة للاغلاق المرة تلو المرة بواسطة السلطات العامة ، كما تعرض الحزب الاشتراكى للحل عدة مرات بناء على صدور قانون بذلك ، وكذلك حطمت منظمات العمال الزراعيين بشدة أكثر حتى من ذلك . وصحيح أن هذه الاضطهادات لم تدم أبدا ، اذ كانت الحكومات تتذبذب بين الكبت العنيف والاعتراف المشروط بحق التنظيم ، وكان البرلمان يسقط الحكومات المتطرفة فى أى من الاتجاهين . ولكن خلال كل هذا التذبذب فى السياسة كانت هناك دائما أعمال عنف وعنف مضاد تحدث حتى فى أكثر جهات البلاد تقدما ، كما لم يحدث قط أن خلا الجنوب تماما من الاضطهاد .

وفى هذا الجو استطاعت الاشتراكية الايطالية بشكل ما خلال الربع الأخير من القرن الماضى والعقد الأول من القرن العشرين بناء حركة سياسية قوية كانت عاملا يعتد به فى دوائر « الدولية الثانية » . ومن الناحية الأخرى ظلت الحركة النقابية الايطالية ضعيفة نسبيا بسبب عدم نمو الصناعة الكبيرة على نطاق واسع والفشل فى انشاء منظمات ثابتة الدعائم بين سكان الريف — باستثناء التعاونيات .

ولكى نتتبع تاريخ الاشتراكية الايطالية من النقطة التى تركناها عندها فى الجزء الثانى من هذا المؤلف يجب أن نعود الى السبعينات من القرن الماضى . ان « الفدرال الايطالى للاتحاد الدولى للعمال » تكون قبل مؤتمر

لاهاى فى سنة ١٨٧٢ ، الذى رفض الفدرال الايطالى الاشتراك فيه اذ كان يسيطر عليه النفوذ الفوضوى وظل يسيطر عليه الى أن تحطم فى الثمانينات الأولى . وقد انتظمت ضده ، فى الشمال ، جماعات ماركسية صغيرة تحت الزعامة الفكرية لانريكو بنيامى (١٨٤٧ — ١٩٢١) وأوزوالدو جنوتشى فيابى (١٨٣٧ — ١٩١٧) ، ولكن هذه الجماعات لم تتقدم كثيرا . وقد قويت بعض الشىء عندما انتقل بنوا مالون ، وكان منفيا منذ كوميون باريس وأقام فى ميلانو فترة ، الى بالرمو فى صقلية سنة ١٨٧٤ وأسس صحيفة « ايلبوفرو » التى كان لها نفوذ فكرى كبير . وقد صار مالون فيما بعد الداعية الأول لما عرف باسم « الاشتراكية المتكاملة » عندما عاد الى فرنسا — وكان يقصد بها مذهبا يقوم على قبول جميع صور العمل التى تدعو اليها مدارس الفكر الاشتراكى المختلفة ، ابتداء من السعى لتحقيق الاجراءات الملطفة المباشرة الى الثورة ، ومن استخدام الأساليب البرلمانية والهيئات البلدية الى الاضراب العام كخطوة أولى فى تمرد البروليتاريا . وصارت « التكاملية » مع الوقت عنصرا مهما فى العقيدة الاشتراكية الايطالية ، واستخدمت حجة المحافظة على الوحدة بين الاشتراكيين من جميع المدارس ليظلوا فى منظمة مشتركة على أساس التسامح المتبادل وادراك أن هناك شيئا من الحقيقة فى جميع وجهات النظر المتعارضة .

وفى سنة ١٨٧٩ كتب اندرياكوستا (١٨٥١ — ١٩١٠) من سجنه فى فرنسا ، وكان حتى ذلك الوقت من أنصار « الاتحاد الدولى للعمال » الفوضوى ، خطابا نشر فى صحيفة بنيامى « ايلبليبى » (الشعب) يعلن فيه أنه تحول الى الايمان بضرورة العمل السياسى ، وفى العام التالى أفرج عنه فذهب الى ميلانو وشرع يعمل على تكوين حزب اشتراكى ايطالى . وفى العام ذاته دعا « الفدرال الايطالى للدولية » ، الذى كان قد حل

بحكم قضائى فى سنة ١٨٧٧ بعد تمرد بنيفنتو ، الى عقد مؤتمر اشتراكى فى تشياسو فى سويسرا . وقد نشبت فى هذا المؤتمر معركة بين الماركسيين والفوضويين مرة أخرى . ولكن فى هذه اللحظة ذاتها تقريبا بدأت حركة جديدة على رأسها أرمينيو بسكاتورى فى ميلان تحت اسم «أبناء العمل». ولم يكن « أبناء العمل » منظمين فى نقابات أو اتحادات سياسية بالمعنى المألوف لهذه الكلمات ، بل كانوا خليطا من الاثنين . وشرعوا يعملون على تنظيم جميع فئات العمال وقسموا أتباعهم الى جماعات مهنية وبذلك جمعوا بين العمل الصناعى والسياسى . وكانت منظماتهم هيئــات عمالية بحتة ومهدت السبيل لقيام منظمة سياسية تماما . وقد ظهرت هذه المنظمة فى لومباردى بعد ذلك بعامين على اتصال وثيق بحركة اصلاح قانون الانتخاب فى سنة ١٨٨٢ الذى جعل العمل السياسى للطبقة العاملة ممكنا على الصعيد البرلمانى لأول مرة .

وكان حزب العمال الايطالى ، الذى تألف فى ميلان سنة ١٨٨٢ بزعامة كوستانتينو لاتزارى (١٨٥٧ — ١٩٢٧) وجيسبى كروتشه (١٨٥٣ — ١٩١٤) — وكان الأول صفاف حروف فى مطبعة والثانى صانع قفازات ، يقوم مباشرة على منظمات « أبناء العمل » والنقابات المحلية ولا يقبل غير أعضاء الطبقة العاملة . ولم يستطع أى من مرشحيه الفــوز فى انتخابات سنة ١٨٨٢ ؛ والواقع أن معظم المرشحين الاشتراكيين تقدموا للانتخابات مستقلين تماما عنه . ولم ينجح من الاشتراكيين سوى كوستا ، الذى نقل نشاطه الى ايمولا فى اميليا حيث انتخب عضوا فى البرلمان مع عامل واحد هو أنطونيو مافى (١٨٤٥ — ١٩١٢) الذى انتخب على أنه من الجمهوريين الديموقراطيين . ولكن منظمات « أبناء العمل » انتشرت بسرعة ، بتأثير الحركة الجديدة ، فى الريف الشمالى كما فى المدن ؛ وفى سنة ١٨٨٤ كانت

هذه المنظمات على رأس حركة اضراب كبيرة بين العمـال الصـناعيين والزراعيين . وفى هذه السنة نجح نائبان اشتراكيان آخران ، ولكن أحدهما، وهـ و لويجى كاستالوتزو (١٨٢٧ — ١٨٩٠) — أحـد شخصيات « الدهوية » — ألغى انتخابه .

وعند هذه النقطة بدأت الحكومة الايطالية سياسة جدية من الاستعمار الامبريالى فى شمال افريقيا . اذ كانت فى سنة ١٨٧٩ قد حصلت ، عن طريق الشراء ، على مشروع خاص فى « عصب » وهى محطة للتموين بالفحم فى البحر الأحمر ، وفى سنة ١٨٨٢ أعلنت الحكومة الايطالية أن هـذا الميناء والاقليم المحيط به مستعمرة ايطالية . وفى سنة ١٨٨٥ أرسـلت الحكومة الى افريقيا حملة عسكرية مع بعثة غزو واستعمار ؛ وواجـه كوستا ، باعتباره زعيم الاشتراكيين ، التحدى فورا وشرع ينظم المقاومة ضد سياسة التوسع الأمبريالى . وقد اتفق حدوث هذه الحركة مع موجة أخرى من الاضرابات والحركات الزراعية حاولت فيها هيئات من الفلاحين والأجراء الذين لا أرض لهم أن يزرعوا أرضا عامة غير مستعملة . وردت الحكومة على ذلك باجراءات قمـع عنيفة فأمرت بحل هيئات العمـال الزراعيين فى منطقة مانتوا التى كانت المركز الرئيسى للاضطرابات . واعتقل الزعماء بالجملة ، وقد برىء معظمهم فعلا عندما قدموا للمحاكمة فى العام التالى . وفى وسط هذه الاضطرابات عقد حزب العمال مؤتمره فى مانتوا وأعلن استقلاله الكامل عن الأحزاب الأخرى . وألقت الحكومة القبض على عدد من زعمائه وقدمتهم الى المحاكمة بتهمة الدعوة الى الاضراب واثارة الحقد الطبقى . وانضم « فدرال عمال لومبارديا » الذى كان قد ألفه بعض المعتدلين لمعارضة « أبناء العمل » ، الى حزب العمال ؛ وخفف حزب العمال من معارضة المثقفين الاشـتراكيين وتحالف معهم فى محاربة الاضطهاد . وفى انتخابات سنة ١٨٨٦ نجح ثلاثة اشتراكيين مرة أخرى .

وأمرت الحكومة بحل حزب العمال « وأبناء العمل » وحكم على كثير من زعمائهم بالسجن — منهم لاتزارى وجروتشه والفريدو كاساتى (— ١٩٢١) .بيد أن أبناء العمل سرعان ما أعادوا تكوين جماعاتهم واستمرت الاضرابات على نطاق واسع . كما أعيد تكوين حزب العمال أيضاً .

وعند هذه النقطة حدث شيئان خارج الحركة العمالية ولكن كان لهما أثر كبير فى مصيرها . فقد منيت القوات الايطالية فى افريقيا بهزيمة خطيرة فى دوجالى ، وتوفى رئيس الوزراء دبريتس وخلفه كريستى الذى كان أشد رجعية من سابقه . وفى مؤتمر سنة ١٨٨٧ الذى عقده حزب العمال بعد تكوينه ثار جدل حاد حول العلاقة بين العمال والمثقفين قام فيها لاتزارى يدعو ، ضد كاساتى ، الى تضامن الفريقين ، فى العمل . ولما فشل لاتزارى فى اقناع المجموعة ذات « الوعى الطبقى » انضم الى الاشتراكى المثقف الناهض فيليبو توراتى ، الذى سرعان ما سيصبح الشخصية الأولى فى الاشتراكية الايطالية ، وألف معه « الرابطة الاشتراكية فى ميلانو » . وفى العام التالى هدد كوستا فى ايمولا بالسجن لمعارضته الصلبة ضد الحرب الافريقية ومعاهدة الحلف الثلاثى مع النمسا وألمانيا ، واضطر الى الهرب خارج البلاد . وفى سنة ١٨٨٩ قام هو واميلكارى كيبريانى (١٨٤٤ — ١٩١٨) ، الذى كان نصف فوضوى ومن أتباع غالريبالدى ، وجيسبى كروتشه من حزب العمال ، بتمثيل ايطاليا فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى ». وحدثت فى نفس العام مظاهرات كبرى فى ميلانو وغيرهما ضد الحرب والحلف الثلاثى ، وفى الانتخابات البلدية ، التى تمت فى ظل قانون انتخابى جديد ، أحرز الاشتراكيون انتصارات كبرى . واستمر هذا النجاح فى سنة ١٨٩٠ اذ فازوا بخمسة مقاعد برلمانية فى انتخابات هذا العام . وحدثت

مظاهرات كبرى فى « يوم مايو » طبقا لقــرار « المؤتمر الاشــتراكى الدولى » . وفى الريف حدثت قلاقل ثانية فى شمال ايطاليا ووسطها ، وبخاصة فى اميليا ؛ وفى نهاية العام كانت هناك حركة جديدة فى صــقلية بقيادة منظمات اسمها « فاشى » . ورد أصحاب الأراضى والطبقات الحاكمة فى صقلية بمحاولة وضع جميع أعضاء الحركة المعروفين فى القائمة السوداء .

وسقطت وزارة كريسبى فى أوائل سنة ١٨٩١ ، وخلفه دى روديني ، ولكن الاضطرابات استمرت . وفى « يوم مايو » حدث شغب على نطاق واسع أخمد بعنف ؛ وفى ميلانو وافق « مؤتمر حزب العاملين » عــلى توسيع قاعدته لتضم العاملين المثقفين وغير اسمه الى « حزب العمل » وعين لجنة خاصة لتضع برنامجا . وفى نفس الوقت افتتحت فى ميلانو « غرفة عمل » على نسق « أسواق العمل » الفرنسية ، وسرعان ما أنشئت « غرف » آخرى فى مدن شمالية غيرها لتكون بمثابة أجهزة فدرالية للنقابات المحلية ، وكذلك أيضا بمثابة أسواق لتبادل العمل ومراكز لنشاط الطبقة العاملة المحلى . وكان ذلك خطوة فى اتجاه فصل التنظيم الصناعى عن السياسى ؛ وقد قطع هذا الاتجاه شوطا آخر فى سنة ١٨٩٢ عندما اتخذ « حــزب العمل » برنامجا استبعد الفوضويين ؛ وكذلك فى سنة ١٨٩٣ عندما اتخذ هذا الحزب الاشتراكية أساسا لبرنامجه وغير اسمه الى « الحزب الاشتراكى للعمال الايطاليين » . وخلال هذه السنوات حدثت أول محاولات ، قام بها رجال السكك الحديدية فى سنة ١٨٩٠ وعمال المعادن فى سنة ١٨٩١ ، لتأليف اتحادات قومية للجماعات المحلية كل فى صناعته ؛ بيد أن النقابية الايطالية استمرت تنمو فى الغالب على أساس محلى ، وكانت نقط التجميع الرئيسية فى هذا النمو هى « غرف للعمل » . وقد تضاعفت « الغرف » بسرعة وكونت فى ســنة ١٨٩٣ ، بزعامة انجيولو كارينى (١٨٦٩ —

١٩٣٧) ، فدرالا قوميا صار هو المقابل الصناعى لحزب العمال الاشتراكى. وفى الوقت ذاته انتشرت منظمات « الفاشى » فى مناطق الريف فى الشمال والوسط كما فى صقلية .

وكانت هذه السنة ، ١٨٩٣ ، فترة اضطراب على نطاق واسع . وكان جيوليتى قد تولى السلطة فى العام السابق على رأس وزارة تمثل أحزاب اليسار ، وفى الانتخابات العامة فاز الاشتراكيون بعشرة مقاعد . ولكن الوزارة اليسارية سقطت فى أوائل عام ١٨٩٣ ، وعاد كريسبى ليجدد سياسته الاضطهادية . وانتشرت منظمات « الفاشى » ، يقودها جاريبالدى بوسكو (١٨٦٧ —) ، فى صقلية بسرعة وأحرزت عدة انتصارات فى الانتخابات البلدية . وقامت جماعات من الفلاحين بعدة محاولات لاحتلال الأراضى العامة غير المستعملة ؛ وحدثت مظاهرات ضخمة فى المدن ضد الارتفاع الشديد فى أسعار الخبز والمواد الغذائية الأخرى . وردت الحكومة باعلان الأحكام العرفية فى صقلية ، وفى أوائل العام التالى شددت اجراءاتها باعلان « حالة الحصار » وباعتقال زعماء الحركة بمقتضى القانون العرفى . وفى هذه الأثناء كان الاحتجاج على ارتفاع الأسعار قد انتشر فى باقى ايطاليا ؛ وفى ذروة الاضطرابات جاء اغتيال الرئيس سادى كارنو ، بيد الفوضوى الايطالى سانتى جيرونومو كازيريو ، فهيأ لكريسبى عذرا لاصدار « قانون مناهضة الاشتراكية » ، على نمط قوانين بسمارك ، تقرر بمقتضاه حل الحزب الاشتراكى وعدة منظمات عمالية أخرى بما فيها كثير من « غرف العمل » . وألقى كثيرون من زعماء الاشتراكيين فى السجون . ولكن الاشتراكيين استطاعوا ، برغم القوانين الاستثنائية ، عقد مؤتمر فى بارما سنة ١٨٩٥ ، وهناك قرروا اعادة انشاء الحزب على أسس جديدة تماما وغيروا الاسم الى « الحزب

الاشتراكى » بلا اضافات أخرى . وكان الحزب القديم قد استمر يقوم أساسا على انضمامات جماعية للنقابات والجماعات السياسية . فتقرر أن يقوم فى المستقبل على أساس من العضوية الفردية وحدها وأن يصبح حزبا موحدا له فروع محلية فى جميع أنحاء البلاد ، مع « مجلس » منتخب لديه سلطة توجيه نشاط المجموعة البرلمانية .

وقد قصد بهذا التغيير فى التنظيم تجنيب النقابات و « غرف العمل » التعرض لاجراءات الاضطهاد الموجهة ضد الحزب الاشتراكى بمقتضى « قانون مناهضة الاشتراكية » ، ولكنه كان ينبىء أيضا عن ادراك لأن النقابات يجب أن يسمح لها بالنمو بطريقتها الخاصة وأنه يجب ألا يؤدى ابعاد الفوضويين عن الحزب الى قيام حركتين نقابتين متنافستين تحت سيطرة اشتراكية وسيطرة فوضوية . فمقتضى التدابير الجديدة استمر اشتراكيو الطبقة العاملة يعملون مع الفوضويين فى النقابات وغرف العمل ، وان كانوا منفصلين عنهم سياسيا .

وقد عدل عن القوانين الاستثنائية فى آخر سنة ١٨٩٥ واستطاعت الهيئات التى حلت بمقتضاها أن تستأنف نشاطها علنا . وفى أوائل سنة ١٨٩٦ أدت هزيمة الحملة العسكرية الايطالية فى عدوة الى سقوط كريسبى ؛ وعقد خلفه دى رودينى معاهدة مع الامبراطور منليك . وكان الاشتراكيون قد فازوا فى الانتخابات العامة التى أجريت فى سنة ١٨٩٥ باثنى عشر مقعدا ، كما حدث بعض التقدم نحو الوحدة بين الشمال والجنوب بانتخاب بعض زعماء صقلية المطرودين نوابا عن دوائر فى مناطق أخرى فى ايطاليا . ودار فى المؤتمر الاشتراكى الذى عقد فى سنة ١٨٩٦ نقاش طويل حول موضوع الحركة التعاونية ، وقرر المؤتمر تعضيدها . كما ناقش أيضا موضوع تعميم حق الانتخاب ، الذى كان يجد بعض المعارضة فى قطاع من الحزب

على أساس أن جمهرة أصحاب الأصوات من الأميين الذين قد يعطون أصواتهم للأحزاب الرجعية . وفى هذا العام أصدر الحزب الاشتراكى صحيفة « افانتى » (الى الأمام) باعتبارها الصحيفة المتحدثة باسمه على نطاق قومى ، وكان يرأس تحريرها ليونيدا بيسولاتى (١٨٥٧ — ١٩١٩) .

وكانت هناك فترة قصيرة من الهدوء النسبى بعد هزيمة عدوة وسقوط كريسبى . ولكن لم تلبث أن انقطعت بالاضطرابات التى أثارها الملكيون مطالبين بتعديل الدستور على النمط الألمانى الذى يعهد فيه بالسلطة التنفيذية الى الملك ومعه مستشار وتحد سلطات المجلس المنتخب . ولم تنجح هذه الحركة ، ولكن حدث كساد اقتصادى شديد أدى الى تجدد الاضطرابات المحلية التى ظلت فى ازدياد خلال السنة التالية . بل ان سنة ١٨٩٨ صارت تعرف عند الايطاليين « بالسنة الرهيبة » . اذ وقعت فيها اضطرابات كبرى وقلاقل فى كل من المدن والقرى على السواء وصدامات عنيفة عديدة مع الشرطة وجنود الجيش بلغت ذروتها فى ميلانو فى معركة حامية استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة ضد العمال . وأعلنت الأحكام العرفية فى ميلانو وفلورنسا ونابلى وحل الحزب الاشتراكى ثانية ومعه معظم « غرف العمل » وكثير من المنظمات العمالية الأخرى . وقبض على كثيرين من الزعماء وصدرت ضدهم أحكام شديدة — بما فيهم توراتى الذى حكم عليه بالسجن اثنتى عشرة سنة . وهرب كثيرون غيرهم من الزعماء الاشتراكيين وزعماء النقابات الى خارج البلاد — وبخاصة الى سويسرا . وفى العام التالى حاولت الحكومة استصدار قوانين أشد قمعا حتى من ذلك موجهة بصفة خاصة ضد حق عقد الاجتماعات العامة ، ولكن العقبات التى أثارتها الأحزاب اليسارية حالت دون صدورها .

واضطر الاشتراكيون فى هـذا الموقف الى التضامن مع الأحـزاب اليسارية البورجوازية التى ظلوا حتى ذلك الوقت يعلنون استقلالهم عنها — وهى سياسة كانت تعرف فى ايطاليا باسم « سياسة التشدد » ، بمعنى رفض جميع الارتباطات الانتخابية مع العناصر غير الاشتراكية . وفى سنة ١٨٩٩ أحرزت « جبهة » من الجناح اليسارى انتصارات كبيرة فى الانتخابات البلدية ؛ وفى بداية العام التالى أدى نفس الأسلوب الى انتصار الجناح اليسارى فى الانتخابات العامة ، وارتفع عدد النواب الاشتراكيين الى ٣٣ نائبا كان من بينهم عاملان أحدهما هو حفار الخشب رينالدو ريجولو من بييلو ، الذى توفى سنة ١٩٥٤ . وكان النواب الاشتراكيون قد ابتعدوا تماما عن المثقفين فى الماضى كما رأينا . وجاءت بعد حكومة اليمين وزارة ائتـلافية من الوسط واليسار برئاسة ساراشو . وعـاد الاشتراكيون من المنفى وأعادوا تكوين منظمتهم ، فعادت « غرف العمل » الى الحياة وأحيت كونفدرالها القومى . ولكن ما كادت هذه الانتصارات تتحقق حتى أغتيل الملك أومبرتو بيد جاتيانو بريسكو النساج الفوضوى من توسكانيا . واعتلى الملك الجديد ، فيكتور عمانويل الثالث ، العرش فى لحظة من التوتر الشديد فأعلن ، ازاء ضغط الرأى العام ، وعودا كثيرة بالاصلاح والحرية للحركة الاشتراكية . وندد الاشتراكيون فى البرلمان بالجريمة وبالفوضويين . وقرر « مؤتمر الحزب الاشتراكى » ، بعـد جدل جاد ، السماح باستمرار الاتفاق مع اليسار البورجوازى ، ووضع برنامجا للحد الأدنى من الاصلاحات . وأعلنت الحكومة العفو العام عن جميع الزعماء السياسيين المسجونين باستثناء الفوضويين . ولكن حدث بعد ذلك مباشرة صدام بين النقابات والسلطات . ووقعت اضرابات كبيرة وحل عدد من « غرف العمل » ثانية . ورد العمال بحركات جماهيرية ضخمة

من الاحتجاج واضطرت الحكومة الى عزل الموظفين المسئولين . وأعيد فتح « الغرف » ورسخت دعائم حق التكتل النقابى الشامل . وفى العام التالى ألف زاناروللى وزارة جديدة بالاشتراك مع جيوليتى ووضع حدا لسياسة القمع فى شمال ايطاليا بصفة نهائية ، ان كانت سياسة القمع قد استمرت الى حد كبير فى صقلية والجنوب . وفى مقابل ذلك أيد الاشتراكيون فى البرلمان الحكومة ، التى كانت فى حاجة الى أصواتهم ضد معارضة اليمين . وحدث نمو سريع فى النقابية على النطاق القومى اذ تكونت « فدرالات قومية » للمهن والصناعات المختلفة . هذا الى جانب أن العمال الزراعيين استطاعوا لأول مرة تكوين فدرال قومى خاص بهم . وحدثت اضرابات كثيرة ، معظمها بلا عنف ؛ ولكن اطلاق النار على زعماء الاضراب فى بيرافيرريزى بواسطة الجنود فى يونية كان فاتحة لسلسلة جديدة من الصدامات بين المضربين وسلطات الجيش والشرطة . ووضع ذلك النواب الاشتراكيين فى حرج فقد كانوا مقتنعين بضرورة المحافظة على وزارة زاناروللى وجيوليتى ويدركون أن اجراءات العنف التى اتخذت ضد المضربين والفلاحين مصدرها أساسا سلطات الجيش والشرطة لا الحكومة . ولكن المكافحين النقابيين والاشتراكيين خارج البرلمان صاروا أكثر تشددا بصورة متزايدة كلما تكررت مثل هذه الحوادث ، وتزايدت المطالبة بالعودة الى سياسة « التشدد » الكامل . وحدث صراع داخل منظمة الحزب أدى فى بعض المناطق ، وبخاصة فى ميلانو ، الى تكوين أقليات منفصلة من مؤيدى سياسة التعاون .

وفى هذا الوقت لجأ أصحاب الأعمال ، ردا على اضرابات سنة ١٩٠١ الناجحة ، الى « الاغلاق » على نطاق كبير جدا ، الأمر الذى دفع النقابات الى التفكير فى وسائل للتقارب فيما بينها للقيام بمقاومة منسقة . وظهر

اتجاهان متنافسان فى الحركة النقابية — الاتجاه الفدرالى واتجاه « الغرف المحلية » — فكان الفدراليون وهم الحزب المعتدل يريدون تكوين فدرال قومى من الجمعيات المحلية فى كل حرفة أو صناعة ، فى حين أراد أنصار « الغرف المحلية » أن يكون الأساس الغالب للحركة هو التضامن المحلى بين جميع أنواع العمال منظمين فى « غرف عمل » محلية . ولم ينته « مؤتمر النقابات » فى ميلانو الى قرار فى هذه القضية ولكنه قرر انشاء « السكرتارية الدائمة للمقاومة » التى فتحت أبوابها لكلا النوعين من الهيئات ، وكان سكرتيرها انجيولو كابرينى . وبدأت النقابات عملا تتحول بشدة ضد سياسة تأييد حكومة زاناروللى — جيوليتى ، وأحرز دعاة المفهوم السندكالى للاضراب العام تقدما سريعا . وفى هذه الأثناء منح الاشتراكيون ، فى مؤتمر ايمولا سنة ١٩٠٢ ، أغلبية كبيرة للمعتدلين ، بزعامة ايفانوبونومى (١٨٧٣ — ١٩٥١) ، ضد الجناح اليسارى ، بزعامة انريك فرى (١٨٥٦ — ١٩٢٩) . ووافق المؤتمر على عمل المجموعة البرلمانية فى تأييدها للحكومة ، وسمح لها باستقلال فى تكييف أعمالها مع هذه السياسة . وكسب الاشتراكيون مقاعد كثيرة فى الانتخابات البلدية ، مما يرجع بعض السبب فيه الى الدعوة الى وضع تجارة الخبز فى يد السلطات البلدية كوسيلة للمحافظة على انخفاض الأسعار .

بيد أن سياسة التعاون بدأت تتحلل فى سنه ١٩٠٣ . وقامت صحيفة « افانتى » بحملة قوية ضد النزعة العسكرية . وحدثت اضطرابات خطيرة فى مناطق الريف ، وتحطمت « رابطة العمال الزراعيين » ؛ وحيال تجدد المذابح ضد المضربين والفلاحين ، فى الجنوب أساسا ، سحب الاشتراكون تأييدهم للحكومة . وعند هذه النقطة مات زاناروللى ، وأخذ جيوليتى مكانه رئيسا للوزارة وعرض على توراتى مكانا فى الوزارة الجديدة .

ولكن توارتى رفض هذا العرض احتراما لرأى الحزب الاشتراكى ؛ وفى « المؤتمر الاشتراكى » الذى عقد فى بولونا فى ابريل بلغ الصراع بين الاتجاهين المتنافسين ذروته . وانتصر الجناح اليسارى ، وعلى رأسه فرى من المجموعة البرلمانية والزعيمين السندكاليين الناهضين ارتور لابريولا (١٨٥٩ — ١٩٠٤)[1] وانريكو ليونى ، على المعتدلين بأغلبية ضئيلة وسيطر على جهاز الحزب . وانقلبت سياسة تأييد اليسار البورجوازى نهائيا واضطرت المجموعة البرلمانية ، برغم كثير من أعضائها ، الى العودة لسياسة استقلال كامل عن الأحزاب الراديكالية . وقام اليسار الاشتراكى ، بتضافر مع المجموعة المسيطرة فى النقابات ، بدعاية كثيفة لتحالف جديد بين العمال والفلاحين . وفى سنة ١٩٠٤ حدثت صدامات عنيفة بين المضربين والسلطات فى عدد من المناطق ، بلغ ذروته فى سلسلة من المذابح فى بوجيرو بسردينيا وكاستللوتزو بصقلية وفى سسترى بونتتى فى ليجيوريا . وقررت النقابات ردا على ذلك اعلان اضراب عام اندلع فى ميلانو وجنوا فى نفس الوقت وامتد بسرعة الى تورين وبولونيا ومانتوا والبندقية وبعض مدن الشمال الأخرى وكذلك لروما وفلورنسا . وانضم كثير من الفلاحين وعمال الأرض فى اميليا وروماتا الى الحركة التى تعد بلا جدال أشد ما عرفته البلاد .

ولم يستمر الاضراب العام سوى بضعة أيام ، ولكنه وضع حدا بصفة نهائية « للجبهة » اليسارية التى حاول جيولوتى أن يؤلف وزارته على أساسها .ولم يسعه سوى تأليف وزارة تقوم على تحالف مع أحزاب الوسط والقطاعات الأقل تطرفا فى اليمين . وانتهت فجأة سياسة الاصلاح

---

(١) وهو غير انطونيو لابريولا الاقتصادى الاشتراكى الذى توفى فى سنة ١٩٠٤ أنظر آخر الفصل .

الاجتماعى التى كانت أدت الى نتائج معينة فى التشريع الاجتماعى خلال السنوات من ١٩٠٠ الى ١٩٠٤ . وفى الانتخابات العامة التى أجريت قرب نهاية العام هبط عدد ممثلى الاشتراكية ، الذين حرموا من حلفائهم السابقين ، من ٣٢ الى ٢٨ نائبا ، وكانوا حسنى الطالع اذا لم يفقدوا أكثر من ذلك .

وبرغم أن السندكاليين كانوا يحتلون مركز الصدارة فى هذه المرحلة بين النقابات ، فان سياستهم لم تسلم من التحدى . فقد رفض رجال السكك الحديدية وعمال البريد الانضمام الى الاضراب العام فى سنة ١٩٠٤ ؛ وحدث فى « مؤتمر النقابات » فى العام التالى صراع حاد بين الثوريين والاصلاحيين ، وأمكن بصعوبة تجنب انشقاق بين الفدراليين وأنصار « الغرف المحلية » . وأصدر المؤتمر قرارا يؤكد الحق فى الالتجاء الى الاضراب العام ردا على أى مذابح أخرى ، ولكنه امتنع عن التوغل فى الخلافات بشكل حاسم . وظهرت بعد ذلك مباشرة قضية جديدة . اذ كانت السكك الحديدية الايطالية ، برغم كونها مملوكة ملكية عامة ، مؤجرة حتى ذلك الوقت لعدد من الشركات الخاصة تديرها . وفكرت الحكومة فى ذلك الوقت فى تولى ادارتها بنفسها وبذلك يتحول عمال السكك الحديدية الى موظفين عامين ، الأمر الذى يعنى حرمانهم من حق الاضراب بمقتضى القانون السائد . واحتج رجال السكك الحديدية على هذا الحرمان بسياسة عرقلة عن طريق « العمل طبقا للقواعد فقط » ، ولما رفضت الحكومة العدول عن موقفها أعلنوا اضرابا عاما وطالبوا عمال الصناعات الأخرى بتأييدهم فيه . ورفضت « سكرتارية المقاومة » تأييدهم بالنظر الى عدم انضمام « نقابة السكك الحديدية » الى الاضراب العام فى السنة السابقة ، وانهار الاضراب . وترتب على ذلك أن سيطر السندكاليون على

« سكرتارية المقاومة » ولكنهم لم يستطيعوا استخدامها بصورة فعالة ازاء معارضة المعتدلين الذين كانوا متحصنين بقوة فى « الفدرالات » الصناعية القومية . وفى هذه الأثناء كانت حكومة جيوليتى قد سقطت وبعد وزارة قصيرة برئاسة فورتيس جاءت الى الحكم وزارة جديدة من الجناح اليمينى برئاسة سونينو . وأعقب ذلك فترة قصيرة من الصراع الاقتصادى العنيف بلغ ذروته فى اضراب عام آخر ، أقل كثافة من اضراب سنة ١٩٠٤ ، ولكنه انتشر من تورين الى عدد من المدن الأخرى . وحدثت ثانية صدامات عنيفة مع الجند والشرطة ؛ ولما فشل الاشتراكيون فى حمل مجلس النواب على اتخاذ اجراء استقالوا احتجاجا وتقدموا للانتخابات ثانية ونجح معظمهم . واستقال سونينو فى مايو سنة ١٩٠٦ ، وعاد جيوليتى الى الحكم ثانيا . ونتيجة لهذه الأحداث بلغ الصراع داخل الحركة النقابية نقطة حاسمة . فقد أخذ « فدرال عمال المعادن » المبادأة فى الدعوة الى عقد مؤتمر عام للهيئات النقابية بهدف انشاء « كونفدرال » جديد على نمط « الكونفدرال العام للعمل » الفرنسى . وكان السندكاليون والفوضويون فى هذا المؤتمر أقلية وبعد نزاعات حادة انفصلوا . وعندئذ أنشأت الأغلبية « الكونفدرال الايطالى العام للعمل » (ك . ا . ع) مقره فى تورين ويسيطر عليه أساسا الاشتراكيون المعتدلون ، الذين شرعوا فى الدخول فى حلف مع « رابطة التعاونيات القومية » ومع « فدرال الجمعيات الصديقة » للدفاع والتأييد المشتركين . وألف السندكاليون ، بتأثير المدير الشاب « لغرفة العمل » فى بارما ، السيستى دى آمبريس (١٨٧٤ — ١٩٣٤) ، « لجنة جمعيات المقاومة » المنافسة فى سنة ١٩٠٧ ؛ وحاولوا بناء حركة جديدة حول عدد من « غرف العمل » و « النقابات المحلية » التى كانت تقف موقف العداء من سياسة المركزية التى يتبعها « الكونفدرال الايطالى

العام للعمل » . وهرع رجال السكك الحديدية ، الذين كانوا لا يزالون حانقين على « الكونفدرال » ، الى الانضمام الى هذه الحركة .

وقبل ذلك كان قد حدث صراع آخر ، بعد انشاء « الفدرال الايطالى العام للعمل » مباشرة ، داخل صفوف « الحزب الاشتراكى » . وفى مؤتمر روما الذى عقد فى أكتوبر سنة ١٩٠٧ كانت هناك أربع فرق متنافسة — الاصلاحيون والتكامليون والسندكاليون والمتشددون . وكان الاصلاحيون ، وكانت قوتهم الأساسية فى المجموعة البرلمانية ، يفضلون سياسة تتيح الحرية لهذه الجماعة فى الدخول فى أحلاف انتخابية أو برلمانية مع أحزاب اليسار الأخرى ، وأرادت أن تستخدم مركزها البرلمانى للحصول على تشريعات اجتماعية وعمالية ملطفة . ودعا التكامليون ، بزعامة انريكوفرى وأودينو مورجارى (١٨٦٥ — ١٩٢٩) ، الى الاعتراف بكل أساليب الصراع ، من النشاط البرلمانى الى الاضرابات العامة ، كما تسمح الظروف ، ولكن تحت ضغط اليسار المتطرف حدث تقارب بين التكامليين والاصلاحيين فى معارضة السندكاليين . أما الجماعة السندكالية فبرغم أنها ظلت داخل الحزب الاشتراكى ، وعلى رأسها ارتورو لابريولا ، فانها نبذت فكرة الحصول على اصلاحات عن طريق البرلمان واعتنقت مذاهب « العمل المباشر » التى يعتنقها السندكاليون الفرنسيون . وأخيرا ، كان هناك فى أقصى اليسار فرقة ماركسية كانت تقف موقف العداء من جميع صور التفاهم مع الأحزاب الأخرى ، وكذلك من السندكالية ، ودعت الى بناء حزب ثورى متشدد تماما تحت سيطرة مركزية . وكانت نتيجة المناقشات أن وحّد الاصلاحيون والتكامليون قواهم تأييدا لاقتراح تقدم به التكامليون وأحرز أغلبية كبيرة جدا — ٢٧٫٠٠٠ صوت ضد ٥٫٠٠٠ من السندكاليين ومجرد ١٠٠ صوت من المتشددين . وشرعت

ادارة الحزب الاشتراكى الجديدة فى التحالف مع « الفدرال » ، تحالف موجه أساسا ضد الجماعات السندكالية والفوضويين ، الذين كانوا قد حاولوا اعادة بناء نفوذهم فى مؤتمر روما الذى عقدوه سنة ١٩٠٧ .

وكانت السنتان ١٩٠٧ و ١٩٠٨ مليئتين بالصراعات الاقتصادية التى جلبتها الأزمة التجارية . فحدث اضراب محلى عام فى ميلانو . وانضم اليه رجال السكك الحديدية برغم وضعهم بوصفهم موظفين عموميين ، واعتقل العديد من زعمائهم . وقد نصحت « الغرف المحلية » عمال السكك الحديدية بعدم الاضراب ، وسادت المشاعر السيئة التى جذبت « نقابة السكك الحديدية » الى الجماعة السندكالية . وفى أوائل سنة ١٩٠٨ حدث اضراب زراعى كبير فى المناطق المحيطة بپارما حيث كان السندكاليون أقوياء . وأيد الاصلاحيون الاضراب ، ولكن الحكومة احتلت « غرفة العمل » فى پارما وأغلقتها . ووقع قتال خطير بين المضربين والشرطة ، وانهار الاضراب . ونوقش الموضوع فى مؤتمر « الفدرال الايطالى العام للعمل » الذى أعلن انه ينبغى أن تؤخذ سلطة الدعوة الى اضراب عام من أيدى « غرف العمل المحلية » المحلية ويعهد بها الى المجلس المركزى «للفدرال» نفسه . وبناء على ذلك حاول مجلس « الفدرال » أن يجمع « الفدرالات الصناعية القومية » تحت زعامته المركزية فى معارضة خطـة « الغرف المحلية » . وفى نفس السنة — ١٩٠٨ — حدث فى مؤتمر الحـزب الاشتراكى انقسام بصورة نهائية مع الفريق السندكالى الذى طرد من الحزب . وأدى اخراج السندكاليين الى اضعاف الجناح اليسارى للحزب . وتكاتف فرى ، الزعيم التكاملى ، مع الاصلاحيين بزعامة توراتى ، فى مجموعة « للتركيز » ، استأصلت المتشددين وبقايا التكامليين . وهكذا اتجه الحزب الاشتراكى نهائيا الى اليمين وفقد قسما كبيرا من مؤيديه القدامى .

ولكنه استطاع تعويض هذه الخسارة انتخابيا بالحصول على تأييد عناصر اليسار البورجوازى . وفى الانتخابات العامة التى تمت فى سنة ١٩١٠ ، والتى انتهت بانتصار أحزاب اليسار ، حصل على ٤٢ مقعدا بزيادة ١٦ .

وفى مواجهة هــذا التحول الى اليمين أعاد السندكاليون فتح باب المفاوضة للاتحاد مع « الفدرال » . ولكن المفاوضات من أجل الوحدة فشلت . ومع ذلك فعندما جاءت أنباء اعدام فرانسيسكو فيرير ، نبى الفوضوية الاسبانى ، الى ايطاليا اندلع اضراب عام تلقائى فى جميــع أنحاء البلاد ، بما فى ذلك كثير من أجزاء الجنوب . وفى هذه السنة — ١٩٠٩ — ألف الكاثوليك ، الذين كانوا يتدخلون فى السياسة بصورة متزايدة برغم معارضة البابا ، « السكرتارية العامة للنقابات الكاثوليكية » . وقد أصدر البابا قرار حرمان ضد يوم رومولوموري (ولد سنة ١٨٧٠) ، زعيم « الحــركة الديموقراطية الكاثوليكية » والذى انتخب بتأييــد الاشتراكيين ، ولكن حركته استمرت فى الاتساع .

وفى أوائل ســنة ١٩١٠ توفى الزعيم الاشتراكى المجــاهد القديم اندريا كوستا . وكان قد بدأ فوضويا ثم تحول الى اعتناق الماركسية ؛ وهو مؤسس الحزب الاشتراكى واحتل فيه مركز الزعامــة البارزة لليسار . ولكنه كان قد تحول فى مجلس النواب ، الذى توفى وهو نائب رئيسه ، الى اليمين شيئا فشيئا . وقد رأس اجتماع مؤتمر الحزب فى سنة ١٩٠٨ الذى تم فيه النصر للجناح اليمينى . وبوفاته أصبح فيليبو توراتى هو الزعيم البارز للحزب ، مع فرى ، الذى كان يتحول بسرعة من يساريته الأصلية الى أقصى اليمين . وكان جيوليتى قد سقط قرب نهاية سنة ١٩٠٩ وجاءت بعده وزارتان قصيرتا العمر برئاسة سونينو ولوتزاتى ؛ وفى مارس سنة ١٩١١ عاد جيوليتى الى الحكم ثانية وعرض منصبا فى وزارته لأحد

الاشتراكيين — وقد عرضها هذه المرة على ليونيدا ميسولاتى ، الذى كان فى ذلك الوقت فى أقصى يمين الحزب ، ولكن الحزب لم يسمح له بقبول الوزارة .

بيد أن الاشتراكيين منحوا تأييدهم لحكومة جيوليتى . وكان مؤتمر الحزب فى سنة ١٩٠١ قد وافق على منح المجموعة البرلمانية كامل الحرية فى رسم سياستها الخاصة ، وكان أيضا قد رخص للفروع المحلية بالدخول فى اتفاقات انتخابية كلما رأت ذلك مناسبا . وصارت صحيفة « آڤانتى » ، وكان رئيس تحريرها كلوديو تريفيز (١٨٩٦ — ١٩٣٣) ، لسان حال اليمين بصفة نهائية ؛ وبدا أن السبيل ممهد تماما للتعاون عندما أعلن جيوليتى مشروع قانون للاصلاح الانتخابى يرفع عدد الناخبين من ٣ر٥ مليون الى ما يقرب من ٩ ملايين . هذا الى جانب أن السندكاليين منوا بنكسة بهزيمة اضراب كبير فى مصانع السيارات فى تورين .ولكن الموقف تغير فجأة عندما أعلنت الحكومة نيتها على احتلال ليبيا وأعلنت الحرب على تركيا . وقد عارضت الكتلة الأساسية فى الحزب الاشتراكى الحرب الليبية بشدة ، ولكن جماعة على رأسها ليونيدا بيسولاتى وايفانو بونومى وانجليو كابرينى أيدتها على أسس قومية . وقرر مؤتمر الحزب الاشتراكى سنة ١٩١١ أن يسمح للمجموعة البرلمانية بابقاء الوزارة فى الحكم مؤقتا ، ولكنه أعلن فى نفس الوقت أنه لا يمنح الحكومة أى ضمان لاستمرار التأييد . وأمكن تجنب الانشقاق لحين ، ولكن بنيوتى موسولينى قاد فى العام التالى هجوما ضد المجموعة البرلمانية ، وطرد المؤتمر بيسولاتى ومؤيدى الحرب الافريقية الآخرين . وسحب من الجماعة البرلمانية استقلالها الذاتى ، وحرم على الأحزاب المحلية الدخول فى اتفاقات انتخابية ، وعاد الحزب فى مجموعه الى موقفه « المتشدد » القديم . وفى نفس الوقت

استبدل بتريفيز فى رئاسة تحرير « آفانتى » بنيوتى موسوليني ، مكنسة اليسار الجديدة . وألف الاشتراكيون المطرودون بزعامة بيسولاتى « حزبا اشتراكيا اصلاحيا » منفصلا .

وواجه السندكاليون أيضا صعوبات حول الحرب الليبية ، التى كان فريق منهم يؤيدها على أسس قومية . فى سنة ١٩١٢ ألفوا « منظمة نقابية » مركزية جديدة ، هى « الاتحاد السندكالى الايطالى » ؛ ولكن رجال السكك الحديدية رفضوا الانضمام اليها ، برغم أن زعامتهم كانت سندكالية فوضوية ، ولم يبلغ « الاتحاد الجديد » ، الذى كان بزعامة أرتورو لابريولا ، شأوا كبيرا من القوة .

وفى سنة ١٩١٢ صار الاصلاح الانتخابى الذى تقدم به جيوليتى قانونا ، وفى أول انتخابات عقدت فى ظله فى العام التالى خرج اليسار منتصرا ، وبلغت عدد مقاعد الاشتراكيين ٥٢ بزغم أن عددهم كان قد هبط الى ٢٥ بسبب الانقسام فى اليمين . وبلغ الاشتراكيون الاصلاحيون ١٨ ، كما كان هناك سبعة مستقلين أو ثمانية معظمهم من اليسار شبه السندكالى . وقد تحققت هذه الانتصارات برغم تكوين جبهة كاثوليكية قوية ضد الاشتراكيين . وفى هذه الأثناء كانت الحرب فى ليبيا قد انتهت وبدأت حروب البلقان . وتابع الاشتراكيون حملتهم ضد النزعة العسكرية ، واحتل موسوليني مركز الصدارة أكثر فأكثر كزعيم لهذه الحملة . ووقف الاشتراكيون من صراعات البلقان موقف الحياد الدقيق ، واتبع الحزب نفس هذه السياسة فى سنة ١٩١٤ عندما جاءت أنباء اغتيال سيراجيفو والانذار النمساوى للصرب . ولكن طوال السنوات السابقة مباشرة على الحرب العالمية الأولى مزقت خلافات داخلية جديدة الاشتراكية الايطالية . فلم يكن السندكاليون ، بعد اذ طردوا من الحزب ومن النقابات الرئيسية

باستثناء عمال السكك الحديدية ، قد فقدوا أنصارهم تماما بأية صورة من الصور . وقد حدثت محاولة فى مؤتمر عقد سنة ١٩١٣ فى لندن لانشاء « دولية سندكالية » اشتركت فيها عناصر فرنسية وأسبانية وهولندية وكذلك ايطالية وبريطانية ولكنها لم تؤد الى شيء . وكانت الحرب الليبية قد جلبت أزمة اقتصادية ؛ وفى سنة ١٩١٣ و سنة ١٩١٤ وقعت صراعات جديدة فى كثير من المناطق بين المضربين والقوات المسلحة . فقد حدثت مذبحة فى ريمينى فى سنة ١٩١٣ أعقبها اضراب عام على نطاق واسع ؛ وفى سنة ١٩١٤ ، بعد أن خلف سلاندرا ، الذى ينتمى للجناح اليمينى ، جيوليتى كرئيس للوزراء ، وقعت اضطرابات خطيرة أخرى . اذ أعلن فى انكونا ، التى يشتد فيها النفوذ الفوضوى ، اضراب عام احتجاجا على اخماد مظاهرات قام بها العمال ، وانتشر هذا الاضراب عبر الوديان ورومانا الى كثير من المدن الكبيرة الأخرى . وكان الفوضويون فى مناطق الاضرابات الرئيسية فى الريف ، وعلى رأسهم أريكو مالاتستا [1] ، من القوة بحيث استطاعوا أن يضفوا على الحركة طابعا ثوريا . وفى المدن تحصنت منظمات العمال فى الشوارع ضد الجند والشرطة ، وحدث قتال عنيف قبل أن تسيطر السلطات على الموقف ثانيا . وتبرأ « الكونفدرال العام للعمل » من الاضطرابات ولكنه لم يستطع منعها .

وما كادت هذه الحوادث الدموية تنتهى حتى جلب اغتيال سيراجيفو الحرب العالمية الأولى . وانشق موسولينى ، الذى كان قد قام بدور نشط فى حركة الاضراب ، عن سياسة الحزب الاشتراكى الحيادية ودعا الى تدخل ايطاليا الى جانب الحلفاء . وانقسم « الاتحاد السندكالى » على نفسه . فخرج منه قطاع ، على رأسه السيستى دىأمبريس ، وسار وراء موسولينى

(١) انظر فيما يتعلق بمالاتستا الجزء الثانى الفصل الثانى عشر .

وألف « الاتحاد الايطالى للعمل » الجديد — وهو الطليعة بالنسبة للنقابات الفاشية . بيد أن الجمهرة الرئيسية من الاشتراكيين استمرت تحبذ الحياد . واضطر موسولينى الى الخروج من « آفانتى » ، وأسس صحيفته الجديدة « بوبولو ديتاليا » لتأييد سياسة التدخل التى يدعو اليها .

ولقد ذكرت فى هذا الفصل ما قد يعتبره البعض تفصيلات لا داعى لها للأحداث فىايطاليا ، لأنى لا أعرف طريقة أخرى لاظهار السمات الجوهرية فى الاشتراكية الايطالية ، ولأن ايطاليا كانت البلد الذى تعرض أكثر من أى بلد آخر لتأثير القوى المتصارعة التى كانت تعمل فى الحركة الاشتراكية الدولية .فليس فى تاريخ الاشتراكية الايطالية حتى سنة ١٩١٤ أية شخصية بارزة فى الزعامة السياسية أو بين المنظرين . وصحيح أنه كان هناك منظرون ذو أهمية ولكن من المرتبة الثانية ، مثل أنطونيو لابريولا وفرانسيسكو سافيريو مرلينو ، كما كان كل من انريكو فرى وفيليبو توراتى منظرين بجانب كونهما برلمانيين نشطين . وكان مالاتستا زعيما للفكر الفوضوى العالمى . وقد أدى المستوى الثقافى المرتفع الذى اتسمت به الزعامة الاشتراكية ، مما يرجع بعض السبب فيه الى المستوى المنخفض جدا للتربية البروليتارية فى معظم أنحاء البلاد ، الى خصوبة كبرى فى الجدل الأدبى . ولكن الحركة الايطالية فشلت فى انتاج فكر اشتراكى وطنى حقيقة . فقد خضعت الى حد كبير لمؤثرات أجنبية — فكان هناك من ناحية التأثير الفرنسى فى مجالات السندكالية والفوضوية ، ومن ناحية أخرى تأثير « الدولية الثانية » التى كان يسيطر عليها الألمان الذين أخذ عنهم الزعماء السياسيون باخلاص دعوتهم للوحدة والتفاهم الطبقى بين الحزب والنقابات .

ويكمن السبب الأساسى فى أن الاشتراكية الايطالية لم تستطع أن

تكون وجهة نظر منسقة خاصة بها ، فى طبيعة البلاد والخلافات الداخلية العميقة فيها بين الشمال والجنوب ، وبين المناطق الصناعية والريف ، وبين القديم والجديد . ففى الصناعة ، كان يسود الانتاج الصغير ، جنبا الى جنب مع المصانع الكبرى التى تستخدم الأساليب الفنية الحديثة فى مدن مثل ميلانو وتورين ، بحيث أن كثيرا من « غرف العمل » كانت تمثل جماعات حرفية أكثر منها عمال مصانع . وكانت هـذه الحرف الصغيرة هى ميدان المعركة الرئيسية ، خلال الفترة التى أعقبت الوحـدة ، فى الصراعات التى قامت بين أتباع مازينى ، الذين دعوا الى قومية ديموقراطية تقوم على الوحدة الجمهورية ، ودعاة الصراع الطبقى الذين تجمعوا فى الدولية الأولى . وفيما بعد ، عندما خرجت معظم النقابات عن دائرة النفوذ المازينية ، استمر النزاع وانقسم الحرفيون الصغار الى اشتراكيين وفوضويين ، وبعد ذلك انقسموا الى اشتراكيين وسندكاليين وفوضويين خلص من مدرسة مالاتستا .وجنحت هذه الجماعات ، برغم المعارك الداخلية ، الى تحبيذ نمو النقابية على أساس محلى فدرالى شامل فى « غرف العمل » ضد اتجاه العمال فى الصناعة الكبيرة الى تفضيل « الفدرالات » القومية لكل صناعة أو حرفة منفصلة . ولكن « الفدرالات القومية » ، برغم أنها تعنى عادة الاعتدال نسبيا ومحاولة السيطرة على الاضراب من المركز ، لم تؤد دائما الى هذه النتائج . فرجال السكك الحديدية مثلا ، وقد حرموا من حق الاضراب بعد أن تولت الدولة ادارة السكك الحديدية ، قبلوا الزعامة السندكالية وكونوا المجموعة النقابية التى كان للفوضويين فيها أكبر نفوذ .

وكانت « غرف العمل » ، بوصفها فدرالات محلية مفتوحة لجميع أنواع العمال ، أقرب صلة بالريف من « الفدرالات » الصناعية القومية

بكثير — وبخاصة أن معظم المدن كانت صغيرة الى حد ما وكانت بمثابة مراكز للمناطق الريفية المحيطة بها . وهكذا كثيرا ما نجد « غرف العمل » تؤيد حركات قامت بين عمال الريف أو حتى تدفع اليها . بيد أنه لم يكن هناك اندماج حقيقى بين حركات المدن وحركات الريف ، التى كانت هى فى ذاتها متشعبة تماما . ففى بعض أجزاء الشمال والوسط ، وفى جميع أنحاء صقلية والجنوب كذلك ، كان هناك سادة أراض كبار يستخدمون كتلا كبيرة من العمال الذين لا يملكون أرضا ويضطهدونهم ، وكذلك أعدادا كبيرة من « الحائزين » الذين كانوا يفلحون حيازات ضـئيلة ويتقاسمون الناتج مع أصحاب الأرض — الذين كانوا يأخذون نصيب الأسد . وكان العمال الذين لا يملكون أرضا كثيرين فى وادى البو ، وكان فى وسع الاجراء منهم أن يتضافروا مع بروليتاريا المدن فى قضية مشتركة بسهولة أكثر من فلاحى الجنوب ؛ ولكن هؤلاء العمال لم يستطيعوا قط تكوين منظمات ثابتة بسبب ضغط الشرطة ، الذى كان أكثر قسوة وعنفا دائما فى الريف منه فى المدن . وكان عمال الريف فى الجنوب ، وفى كل مكان الى حد كبير ، أميين ومن ثم لا حق لهم فى الانتخاب الى أن جاء الاصلاح الانتخابى على يد جيوليتى فى سنة ١٩١٢ فمنح أعدادا كبيرة منهم حق الانتخاب . وكانت لا تصل اليهم الدعاية المكتوبة ، كما كان من الصعب عليهم أن يجدوا زعماء يستطيعون القراءة والكتابة — وبخاصة أن الحكومة كانت شديدة الوطأة عـلى اشتراكيى الطبقة الوسـطى وفوضوييها الذين يجيئون لمساعدتهم . وكانت هناك حاجتان هما أكثر ما يثير فيهم التمرد المتكرر — الحاجة الى الخبز والحاجة الى الأرض . ففى السنوات التى يسوء فيها المحصول كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية يدفعهم الى القيام ضد سادتهم ، وكثيرا ما يكون ذلك بالاشتراك مـع

المعوزين الذين يتضورون جوعا فى المدن ، مثل نابلى وروما اللتين كان يوجد فيهما كتل ضخمة من المتعطلين ، أو الذين بالكاد يجدون عملا ، ممن يقفون على حافة الموت جوعا . أما الحاجة الى الأرض فهى أمر يتعلق بالريف وليس بالمدن . وكانت موجهة أكثر من أى شىء آخر الى احتلال الأرض غير المزروعة التى كانت تملكها الهيئات البلدية أو بعض سادة الأراضى الاقطاعيين الغائبين أحيانا — وأقل من ذلك بكثير الى محاولات احتلال أرض يستغلها فعلا كبار أصحاب المراعى والضياع الكبرى . ولكن أيا كانت أهداف مثل هذه الفورات من جانب عمال الريف فانها كانت تخمد بوحشية شديدة ، بصرف النظر تقريبا عن لون الوزارة التى فى الحكم . فقد كانت السلطات المحلية التى بيدها سلطة الشرطة رجعية باستمرار ، حتى عندما كان البرلمان يضم أغلبية من أحزاب اليسار .

كما زاد الطين بلة فيما يتعلق بنشاط الطبقة العاملة الايطالية مشكلة الدين . فقد كان محرما على الكاثوليك ، حتى اعتلاء البابا بيوس العاشر كرسى البابوية فى سنة ١٩٠٣ ، الاعتراف بالدولة الايطالية أو المشاركة فى أى شأن من شئونها ، وذلك بمقتضى مرسوم خاص (Non Expedit) بيد أن هذه المقاطعة ، التى تقوم على ادعاء البابوية الحق فى السلطة الزمنية ، لم تمنع كثيرين من الكاثوليك من الانتخاب فى الواقع ، ولكنها أبعدت الكثيرين عن السياسة ، وحالت فعلا دون نمو أى حزب كاثوليكى فى الدولة . وبرغم أن البابا الجديد لم يتنازل عن ادعائه بالحق فى السلطة الزمنية فانه لم يعد يعتبر هذا الأمر سببا لمقاطعة الدولة ، وانتهى الى تفاهم مع جيوليتى أقيم بمقتضاه نظام من التسامح المتبادل ، ولم يعد الكاثوليك يشجعون على عدم التصويت فى الانتخابات ، بل وسمح لهم بترشيح أنفسهم بوصفهم مستقلين أو بالاشتراك فى شئون الأحزاب الأخرى — التى

كانت يمينية فى الغالب ، وذلك برغم أنهم ظلوا ممنوعين من تأليف حزب مستقل . وكان اليسار الايطالى ، والقسم الأكبر من اليمين أيضـا فى الواقع ، متفقا ضد مطالب البابوية ويؤيد مبدأ « العلمانية » فى الشئون السياسية . ولكن مع نمو الاشتراكية صار احتفاظ الكاثوليك بموقفهم المبتعد عن السياسة أكثر صعوبة بصورة متزايدة . فقد أرادت العناصر الأكثر محافظة أن يتكتل المؤمنون ضد الاشتراكيين ، فى حين نمت فى الريف حركة كاثوليكية ديموقراطية وقفت الى جانب الفلاحين فى صراعهم ضد سادة الأراضى والسلطات العامة . ووقفت البابوية بصورة حاسـمة الى جانب الجماعات الكاثوليكية الأكثر رجعية وبذلت ما فى وسـعها لاخماد اليسار الكاثوليكى الذى منح تأييده للفلاحين فى صراعهم ضد الطغيان الاجتماعى . وقد أدان البابا صراحة ، فى مرسوم بابوى صـدر سنة ١٩٠٦ ، « الرابطة الديموقراطية القومية » التى أنشأها دوم رومولو مورى ، واضطر رجال الكنيسة الذين كانوا يؤيدونها الى الانسحاب من الحركة خوفا ، باستثناء مورى نفسه . غير أن مؤتمر الرابطة الذى عقد فى سنة ١٩٠٦ قرر الاستمرار رغم معارضة البابا ، واستمر مورى يقود الحركة متحديا الحرمان البابوى . وفى سنة ١٩٠٧ أصدر البابا ادانة أخرى (Pascendi Oomini)، وأوقف مورى عن ممارسة وظائفه الدينية . وعندما أصر على الاستمرار فى نشاطه السياسى وانتخب عضوا فى مجلس النواب سنة ١٩٠٩ صدر ضده أخيرا ، كما رأينا قرار حرمان من الكنيسة .

وأدى هذا النمو فى الحركة الكاثوليكية الراديكالية الى دخـول البابوية أكثر فى السياسة الى جانب الرجعيين . وفى سنة ١٩١٠ أعلن أتباع مورى ، فى المؤتمر القومى « للرابطة الديموقراطية المسيحية » ، برنامجا اجتماعيا متقدما يتضمن الغاء نظام سادة الأرض ونظام الأجور ، وقرر

حذف كلمة « المسيحية » من اسم الرابطة على أساس أن حركتها سياسيا أساسا وينبغى ألا توجه نداءها على أســاس دينى خاص . واستمرت النقابات الكاثوليكية تنمو ، وبخاصة بين عمــال النسيج ، وقامت فيها نزاعات حادة بين تلك التى سارت وراء مورى وتلك التى أرادت الاحتفاظ بطابعها الدينى . وكونت الجماعات الكاثوليكية المعادية لمورى « جبهة » مناهضة للاشتراكية اتحدت مع الأحزاب البورجوازية العلمانية فى تأييد جيوليتى فى الانتخابات العامة فى سنة ١٩١٣ التى أجريت فى ظل القانون الانتخابى الجديد ، ولكنها ظلت ممتنعة عن تأليف حزب سياسى منفصل . ولم يظهر «الحزب الشعبى الكاثوليكى» بزعامة دون لويجى ستورزوالا فى سنة ١٩١٨ عنــدما كان الموقف كله قد تغير بواسطة الحرب . ومنــذ سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩١٤ كانت البابوية قد صارت حليفة للأحــزاب الرجعية ضد الاشتراكية فى جميع صورها ، ولكن كان عليها أن تواجه معارضة كبيرة من جانب أتباع دوم مورى الذين كانوا يمثلون « مسيحية ديموقراطية » على عداء مع الاشتراكية ولكنها تدعو الى ملكية الفلاحين والملكية الصغيرة ضد كبار سادة الأراضى وأقطاب الصناعة والمال . وقد تولى ستورزو » وهو قسيس من صقلية جاء الى روما منظما لجمــاعة « العمل الكاثوليكى » فى سنة ١٩١٤ ، الحركة التى بدأها مورى وأعاد تنظيمها ، واستطاع فى تلك الظروف المتغيرة أن يحصل على تأييد متردد من جانب الفاتيكان « لحزب كاثوليكى » يسارى كانت له على الأقل ، فى نظر السلطات الرسمية ، ميزة ابعاد قسم كبير من الطبقة العاملة الكاثوليكية عن اغراء الاشتراكية .

وقد تعرض الحزب الاشتراكى من ناحيته لمشاكل خطيرة طوال فترة نشاطه بسبب أنه كان عليه أن يتحدث باسم طبقة عاملة فى مراحل مختلفة

تماما من النمو فى الأجزاء المختلفة من البلاد ، وبسبب أن الأغلبية الساحقة من زعمائه كانت ، اكثر مما ينبغى ، من المثقفين . فكان ممزقا باستمرار بين رغبته فى دعم الدولية « العلمانية »ضد كل من البابوية والأوتوقراطية التى على النمط الألمانى ، وعدائه لليسار البورجوازى ؛ ولم يكن ، على خلاف الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان ، يواجه جهاز دولة قوى تحت حكم بسمارك الحديدى ؛ وكان عليه بدلا من ذلك أن يكيف نفسه مع تقلبات برلمان مكون من عدة مجموعات يتنقل فيها ميزان القوة باستمرار بين اليسار واليمين والوسط بحيث كثيرا ما كان تأليف الحكومة متوقفا على أصوات النواب الاشتراكيين برغم قلة عددهم . وكثيرا ما أمكن تخفيف عنف الصراعات الاجتماعية بين العمال وقوى « القانون والنظام » ، وان لم ينجح فى منعها قط ، بتأييد الأحـزاب والزعماء البورجوازية الأقل رجعية ، وأحيانا كانت تتاح فرصة للحصول على تشريع اجتماعى ثمين . ومن ثم كانت أغلبية النواب الاشتراكيين تحبذ عادة نوعا ما من التفاهم مع الرديكاليين البورجوازيين — فى البرلمان لانزال الهزيمة بالحكومات اليمينية أو ابعـادها عن الحكم ، وفى الانتخـابات لضمان انتخابهم ، وكذلك لتحقيق نوع ما من الأغلبية اليسارية . وفى الناحية المضادة ، كان مؤيدوهم فى البلاد مدفوعين باستمرار ، برد الفعل ضد اضطهاد الشرطة وتحطيم منظمات الطبقة العاملة ، الى الوقوف موقف العداء العنيف من الحكومة حتى عندما كان المفروض أنها تمثل اليسار ضد الجماعات الرجعية المتطرفة . ومما زاد معضلة الاشتراكية تعقيدا أن البلاد كانت تسود فيها الزراعة ، ولا توجد فيها سوى مناطق محدودة جدا نمت فيها الصناعة الى مستوى مرتفع ، ويشتد فيها زحام السكان بالنسبة لمدى استغلالها وفهمها لقوى الانتاج ، كما تعانى الفقر الشديد فى معظم أنحائها ، ولابد بالضرورة

أن يأخذ التمرد ضد الأحوال التى لا تحتمل فى مثل هذه البلاد صـــورة حركات الجوع التلقائية الى حد كبير ، وهى حركات كان اقتناصها بواسطة الفوضويين أسهل من توجيهها نحو الكفاح الاشتراكى المنظم .

وبزوال النفوذ المازينى ، عندما صار من الواضح أن تحقيق الوحدة القومية لم يحمل معه أية ضمانات للتحرر من الاضطهاد ، أكدت الاشتراكية الايطالية ذاتها فى مبدأ الأمر ، بصورة حتمية تقريبا ، فى صور فوضوية . وقد سارت وراء باكونين ، لا بسبب أنها تأثرت بمذهبه بقدر ما كان بسبب أن أساليبها الطبيعية والتلقائية فى العمل اتفقت مع هذه المذاهب . وما كان من الممكن أن يوجد أى أساس متين لحركة اشتراكية تقوم على البروليتاريا بالمعنى الماركسى الى أن نمت الصناعة الكبيرة بالقدر الكافى فى بعض مدن الشمال القليلة مثل ميلانو وتورين ؛ وحتى عندما قطعت هــذه الثورة الصناعية شوطا استمر نمو أى حزب اشتراكى فعال معطلا بسبب ريبة زعماء الطبقة العاملة فى أن الاشتراكيين المثقفين قد يعاملوهم كمجرد أحجار شطرنج فى لعبة السياسة . ومع الوقت زالت هذه الشكوك الى حــد ما فى المراكز الصناعية ، وتكاتفت النقابات فى الصناعات المتقدمة فى الشمال مع المثقفين الاشتراكيين فى قضية مشتركة . ولكن هذه الشكوك لم تزل تماما قط حتى فى مراكز مثل ميلانو وجنوا وتورين ، كما ظلت قوية فى معظم أنحاء البلاد ، التى كانت لا تزال متخلفة جدا صناعيا ، طوال الفترة التى تتناولها فى هذا الفصل .

ومن ثم كان هناك أساس كاف لنمو حركة سندكالية أخذت جانبا كبيرا من الاتجاه الفوضوى ولكنها ربطته بنقابية تسودها الروح المحلية الى حد كبير وتجمعها « غرف العمل » . ولم تجعل هذه السندكالية من الاضراب العام « أسطورة اجتماعية » ولكنها استخدمته كاجراء منتظم تقريبا فى

الاحتجاج ضد أعمال الاخماد التى تلتجىء اليها سلطات الشرطة . فالاضراب العام فى ايطاليا لم يكن مفهوما طوبيا يتطلب الأمر توجيه العمال نحوه فى بطء بالاثارة المستمرة ، بل انه كان ينبثق تلقائيا من الظروف التى يعيش العمال فيها ويعانون الاضطهاد . وقد جاءت نظريته بعد أن كان حقيقة واقعة بمدة . لقد كانت الأحداث تتوالى المرة بعد المرة بنفس الطريقة . فتبدأ اما باضراب محلى فى حرفة بذاتها أو مصنع معين ، أو بمظاهرة احتجاج ضد ارتفاع ثمن الخبز ، أو بحركة من العمال الذين لا أرض لهم أو الفلاحين فى قرية أو منطقة ريفية بذاتها . وكانت المرحلة التالية صداماً عنيفاً بين المتظاهرين أو خفراء الاضراب والشرطة ، أو اخلاء أرض من فلاحين احتلوها . وفى هذه المرحلة كثيرا ما كانت تحدث وفيات نتيجة لاطلاق النار ، وجراح خطيرة واعتقالات عديدة دائما تقريبا . وكانت المرحلة الثالثة عادة مظاهرة ضخمة يدخل فيها عمال من مهن أخرى غير تلك التى يتعلق بها الأمر أصلا ، وكثيرا ما كان نطاقها يتسع ليشمل منطقة كبيرة — من الريف الى المدينة أو من المدينة الى المناطق المحيطة بها مثلا . ثم تحدث صدامات أخرى مع الشرطة ، التى كثيرا ما تدعم بجنود الجيش، واعتقالات أخرى واطلاق النار أكثر . وفى هذه المرحلة ، اذا لم يكن قد حدث فعلا اضراب عام محلى تلقائيا ، كانت « غرفة العمل » المحلية عادة تطلب الى كتلة العمال كلها الخروج فى احتجاج جماهيرى ، لمدة يوم واحد أحيانا ولمدد أطول أحيانا أخرى . ثم تحدث صدامات جديدة تؤدى فى بعض الحالات الى معارك شديدة فى الشوارع ، وكثيرا ما أدى اضراب عام مركزه مدينة واحدة الى اضرابات متشابهة فى أماكن أخرى ، الى حد ما عطفا على المضربين الأصليين ولكن عادة تكون هناك من الشكاوى المحلية ما يدفع العمال الى الشوارع . ونادرا ما كانت هذه الحركات

تستمر طويلا ، اذ كان جوع المضربين ووحشية الاخماد يقضيان عليها . ولكنها كانت تثير انفعالات عميقة لدى الجماهير ما استمرت وتترك وراءها ميراثا من الحقد عندما تنتهي . ان فرنسا التي عرض فيها مذهب الاضراب العام بكل هذه الحماسة بواسطة عدد كبير من السندكاليين والثوريين الاجتماعيين من مختلف الأنواع ، لم تحظ بهذه التجربة العملية المستمرة فى الاضراب العام التي مرت بها ايطاليا كتعبير عن عنف المشاعر الطبقية فى مجتمع لا توجد فيه تلك القوة الكبرى التي تعمل على الاستقرار كما كان يفعل الفلاحون فى فرنسا منذ ثورة ١٧٨٩ .

وينبغي أن تتذكر باستمرار أنه فى حين كانت الجمهرة الكبرى من العمال فى فرنسا وألمانيا تملك حق الانتخاب فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، ظل حق الانتخاب فى ايطاليا حتى سنة ١٩١٢ امتيازا لقسم فقط ، وكانت الأغلبية الأمية من الفلاحين والعمال والكتل العاملة فى المدن محرومة من الحقوق السياسية . وكانت هناك ظروف مماثلة الى حد كبير فى هذا المجال فى بلاد أخرى — كالنمسا وبلجيكا مثلا — وصار الاضراب العام يستخدم فيهما معا ، كما رأينا ، كوسيلة للضغط من أجل تحقيق مطلب تعميم حق الانتخاب . ولكن الاضرابات العامة الايطالية لم تستخدم فى هذا الغرض ، كما أنها لم تكن منظمة بواسطة الحزب الاشتراكي مع النقابات كما كانت الاضرابات السياسية فى النمسا وبلجيكا . لقد كانت فى جوهرها فورات محلية يدفع اليها اخمــاد أكثر وحشية من أية تجربة مرت بها هذه البلاد . هذا الى جانب أنه كانت هناك أسباب خاصة تحول دون استخدام الاضراب العام سلاحا لتحقيق الاصلاح الانتخابي . فالحقيقة التي لا مراء فيها أن « حق الانتخاب العام » لم يكن بأي حال من الأحوال من المطالب الأولى للاشتراكيين الايطاليين ، الذين كانوا قمينين بأن يروا

فيه خطر اكتساحهم بواسطة كتلة من أصحاب الأصوات الأميين القليلى المعرفة ، وبخاصة فى الجنوب والوسط ، وطبعا لم يكن الفوضويون ، — وكانوا قوة كبيرة باستمرار فى الصورة الخلفية — يريدون اصلاح الدولة بل تدميرها أصلا وفرعا . ومن هذه الناحية كانت الأحوال فى ايطاليا أقرب بكثير الى روسيا منها الى ظروف البلاد الغربية الأكثر تقدما . ولو أن شمال ايطاليا كان منفصلا عن بقية البلاد ، فلعله كان من المحتمل أن يقوم تحالف بين الاشتراكيين والنقابية ، اذا لم يكن على النمط الألمانى فعلى الأقل على نمط النمسا أو بلجيكا . وحتى فى تلك الظروف التى كانت فيها ايطاليا ، بدأ فعلا تحالف مماثل فى النمو خلال العقد الأول من القرن العشرين ، ولكنه لم يشمل قط أكثر من جزء صغير من البلاد ، ولم يكن له أى معنى فى الظروف السائدة فى الجنوب أو صقلية أو حتى سردينيا . لقد ظل الحزب الاشتراكى الايطالى ، حتى بعد أن لم يعد تمثيله البرلمانى كله تقريبا من الطبقة الوسطى ، حزبا من الزعماء المثقفين الذين لا تربطهم صلة وثيقة بعمال المدن ، وصلة أقل حتى من ذلك بعمال الريف ، الى حد كبير . وقد كان هناك مثقفون ، فى صقلية مثلا ، بذلوا جهودا كبيرة لانشاء مثل هذه الصلات مع أكثر الجماعات المتخلفة وأشدها استغلالا ، ولكن الهوة فى المناطق الريفية ومدن الجنوب التى يسحقها الفقر ، من بالرمو الى نابولى ، كانت واسعة جدا فى الغالب . وحتى فى المدن الشمالية ، حيث كانت الصلات بين المثقفين والعمال أوثق بكثير ، لم يكن من السهل تحطيم الحواجز بين حزب معظم ممثليه من المحامين والصحفيين وأساتذة الجامعات ، وحركة عمالية تشعر بأنها لا تملك نصيبا فى الدولة ويتدفق عليها باستمرار مدد من مناطق الريف التى ترزح تحت وطأة الفقر والجهل والاضطهاد .

وكان من المستحيل فى ظل هذه الظروف أن يقوم « حزب ديموقراطى اشتراكى » على النمط الألمانى ، تركز همه الأول فى تجنيد طبقة عاملة تملك حق الانتخاب للاستيلاء على السلطة السياسية بوسائل انتخابية . كما كان من المستحيل أن يكون هناك ، كما كان الحال فى فرنسا حتى سنة ١٩٠٥ ، تعدد فى الأحزاب الاشتراكية لكل منها أنصاره الكثيرون بين صفوف العمال يتجادلون بانفعال فى سياساتهم المتنافسة والنظريات التى تقوم عليها هذه السياسات . لقد ظل الحزب الاشتراكى الايطالى ، حتى سنة ١٩١٤ تقريبا ، موحدا لا لأن أعضاءه اتفقوا بعضهم مع بعض أكثر من الفرنسيين، ولكن لأنه قام على أساس أضيق بكثير من التأييد العمالى المتنور . فلم يكن هناك ما يكفى من الأنصار البروليتاريين العاملين ليسمح بانقسام دون حدوث كارثة ، كما كان متماسكا بوجهة النظر المشتركة لدى زعمائه أنه يجب أن يحارب الفوضويين من ناحية والكنيسة والرجعية من ناحية أخرى لتتاح فرصة النجاح . ولكن هذه الوحدة الرسمية لم تنقذه من أن يكون ميدان معركة للاتجاهات المنافسة ، لأنه ما من فريق وحده يستطيع فيه أن يتغلب على الباقى ويفرض على الحزب كله طابعه الثابت .

ولا عجب فى أن مثل هـــذه الحركة انتجت ســـلسلة من المفكرين الاشتراكيين الأفراد أكثر مما أنتجت أية مجموعة متناسقة من الفـــكر الاشتراكى . وكانت الاشتراكية الايطالية غنية بصحفها ومجلاتها التى من مستوى فكرى وأدبى رفيع ، من « البروليتاريو » صحيفة نيقولو لوسافيو فى سنة ١٨٦٥ و «لابليبى» صحيفة أريكو بنيامينى فى سنة ١٨٦٨ الى صحيفة بنوا مالون فى صقلية « ايلبوفرو » سنة ١٨٧٤ وصحيفة اندريا كوستا « ريفيزتا انترناسيونالى دل سوسياليزمو » فى ســـنة ١٨٨٠ ثم الى أهمها جميعا وهى صحيفة فيليبو توراتى « كورى أى كريتيكا » التى

أشرف عليها مع آناكوليسيون فى ١٨٩١ وحولاها الى «كريتيكا سوسيالى» فى الأعوام التالية . وبدأت « آفانتى » أيضا فى سنة ١٨٩٦ وكان رئيس تحريرها ليونيدا بيسولاتى ، وقد لعبت دورا بالغ الأهمية فى نمو الحزب الاشتراكى وكانت رئاسة تحريرها مركزا تتقاتل عليه الفرق المتنافسة بشدة ويتغير بتحول ميزان القـوة بينها . ونجح موسولينى فى تولى رئاسـة تحريرها ابان السنوات الحرجة السابقة للحرب العالمية الأولى مباشرة .

وقد احتوت صفحات هذه الصحف قدرا كبيرا من النظرية الاشتراكية والمناقشات حولها . ولكن معظمه كان يتعلق بمذاهب مستوردة أكثر منها محلية . وقد راقب الايطاليون باهتمام بالغ اجراءات الدولية الثـانية والجدل حول « التنقيح » فى ألمانيا وقضية ميللران فى فرنسا . والى جانب هذه الصحف ترجم الايطاليون قـدرا كبيرا من الكتابات الاشـتراكية الأجنبية ، وبخاصـة كتابات ماركس وزعماء الماركسـية والسندكالية الفرنسية . وقد ترجمت كتابات فوضوية كثيرة أيضا ، كما كان هناك طبعا كتابات فوضوية محلية ابتداء من أيام نفوذ باكونين الى كتابات اريكو مالاتستا .

ومن بين الكتاب الاشتراكيين الايطاليون يعد أشهرهم فى الخـارج الفيلسوف المؤرخ أنطونيو لابريولا (١٨٤٣ — ١٩٠٤) الذى بدأ يحاضر فى « المفهوم المادى للتاريخ » فى جامعة روما سنة ١٨٩١ وكان أحد ممثلى ايطاليا فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » فى زيوريخ سنة ١٨٩٣ . وقد نشر لابريولا المجلد الأول والثـانى من مؤلفه ذى الأربعة أجزاء عن الماركسية فى جوانبها التاريخية فى سنة ١٨٩٥ وسنة ١٨٩٦ ، وقد ترجما على نطاق واسع وصارا من المراجع الاشتراكية من الدرجة الثانية . بيد أن

نفوذه فى ايطاليا كان يقوم على تعليمه الشفوى الذى شمل ميدانا أوسع بكثير من كتاباته المنشورة . وكان قد بدأ واحدا من أتباع هيجل ولكنه تحول الى المدخل الماركسى بصفة عامة . غير أنه كان يختلف عن ماركس فى أنه وضع الثقل الرئيسى فى تفسيره للنمو التاريخى على وظيفة الانسان الخلاقة ، منكرا أن التاريخ البشرى يتبع طريقا مقررا من قبل أو أن التقدم أمر أكيد بأى حال من الأحوال . وتفسير لابريولا للتاريخ اقتصادى فى جوهره مثل تفسير ماركس ، فالتاريخ عنده هو نمو قوة العمل البشرى والأحوال الاجتماعية المعتمدة عليه والمنبثقة منه . ويقول ان العمل هو « المعرفة تعمل » وكل نظرية هى نمو لهذه المعرفة العملية فى استخدام الأشياء وتنظيم لها ؛ والتاريخ هو « الانسان ينتج نفسه » وايديولوجيات تنمو على أساس استجابة الانسان لهذه التجربة العملية . وهكذا يخلق الناس المجتمعات ، على أساس ما يقومون به من عمل ، ويعيدون خلقها وينمونها باستمرار مع تغير علاقتهم بعمليات الانتاج . وتصير الأنظمة التى يخلقونها قوى تعمل عملها فيهم بحيث أن الانسان من ناحية مخلوق البيئة التى صنعها الناس ، ولكنه يؤثر باستمرار فى هـذه البيئة ، فهو خالق ومخلوق فى عملية من رد الفعل المستمر بين العلة والمعلول . وليست ردود فعله مقررة سبقا بأى حال . فيستطيع أن ينكص الى الخلف كما يتقدم الى الأمام وقد يخفق فى استخدام الفرص التى تتاح له استخداما طيبا . والشرط الجوهرى للتقدم هو التقدير الواقعى لامكانيات المواقف الفعلية التى تواجهها المجتمعات البشرية . وينبذ لابريولا ، مثل ماركس ، الطوبية التى لا تتفق مع هذا المدخل الواقعى . فنحن لا نستطيع أن نرى بعيدا فى المستقبل ، أو أن نوجه تصرفاتنا نحو أهداف طيبة بواسطة المفهومات المجردة عن الخير . فعلينا أن ننتهز الفرص كما تعرض لنا وأن نحدد تطلعنا

فى المستقبل بما نستطيع أن نراه فى الماضى والحاضر من اتجاهات مستمرة فى وسعنا استخدامها عمليا . وعلى هذا الأساس يعتنق لابريولا أسلوب ماركس « النقدى » ويجد أن هناك ما يبرر فكرة الثورة البروليتارية كتفسير للاتجاهات التاريخية القائمة ، وبالمثل يعتبر أن تشريك وسائل الانتاج أكثر فأكثر اتجاها واضحا للنمو الاقتصادى المعاصر وأنه يحمل معه حركة نحو بناء اجتماعى تزول فيه سيطرة الانسان على الانسان ويحل محلها مجتمع لا طبقى يقوم على العدالة والمساواة بين الرجال وبعضهم البعض .

وقد يرى البعض أن هذا العرض لوجهات نظر لابريولا يبالغ فى الاختلافات بينه وبين ماركس ، الذى كان يقوم بدور المفسر لأفكاره فى الغالب وليس دور الناقد . فالانسان الذى يصنع تاريخه — ويمكن أن يفشل فى صنعه جيدا — ليس «الفرد» ، فى مفهوم لابريولا ، بل «الجماهير» التى تتعرض لتجربة مشتركة من أحوال الحياة الواقعية . ولم يشتد كاتب فى القسوة فى نقده لنظرية « الرجل العظيم » فى التاريخ مثل لابريولا . فالقوى التاريخية الخلاقة عنده ، كما عند ماركس ، هى الطبقات ؛ ومن الأشياء الواضحة بالدرجة الأولى فى مفهومه أنه يعتقد أن « البيان الشيوعى » وثيقة ذات أهمية تاريخية قصوى ، كما يؤكد أن ماركس لم يفعل أكثر من أن سجل بوضوح مفهوما وجد جذوره فى الأحوال الفعلية للمجتمع الرأسمالى ولابد أن يعبر عن نفسه فى الفكر مأخوذا عن التجربة الحية . وقد أكد لابريولا نقطة أن البورجوازية — الطبقة الرأسمالية — والبروليتاريا نبتان متعايشان لابد منهما لأسلوب الانتاج الرأسمالى لا يمكن فهمهما الا اذا درسا فى علاقتهما ببعضهما . ويقوم مذهبه ، كما يقوم مفهوم ماركس تماما ، على مفهوم من الصراع الطبقى

ونظر الى الطبقة لا الفرد فى سعيه نحو مجتمع متكامل جديد تختفى فيه الطبقات . والواقع أنه برغم انكاره لحتمية التقدم كثيرا ما كتب كما لو كان يعتبر مجىء المجتمع اللاطبقى الذى يقوم على الملكية الاجتماعية والادارة الجماعية أكيدا . وذهب فقط الى أن الصور المحددة التى سيتخذها لا يمكن التنبؤ بها ، بحيث أنه كثيرا ما بدا متفقا فى هذا الموضوع مع عامة الماركسيين . وكان يؤمن « بالضرورة التاريخية » بقدر ما كان ماركس يؤمن بها . فقد كتب « ان المفهوم النظرى الكامل للاشتراكية يكمن اليوم ، كما كان وكما سيكون دائما ، فى الاحاطة بالضرورة التاريخية ، وبعبارة أخرى ، فى ادراك طريقة خروجها الى الوجود » . ولكنه استمر يجمع هذا المفهوم فى الضرورة بوجهة نظر فى دور الانسان الخلاق لا تختلف عن وجهة نظر ماركس اختلافا جذريا ولكنها مع ذلك جاءت فى تعبير مختلف وبدا أنها تمثل العمل الانسانى باعتباره النتيجة الضرورية لقوى لا تقاوم تؤثر فى الانسان أقل مما تجعله نتاجا للتفاعل بين هذه القوى وروح الانسان الخلاقة .

وقد أثرت كتابات لابريولا تأثيرا كبيرا فى سوريل ، بل وفى الفكر السندكالى المثقف كله فى الواقع . فقد بدا أن تفسيره للتاريخ يتيح مجالا أوسع مما يتيحه تفسير ماركس لدور الانسان الخلاق ، ومن ثم جذب أولئك الذين نفروا من قدرية مذهب ماركس الصارم كما شرحت فى « البيان الشيوعى » . وربما كان لها أيضا تأثير على أفكار انجلز الأقل صرامة فى السنوات المتأخرة من حياته . وكان انجلز ولا بريو يتراسلان ، وقد نشرت بعض الخطابات المتبادلة بينهما .

وأبعد منظرى الاشتراكية الايطالية نفوذا بعد لابريولا هو زميله الأستاذ عالم الجريمة انريكو فرى (١٨٥٦ — ١٩٢٩) ، أحد مؤسسى

مدرسة « علم الجريمة الوضعى » . فقد أصر فرى ، مثل لمبروزو — الذى كان يعمل معه ، على أن علم الجريمة العلمى يجب أن يبدأ بدراسة المجرم لا الجريمة ، بحيث يصل الى الجذور السيكلوجية والاجتماعية للسلوك الاجرامى . وبوصفه اشتراكيا أصر على أن سبب الاجرام يكمن الى حد كبير جدا فى الظروف الاقتصادية وفى العوامل الوراثية المتصلة بها . وقد وضع أكبر الثقل ، على نقيض لومبروزو ، على امكان اصـلاح المجرم بمساعدته على تحقيق تكيف أفضل مع البيئة ، كما أكد أيضـا أهمية الاجراءات الاجتماعية التى يقصد بها منع الجريمة بتهيئة متنفسات بديلة للدوافع الاجرامية المحتملة بدلا من مجرد كبت السلوك الاجرامى الفعلى . وأطلق على ذلك اسم مذهب « بدائل العقوبات » . وكان لفرى بوصفه أستاذا لقانون العقوبات فى روما تأثير كبير فى نظرية علم الاجـرام فى ايطاليا ، كما سافر كثيرا ونشر أفكاره على نطاق واسع . وأهميته فى الميادين الأخرى بوصفه اشتراكيا أقل من ذلك بكثير . وأشـهر كتبه « الاشتراكية والعلم الوضعى » (١٨٩٤) يعرض وجهة النظر القائلة بأن الماركسية تعتبر التكملة الاجتماعية لتعاليم داروين وسبنسر فى التطور ، وأن هؤلاء الثلاثة معا يؤلفون الثلاثى الكبير فى استنارة القرن التاسع عشر . بيد أنه كثيرا ما كان فى آرائه التطورية أقرب الى سبنسر ولا مارك منه الى داروين ، اذ يضع الثقل على امكانيات التكيف الخلاق أكثر مما يضعه على امكانيات الانتخاب الطبيعى البحت . والواقع انه استخدم هذا المفهوم فى التطور الخلاق ، كما رأينا ، أساسا لجزء من نظريته فى علم الجريمة .

ولقد ظهر فرى بوصفه اشتراكيا وبنى اسمه كزعيم لليسار فى الحزب الاشتراكى الايطالى ، الذى انضم اليه سـنة ١٨٩٣ ، كمعارض لاتجاه

توراتى الاصلاحى . ولم يكن فى أى وقت « متشددا » كاملا ، ومن ثم كان المتحدث الرئيسى باسم الجناح اليسارى من فريق « التكامليين » . وقد ظل فترة طويلة رئيسا لتحرير « آ فانتى » ، ولكن وجهات نظره تغيرت شيئا فشيئا وانتقل فى مراحل الى يمين الحزب أولا وفى النهاية خارجه . فمنذ سنة ١٨٩٧ كان زعيم الكتلة الرئيسية فى معارضة اتجاه توراتى الاصلاحى ، ولكن ظهور السندكالية كقوة داخل الحزب أثار ثائرته فانضم الى توراتى فى سنة ١٩٠٨ لهزيمة اليسار ، تاركا مورجارى على رأس المجموعة « التكاملية » . وفى أواخر أيامه كان من مؤيدى الفاشية .

أما فيليبو توراتى (١٨٥٧—١٩٣٢) فبرغم أنه يعد من بين الشخصيات الرئيسية بين المثقفين الاشتراكيين الايطاليين ، فلا حق له فى أن يعتبر مفكرا أصيلا . ولقد كانت مجلته «كريتيكا سوسيالى» ، التى أدارها هو وزوجته النهلستية الروسية المنفية آنا كوليسيون (١٨٥٧ — ١٩٢٥) ، لمدة طويلة جدا الصحيفة التى ظهرت فيها الأفكار الاشتراكية الجدية أكثر من أية صحيفة أخرى ، ولم يكن توراتى نفسه كاتبا قليل الشأن . ولكن لم يكن لديه الكثير ليقوله . فقد كان مقتنعا بأن الأساليب الثورية قد عفى عليها الزمن ، وأن الطريق لتقدم الاشتراكية الايطالية هو العمل البرلمانى الذى يهدف الى تحسين الأحوال الاجتماعية ودعم التنمية الاقتصادية . وكان يؤمن ببناء نقابات قوية وجمعيات تعاونية على النمط الغربى وبتأليف حلف وثيق بينها وبين الحزب الاشتراكى . وقد جعله مفهومه عن العمل السياسى التدريجى بالضرورة ، بالنظر الى حالة البلاد المتخلفة ، من دعاة التعاون مع الأحزاب البورجوازية حيثما رأى فرصة للحصول على قوانين اجتماعية مفيدة بمساعدتها ، وكان يقاتل باستمرار داخل الحزب الاشتراكى ضد

المتشددين الذين طالبوا بابعاد الحزب عن كل ارتباط بالأحزاب الأخرى ، وكذلك ضد السندكاليين الذين كان مفهومهم عن النقابيــة مختلفا كل الاختلاف عن مفهومه . وقد دفعته دعوته فى « الدولية الثانية » للعمل مع اليسار البورجوازى الى صفوف معارضة الجمهرة الرئيسية للفكر الاشتراكى التى كان يسيطر عليها الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان . ولما كان دائما يقف الى جانب الاعتدال فانه كثيرا ما تعرض للتنديد داخل حزبه ، ولكنه كان اشتراكيا تدريجيا مخلصا ومؤمنا وظل كذلك الى النهاية .وقد عارض الحروب فى افريقيا ، واختلف بشدة مع مجمـوعة بيسولاتى التى أيدت هذه الحروب . ودافع عن الحياد الدقيق فيما يتعلق بحروب البلقان ، وعندما نشبت الحرب العالمية فى سنة ١٩١٤ اتخذ نفس الموقف ، ودعا فى نفس الوقت الى تأليف كتلة عاملة من البلاد المحايدة لتدخل وترغم المحاربين على السلام . وعنـدما جاءت الفاشية عارضـها بشدة ، وظل فى ايطاليا حتى سنة ١٩٢٦ ثم هرب الى كورسيكا ومنها الى باريس حيث توفى بعد ست سنوات .

وكان المفكران الايطاليان الرئيسيان فى الجانب الفوضوى هما أريكو مالاتستا ، الذى نوقشت آراؤه باختصار فى الجزء الثانى من هذا المؤلف ، وفرنسسكو مرلينو الذى أشاد به سوريل . وكان مرلينو من الفوضويين الذين حاولوا الاشتراك فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » الذى عقد فى باريس بزعامة جيزو سنة ١٨٨٩ ولكن لم تقبل أوراق اعتماده وطرد .

وقد ظهر أشهر كتب مرلينو « ما للاشتراكية وما عليها » فى سنة ١٨٩٧ وأعقبه « الطوبيا الجماعية » فى العام التالى . ولقد أعجب سوريل كثيرا بمرلينو ، الذى كان مذهبه نوعا من الاشتراكية السندكالية الشديدة النقد للأسلوب البرلمانى والتى تضع الثقل الأساسى على التلقائية والعمل المباشر .

وقد حاول مالاتستا أيضا أن يشترك كمندوب فى « الدولية » ولكنه رفض بالمثل . والواقع أنه كان أكثر الفوضويين جميعا تشددا وأكثرهم اصرارا على محاولة اثارة التمردات المسلحة حتى عندما لا تكون هناك أية فرصة لنجاحها . وكانت فلسفته الاجتماعية قريبة الشبه بفلسفة باكونين ؛ لقد كانت أقرب الى الشيوعية الفوضوية منها الى الصناعية ، ولكن مع التأكيد الشديد على ضرورة العمل التمردى الايجابى كوسيلة للمحافظة على روح التمرد حية .

وأهم الكتاب السندكاليون هو ارتورو لابريولا . وكان أول مؤلف ذى شأن له هو « الاصلاح والثورة الاجتماعية » (١٩٠٤) الذى أعقبه بكتاب عن ماركس بوصفه اقتصاديا ومنظرا للاشتراكية (١٩٠٨) . ويعد كتابه « قصة عشر سنوات » (١٩١٠) ، الذى يعطى الفترة من ١٨٩٩ الى ١٩٠٩ ، مصدرا تاريخيا هاما ، كما ان كتابه « الاشتراكية المعاصرة » (١٩١٠) هو أفضل عرض عام لوجهات نظره . وكتب أيضا دراسة متينة عن « الرأى العام الاشتراكى والحرب فى طرابلس » ، كما اشترك بمقالات وصفية عن الاشتراكية الايطالية فى صحيفة لاجارديل الفرنسية « الحركة الاشتراكية » . وكانت له صلات وثيقة بجماعة لاجارديل فى فرنسا . وكان يدعو لذلك الضرب من النقابية الذى يفضله فرناند بللوتييه ، ولكنه لم يكن من الخصوم الخلص للعمل السياسى وان كان قد وقف موقف العداء الشديد من ذلك النوع من الاشتراكية البرلمانية التى يمثلها توراتى .

وقد ظل التحررى الايطالى الكبير بنديتو كروشه (١٨٦٦ — ١٩٥٢) فترة شديد الاهتمام بالماركسية ، وقد كان هو أيضا على صلة وثيقة بسوريل ولاجاردل وبصحيفة « الحركة الاشتراكية » . وكتب فى

سنة ١٩٠٧ مقالا مشهورا عن سوريل ظهر كمقدمة للترجمة الايطاليــة لكتاب « تأملات فى العنف » . وقد ترجمت دراسة كروشه المشهورة « المادية التاريخية واقتصاديات كارل ماركس » (١٩٠٠) الى الفرنسية بمقدمة بقلم سوريل وظهرت أيضا بالانجليزية . ولم يكن أستاذ كروشه فى التفكير التاريخى هو ماركس طبعا ، بل كان فرانسسكودى سانكتيس وقبله فيكو . ولكنه تناول دراســة نظرية ماركس فى التاريخ بعطف شديد لتأكيدها على تصور « قوى الانتاج » ولمحاولتها تكوين مفهوم علمى . وقد امتزج نفوذه بنفوذ أنطونيو لابريولا فى اضفاء سمة انسانية على قدر كبير من الفكر الاشتراكى الايطالى .

وهناك اقتصادى ايطالى لم يكن اشتراكيا ولكنه تأثر الى حد كبير بالأفكار الاشتراكية وهو آشيل لوريا (١٨٥٧ — ١٩٤٣) الذى أضاف كتابه « تحليل الملكية الرأسمالية » (١٨٨٩) مــادة كثيرة للمناقشات الاشتراكية . وكان لوريا ناقدا شديدا للنظام الرأسمالى ، وبخاصــة استغلال المنتجين باقتضاء الايجار . بيد أن علاجه اتجه الى توزيع الملكية والغاء الايجار وليس الى التشريك ، وبرغم أنه أشــاد اشــادة طيبة بالاشتراكيين لنقدهم للمجتمع الرأسمالى فانه لم يقبل نتائجهم .

الفصل العشرون

أسبانيا

لقد ظل « الحزب الاشتراكى الاسبانى » بزعامه بابلو ايجليسياس طوال فترة « الدولية الثانية » يمثل منظرا غريبا تماما هو منظر حزب معتدل تماما ودستورى تماما يعمل فى بيئة عنيفة تماما وبعيدة عن حكم القانون تماما . وكانت تتصل به اتصالا وثيقا حركة نقابية — « الاتحاد العام للعمل » (U.G.I) — كانت تشارك الحزب فى معظم الحالات اعتداله وتبذل جهدها لاتباع أساليب سلمية من المساومة الجماعية ، عندما كان يسمح لها بذلك . ولكن أنصار « الاتحاد العام للعمل » كانوا قليلين جدا . فقد كان أعضاؤه فى سنة ١٩١٠ لا يتجاوزون ٤٢٠٠٠ فى المجموع وكان نفوذه مقتصرا على مناطق بذاتها — وبخاصة قشتالة وبيلبا ووواستورس . وكانت توجد الى جانبه فى نفس الوقت حركة نقابية منافسة أكبر منه بكثير مركز اشعاعها الرئيسى فى برشلونة ولها اتصالات وارتباطات بالحركات الزراعية الدائمة الثورة فى الأندلس . وقد حملت هذه الحركة النقابية المنافسة عدة أسماء متعاقبة ، ولم تتحول بصورة كاملة الى « كونفدرال قومى للعمل » (C.N.T) الا فى سنة ١٩١١ ، ولكنها كانت موجودة قبل ذلك بوقت طويل . ولا يمكن القول الى أى حد كانت أكبر من « الاتحاد العام للعمال » فى أى وقت من الأوقات ، لأن الاحصاءات الخاصة بالعضوية لا تحمل أى معنى حقيقى بالنسبة لها . وكل ما يمكن قوله أنها كانت عرضة لنمو وهبوط سريعين جدا ، وان تأثيرها فى أية

لحظة كان يمتد الى نطاق أوسع بكثير من أولئك الذين كانوا يسهمون فى أرصدتها . ولم تكن تدفع أية معونات أو تستخدم أى موظفين مأجورين تقريبا ، وكانت تدير شئونها بأقل قدر ممكن من التنظيم الرسمى . وكانت زعامتها باستمرار فوضوية فى الغالب ، وكان الفوضويون الذين يوحون بسياستها يعملون معا كجماعة . ولكن لم تكن هناك منظمة فوضوية مركزية تحمل اسما معينا أو مؤلفة علنا : « الفدرال الفوضوى الايبيرى » (F.A.I) المشهور لم ينشأ حتى سنة ١٩٢٧ . وحتى ذلك الوقت كان الفوضويون منظمين فى جماعات صغيرة ، سرية فى الغالب ، تجمعها شبكة من الصحف كانت تختفى وتعود الى الظهور باستمرار وكثيرا ما كانت توزع سرا وبواسطة مجموعات تعمل سرا مؤلفة من ثوريين محترفين عوضوا نقص التنظيم المتعمد لديهم بنشاطهم وعزمهم .

وقد تركزت هذه الحركة خلال القسم الثانى من الفترة التى نبحثها — أى العشر سنوات السابقة على سنة ١٩١٤ — فى النقابات التى تألفت منها « الكونفدرال » (C.N.T) ، وتعرضت لمؤثرات فرنسية بصورة متزايدة. فقد ظهرت فى صفوف الفوضويين الاسبانيين هيئة من السندكاليين الفوضويين الذين حاولوا تأكيد ضرورة تكوين تأييد جماهيرى بين العمال بالمشاركة الايجابية فى حركة نقابية منظمة ، بدلا من سياسة الاعتماد على نخبة ثورية صغيرة تضع نفسها على رأس كل انتفاضة تلقائية للتذمر العمالى أو بين الفلاحين . وتحولت القضية الأساسية بين المدرستين الفكريتين الى الدور الذى يلعبه الفوضويون ذوو الوعى فى النقابات . فذهب السندكاليون الفوضويون الى أنه ينبغى على الفوضويين المشاركة فى العمل اليومى للنقابات وأن يكونوا على استعداد لقبول الحلول الوسط التى ينطوى عليها تمثيل العمال فى صراعاتهم اليومية ، فى حين ذهب

الفوضويون « الخلص » الى أنه برغم استعدادهم الكامل لخوض معارك الصراع الصناعى والزراعى فان ذلك يجب أن يتم دائما يحدوه غـرض مباشر هو أن يضفوا على هذه الصراعات طابعا ثوريا . ولم يكن هناك حد فاصل بين الفئتين ، ولكن الذى لا شك فيه أن الاهتمام تحول أكثر فأكثر ، تحت تأثير السندكالية الفرنسية ، الى السندكالية الفوضوية خلال السنوات الأولى من القرن ومن ثم نحو محاولة بناء صورة أكثر شمولا للنقابية ، التى تقوم على أساس طبقى محض ، ونحو تكوين منظمة أكثر استمرارا داخل كل مؤسسة صناعية كبرى وبين كل جماعة مهنية متميزة داخل كل مركز للسكان .

ولذا فان الجناح اليسارى فى الحركة العمالية الاسبانية كان فوضويا أو سندكاليا فوضويا وكان اليمين اشتراكيا . وكان الاشتراكيون سائدين فى مدريد وبيلباو وأستورس وبعض المناطق القليلة الأخرى ، وان لم يكن الميدان خاليا من التحدى لهم . ومن الناحية الأخرى ساد الفوضويون فى قطلونية ، أكثر أجزاء البلاد صناعة ، وفى معظم أنحاء الشرق وفى الجنوب ، ولم يكونوا أقوياء بين العمال الصناعيين فحسب بل بين الفلاحين والأجراء الذين لا أرض لهم فى المناطق الريفية — وبصفة خاصة فى الموطن الدائم للفاقة والاضطرابات « الأندلس . وكانت هناك مناطق أخرى لم تسد فيها الفوضوية ولا الاشتراكية كثيرا — مثل النافار الكاثوليكى ومعظم منطقة الباسك وقسم كبير من الجزء الأوسط القاحل من اسبانيا — قشتالة القديمة وغاليسيا فى الشمال الغربى الأقصى . وكانت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية على الناس أقوى ما يكون فى الشمال باستثناء قطلونية . وانتشرت هذه السيطرة الى الجنوب فى آراجون ولكنها واجهت هنـاك نفوذا فوضويا قويا تركز حول سرقسطة . أما فى معظم الأجزاء الأخرى

من البلاد فان الكنيسة كانت موضع نفور شديد — بل موضع كراهية من جانب الجمهرة العظمى من الفقراء وقسم كبير من المثقفين . وكان الجيش مناهضا بصفة تقليدية للاكليروس ، وان كان هذا العداء قل كثيرا بعد حروب دون كارلوس فى التسعينات من القرن الماضى التى اندمج فى نهايتها ضباط دون كارولوس الى حد كبير فى الجيش القومى .

وكانت ظروف الزراعة وتأجير الأراضى مختلفة اختلافا واسعا من منطقة لأخرى . فالجزء الجنوبى والجنوبى الغربى من الهضبة الوسطى (أى اكسترمادورا والأندلس الغربية ولامانشا) كانت تتألف منه منطقة الضياع الشاسعة التى يملكها ويزرعها (أو يتركها بلا زراعة) كبار أصحاب الأراضى الذين كانوا يستطيعون فى أى وقت الحكم على السكان التعساء بالموت جوعا برفض زراعة الأرض . وكانت بقية الجنوب ومعظم الشرق والجزء الشمالى من الهضبة الوسطى فى الغالب فى أيدى أصحاب أراض يملكون ضياعا أقل حجما لا تتيح لشاغليها وسائل تحسين الأرض أو تشجيعهم على ذلك . وكانت معظم هذه المناطق أمطارها قليلة ومعرضة لفصول من الجفاف المدمر الذى جعل من الزراعة المستديمة عملية مخاطرة وعرض الفلاحين البؤساء لمصاعب بشعة فى الأوقات السيئة . ولكن حتى فى الجنوب، وأكثر من ذلك على طول الساحل الشرقى — الليڤانت ، كانت توجد مناطق من التربة الخصبة السهلة الرى وبخاصة حول فالنسيا ، وكانت الحيازات فى هذه المناطق أكثر انتاجية وعقود شغل الأرض أطول والشاغلين أحسن حالا بكثير من الأماكن الأخرى . وكانت تسود جزءا كبيرا من الشمال ظروف مماثلة — حيازات متوسطة الحجم وعقود شغل طويلة ؛ ولكن فى الشمال الغربى ، فى غاليسيا ، كانت الأرض مقسمة الى قطع صغيرة جدا لا يكاد شاغلوها يحصلون منها على ما يقوم بأودهم ، وفى مناطق الكروم

فى آراجون وقطلونية كانت هناك شكاوى خاصة تتعلق بالنظام العتيق السائد فى شغل الأرض الذى كان شديد الوطأة على الفلاحين من زراع الكروم . وتفسر هذه الاختلافات فى الظروف الزراعية ونظم شغل الأرض الى حد كبير الاختلاف الواسع فى الاتجاهات الاجتماعية وسلوك الفلاحين فى المناطق المختلفة . فالحيازات الصغيرة التى تشغل لمدد قصيرة ، وبخاصة فى المناطق المعرضة للجفاف ، كانت تعنى أعنف صور القلاقل الزراعية . وكانت الضياع الشاسعة تتعرض لانتفاضات فى فترات أكثر تباعدا ، بسبب العجز النسبى لقاطنيها ، ولكنها لا تقل عنفا . أما الحيازات الأكثر مناسبة ، مع وجود معدل أمطار كاف ومدد شغل طويلة الى حد معقول ، فكانت تعنى عادة ظروفا زراعية أقل قلقلة ، ولكنها كانت تجعل الفلاحين أكثر قدرة على التنظيم المدعم حيثما توجد مظالم حقيقية .

وكانت اسبانيا — بل وما زالت فى الحقيقة حتى اليوم — بلدا زراعيا أساسا معظم أرضه تستغل على مستوى منخفض جدا من الكفاية ، هذا اذا كانت تستغل أصلا ، لأن أصحاب الأراضى لا يضعون أى رأسمال فى الأرض وليس لدى الذين يزرعونها فعلا أى رأسمال يضعونه فيها . اذ كان أصحاب الأراضى ، سواء من الأرستقراطيين أو من بورجوازيى المدن ، مجرد محصلى ايجارات ، وكانوا يتلقون ايجارهم فى الشمال عينا فى صورة نصيب فى الناتج الى حد كبير ، أما فى الهضبة الوسطى والى الجنوب منها فيتقاضونه نقدا أكثر فأكثر مقابل ايجارات لمدد قصيرة . وكانت الأرض فى كل مكان ، باستثناء بعض المناطق القليلة السعيدة الحظ ، ينقصها رأس المال بصورة شديدة ، ولا تستخدم فيها سوى أكثر الأدوات الزراعية بدائية .وقد بقيت مساحات ضخمة دون زراعة وطرد الفلاحون الذين حاولوا استغلالها بالعنف المرة بعد المرة . لقد كان الصراع الزراعى

منتشرا ، وقد ظل كذلك من قرون ، وكانت الدولة تقف فى مواجهة الفلاحين بوصفها شرطة الطبقات المالكة للأراضى الذين يسيطرون على الدولة .

وكانت قطلونية كما رأينا أكثر أجزاء اسبانيا نموا فى الصناعة ، وكانت المورد الرئيسى للسلع الاستهلاكية للسوق الاسبانية . وكانت المراكز الصناعية المهمة الأخرى مشغولة أساسا بالتعدين وصناعة المعادن — مناطق التعدين فى بيلباو وأستورس فى الشمال ، وريوتينو فى الجنوب الغربى ومنطقة التعدين بالقرب من قرطبة . وكان رأس المال الأجنبى يهتم اهتماما متزايدا بالمناجم وصناعة المعادن . وكانت قطلونية مركزا لرأسمالية وطنية تستثمر فائض أرصدتها خارج وداخل منطقتها على السواء — فى أعمال المصارف والتنمية الكهربائية مثلا . وكان أهل الباسك أيضا يعملون فى المشروعات المالية والصناعية ، فى حين كان أهل قشتالة المسيطرين على الحكومة المركزية من أصحاب الدخول الثابتة فى الغالب . ولم تكن مدريد فى الحقيقة مركزا صناعيا مهما قط . وحتى حركتها العمالية جنحت الى الوقوع تحت سيطرة البروليتاريين من ذوى المعاطف السوداء والحرفيين من أصحاب الحرف القديمة .

لقد كانت برشلونة فى الحقيقة هى عاصمة اسبانيا الاقتصادية ، وكانت مدريد هى المركز السياسى ، لا بمعنى أنها كانت مقر الحكم فحسب ، بل وكذلك على أنها كانت تمثل المركزية ضد النزعة الاقليمية الشديدة التى تسود قسما كبيرا من البلاد . وكانت قشتالة مركز التوحيد وكانت تحاول دائما أن تفرض نفسها على المقاطعات الكثيرة الرغبة فى الانقسام والتى فى الأطراف . وكانت النزعة القومية خلال الفترة التى ندرسها فى هذا الفصل تستجمع قواها لا فى قطلونية وحدها ، بل وفى منطقة الباسك أيضا . أما فى المناطق الأخرى . فلم تكن السيادة للنزعة القومية بل «لمحلية»

متاصلة الجذور لا تكف عن الاشتعال فى أية لحظة من لحظات الضيق . ففى الأندلس وفى الليڤانت وفى آرجون — بل وفى مناطق أخرى كثيرة فى الواقع — كان هناك استعداد غريزى فى عهد الاضطرابات لاعلان الاستقلال الكامل للمجتمع المحلى أو الاقليم . وهذا هو ما وقع فى سنة ١٨٧٣ فى نفس الوقت تقريبا مع اعلان « الجمهورية الفدرالية » بعد انسحاب آماديو أوف سافوى . ان ما أعلن فى ذلك الوقت كان فى الواقع دولة « فدرالية » ، وكان أول رئيس لها ، فرانسيسكو بى ى . مارجال ، زعيم « حزب فدرالى » يدافع عن مبدأ الاستقلال الذاتى للأقاليم ضد الاتجاه نحو المركزية الذى تجنح اليه ملكية قشتالة . وكان بى ى . مارجال نفسه قد ترجم كتاب برودون عن « المبدأ الفدرالى » وكتب وتحدث ببلاغة عن شرور السلطة المركزة . ولكنه لم يكن يريد أن تتمزق اسبانيا الى عدد من الدول المنفصلة الى عدد أكثر بكثير من الكوميونات المحلية المستقلة . بيد أن الغريزة التى تسيطر على كل جماعة تقريبا خارج وسط اسبانيا بمجرد أن يزول عنها الضغط الخارجى وتصبح مؤقتا مالكة زمام نفسها هى أن تعلن نفسها كاملة الاستقلال فى الحكم الذاتى وتشرع فى اعادة تنظيم شئونها المحلية دون أى اعتبار تقريبا لما قد يحدث فى الأماكن الأخرى . ولا تنطبق هذه الحقائق على علاتها فيما يتعلق بالمناطق التى كانت موالية لدون كارلوس — النافار ومنطقة الباسك وأجزاء من آراجون — التى كانت كاثوليكية ملكية بقدر ما كانت تحدوها النزعة القومية الاقليمية ، وتريد استقلالا ذاتيا كاملا فى ظل ملكية كاثوليكية . وكانت هذه المناطق قد تمردت فعلا فى الوقت الذى أنشئت فيه « الجمهورية الفدرالية » . أما شرق أسبانيا وجنوبها فقد تمزقت شذرا ومهدت السبيل للجيش ، بوقوعها تحت سيطرة النزعة المحلية البحتة ، ليعيد الملكية فى شخص الفونسو الثانى عشر .

وقد تحدثنا بعض الشيء في الجزء التاني من هذا المؤلف عن تاريخ « الدولية الأولى » في شبه جزيرة ايبيريا . وقد رأينا كيف أن مبعوث باكونين ، المهندس الايطالي جيسبي فانللي (١٨٢٦ — ١٨٧٧) في زيارة لاسبانيا وضع بذور « الدولية » في كل من برشلونة ومدريد ، في نفس اللحظة التي كان فيها طرد الملكة ايزابلا قد وضع مستقبل الحكم في البلاد كله — بل وتكوينها الاجتماعي بأكمله — على مفارق الطرق . وقد حصل عمال المدن في ذلك الانقلاب على قدر كبير من الحرية لفترة ما في تكوين الاتحادات علنا ، وظهرت في كل من برشلونة ومدريد تجمعات فدرالية كما ظهرت أندية لحرف بذاتها . وتولى عمال صناعة النسيج في برشلونة وحولها القياد في تكوين تكتل فدرالي ؛ أما في مدريد فان الطباعين كانوا أكثر الجماعات بروزا . وكانت قطاعات « الدولية » التي تألفت في كل من المكانين تحت تأثير فانللي تتكون في مبدأ الأمر من جماعات صغيرة جـدا ومتميزة عن النقابات الوليدة التي كانت قد بدأت تتكون في عدد من الحرف . ولكن في برشلونة بصفة خاصة سرعان ما بدأت النقابات تعتبر نفسها جزءا من « الدولية » . وانضم « المركز الفدرالي لجمعيات العمال » الذي كان قد تألف هناك الى « الاتحاد الدولي للعمال » في سنة ١٨٦٩ ، وبعد ذلك بعامين أعلنت المنظمة الجديدة لعمال صناعة النسيج تضامنها مع الدولية ، وفي سنة ١٨٧٠ كان قد تكون « فدرال اقليمي أسـباني » للاتحاد الدولي للعمال بصورة كاملة وكان مركزه الرئيسي في برشلونة ، وكان أعضاء الدوائر الباكونينية الخاصـة قد ألفوا « حلفا سريا » ، أو « رابطة » سرية ، أرادوا السيطرة بواسطته على الحركة .

وفي هذا العام وضع الجيش و « الأحرار » آماديو — وهو من بيت سافوى المناهض للاكليروس — على عرش اسبانيا وحاولوا اقامة ملكية

دستورية . وحدث فى أوائل العام التالى اضرابات كبيرة فى برشلونة انتهت بمكاسب كبيرة للعمال ؛ ولكن الحكومات بدأت ، وهى تحاول اعادة النظام ، فى القاء القبض على زعماء العمال واضطهادهم . وانتقل « الاتحاد الدولى للعمال » بكامل هيئته الى البرتغال ، ليتجنب القاء القبض على أعضائه ، حيث نجحوا فى انشاء قطاع برتغالى « للدولية » . وفى أغسطس كانوا قد عادوا ثانية ، وفى سبتمبر عقد « الفدرال الاقليمى الاسبانى » للاتحاد الدولى للعمال مؤتمرا كاملا فى فالنسيا ، قرر فيه تقسيم أسبانيا الى خمس مناطق يجمعها مكتب فدرالى مشترك ، وانشاء اتحـادات لحرف وصناعات بذاتها داخل اطار التنظيم العام .

وفى يناير سنة ١٨٧٢ أمر أحد وزراء « الأحرار » ، هو ساجاستا ، بحل « الاتحاد الدولى للعمال » باعتباره منظمة غير مشروعة حيث أن التشريع الخاص بالنقابات الصادر فى سنة ١٨٦٨ كان مقصورا عـلى الهيئات التى ليست لها ارتباطات أجنبية . وعندئذ ألف زعماء « الاتحاد الدولى للعمال » هيئة سرية من « المدافعين عن الدولية » ؛ ولكن هذا الحل لم يترتب عليه من الناحية العملية فرق كبير ، اذ اسـتمر « الفـدرال الاسبانى » يعمل علنا كما كان من قبل . وفى أبريل سنة ١٨٧٢ عقـد مؤتمرا فى سارجوسا صدرت فيه عدة قرارات وضعها باكونين .

وحتى هذه النقطة لم يكن الاسبانيون قد تأثروا كثيرا بالنزاع الكبير الذى مزق « الدولية » . اذ أن « المنطقة الاسبانية » تأسست تحت نفوذ باكونين ولم يظهر أى مبعوث ماركسى . وبدا ان برشلونة ومدريد يعملان معا فى وفاق لأول مرة . بيد أن هذا الوضع سرعان ما تغير بعد وصول زوج ابنة ماركس ، بول لافارج ، الى مدريد لاجئا من « كوميون » باريس . وقد جاء لافارج فى مهمة محددة من قبل ماركس وانجلز بأن

يثير الحرب ضد أتباع باكونين ، وشرع على الفور يحيك المؤامرات ضد الجماعة المسيطرة . ولم يستطع شيئا فى برشلونة التى كانت قلب الحركة ، ولكنه استطاع أن يجذب الى جانب ماركس مجموعة من أنصار «الدولية» فى مدريد وأن يسيطر على صحيفة « لا امانسيبائيونى » (التحرير) التى أسسوها فى يونية سنة ١٨٧١ برئاسة تحرير جوزيه ميزا . وكان آنسلمو لورنزو (١٨٤١ — ١٩١٤) ، الذى مثل أسبانيا فى مؤتمر « الاتحاد الدولى للعمال » الذى عقد ذلك العام فى لندن ، باكونينيا خالصا ، وسرعان ما ثار الصراع فى مدريد بين الجماعات المتعارضة . وفى مؤتمر لاهاى سنة ١٨٧٢ كان هناك خمسة مندوبين يدعون تمثيل اسبانيا . واحد منهم فقط ، هو لافارج ، أدلى بصـوته فى الجانب الماركسى . أما الباقون — رافييل فارجابلليسيه (١٨٤٤ — ١٨٩٠) (القس السابق) ، ونيقولا ألونسو مارسلاو ، وتوماس جونزالس موراجـو ، والفرنسى شـارل آلرينى — فكانوا من أنصار باكونين . وقد انضم اثنان منهم الى « المؤتمر الفوضوى الدولى » الذى عقد فى سانت امييه .

وفى هذه الأثناء كان لافارج وجماعته ، الذين عرفوا باسم « جماعة التحرير » نسبة الى الصحيفة ، قد طردوا قبل يونية سنة ١٨٧٢ من « قطاع مدريد » للاتحاد الدولى للعمال وأسسوا « قطاع مدريد الجديد » الخاص بهم على أسس ماركسية . وكان هذا القطاع فى الواقع هو السلف المباشر « للحزب الاشتراكى الاسبانى » . فكان يضم ، الى جانب لافارج ، معظم المجموعة التى صارت قادة الاشتراكية الاسبانية فى صراعها الطويل ضد سيطرة الفوضوية . وكان من بينهم الطباع بابلو ايجليسياس (١٨٥٠ — ١٩٢٥) ، الذى ظل يقود الحزب الاشتراكى سنين طويلة ؛ ولكن فى البداية كانت الشخصية البارزة هى جوزيه ميزا (١٨٢٩ — ١٨٩٨)

الذى استقر فيما بعد فى باريس كصحفى وصار على صلة وثيقة بجولز جيزده وأمد اجليسياس باستمرار المادة الماركسية الفرنسية وصبغ الحزب الاشتراكى الاسبانى بطابع جيزده الى حد كبير . وكان من بين الشخصيات الرائدة الأخرى فرانشيسكو مورا ، مؤرخ الحزب الاشتراكى الاسبانى وسكرتيره لفترة ما ، وجوان جوريه موراتو كالديرو (ولد سنة ١٨٦٤) الذى عاش ليكتب حياة ايجليسياس وكتابا عن الحزب فى سنة ١٩٣١ .

وقد حاولت هذه المجموعة فى مؤتمر قرطبة « للاتحاد الدولى للعمال » الاسبانى فى ديسمبر سنة ١٨٧٢ دون جدوى مهاجمة الفوضويين الذين كان على رأسهم لورنزو وموراجو وفارجابلليسيه وفرمين سالفوشيو (١٨٤٢ — ١٩٠٧) . وكان القرار قاطعا : ان « الأقليات » التى جاءت من مدريد لا تجد تأييدا كبيرا خارجها . ولكن مؤتمر قرطبة اكتفى ، برغم أنه كان مناهضا للأساليب البرلمانية بصورة قاطعة ، باقرار برنامج معتدل تماما لا يختلف كثيرا فى مطالبه الاجتماعية الأساسية عن تلك التى نادى بها « الفدراليون » بزعامة بى ى . مارجال . وكانت سماته الرئيسية هى مطلب يوم الثمانى ساعات وتحسين الظروف الصحية فى المصانع والتعليم العلمانى للجميع بلا مقابل . وقد ظهرت فوضوية المؤتمر أكثر فى رفضه أن يعهد للجنته المركزية المنتخبة بأية سلطات على الجماعات الأقليمية والمحلية التى يتألف منها . اذ لم يقبل ، مثل المؤتمر الدولى الذى عقد فى سانت امييه ، أكثر من مجرد « مكتب » مركزى للمراسلات لا سلطة تنفيذية لديه . وكان شعار العمل لديه هو العمل المحلى التلقائى الذى يتم تنسيقه فى لحظته على أساس من الحرية فى المشاركة .

وانفصل الماركسيون عن المنظمة الأسبانية الرئيسية « للاتحاد الدولى للعمال » وعقدوا مؤتمرا خاصا بهم فى فالنسيا فى يناير سنة ١٨٧٣ ،

وشرعوا فى انشاء « فدرال » أسبانى عقد مؤتمرا فى مايو فى توليد ولكنه سرعان ما اختفى . وقبل ذلك كانت الانتخابات التى عقدت فى مارس سنة ١٨٧٣ قد انتهت بأغلبية جمهورية ، وفى يونية أعلنت « الجمهورية الفدرالية » برئاسة بى ى . مارجال ، التى لم تلبث أن انحلت على الفور تقريبا بسبب الحركة الاقليمية . فقد وقعت انتفاضات فى أنحاء كثيرة من البلاد بما فيها قرطاجنة وبرشلونة ، وبدلا من أن يلتف المتمردون حول « الجمهورية الفدرالية » أعلنوا الاستقلال الكامل فى مجتمعاتهم المحلية . وعزل بى دى . مارجال من منصبه وضربت قوات الحكومة قرطاجنة بالقنابل ، وكانت المعقل الذى قامت فيه أنشط حركة ثورية . وفى ينـاير سنة ١٨٧٤ ، عقب الانقلاب الذى قام به جنرال بافيا ، حل « الاتحـاد الدولى للعمال » الاسبانى ثانية والتجأ من بقى منه الى العمل السرى . وأغلقت مراكز النشاط العمالى ، مثل « المركز الثقافى العمالى » ، وحطم كثير من المراكز المحلية للنقابية . وفى يونية استطاعت بقايا « الاتحاد الدولى للعمال » أن تعقد مؤتمرا سريا فى مدريد ، ولكن قبل أن يمر العام قضت التمردات العسكرية على الجمهورية . وأعلن الفونسو الثانى عشر ملكا ، وبدأ أنطونيو كانوفاس ، من المحافظين المعتدلين ، سيطرته السياسية التى استمرت فترة طويلة . وانتهت حرب دون كارلوس بعد ذلك بعامين ، وعادت أسبانيا متحدة فى ظل الحكم الملكى .

ولم تكن هناك خلال فترة ملكية سافوى و « الجمهورية الفدرالية » أية وحدة بين السياسيين الجمهوريين الراديكاليين ، الذين كانوا مناهضين للاكليركية ، وزعماء حركات الطبقة العاملة والفلاحين المشوشة التى وجدت تعبيرا جزئيا عن نفسها فى تأييد «الاتحاد الدولى للعمال» . وكان الاختلاف الرئيسى بين « الفدراليين » وأنصار « الدولية » فى التكوين والأسلوب

وليس فى البرنامج . فالفدراليون كانوا سياسيين ويســتمدون تأييدهم الأساسى من المثقفين والطبقات الوسطى . ولم يكن لهم أنصار كثيرون بين الجماهير ، وان كان كثيرون منهم اشتراكيين بمعنى ما — ومعظمهم من تلامذة وأنصاف تلامذة برودون . فى حين كان أنصار « الدولية » جماعة من الطبقة العاملة أساسا ، برغم أنها كانت تضم بعض المثقفين . وكان مؤيدوهم فى هذه المرحلة من بين عمال المدن أساسا وان كانوا قد بدأوا يكونون صلات بمناطق التذمر الزراعى . فلم يكونوا سياسيين ونأوا فى الغالب عن البورجوازية المثقفة ، وان كانوا يشاركونها ، بل ويفوقونها فى الواقع ، فى العداء للكنيسة الكاثوليكية . لقد كانوا متمردين عــلى السلطة ، وكان الميدان الذى اختاروه لتمردهم هو المصانع أو المجتمعات الريفية ، حيث تكمن قوتهم ، وليس حلبة السياسة التى لم يكونوا فيها شيئا يذكر . ولم يكن غرضــهم اقامة دولة جديدة ، حتى على أساس فدرالى ، بل تدمير السلطة السياسة التى طالما اضطهدتهم واستخدمت ضدهم لمصلحة طبقات ملاك الأرض وأصحاب الأعمال. ولا ريب فى أن بى ى. مارجال وجماعاته الفدرالية كانوا يريدون باخلاص كثيرا من الأشياء التى يستهدفونها — الاصــلاح الزراعى الجذرى والتعليم العلمانى للجميع والتخلص من البيروقراطية المركزية ؛ بيد أن بى ى . مارجال كان يؤمن بالعمل الدستورى التدريجى ودون عنف . اذ لم يكن يثق فى آثار العنف وكان على استعداد لأن ينتظر . أما هم فانهم كانوا يرون حولهم معاناة لا تستطيع الانتظار ، وكان العنف هو الأسلوب الوحيد الذى يعرفونه لجذب الأنظار نحوها . كما أنهم لم يعتقدوا أن بى ى . مارجال وأتباعه مهمــا كانوا مخلصــين ، يستطيعون تنفيذ أغراضــهم عن طريق أى نوع من الدولة أو البرلمان . ففى أية لحظة قد يضع اعلان عسكرى حدا

« للجمهورية الفدرالية » بنفس السهولة التى طردت بها ايزابلا من العرش . ومن ثم فان مهمتهم ، كما رأوها ، هى العمل بكل ما لديهم من قوة على تحطيم السلطة المركزية وتشتيتها ، والاستيلاء على السلطة المحلية فى أيديهم وتحطيمها بتوزيعها بين الجميع .

ولم يكن «للاتحاد الدولى للعمال » من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٨١ الا وجود شكلى . وقد أعقب المحاولة التى قام بها جوان أوليفامونكاس (١٨٥٥ — ١٨٧٩) لقتل الملك القاء القبض بالجملة على الفوضويين المشبوهين وساد حكم الارهاب فى الأندلس.. ورد الجناح اليسارى على ذلك ، كما حدث فى مرات الاضطهاد الشديد الأخرى ، بالالتجاء الى الأساليب الارهابية . ووافق مؤتمرا « الاتحاد الدولى للعمال » اللذان عقدا فى سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٧٩ على النشاط الارهابى والانتقام من الطبقات الحاكمة بحرق المبانى والحقول . وفى سنة ١٨٨٠ حدثت اضرابات واسعة وقلاقل بين الفلاحين فى قطلونية وفى الجنوب ، وردت الحكومة فى قطلونية على ذلك باخماد النقابات . بيد أن مثل هذا الاخماد لم يكن له أى أثر دائم قط . وفى العام التالى سمحت حكومة ساجاستا التحررية بالنقابات ثانية .وعقد « الاتحاد الدولى للعمال » القديم ، الذى كان قد ضاع اعتباره ولم يعد له أى طابع متميز ، مؤتمرا أخيرا وانحل . وما لبث أن ولد ثانية فى برشلونة فى سبتمبر تحت اسم جديد هو « فدرال عمال المنطقة الأسبانية » . وحدث فى العام التالى نمو سريع فى التنظيم . وتميز مؤتمر اشبيليه الذى عقد فى هذا العام بخلافات حادة بين المعتدلين من قطلونية والارهابيين من الأندلس ، ولكن لم يقع انقسام فعلى . بيد أن جماعة من الجنوب ، تركزت حول جيريز ، انفصلت فى نفس السنة تحت اسم « المحرومين » ؛ ولكن « اتحاد قطلونية الصناعى » ، وهو المنظمة

الرئيسية لعمال مصانع برشلونة ، ظل ثابتاً . وحدثت فى سنة ١٨٨٣ قضية « اليد السوداء » التى حظيت باعلان واسع ، فى منطقة جيريز . وما زال حتى اليوم من غير المؤكد مقدار الحقيقة فى ادعاء السلطات قيام مؤامرة فوضوية هائلة (أو هل كانت هناك مؤامرة أصلا) للقتل والنهب ، والتى استخدمتها هذه السلطات أساسا للحكم عـلى الفوضويين المشبوهين بالجملة ، ولكن يبدو أن مما لا جدال فيه أنه كان هناك « عملاء مثيرون » نشيطون جدا وأن كثيرا من التهم كانت ملفقة من أساسها . وعـلى أى الأحوال فان من بقى على الحياة من المتهمين واحتفظ بهم فى السـجون أطلق سراحهم أخيرا فى سنة ١٩٠٣ . وندد مؤتمر فالنسيا الذى عقد فى سنة ١٨٨٣ بالارهابيين ، الذين انفصلوا عندئذ وبذلوا ما فى وسـعهم فى استمرار سياستهم المتطرفة .

وفى سنة ١٨٨٥ مات الفونسو الثانى عشر تاركا صبيا صغيرا وارثا للعرش ، وصارت الملكة الأم ماريكا كريستينا وصية على العرش . وخاف السياسيون أن يصـير الملكيون أقليـة فعقدوا اتفاق « البادرو » ، الذى اتفقوا بموجبه تقريبا على تقسيم السلطة عن طريق تبادل الحكم بين وزارات أحرار ومحافظين . وتولى أحد الأحرار ، ساجاستا ، الوزارة وشرع على الفور ينفذ سياسة تهدف الى التوفيق تضمنت قدرا أكبر من الحرية للصحافة وفى تنظيم النقابات . وبعد ذلك بخمس سنوات أدخل ساجاستا حق الانتخاب للرجال ، وكان العمال ، ومعظمهم غير متعلم ، يكادون يكونون بلا أصوات كلهم تقريبا من قبل . ولكن فى حين أدى ادخال حق الانتخاب للرجال الى تغيير الموقف الانتخابى تغييرا عميقا فى بلاد أخرى ، ظل مدة طويلة بلا أى أثر تقريبا فى أسـبانيا . واستمرت الحكومة تدير الانتخابات من جميع الوجوه كما تريد ، الى حد تحديد

من ينتخبون ، لا من حزبها فحسب ، بل ومن يمثلون الجماعات المعارضة المعترف بها أيضا . وكانت الأساليب التى تحقق بها هذه النتيجة الفريدة تختلف بين منطقة وأخرى . ففى المدن الكبرى كان ذلك يتم فى الغالب عن طريق التلاعب بقوائم الانتخابات ، أو اذا لم يكن ذلك كافيا بمجرد التزوير فى عدد الأصوات وحرق تذاكر الانتخاب غير المرغوب فيها . أما فى المدن الصغرى ومناطق الريف فكان الأسلوب الرئيسى هو الضغط المباشر . واستخدمت الحكومة مديرين محليين للانتخابات — عرفوا باسم « الشيوخ » — كانوا عادة من ملاك الأراضى أو المواطنين المرموقين الآخرين . وكانت مهمة « الشيوخ » أن يتأكدوا من أن الناخبين يعطون أصواتهم للمرشحين الذين تريد الحكومة نجاحهم ، وكانوا يفعلون ذلك فى الغالب عن طريق تهديد شاغلى الأراضى بالطرد والمستخدمين بفقدان العمل اذا أدلوا بأصواتهم لغير المرشح المرغوب فيه . وقد مارست السلطات هذا التهديد بنجاح الى حد أنه لم يكن من النادر أن تنتخب المناطق الثائرة مطيعة نفس الأشخاص الذين تثور ضدهم . وتحول نظام التمثيل السياسى الى مهزلة تماما ، وأدى هوانها بطبيعة الحال الى دعم المشاعر المناهضة للأسلوب البرلمانى التى كانت قوية فعلا بين الطبقات الأفقر حالا . وكان الراديكاليون القلائل الذين انتخبوا هم الأشخاص الذين أرادت الحكومة وجودهم فى البرلمان ليلقوا خطب المعارضة على شرط أن تكون واثقة من أنهم لا يمثلون أية قوى كبيرة فى البلاد . وكان هذا النظام العجيب يعتمد على سلطة ملاك الأراضى التى تكاد تكون مطلقة فى معظم مناطق الريف وعلى سيطرة الحكومة على المجالس البلدية التى تضع قوائم الانتخابات فى المدن ، وقد ظل قائما باستمرار حتى القرن العشرين ، وان كان قد صار عسير التنفيذ فى أواخر عهده .

وفى التسعينات من القرن الماضى لم يكن لدى ممثلى الطبقة العاملة ، برغم وجود حق الانتخاب للرجال اسما ، أية فرصة للنجاح فى الانتخابات ، حتى ولا فى المجالس البلدية . ومن ثم فان حركة الطبقة العاملة اتبعت فى الغالب أسلوبا فى نشاطها بعيدا كل البعد عن سياسة الانتخابات ، وكانت لذلك أكثر استعدادا لقبول الزعامة الفوضوية .ومما يدعو الى العجب أن تستطيع الاشتراكية فى هذه الظروف الحصول على أى أنصار ، وأن ينمو فى أسبانيا حزب اشتراكى تمسك بالعمل البرلمانى وعن طريق المجالس البلدية وبذل جهده لتطبيق سياسات الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان وأساليبهم ، كما فسرها أتباع جولز جيزدة الماركسيون فى فرنسا ، فى ظروف مختلفة تماما . وقد أسس الحزب الاشتراكى الأسبانى فعلا ، كهيئة سرية ، فى سنة ١٨٧٩ من أعضاء أغلبهم كانوا أعضاء فى « نقابة الطبّاعين » بمدريد التى كانت الشخصية الرائدة فيها هى شخصية بابلو ايجليسياس . وكان له أيضا عدد صغير من الأنصار من الطبقة الوسطى ، معظمهم أطباء وصحفيون ، ولكن جمهرة أعضائه تكونت أساسا من الحرفيين المهرة فى مبدأ الأمر . وفى سنة ١٨٨٢ ، عندما تولى ساجاستا الوزارة ، ظهر علنا واتخذ برنامجا رسميا ؛ بيد أن انتشاره كان بطيئا واقتصر فى مراحله الأولى على قشتالة وبعض الأماكن القليلة الأخرى أساسا . ولم يجد أى تأييد تقريبا فى قطلونية . وفى سنة ١٨٨٦ عاد الى النشاط العلنى ثانيا بعد انتهاء فترة الاضطهاد التى ارتبطت بقضية « اليد السوداء » ، وأنشأ صحيفة « السوسياليستا » كلسان حال له فى مدريد . ولكنه تعرض فى نفس الوقت لانفصال معظم مؤيديه من المثقفين وعلى رأسهم العالم جيميه فيرا . وصار حزبا صغيرا معظمه من العمال اليدويين الذين ينتمون لاتحادات حرفية صغيرة منعزلة ، وبلا نفوذ تقريبا خارج العاصمة .

وعند هذه النقطة قرر ايجليسياس وجماعته ، طبقا للنظرية الديموقراطية الاشتراكية الأرثوذكسية ، تأسيس منظمة نقابية تخضع بصـورة وثيقـة للحزب وان كانت مستقلة عنه اسما . وفى سنة ١٨٨٨ أقنعوا عددا صغيرا من الجماعات النقابية بانشاء « اتحاد عام للعمال » — (U.G.T) . وكان الدعاة الرئيسيون لهذا المشروع هم ايجليسياس وفرانشسكو مورا ، الذى سبقت الاشارة اليه ، وجارسيا كويجيدو ، وقد عاش الاثنان الأخيران لينضما فيما بعد الى الحزب الشيوعى . ولكن هذه المنظمة كانت منـذ البداية هيئة معتدلة بقدر ما سمح بذلك موقف طبقات أصحاب الأعمال الأسبان العنيد ، وقد ظلت فترة طويلة فى الواقع مجرد جهاز مساعد للحزب الاشتراكى أكثر منها منظمة صناعية مستقلة . ولم تصر ذات أهمية صناعية الا فى القـرن العشرين عندما انتشرت الى مناطق التعـدين فى بيلباو واستورس فى الشمال والى مناطق التعدين الجنوبية ، ولم تحظ بتأييد كبير فى قطلونية قط . وقد حاولت فى مبدأ الأمر أن تقنع عمال النسيج فى قطلونية بالانضمام ، ولكنهم ظلوا بمنأى عنها برغم أن « الاتحاد العام للعمال » عقد مؤتمره التأسيسى فى برشلونة محاولا الحصول على شىء من التأييد .

وفى هذه الأثناء كانت جماعة « الاتحاد الدولى للعمـال » القديمة تنهار . وقد عقد الفوضويون « مؤتمرا فوضويا دوليا » فى برشلونة سنة ١٨٨٥ ، ولكن الحركة تحللت بعد ذلك ، وفى سنة ١٨٨٨ كان « فدرال عمال المنطقة الأسبانية » قد اختفى . ولكن النقابات بدلا من أن تنضم الى « الاتحاد العام للعمال » ، الذى كان مركزه الرئيسى فى برشلونة ولكن أتباعه فيها قليلون ، انضم معظمها بعضه الى بعض فى سنة ١٨٨٨ وعقدت « اتفاقا للاتحاد والتضامن » كان فى الواقع منظمة فدرالية جديدة على

أسس نقابية حاسمة ؛ وفى الوقت ذاته أسس الفوضويون « منظمة فوضوية للمنطقة الأسبانية » منفصلة تقوم كلية على العضوية الفردية . وقد ظل هذا التنظيم المزدوج قائما تحت أسماء متتابعة طوال الفترة التالية ، بل وحتى الثلاثينات من القرن الحالى . وسرعان ما انتشرت المنظمتان الى خارج قطلونية . فقد عقد الاجتماع الافتتاحى للفوضويين فى فالنسيا ، وامتد « اتفاق الاتحاد والتضامن » الى مناطق آخرى فى الشرق والجنوب .

وكانت السنة التى أصدر فيها ساجاستا قانون الاصلاح الانتخابى — ١٨٩٠ — سنة قلق شديد فى كل من قطلونية الصناعية والأندلس الزراعية . فقد وقعت اضرابات عامة فى برشلونه ومراكز أخرى من أجل يوم الثمانى ساعات — ترجع جزئيا الى القرارات التى أصدرها « المؤتمر الاشتراكى الدولى » ومؤتمر النقابات اللذان عقدا فى باريس سنة ١٨٨٩ ، وكانت هناك أيضا حركات اضراب منتشرة فى الريف تقوم على المطالبة بالاصلاح الزراعى . ولكن ما أن أصدر ساجاستا قانونه الانتخابى حتى آرغمه العرش وقواد الجيش ، تحت التهديد بانقلاب عسكرى ، على التخلى عن الحكم لحكومة محافظة . وحل محله كانوفاس رئيسا للوزارة ، واستعملت الأساليب المألوفة فى التلاعب بالانتخابات على أشدها كالعادة . وفى هذه الظروف دعت النقابات المنضمة الى « اتفاقات الاتحاد والتضامن » الى عقد مؤتمر مشترك للنظر فى الدعوة الى اضراب عام على نطاق قومى . وحضر المؤتمر بعض النقابات الاشتراكية القليلة ، ولكنها عارضت ، طبقا لقرار « الحزب الاشتراكى » ، استخدام سلاح الاضراب سياسيا . وكان الاشتراكيون قد قرروا فى سنة ١٨٩٠ ، عند صدور القانون الانتخابى الجديد ، أن يشتركوا فى الانتخابات البرلمانية ؛ وأعلنوا الآن أنهم

مناهضون للاضراب العام كسلاح سياسي وأرسلوا مندوبيهم الى « المؤتمر الاشتراكي الدولي » فى بروكسل سنة ١٨٩١ بتعليمات أن يصوتوا ضده . وشرعوا خلال العامين التاليين يكونون برنامجا للانتخابات البلدية على أساس دخول الانتخابات المحلية . أما النقابات المنتمية الى «اتفاق التضامن» فانها من ناحيتها أعلنت اضرابات عامة أخرى للمظاهرة من أجل يوم الثمانى ساعات فى برشلونة وسرقسطة ومراكز أخرى فى مايو سنة ١٨٩١ .

وعند هذه النقطة بدأت ، فى برشلونة أساسا ، سلسلة من القاء القنابل أدت الى اتخاذ اجراءات مشددة لاخماد نشاط الفوضويين . وبدأت هذه الأحداث بالقاء قنبلة على « الفومنتو » ، المركز الرئيسى لمنظمة أصحاب الأعمال فى برشلونة ، وأعقب ذلك قيام اضرابات اغتال فى أثنائها رجال العصابات المتنافسة من استؤجروا لقتلهم فى الشوارع ، وانفجر عدد غريب من القنابل فى أماكن غير متوقعة — معظمها لم يؤد الى اصابة أحد . وكان هناك شك منتشر على نطاق واسع فى أن هذه القنابل التى لم تحدث أضرارا لم يلقها الفوضويون بل « عملاء مهيجون » مأجورون من السلطات أو أصحاب الأعمال ، وان كان من الواضح أن اطلاق النار تم بايحاء من الجانبين . وترتب على ذلك اصدار قوانين فى سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩٦ أكثر صرامة ضد الفوضوية حكم بمقتضاها على عدد من زعماء الفوضويين بالاعدام وبخاصة فى برشلونة ؛ وأدى اندلاع الحرب الأسبانية الأمريكية الى اضطرابات جديدة ، بعضها مناهض للنزعة العسكرية وبعضها ضد الارتفاع الشديد والسريع فى الأسعار . وترتب على فقد معظم امبراطورية أسبانيا عبر البحار ضعف هيبة النظام القائم واثارة المشاعر الفوضوية والاشتراكية . وفى سنة ١٨٩٨ تقدم الحزب الاشتراكى بأول مرشحيه الى البرلمان الأسبانى—ولم ينجح منهم أحد ؛ وفى سنة ١٨٩٩ استطاعت صحيفة

« السوسياليستا » أن تصبح جريدة يومية . وفى المعسكر المنافس وضع « اتفاق اتحاد وتضامن » جديد فى سنة ١٩٠٠ فى مؤتمر عقد فى مدريد ، وقرر هذا المؤتمر أيضا اعادة انشاء « فدرال عمال المنطقة الأسبانية » .

وحدثت خلال السنوات القليلة التالية سلسلة أخرى من الاضرابات ، معظمها من أجل رفع الأجور لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة وفى « أيام مايو » من أجل يوم الثمانى ساعات . ففى سنة ١٩٠١ تحول اضراب فى ترام برشلونة الى اضراب عام انتشر عندئذ الى مناطق أخرى . وفى العام التالى أضرب عمال المعادن فى برشلونة ، ولكنهم هزموا وبادروا ، نتيجة لهزيمتهم ، الى تكوين تكتل عام جديد اسمه « تضامن العمال » . وفى سنة ١٩٠٣ حدثت حركة اضرابات واسعة فى الأندلس . وفى هذه الأثناء تولى الفونسو الثالث عشر عندما بلغ سن السادسة عشرة سلطاته فى سنة ١٩٠٢ ، وشرع على الفور يؤكد ذاته ، لا باتباع سياسة محددة بذاتها ولكن ضد وزرائه . وسرعان ما ظهر أنه يسره التمتع بالسلطة لذاتها ، وكان أحب طريقة اليه فى ممارستها هو جعل وزرائه قلقين تحت تهديد مستمر بالطرد . وتتابعت الحكومات فى تعاقب سريع ولم يستطع اتباع سياسة متسقة . والواقع أنه صدرت خلال هذه الفترة مجموعة كبيرة من التشريعات الاجتماعية وضعت معظمها « مؤسسة الاصلاح الاجتماعى » التى أنشئت فى سنة ١٩٠٣ ، ولكن أغلبها لم ينفذ . وعاد نشاط الفوضويين فى النقابات مع ضعف الحكومة . وفى سنة ١٩٠٤ عقد مؤتمر دعى اليه باسم « فدرال عمال المنطقة الأسبانية » وناقش موضوع الاضراب العام الذى كان عندئذ موضع مناقشة فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » ، وحبذ هذه السياسة تحبيذا شديدا ؛ ولكن الجفاف الذى حدث فى العام التالى أثر فى المحصول فى منطقة واسعة واشتدت الضائقة فى الريف الى حد أوقف الاضرابات

الزراعية . ووقع شغب فى المدن من أجل الطعام صحبته اجراءات قمع أكثر شدة ؛ وفى سنة ١٩٠٦ أصر قواد الجيش ، بدعوى أن الجيش أهين بواسطة صحافة اليسار ، على أن تصدر الحكومة « قانون الاختصاص » جعل بمقتضاه من الممكن أن تفصل المحاكم العسكرية بدلا من المحاكم المدنية فى جميع الجرائم التى ترتكب ضد القوات المسلحة . وحوالى ذلك الوقت بدأت منظمة « تضامن العمال » تنتشر من برشلونة الى بقية قطلونية أولا ثم الى المناطق المجاورة ، وتجدد الصراع الصناعى . وأعقب ذلك قيام حكم الارهاب فى برشلونة من سنة ١٩٠٧ الى ١٩٠٩ .

ومن الضرورى عند هذه النقطة أن نقول شيئا عن الظروف الخاصة التى كانت توجد فى برشلونة ، التى كانت المنطقة الصناعية الرئيسية فى أسبانيا وموئل حركة قومية قوية تطالب بالاستقلال الذاتى . وكان يغلب على المناطق الريفية فى قطلونية ، الى نهاية حروب دون كارلوس فى سنة ١٨٧٦ ، الشعور المناصر لدون كارلوس ، كما وقفت الطبقات العليا فى جميع أنحاء المنطقة نفس الموقف . وبعد هزيمة أنصار دون كارلوس اتجه كل من سادة الريف والمثقفين نحو النزعة القومية الكتلانية ، التى تبلورت فى مبدأ الأمر فى صورة حركة أدبية وثقافية لاحياء اللغة الكتلانية والفنون التقليدية . ولكن سرعان ما أخذت الحركة ، الى جانب ذلك ، صورة سياسية . ولم يكن رجال الصناعة الكتلانيون ، وهم يعتمدون على السوق الأسبانية التى تحميها تعريفة مرتفعة ، يريدون الانفصال عن بقية أسبانيا ؛ ولكن كثيرين منهم صار يشارك فى الرغبة فى اعادة الحريات المحلية التى كانت قد قيدت بعد حرب دون كارلوس الثانية ، وبخاصة الحرية الكاملة فى استعمال اللغة الكتلانية فى المدارس . وكانت الحركة القومية التى نمت فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى أساسا

محافظة وتجنح الى التمسك بالتقاليد وتقف موقف العداء الشديد من الحركة الفوضوية المناهضة للدين التى كان أنصارها يوجدون بين العمال الصناعيين — وكان كثير منهم مهاجرين من أجزاء أخرى من أسبانيا . بيد أنه كان هناك أيضا جناح يسارى فى القومية القطلونية على رأسه فالنتان آلميرال ، أحد أتباع بى ى . مارجال — الذى كان هو نفسه من قطلونية . وفى سنة ١٨٨٦ نشر آلميرال كتابه الشهير « النزعة القطلونية » الذى صار انجيل النزعة القومية بين الجماهير فى المنطقة ؛ وفى سنة ١٨٩٢ اتحد جناحا القومية القطلونية فى وضع برنامج لمطالب الحكم الذاتى الاقليمى . وبعد ذلك بعامين أسس انريك بارت دى لاريبا (١٨٧٠ — ١٩١٧) صحيفته « رينكسنسا » كلسان حال للحركة الثقافية . بيد أن القومية القطلونية لم تصر قوة سياسية قوية الا بعد هزيمة أسبانيا فى الحرب الأمريكية . فعندئذ انتظمت فى « الرابطة » ، بزعامة رجال الصناعة الكبير فرانسيسكو كامبو ، الذى كان مصرفيا ورئيس كل من « اتحاد أصحاب الأعمال فى قطلونية » و مؤسسة « شاد » أكبر مؤسسة كهربائية فى أسبانيا . وكانت « الرابطة » حزبا يمينيا تقاتل كلا من حركات الطبقة العاملة والجمهوريين فى قطلونية وأنصار الوسط فى مدريد . ونما على الفور فى معارضتها حزب راديكالى قوى مناهض للاكليركية يقوده الداعية الجماهيرى اليخاندرو ليررو (ولد سنة ١٨٦٠) ، وسمح لهذا الحزب بالقيام بحملة عنف دون تدخل من جانب الشرطة ، بأمل أن يوقف «الرابطة» عند حدها ، بوصفه قوة معادية للقومية القطلونية ، وبذلك يخدم مصالح الحكومة المركزية . وفى سنة ١٩٠٣ نجح الراديكاليون بقيادة ليررو فى انزال الهزيمة « بالرابطة » فى انتخابات قطلونية ؛ ولكن الحال انقلب بعد ذلك بعامين عندما سحبت الحكومة المركزية ، وقد صارت فى أيدى

محافظة ، تأييدها لهم . بيد أن الرابطة سرعان ما تشاجرت مع الحكومة المركزية التى أصدرت ، بناء على طلب الجيش ، « قانون الاختصاص » الذى يجعل جميع الجرائم ضد القوات المسلحة عرضة للمحاكمة بمحكمة عسكرية . ولما كان الجيش تقليديا يؤيد المركزية بشدة ويقف موقف العداء الشديد من النزعة القومية القطلونية ، فان هذا القانون وضع فى يد القوات الحربية المعسكرة فى برشلونة سلاحا خطرا جدا يمكن استخدامه فى كبت حرية القول للصحفيين والخطباء . وكان من أثر صدوره أن حدث تقارب بين الأحزاب السياسية القطلونية فكونوا حلف « تضامن القطلونيين » وعلى رأسه « الرابطة » واكتسح هذا الحلف الأصوات فى انتخابات سنة ١٩٠٧ . ووعد رئيس الوزراء المحافظ فى فينا ، مورا ، الرابطة بقدر متواضع من الحكم الذاتى ، وأعلن نيته فى وضع نظام للانتخابات الحرة على نطاق قومى ، ولكنه لم يستطع اقناع البرلمان بالموافقة على مشروع القانون الذى قدمه ؛ وبدلا من أن يعمل وزير داخليته ، لاسييرفا ، على تنفيذ وعد رئيسه ، شرع يعمل على زيادة الفساد فى الانتخابات وسمح للجيش والشرطة الخاصة فى برشلونة بفرض حرب ارهاب قاسية ضد دعاة الاستقلال الذاتى . وظلت برشلونة أكثر من سنتين تحت رحمة رجال العصابات الذين كان كثير منهم مأجورا للشرطة . واغتيل زعماء « الرابطة » المحافظون وكذلك الجمهوريون والفوضويون فى الشوارع ، وسرعان ما قامت عصابات مضادة من بين صفوف العاطلين بأعمال الانتقام . وأخيرا قبض على زعيم العصابات ، جوان رول ، وحكم عليه بالاعدام ونفذ فيه الحكم فى سنة ١٩٠٨ ؛ وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه ارتكب كثيرا من جرائمه وهو فى خدمة الشرطة . وفى هذا الجو انتشرت العصابات من جماعة الى جماعة . فقد ألف راديكاليو ليرو ، الذى كان

عداؤه للاكليركية متطرفا ، منظمة فرعية ، « البرابرة الشبان » ، وقاموا بهجمات على القساوسة والكنائس ؛ كما انضم اليهم الفوضويون وان كان يبدو أن دورهم لم يكن كبيرا . بيد أن الصحافة فى أسبانيا والخارج عزت حكم العنف الى الفوضويين الذين كانوا ، فى الحقيقة ، ضحاياه أكثر منهم مرتكبوه .

وحدث بعد اعدام ليررو هدوء ، ولكن الأمور بلغت ذروتها فى سنة ١٩٠٩ . فقد منيت القوات الأسبانية بهزيمة خطيرة فى المغرب ، واستدعت الحكومة الاحتياطى من القطلونيين ، وكان معظمهم متزوجين ، لسد النقص فى صفوف الجيش استعدادا للحرب المغربية الثالثة . وأدى ذلك الى دخول الطبقة العاملة فى الميدان ، لأن الحرب كانت مكروهة جدا . وألف الفوضويون والسندكاليون والاشتراكيون « لجنة مقاومة » مشتركة ، وقررت منظمة « تضامن العمال » الدعوة الى اضراب عام . وحدثت مظاهرات فى الشوارع ضد الحرب ، وقام « البرابرة الشبان » بحملة تخريب بحرق الكنائس ومهاجمة القساوسة والراهبات . وكان ذلك هو « أسبوع برشلونة الدموى » . وقابل الجيش والشرطة الاضراب والشغب باطلاق النار والقاء القبض بالجملة ، لا على من له صلة بها فحسب ، بل على كل من رأوا اتهامه بنشر الأفكار الهدامة أيضا . وكان من بين الذين قبض عليهم المصلح التربوى الشهير فرانشسكو فيرير ى . جارديا (١٨٥٩ — ١٩٠٩) مؤسس حركة المدارس الحديثة فى أسبانيا وزعيم هذه الحركة . وكان فيرير فى وقت الاضطرابات فى انجلترا ولا علاقة له بشىء ، ولكنه حوكم محاكمة عسكرية ونفذ فيه حكم الاعدام فى قلعة مونتخويش ، المعقل الحربى الذى يشرف على برشلونة .

وأثار اعدام فيرير وسلوك السلطات كله ابان الاضطرابات نفورا

حادا . واضطرت حكومة مورا الى الاستقالة ، وأرغمت حكومة الأحرار التى خلفتها ، برئاسة كاناليخاس ، الجيش والشرطة على الكف عن التطرف فى سلوكهما . كما استصدر كاناليخاس أيضا من البرلمان قانونا يمنح اقليم قطلونية شيئا من الحكم الذاتى وهدأت الأمور شيئا فشيئا .

وكان من بين الآثار الهامة لأحداث سنة ١٩٠٩ أن الحزب الاشتراكى الذى رفض حتى ذلك الوقت أى تحالف مع الأحزاب البورجوازية ، اضطر للدخول فى اتفاق انتخابى مع الجمهوريين . ومن آثارها الهامة أيضا تدمير ماكان حزب ليرو الراديكالى يتمتع به من تأييد بين الطبقة العاملة ، وهناك أثر ثالث هو أن الفوضويين الذين وقفوا بمعزل عن المعارك الانتخابية السابقة وكانوا يحثون أتباعهم على عدم التصويت ، اقتنعوا بأن يبذلوا ما فى وسعهم لحمل العمال على التصويت لصالح المرشحين الاشتراكيين والجمهوريين . وفى ظل هذه الظروف المتغيرة حصل الحزب الاشتراكى على أول ممثل له فى البرلمان الأسبانى ، وهو ايجليسياس الذى انتخب فى سنة ١٩١٠ عن مدريد بتأييد أصحاب الأصوات الراديكاليين والاشتراكيين والفوضويين أيضا . وفى هذه الانتخابات ظهرت علامات مؤكدة لانهيار نظام تلاعب الحكومة القديم بقوائم الانتخابات ، وكذلك نظام « الشيوخ » ، فى المدن الكبرى ، وان كان قد ظل فى كثير من المدن الصغيرة ومناطق الريف كما هو . اذرأت القوى التى وراء الحكومة — وان كانت لا تضم معظم كبار رجال الكنيسة أو كبار أصحاب الأراضى أو أصحاب الأعمال الكبار — ضرورة التسليم ببعض التنازلات على أى الأحوال من أجل مشاعر الجماهير . فأصدر كاناليخاس بعض القوانين الصناعية الأخرى ، التى لم تنفذ الا قليلا ، وسلم ببعض المطالب الاقليمية . ولكنه وجد نفسه على الفور متورطا فى صراع مع الكنيسة حول التعليم

وبعض القضايا الأخرى ، ولم يستطع أن يفعل شيئا يذكر ازاء العقبات المتزايدة التى أثارتها الطبقات العليا . وفى سنة ١٩١٢ اغتيل بعد أن كان قد حاول القيام بعمل مشدد ضد الحركة السندكالية النامية .

وكان لأحداث سنة ١٩٠٩ تأثير كبير على حركة الطبقة العاملة وبخاصة فى قطلونية . فقد تحالف الحزب الاشتراكى مع اليسار الجمهورى فى الصراع ضد الحرب والكنيسة ؛ وحدثت أيضا عملية من اعادة التنظيم الداخلى فى النقابات كما اتسع نطاقها بسرعة . وزاد عدد أعضاء « الاتحاد العام للعمال » الاشتراكى ، الذى كان قد دخل الصراع المشترك ، زيادة كبيرة وانتشر فى عدة مناطق لم يكن له فيها من قبل سوى قلة من الأنصار أو لم يكن له أنصار مطلقا — وبخاصة فى مناطق التعدين فى استورس وريو ثينو وفى ليون والمنطقة المحيطة ببيلباو ، وكذلك أيضا فى عدد من الجهات الزراعية فى الجزء الأوسط من أسبانيا . ولم يغير « الاتحاد العام للعمـال » طابعه ، فقد استمر هيئـة معتدلة منظمة فى اتحادات مهنية أو صناعية ، على أساس قومى حيثما أمكن ، واتخذ من الحركات النقابية المركزية فى البلاد الأكثر تقدما مثالا يحتذيه . ولكنه صار بالضرورة فى تلك الظروف أكثر صلابة استجابة لمشاعر الجماهير وتورطا فى حركات بدأتها الجماعات السندكالية الأكثر صلابة .

بيد أن التغيير الأكبر حدث فى تنظيم الهيئات النقابية التى كانت خارج « الاتحاد العام للعمال » ، وهى أكبر بكثير . ففى قطلونية ، والى حد أقل فى مناطق أخرى ، كان كثير من هذه الهيئات قد تجمع فى ارتباط فضفاض فى الحركة التى عرفت باسم « تضامن العمال » تحت تأثير الفوضويين وشبه الفوضويين الى حد كبير . وفى سنة ١٩١٠ اجتمعت الأغلبية العظمى من النقابات التى خارج « الاتحاد العام للعمال » ، كنتيجة مباشرة لأحداث

العام السابق ، فى فدرال على نطاق الأمة كلها هو « الكونفدرال القومى للعمـــل » (C.N.T) ، ومنذ ذلك الوقت وقف هذا « الفدرال » فى مواجهة « الاتحاد العام للعمال » وكان أكثر منه عددا ويقوم على أساس نظرية مختلفة تمــاما فى التنظيم والعمــل . وحتى قبل أن يتم تأليف « الفدرال » تماما حدثت موجة من الاضرابات انتشرت بسرعة فى أنحاء البلاد خلال سنة ١٩١١ . وكانت برشلونة ، وقد أرهقتها المحنة التى مرت بها ، أهدأ نسبيا ، ولكن بالقرب منها ، فى سرقسطة المعقل الفوضوى ، حدث اضراب عام تحول الى تمرد أخمد بالقوة المسلحة . وفى الجنــوب من ذلك ، فى فالنسيا ، أعلن العمال « كوميونا » مستقلا . وحدث فى بيلباو ، التى تعد مسالمة نسبيا ، أول اضراب عام لها ، وفيها وفى بعض الأماكن الأخرى دخل « الاتحاد العام للعمال » فى الصراع ضــد ارادة زعمائه . ووجدت حكومة كاناليخاس نفسها مرغمة على اتخاذ اجراءات مشددة ضد المضربين ، وفى سبتمبر سنة ١٩١١ أمرت بحل « الفدرال » الذى كان قد عقد لتوه مؤتمره التسييسى فى برشلونة ، ولكن الأثر الوحيد لذلك أن اتجهت الحــركة الى السرية وصــارت السيطرة أتم فى أيدى الجماعات الفوضوية السرية . وكانت السنة التالية أقل اضطرابا بصفة عامة ، ولكن « الاتحاد العام للعمال » دعا رجال السكك الحديدية الى الاضراب فى سبتمبر ، وبعــد اغتيــال كاناليخاس فى نوفمبر اندلعت الاضرابات مرة أخرى . وعاد المحافظون الى الحكم ولكنهم لم يستطيعوا ايقاف التيار . وفى سنة ١٩١٣ ألف العمال الزراعيون فى الأندلس « الفدرال القومى للزراعيين الأسبان » ، تحت قيادة فوضوية ودخلوا فى صــلات وثيقة مع « الفدرال القومى للعمل » . وقام عمال النسيج فى برشلونة باضراب ناجح تماما . وفى أوائل سنة ١٩١٤ حدثت اضرابات كبيرة فى

مناجم ريوتينو وفى فالنسيا . وفى ذلك الوقت كانت الحكومة قد أقلعت عن محاولتها اخماد « الفدرال » ، الذى عاد الى النشاط العلنى فى اللحظة التى واجه فيها مشكلة جديدة هى تحديد موقفه من الحرب الأوروبية .

وقد أشرت من قبل الى أن « الفدرال القومى للعمل » و « الاتحاد العام للعمال » كانا يقومان على نظريتين مختلفتين تماما من النقابية . فقد كان لنقابات « الاتحاد » موظفون نظاميون بالأجر ومكاتب نظامية ، وكانت تقدم مساعدات للمضربين ، وفى بعض الحالات كانت تؤدى خدمات اجتماعية أيضا . وكان هدف « الاتحاد » هو أن يكون لكل حرفة أو صناعة نقابة قومية لها فروع وأرصدة مركزية حيثما أمكن ، وأن يساوم جماعيا مع أصحاب الأعمال وأن يستخدم جهاز الوساطة الذى أنشأته الحكومة بأمل نشر السلام الاجتماعى . بيد أن ذلك كان عسيرا الا فى بعض الحرف القليلة ، لأن معظم كبار رجال الأعمال كانوا غير مستعدين مطلقا لقبول أسلوب المساومة بانتظام — كما أن أصحاب الضياع الكبرى كانوا طبعا غير مستعدين للمساومة أصلا . ومن ثم وجد « الاتحاد » من الصعب أن يقوم بوظيفته الصناعية الا فى حدود ضيقة جدا ، كما أن علاقته الوثيقة بالحزب الاشتراكى وبمدريد وقفت عقبة فى سبيله . وقد احتفظ بمركزه الرئيسى فى قطلونية لفترة طويلة برغم ضعفه هناك ، مما يرجع بعضه الى أن الشعور المحلى كان ضد المركزية ، وبعضه الى أن أساليبه كانت غير قابلة للتطبيق على العلاقات الصناعية المتوترة فى هذه المنطقة . فالنقابات القطلونية كانت تكوّن « أحلافا » ، تقع عادة تحت زعامة الفوضويين ، تارة ثم تتفرق الى جماعات منفصلة تحاول العمل بمفردها تارة أخرى . وفى سنة ١٩١٠ كانت قد وصلت الى حالة تجعلها تجتمع على نطاق أوسع من أى وقت مضى وتنشىء منظمة مشتركة طابعها ليس فضفاضا تماما ويتيح

الحكم الذاتى كامـلا بنفس درجة « الأحـلاف » التى كانت تدخل فيها من قبـل . ولا ريب أنهـا تأثرت جدا فى اتجاهها الجـديد هذا بمثال « الكونفدرال العام للعمل » الفرنسى ومذاهبه ، وكان عندئذ فى ذروة نجاحه . ولكن « الفدرال القومى للعمل » الذى أنشأته على صـورة « الكونفدرال العام للعمل » الفرنسى ، كان هيئة مختلفة الى حد كبير فى العمل وفضفاضا الى حد أكثر بكثير فى تنظيمه ، كما كان يسيطر عليه الفوضويون الأسبان بطريقة لم يستطع الفوضويون الفرنسيون ، الأضعف منهم نسبيا ، أن يسيطروا بها على « الكونفدرال » الفرنسى قط .

لقد كان « الكونفدرال » الفرنسى يقـوم على أسـاس مزدوج من التنظيم — « غرف العمل » المحلية التى تضم نقابات جميع الحرف المحلية ، و «فدرالات» قومية لصناعات بعينها أو ، فى بعض الحالات ، لحرف معينة . وكان هذان النمطان من التنظيم يوجدان فى مبدأ الأمر منفصلين ، ثم انضما بعد ذلك (١) . وكانت الفدرالات القومية قد أنشئت أصلا تحت تأثير أنصار جيزده الى حد كبير وعملت مع « حزب العمال » الذى أنشأه جيزده أو ، فى بعض الحالات ، مع « حزب الممكن » المنافس . ثم قطعت صلاتها السياسية بعد ذلك ، ولكن هذه الصلات تركت أثرها فيها . وهى تقابل ، بصورة عامة جدا ، تلك العناصر من النقابية الأسبانية التى انضمت الى « الاتحاد العام للعمل » . أما « غرف العمل » فانها من الناحية الأخرى نمت على أساس النظرية السندكالية التى كان مركزها فى هذه « الغرف » ، ولم يكن لها فى معظم الحالات أية صـلات سياسية مباشرة . فقـد كانت السندكالية الفرنسية ، على الأقل فى مراحلها الأولى ، حركة تضامن طبقى محلى ارتبط بها تنظيم نقابى من طابع مختلف يقوم على فكرة الفدرال القومى لكل صناعة بذاتها . وكانت المشاعر فى اسبانيا أشد حدة منها ف،

(١) أنظر الفصل السابع .

فرنسا ، ولكنها لم تعبر عن نفسها قط عن طريق تنظيم يشـبه « غرف العمل » ، من أية ناحية حتى سنة ١٩١٤ . والواقع انها ما كانت تستطيع أن تفعل ذلك ، لأن « الغرف » الفرنسية أقامت نفوذها على كونها أداة معترفا بها كمكاتب استخدام وكثيرا ما كانت تتلقى مساعدات من السلطات البلدية التى تؤيد الفكرة . أما فى أسبانيا فلم يكن من الممكن أن تعترف السلطات البلدية أو تساعد أية منظمة عمالية مستقلة حقيقة . ولم تتكون « بيوت الشعب » ، وهى أقرب المنظمات شبها « بغرف العمل » الفرنسية ، الا بعد ١٩١٠ فكانت تقليدا مقصودا « للغرف » ؛ ولم تكن النقابات هى التى بدأت بانشاء « بيوت الشعب » ، بل ان من بدأها فى الواقع كان الراديكاليون من أنصار ليررو الذين أنشأوها عداء للنقابات . وقد كان التعبير النموذجى فى أسبانيا للتضامن هو « الحلف » ، الذى يدخله عدد من الجمعيات العمالية المحلية بقصد الدفاع المشترك أو القيام بحملة مشتركة — تضامن العمل — وكانت مثل هذه الأحلاف والمنظمات التى تقوم عليها فى العادة مؤقتة وخالية تماما تقريبا من أى جهاز سوى لجنة للتنسيق . ويرجع بعض السبب فى ذلك أن أولئك الذين قادوها كانوا فى الغالب شديدى الريبة فى كل تنظيم رسمى أو زعامة مقررة ، ويحدوهم — أكثر حتى من السندكاليين الفرنسيين — ايمان بالعمل التلقائى البحت . ولم يشأ الفوضويون ، وهم مصدر الوحى للحركة الجماهيرية الأسبانية ، حتى سنة ١٩١٠ أن ينشئوا أى تنظيم نقابى رسمى ، باستثناء فى قشتالة وبعض الأماكن القليلة الأخرى ، يكون من شأنه الاحتفاظ بأرصدة وجمع اشتراكات منتظمة واستخدام موظفين بأجر لادارتها . وقد كانت هنـاك نقابات ، حتى فى برشلونة ، منظمة على هذا النسق — بين عمال النسيج مثلا — ولكنها كانت نقابات فريدة . اذ كان النمط السائد من النقـابات

فى قطلونية ، والأماكن الأخرى التى يسود فيها النفوذ الفوضوى ، هى الجماعات التلقائية التى تقوم فى المصنع أو الحقل ، على استعداد للانضمام مع غيرها عندما يتطلب الأمر ، ولكن تدير شئونها لجان وسكرتيرون من المتطوعين بأقل قدر ممكن من الرسميات ولا تمنحهم قرشا للمساعدة اذا حدث اضراب . ومن ثم كان لابد أن تكون الاضرابات قصيرة ، كما اضطرت لاستخدام العنف مع « ذوى السيقان السوداء » والشرطة الذين يجيئون لتحطيم اضرابهم ، وذلك بقصد احراز نصر سريع . وكان كل ما هناك من زعامة تتجاوز فى مداها الاجتماع التلقائى فى محل العمل هى الدوائر السرية الصغيرة من الفوضويين وشبه الفوضويين الذين كرسوا أنفسهم لرسالة الثورة الاجتماعية .

وهذا المفهوم عن النقابية هو طبعا جـزء لا يتجزأ من النظـرية الباكونينية القديمة عن الرابطة الأخوية السرية وتأثيرها على الجماهير الثائرة تلقائيا ؛ وقد تعرضت بصورة متزايدة للتحدى نتيجة للتطورات السندكالية فى فرنسا . واختلف الفوضويون بعضهم مع بعض — فحبذ فريق منهم الاحتفاظ بالطرق القديمة لضمان نقاء النزعة الثورية ، فى حين كان هناك فريق آخر على استعداد لأن يعرض نقاء المذهب البحت للشوائب حتى ينغمس بصورة أكمل فى الحركة الجماهيرية . وأعتقـد الفوضويون القدامى » فى أفضلية الوقوف على حدة كنخبة ثورية على استعداد دائما لأن يلقوا بأنفسهم فى صراع الجماهير عندما ينمو تلقائيا كتعبير عما تحسه الجماهير من مظالم ، على أن يفعلوا ذلك بهدف ثورى دائما — فهم يستخدمون الجماهير ، ولكنهم لا يكونون منها مطلقا الى أن تكون الثورة قد قطعت شوطا كبيرا . أما « السندكاليون الفوضويون » فقد أرادوا أن يلقوا بأنفسهم وسط الجماهير لتنظيمها وتبنى قضاياها حتى

لو لم تكن ثورية ، ويعملون — وهم من الجماهير — على تحويلها الى الوعى الطبقى الكامل على مراحل .

وأدى هذا الاتجاه الثانى الى انشاء « الفدرال القومى للعمل » فى لحظة كان معظم الفوضويين قد اضطروا فيها بسبب ما تعرضت له برشلونة ابان سنوات الاضطرابات أن يقوموا كارهين بالتصويت لصالح السياسيين اليساريين ، وأن يدركوا ضرورة التعاون مع الاشتراكيين « والاتحاد العام للعمال » فى الصراع المقبل ضد الحرب المغربية وضد الكنيسة وضد سلطة الدولة فى مدريد . وكان معظمهم على استعداد ، فى هذا الموقف ، لأن يفعلوا كل ما فى وسعهم لزيادة أنصارهم من أجل الصراع وليكسبوا تأييد حركة تجعل فى وسعهم أن ينتزعوا زمام الموقف من السياسيين اليساريين . ولكن حتى أولئك الذين تأثروا بالنموذج الفرنسى وأدركوا الحاجة الى انشاء « الكونفدرال العام للعمال » كحركة جماهيرية ، ظلوا شديدى الريبة فى كل ما يشتم منه رائحة المركزية أو الزعامة المحترفة . ومن ثم عملوا على انشاء « الكونفدرال » دون موظفين مأجورين تقريبا أو تجهيز مكاتب ، وجعلوه كونفدرالا فضفاضا من جماعات محلية يديره متطوعون ، مع فدرالات محلية واقليمية بين الحرف على أساس فضفاض أيضا ، وتدار كلها بنفس الطريقة تقريبا بدون موظفين مأجورين كما تكاد تكون بلا أرصدة . فلا مساعدات فى الاضراب — ولا معونات اجتماعية طبعا ، ولا تفكير فى المساومة الجماعية المنتظمة — بل مجرد تسويات للاضرابات لا تحمل فى طياتها أية التزامات فى المستقبل ، كما لا تفرض أية سياسة مشتركة من المركز ، باستثناء النداء باضراب عام عندما تتأزم الأمور الى حد كاف .

وقد قامت مناقشات طويلة داخل « الكونفدرال » بعد تكوينه حول

أفضل صورة أساسية للجماعة النقابية . وانتهى الرأى الى « الاتحادات السندكالية » — التى كان يقصد بها التجمع المحلى لجميع العمال ، فى مؤسسة بذاتها على الأقل ، بصرف النظر عن الحرف ؛ وهو « الاتحاد » الأول الذى يضم جميع العمال أيا كانت مهنهم ، فى الأماكن الصغيرة . ولما كانت الاشتراكات غير مهمة وكانت ادارة النقابات لا تكلف كثيرا فان نقابات « الكونفدرال » لم تعرف قط عمليا عدد أعضائها ، بل ولم يكن يهمها كثيرا أن تعرف . فالشىء المهم لم يكن دفع اشتراكات العضوية ، بل مدى الاستعداد لاطاعة نداء التضامن عندما تحين مناسبة .

ولم يقف أصحاب الأعمال فى قطلونية مكتوفى الأيدى حيال نمو هذا النوع من النقابية . فقد بذلوا جهدهم فى تنظيم نقابات مضادة — كان يطلق عليها « السندكالات الحرة » — التى لم تكن منظمات معادية للاشتراكية والسندكالية فحسب ، بل كانت قطعا تنظيمات لتحطيم الاضرابات ، بل وللقيام بأعمال العصابات . وبالاضافة الى ذلك قامت محاولات فى عدد كبير من الأماكن لتنظيم نقابات كاثوليكية وجمعيات من عمال الزراعة والفلاحين الكاثوليك بما يتفق مع المرسوم البابوى Rerum Novartm . بيد أن هذه التكوينات كانت معرضة لسخط رجال الدين الكاثوليك بمجرد أن تحاول أخذ مذاهبها الاجتماعية مأخذ الجد . وأصاب الكاثوليك الأكثر تقدما — اذ كان هناك عدد منهم حتى فى أسبانيا — نجاحا أكثر مع الأنواع المختلفة من التنظيمات التعاونية ، وبخاصة فى المناطق الريفية ، ومع « الجمعيات الكاثوليكية الصديقة » ، فى المناطق الريفية . وقد تركزت الحركة النقابية الكاثوليكية ، التى أسسها رجلان من رجال الدين الدومينكان هما جيرارد وكافو ، أساسا فى النافار وأقاليم الباسك وأجزاء من قشتالة القديمة .

ولم يكن لدى الفوضوية السندكالية الأسبانية وقت لانتاج كتابات نظرية كثيرة خلال الفترة التى يغطيها هذا الفصل . فقد ورثت نظرية الفوضوية الأسبانية والايطالية ، وعدلتها بادماج شىء من المذهب الفرنسى فيها . فمنذ أيام باكونين كانت هناك صلات وثيقة بين الفوضويين القطلونيين وكل من ايطاليا وجنوب فرنسا ؛ وفيما بعد صار لمالاتستا نفوذ كبير وبخاصة فى الأندلس والجنوب ، فى حين تركت مدرسة « التحرير » التى آسسها سباستيان فور آثرا كبيرا فى نخبة المثقفين الفوضويين فى قطلونية ومدريد . وليس لكتابات الفوضوية الأسبانية ، فى حدود ما أعرف عنها [1] ، أهمية كبيرة نظريا . ويبدو أن أكثر كتابها أصالة هو توماس جونزالز موراجو الذى مات شابا فى سجن غرناطة بعد أن كان قد اشترك فى « الدولية الأولى » . وكتاباته مبعثرة فى عدة دوريات ، وكان اتجاهاته الرئيسية هى أن خضوع العامل للانتاج الرأسمالى يودى الى اهدار كرامة العامل وشخصيته وان الاعتبارات المادية ليس لها أهمية نسبيا عندما تتعارض مع الحرية الشخصية فى التعبير عن الذات . ويسرى عدم التقدير هذا لأهمية الثروة والمستويات المادية فى قسم كبير من كتابات الفوضويين الأسبان .

وقد كتب كل من فارجا بلليسيه وآنسلمو لورنزو ، من بين أنصار

---

(١) وأعترف بأن ما أعرفه قليل . وينبغى أن ندخل فى الاعتبار ايضا كتابات الفوضويين الاسبان فى أمريكا اللاتينية ، وكان بعضهم هرب من الاضطهاد ولجأ الى اسبانيا نفسها . وعندما كان الاضطهاد يشتد فى اسبانيا كانت أمريكا اللاتينية تجنح الى شغل المكان الذى تتركه الصحف والمطبوعات الفوضوية الاسبانية الأخرى شاغرا ، وكانت الصلات بين القارتين قمينة بأن تكون وثيقة حقا . انظر فيما يتصل بالفوضويين فى أمريكا اللاتينية الفصل الثانى والعشرين .

« الدولية » فى فترة « الاتحاد الدولى للعمال » ، كثيرا — وكانت كتابات لورنزو فى الصحافة وفى الكتب على السواء . وتعتبر مذكرات لورنزو « البروليتارى المجاهد » من بين المصادر المهمة للمعلومات عن الفترة كلها . وقد مات فى سنة ١٩١٤ . أما فى الجيل التالى فقد كان أكثر الكتاب الفوضويين دأبا على الكتابة هو ضابط الجيش السابق جوزيه لويز مونتنجرو ، الذى نشر قصصا وكتبا ونشرات ، أشهرها هو « زر النار » . وكان الطباع الفوضوى الغاليسى ريكاردو ميللا (١٨٦١—١٩٢٥) منظرا خصبا آخر . وكتب الأستاذ تاريدا ديل مارمول (١٨٦١ — ١٩١٥) كتابا يعتبر عمدة فى فضح أساليب الشرطة تحت عنوان « عملاء التفتيش فى أسبانيا » (بالفرنسية فى سنة ١٨٩٧) . بيد أن الكتابات الأسبانية حتى سنة ١٩١٤ ليست لها قيمة كبيرة بوصفها أساسا نظريا لحركة واسعة النطاق مثل الفوضوية الأسبانية . وقد أخرج الأسبان عددا كبيرا جدا من الترجمات للمؤلفات الفوضوية — لكروبوتكين وركلوز ومالاتستا ومالاتو وكثيرين غيرهم . أما انتاج الاشتراكيين فكان أقل حتى من ذلك ، فلا أعرف مؤلفا اشتراكيا مهما واحدا صدر طوال الفترة التى تتناولها .

وأعتقد أننا ، فيما يتعلق بالفوضوية بمعنى واسع ، يجب أن نعتبر فيرّير أهم دعاتها الأسبانيين . بيد أن فيرير ، مؤسس « المدارس الحديثة » ، لم يكتب شيئا تقريبا ، وان كان قد أشرف على تحرير كثير من المؤلفات التربوية التى تستخدم فى المدارس وعلى نشرها . وقد بدأ فيرير حياته العاملة سكرتيرا لمانيويل رويز زوريللا (١٨٣٣ — ١٨٩٥) زعيم الراديكاليين الملكيين فى ثورة الستينات ، وصار لفترة قصيرة وزيرا للتعليم ابان حكم آماديو أوف سافوى . وكان زوريللا شديد العداء للاكليركية

وعقلانيا [1] قويا . وقد عاش فى باريس بعد سقوط « الجمهورية » يتآمر للثورة ، وعمل فيرير معه ثم بقى فى باريس يعمل مدرسا . وهناك التقى بامرأة وسط فى العمر ، كاثوليكية غير أورثوذكسية ، سرعان ما ماتت وتركت له ثروة طيبة وحرية تكريسها لأية قضية يراها . وعندئذ عاد فيرير الى قطلونية موطنه فى سنة ١٩١٠ وأنشأ فى برشلونة أول « مدرسة حديثة » له ، وشرع يعلم فيها تعليما حديثا وعقلانيا بحتا يقوم على العلم المعاصر . ودعا عددا من زعماء العقلانية الى تأليف كتب مدرسية أشرف هو على تحريرها ؛ كما نشر العديد من المؤلفات الأجنبية العقلانية . وأنشئت عدة مدارس على نمط مدرسته الأصلية فى أنحاء قطلونية والمناطق المجاورة ، كما قامت أشباهها فى أماكن أخرى من أسبانيا ، فقد أنشىء فيها عدد كبير من المدارس العقلانية خلال السنوات الأولى من القرن الحالى لمعارضة سيطرة الكنيسة الكاثوليكية على التعليم سيطرة تكاد تكون تامة . وطبيعى أن حركته أثارت عداء عنيفا من جانب الكنيسة وبذلت محاولات عديدة للقضاء عليها . وألقى القبض على فيرير نفسه فى سنة ١٩٠٦ ، خلال فترة القبض بالجملة التى أعقبت محاولة الفوضويين قتل الملك الفونسو وعروسه فى ذلك العام . وأغلقت السلطات جميع « المدارس الحديثة » وجرت محاولة لاشراكه فى الاغتيال . وبرغم تزوير الأدلة حكم ببراءته وأطلق سراحه بعد ذلك بعام ، ولكن « مدرسته الحديثة » الرئيسية ظلت مغلقة بأمر السلطات . وقد أعيد فتح بعض المدارس الأخرى ، واستأنف فيرير عمله ، ولكنه كان يقضى جزءا كبيرا

---

(١) Rationalist وكانت الترجمة السائدة لها فيما سبق هى « عقلى » وقد استخدمناها فى الأجزاء السابقة من هذا المؤلف . ولكن الترجمة الجديدة « عقلانى » صارت أكثر استعمالا ، المترجم .

من وقته فى الخارج ، وعلى أى الأحوال فانه كان بعيدا عن برشلونة ابان اضطرابات ١٩٠٧ — ١٩٠٩ ، ولكن ذلك لم يحل دون القبض عليه واعدامه رميا بالرصاص بدون اجراءات عند عودته بعد آن انتهى الشغب .

ومن العسير الآن أن تتصور نوع جاذبية نداء فيرير . فهو فيما يبدو لم يكن مفكرا أصيلا ، ومن المؤكد أنه لم يسهم ، ولم يحاول المساهمة ، فى الفكر الاشتراكى أو الفوضوى . ولم يلعب أى دور فى الحركة الفوضوية الا عن طريق صداقته بكثير من كبار الفوضويين . لقد كان عقلانيا ومناهضا أرثوذكسيا للاكليركية من نوع معروف فى كثير من البلاد ، تحدوه رغبة جارفة لانقاذ الصغار من الحقن بالعقائد الدينية الميتة وتعليمهم الحقائق العلمية بدلا منها مع اتجاه مادى قوى . وكان معظم من يؤمنون « مدارسه الحديثة » طبعا من أبناء العاملين فى مناهضة الأكليركية ، واكتسبوا شهرة بسبب حملات التشهير التى وجهت ضدهم وضده . وكانت حياته الخاصة عرضة لهجوم مستمر ، وكان قد افترق هو وزوجته ، ولما لم يكن الطلاق ممكنا فانه عاش مع رفيقة لم يتزوجها . واتهم بأنه حصل على ميراثه الفرنسى باستخدام تأثير غير مشرف ، وبأنه استخدمها فى غرض منحرف عن الغرض الذى من أجله منحت له ، وبأنه عاش فى خطيئة مع الواهبة . واتهم أيضا ، بدون أى دليل أو شبه دليل ، بأنه كان القوة التى وراء الاغتيالات الفوضوية — بل وكل جريمة أخرى فى الواقع يريد أعداؤه الصاقها به تشويها لسمعته . ولكنه لم يكن فى ذاته شخصا ذا أهمية كبرى ، باستثناء أن الاستشهاد كان نصيبه ، وليس هناك ما يمكن اعتباره أصيلا بصفة خاصة حتى فى وجهات نظره التربوية .

وأنهى هذا الفصل وأنا غير راض تماما عما كتبته . فالحركات الفوضوية والاشتراكية الأسبانية يصعب فهمها دون معرفة وثيقة بالشعب

الأسبانى والتاريخ الأسبانى ، وأنا أدرك تماما مدى قصورى فى معرفة كليهما . أما فيما يتعلق بالفوضويين والاشتراكيين ، فان الفريق الأول لا شك أكثر مدعاة للاهتمام بكثير . فالاشتراكية الأسبانية فى حدود ما عبر عنها الحزب الاشتراكى الأسبانى كانت حركة ضيقة الأفق لا أصاله فيها ولم تستطع الوصول قط الى قلوب الناس أو حتى حاولت أن تفكر لنفسها فى سياسات وأساليب عمل تلائم ظروف البلاد ككل . فقد كانت شديدة المركزية ويسيطر عليها مفهوم الحزب الجهادى المركزى الذى تلحق به حركة نقابية خاضعة ، ولذا فشلت فى أن تجد مكانا لديها للنزعات الاقليمية والمحلية القوية التى كانت تسيطر على سياسة الطبقة العاملة من قطلونية الى أقصى الجنوب ، وكثيرا ما بدت ، بسبب هذا الفشل ، فى نظر الأسبانيين خارج المنطقة الوسطى مبعوث المركزية القشتلانية أكثر منها حركة تحرير . وقد أدت هذه السمات الى تحول قسم كبير منها الى التعاون فيما بعد مع دكتاتورية بريمو دى ريفيرا ثم ألقت بها فى أحضان الشيوعية الروسية ابان الحرب الأهلية ، مما جعلها تغرق أكثر فى المركزية . وقد ظلت باستمرار متسقة مع ذاتها فى عدائها نحو الفوضوية والسندكالية ، بل ونحو اللامركزية أيضا ، وهكذا قدر للحركة العمالية الأسبانية ، كما لأسبانيا نفسها ، أن تظل ممزقة باستمرار بين التطرف فى المركزية واللامركزية ، بحيث أن دعاة المركزية ودعاة الحرية لم يستطيعوا حتى أن يتحدوا فى معركة واحدة ضد أعدائهم المشتركين ، طبقات ملاك الأراضى والرأسماليين والكنيسة الكاثوليكية . ولا شك فى أن الاشتراكيين كانوا أكثر الفرق المتنابذة انسانية — لأنهم كانوا « دعاة الاقتداء بالغرب » فى بيئة لا تزال البربرية فيها هى القوة المسيطرة . ولا شك فى أن الفوضويين والسندكاليين كثيرا ما كانوا ، مثل الطبقات الحاكمة التى يحاربونها ، قساة ولا يقيمون

وزنا الحياة البشرية عادة ولاشك فى أن النغمة التى سادت الصراعات الريفية ، وبخاصة فى الجنوب ، وحتى فى المعارك الصناعية فى برشلونة ، كانت من نوع قتال الفلاحين البدائى وليس صراعا طبقيا حديثا . وبرغم ذلك ، ومع كل ذلك ، كان للفوضويين الأسبانيين فضائل طيبة كثيرة الى جانب فضيلة الشجاعة . لقد كانوا مثاليين الى أقصى حد ، وقد عاشوا فى معظم الحالات عيشة تقشف وانكار الذات ، وكانوا دعاة أخلاقيين صارمين وعاشوا طبقا للمذاهب التى دعوا اليها ، وكانوا يتوقعون دائما أن يخلع الناس الآخرون رداء المصلحة الذاتية والأنانية ويكشفوا عما فيهم من خير طبيعى . وكانت الحركة التى أقاموها أبعد حركات الطبقة العاملة عن المادية والمصلحة الذاتية ، وكان لها مع ذلك وقع قوى علـى نطاق واسع . وكان العيب فيهم هو عدم القدرة مطلقا على الخضوع لضرورات التنظيم على نطاق كبير ، بل ورفض هذا الخضوع ، وعلى تخطيط أية حركة متسقة وتنفيذها .

أما فيما يتعلق باتباع الفوضويين فان معظمهم لم يكن يعرف أى شىء تقريبا عن النظـريات أو يهتم بها أى اهتمام . ففى مناطق الريف كانت الفوضوية تعنى بالنسبة لمعظم مؤيديها توزيع الأرض ، ولا شىء آخر تقريبا ، باستثناء استعداد كبير للاستجابة لمشاعر متأصلة الجـذور من التضامن ضد الطبقات الحاكمة . وكان أهم الزعماء الفوضويين لديهم ، ليس المنظرين ، ولكن المبشرين المتجولين الذين يلقون الخطب المثيرة ويقرأون بصوت مرتفع قصاصات من الصحف الفوضوية . وكان فرمين سالفوشيو وجوزيه سانشيز روزا من المرموقين بين هؤلاء المبشرين ويعرفهم النـاس فى جميع أنحاء البـلاد ؛ بيد أنه كان هنـاك عـدد لا يحصى من « المتعصبين » المحليين من نفس النوع . وكان هؤلاء الخطباء الفوضويون

فى جوهرهم مبشرين جعلوا من الفوضوية انجيلا دينيا لتغيير المجتمع وجهادا مقدسا .

البرتغال

لابد أن اعترف بأنى أكاد لا أعرف شيئا عن الاشتراكية فى البرتغال . لقد كان لمذهب فورييه بعض النفوذ هناك ، مستمد أساسا من أسبانيا ، فى منتصف القرن التاسع عشر . كما أن « القطاع الأسبانى من الاتحاد الدولى للعمال » أنشأ « قطاعا برتغاليا » عندما لجأت لجنته التنفيذية الى البرتغال فى سنة ١٨٧٠ . ولم يكن من الممكن أن يعيش هذا القطاع طويلا ، لأنه فى سنة ١٨٧٦ أنشىء « قطاع برتغالى » جديد كهيئة ملحقة « بالدولية الماركسية فى مدريد » التى أسسها بول لافارج . وسرعان ما انقرض هذا القطاع أيضا . ويبدو أن الشخصية الوحيدة التى لها أهمية ابان الجزء الأخير من القرن التاسع عشر هو أزيدو كونيتشو الذى أسس أيضا حركة تعاونية طموحة ، باسم « لوزيتانيا » ، ماتت سريعا . ومنذ ذلك الوقت لم تكن هناك أية حركة اشتراكية تقريبا حتى ثورة سنة ١٩١١ التى تكوّن فيها حزب اشتراكى . وأنشئت فى لشبونة صحيفة «أوسوسياليستا» فى سنة ١٩١٢ ، وانتخب اشتراكى واحد ، هو الطباع مانويل جوزيه دى ساليفا ، عضوا فى البرلمان فى ذلك الوقت تقريبا . ونمت أيضا حركة نقابية صغيرة ، تحت زعامة سندكالية فوضوية الى حد كبير ، ولكن حتى سنة ١٩١٤ لم تكن الاشتراكية ولا النقابية قد بلغت قدرا كبيرا من القوة . وفى حدود ما استطعت الوصول اليه لم يظهر قط أى مندوب من البرتغال فى مؤتمرات « الدولية الثانية » ، وان كان كونيتشو قد صار عضوا فى « المكتب الاشتراكى الدولى » .

الفصل الحادي والعشرون

الولايات المتحدة : كندا

لقد ناقشت فى الجزء الثانى من هذا المؤلف نمو الاشتراكية فى الولايات المتحدة حتى بداية القرن العشرين — أى حتى تأسيس « الحزب الاشتراكى الأمريكى » فى سنة ١٩٠١ . وقد نما هذا الحزب خلال السنوات الاثنتى عشرة التالية من بدايته الصغيرة الى منظمة على النطاق القومى عدد أعضائها ١٥٠٠٠٠ وتملك قوة انتخابية ، فى انتخابات الرئاسة سنة ١٩١٢ ، لا تقل كثيرا عن المليون . وحقيقة أنه لم يستطع قط أن يرسل أكثر من ممثل واحد الى الكونجرس الأمريكى — هو فيكتور بيرجر من ويسكونسن — ولكنه استطاع أن يحصل على عدد من المقاعد فى مجالس الولايات المختلفة وكان له أثر ظاهر فى كثير من الأماكن فى ميدان الحكم المحلى ، وبخاصة فى المدن الصناعية الصغيرة ، وفى بعض المناطق التى تسودها الزراعة أيضا . وقد حقق ذلك برغم رفضه المستمر (أو لعله بسبب هذا الرفض) للدخول فى تحالفات انتخابية مع الأحزاب الأخرى ، وكذلك برغم وجود حزب منافس باستمرار هو « حزب العمال الاشتراكى » الذى لم ينقطع عن التنديد به على أنه هيئة رجعية وانتهازية . وقد حقق شعبيته المتزايدة أيضا برغم الانقسامات الداخلية الحادة حول مسائل أساسية ، وبرغم الصراع الداخلى المستمر على العلاقة السليمة بين الحزب السياسى والحركة النقابية ، وفى مواجهة العداء المرير من جانب أغلبية زعماء « فدرال العمل الأمريكى » ، الذى كان يضم الأغلبية العظمى من العمال المنظمين .

وخلال السنوات ما بين ١٩٠١ و ١٩١٢ كان معظم زعماء الحـزب الاشتراكى الأمريكى ، أيا كان الفريق الذى ينتمون اليه ، لا شك يعتقدون أن الاتجاه نحو الاشتراكية قوى فى الولايات المتحدة كما فى أوروبا ، بل وأن انتصار الاشتراكية صار وشيكا فى بضع سنوات من الدعاية الاشتراكية الناجحة . ونظروا الى الرأسمالية الأمريكية على أنها قطعت فعلا شوطا طويلا فى سبيلها الى الانهيار ، واعتقدوا أنه لن يمضى وقت طويل ، ازاء النمو السريع للاحتكارات الضارة اجتماعيا ، حتى يكون كل من الجمهرة الرئيسية للعمال الصناعيين وقطاع كبير من الزراعيين والبورجوازية الصغيرة وذوى الياقات البيضاء قد اقتنعوا بضرورة السير نحو الاشتراكية كوسيلة للهروب من الاستغلال المشترك الذى يتعرضون له على أيدى « السادة اقطاعيى » الرأسمالية المالية الأمريكية . وكانوا يعتقدون باستمرار بأنهم اما يوشكون على الاستيلاء على « فدرال العمل الأمريكى » ، الذى كان يضم طوال تلك السنين أقلية كبيرة من الاشتراكيين ، أو على تحطيمه واستبداله بنقابية جديدة تحت زعامة اشتراكية . ويبدو أن مرارة الصراع الداخلى بين فرقهم المختلفة لم تؤثر مطلقا فى ايمانهم بأن النصر الاشتراكى وشـيك .

ومع ذلك فلم تمض سوى بضع سنوات من هـذا التقدم السريع المطمئن حتى كانت الحركة الاشتراكية أنقاضا . ولم تقم ثانية بصورة فعالة حتى اليوم . ويعزى هذا الهبوط والانهيار الى تأثير الحرب العالمية الأولى ، ولكن الهبوط كان قد بدأ فى الحقيقة قبل أن تبدأ الحرب ، حتى فى أوروبا . ففى سنة ١٩١٣ كان الحزب الاشتراكى الأمريكى قد بدأ ينحدر بسرعة من القمة التى بلغها فى سنة ١٩١٢ ، ولم تكن هناك منظمة أخرى بديلة قد بدأت حتى مجرد بداية ؛ فاتباع دى ليون فى « حزب العمال الاشتراكى »

لم يكونوا أكثر من بقايا غير فعالة ، كما كان « الاشتراكيون الصناعيون » من أنصار منظمة « عمال العالم الصناعيين » التى تركزت فى شيكاغو قد بلغوا ذروة نفوذهم فى نفس الوقت مع الحزب الاشتراكى تقريبا ، وكانوا فى سنة ١٩١٣ قد بدأوا فعلا يشاركونه المصير .

ومن الواضح أنه من الأهمية بمكان كبير لمؤرخ النمو الاشتراكى أن يكتشف لماذا حدثت هذه الأشياء — لماذا ظهر أن الاشتراكية الأمريكية تتقدم بهذه السرعة ابان السنوات الأولى من القرن الحالى ، وسبب انهيارها . والسؤال الأول الذى يواجه المؤرخ هو هل يبحث عن التفسير أساسا فى طبيعة التطور المعاصر للمجتمع الأمريكى أم فى اتجاهات الاشتراكيين الأمريكيين أنفسهم وسلوكهم . ويمكن القول طبعا أن أساليب تفكير الاشتراكيين الأمريكيين وتصرفاتهم انما تعكس المراحل المختلفة للنمو الاجتماعى فى الولايات المتحدة ، وان ما حدث فعلا كان لابد أن يحدث ولا علاقة وثيقة له بفضائل وعيوب الجماعات المختلفة من الاشتراكيين الذين كانوا يحاولون قيادة الحركة فى اتجاهات متعارضة أو حتى نحو مفاهيم متناقضة للاشتراكية . ولكنه ليس من السهل على أولئك الذين يرون هذا الرأى أن يفسروا لماذا حصلت الاشتراكية فعلا على هذا العدد الكبير من الأنصار بين سنة ١٩٠٠ و سنة ١٩١٢ ، أو لماذا هبط عدد أنصارها بين الجماهير بسرعة بعد سنة ١٩١٢ . وحتى اذا انتهينا الى أن هبوط النفوذ الاشتراكى يرجع أولا الى تغييرات فى بناء المجتمع الأمريكى — وجاءت الحرب فزادت من شدة تأثير هذه العوامل التى كانت تعمل فعلا قبل نشوبها — فلا مفر ، فى اعتقادى ، من أن نعترف بأن سلوك الفرق الاشتراكية الأمريكية تركت أثرا ثانويا قويا .

ولا جدال فى أن من بين العوامل المهمة جدا فى الحيلولة دون حصول

الاشتراكيين على مركز قيادى بين العمال الأمريكيين النمو فى قوة الكنيسة الكاثوليكية التى آثارت حربا لا تكل ضد النفوذ الاشتراكى فى النقابات وفى الميدان السياسى . وكانت الجماعة الكاثوليكية البارزة حتى التسعينات من القرن الماضى ايرلندية ، وقد لعب الايرلنديون دورا كبيرا فى بنـاء النقابات وكذلك فى ادارة سياسة الحزب فى جميع المستويات . ولكن ابتداء من سنة ١٨٩٠ صار سيل المهاجرين الضخم يضم نسبة كبيرة من العمـال الكاثوليك من الدول الأوروبية النامية — ايطاليا وهنغاريا وبولندا وكرواتيا مثلا ، وصارت الكنيسة الكاثوليكية عقبة كبرى فى سبيل انضمام هؤلاء المهاجرين الى الحزب الاشتراكى أو الى النقابات ذات الميول الاشتراكية أو السندكالية — مثل « عمال العالم الصـناعيين » . ولم يمنـع ذلك الاشتراكية الأمريكية من أن تتقدم بسرعة ، الى سنة ١٩١٢ تقريبا ، بين غير الكاثوليك فى الغالب ، ولكنه عوق بصورة خطيرة كل من محاولات السيطرة على النقابات التى تنتمى الى « الفدرال الأمريكى للعمل » وبناء نقابات منافسة ذات طابع يســارى أكثر . فقد كانت القـوة السياسية الكاثوليكية النامية ذات تأثير كبير ، على الأقل ، فى الاحتفاظ بالنقابات بمنأى عن أية حركة تحمل شعارا اشتراكيا ، أو « موصومة » بمذهب صراع الطبقات أو الفلسفات المادية للعمل .

وكان لكل حركة اشتراكية فى العالم طبعا فرقها الداخلية وصراعاتها بين هذه الفرق ، ومن الممكن عادة وصف هذه الصراعات الداخلية على ضوء الصدام بين يمين اصلاحى ويسار ثورى ، ووسط ينازع الطرفين فى كثير من الأحيان أو فى تحالف مقلقل مع أحدهما ضـد الآخر . ومن المؤكد أن الفرق المتصارعة داخل الاشتراكية الأمريكية فى السـنوات الأولى من القرن الحالى يمكن بسهولة تحديدها على هذا الأساس —

فهناك « عمال العالم الصناعيين » يمثلون اتجاه اليسار الثورى ، ويمثل اشتراكيو الدولة فى ويسكونسن اليمين الاصلاحى التدريجى ، وفريق هيكويت الذى سيطر على الحزب الاشتراكى الأمريكى فترة — وساعد فى المحافظة على تماسكه — يحتل المركز الوسط الى أن اندمج كلية تقريبا فى اليمين فى المراحل الأخيرة . وليس هناك من يحتاج الى أكثر من نظرة عابرة الى سجل الحزب الاشتراكى الأمريكى ليدرك بروز هذه الجماعات الثلاث المتصارعة ، بيد أن مجرد محاولة تفسير تاريخ الاشتراكية الأمريكية على أساس هذه التقسيمات وحدها لن يؤدي الى أكثر من نظرة سطحية للمسائل فى حقيقتها . لقد كان هناك يمين ويسار ووسط مثل الحركات الاشتراكية فى البلاد الأخرى ، ولكن علاقتها بالنسبة لجمهرة الطبقة العاملة أو العمال المنظمين لم تكن بنفس طريقة مثيلاتها فى البلاد الأوروبية الرائدة.

لقد رأينا من قبل أن الاشتراكية ، فى كل من مرحلة بناء المجتمعات الصغيرة الأولى وابان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ظهرت فى الولايات المتحدة كمذهب مستورد من أوروبا — وبخاصة من ألمانيا — وكان الألمان يكونون أكثر من ربع جميع المهاجرين الأجانب الى الولايات المتحدة بين سنة ١٨٧١ و سنة ١٨٩٥ ، وكانت نسبة المهاجرين من بريطانيا حوالى ١٦٪ وأقل من ١٣٪ من ايرلندا — وهما المجموعتان التاليتان مباشرة فى الحجم . وكان الايطاليون والسلافيون طوال هذه الفترة قليلين نسبيا . وكان الفرنسيون حوالى ١ر٥ فى المائة من المجموع الكلى برغم أنهم كانوا يضمون عددا لا بأس به من الأفراد الذين يعتنقون أفكارا اشتراكية قوية — اذ كان عددهم لا يزيد على ١٥٠ر٠٠٠ مقابل ٢ر٦٠٠ر٠٠٠ . وكان هؤلاء المهاجرون الألمان كثيرين بما فيه الكفاية ، فى المناطق التى استقر فيها معظمهم ، ليؤسسوا حركاتهم الاشتراكية الخاصة

بهم محتفظين بصلات وثيقة بالحركة الاشتراكية فى ألمانيا ، وليحافظوا على سماتهم واتجاهاتهم القومية الى حد كبير حتى بعد أن تأقلموا تماما بالظروف الأمريكية . فقد ظلوا يتكلمون الألمانية فيما بينهم ، وكانت اجتماعاتهم تدور بالألمانية فى معظم الأحيان ، وقاموا بدعاياتهم ومنافساتهم فيما يتعلق بالسياسة عن طريق الصحف والجرائد الألمانية فى الغالب ، وبعض النشرات بالألمانية من وقت لآخر . ولم يتعلم كثيرون منهم حتى أن يتكلموا الانجليزية أو أن يكتبوها ، وكثير ممن تعلموها استمروا مدة طويلة يستخدمونها كلغة ثانية . وفى بعض الأماكن احتفظـوا بنقاباتهم الخاصة ، وفى أماكن أخرى كانت هناك فروع ألمانية . وان كان معظم الحرفيين بينهم قد امتصهم تدريجيا « الفدرال الأمريكى للعمل » ، عندما بدأ يتقدم بين الحرفيين المهرة ، فى صفوف النقابات التى كان يتكون فيها ، وكان لهم نفوذ كبير جدا فى بعضها . وقد تأثرت الحركة الاشتراكية فى معظم البلاد المتقدمة بقوة « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى » وهيبته الى حـد كبير فى نموها من الثمانينات فى القـرن الماضى الى سنة ١٩١٤ ؛ وكان هذا التأثير فى الولايات المتحدة أكثر منه فى أية جهة أخرى بسبب العدد الضخم من المهاجرين الألمان الذين كانوا وسيلة هذا التأثير . بيد أن قوة هذا التأثير كانت قيدا خطيرا لأنه حال دون تكيف المذهب الاشتراكى الألمانى مع ظروف المجتمع الأمريكى كما جنح الى استمرار الاشتراكيين الألمان فى عزلة فى جماعات تتبع طرقها الخاصة فى الحياة والفكر وتقوم بدعايتها الخاصة بها داخل نطاقها فى الغالب أو بين جماعات مثل النمساويين والسكندنافيين أقرب الناس اليها فى العـادات والميول . وكان « الحزب الاشتراكى الأمريكى » منذ البداية تحت النفوذ الألمانى الى حد كبير برغم أن الألمان كانوا مجرد أقلية كبيرة فيه ، وعندما

جاءت فيه عناصر جـديدة لا تتفق مع الجماعة السائدة التى أنشأته ، لم يحدث اندماج حقيقى ولا مشاركة فى التفكير فى وضع سياسة تلائم الظروف الأمريكية ، ومن ثم لم يتحقق الاتساق فى الرأى أو العمل . لقد انهار الحزب الاشتراكى الأمريكى على الفور تقريبا بمجرد أن بدأ يكون له أثر ملحوظ لأنه لم يكن هناك ما يربطه بعضه ببعض عنـدما تعرض للضغط .

وكان العنصر الألمانى فى الحزب عاجزا بصفة خاصة عن تكييف نفسه مع ظروف النقابية فى الولايات المتحدة . فالديموقراطيون الاشتراكيون فى ألمانيا نفسها كانت لديهم وجهة نظر واضحة فيما يتعلق بالعلاقات السليمة بين الحزب والنقابات . وسواء كانوا ماركسيين أم لاساليين فانهم أرادوا بناء حركة نقابية تحت زعامة اشتراكية فعالة لتكون حليفا ومساعدا للحزب . وقد يختلف الماركسيون واللاساليون حول قدرة النقابات فى الحصول على تحسينات فى الأجور وظروف العمل فى ظل النظام الرأسمالى ، ولكنهم كانوا متفقين على أن النقابات لم تكن فى وضع يمكنها من أحداث تغيير جذرى فى النظام الاقتصادى ، وأن الشىء الوحيد الذى ينفع فى تحقيق أى تغيير فى النظام الطبقى أو فى تخليص قوى الانتاج من القيود التى تفرضها عليه متناقضات الرأسمالية هو استيلاء الطبقة العاملة على القوة السياسية . وقد اتفق برنشتاين والمنقحون الآخرون ، برغم اعتقادهم أن التغيير الكبير يمكن أن يتم تدريجيا وعلى خطوات جزئية متتابعة ، مع الماركسيين الأرثوذكسيين واللاسـاليين فى القـول بضرورة اسـتيلاء الديموقراطيين الاشتراكيين على السلطة ، وفى النظر الى النقابات على أنها أساسا مجرد أجهزة مساعدة للحـزب . وقد أدرك الديموقراطيـون الاشتراكيون الألمان ، بعد الاندماج بين أنصار « آيزناخ » واللاساليين ،

فائدة عدم تقييد النقابات رسميا بالحزب الاشتراكى — الأمر الذى كان من الواضح أنه يعرض النقابات للاضطهاد السياسى وأنه كان سيعوقها فى صراعها ضد أنواع النقابية الأخرى المنافسة تحت الرعاية المسيحية أو التحررية . ولكنهم شرعوا مع ذلك فى ربط الحركة النقابية بالحزب رباطا وثيقا غير رسمى من الزعامة المشتركة ونجحوا الى حد يدعو الى الاعجاب فى اقامة هذا النوع من الترابط الذى يحتل الحزب منه موضع الزعامة .

أما فى الولايات المتحدة فلم يكن ذلك ممكنا قط لعدة أسباب مختلفة . فالنقابية الأمريكية ، برغم أن بعض قطاعاتها نما تحت تأثير بريطانى ، كانت أساسا نبتا محليا . فقد انبثقت من ظروف أمريكية بحتة ، كانت هى فى ذاتها تختلف بين أجزاء البلاد ؛ وباستثناء بعض الأماكن القليلة ، وبصفة خاصة فى ويسكونسن ، لم يكن لدى الاشتراكيين أية فرصة لفرض سيادة تماثل من أى ناحية تلك التى حصل عليها الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى . ويرجع بعض السبب فى ذلك الى أن النقابات فى الولايات المتحدة، كما فى بريطانيا ، كانت قد رسخت أقدامها قبل أن يصير للاشتراكية كمذهب سياسى أى أثر هام بكثير . ولكن بعض السبب يعـود أيضـا الى أن الاشتراكيين فى أمريكا كانوا مضطرين للعمل داخل اطار سياسى واجتماعى مختلف كلية عما يوجد فى ألمانيا . ففى الامبراطورية الألمانية ، وفى بروسيا بصفة خاصة ، كانت الطبقات العاملة تقف وجها لوجه ضـد جهاز دولة أوتوقراطى قوى تسوده الروح العسكرية ظل ، برغم اقرار حق الانتخاب لجميع الرجال للرايخستاج ، قائما أساسا على التميز الطبقى القانونى فالطبقة الحاكمة كانت لا تزال هى الأرستقراطيين من ملاك الأراضى ، بعلاقتها الوثيقة بالقوة العسكرية وليست البورجوازية الرأسمالية . وكانت السلطة التنفيذية فى يد المستشار بوصفه عميل التاج وليس باعتباره ممثلا

لأية مجموعة من الرأى السياسى ، وكانت السلطة التشريعية للرايخستاج محدودة بالسلطات الكبيرة التى للمجلس الفدرالى الأعلى . هذا فضلا عن أن نظام الانتخابات الطبقى فى بروسيا ، وهى أكبر دولة داخل الرايخ ، كان يؤدى الى ابعاد الجمهرة العظمى من الناس تماما عن أى نصيب حقيقى حتى فى السلطة التشريعية ، وكان عقبة كؤودا فى سبيل تمثيل الطبقة العاملة فى الدايت . وفى هذه الظروف كانت هناك عوامل لها وزنها تعمل على خلق حزب جماهيرى فى معارضة بناء الحكم بأكمله ، وكان حزب الطبقة العاملة الذى يستطيع أن يجعل من نفسه رمزا لهذا الصراع ضد الأوتوقراطية والتمييز الطبقى يمكنه أن يحصل على تأييد جمهرة الطبقة العاملة ، على الأقل فى حدود مشاركة الكنيسة الكاثوليكية لها فى هذا التأييد ، وكانت هذه الكنيسة لا تقل عن الاشتراكيين فى حربها ضد الدولة فى سبيل حقها فى الحياة ابان « الصراع الحضارى » . وقد ظل الصراع الاقتصادى للعمال فى ألمانيا فى رتبة ثانوية بالنسبة للصراع السياسى ، اذ كان الزعماء السياسيون فى وضع سمح لهم باقناع اتباعهم بأنه حتى لو استطاعت النقابات أن تفعل شيئا لتحسين حال العامل وحمايته ضد الاضطهاد الشديد ، فان الخطوة الأولى نحو التحرر الحقيقى هو الاستيلاء على الدولة وتحويلها الى أداة للتقدم الاجتماعى . ولقد كان هناك فوضويون ألمان ، مثل جوهان موست وجوستان لانداور فيما بعد ، يرفضون هذا الرأى ويدعون الى تدمير الدولة وليس الاستيلاء عليها ، ولكنهم لم يحظوا بتأييد وطردوا بسهولة من الحزب الديموقراطى الاشتراكى وصاروا عاجزين فى النقابات التى اكتفت فى معظم الأحوال بالقيام بدور ثانوى فى العملية الاشتراكية .

أما فى الولايات المتحدة فان الحكومة كانت أضعف سيادة بكثير ،

ولم تكن الدولة أوتوقراطية ولا تسيطر عليها فئة أرستقراطية تتمتع بامتياز قانونى . اذ كان رئيس الجمهورية والكونجرس ينتخبان بواسطة ناخبين يضمون معظم المواطنين الذكور تقريبا باستثناء المهاجرين الجدد والزنوج الذين حيل بينهم وبين الانتخاب فى الولايات الجنوبية بالتمييز العنصرى غير الدستورى . وكذلك كانت المجالس التشريعية والحكومات التنفيذية فى الولايات المختلفة للاتحاد مؤلفة على أساس الانتخاب الشعبى . فالديموقراطية الرسمية التى كان الألمان يقاتلون من أجلها لم تكن فى حاجة الى قتال لأنها كانت موجودة فعلا . ولم يحل ذلك دون أن تتخذ الحكومات ، وبخاصة حكومات بعض الولايات بالذات ، اجراءات غاية فى العنف ضد العمال المضربين فى أوقات النزاعات المهنية أو حتى ضد المنظمين المتهمين بأنهم يقومون بدعاية هدامة ضد الرأسمالية . ولكنه أدى الى أن صارت جمهرة العمال الكبرى لا تنظر الى الحكومة أو الدولة على أنها عدوتهم الا فى حالات خاصة أو مناسبات معينة — مثلما كان يحدث عندما تستولى عصبة من أصحاب الأعمال على السلطة أو تشتريها ، أو تشترى جزءا منها ، لتساعدهم فى اخضاع العمال المنظمين أو لتمنع عمالهم من أن ينظموا أنفسهم ، أو عندما كانوا ، بصفة خاصة ، يستعينون بقوة المليشيا التابعة للدولة — أو بروابط « المواطنين » التى يسيطر عليها أصحاب الأعمال ، لتحطيم اضراب ، أو يتواطأون مع القضاء فى الولاية على تلفيق التهم لزعماء النقابات الذين يريدون اخماد نشاطهم . ان تاريخ الحركة العمالية الأمريكية يتألف الى حد كبير من صدامات عنيفة ، كثيرا ما كانت تسيل فيها الدماء ، بين العمال وتكتل من قوى أصحاب الأعمال والسلطات العامة التى يسيطرون عليها . فسجل الحركة العنيفة يتناقض فى وضوح مع الأسلوب السلمى المألوف للصراعات الصناعية فى ألمانيا . ومع ذلك

فان الصراع فى الولايات المتحدة كان أساسا بين العمال وأصحاب الأعمال دائما ، باستثناء حالات عارضة هنا وهناك بين الطبقة العاملة والدولة .

ففى أمريكا ، بصفة عامة ، لم تكن الدولة هى التى « تحكم » كما هو الحال فى ألمانيا ، انها كانت تتدخل فقط من أجل قضية بذاتها . وينطبق هذا سواء كنا نفكر فى الحكومة الفدرالية أو فى « الفدرال » والولايات معا . فالنمط الرئيسى للمجتمع الأمريكى هو المجتمع الذى تسوده الديموقراطية الرسمية والذى تركت فيه معظم القضايا — أو على الأقل معظم القضايا الاقتصادية — لتحل بواسطة الشد والجذب بين الجماعات التى يهمها الأمر مباشرة ، وتتدخل السلطة العامة عندما تستعين بها كحليف بعض الجماعات الضاغطة التى تكون قد نجحت فى السيطرة عليها . وقد حدثت طبعا محاولات متوالية لتعديل هذا الموقف بانشاء أحزاب اصلاح اجتماعى تجمع الرأى العام فى تأييد برامج محددة الغرض منها توحيد صغار الناس ضد قوى رأس المال الكبير والرأسمالية المالية ؛ وكثيرا ما كانت هذه المحاولات مصحوبة أيضا بحركات للدعوة « لتنظيف » الحكومات على جميع المستويات من الفساد والرشوة . وقد اتخذت حركة « الشعبيين » (Populists) فى أمريكا ، وهى بلد كان لا يزال زراعيا الى حد كبير ويضم بين حدوده مجموعة ضخمة من أصحاب المشروعات الزراعية والتجارية الصغار الى جانب عدد كبير من المشروعات الحرفية الصغيرة ، عدة أشكال وكان أساسها عادة محاولة اقناع صغار الفلاحين أن يتكاتفوا مع البورجوازية الصغيرة فى المدن والاجراء فى حركة مشتركة ضد «الاحتكاريين» . وكان من الطبيعى أن تحتل المطالبة بتحرير الائتمان ، وتأميم البنوك أحيانا ، مركزا كبيرا فى برامج « الشعبيين » ، وأن يحتل صاحب رأس المال المالى مركز العدو الرئيسى ؛ وكان من الطبيعى أيضا

أن حظيت هـذه المطـالب بأكبر قـدر من المؤيدين فى فترات الكساد الاقتصادى وأن تختفى بسرعة عندما تتحسن الظروف الاقتصادية . ولقد حدثت هذه المحاولات المرة تلو المرة ولكن دعاتها لم يحققوا أى نجاح ثابت أو يضعوا برامج عملية ترضى الجمـاعات المختلفة التى يريدون اجتذابها . وقد ندد دعاتها ، باسم الرجل الصغير ، بالطابع المقيد « لاحتكار الائتمان » وكذلك أيضا بالكمية الضخمة المتزايدة من التجارة والصناعات الكبيرة التى تسيطر عليها الرأسمالية المالية والتى اتهموها بأنها ترفع الأسعار وتخلق ندرة مصطنعة على حساب المستهلك . ولكن آخر ما كان يريده الفلاح هو انخفاض أسعار الغذاء ، وكان رجل الصناعة الصغير وتاجر التجزئة قمينان بأن يلقيا اللوم على المؤسسات الرأسمالية الكبرى لأنها تبيع بأسعار أقل منهما أكثر مما يلومانها لأنها جعلت السلع الاستهلاكية مرتفعة الثمن ونادرة . فكثيرا ما هاجم صاحب المشروع الصغير الترست والمؤسسات الكبرى لأنها ترفع أسعار السلع المتوسطة التى يضطر الى شرائها منها ، كما هاجم أصحاب المصارف الذين يقتضونه أكثر مما ينبغى للائتمان ، ولكنه لا يتحمس بطريقة مماثلة لخفض أسعار ما يبيعه هو . لقد كان ينظر الى المشروعات الكبيرة باعتبارها منافسة خطرة بسبب انخفاض تكاليف الانتاج لديها ، وهو الأمر الذى يجعل فى وسعها أن تغزو سوقه بصورة متزايدة ، وليس لأنها تقتضى من المستهلك أكثر مما ينبغى . ومن ثم كان هناك ازدواج فى الموقف حتى بين صغار رجال الأعمال من خصوم المشروع الكبير ؛ وعندما انضمت هذه الجماعات فى حركة مشتركة مع العمال الصناعيين أو مستخدمى مشروعات الزراعة الرأسمالية والاستثمار الرأسمالى للنقابات ظهرت صعوبات أكبر حتى من ذلك . فالعامل الصناعى لم يكن يريد خفض أجره لخفض التكاليف وجعل

السلع أرخص للمستهلك . فقد أدرك على حق بأنه من الأفضل له أن يضغط من أجل الحصول على نصيب أكبر من مجموع ما يستولى عليه صاحب العمل . لقد كان على استعداد لأن ينضم الى التنديد باالرأسماليين الجشعين الذين يمكن اتهامهم بممارسة الاحتكار ، بيد أن همه الأول كان ، فى مجتمع يقوم على افتراض أن كل انسان يحاول الحصول على أقصى ما يستطيع لنفسه ، تنظيم جماعة ضاغطة خاصة به تحصل على أعلى أجور وأحسن ظروف يمكن الحصول عليها من أى صاحب عمل بذاته أو أى مجموعة من أصحاب الأعمال الذين يتعامل معهم .

وازاء هذه « المتناقضات » — اذا كان لنا أن نستعمل مصطلحا ماركسيا — جنحت الحركات « الشعبية » دائما الى التحلل مع انقضاء المناسبة التى قامت من أجلها ، وبخاصة عندما تتحسن الظروف الاقتصادية بعد كساد . ولكن العناصر التى اجتمعت فى مثل هذه الحركات لم تجد انشاء تنظيمات سياسية ثابتة ممكنا عندما انفصلت عن بعضها وحاولت العمل فرادى . فالفلاحون الصغار وأصحاب المشروعات التجارية والصناعية الصغيرة كانت لهم مصالح اقتصادية متعارضة كما كانت لهم مصالح مشتركة . لقد كانوا يتشاركون بلا ريب فى العداء نحو رجال المال ، ولكن الفلاحين كانوا يريدون ارتفاعا فى أسعار الأغذية وانخفاضا فى أسعار السلع المصنوعة ، فى حين كان تجار المدن وصغار المنتجين يريدون النقيض تماما ، كما كانت الكتلة المتزايدة من المهنيين وأصحاب المهايا تريد أن تكون البضائع الزراعية والصناعية رخيصة ، ولكن الخدمات التى يقدمونها هم — مثل التعليم أو الطب — أكثر ارتفاعا . واتجهت جميع هذه الجماعات الى أن تلتف ، عندما تكون احدى الحركات « الشعبية » قد خمدت ، حول الحزب الديموقراطى ، لأن « الجمهوريين » كان الحزب

الذى تمنحه المشروعات الكبرى ورجال المال معظم تاييـدهم فى أغلب الولايات وعلى الصعيد الفدرالى . ولكن هذه الجماعات لم تكن من القوة ، الا فى بعض الأماكن المتفرقة ، لتسيطر على الحزب الديموقراطى ، كما لم تكن متحـدة الى حـد يجعلها تعمل كجماعة ضاغطة متسقة . اذ لما كانت تريد أشياء متعارضة الى حد كبير ، فانه كان من السهل تنحيتها بترضيات مجزأة وصغيرة ، اذ لم ير الاكتفاء ببعض العبارات الرنانة التى لا تفيد السياسيين بشىء .

وواجه العمال، عندما حاولوا العمل سياسيا لأنفسهم ، صعوبة مماثلة لعدم التجانس بين طبقة الأجراء واختلاف الظروف التى تكسب فيها عيشها . وكثيرا ما قيل ان الأجور ، فى المراحل المبكرة عندما كانت الحدود تتسع ويسهل الحصول على الأرض ، كانت كفيلة بالقيام بنفسها ، وبخاصة أجور العمال المهرة ، باستثناء واحد هام هو حالات الكساد التى تصيب الصناعة والزراعة معا . ففى اقتصاد متوسع كانت فيه الموارد غزيرة بالنسبة للعمل ، كان من السهل على العامل الماهر فى الأوقات الطيبة أن يهاجر واما يستقر فى الأرض أو يجد فرصة للعمل بأجر طيب نسبيا فى منطقة جديدة أو سريعة التوسع ، ومن ثم فان مثل هؤلاء العمال ، كمثل الفلاحين والتجار . بيد أنه كانت هناك عقبة أخرى فى سبيل العمل السياسى للطبقة العاملة تتمثل فى أن العامل الماهر الذى نشأ فى الولايات المتحدة لم يكن ، فى تلك المرحلة من النمو الاقتصادى الأمريكى ، يحس بأنه أجير طوال حياته بالضرورة بالقدر الذى يحس به ذلك العامل الماهر فى أوروبا . وحتى المهاجر الذى نشأ فى غرب أوروبا وكان بروليتاريا ذا وعى طبقى كان قمينا بأن ينسى شعوره بالتضامن الطبقى مع زملائه العمال عندما يصـل الى الولايات المتحدة ، « أرض الفرص » ، ويصير موزعا فى تفكيره بين ولائه الطبقى وآماله فى الصعود فى السلم الاجتماعى الاقتصادى .

وبدلاً من أن تزول الانقسامات داخل الطبقة العاملة مع الانتهاء التدريجي للتوسع فى الثمانينات من القرن الماضى ومع نمو المشروع الرأسمالى الكبير ، زادت بصورة لا مراء فيها حوالى ذلك الوقت . وكان من أسباب ذلك التغير الذى حدث فى طبيعة الكتلة المتزايدة بسرعة من المهاجرين الى الولايات المتحدة واختلاف مصائرها . فقد ظل عدد المهاجرين من سنة ١٨٥٠ الى سنة ١٨٨٠ ثابتا تقريبا حيث بلغ حوالى ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ كل عشر سنوات ، وان كان يختلف كثيرا من عام الى عام . وارتفع هذا العدد فى العقد ٨١ — ١٨٩٠ الى ٤ر٣٠٠ر٠٠٠ . وفى العقد التالى هبط الى حوالى ٣ر٢٠٠ر٠٠٠ ، ثم ارتفع ثانية فى العقد ١٩٠١ — ١٩١٠ الى ٥ر٦٠٠ر٠٠٠ ؛ هذا فضلا عن أن طابع الهجرة تعرض لتغيير كبير ؛ فالى سنة ١٨٨٠ كانت نسبة كبيرة من المهاجرين تذهب الى الأرض ، وكان قسم كبير جدا من أولئك الذين ذهبوا الى الصناعة من العمال المهرة الذين احتلوا مكانهم جنبا الى جنب مع الهيئات القائمة من الحرفيين . وكانت هناك طبعا ، حتى فى ذلك الوقت ، أعداد كبيرة ممن وجدوا عملا غير ماهر فى الصناعة — فى أحواض السفن فى شيكاغو أو المناجم مثلا — مقابل أجور منخفضة نسبيا . ولكن بالمقارنة بما حدث بعد سنة ١٨٨٠ يعتبر سيل المهاجرين من العمال غير المهرة فى الصناعة صغيرا . الا أن مجىء أعداد أكبر بكثير من البلاد الأقل نموا فى الصناعة فى أوروبا ، حيث كانت مستويات المعيشة منخفضة ، وكذلك من غير الأوربيين من اليابان والصين ، غيّر الموقف تغييرا جذريا وأدى الى زيادة كبيرة فى صور الأعمال التى تعتمد على العمل الرخيص بالاشتراك مع أدوات الانتاج الكبير الرأسمالية تماما . وقد يتساءل المرء عما اذا كان مجىء المهاجرين هو الذى ساعد فى هذه الفترة على نمو الصناعة الرأسمالية الكبيرة ، أم أن نمو الأساليب الفنية

للانتاج الكبير هو الذى ساعد على زيادة الهجرة . ان الحقيقة الواضحة هى أن لكل من هذين العاملين أثرا فى الآخر .

وأيا كان الامر فان مقدم هذه الجحافل من المهاجرين ، ومعظمها ممن تعودوا على مستويات منخفضة جدا من المعيشة ، كان له أثر عميق فى نمو حركة الطبقة العاملة الامريكية ، وبخاصة فى المناطق الصناعية فى الشرق والغرب الاوسط التى كان قد تم عمارها . فكان على الاتحادات العمالية القائمة أن تختار بين أن تنظم القادمين الجدد وتطلب لهم « مستوى معيشة أمريكى » ، وان تقفل أبوابها دونهم ومحاولة اقتضاء أجور أعلى وشروط أفضل للعامل الماهر الامريكى الاصل أو الذى تأقلم فعلا بالظروف الأمريكية . وازاء الاستحالة المطلقة لأن يؤلف المهاجرون ، الذين تعوقهم الحواجز اللغوية والفقر المدقع ، نقابات فعالة خاصة بهم ، أصبح من الجلى أن أول شرط لنجاح السياسة الأولى من هاتين السياستين هو خلق نوع ما من النقابية التى تمنح العامل الامريكى الماهر الزعامة الفعالة لحركة مشتركة ، اما باعادة تنظيم الاتحادات المهنية القائمة وجعلها اتحادات صناعية مفتوحة ، كل صناعة على حدة ، للعمال المهرة وغير المهرة على السواء ، أو حتى بانشاء اتحاد كبير « شامل » يستطيع اجتذاب جماهير المهاجرين ووضع الموارد المشتركة لجميع القطاعات الصناعية فى خدمة كل صناعة على حدة .

وكانت السياسة البديلة هى عدم محاولة تنظيم القادمين الجدد أو تحسين ظروف عملهم ، والتركيز على الاحتفاظ باحتكار للاعمال الاكثر مهارة واقتضاء أكبر أجور متميزة فى حيز الامكان لسلعة المهارة النادرة والتأقلم مع ظروف الصناعة الامريكية . وأفضل طريقة لتحقيق هذه السياسة فى معظم الحالات هى التنظيم على أساس حرفى واتباع أساليب مساومة هدفها انشاء

سيطرة محتكرة لتزويد العمليات الاكثر مهارة بالعمال ، أو العمليات التى يمكن احاطتها أكثر من غيرها بسور من قواعد التدريب ، أو بأية وسيلة أخرى تجعلها بعيدة المنال .

ولا حاجة بنا الى قول ان النقابات الأمريكية لم تتبع أيا من هاتين السياستين تماما . ولكن معظم النقابات التى كانت تتجمع فى الثمانينات الماضية تحت لواء « الفدرال الامريكى للعمل » الجديد كانت أقرب بكثير الى السياسة الثانية منها الى الاولى . وكان « فرسان العمل » قد شرعوا فى الستينات والسبعينات من القرن الماضى فى ضم جميع أنواع العمال ، بصرف النظر عن الحرفة أو المهارة ، فى اتحاد شامل واحد لايخضع الا للتقسيمات التى تتطلبها ادارته بينما السلطة مركزة فى يد زعامة مركزية. ومنذ بداية الثمانينات قام نوع مختلف من النقابية ، متحدية هذه الصورة من التنظيم ، تقوم على أساس تنظيم منفصل لكل حرفة أو مجموعة من الحرف ، وتعمل على فرض مجموعة قواعد العمل التى تفضلها على أصحاب الاعمال لحماية العمال المهرة وتحسين أحوالهم أساسا دون الاهتمام كثيرا بما قد يحدث لغيرهم من العمال المضطهدين . وقد تقدم هذا النوع من النقابية بسرعة تحت القيادة القادرة لصانع السيجار الانجليزى المولد صمويل كومبرز (١٨٥٠ — ١٩٢٤) ، ونجحت فى أن تقضى من عدد متزايد من أصحاب الأعمال، الكبار والصغار ، اتفاقات جماعية، أو عقود، تنظيم الأجور والشروط وتغلق أبواب العمل أحيانا فى وجه غير الأعضاء فى النقابة التى يتعلق بها الأمر . ولم تتبع هذه السياسة فى أول الامر باعتبارها أسلوبا واعيا لابعاد المهاجرين أو تقسيم الطبقة العاملة الأمريكية الى جماعات — متميزة وغير متميزة . بل كانت أساسا فى الواقع رد فعل لفشل النقابية الجماهيرية فى تحقيق النتائج المرجوة . ولكنها أحرزت نجاحا طيبا بسهولة كبيرة فى

الموقف الجديد الذى كان فيه المهاجرون غير المهرة ممن ألفوا مستويات معيشة منخفضة قد بدأوا يؤلفون قسما متزايدا بسرعة من القوة العاملة فى الصناعات الكبرى التى تستخدم أساليب الانتاج الكبير ، كما اتفقت أيضا مع اتجاه المجتمع الأمريكى الى تنظيم نفسه أكثر فأكثر على أساس جماعات ضاغطة تمثل كل منها مصلحة متسقة ضيقة الى حد ما .

ولم يكن هذا النوع من النقابية ، الذى قصد به دعم المصلحة الاقتصادية لكل مجموعة بذاتها من العمال المهرة ، مما يتفق مع أى نوع من العمل السياسى يقوم على دعوة التضامن الطبقى للطبقة العاملة كلها ، أو يحاول تكتيلها كطبقة ضد الطبقة الرأسمالية بأكملها للاستيلاء على الدولة . ولكنه كان مما يتفق تماما مع نوع من العمل السياسى الذى يتم فى صورة ضغط على الدولة لتسحب تأييدها من أصحاب الأعمال فى الصراعات الصناعية أو لتصدر قوانين لمصلحة النقابات . بيد أن العمل السياسى الذى يعد طبيعيا أكثر من أى شىء آخر فى مثل هذه الحالات هو العمل على ضم أصوات النقابات الى جانب أى حزب أو جماعة أو فرد يمكن اقناعه بالتعهد بتأييد مطالب نقابية محددة بذاتها باعتبارها تحتل مركز الصدارة فى وقتها ،وليس التقيد الدائم بأى حزب معين . وأبعد الأشياء عن مثل هذا النوع من النقابية هو أن تؤدى الى تأييد حزب اشتراكى أو عمالى ، لأن مثل هذا الارتباط يدمر على الفور قدرة النقابات على الضغط على الأحزاب التى فى يدها السلطة فعلا أو يحتمل أن تحصل عليها فى المستقبل القريب . فقد أرادت نقابية الجماعات الضاغطة — أو « النقابية » فى أبسط صورها وأنقاها ، كما أطلق عليها كثيرا — أن تبيع تأييدها للسياسيين الذين يحتمل أكثر من غيرهم أن « يسلموا البضاعة » ، واذا أريد اقناع السياسيين بالاستجابة لضغطها فيجب أن يكون فى وسعها أن تقدم لهم شيئا ملموسا فى مقابل ذلك .

وقد انتشر هذا النوع من النقابية بسرعة ابتداء من الثمانينات بوحى من « الفدرال الأمريكى للعمل » . ولكنه كان معرضا للتحدى بلا انقطاع ، حتى من داخله ، كما كانت هناك محاولات مستمرة لتحديه من الخـارج أيضا . فقد كان هنـاك دائما داخل « الفدرال الأمريكى للعمل » حتى سنة ١٩١٤ أقلية اشتراكية طيبة كانت تضم قلة من الزعماء فى معظم النقابات المسجلة التى يتكون منها « الفدرال » . وقد تقدمت هذه الأقلية باقتراحات اشتراكية عامة فى مؤتمرات « الفدرال » المتعاقبة ، وحصلت فى بعض الحالات على ما يوازى ثلث الأصوات تقريبا . وقد تحدت من وقت لآخر زعامة كومبرز ، واستطاعت مرة أن تبعده عن رئاسة الحزب لمدة عـام بالتحالف مع بعض القطاعات التى أغضبها فترة ما . وكانت صراعاتها داخل « الفدرال » مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنزاعات المتعلقة بالأساس السليم للتنظيم النقابى . وكانت سياسة «الفدرال الأمريكى للعمل» هى أن يعطى كل نقابة يقبلها عضوا « براءة » تحدد اختصاصها — أى أنواع الأعمال التى لها حق ضمها اليها — وأن يعمل على التأكد من عدم اعتداء أى من النقـابات المنضمة على اختصاص أخرى وألا يسمح لنقابتين تسعيان لاجتذاب نفس الجماعات بالانضمام . وكانت « براءات الاختصـاص » هـذه تحدد العضوية فى الغالب على أساس الحرفة وليس على أساس الصناعة — وهو أمر طبيعى حيث يتركز الاهتمام على بناء احتكارات للعمل تقوم عـلى أساس من المهارة المشتركة . بيد أنه كان هناك عدد من الصناعات ليس من السهل وضع فيصل واضح فيها بين العمال المهرة وغير المهرة ، وكانت صناعات استخلاص المواد الأولية النامية بسرعة تحتل المركز الرئيسى بين هذه المجموعة من الصناعات . ولم تنضم اليها صناعات الانتاج الكبير ، مثل صناعة السيارات والمطاط ، الا مؤخرا . وفى صناعات استخراج الفحم

بصفة خاصة كانت النقابية الفعالة مستحيلة الا على أسس الصناعة لا الحرفة ، ومن الأسباب التى تؤكد ذلك أن أصحاب مناجم الفحم — الذين كثيرا ما كانوا يملكون المدن أو القرى بأكملها التى يعيش فيها عمالهم ويسيطرون عليها — قاوموا بعنف شديد أى اعتراف بحقوق المساومة الجماعية ، وكثيرا ما استعملوا أقصى أنواع العنف ، بواسطة العصابات المسلحة المأجورة وكذلك عن طريق السيطرة على الحكومة المحلية وسلطة الولاية ، فى تحطيم النقابات أو فى أن يجعلوا من المستحيل عليها أن تنظم أصلا .

وازاء هذه الظروف التى تشبه ساحة القتال كان لابد من السماح للمعدنين فى مناجم الفحم بأن ينظموا أنفسهم ، حيثما أمكنهم ، على أساس الصناعة — أى المهرة وغير المهرة معا — وليس فى تجمعات تضم المهرة فقط ، وكانت هناك حالات أخرى لم تطبق فيها النقابات الملحقة « بالفدرال » الأساس الحرفى بدقة . بيد أن « الفدرال » أصر بصفة عامة على أن يكون التقسيم مهنيا وليس على أساس الصناعات ، بحيث أن مهندسى الآلات فى مصانع النسيج مثلا كانوا ينتمون الى نقابة مهندسى الآلات لا نقابة عمال النسيج ، وعمال النقل الى نقابة عمال النقل حتى ولو كانوا يعملون فى خدمة مصنع . وقد حبذ الاشتراكيون الذين داخل « الفدرال » فى معظم الأحوال اما النقابية على أساس الصناعة لا الحرفة ، أو ذهبوا الى أنه يجب ، على الأقل ، التسامح فى اتخاذ الأساس الصناعى كلما تطلبت الظروف ذلك ، كما يجب عدم اقامة العقبات أمام النقابات الحرفية اذا رأت أن تفتح أبوابها للعمال المنتمين الى حرف مختلفة . وقد أعلن الاشتراكيون الذين فى « الفدرال » أن سياستهم هى « العمل من الداخل » أى العمل على كسب زملائهم الأعضاء الى سياسة من العمل

الطبقى وعلى انتخاب الاشتراكيين فى المراكز المهمة فى النقابات . ولكن كان هنالك دائما اشتراكيون آخرون نددوا « بالفدرال الأمريكى للعمل » على أنه قوة رجعية لا أمل فى اصلاحها ودعوا الى السياسة المنافسة ، سياسة « النقابية المزدوجة » — أى محاولة انشاء نقابات صناعية جديدة فى معارضة « الفدرال » ، أو « نقابة كبيرة واحدة » شاملة مفتوحة لجميع العمال فى معارضة « الفدرال » وكأداة لشن حرب طبقية جريئة ضد النظام الرأسمالى بأكمله . وكانت هذه السياسة فى الثمانينات من القرن الماضى وقبل تأسيس « الحزب الاشتراكى الأمريكى » ، هى سياسة دانيل دى ليون وحزبه « حزب العمال الاشتراكى » ، الذى أنشأ « حلف الحرف والعمل » كجناح صناعى فى عداء مرير « للفدرال » . وفى السنوات العشر الأولى من القرن احتلت منظمة « عمال العالم الصناعيين » فسرح النقابية الصناعية الجهادية ، وهى المنظمة التى تأسست بتأييد أنصار دى ليون والجناح اليسارى من « الحزب الاشتراكى » الجديد ؛ ولكنها سرعان ما انقسمت الى فريقين ، أحدهما من أنصار دى ليون والآخر مناهض له ، حول قضية العمل السياسى وصارت مصدرا لانقسام عميق داخل الحزب الاشتراكى بين اشتراكيى « الفدرال الأمريكى للعمل » ودعاة النقابية المزدوجة وعلى رأسهم أ . ف . ديز و و . د . هايوود .

ولكى نفهم طبيعة هذه النزعات وأثرها فى الاشتراكية الأمريكية من الضرورى أن نذكر شيئا عن الظروف التى أدت الى تكوين منظمة « عمال العالم الصناعيين » وما حظيت به من تأييد فى بداية تكوينها من جانب عمال معظمهم من مناطق المناجم وقطع الأشجار فى الغرب الأقصى . لقد كانت منظمة « عمال العالم الصناعيين » تقوم عند مولدها فى سنة ١٩٠٥ أساسا على نقابة واحدة — « الفدرال الغربى للمعدنين » — التى كانت فى شجار

مع « الفدرال الأمريكى للعمل » ؛ يرجع بعض السبب فيه الى نزاعات تتعلق بالاختصاص ، ولكن معظمه كان يعود الى عنف الصراعات الصناعية التى كان يخوضها فدرال المعدنين . وكان « الفدرال الغربى للمعدنين » — وهو شىء مختلف تماما عن « عمال المناجم المتحدين » الذى كان ينظم صناعة الفحم — يتكون أساسا من عمال المعادن وعمال الصهر فى الصناعية الجديدة التى كانت تنمو بسرعة فى الولايات الغربية . وفى هذه المناطق المنعزلة ، التى كانت تنمو تحت رعاية المشروعات الرأسمالية على هيئة مدن تملكها الشركات وتسيطر عليها فعـلا ، كانت العـلاقات الصناعية من أعنف نوع ولم تقف الشركات عند حد فى جهودها لمنع قيام الاتحادات وفى دعم قوتها بشراء قوى « القانون والنظام » وأجهزة الحكم المحلى فى الولايات .

وانبثق من هذه الظروف فى سنة ١٨٩٣ « الفدرال الغربى للمعدنين » ، وكان أصلا هيئة من الهيئات التى يتكون منها « الفدرال الأمريكى للعمل » وانفصل عنه فى سنة ١٨٩٧ . وبعد ذلك تولى « فدرال المعدنين » القياد فى تكوين « اتحاد غربى للعمل » مؤلف أساسا من عدد من نقابات « الحدود » المحلية التى كانت تخوض صراعا مريرا مع الشركات التى تسيطر عـلى الصناعات ومستعمرات الاقامة فى المناطق الضخمة التى تنتج البترول ومناطق التعدين وغابات قطع الأشجار فى الولايات الغربية . وكان المركز الأصلى للحركة فى مونتانا فى مدينة بيوت احدى مدن التعدين ؛ ولكن سرعان ما انتشرت فى ولايات أخرى — كلورادو وايداهو ونيفادا وكاليفورنيا وأريجون وواشنجتون — ثم الى الشرق أيضا . وفى سـنة ١٩٠٢ غير « الاتحاد الغربى للعمل » اسمه الى « اتحاد العمل الأمريكى » ، وبعد ذلك بثلاث سنوات اندمج فى منظمة « عمال العالم الصناعيين » التى

كانت فى الواقع اندماجا بين الجماعات الغربية التى تمثلها وبين أنصـار دى ليون وجماعات « النقابية المزدوجة » الأخرى فى الغرب الأوسط وولايات الشرق . وكان « الفدرال الغربى للمعدنين » طوال الفترة هو الجزء الراسخ حقيقة من الحركة ؛ اذ برغم أنها ضمت عدة نقابات أخرى كانت تعتبر اسما أكثر من مجرد نقابة محلية فانه لم يكن من بينها نقابة قوية حقيقة أو تمثل أغلبية العمال المنظمين فى الحرف التى يتعلق بها الأمر . فى حين كان « الاتحاد الغربى للمعدنين » من الناحية الأخرى فى منطقته هيئة قوية منظمة تحظى بولاء جمهرة معدنى المعادن ، والجماعات المتصلة بها ، فى صراعها القاسى . وكانت الأساليب العنيفة التى اتبعها الى حد كبير نتاجا ضروريا للمعارضة التى لا هوادة فيها من جانب شركات التعدين لأية صـورة من صـور المساومة الجماعية وكذلك نتيجة للعنف الذى استخدمته هذه الشركات فى محاولاتها اخماد النقابية . والواقع أنه عندما عدل هذا الموقف بعد عشرين عاما تقريبا من الصراع الشديد ، سرعان ما فقد « الفدرال الغربى للمعدنين » حماسته للقضايا المتطرفة . وفى سنة ١٩٠٧ انفصل عن « عمال العالم الصناعيين » الذى كان قد ساعد على تأليفه ، وفى سنة ١٩١١ عاد الى « الفدرال الأمريكى للعمل » .

وكانت الشخصيتان البارزتان فى « الفدرال الأمريكى للمعدنين » هما رئيسه شارلس هـ . موير ومنظمه الرئيسى وليم ددلى هايوود (١٨٦٩ — ١٩٢٥) . وقد كان هذان الشخصان هما الشخصيتين الرئيسيتين فى قضية مشهورة كانت أيضا نقطة التحول فى تاريخ الحركة . اذ أتهما ، مع شخص ثالث هو جورج بتيبون ، باغتيال أحد حكام ولاية ايداهو السابقين ، اسمه ستوينبرجر ، كان قد لعب دورا رئيسيا فى استخدام سلطات الولاية ضد « الفدرال » . وقد بدأت القضية فى أوائل عام ١٩٠٦ باختطاف شرطة ولاية

ايداهو للثلاثة فى كلورادو بصورة غير مشروعة وايداعهم فى سجن ايداهو انتظارا للمحاكمة . وانتهت القضية فى سنة ١٩٠٧ باخلاء سبيلهم بعد دفاع مجيد من محاميهم كلارنس دارو . وقد أدت هذه القضية المشهورة الى تركيز الانتباه فى جميع أنحاء الولايات المتحدة على شئون « عمال العالم الصناعيين » وسياسته ، ولكنها أدت أيضا الى حدوث انشقاق عميق داخل « فدرال المعدنين » ، ويرجع اليها معظم السبب فى انسحاب هذا الفدرال من « عمال العالم الصناعيين » بينما كان زعماء الفدرال اليساريين فى السجن . لأنه برغم أن المتهمين كانوا أبرياء من الاغتيال ، فان ما ظهر أثناء المحاكمة ألقى ضوءا كالحا على سلوك كل من الجانبين ابان الصراعات المريرة فى السنوات السابقة ، وعرض الجانبين للسخط الشديد من جانب الرأى العام . ولم تنته فترة العنف فى الصراعات الصناعية فى الغرب قط فى سنة ١٩٠٧ كما سنرى ؛ ولكن حدة الصراع أخذت تخف جدا منذ ذلك الوقت ، فيما يتعلق بالمعدنين ، وعدل عن محاولة تحطيم « الفدرال » الى حد كبير .

وكان يوجد داخل « عمال العالم الصناعيين » صراع حاد بين الاتجاهات المختلفة منذ انشائه فى شيكاغو سنة ١٩٠٥ . فقد كان مؤسسوه وأنصاره متفقين على أن أساس سياسة الطبقة العاملة يجب أن يكون الصراع الطبقى الثورى الذى يهدف الى قلب الرأسمالية تماما واستيلاء العمال المنظمين على السلطة فى المجتمع . وكانوا متفقين أيضا على النبذ الصريح لفكرة العمل من داخل « الفدرال الأمريكى للعمل » والنقابات المستقلة من أمثال « روابط اخوان السكك الحديدية » بأمل تحويل أعضائها الى اتجاه أكثر صلابة والى قبول الصراع الطبقى كمذهب وأسلوب عمل . وكانوا أيضا معارضين تماما للاشتراكيين الذين يتطلعون الى النجاح

فى الانتخابات والاصلاح التدريجى كوسيلة للتقدم نحو مجتمع جديد ومن ثم شرعوا يعملون على كسب الناخبين غير الاشتراكيين ، أو على الأقل الذين ليسوا أكثر من نصف اشتراكيين ، بالتقدم ببرامج اصلاح معتدلة . ولكن برغم أن مؤيدى « عمال العالم الصناعيين » كانوا متحدين ضد كل من النقابية التقليدية والاشتراكية الاصلاحية ، فانهم كانوا مختلفين اختلافا حادا حول السياسات الايجابية التى تؤدى الى هدفهم الثورى . فقد كان بينهم على الأقل أربع جماعات متميزة الى حد ما . أولا أنصار دى ليون من « حزب العمال الاشتراكى » و « حلف الحرف والعمل » الذين كانوا يؤمنون بحماسة بالعمل السياسى عن طريق حزب ثورى ، ولكنهم أرادوا أن يعمل هذا الحزب فى تحالف مع النقابية الصناعية الثورية وينأى عن السعى وراء أية اصلاحات داخل النظام الرأسمالى وألا يستخدم الانتخابات والأنظمة البرلمانية الا كوسيلة لتعليم العمال وتنويرهم لكى يتم تحويلهم الى الماركسية الثورية ، وكذلك خوض الصراع الصناعى اليومى بنفس الهدف . وكان أنصار دى ليون يعتقدون أنه ينبغى أن تكون قيادة الحزب والحركة النقابية للاشتراكيين الثوريين وأن تسود فيهما الأفكار الثورية ، وأن الحزب يجب أن يكون هيئة مركزية لوضع السياسة تمارس سلطة نظامية قوية على جميع أعضائها وتقود العمال الصناعيين نحو عمل ثورى موحد عندما يحين الوقت .

وكانت الجماعة الثانية داخل « عمال العالم الصناعيين » ، وهى التى كان رئيسها البارز هايوود ، لا تنبذ العمل السياسى كلية ، كما قال البعض ، ولكنها اعتبرته ثانوى الأهمية تماما . وكان هايوود نفسه عضوا عاملا فى الحزب الاشتراكى الأمريكى الى أن طرد من لجنته التنفيذية القومية فى سنة ١٩١٣ ؛ وقد أنكر باستمرار تهمة أنه ضد الاشتراك فى

السياسة . بيد أنه ذهب الى أنه من الضرورى اشعال الحرب الطبقية فى الميدان الصناعى أولا وأن الطريقة الفعالة الوحيدة لجعل الطبقة العاملة ثورية هى تدريب أعضائها فى صراع مستمر ضد الرأسمالية فى المناجم والمصانع وأماكن العمل الأخرى . ومن ثم فان أول وأهم ما كان يهدف اليه هو خلق حركة نقابية صناعية ثورية ومجاهدة ، واعتبر وظيفة الحزب الاشتراكى ثانوية . بل انه ذهب فى الواقع الى أبعد من ذلك ، اذ أنه ذهب الى أن الاشتراك فى المعارك الانتخابية وفى أعمال الحكومة وهيئات الحكم المحلى لابد حتما أن يؤدى الى فساد المشتركين اللهم الا اذا كانوا مدفوعين باستمرار بحركة نقابية ، يسألون أمامها ، تشن حربا طبقية جهادية، فى الميدان الصناعى بلا توقف . وقد نمت آراء هايوود من تجربته الواقعية فى المناجم ومعسكرات العمل فى قطع الأخشاب فى الغرب المتوسع . فلم يستطع أن ينبذ العمل السياسى نبذا كاملا ، لا لأنه كان يريد استخدام النقابية الصناعية أداة للضغط المستمر على دولة عدوة وحكومات محلية متحالفة مع المشروعات الكبيرة فحسب ، بل أيضا لأنه رأى ضرورة الاستيلاء على أجهزة الحكم المحلى على الأقل كجزء من استراتيجية الحرب الصناعية . بيد أنه كان معاديا ، بقدر ما كان أنصار دى ليون يعادون ، جميع أنواع الحلول الوسط الانتخابية وكل محاولات استخدام أجهزة الحكم القائم كوسيلة لتحقيق الاصلاحات التدريجية . وكان يرى أن الشىء الوحيد الذى يستطيع العمال أن يفعلوه سياسيا ، غير الثورة ، هو الحيلولة دون استخدام أجهزة الحكم بواسطة الرأسماليين ضد العمال . هذا فضلا عن أن وجهة نظر هايوود فى المجتمع البروليتارى المقبل كانت تقوم على أساس الحركة النقابية الثورية وليس على أساس حزب سياسى . فالعمال أنفسهم ، عن طريق اتحاداتهم الصناعية ، يتولون السيطرة على

الصناعة من الرأسماليين ويستبدلون البرلمانات وأجهزة التنفيذ السياسية بأجهزة تنبثق مباشرة من قوتهم الصناعية المنظمة .

وهذا الاتجاه قريب جدا طبعا من اتجاه السندكاليين الفرنسيين من عدة أوجه ولكنه لم يشتق منهم ، كما أنه لا يطابق معتقداتهم تماما . فالفكرة الرئيسية لدى مجموعة هايوود فى « عمال العالم الصناعيين » هى فكرة « النقابة الواحدة الكبرى » التى تضم ، على أساس طبقى ، جميع أنواع عمال البلاد كلها — وسرعان ما تضم عمال العالم كله — واخضاع الكتلة كلها لتوجيه مركزى على هدى خطة شاملة . وقد أصر هايوود دائما على أن « النقابة الواحدة الكبرى » يجب أن تكون جهاز التخطيط الأعلى للمجتمع البروليتارى الجديد ، ينظم الاستخدام السليم لقوى الانتاج وينميها لتسد حاجات العمال ، ويسيطر على توزيع الناتج . وقد اعتمد النقابيون الصناعيون عمليا على المبادرة التلقائية لمجاهدى الجماعات المحلية الى حد كبير ؛ ولكن بينما كان السندكاليون الفرنسيون مصرين على الاستقلال الذاتى المحلى باعتباره الأساس الضرورى للمجتمع الحر ، ذهب أنصار هايوود الى أنه لا يمكن مقاتلة قوة الرأسمالية المركزية قتالا فعالا الا بقوة مركزية للطبقة العاملة . وكانت المدرستان على السواء تؤمنان ايمانا قويا بمفهوم النخبة الثورية — التى كان الفرنسيون يطلقون عليها « الأقلية الواعية » ؛ ولكن « الفدرال الغربى للعمال » ومنظمة « عمال العالم الصناعيين » فى الغرب حاولا أن يخضعا النخبة لسيطرة مركزية والقائها فى خضم الصراع عند كل فرصة .

وتمثلت هذه السياسة بأوضح صورها فى الأساليب التى استخدمتها القطاعات الغربية« لعمال العالم الصناعيين » (و « اتحاد العمال الغربى » قبلها) فى ادارة صراعها من أجل حق حرية القول . فكلما حدث قتال يتعلق

بحرية القول فى مكان ما هرع أعضاء « عمال العالم الصناعيين » من الأماكن الأخرى وانضموا الى المعركة معرضين أنفسهم لالقاء القبض عليهم حتى تفيض بهم السجون . ويعود نجاح هذه الأساليب طبعا الى القدرة الفائقة على الحركة التى كان يتسم بها العمل فى الحدود الغربية . فقد تعودت الطبقات الكادحة فى الغرب على التنقل كثيرا من مكان الى آخر — دون أن يدفعوا أجور القطارات التى ينتقلون بها عادة . فلم تكن لهم جذور محلية يصعب انتزاعها ، مثل العمال الفرنسيين — أو حتى مثل جمهرة العمال فى المناطق الأكثر استقرارا فى الولايات المتحدة . فلم يكونوا مواطنين فى المدن الجديدة أو المعسكرات التى اتفق أنهم يعملون فيها ، بل أقرب الى وحدات من قوة عمل مهاجرة يطيب لها المقام — أو لا يطيب — فى كل مكان تحل فيه . وأدى هذا الى احساس شديد ، بين العمال الجهاديين ، بالتضامن ضد أعدائهم الطبقيين عبروا عنه بجلاء فى أغانيهم وفى « لغتهم العامية » التى نمت فى اتصالاتهم اليومية . ولكن هذا التضامن لم يكن له موطن ، وكان ذلك أحد الأسباب الكبرى فى أنه تبلور فى العمل الصناعى بسهولة أكثر من العمل الانتخابى .

وتتألف الجماعة الثالثة بين أتباع « عمال العـالم الصناعيين » من الخصوم الخلص للعمل السياسى — النقابيين الصناعيين الفوضويين الذين كثيرا ما خلط بينهم وبين أنصار هايوود . وكان هذا الفريق متأثرا أكثر بكثير من سابقيه بالنفوذ الأوربى فى نظرياته : فالعنصر الفوضوى فيه جلبة المهاجرون معهم من أوروبا ، برغم أن الظروف الأمريكية عدلته . وهو يرجع الى جوهان موست (١٨٤٦ — ١٩٠٩) والجماعات التى التفت حول صحيفته « فرايهايت » والى فوضويى شيكاغو فى الثمانينات من القرن الماضى ؛ وكان أكثر أنصاره بين المهاجرين الأجانب . وقد سيطر هـذا العنصر الفوضوى الى حد كبير على الحركة النقابية الصناعية عندما أدى

انسحاب « الفدرال الغربى للمعدنين » الى تدمير قوتها فى ولايات الغرب . وكانت النقابية الصناعية فى الغرب ، على النقيض من ذلك ، اتجاها محليا انبثق من الظروف المحلية لمنطقة الحدود ولا يدين بالكثير للنفوذ الأوروبى . ان الفوضويين والسندكاليين الفوضويين فى « عمال العالم الصناعيين » لم يكن من خطتهم الاستيلاء على الدولة وتحويلها الى ديكتاتورية البروليتاريا ولا خلق « نقابة كبيرة واحدة » بدلا منها لتتولى سلطتها المركزية ، بل تدمير كل حكم اكراهى من أجل التنظيم الذاتى التلقائى « الحر » الذى يقوم به العمال أنفسهم على أساس الكوميونات المحلية ، على أن تعالج المشاكل التى تمس مناطق واسعة عن طريق تكوين فدرالات « حرة » من الجماعات المحلية .ولا حاجة بنا الى مناقشة مذاهبهم الجوهرية هنا فقد شرحت بتفصيل كامل فى فصول أخرى فى علاقاتها بظواهرها الأوروبية . وكل ما يتطلبه الأمر هنا هو أن السندكاليين الفوضويين فى الولايات المتحدة كانت تحدوهم نزعة تنظيم كتل المهاجرين الذين كانوا يتدفقون على البلاد من أوروبا وبخاصة أولئك الذين جاءوا من بلاد لاتينية ، التى كانت بها معاقل السندكالية الأوروبية ، أو من المناطق الأقل نموا فى شرق أوروبا وجنوبها الشرقى . وفى حين كان المهاجرون من ألمانيا الى الولايات المتحدة أكثر من أى بلد آخر فى القرن التاسع عشر ، كان الايطاليون أكثر المهاجرين عددا فى السنوات الأولى من القرن العشرين يتلوهم الروس والبولنديون . وكان الفرنسيون قليلين نسبيا ، وكان تأثيرهم فى السندكالية الأمريكية أقل من تأثير الايطاليين ، الذين تولوا فى عدة مناطق زعامة المهاجرين الذين استقروا فى المدن الكبرى وصاروا عمالا فى المصانع ومستخدمين فى المحلات التجارية والمطاعم أو اشتغلوا فى أنواع كثيرة مختلفة من الخدمات فى المدن . وكان الروس والبولنديون ،

الذين دخل معظمهم فى حرف « أشغال الابرة » ، ممن استجابوا أيضا الى نداء السندكالية الى حد ما .

وكان « عمال العالم الصناعيون » يضمون أيضا عنصرا خامسا كانت تمثله أصدق تمثيل شخصية بارزة هو يوجين فيكتور دبز (١٨٥٥ — ١٩٢٦) مرشح الحزب الاشتراكى فى انتخابات الرئاسة عدة مرات متوالية . وكان دبز قد برز الى المقدمة بوصفه زعيما لمحاولة لتنظيم عمال السكك الحديدية فى اتحاد صناعى شامل فى معارضة « رابطة اخوان السكك الحديدية » المحافظة والتى نظمت على أساس حرفى وتجاهلت مطالب العمال الأقل مهارة الذين يعملون فى انشاء السكك الحديدية وصيانتها . وكان دبز نفسه عاملا من عمال السكك الحديدية وصار سكرتيرا « لرابطة اخوان وقادى السكك الحديدية » ، ثم استقال منها فى سنة ١٨٩٢ لكى يؤلف « نقابة السكك الحديدية الأمريكية » على أساس صناعى شامل . وانتصر وهو على رأس النقابة الجديدة فى اضراب هام ضد « سكك حديد الشمال الكبرى » فى سنة ١٨٩٤ ؛ ولكن فى نفس العام دعت نقابته الى مقاطعة عدد كبير من السكك الحديدية تأييدا لاضراب عمال البولمان ، وردت الشركات على ذلك بالحصول على حكم ضدهم من المحاكم الفدرالية وحمل الحكومة الفدرالية على ارسال جنود فدراليين الى ايلينوى للمساعدة فى تحطيم الاضراب . واتهم دبز نفسه بالتآمر ثم أخلى سبيله ، ولكنه أبقى فى السجن لخرق حكم المحاكم الفدرالية بينما تكاتفت الشركات والمحاكم والحكومة المحلية على تحطيم الاضراب ، ومعه النقابة . وكانت هذه هى القضية التى استخدم فيها حكم المحاكم لأول مرة كوسيلة لالحاق الهزيمة بالعمل النقابى ؛ والأمر الآخر الذى جعلها قضية مرموقة هو جلب الجنود الفدراليين الى ايلينوى برغم احتجاج حاكم الولاية الليبرالى ، جون ب .

آلتجلد ، الذى قابلناه من قبل فيما يتصل بفوضويى شيكاغو [1] .
ودفعت هذه التجارب دبز الى اعتناق الاشتراكية ، واشترك فى انشاء « الحزب الاشتراكى الأمريكى » وصار على الفور أكثر زعمائه شعبية بما لا يقاس . وكان اتجاهه فى جميع الأوقات أكثر يسارا من الحزب ، وظل داعية خالصا للنقابية الصناعية . وكان له ، بوصفه أبرز خطباء الحزب ، أتباع كثيرون ، وعين مرشح الحزب للرئاسة فى انتخابات متعاقبة برغم خلافه الصريح مع معظم زعمائه . وقد قام بأعمال باهرة تدل على احتمال كبير فى تجواله للتحدث باسم الحزب ، وظل عـدة سنوات الشخصية الشعبية حقيقة فى صفوفه وفى وسعه الاعتماد على تأييد كثيرين خارجه . وقد حاول الجناح اليمينى فى الحزب ، المرة تلو المرة ، أن ينزعه من مركزه كمرشح الحزب للرئاسة ، ولكن شعبيته ظلت لا تقهر حتى الحرب الأولى التى اتخذ فيها موقف دعاة السلام وسجن ثانية . وبرغم أن دبز كان صريحا فى التعبير عن آرائه اليسارية فانه رفض باستمرار التـورط فى النزاعات الداخلية للحزب الاشتراكى بالعمل فى لجنته التنفيذية ؛ فقد فضل الاحتفاظ بحريته ورفض أن يأخذ التوجيهات من الجمعية العمومية للحزب . وكانت اشتراكيته غير جامدة ويسرى فيها عنصر أخلاقى قوى . ولم يهتم كثيرا بالنظريات ولا تهمه النقاط الدقيقة فى المذهب . ولما كان يؤمن ايمانا ثابتا بضرورة صراع الطبقات وبمجىء المجتمع اللاطبقى ، فانه دعا بلا هوادة الى نوع من النقابية يضم العمال المهرة وغير المهرة معا فى منظمة مشتركة ، ومن ثم كان شديد المعارضة « للفدرال الأمريكى للعمل » وللنقابية الحرفية فى جميع صورها . وقد أيد « عمال العالم الصناعيين » ، ولكنه لم يكن من دعاة « النقابة الكبيرة الواحدة » التى دعا اليها أنصار هايوود ، ولا من أنصار السندكالية . وأقرب الناس شبها به فى الحركات

(١) انظر الجزء الثانى – الفصل الثالث عشر .

العمالية فى البلاد الأخرى هو جورج لانسبورى ، الذى كان لديه نفس المدخل الأخلاقى العريض تقريبا وكذلك نفس الاحساس الشديد بمظالم المضطهدين — وأيضا نفس القدرة على اثارة الاشتراكيين والنقابيين اليمينيين الذين كانوا يضطرون الى الاعتراف باخلاصه وقوته المعنوية .
وقد جذب دبز الى « عمال العالم الصناعيين » كثيرا من الاشتراكيين الذين كانوا لولاه ينفرون من عنف، هجومه على أخلاقيات الرأسمالية وتبريره العنف كرد على الاضطهاد الرأسمالى . وكان هذا الهجوم على القواعد الأخلاقية السائدة هو فى الواقع أكثر الأمور التى احتدمت حولها المناقشة بين الاشتراكيين الأمريكيين ، كما كان هو ذلك الجانب من سلوك « عمال العالم الصناعيين » الذى استغله خصومة باستمرار كوسيلة للتشهير به .
وكان الهجوم أعنف ما يكون تعبيرا فى الغرب الأقصى حيث كان النقابيون الصناعيون يخوضون باستمرار معارك ضد خصومهم الذين لم يظهروا أى تورع فيما يمكن أن يلجأوا اليه من اجراءات . فاطلاق النار والقبض غير القانونى والترحيل عنوة ضرب « المثيرين » ضربا مبرحا كانت كلها اجراءات عادية فى صراعات الحدود فى ولايات الغرب ؛ ولم يتورع العملاء الذين تستخدمهم الشركات عن « تلفيق » التهم صراحة للزعماء النقابيين الذين يريدون التخلص منهم . ورد النقابيون بعنف ، لا ضد « عملاء » الشركات وجواسيسها فحسب ، بل وضد رجال الشرطة والسياسيين الذين تسخرهم الشركات لخدمة أغراضها القذرة ؛ واندفع هايوود والزعماء الآخرون فى تبريرهم عنف النقابيين الى التنديد بصرح العدالة والنظام بأكمله باعتباره سخرية بالعدالة والحرية الحقيقتين ، وان الأفكار التى مثلها مجرد « أخلاق بورجوازية » ينبغى على العمال ألا يهتموا بها .
وقوبلت كل الأقوال التى من هذا النوع بارتياع وتنديد من جانب الصحفه

الرئيسية واتخذت لتبرير الاجراءات الاضطهادية التى تتخذ ضد المذنبين . وقد كان هناك ، طبعا ، عنصر كبير من الرياء فى هذه التنديدات ، ولكن هجوم النقابيين الصناعيين على الأخلاق السائدة أزعج أيضا كثيرا من الاشتراكيين — وبخاصة كتلة كبيرة من الاشتراكيين المسيحيين الذين هرعوا الى الحزب الاشتراكى فى سنواته الأولى . وبرغم أن دبز دافع عن المتطرفين على أساس انهم انما دفعوا الى أعمال العنف بسبب ما تعرضوا له من اضطهاد غير عادل ، الذى كان فى كثير من الأحوال غير قانونى بالمرة، فانه لم يذهب قط الى حد النبذ الأخلاقى الذى أضفى على « عمال العالم الصناعيين » سمعة سيئة لدى الجمهور غير المفكر وبذلك جعل الاضطهاد أسهل . لقد ظل بصورة ما شخصية وحيدة متربعة فى الجناح اليسارى ، ويرجع الى هذه العزلة ذاتها فضل كبير فى المحافظة على الحزب الاشتراكى من التفرق برغم حدة الشعور بين فرقه المتنافسة .

وبعد انسحاب « الفدرال الغربى للمعدنين » سرعان ما بلغ الصدام بين الفرق المتنافسة داخل « عمال العالم الصناعيين » ذروته حول قضية مكان السياسة ، أو بالأحرى الأحزاب السياسية . لقد كانت العبارات الافتتاحية فى مقدمة دستور « عمال العالم الصناعيين » الذى أقر فى سنة ١٩٠٥ هى :

« ان الطبقة العاملة وطبقة أصحاب الأعمال لا تربطهما أى روابط مشتركة . فلا يمكن أن يكون هناك سلام ما دام الجوع والعوز منتشرين بين الملايين من العاملين فى حين تحظى القلة ، التى تتألف منها طبقة أصحاب الأعمال ، بكل الأشياء الطيبة فى الحياة » .

« ولابد أن يستمر الصراع بين هاتين الطبقتين الى أن يتحد جميع الكادحين على الصعيد السياسى ، كما على الصعيد الصناعى ، ويستولون

على ما ينتجونه بعملهم عن طريق التنظيم الاقتصادى للطبقة العاملة ، بدون الالتحاق بأى حزب سياسى » .

وقد كانت هذه العبارات التى تتسم ببعض الغموض والتعقيد نتاج حل وسط . فأنصار دى ليون ما كانوا ليقبلوا الانضمام الى « عمال العالم الصناعيين » الذى حبذ بصراحة التضامن على الصعيد السياسى كما على الصعيد الصناعى؛ ولكنهم أيضا ما كانوا يستطيعون المطالبة بالالتحاق بحزب سياسى والا أثاروا موضوع الى أى الحزبين الاشتراكيين المتنافسين تنضم المنظمة الصناعية . كما أن أولئك الذين يفضلون العمل السياسى فى « عمال العالم الصناعيين » لم يكونوا ممن يريدون بالضرورة الحاق التنظيم النقابى بأى حزب ، لأن ذلك كان يعنى تمييع الحزب بعناصر لا تقبل انجيله بأكمله . والواقع أن كثيرين منهم فضلوا التنظيم الألمانى الذى لا تلحق فيه الحركة النقابية بالحزب بل تقبل زعامته ويديرها رجاله الأقوياء . وكان الأمل يراودهم بأن ذلك هو ما سيحدث فى حالة « عمال العالم الصناعيين » كما حدث من قبل فى حالة « حلف الحرف والعمل » الذى أريد « بعمال العالم الصناعيين » أن يحل محله . ولكنه لم يحدث ، ويرجع بعض السبب فى ذلك الى أن « الحزب الاشتراكى » فى ذلك الوقت كان ينمو بسرعة أكثر بكثير من حزب دى ليون « حزب العمال الاشتراكى » ، كما يرجع بعضه الى أن أنصار دى ليون لم يحظوا بأى تأييد فى الغرب حيث جند « عمال العالم الصناعيين » معظم أتباعهم فى الأيام الأولى .

وعلق أنصار دى ليون فى « عمال العالم الصناعيين » أهمية رئيسية على تلك العبارة فى المقدمة التى بدا أنها تؤكد على التنظيم السياسى بقدر ما تؤكد على التنظيم الصناعى . وكان فى الجانب المقابل السندكاليون الفوضويون والنقابيون الصناعيون الغربيون أيضا يعتبرون العمل الصناعى

أول صور نشاط الطبقة العاملة الثورى وأهمها بما لا يقاس ، وقد ضايقتهم العبارة الخاصة بالعمل السياسى التى لم يكف أنصار دى ليون وبعض أتباع الحزب الاشتراكى فى « عمال العالم الصناعيين » عن مواجهتهم بها قط . ونجم عن ذلك أن « الغربيين » والسندكاليين الفوضويين تكاتفوا على تعديل هذا الجزء من المقدمة بحذف كل اشارة الى السياسة .

وفى سنة ١٩٠٨ تقدمت هذه الجماعات ، يقودها و . ا . تراوتمان من نقابة عمال البيرة وفنسنت سان جون من الغرب ، بتعديل للفقرة الثانية ونجحت فى اقراره على الأساس التالى :

« ولابد أن يستمر الصراع بين هاتين الطبقتين الى أن ينتظم عمال العالم فى طبقة ويستولون على الأرض وآلات الانتاج ويلغون نظام الأجور » .

وبذلك حذفت الفقرة الأخيرة كلها ولم تعد هناك أية اشارة الى العمل السياسى ولا الى العمل الصناعى بعبارة صريحة . ولكن بقية المقدمة جعلت من الواضح أن التنظيم الطبقى فى الميدان الاقتصادى اعتبر الهدف الرئيسى وان هذا التنظيم لا يقصد به أن يكون أداة للصراع الطبقى فحسب ، بل أن يكون أيضا جهازا للسيطرة على ادارة المجتمع بعد الثورة . ولم يستبعد العمل السياسى صراحة — فما كانت هناك أغلبية توافق على ذلك — ولكنه لم يؤكد أيضا ، لقد تجوهل ببساطة .

ولم يستطع أنصار دى ليون قبول ذلك مطلقا . فقد انسحبوا على الفور وألفوا فى اجتماع خاص بهم منظمة « عمال العالم الصناعيين » المنافسة ، وأعادوا تأكيد الفقرات السياسية التى كانت الأغلبية قد محتها . بل انهم ذهبوا الى أبعد من ذلك ووضعوا فقرة جديدة تتضمن تأكيدا أكثر بكثير لوجهة نظرهم . وكانت هذه الفقرة كما يلى .

« ولابد أن يستمر الصراع بين هاتين الطبقتين الى أن يتحد الكادحون فى الميدان السياسى تحت لواء حزب سياسى ثورى متميز تحكمه المصلحة الطبقية للعمال ، وفى الميدان الصناعى تحت لواء « نقابة صناعية كبيرة واحدة » تستولى على جميع وسائل الانتاج والتوزيع وتديرها لمصلحة جميع منتجى الثروة » .

وهكذا كان هناك ابتداء من سنة ١٩٠٨ هيئتان متنافستان كل منهما تحمل اسم « عمال العالم الصناعيين » وتحاول كل منهما بناء منظمة ثورية جماهيرية للطبقة العاملة . وكان المركز الرئيسى لجماعة الأغلبية ، التى كان هايوود هو الشخصية البارزة فيها ، فى شيكاغو ، بينما كان مركز جماعة « عمال العالم الصناعيين » المنافسة بزعامة دى ليون ، فى ديترويت . وكانت منظمة شيكاغو أكبر المنظمتين وأبعدهما نفوذا ، ولكن المنظمتين كانتا صغيرتين . ففى وقت الانقسام كانت الهيئة كلها لا تزيد على ١٥٫٠٠٠ عضو يدفعون اشتراكاتهم ، وبعد ذلك بحوالى عام كان « عمال العالم الصناعيين » فى شيكاغو أقل من ١٠٫٠٠٠ وفى ديترويت ٤٠٠٠ على أكثر تقدير . وبعد ذلك زاد عدد الأعضاء فى كليهما عندما وضع أعضاؤها العاملون أنفسهم على رأس حركات الاضراب بين عمال المصانع المهاجرين وبخاصة فى مصانع النسيج . ولكن الأعضاء الجدد الذين كانوا يتدفقون أثناء الاضراب كانوا عادة يتقاعسون بمجرد انتهائه ؛ وحتى فى ذروة نفوذهما من المؤكد أن أعضاء منظمة شيكاغو لم يصلوا الى ٢٠٫٠٠٠ فى أحسن تقدير ، ولم تبلغ منظمة ديترويت أكثر من عشرة آلاف . أما النقابة الجماهيرية التى كان يؤمل تأليفها فلم تظهر الى حيز الوجود قط . ويرجع الفضل فى السمعة العالمية التى تمتع بها « عمال العالم الصناعيين » ونفوذهم الأكيد الى حفنة من الثوريين النشطين جدا بينهم كانوا على استعداد لأن يهرعوا فى آية لحظة

الى أى مكان يقوم فيه اضطراب صناعى . وقد ورثوا هذا الأسلوب عن أسلافهم الغربيين ، « الفدرال الغربى للمعدنين » و « اتحـاد العمـل الأمريكى » ، ولكنهم طبقوه أساسا على ظروف الجماعات المهاجرة فى الشرق والغرب الأوسط ، بدلا من ظروف الحدود فى ولايات الغرب .

واعتقادى أن رد الفعل القوى الذى أثاره نشاط « عمال العـالم الصناعيين » انما يرجع الى الدعاية التى قام بها خصومهم عنهم أكثر منه الى جهودهم . ولا ريب أن اضرابات عمال النسيج فى لورانس ولوويل ، فى ماساشوستس ، وفى باترسون ، فى نيوجرسى ، كانت مهمة باعتبارها علامة على بدايات التمرد بين المهاجرين الذين كانوا يستغلون كمصدر للعمل الرخيص ووضعوا فى مركز اقتصادى واجتماعى أدنى بالنسبة للعامل « الأمريكى » . ولكنها كانت اضرابات محدودة النطاق الى حـد ما وما كانت لتسترعى انتباها كبيرا نسبيا لولا أن دوائر الأعمال الأمريكية كانت على استعداد للالتجاء الى أية وسيلة وكل وسيلة لاخمادها . وفى مستهل العقد التالى من القرن العشرين كانت الرأسمالية الأمريكية ، فى القطاعات التى تأثرت بنمو النقابية بين الحرفيين المهرة ، قد قدرت حدود فاعلية النقابية الحرفية وصارت على استعداد للتفاهم معها ، وان لم يتم ذلك دون الرجوع من وقت لآخر الى أساليب القتال الأكثر بدائية . فقد كانت هناك عدة مؤسسات لا تزال تستخدم جواسيس على العمال وقوات خاصة من البلطجية وتلجأ الى التواطؤ مع السلطات العـامة فى محاربة النقابية ؛ ولكن هذه الاجراءات كانت تتخذ فى الأماكن التى كان العمال المهرة وغير المهرة يحاولون فيها توحيد صفوفهم فى قضية مشتركة فقط . فقد ظلت باقية فى مراكز التعدين فى غرب فيرجينيا كما فى الغرب الأقصى ، وفى مصانع هنرى فورد للسيارات وفى صناعة الصلب ، وفى مناطق البترول

وقطع الأخشاب وفى كاليفورنيا والولايات المجاورة ، وحيثما وجـدت حشود كبيرة من المهاجرين العمال ذوى الأجور المنخفضة تتيح الفرصة «للمهيجين» لاثارة الاضطرابات . ولكن فى حدود ما يتصل بمعظم الجماعات المنظمة فى « فدرال العمل الأمريكى » تعلمت الرأسمالية ، عازفة ، درسا وهو أنه من الأفضل لها أن تحدث الانقسام داخل الطبقة العاملة بالاتفاق مع الحرفيين المهرة بدلا من شن الحرب دون تمييز على التكتلات العمالية فى جميع صورها . فحيثما اكتفت نقابات العمال المهرة بالعمل كجماعات ضاغطة للحصول على أفضل شروط تستطيع الحصول عليها لأعضائها فقط دون اهتمام بمصير من هم خارج صفوفها ، كانت مقابلتها فى منتصف الطريق أسلم عاقبة من شن الحرب عليهم باسم « حرية التعاقد » . هذا فضلا عن أن الرأسمالى الجشع الى المال كان يفهم الحرفى الجشع الى المال ما دام مقتصرا على تحسين أحواله لنفسه ولزملائه الحرفيين دون اثارة الأفكار السخيفة المتعلقة بتضامن الطبقة العاملة والصراع الطبقى . وكان الأمر مختلفا تماما عندما ظهرت نقابات يطالب المتحدثون باسمها « بالغاء نظام الأجور » ويعلنون التضامن الطبقى بين العمال كلهم والتعارض المطلق بين مصالح الرأسماليين والطبقة العاملة فكان المهيجون الذين يبشرون بمثل هذه المبادىء والمنظمات التى تؤيدهم عرضة للهجوم بلا هوادة باعتبارهم أعداء « الطريقة الأمريكية فى الحياة » أو ، على حد المصطلح السائد فى ذلك الوقت ، باعتبارهم « سندكاليين مجرمين » . وأصدرت ولايات كثيرة قوانين تجعل الدعوة الى السندكالية جريمة يعاقب عليها القانون ، ولم تكن المطاردات العنيفة أقل ضوضاء ولا عقلانية منها اليوم الا لأن العالم كان فى ذلك الوقت أقل جنونا عصبيا مما صار اليه منذ ذلك الوقت .

وقد بلغ « عمال العالم الصناعيون » ذروة نشاطهم خلال الفترة التى

تلت الانقسام فى اضراب عمال النسيج فى لورنس ماساشوستس سنة ١٩١٢ [1] . وكانت هذه الحالة من الأمثلة البارزة على النجاح فى عملية التنظيم السريع بين كتلة من العمال التى تعترض تنظيمها عقبة خطيرة هى الحواجز اللغوية ، وكذلك عدم المبالاة من جانب جمهرة النقابيين الأمريكيين ازاء مشاكلهم . وقد استخدم « عمال العالم الصناعيون » فى تنظيمهم للاضراب الفروع القائمة على اللغة والدعاية المكتوبة والكلامية بمختلف اللغات استخداما ماهرا . ولكن أكثر ما نجحوا فيه كان تنظيم الحراسة بواسطة العمال المضربين الذين كانوا يسيرون فى صفوف طويلة للحيلولة دون دخول العمال الذين تجلبهم المصانع «ذوى السيقان السوداء» التى يتعلق بها النزاع . وقد التجأ أصحاب المصانع الى القانون ضد هذا الأسلوب ولكن « عمال العالم الصناعيين » أصروا على الاستمرار فيه وأحرزوا نصرا كبيرا بمساعدة عطف الرأى العام عليهم وما تلقوه من تأييد مالى ، وكذلك بفضل استعداد عناصرهم الجهادية لمواجهة الاعتقال . ولكن ذلك لم يتم دون اضافة حلقة جديدة أخرى من سلسلة الاضطهادات التى تعرض لها الزعماء الذين جرأوا على وضع مبادئهم فى الحرب الطبقية موضع الاختبار بالتنفيذ . فقد اتهم اثنان من زعماء الاضراب البارزين ، هما جوزيف اتور وآرثر جيوفانيتى ، بالقتل فى حوادث تتعلق بالاضراب ، ولم يطلق سراحهما الا بعد أن انتهى وبعد أن كانت آلاف العمال الذين انضموا الى « عمال العالم الصناعيين » قد انصرفوا عنه جميعا تقريبا بعد اذ حصلوا على ما كانوا يريدون . وأدت الاضرابات فى لويل وباترسون الى تدفقات مماثلة على عضوية منظمتى « عمال العالم الصناعيين » المتنافستين . ولكن لم تنجح أى منهما فى الاحتفاظ بعدد كبير من الأعضاء فى المناطق التى

(١) من يريد وصفا اتم لهذا الاضراب يستطيع الرجوع الى كتابى (عالم العمل) الذى نشر سنة ١٩١٣ .

يتعلق بها الأمر بعد انقضاء الهجيان المؤقت . ولم يمض وقت طويل حتى كانت النقابات الأقل ثورية « لعمال الملابس » و « عمال ملابس السيدات »، يقودها سيدنى هيلمان (١٨٨٧ — ١٩٤٦) ودافيد دوبنسكى ، قد أحرزت نجاحا أكبر فى تنظيم المهاجرين تنظيما أكثر دواما وفى الحصول لهم على بعض التنازلات التى استمرت . وقد ظل « عمال العالم الصناعيون » رابطة من العناصر الصلبة أساسا لا تستطيع القيام بالأعمال اليومية فى التنظيم النقـابى . لقـد استطاعت احراز انتصارات باهرة ، فى بعض المناسبات ، ولكنها لم تستطع الحد من اندفاعها الثورى لتواجه متطلبات الصراع اليومى .

وقد وجد الاشتراكيون الأمريكيون أنفسهم منقسمين انقساما حادا طوال فترة النقابية الجهادية هذه ، لا حول القضايا النقـابية فحسب ، بل وفيما يتصل بأهدافهم الأساسية أيضا . ففى مسائل النقابات كان أنصار « النقابية المزدوجة » يعارضون بشدة دعاة « العمـل من الداخل » فى النقابات القديمة . وفضل معظم الاشتراكيين ، من ناحية المبدأ ، تكوين النقابات على أساس الصناعات لا على أساس الحرف ، واشمأزوا من عدم الاهتمام السائد بين النقابيين الحرفيين فيما يتعلق بخير المضطهدين ؛ ولكنهم ظلوا مختلفين حول امكان تحويل النقابات الحرفية الى اتباع سـياسة اشتراكية أكثر بالتركيز على التأثير فيها من الداخل ، أو أن هذه النقابات قد صارت مقيدة تماما بأساليب الجماعات الضاغطة بحيث يصرف النظر عنها على أساس أنها لا تقل رأسمالية عن الرأسماليين أنفسهم كثيرا . وكان هناك فضلا عن ذلك عدد كبير من الاشتراكيين الذين برغم تفضيلهم نظريا النقابة على أساس الصناعة على النقابة الحرفية لم يهتموا كثيرا بشئون النقابات وكانوا أميل الى طرحها جانبا على أنها غير ذات موضوع تقريبا

بالنسبة لقضية الاشتراكية . وقد وجد هذا الاتجاه بصفة خاصة بين اشتراكيى ويسكونسن الذين كان يتألف منهم أكثر قطاعات « الحزب الاشتراكى الأمريكى » تنظيما وأقواها وأثبتها ، وكانوا هم الجماعة الوحيدة التى بلغت من القوة السياسية الى حد الحصول على مقعد فى الكونجرس لزعيمها . وكان يسكن ويسكونسن ، وبالذات العاصمة ميلواكى ، كتلة كبيرة من العمال الألمان الذين جاءوا ابان موجات المهاجرين الأولى وظلت تطعمهم باستمرار موجات أخرى من القادمين الجدد من ألمانيا وسكندنافيا . وكان الألمان ، وعلى رأسهم فيكتور بيرجر (١٨٦٠ — ١٩٢٩) ، يعتقدون بشدة فى فضائل الحزب الجماهيرى المنظم مركزيا والذى يكرس للاستيلاء على السلطة السياسية مستخدما النقابية كجهاز انتخابى مساعد فحسب . ولكن فى حين ظل الاشتراكيون الألمان يتطلعون الى الثورة ، نظريا على الأقل ، وكانوا ينظرون بعين الريبة الى الاجراءات التى من شأنها زيادة سلطة الدولة الرأسمالية ، اعتبر بيرجر وأتباعه الدولة القائمة ، فى أمريكا ، ديموقراطية الى الحد الكافى فى مؤسساتها الأساسية بحيث يمكن باطمئنان اقامة « بناء فوقى » عليها من الاجراءات الاشتراكية والاصلاح الاجتماعى على دفعات . فلم تكن الولايات المتحدة فى نظرهم بحاجة الى ثورة . فالموقف لا يتطلب أكثر من تعليم الناخبين الأفكار الاشتراكية وانشاء حزب اشتراكى جماهيرى من القوة بحيث يستطيع السيطرة على الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية القائمة . وكان بيرجر مخلصا لأفكار الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان فى اعلانه الحاجة الى العمل السياسى الاشتراكى المستقل الذى لا تقيده أحلاف أو ارتباطات بالأحزاب البورجوازية . ولكنه كان على استعداد ، للحصول على أصوات للحزب الاشتراكى ، للتخفيف من حدة برنامجه المباشر بحيث لا يثير الا أقل

قدر ممكن من العداء بين التقدميين البورجوازيين من أصحاب الأصوات ، وأن يدافع عن أية قضية يبدو أنها ستزيد عدد أنصاره المباشرين ، مثل المطالبة « بتنفيذ الحكم » . بيد أنه كان « جماعيا » بشـــدة ، بل ان الاشتراكية والملكية الجماعية وادارة الصناعات الحيوية والخدمات كانت عبارات تحمل معنى واحدا تقريبا عنده . ولقد كان أساسا اشتراكى دولة ، ولكنه كان على استعداد للتعبير عن آماله المباشرة فى قالب مطالب بنقل الخدمات العـــامة الأساســية والصـــناعات التى تســيطر عليها تكتلات واحتكارات شريرة بصفة خاصة الى الملكية العامة على النطاق القومى أو المحلى . أما العمل الصناعى فقد نبذه تماما هو وجماعته ذاهبين الى أنه لا يمكن أن يحقق شيئا تقريبا وأن مفتاح الموقف انما هو الاستيلاء سلميا على السلطة السياسية بالوسائل الانتخابية . وكان بيرجر ، الى جانب ذلك ، يحب النظام والسلطة حبا جما شأن الألمان ، وكان يشمئز من الطريق المضطرب الذى يتعثر فيه النشاط اليسارى . وقد ضاق صدرا بيوجين دبز الذى بدا له غير قادر مطلقا على التفكير العقلانى المنظم وأنه يعرض مصائر الاشتراكية للخطر بتأييده العاطفى لجميع أنواع التمرد غير النظامية . وقد ألف اشتراكيو ويسكونسن بزعامة بيرجر جناحا يمينيا راسخا فى الحزب الاشتراكى الأمريكى ، ولكنهم كانوا جناحا يمينيا من نوع فريد . وكانت هناك جماعة يمينية أخرى أرادت أن يتحالف الاشتراكيون مـــع التقدميين البورجوازيين فى تكوين « جبهة » اصلاح ، أو راودهم الأمل فى ادخال النقابات فى حزب عمالى نصف اشتراكى على النمط البريطانى . ولكن أتباع فيكتور بيرجر لم يتجهوا قط الى مثل هذه الحلول الوسط . لقد كانوا اشتراكيين خلصا بطريقتهم الخاصة ، وأصروا على أنه يجب عـــلى التقدميين البورجوازيين أن يأتوا اليهم ويقبلوا العنوان الاشتراكى . وقد

أخذوا الى حد كبير المذهب الجماعي التي كانت تدين به حركة ادوارد بيللامى الوطنية (١) ، ولكنهم اختلفوا عن بيللامى فى أنهم خصوا الحزب الديموقراطى الاشتراكى الجماهيرى بالمهمة الرئيسية فى اقامة المجتمع الجديد تدريجيا . وقد تبعوا فى ذلك ادوارد برنشتاين وليس بيللامى أو الفابيين البريطانيين ، ولم يترددوا فى معظم الأوقات فى قبول وصف « المنقحين » .

وفى مقابل الجماعية التدريجية التى نادت بها جماعة بيرجر كان يوجد ، فى الطرف الأقصى الآخر ، الاشتراكيون الثوريون الذين لم ترضهم زعامة دانيل دى ليون . اذ كان من بين الجماعات الرئيسية التى تألف منها « الحزب الاشتراكى » الجديد فى سنة ١٩٠١ جماعة كانت قد انشقت على « حزب العمال الاشتراكى » ، وكان انشقاقها يرجع الى حد كبير الى أنها لم ترض عن سياسة دى ليون « القطاعية » ورأت فى فشل « حلف العمل والحرف » الذى أنشأه أساسا ينقض الاعتقاد فى امكان تنظيم العمال الأمريكيين على هدى برنامج يتجاهل الصراع من أجل التحسينات المباشرة ويؤجل الأمل فى تحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية الى ما بعد « الثورة » . وأراد كثيرون من هؤلاء المنشقين أن يلقوا بأنفسهم فى مهمة تحويل أعضاء « الفدرال الأمريكى للعمل » الى الاشتراكية بالمشاركة فى صراعهم اليومى . ونبذ آخرون ، ممن كانوا أقل اهتماما بالنقابات ، تفسير دى ليون للانجيل الماركسى وعقدوا الأمل على حزب ديموقراطى اشتراكى أقرب شبها بالأحزاب الجماهيرية التى أقامها الاشتراكيون الألمان والنمساويون والتى جمعت بين البرنامج المباشر للاصلاح والدعوة الى الثورة الاشتراكية الوشيكة . وقد كونت هاتان الجماعتان ، مع القادمين الجدد بعد تأليف

(١) أنظر الجزء الثانى الفصل الثالث عشر .

الحزب ، وسط الحزب ، ولكنهما لم تكونا متجانستين مطلقا أو متفقتين الا فيما يتعلق بخروجهما على متطرفى الجناح اليمينى واليسارى . فكان بينهم من ناحيـة نقابيون تقدميون مثل ماكس هايز من نقابة « عمـال المناجم المتحدة » وجيمس ف . كارى من هافرهيل بماساشوستس ؛ ومن الناحية الأخرى بعض المنظرين الماركسيين من الطبقة الوسطى الذين كانت الشخصيتان الرائدتان فيهم هما محام من نيويورك هو موريس هيلكويت (١٨٦٩ — ١٩٣٣) والكابتين جون سبارجو (ولد سنة ١٨٧٦) و أ . م . سيمونز (ولد سنة ١٨٧٠) . واضطرت هاتان الجماعتان على السواء ، وقد بدأتا فى وسط الحزب ، الى الاتجاه يمينا على مراحل كرد فعـل للاتجاهات السندكالية والنقابية الصناعية المتطرفة التى سادت الجنـاح اليسارى . وفى ذلك الوقت كان « عمال العالم الصناعيون » وقد صاروا نشطين فى داخل الحزب ، فسارت الجماعتان فى طريق التحالف مع فيكتور بيرجر والجناح اليمينى ضد الثوريين .

ولم تكن هـذه هى العناصر الوحيدة التى تألف منها « الحـزب الاشتراكى الأمريكى » فى سنوات ما قبل سنة ١٩١٤ . فقد كان هناك ابان هذه الفتـرة تدفق كبير من الكتاب والصحفيين ورجال الدين وأصحاب المهن الحرة من الرجال والنساء الذين راعهم فساد المجتمع الرأسمالى الأمريكى وتناقضه الفج فبدأوا يؤيدون حملات تطالب بنظافة الحكم أو ضد تصرفات بذاتها من أعمـال العنف أو الظلم القانونى ، أو ضـد التصرفات الضارة بالمجتمع من جانب شركات الأعمال الكبرى ، ثم اقتنعوا بأن النظام كله فاسد يتطلب الأمر التخلص منه . وكانت هناك أيضا مجموعة ليست قليلة ممن كان يطلق عليهم « أصحاب الملايين الاشتراكيين » — أى الرجال الأثرياء الذين التفوا حول «الحزب الاشتراكى» كما فعل سابقون

لهم فيما يتعلق بمقترحات « الضريبة الواحدة » التى نادى بها هنرى جورج . ولم ينضم كل من اعتنق الفكرة منهم الى الحزب الاشتراكى فعلا ، ولكن عددا كبيرا منهم انضم ، ولعب بعضهم دورا نشطا فى دوائره — ومما جعل ذلك أكثر سهولة أنه لم يكن هناك سوى عدد قليل نسبى من زعماء الطبقة العاملة البارزين بين صفوفها . وقد قامت كتابات جاك لندن (١٨٧٦ — ١٩١٦) وآبتون سنكلير (ولد سنة ١٨٧٨) بدور كبير فى اجتذاب الناس الى الاشتراكية . وقد ظهر كتاب سكلير « الغابة » ، الذى يكشف الأحوال فى أحواض السفن فى شيكاغو ، فى سنة ١٩٠٦ ، وظهر كتاب جاك لندن (النعل الحديدى) فى العام التالى ، وكانا كتابا فرانك نوريس « الأخطبوط » (١٩٠١) و « البؤرة » (١٩٠٣) قد ألقيا قبل ذلك ببضع سنوات ضوءا كريها على بعض عناصر المضاربة فى دوائر الأعمال الأمريكية . وساعد أيضا مؤلف ايداترابيل « تاريخ شركة استاندارد أويل » (١٩٠٥) وكتاباتها الأخرى ضد الترستات على اجتذاب كثيرين الى الاشتراكية ، كما كان هناك كتاب مثل و . د . ب . بليس (١٨٥٦ — ١٩٢٦) ، مؤسس « الجمعية الفابية الأمريكية » ، وجورج د . هيرون (١٨٦٢ — ١٩٢٥) نشطين فى خدمة قضية الاشتراكية المسيحية . وكان من بين الصحفيين الذين تحولوا الى الاشتراكية كل من شارلس ادوارد رسل وروبرت هنتر اللذين صارا عضوين عاملين فى الحزب . وقد انضم هنتر ، وكان من قبل معروفا بوصفه مصلحا اجتماعيا ، الى الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٠٦ ، وأسهم كثيرا بكتاباته فى نشر المعرفة بالاشتراكية الأوروبية فى الولايات المتحدة الأمريكية . وبدا عندئذ أن « الدولية الثانية » تتقدم بسرعة ، كما كان لكل من الثورة الروسية فى سنة ١٩٠٥ والبداية الطيبة التى بدأها حزب العمال البريطانى فى سنة ١٩٠٦ أثر كبير

فى الرأى العام الأمريكى » الذى تأثر كذلك بالذعر المالى فى سنة ١٩٠٧ . وقد وقعت هذه الأحداث ابان فترة سياسية « تحطيم الترتستات » التى اتبعها تيودور روزفلت ، وعندما خلف تافت روزفلت فى الرئاسة فى سنة ١٩٠٩ واتجه الحزب الجمهورى بسرعة الى اليمين تدفقت موجة أخرى من التقدميين الذين خاب أملهم الى صفوف الاشتراكيين . وكان يوجين دبز قد حصل فى انتخابات الرئاسة سنة ١٩٠٠ على أقل من ١٠٠ر٠٠٠ صوت ومرشح « حزب العمال الاشتراكى » على ٣٣ر٠٠٠ فقط . وفى سنة ١٩٠٤ ارتفع عدد الأصوات التى حصل عليها دبز الى أكثر من ٤٠٠ر٠٠٠ ، وفى سنة ١٩٠٨ لم يزد شيئا يذكر اذ حصل على ٤٢١ر٠٠٠ صوتا ، ولكنه حصل فى سنة ١٩١٢ على ٩٠٠ر٠٠٠ . وفى هذه الأثناء كان عدد أعضاء الحزب الاشتراكى يتزايد بسرعة ، من حوالى ٣٠ر٠٠٠ فى سنة ١٩٠٨ الى ذروته فى سنة ١٩١٢ التى بلغ فيها ١٥٠ر٠٠٠ .

وكان عدد كبير من هؤلاء المنضمين عمالا يدويين طبعا ، ولكن الحزب كان ينقصه التأييد النقابى على نطاق واسع ، وقد سيطر عليه الى حد كبير عناصره من الطبقة الوسطى فى المركز وفى مناطق كثيرة . وقد يقال ان هذا الموقف يماثل الى حد كبير موقف الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا ، والواقع ان معظم الزعماء البارزين فى « الدولية الثانية » كانوا من الطبقات المهنية — مثل چوريه وفيكتور آدلر وفاندرفلد وهيندمان وويلهلم ليبنخت وكذلك بليخانوف ولينين . وكان الاستثناءان البارزان هما كير هاردى وأوجست بيبل . ولكن فى معظم البلاد كان الزعماء ، من مختلف الطبقات ، يعملون فى اتحاد وثيق مع الجمهرة الرئيسية للطبقة العاملة المنظمة ، أو على الأقل مع القطاع الكبير منها ، وكانوا مضطرين الى تشكيل سياستهم بحيث يدخل فى الاعتبار رد فعل الطبقة العاملة .بينما كان الاشتراكيون

الأمريكيون من الناحية الأخرى يقاتلون ضد المنظمة الرئيسية التى تمثل « العمل الأمريكى » ، ولم يكن معهم سوى زعماء الطبقة العاملة الذين تمردوا ضد الاتجاه المسيطر فى النقابات . هذا فضلا عن أن النقابيين الذين كانوا فى الحزب كانوا منقسمين على أنفسهم انقساما حادا ، بين دعـــاة « العمل من داخل » الفدرال الأمريكى للعمل ومؤيدى « عمال العالم الصناعيين » . وقد دفع هذا الموقف كثيرين من اشتراكيى الطبقة الوسطى الى القول بأنه ينبغى على الحزب الاشتراكى عدم التورط مطلقا فى النزاعات النقابية ، ولا سبيل الى ذلك الا بالابتعاد تماما تقريبا عن الصراع الصناعى اليومى . ولقد اتخذ فيكتور بيرجر وأنصاره ممن اقتصروا على النشاط السياسى وحده هذا الموقف الى حد كبير فى الواقع ، ولكن اشتراكيى الطبقة الوسطى « العاطفيين » ، الذين تحولوا الى الاشتراكية بسبب الاستغلال والظلم الذى رأوه حولهم مزقهم عطفهم على المضطهدين من ناحية والنفور من اللغة والتصرفات العنيفة التى اتسم بها « عمال العالم الصناعيين » من ناحية أخرى . فذهب بعضهم فى طريق وذهب البعض الآخر فى طريق مختلف ، ولكن فى نهاية المطاف وقف معظمهم الى جانب فيكتور بيرجر ، أو على أى الأحوال مع موريس هيلكويت ، ضد « بيل الكبير » هايوود ، فى حين منحوا تأييدهم ليوجين دبز باعتباره مقاتلا فى ســـبيل الاشتراكية ارتفع عن التورط فى الصراع اليومى .

ولا ريب أن قضية الأخوين مكنمارا المشهورة كان لها أثر كبير فى تقوية الجناح اليمينى الاشتراكى ضد اليسار . وليست لهذه القضية صلة مباشرة بالحزب الاشتراكى أو« عمال العالم الصناعيين » . وكان الاتحاد الذى مسه الأمر أكثر من غيره هو « الفدرال الأمريكى للعمل » . وقد بدأ الموضوع باضراب قام به فى سنة ١٩١٠ أعضاء « اتحاد عمال الصلب

فى الجسور وهياكل البناء » فى لوس انجيليس وحاول مجلس المدينة تحطيم الاضراب باصدار قرار بتحريم « خفارة العمال » Picketinj . أى عملية اقامة خفراء من العمال المضربين على المصانع للحيلولة دون قيام « ذوى السيقان السوداء » من زملائهم أو العمال الذين تجلبهم المصانع بالعمل بدلا منهم ؛ وحدثت اضطرابات أدت الى اعتقال بالجملة للمضربين ومؤيديهم . وفى ذروة الشغب دمر مبنى صحيفة « لوس انجيليس تايمز » بانفجار قتل ٢١ شخصا . واتهمت « التايمز » ، التى كانت تقوم بدور رئيسى ضد المضربين ، « الاتحاد » على الفور بأنه وراء الحادث . واستؤجرت « وكالة بيرنز للمخبرين » المعروفة للتحقيق فى الموضوع ، وفى أوائل العام التالى ألقى القبض على جيمس ب . مكنمارا ، شقيق جون مكنمارا سكرتير الاتحاد وعلى شخص آخر اسمه مكمانيجال دون اذن من النيابة فى ديترويت وأحضرا الى لوس انجيليس . وقبض بالمثل على جون مكنمار فى انديانا بوليس حيث كان يوجد المركز الرئيسى «للاتحاد» ، ووجهت الى الثلاثة جميعا تهمة القتل . وحمل مكمانيجال على الاعتراف بالقيام ببعض أعمال التخريب بالديناميت بتحريض « الاتحاد » لينقذ نفسه ، ولكنه أنكر أية علاقة بنسف بناء « التايمز » . وأقنع « الفدرال الأمريكى للعمل » كلارنس دارو (١٨٥٧ — ١٩٣٨) بتولى الدفاع ، ولكن دارو اقتنع بأن جيمس مكنمارا مذنب ودخل فى مفاوضات مع المدعى العام بأمل انقاذ جون مكنمارا الذى لم يكن فى كاليفورنيا فى ذلك الوقت ومن الجلى أن لا علاقة له بنسف « التايمز » . ووافق جيمس على الاعتراف بأنه مذنب بشرط أن تبرأ ساحة أخيه ، ولكن المدعى العام لم يصر على الحكم بالسجن مدى الحياة على جيمس فحسب بل وبعشر سنوات لجون أيضا ؛ وقبل دارو عازفا لخوفه من آثار اجراء محاكمة

شاملة على مصير « الاتحاد » . وقد تمت هذه المفاوضات دون علـم « لجنة الدفاع » التى كان من بين أعضائها بعض الاشتراكيين العاملين ؛ وكان دبز وآخرون يقومون بحملة واسعة النطاق معتقدين أن المتهمين أبرياء تماما وان التهمة لفقت لهم بواسطة أصحاب الأعمال . ولذلك حدث فزع شديد عندما أعلنت تصرفات دارو ؛ وصـار الموقف أسـوأ عندما أصر القاضى فى المحاكمة ، برغم اعتراف جيمس مكنمارا ، على الحكم بالسجن خمسة عشر سنة على جون . كما حكم على جيمس بالسجن المؤبد . وقد آثبت الاتهام بوضوح أن جيمس مكنمارا كان مسئولا فعلا عن عدد من أعمال النسف بالديناميت قبل نسف « التايمز » ، وان لم يكن بينها ما نجم عنه موت أحد . وثبت من الناحية الأخرى أن جون مكنمارا و « الاتحاد » لم تكن لهما علاقة بموضوع « التايمز » . والواقع أن جون لم يعترف بأية صلة بأعمال النسف الا لأنه أقنع بأن هذا هو السبيل الوحيد لتسوية الأمر بصورة تنقذ حياة أخيه .

وقد أضرت قضية مكنمارا بالنقابية اليسارية ضررا بليغا ، برغم أن « عمال العالم الصناعيين » لم تكن لهم أية صلة بالأمر سوى مسارعتهم الى الدفاع عن المتهمين . واستغل الموضوع لاثارة الرأى العام ضـد النقابية بصفة عامة والنقابية الجهادية بصفة خاصة ؛ وأصحاب الذعر كثيرا من الاشتراكيين المعتدلين فاتخذوا موقف العداء الشديد من الجنـاح اليسارى للحزب . وكان لذلك أثر كبير فى نجاح اليمينيين فى طرد و . د . هايوود من « اللجنة القومية » باستفتاء عام تم فى أوائل سنة ١٩١٣ ، برغم أن هايوود لم تكن له أية علاقة بقضية مكنمارا .

وفى سنة ١٩١٣ كانت الحركة الاشتراكية الأمريكية قد بدأت تنحدر . فقد أدى طرد هايوود الى انسحاب كثيرين من اليساريين ، كما انصرف

أيضا بعض أعضاء الجناح اليمينى . وعجلت الحرب بعد ذلك بأفولها ، بيد أن الضرر حصل قبل ذلك . فالى سنة ١٩١٢ كان الاشتراكيون يزدادون قوة داخل « الفدرال الأمريكى للعمل » ، ولكنهم تعرضوا فى سنة ١٩١٣ لنكسة خطيرة فيه أيضا لأن « الفدرال » كان يتجه الى اليمين تحت ضغط الشعور المعادى لليسار فى الرأى العام كله . ومن السهل أن يتبين المرء الآن عندما ينظر الى الوراء أن فرصة الاشتراكيين فى تحويل « الفدرال الأمريكى للعمـل » الى أى نوع من الاشتراكية كانت ضعيفة جـدا باستمرار ، ولكن كثيرين منهم ظلوا الى سنة ١٩١٣ لا يرون ذلك . بل على النقيض من ذلك كان دعاة « العمل من الداخل » مقتنعين بأن اتجاه الرأى نحو الاشتراكية سرعان ما سيجعل الأغلبية داخل « الفدرال » فى متناول أيديهم . وفى سنة ١٩١٢ وافق ثلث الأصوات تقريبا على بعض القرارات الاشتراكية ، ولكن هذه الذروة لم تعد ثانية مطلقا .

وعلينا الآن أن نسأل لماذا انحدرت الاشتراكية الأمريكية فجأة بعد المكاسب الكبيرة التى أحرزتها بين سنة ١٩٠٠ و سـنة ١٩١٢ ؟ ولماذا فشلت فى الفوز بتأييد حركة الطبقة العاملة المنظمة ؟ وأفضل طريقة لتناول الاجابة بأن نبحث أولا عن العوامل التى كانت وراء النجاح الكبير الذى أحرزه الاشتراكيون فى تولى زعامة العمال فى بعض البلاد الأوروبية المعينة . ففى ألمانيا والنمسا ، حيث بلغ الاشتراكيون ذروة نجاحهم فى السيطرة على العمال ، كانت الأحزاب الاشتراكية لا تقاتل طبقات أصحاب الأعمال فحسب بل تقاتل أيضا دولة عسكرية أوتوقراطية قوية . فكان الاشتراكيون يقاتلون الاقطاع والعسكرية بقدر ما يحاربون الرأسمالية ، بل وأكثر فى الحقيقة . والواقع أن الصراع السياسى ضد النزعة العسكرية والأوتوقراطية كان أسبق فى نظر الزعماء وأصحاب الأصوات على السواء من الصراع ضد الطبقة الرأسمالية ، كما أن حقيقة أن الرأسماليين والعسكريين والاقطاعيين

كانوا متكاتفين معا فى نهاية الأمر ضد العمال أدت الى تضامن الطبقة العاملة فى وحدة سياسية الى جانب التضامن الاقتصادى . أما فى فرنسا ، حيث لم يكن الموقف بهذا الوضوح ، فلم يستطع الاشتراكيون مطلقا أن يحققوا نفس السيطرة على النقابات ؛ وفى بريطانيا ، حيث لم يكن للاقطاع أو النزعة العسكرية أو الأوتوقراطيا السيادة ، لم تتحالف النقابات مع الاشتراكيين الا بواسطة حزب عمال لم يكن مقيدا بالاشتراكية (حتى سنة ١٩١٨) وكانت لها السيطرة عليه فى نهاية المطاف . بيد أنه حتى فى بريطانيا اتجهت النقابات باستمرار نحو قبول نوع من الاشتراكية وقبلت فعلا الاشتراكيين كحلفاء فى صراع مشترك .

وفى الولايات المتحدة كانت النزعة العسكرية والاقطاع عاملين غير مهمين نسبيا ، ولم تكن الدولة متسمة قط بالطابع الأوتوقراطى الأرستقراطى الذى اتسمت به الدولة فى ألمانيا والنمسا ؛ وصحيح أن الحكومات كثيرا ما انضمت الى الجانب المضاد للعمال المنظمين واستخدمت السلطات العامة فى اخمادهم بلا وازع . ولكن عندما كان يحدث ذلك كانت الحكومات ، الفدرالية أو حكومات الولايات أو الحكومات المحلية ، تعمل بايعاز من أصحاب الأعمال وليس لذاتها . لقد كان صراع العمال ضد طبقة أصحاب الأعمال — وليس ضد الحكومة ، وكان بصفة خاصة ضد قطاع من طبقة أصحاب الأعمال — الترستات والاحتكارات الكبرى والمصالح المالية — أكثر منه ضد أصحاب الأعمال الأقل شأنا ، أو ضد أصحاب الأعمال ككل . وكان العنف المتطرف فى الصراع مقتصرا فى الغالب على مناطق معينة محدودة من المشروع الرأسمالى — أساسا فى مناطق البترول والتعدين وقطع الأخشاب المفتوحة حديثة ، وفى حقول الفحم ومراكز صناعات الانتاج الكبير ، مثل شيكاغو وبيت لحم ، وديترويت . ففى هذه المناطق المحدودة

ثارت حرب طبقية أشد عنفا بكثير من أوروبا الغربية — وان كانت فرنسا أيضا تعرضت لاحداث وحشية فى الصراع الصناعى . ولكن الحرب الطبقية التى لا هوادة فيها لم توجد قط فى الولايات المتحدة ككل ، أو بحيث تصبغ الحركة النقابية كلها بطابعها — ولا ، من باب أولى ، الطبقة العاملة كلها . هذا فضلا عن أنه لما كان أساس الحكم ديموقراطيا ، على الأقل بالمعنى النظامى ، ولأن تدخل الحكومة ضد العمل كان يحدث فى فترات متقطعة وليس بصورة دائمة وشاملا بأى حال من الأحوال ، فانه لم يكن هناك ما يدعو لتكتل المشاعر السياسية للطبقة العاملة ضد الدولة . فالثوريون فيها كانوا استثناء ، فى حين كانت جمهرة العمال فى ألمانيا والنمسا تتطلع الى مجىء الثورة السياسية ، يوما ما ، بصورة تكاد تكون مؤكدة . وقد كانت العلاقات الصناعية الأمريكية تتسم — مثل معظم عناصر الحياة الأخرى — بشىء مما تتسم به حياة الحدود من عدم احترام للقانون وحكم الغوغاء ، ولكن عدم احترام القانون والثورة شيئان مختلفان تماما وينبعان من حالتين عقليتين مختلفتين . ان ثوريى الولايات المتحدة كان معظمهم ، وان لم يكن كلهم ، أشخاصا جلبوا مبادئهم الثورية معهم من أوروبا : فعدم احترام القانون ، وليست النزعة الثورية ، هو الذى يكمن وراء الحرب الصناعية المريرة فى الولايات الغربية .

ومن ثم لم تستطع الاشتراكية فى أمريكا أن تتقدم كثيرا بوصفها مذهبا يستلهم وحيه من البيان الشيوعى . ففى رأى معظم الأمريكيين ، بما فيهم معظم النقابيين ، لم تكن هناك حاجة الى ثورة سياسية ، فأقصى ما يتطلبه الأمر هو وضع أشخاص جدد للسيطرة على أجهزة الدولة ، ثم استخدام هذه الأجهزة فى خدمة أهداف العمال . ولكن كان هناك سبب آخر أعمق من ذلك لعدم قبول النقابات بصفة خاصة لزعامة الاشتراكيين . فلم تكن

هناك طبقة عمال موحدة أو قابلة للتوحيد . اذ حتى بصرف النظر عن مشكلة الزنوج كانت هناك طبقتين عاملتين أمريكيتين — فهناك من ناحية طبقة عمالية أرستقراطية متميزة نسبيا مكونة من عمال مهرة من المواطنين الأمريكيين الأصليين ومن المهاجرين الذين جاء معظمهم من بلاد أوروبية متقدمة اقتصاديا ، وهم يملكون مهارات متماثلة ، ومن الناحية الأخرى كانت هناك كتلة متزايدة من العمال غير المهرة ، بعضهم من مناطق ريفية فى البلاد المتقدمة ، ولكن عددا كبيرا منهم بصورة متزايدة باستمرار من بلاد مستويات المعيشة فيها منخفضة الى حد كبير جدا عن مستوى الأغلبية من المواطنين الأمريكيين الأصليين فى المدن . ولا يمكن وضع حد فاصل واضح طبعا بين هاتين الفئتين . فقد كان هناك عدد كبير من الحالات الحدية . ومع ذلك فان التمييز بينهما كان حقيقيا الى حد يؤثر بعمق فى التكوين الطبقى للولايات المتحدة ويحول دون نمو حركة موحدة للطبقة العاملة . وكان أحد عوامل التمييز بينهم هو اختلاف اللغة الذى منح ميزة ضخمة للمتحدثين بالانجليزية على معظم الآخرين — وان لم تكن الميزة على الألمان كبيرة ، اذ استطاعوا أن يكونوا مجتمعات على مستوى عال فى ويسكونسن وغيرها . وكلما زاد تدفق المهاجرين الأجانب الفقراء تماما ، والذين كان معظمهم غير مهرة صناعيا ، اتسعت الهوة . وبدأت النقابات ، التى كانت من قبل مفتوحة للأعضاء والأفكار الأوروبية ، تغلق نفسها فى السبعينات من القرن الماضى على مجموعات أساسها من الحرفيين المهرة الذين كانوا يحاولون أن ينشئوا لأنفسهم مركزا متفوقا ومتميزا ويحافظون عليه ، ولم يكن يهمها فى شىء أن تخاطر بنفسها فى قتال من أجل الغرباء . كما أن الاتجاه السائد فى المجتمع الأمريكى شجع ميل النقابات على التحول الى جماعات ضاغطة . ولم تكن الحكومة فى الولايات

المتحدة عدوا يحارب بقدر ما كانت هدفا للاستغلال الى أقصى حد ممكن . وقد فتحت دوائر الأعمال الكبرى الطريق ، وكان أسهل سبيل هو احتذاء مثلها ؛ ولم يكن السياسيون ، كطبقة ، موضع كراهية ولا احترام « بل كانوا أقرب الى الانتهازيين الذين يمكن رشوتهم أحيانا وتخويفهم أو مداهنتهم أحيانا أخرى .هذا فضلا عن أمريكا كانت أرض الفرص الاقتصادية ، ولا يختلف ذلك كثيرا عن القول بأنها كانت بلدا يبنى فيه الرجال أنفسهم . وكان من المسلم به أن رجال الأعمال انما يعملون من أجل الدولار ، ولما كان العمال يريدون الدولار أيضا ، فقد بدأ أن السبيل الصحيح الى ذلك هو الضغط على صاحب العمل بشدة لحمله على أن يرى مصلحته فى قبول التنازلات لأولئك الذين يضغطون أشد من غيرهم . وكان من الواضح أنه أصعب على النقابات أن تحاول ذلك باسم الطبقة العاملة ككل من أن تحاول باسم قطاعات متميزة « ومن ثم كانت النقابية الحرفية فى معظم الحالات أجدى صور التنظيم . وقد يقال أن الأمر لا يتطلب أن يذهب المرء الى الولايات المتحدة ليجد أمثلة طيبة للأنانية الحرفية وعدم الاهتمام بالعامل الأقل مهارة . وهذا صحيح ، ولكن الاغراء فى أمريكا كان أكبر منه فى أى مكان آخر . وكانت هذه السياسة أسهل لوجود الهوة بين العمال الأمريكيين والمهاجرين . كما أن الولايات المتحدة لم تكن فيها تلك العوامل المؤدية الى التضامن السياسى الذى ساعد فى أوروبا الغربية على توحيد الطبقة العاملة فى الاتجاهات السياسية كما فى الصناعية .

لقد بدأ « عمال العالم الصناعيون » أساسا فى الغرب الأقصى ونموا ، كما رأينا ، كمنظمة تتألف من جماعات صغيرة من الزعماء الثوريين الذين كانوا يؤثرون فى كتل كبيرة من المهاجرين الجهلة ذوى الأجور المنخفضة . ولكنها لم تستطع قط أن تكوّن من هؤلاء القادمين الجدد قوة منظمة

تبقى قائمة بعد انتهاء الصراع المباشر . فلم تتهيأ فرصة خلق النقــابات الجماهيرية فى الولايات المتحدة الا بعد أن حدث القيود التى وضعت على الهجرة من تدفق العمال غير المهرة وسمحت بوقت كاف لعملية اندماج الموجودين هناك فعلا على نطاق واسع . وعندئذ استطاع « مؤتمــر المنظمات الصناعية » أن يحطم المعارضة الشديدة فى حرية التنظيم النقابى فى صناعات الانتاج الكبير وأن يقف على قدميه جنبا الى جنب مــع « الفدرال الأمريكى للعمل » . ولكن حتى عندئذ ظل تراث الماضى يحول دون اندماج المجمــوعتين فى حــركة واحدة . كما أن نقابات « مؤتمر المنظمات » لم يقبل الاشتراكية مع النقابية الصناعية .

وليس هنا مجال الحديث عن هذه التطورات المتأخرة التى تحملنا الى أبعد مما ينبغى بكثير فى المستقبل . ان ما يهمنا هنا ينتهى بنشوب الحرب الأوروبية فى سنة ١٩١٤ . وقد حاولت أن أوضح لماذا لم يكن هناك مجال لنمو حركة اشتراكية أمريكية قوية حقيقة فى السنوات الأولى من القرن الحالى ، حتى بعد أن انتهت فترة « الأرض الحرة » وصارت « الحدود » مغلقة فى الواقع . وتنحصر الأسباب الرئيسية فى ذلك كما أراها فى سببين : عدم وجود الدافع السياسى الذى جعل الطبقات العاملة فى أوروبا تتكاتف ضد دول أوتوقراطية تسيطر عليها النزعة العسكرية ، وانقسام الطبقة العاملة الى جماعة متميزة وأخرى غير متميزة بينهما هــوة واسعة فى مستويات المعيشة وفى طرق الحياة أيضا ، بما فى ذلك حاجز اللغة . وقد أدى هذا السبب الثانى الى استحالة الالتجاء الى الحل الوسط ، الخاص بتحالف الاشتراكيين والنقابات فى « حزب عمال » على استعداد للدفاع عن مطالب الطبقة العاملة ككل ، فى أمريكا . لقد أدى الى ذلك بقدر ما أدى السبب الأول الى استحالة خلق حزب ديموقراطى اشتراكى على النمط الألمانى .

وانعكس ضعف الاشتراكية الأمريكية كحركة فى ضعف الجانب الفكرى فيها ابان الفترة التى ندرسها فى هذا الفصل ؛ اذ ان كتاب هنرى جورج « التقدم والفقر » هو المساهمة الوحيدة القوية حقيقة من جانب الأمريكيين فى الفكر الاشتراكى — وهو ليس كتابا اشتراكيا . وقد أطرى الكثيرون كتاب جاك لندن « النعل الحديدى » ، لا بوصفه قصة فحسب بل أيضا بوصفه تنبؤا ممتازا « بالفاشية » ، وهو جدير بذلك . وتحتوى قصة آبتون سنكلير « من الغابة الى البترول » على وصف كثير من مساوىء المجتمع الرأسمالى . وقد كتب ادوارد بللامى « مدينة فاضلة » شائقة ولكنها ليست جذابة فى مؤلفه « نظرة الى الوراء » . وكان هناك كثير من الشروح التى لا بأس بها « للماركسية » ، ومحاولات لتطبيق أفكار ماركس وأساليبه على دراسة المجتمع الأمريكى . ولكن ما من أحد كتب أى شىء مهم أو أصيل سواء عن الاشتراكية بصفة عامة أم عن الاشتراكية الأمريكية بصفة خاصة — اللهم الا اذا حسبنا ثورشتاين ڤلبن (١٨٥٧ — ١٩٢٩) الذى يعد مؤلفه « نظرية الطبقة المترفة » (١٨٩٩) المشهور بحق أول كتاب فى سلسلة من المؤلفات فى علم الاجتماع وضع فيها المجتمع الرأسمالى بصفة عامة والرأسمالية الأمريكية بصفة خاصة موضع التقييم الدقيق والنقد الحاد . بيد أن كتابات ڤلبن مناهضة للرأسمالية فقط أكثر منها اشتراكية بناءة . وقد تنبأ بالاختفاء الوشيك للرأسمالية و « جهاز الثمن » الذى يعد أساسها الاقتصادى فى المجتمع المعاصر ، ولكنه لم يعرض أى علاج محدد ، الا اذا أعتبر ، على أساس مؤلفه الأخير ، رائدا لانجيل التكنوقراطية . فقد انتهى به الأمر بلا شك الى الاعتقاد ، كما فعل سان سيمون من قبله ، بأن المستقبل « للمهندس » بوصفه مخططا لقوى الانتاج ومسيطرا عليها ، وأن الفوضى الحالية التى خلقتها الاقتنائية الفردية

لابد أن يعقبها نظام اجتماعى يقوم على أساس علمى من نوع ما . وقد نفر من الماركسية على أساس أنها تبالغ فى قيمة العوامل الاقتصادية البحتة على حساب السيكلوجية فى التطــور الاجتماعى . وكانت أسسه الفلسفية مستمدة من كانت باعتباره نقيضا لهيجل ، وتصور النمو الاجتماعى الى حد كبير على أنه توسع للعلم باعتباره مجموعة من المعارف القابلة للتطبيق . ولم يكن له قراء كثيرون ابان حياته خارج نطاق دائرة ضيقة من المعجبين المخلصين ، ولكن نفوذه أخذ يتزايد فى السنوات الأخيرة ، وان لم يكن بين الاشتراكيين فى الغالب ، برغم أن بعضهم تأثر بأفكاره الى حد بعيد مثل ج . ا . هوبسون .

وفيما عــدا فلبن وهنرى جورج ، عبر الفكر الأمريكى المتصــل بالاشتراكية عن نفسه خلال الفترة حتى سنة ١٩١٤ فى كتابات وخطب متفرقة عن السياسة الاشــتراكية فى الغالب . والواقع أن الاشتراكيين الأمريكيين كانوا غزيرى الانتاج فيما يتعلق بالصحافة ، وكانت بعض صحفهم تقرأ على نطاق واسع جدا . والشخصية البارزة فى هذا المجال هو يوليوس ا . ويلاند (١٨٤٥ — ١٩١٢) الذى صدرت صحيفته « نداء العقل » منذ سنة ١٨٩٥ فى كانزاس ، وبلغ توزيعها أكثر من ربع مليون حوالى سنة ١٩١٠ . وكانت هناك صحيفة أخرى أحرزت نجاحا بين الجماهير هى « ويلشايرز ماجازين » التى كان يحررها جيلورد ويلشاير (١٨٦١—١٩٢٧) من كندا ولكن أكثر توزيعها كان فى الولايات المتحدة، وقد بلغ توزيعها الشــهرى ١٠٠ر٠٠٠ . وكانت « ذى سوشياليست » التى أسسها هيرمان ف . تيتوس ، صحيفة مرموقة أخرى وان كان توزيعها أقل بكثير ، وقد صــدرت فى أول الأمر فى سياتل فى سنة ١٩٠٠ ثم نقلت الى توليدو ، حيث حررها تيتوس بعض الوقت بالاشتراك مع وليم ميلى

(١٨٧١ — ١٩١٢) الذى كان سكرتير الحــزب الاشــتراكى فترة . وكان تيتوس آصــلا طبيبا من ســياتل ، ثم اعتنق الماركسية وصــار نشطا فى الجنــاح اليسارى للحــزب الاشتراكى يهاجم الاتهــازية فى اقتناص الأصوات الانتخابية ويصر على الحاجة الى أسس نظرية سليمة . وهاجرت « الاشتراكى » فيما بعد الى ايداهو ، ثم عادت الى سياتل حيث استمرت تمثل الجناح اليسارى للحزب الاشتراكى الى أن انفصل تيتوس عن الحزب فى سنة ١٩٠٩ . وفى الطرف الأقصى الآخر كانت هناك صحيفة « سوشيال ديوكراتيك هيرالد » فى ويسكونسن تحت اشراف سلسلة متعاقبة من رؤساء التحرير ، وكانت تمثل وجهة النظر السياسية البحتة التى تعتنقها جماعة فيكتور بيرجر . وكانت هناك صحيفة أخرى أوسع صدرا وتحدوها ميول يسارية هى « انترناشونال ساسياليست ريفيو » التى كانت تصدرها أكبر دار اشتراكية للنشر وهى دار س . هـ . كير من شيكاغو . وقد بدأت « الريفيو » كصحيفة للمناقشة على مستوى فكرى مرتفع جدا ، وكا نيحررها ا . م . سيمونز ، ولكن فى سنة ١٩٠٨ قرر كير أن يعيد تشكيلها على أسس شعبية أكثر ، وسلم تحريرها الى مارى وليزلى مارس . وكانت مارى مارس مؤلفة قصة حظيت بنجاح ضخم فى « خطابات كاتبة فى محل بيع لحم الخنزير » — وهو مركز كانت تشغله فعلا — التى ظهرت مباشرة بعد قصة أبتون سنكليز « الغابة » . وحولت هيئة التحرير الجديدة « الريفيو » الى مجلة مصورة شعبية وزاد توزيعها الى ما يقرب من ٥٠٫٠٠٠ نسخة شهريا فى طفرات .

بيد أن كل هذه الأعمال لم تسهم بنصيب كبير فى الفكر الاشتراكى . وكما أن الاشتراكية الأمريكية لم تنتج جديدا يعتد به ، كذلك لم تنتج « النقابية الصناعية الأمريكية » أية كتابات تقارن بالسيل الذى تدفق من

السندكالية الفرنسية . فاذا أراد المرء دراسة « اشتراكية الدولة » الأمريكية بعد بللامى فعليه أن يرجع فى الغالب الى المقالات التى كتبها فيكتور بيرجر وأتباعه فى ويسكونسن والخطابات التى ألقوها . وقد أنتجت الماركسية الأمريكية دانيل دى ليون ، الذى أعجب لينين بكتاباته ، ولكن فيما عدا دى ليون كانت كلها تقريبا شروحا غير جديدة للمذاهب الأوربية . والانطباع الذى يأخذه المرء من دراسة كتلة ضخمة من الكتابات المتفرقة هو أن الأمر لم يكن ينقصه الرجال من ذوى النوايا الطيبة الذين على استعداد للدفاع عن القضية الأخلاقية للاشتراكية بطريقة مماثلة تقريبا لما فعله روبرت بلاتشفورد و « حزب العمال المستقل » فى بريطانيا . ولكن لم تكن هناك جماعة مفكرة حقيقة ، مثل الفابيين ، ليضعوا السياسات التدريجية لظروف المجتمع الأمريكى ، كما لم تكن هناك أية قوة دافعة صامدة تحول دون تفرق المفكرين وتربطهم بالواقع . وكان كثير من كتابات الجناح اليمينى الاشتراكى ساذجا بصورة غير عادية ، وكان الجناح اليسارى عادة فى حالة غليان يدافع دفاعا شديدا عن حياته بحيث لم يكن لديه وقت للتفكير . ان بعض الكتاب ، مثل وليم انجليش واللينج فى مؤلفه « الاشتراكية كما هى » (١٩١٢) كتب دراسات ناقدة نفاذة للاشتراكية الأوروبية والأفكار التى تقوم عليها ، كما أن الشاب وولتر ليبمان فى كتابه « مقدمة للسياسة » (١٩١٣) بدأ بداية لماحة ، متأثرا الى حد كبير بجراهام واللاس ، فى ميدان « علم النفس الاجتماعى » الجديد . ولكن ذلك كله لا يعد شيئا مذكورا بالقياس الى ضخامة مهمة وضع الاشتراكية على الخريطة الأمريكية . لقد كان النقد الحاد والهجوم الفعال ممكنين ، بل وقد حدثا بالفعل ، ولكن المادة التى يتطلبها البناء لم تكن موجودة ، ومن ثم لم تنبثق اشتراكية أمريكية متميزة .

كنـــدا

لم أضم الى هذا الجزء أية دراسة للاشتراكية فى كندا حيث لم تحدث تطورات ذات مغزى . فقد نمت الحركة الاشتراكية الكندية ابتداء من الثمانينات الماضية متأثرة الى حد كبير بالولايات المتحدة ، عن طريق « فرسان العمل » أساسا فى أول الأمر ، الذين أسسوا أول فرع محلى كندى لهم فى هاملتون ، أونتاريو سنة ١٨٨١ ، وفى أواخر الثمانينات كان لديهم ما لا يقل عن ٢٥٠ فرعا محليا فى كندا . وقد ظـل « الفرسان » أقوياء الى منتصف التسعينات ثم أفل نجمهم بسرعة ، وان كانت اتحادات « الدولية » ، ومركزها الرئيسى فى الولايات المتحدة ، أخذت تغزو كندا باستمرار ابتداء من الثمانينات الماضية ، اما بتأسيس « فروع » جديدة أو الاستيلاء على جمعيات كندية كانت مستقلة سابقا . وكان « اتحاد عمال كندا » قد تأسس فى سنة ١٨٧٣ وحاول جمع كل أنواع النقابات معا ، ولكنه لم يبق سوى سـنوات قليلة فى مواجهة كســاد تجارى خطير . وأنشئت فى سنة ١٨٨٦ هيئة مركزية جديدة باسم « مؤتمر العمل والحرف فى كندا » ، وكان أنصاره فى أول الأمر يقتصرون على اتنازيو ، ولكن قاعدته كانت واسعة الى حد يكفى لضم كل من الهيئات المنتمية الى « فرسان العمل » واتحادات « الدولية » التى كانت مرتبطة « بالفدرال الأمريكى للعمل » النامى . وقد اتسعت دائرة هذه الاتحادات الأخـيرة باسـتمرار ، وفى سنة ١٩٠٢ طرد « مؤتمر العمل والحرف » كلا من الجماعات التى لها صلة « بالفرسان » وكذلك الاتحادات المستقلة غير المتصلة « بالفدرال الأمريكى للعمل » . وشرعت هذه الاتحادات فى تكوين هيئة مركزية منافسة ، كندية خالصة ، أطلق عليها فى أول الأمر « المؤتمر القومى للحرف

والعمل » وفيما بعد « الفدرال الكندى للعمل » ، وكانت قوته الرئيسية فى كويبك . وكانت هنـاك هيئة أخـرى منفصلة تماما قد أنشئت فى نوفاسكوتيا بين المعدنين فى سنة ١٨٧٩ وهى « اتحاد عمال الأقاليم » ، وانتشرت بين حرف أخرى . وبدأ « فرسان العمل » ، وبعدهم بقليل « عمال المناجم المتحدين » ، فى انشاء فروع محلية لمنافستها ، وسرعان ما فقدت منظمة « اتحاد عمال الأقاليم » مركزها . ولكنها ظلت قائمة حتى سنة ١٩١٧ عندما أنشىء « اتحاد المعدنين الاقليمى » الذى لم يلبث أن اندمج فى منظمة « عمال المناجم المتحدين » التابعة « للدولية » فى العام التالى . وكان هناك أيضا عدد من « الجمعيات الحرفية الكاثوليكية » وبخاصة فى كويبك ، ولكنها لم تنضم بعضها الى البعض فى « فدرال العمال الكاثوليك » الا بعد الحرب العالمية الأولى .

وهكذا كان هناك حركات نقابية متنافسة فى كندا لكل منها معقله القوى فى جزء من أجزاء البلاد . وكانت أكبر حركة فيها بكثير هى « مؤتمر الحرف والعمل الكندى » المتصل اتصالا وثيقا « بالفـدرال الأمريكى للعمل . ولم يكن « لمؤتمر الحرف والعمل » صلة كبيرة بالعمل الصناعى ، الذى كانت تسيطر عليه أساسا اتحادات « الدولية » التابعة « للفدرال الأمريكى للعمل » . فقد وجه « المؤتمر » جهوده الرئيسية الى تحقيق التشريعات العمالية على كل من مستوى « الدومينيون » و « الأقاليم » . وحاول أيضا استصدار قوانين تنظم الهجرة ، وبخاصة فى المدن ومناطقها . وقد فضل العمل السياسى ابتداء من منتصف التسعينات ، ولكنه ترك هذا العمل كلية للفدرالات الاقليمية أو لهيئات عمالية انتخابية أنشئت منفصلة . ونجح عدد صغير من مرشحى العمال فى أقاليم مختلفة ، ولكن لم يظهر « حزب العمال » على نطاق قومى الا بعد سنة ١٩١٨ ، وان كانت

هناك محاولات مختلفة بذلت لتحقيق ذلك وبخاصة بعد انشاء « حزب العمال » البريطانى فى سنة ١٩٠٦ . وكان هناك أيضا « حزب اشتراكى كندى» صغير فى التسعينات من القرن الماضى ، وقد سمح لقطاعاته الاقليمية لمدة بضع سنوات بالانضمام الى « مؤتمر الحرف والعمل » ، ولكن هذه الصلة انتهت فى سنة ١٩٠٢ ، ولم يكن « للحزب الاشتراكى » فى أى وقت نفوذ كبير .

وظهر تحد جديد فى سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٣ عندما بدأ « الاتحـاد العمالى الأمريكى » — الذى انبثق من « الفدرال الغربى للمعدنين » فى الولايات المتحدة ومن رواد « عمال العالم الصناعيين » — ينشىء فروعا فى كولومبيا البريطانية . وكانت هذه الهيئة هى التى أرسلت بن و . بيكر ليمثلها فى « المؤتمر الاشتراكى » فى أمستردام سنة ١٩٠٤ . وسرعان ما خلفت هذه الحركة حركة « عمال العالم الصناعيين » التى انتشرت فى غرب كندا حوالى سنة ١٩٠٦ . وقد انتشرت أيضا منظمة فريق دى ليون من « عمال العالم الصناعيين » — وهى « الاتحاد الصناعى الدولى للعمال » — فى كندا بعد الانقسام ، وأحرز كلاهما بعض النجاح الى أن حلتهما السلطات فى سنة ١٩١٥ بسبب نشاطهما المناهض للحرب . وقد عادتا الى الحياة بعض الوقت بعد سنة ١٩١٨ ، ولكن القوة اليسارية الرئيسية فى سنوات ما بعد الحرب كانت « النقابة الواحدة الكبيرة » التى أنشئت فى سنة ١٩١٩ — وهى الهيئة التى قامت بالاضراب العام الكبير فى وينيبيج فى ذلك العام .

ولم تنتج الحركة العمالية الكندية حتى سنة ١٩١٤ أى زعيم مرموق . ولقد أطلق اسم « أبى » العمال الكنديين على د . ج . أودوناهيو (توفى سنة ١٩٠٥) ، وكان طباعا فى أوتاوا وأحد مؤسسى « الاتحاد العمـالى

الكندى » فى سنة ١٨٧٩ . وكان كل من جورج داور ، من تورنتو — وهو أيضا طباع ، فى الثمانينات والتسعينات الماضية ، و ب . م . درابر وتوم مور ، ابتداء من سنة ١٩٠٠ ، شخصيات بارزة فى « مؤتمر الحــرف والعمل » حتى سنة ١٩١٤ ، ومعهم ألفونسو فيرفيل — عضو البرلمان عن منتريال ابتداء من ١٩٠٦ ، و ج . ج . أودوناهيو — الذى قام بمهمة المستشار القانونى « للمؤتمر » وواضع صيغ مشروعاته البرلمانية . ولكن ليس بين هؤلاء جميعا من أسهم بنصيب مستقل فى الفكر الاشتراكى أو العمالى . ولقد احتذت النقابية الكندية فى معظم الأحيــان النماذج الأمريكية ، فى حين كان النشاط السياسى خارج كويبك صدى للمطالب البريطانية ، الخاصة بالتشريع الاجتماعى ، ولكنه كان مضطرا فى الغالب الى العمل فى كل اقليم على حدة لأن معظم أنواع التشريعات العمالية كانت من اختصاص الأقاليم بمقتضى دستور « الدومينيون » . أما على مستوى « الدومينيون » فان القضايا الرئيسية كانت تدور حول حقوق النقابات والسيطرة على الهجرة . ولم يثر موضــوع الاشتراكية تقريبا الى ما بعد سنة ١٩١٨ الا فى كولومبيا البريطانية تحت تأثير النفوذ الصناعى « للاتحاد العمالى الأمريكى » و « عمال العالم الصناعيين » .

الفصل الثانى والعشرون

أمريكا اللاتينية ـــ الثورة المكسيكية

لم يكن لأمريكا اللاتينية حتى الحرب العالمية الأولى سوى دور صغير فى الحركة الاشتراكية : ولم يمثل منها سوى بلدين — لأرجنتين والأوروجواى — فى « الدولية الثانية » ، وان كان هناك بعض « المراقبين » الذين ظهروا من وقت لآخر فى مؤتمراتها من بلدين آخرين هما شيلى والبرازيل : وقد كانت المنطقة كلها من المكسيك الى بتاجونيا زراعية أساسا باستثناء بعض البقع الصغيرة بما فيها التعدين وبعض التصنيع فى بيونس ايرس وقليل من المدن الأخرى مثل ريودى جانيرو وسان باولو . هذا فضلا عن أن أغلبية السكان ، باستثناء الأرجنتين وأوروجواى ، كانت من الهنود أو المولدين ، مع خليط كبير من الزنوج فى بعض الدول . وكانت الأرجنتين قد تلقت حتى سنة ١٩١٤ — ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ ايطالى و ١٫٥٠٠٫٠٠٠ من المهاجرين الأسبان ، مع أعداد أصغر من ذلك بكثير من أجزاء أوروبا الأخرى . وكذلك أوروجواى سكنتها أغلبية كبيرة من الايطاليين والأسبانيين بقدرين متساويين تقريبا . وكان هذان البلدان هما الوحيدان فى أمريكا اللاتينية اللذان يسكنهما أساسا سكان من دم أوروبى غير مختلط . أما البرازيل فان الثلاثة ملايين من المهاجرين البيض فيها امتصتهم مجموعة من السكان يغلب عليها الدم الزنجى والدم المختلط . وكان الجزء الأكبر من أمريكا الجنوبية لا يزال أساسا تحت حكم أرستقراطية من ملاك الأراضى الكريول الذين كان بعضهم يملك ضياعا

أكبر من سادة الأراضى الأرستقراطيين فى أسبانيا . وكان الهنود والمولدون يعملون طبقا لنظام فى حيازة الأرض لا يزال قريبا من نظام عبودية الأرض . وكان السود بعد تحريرهم من وضع العبودية القانونى يعملون فى ظل نفس الظروف تقريبا أو أسوأ فى حالات كثيرة . وكانت مشروعات التعدين ومزارع الفواكه الضخمة التى تملكها مؤسسات أجنبية تدار بطريقة فنية أكثر من المزارع التى يملكها وطنيون وتدفع أجورا أقل بشاعة . ولكنها كانت سيئة بما فيه الكفاية ، وكانت تقضى ، بمساعدة الحكومة ، على التمرد أو الاضراب بشكل حاسم . وكانت ظروف العمل فى الأرجنتين وأوروجواى أفضل بكثير ، ولكنها هناك أيضا كانت سيئة تماما خارج الوعاصم . وكانت سيطرة الدين قوية فى كل مكان بين النـــاس ودخلت معتقدات من الأديان الأكثر بدائية فى العقيدة المسيحية ، وبخاصة بين الزنوج . وكانت الكنيسة أحد كبار ملاك الأراضى ، وكانت هناك هوة واسعة بين مراكزها الكبرى ، التى كانت لا تزال شواغرها تشغل من أوروبا الى حد كبير ، وبين قساوسة القرى . وكانت الأمية منتشرة — وتكاد تكون عامة فى مناطق كثيرة بين السكان الهنود والزنوج . وكذلك كان سوء التغذية المزمن مع ما يصاحبه من مرض وموت مبكر .

وكانت أمريكا اللاتينية ، ككل ، تستطيع بسهولة أن تعول عـــددا أكبر من السكان فى مستوى طيب من المعيشة ، برغم المساحات الجرداء الكبيرة والغابات الضخمة التى لا تزال قائمة ، لو أن مواردها الانتاجية استخدمت بصورة أفضل قليلا . والواقع أن جزءا فقط من المنطقة القابلة للزراعة كان يستغل أصلا ، حتى اذا حسبنا المساحات الضخمة التى كانت ترعى فيها قطعان الماشية بلا رعاية تقريبا . وقد تزاحم القرويون فى مساحات صغيرة تكاد تقوم بأودهم تحيط بهم مساحات كبيرة يملكها كبار أصحاب

الأراضى أو الكنيسة ولا يشغلها أحد مطلقا . ولم تكن هناك أية محاولة تقريبا فى معظم أنحاء القارة لتحسين أساليب استغلال الأرض . ولقد كانت الأرجنتين وأوروجواى بلاد المراعى الكبرى حقيقة ، وتسيطر عليها مؤسسات استيراد اللحم فى أوروبا والولايات المتحدة ، وفى الشمال كانت زراعة الفاكهة تنمى تحت سيطرة الأمريكيين . وكان لدى شيلى مشروعاتها الرأسمالية فى التعدين ، فقد كانت هناك مناجم للفضة والذهب تستغل فى عدة مناطق ، كما بدأ استغلال الصفيح فى بوليفيا ابتداء من التسعينات فى القرن الماضى . وكان البحث جاريا عن المطاط فى المناطق الداخلية فى البرازيل ، وبخاصة قبل أن تبدأ منافسة سيلان والملايو فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر .

وفى مثل هذه التربة لم يكن هناك مجال كبير ، حتى سنة ١٩١٤ ، لنمو حركة اشتراكية تشبه الحركات التى قامت فى بلاد غرب أوروبا من أى جانب . ولكن الحركات التى قامت فيها حتى سنة ١٩١٤ تقريبا ، فى حدود ما قامت من حركات ، كانت أساسا تقليدا لتنوعات الاشتراكية الأوروبية وبخاصة فى صورها الأسبانية والايطالية ، وان كانت المؤثرات الفرنسية ، والألمانية الى حد ما ، لعبت دورا فيها . فقد قام المهاجرون من هذه البلاد بدور مهم . ولم يكن للاشتراكية الأمريكية أى نفوذ تقريبا ، ولكن أفكار هنرى جورج كان لها تأثير كبير بين الأمريكيين اللاتينيين الذين حاولوا مواجهة المشكلة الزراعية الكبرى التى كانت أساسية فى الواقع . ولسوء الحظ كان عددهم قليلا جدا فى معظم البلاد التى يتعلق بها الأمر . ان الحركة الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية نمت الى حد كبير بين العمال الصناعيين ولم تنجح حتى سنة ١٩١٩ فى التأثير كثيرا على الريف . وحتى فى المكسيك ، حيث كانت الثورة الكبرى التى أعقبت

سقوط بورفيريو دياز تجتاز المراحل الأولى خلال السنوات السابقة على الحرب الكبرى مباشرة ، لم يكن فيها أى تكتل فعال بين الزعماء الزراعيين والطبقة العاملة فى المدن الا بعد ذلك بوقت طويل .

وفى مثل هذه الظروف كان لابد أن تكون الاشتراكية حركة الطبقة الوسطى المثقفة أساسا تدعمها جماعات صغيرة من العمال المهرة مثل الطباعين والنجارين والخبازين والمهندسين ومستخدمى الخدمات العامة . وقد ظهر الاشتراكيون اما فى الجناح الأيسر لأحزاب الاصلاح » التى كانت تقاتل ضد سيطرة الأرستقراطية المكونة من مـلاك الأراضى وضد الكنيسة ، أو كشيع ، انبثقت كرد فعل للأحزاب ، تتقاتل فيما بينها المعارك الأوروبية بين الماركسيين والباكونيين ، بين أنصار العمل البرلمانى والفوضويين ، بين الديموقراطيين الاشتراكيين والسندكاليين ، فى بيئة غريبة ، ومما زاد الصراع حدة أن أطراف العراك لم يكن لهم أنصار بين الجماهير . وكانت «وضعية» كانت ، التى أثرت بعمق فى السياسيين الراديكاليين والمنظرين الاجتماعيين ، تعارض المذاهب الاشتراكية من ناحية وتندمج فيها من ناحية آخـرى . ولم يظهر من الكاثوليكية أى حـزب يسارى ، بل ولا حركة اصـلاح اجتماعى ، حتى فترة ما بين الحربين عنـدما قامت بدايات صـغيرة فى كوستاريكا تحت زعامـة الأب بنجامان نينيز . والواقع أن كثيرا من قساوسة القرى فى مكسيكو انضموا الى الثورة الزراعية ، ولكن الكنيسة باعتبارها قوة منظمة كانت تقف كلية الى جانب الأرستقراطية ضد الناس .

وتبدأ قصة الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر ، فى حدود ما وجدت ، بالمهاجرين من أوروبا بعد سنة ١٨٤٨ وتدخل مرحلتها الثانية مع قدوم عدد آخر من الاشتراكيين واللاجئين الفوضويين بعـد كوميون باريس سنة ١٨٧١ . وأول المؤثرات التى يمكن تتبعها هى ،

كما فى أجزاء كثيرة من العالم ، آثار فورييه وكابيه . ولم تترك مغامرة روبرت أوين العابرة فى سنة ١٨٢٧ ، التى أراد بها انشاء دولة تعاونية فى تكساس — وكانت وقتذاك اقليما مكسيكيا — والمحاورة التى دارت بينه وبين جنرال ساتنا آنا ، أى أثر باق . وكانت الظاهرة الاشتراكية الوحيدة قبل سنة ١٨٤٨ هى تأسيس « اتحاد مايو » فى الأرجنتين على يد الشاعر الطوبى الذى جاء من الباسك ، جوزيه استبان أنطونيو اتشيفريا (١٨٠٥ — ١٨٥١) ، فى سنة ١٨٣٨ ، وقد كتب من أجله بيانا يقوم على أفكار سان سيمون وبيبرليرو . وكان اتشيفريا منفيا استقر فى مونتفيديو حيث نشر أشهر مؤلفاته « العقيدة الاشتراكية » (١٨٤٦) يشرح فيه المذهب فى بيانه . وكتب أيضــا مؤلفات عن التخطيط الاقتصــادى والفلسفة الاجتماعية ، أعيد نشرها فى بيونس آيرس مع كتابه « العقيدة الاشتراكية » فى ســنة ١٩١٥ . ولم تتــرك دعــاية اتشيفريا الاشــتراكية أثرا فى وقتها ، ولكنه يعتبر مؤسس علم الاجتمــاع الأرجنتينى وأول مؤرخ اجتمــاعى للأرجنتين . والتــالى فى الترتيب هو طودونيــة الفرنسى الذى أصدر فى ريودى جانيرو « مجلة اشتراكية » لم تعمر طويلا فى سنة ١٨٤٥ . وظهر ناد اشتراكى فى كولومبيا سنة ١٨٩٤ . وكانت « جمعية المساواة » التى أسسها فرانشيسكوبيلباو (١٨٢٣ — ١٨٦٤) فى شيلى سنة ١٨٥٠ أهم من ذلك بكثير . وكان بيلباو منفيا من شيلى فى الأربعينات من القرن الماضى واشترك فى ثورة سنة ١٨٤٨ فى باريس . وقد عاد متحمسا للتعاون والمساعدة المتبادلة ، وكان هو وأنصاره ، الذين اندمجوا سياسيا مع الراديكاليين فيما بعد ، نشطين جــدا فى دعم الجمعيات التعــاونية والتبادلية . وقد استطاعوا أن يضعوا أسس حركة تعاونية وتبادلية كبيرة جعلت من شيلى حتى اليوم أقوى مراكز التعاون فى أمريكا اللاتينية . وكان

لدى المكسيك أيضا حركتها التبادلية فى الخمسينات من القرن الماضى .

وعندئذ جاء الحائك اليونانى رودوكاناتى ، الذى أسس صحيفة تدعو لمذهب فورييه ، « فالانستيريو » ، فى المكسيك سنة ١٨٦١ . وعندئذ ظهر فى كوبا ، فى بداية سلسلة من التمردات التى قام بها الكريول ضد الحكم الأسبانى استمرت من سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٨٧٨ ، أول جماعة فوضوية على رأسها أسبان وتعكس ، مثل التمرد بأكمله ، الاضطرابات المعاصرة فى أسبانيا . ونجح زعيمهم ساتورنينو مارتينيز فى تنظيم نقابة بين العمال فى صناعة الطباق — وهى أول نقابة منتشرة فى المنطقة كلها .

وابتداء من أوائل السبعينات الماضية بدأ النمو يصير أكثر نشاطا . فقد أسس عدد كبير من الجمعيات التعاونية والتبادلية فى المكسيك ، وبدأ كثير من التبادليات فى القيام بوظيفة النقابات الوليدة . وأنشئت « الرابطة الكبرى لعمال المكسيك » — أول محاولة للتنظيم الشامل — فى سنة ١٨٧٢ ، وبدأت تنشر صحيفة « السوسياليستا » . وعقد « مؤتمر للعمل المكسيكى » فى سنة ١٨٧٦ ؛ وفى سنة ١٨٧٨ أسس البرتو سانتا فى « رابطة باكونين » . وكانت النقابات والجماعات الفوضوية مضطرة للعمل فى الغالب سرا فى عهد ديكتاتورية دياز ، ولكنها تضاعفت بسرعة . والتحقت بعض الجماعات النقابية « بفرسان العمل » فى الولايات المتحدة فى ارتباط فضفاض ، وحاكت بعض الجماعات الأخرى أساليب هذه المنظمة . بيد أن هذه الحركات قامت أساسا بين الحرفيين والجماعات المحدودة جدا من عمال المصانع . ولكنها لم تصل الى المعدنين ، كما لم تكن لها صلة تقريبا بالفلاحين الذين تتكون منهم الأغلبية الساحقة من السكان . لقد كانت حركات بين مهاجرين أكثر منها فورات بين الأهالى الوطنيين الذين تتكون منهم الطبقة العاملة وهى من الهنود أساسا .

وفى هذه الأثناء كان الاهتمام الرئيسى للتقدميين فى البرازيل ، التى استمر الرق فيها حتى سنة ١٨٨٨ ، مركزا فى حركة التحرير التى يقودها لويس آلفيس ويواكيم نابيركو . وفى الأرجنتين نشط المهاجرون من أوروبا نشاطا شديدا فى تأليف الجماعات الاشتراكية والفوضوية — فرنسية وايطالية وألمانية وأسبانية ، كل منها منفصلة التنظيم فى الغالب . فأسس الفرنسى اميل ديماس ، الذى عاد فيما بعد الى فرنسا وصار نائبا هناك ، فى بيونس آيرس صحيفة « التراباخادور » فى سنة ١٨٧٢ وأنشأ قطاعا فرنسيا « للاتحاد الدولى للعمال » كان على رأسه بعد ذلك شارل مولى . وبعد ذلك بقليل أسس س . بوريل صحيفة « الريفولوتيوناريو » ، وبدأ الألمان يصدرون صحيفتهم « فوروارتس » . وفى سنة ١٨٧٨ نجح الطباعون فى تأليف نقابة نظامية لحرف الطباعة صارت هيئة قوية وكانت رائدا للحرف الأخرى . وفى العام التالى أنشأ الفوضويون « النادى الاشتراكى الدولى » الذى زاده قوة زيارات الفوضوى الايطالى اريكو ما لاتستا له خلال الثمانينات من القرن الماضى . ونشط الفوضويون أيضا فى بيرو ، حيث أسسوا فى سنة ١٨٨٤ « نقابة شاملة » مفتوحة لجميع العمال من مختلف الأنواع .

وفى سنة ١٨٨٧ جاء أول حزب سياسى ذى اتجاه اشتراكى — فى شيلى ، حيث كان حق الانتخاب لجميع الرجال مقررا منذ سنة ١٨٧٤ بشرط النجاح فى اختبار القراءة والكتابة ، وهو اختبار كان يحد كثيرا من مدى تطبيقه . وأطلق على الحزب الجديد اسم « الحزب الديموقراطى » ولكن برنامجه كان ينحو للاشتراكية بصفة عامة ، وقد حظى بتأييد كبير من الجمعيات التعاونية والتبادلية . وقد قاده رافائيل اللنده وكان منظره من أهالى البلاد هو مالقياس كونشا ، الذى أضفى عليه اتجاها اشتراكيا

واضحا ، وان كان الحزب قد فقد هذا الاتجاه فيما بعد . وانبثقت من نشاطه اضرابات سنة ١٨٩٠ بين عمال مناجم النترات وبعض الجماعات الأخرى التى لم تكن قد عرفت الحركات الاجتماعية من قبل . ولقد مهد الحزب السبيل لنشاط لويس ريكابارن (ولد سنة ١٩٢٤) الذى سيصير الزعيم المرموق للنقابية الشيلية والاشتراكية اليسارية فى القرن الجديد .

وفى هذه الأثناء كانت الحركة فى الارجنتين تتبلور ، بمصاحبة نزاعات حادة بين الفوضويين والديموقراطيين الاشتراكيين. وقد استجابت الجماعات الأرجنتينية الى دعوة « المؤتمر الاشتراكى الدولى » فى سنة ١٨٨٩ وقامت بحملة من أجل يوم الثمان ساعات وانشاء « فدرال للعمال فى منطقة الأرجنتين » وصحيفة ، هى « الاوبيريرو » ، يحررها آف لاللمانت . والتف الألمان حول صحيفتهم « فوروارتس » ، وكان يحررها ا . أوهل ، واتخذوا المبادأة فى تنظيم مظاهرات كبرى فى « يوم مايو » فى سنة ١٨٩٠ اشترك فيها العديد من النقابات والتعاونيات . وكان للمجموعة الفرنسية أيضا صحيفتها « لافنيرسوسيال » يحررها آشيل جامبييه . وكنتيجة لهذه الحركة الى حد كبير انضمت الجماعات الاشتراكية ، باعتبارها متميزة عن الفوضوية ، بعضها الى بعض فى سنة ١٨٩٤ وألفت « الحزب الاشتراكى الأرجنتينى » الذى انضم الى « الدولية الثانية » ومثل فى مؤتمراتها . وتولى زعامة الحزب على الفور اثنان من رجال الطبقة المتوسطة صارا فى الفترة التالية الشخصيتين البارزتين فى الحركة الاشتراكية الأرجنتينية — وهما بالأكسيوس وجوستو .

وكان الفريدو ل . بالاكيوس خطيب الحركة — وهو شخصية ضخمة على المنصة ، ورومانسى تمتع بشعبية كبيرة . وكان مبارزا عنيدا . وقد صار فيما بعد مديرا لجامعة بيونس آيرس وعضوا فى مجلس الشيوخ ،

ولكنه فى التسعينات الماضية كان صغيرا ومتحمسا وذا نفوذ كبير بين الطلبة والمثقفين الشبان . وكان معاونه ، جوان ب . جوستو (١٨٦٥ — ١٩٢٥) جراحا شابا ماهرا ، وكان قد وقع فعلا تحت تأثير الماركسية الى حد كبير ، وهو كاتب أكثر منه خطيب . وقد ترجم « رأس المال » الى الأسبانية وجعل من صحيفته « لافنجارديا » لسان حال حركة ديموقراطية اشتراكية من النمط الألمانى . وقد انتخب بالاكيوس نائبا — أول نائب اشتراكى — فى سنة ١٩٠٤ . وتبعه جوستو بعد ذلك ببضع سنوات فقط . وكان من بين الزعماء فى البداية آشيل جامبييه وأوهل ، وسرعان ما انضم اليهم أ . س . لورنزو ، الذى قدم تقريرا عن الهجرة الى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » فى أمستردام سنة ١٩٠٤ ، والشاعر الشاب مانويل أوجارت (١٨٧٨ — ١٩٣٢) الذى عاش بعض الوقت فى باريس ومثل الأرجنتين فى « المكتب الاشتراكى الدولى » .

وأثار تأليف حزب اشتراكى الفوضويين الى بذل جهود جديدة ، وأراد الاشتراكيون أن يستخدموا النقابات كأجهزة مساعدة فى الصراع البرلمانى ، بينما أصر الفوضويون على انقاذها من مغريات السياسة البرلمانية؛ ولكنهم كانوا منقسمين على أنفسهم الى الفوضويين « الخلص » ، الذين لم يهتموا بالتنظيم الجماهيرى وآمنوا برسالة العصبية الثورية من الأخوة فى الجهاد ، والفوضويين السندكاليين ، الذين كانوا يأملون فى خلق حركة جماهيرية من النقابية الثورية سلاحها الرئيسى الاضراب العام . وعندما أنشىء « فدرال عمال منطقة الأرجنتين » فى سنة ١٨٩٠ رفض الفوضويون « الخلص » التعاون ، وكذلك كان كثيرون من الفوضويين السندكاليين مترددين لأن الجماعات الاشتراكية هى التى تولت المبادأة وبخاصة الألمان. وفى سنة ١٨٩٢ انهار « الفدرال » الى حطام ، وأعيد انشاؤه تحت زعامة

الاشتراكيين واستمر قائما يجر أذياله أربع سنوات أخرى ، ثم انهـار نهائيا . بيد أن ذلك لم يحل دون نشـاط اضرابى كبـير ، تحت تأثير الفوضويين السندكاليين فى الغالب . وفى السنوات الختامية من القرن حصلت نقابات بيونس آيرس ، فى سلسلة من الحركات المنفصلة ، على تنازلات كبيرة — وهى لم تحصل فى الواقع على « يوم الثمانى ساعات » ، ولكنها حصلت على « أربع وخمسين ساعة فى الأسبوع » ، فى عدد من المهن الرئيسية . وكان فى ذلك تخفيض كبير لساعات العمل السابقة ، كما تم أيضا الحصول على زيادة كبيرة فى الأجور . .

وفى سنة ١٨٩٨ قضى الفوضوى السندكالى الايطالى بييتروجورى بعض الوقت فى الأرجنتين محاولا اقناع الفوضويين المنشقين بتأييـد الحركة النقابية النامية بنفوذهم لكى يتخلصوا من الاشتراكيين السياسيين ويوحدوها تحت زعامة فوضوية . وكانت النتائج جديرة بالاعجاب . ففى سنة ١٩٠١ تكاتفت معظم النقابات فى هيئة جديدة — « الفدرال الاقليمى الأرجنتينى للعمال » المعروف بـ « ف . ا . ا . ع » . وابتداء من سنة ١٩٠٢ وما بعدها قام الـ « ف . ا . ا . ع » بسلسلة من حركات الاضراب أخذت تزداد شمولا . وكانت الحالة التجارية سيئة والبطالة شديدة القسوة ، واتخذت هذه الحركات التى أخمدتها الشرطة بالعنف ، طابعا جهاديا متزايدا. وفى هذه الأثناء كانت النقابات التى رفضت الزعامة الفوضوية السندكالية قد ألفت فى سنة ١٩٠٢ فدرالا منافسا — هو « الاتحاد العام للعمال » (ا . ع . ع .) — وارتبطت هذه الهيئة بالحزب الاشتراكى بصلات ازدادت وثوقا بالتدريج . وحاولت الحكومة الالتجاء الى اصدار تشريع خاص ضد المضربين ، ولكنها سحبت المشروع عندما قامت ضده مظاهرات هائلة . وبلغت هذه الأوضاع القلقة ذروتها فى مظاهرة كبرى فى يوم أول

مايو سنة ١٩٠٩ فرقتها الشرطة وذهب ضحيتها كثيرون وأعقبها اضراب عام أمكن بواسطته الحصول على تنازلات كبيرة أخرى . ولكن فى نوفمبر من ذلك العام قتل الفوضوى الروسى سيمون رادوفتسكى رئيس شرطة بيونس آيرس ، كولونيل فالكون ، بقنبلة . وأعقب ذلك اجراءات اضطهادية قاسية ، منها قانون مناهض للفوضوية أثر أيضا فى النقابات غير الفوضوية والحزب الاشتراكى . والى سنة ١٩٠٦ كان هناك كثير من السندكاليين أعضاء فى الحزب الاشتراكى ، ولكنه طردهم عندئذ . وظل كثيرون منهم فى « الاتحاد العام للعمال » الذى صار مسرحا لمعركة بين الاصلاحيين والثوريين — فكان الأولون يريدون أن تركز النقابات على المطالب المباشرة التى يمكن تحقيقها عمليا لتحسين ظروف العمل ، فى حين كان الآخرون يعطفون بصفة عامة على سياسة «الفدرال الاقليمى الأرجنتينى للعمال » من الحث على الاضرابات العامة كتمهيد للثورة الاجتماعية . وقد حبذ المعتدلون فى « الاتحاد العام للعمال » التعاون بشدة أيضا ، وأسهموا بنشاط فى دعم المتاجر التعاونية ومشاريع الاسكان وفى الانتاج التعاونى كذلك ، وقد جعلوه ينجح نجاحا كبيرا . ولكن بعد اضطرابات سنة ١٩٠٩ تعرض الجناحان للاضطهاد . فقد أخمد كثير من منظمات العمال أو اضطر الى الالتجاء الى السرية : واعتقل كثير من الزعماء أو أبعدوا من العاصمة ، أو اضطروا الى الهرب للخارج : وحطمت المطبعة الاشتراكية التى كانت تصدر صحيفة جوستو « لافانجارديا » .

وفى سنة ١٩١٠ اضطر الحزب الاشتراكى الى عقد مؤتمره فى مونتفيديو بأوروجواى بعيدا عن يد الشرطة . وخلال السنوات القليلة التالية ساءت الأجور والظروف بشكل شديد ، وأخذت النقابات تستجمع قواها فى بطء . وكانت النتائج المباشرة فى مصلحة المعتدلين بصفة عامة ، حيث ان

« الاتحاد العام للعمال » ، وكان قد تعرض لاضطهاد أقل من منافسه ، استطاع أن يسترد قوته بسرعة ، وازداد الحزب الاشتراكى قـوة على حساب الفوضويين . وبدأ التنظيم أيضا بين العمال الزراعيين فى الجـزء الشمالى من البلاد ، واستطاع الاشتراكيون التقدم بعض الشىء فى تحقيق سياستهم الزراعية .

وفى سنة ١٩٠٩ زار الزعيم الاشتراكى الايطالى ، انريكوفيررى عالم الجريمة ، زيارة طويلة للأرجنتين ودخل فى جدل عنيف مع زعماء الحزب الاشتراكى واتهمه بأنه ليس فى الحقيقة أكثر من جماعة من راديكاليى الطبقة الوسطى . وذهب فيررى الى أنه لا يمكن ، فى بلد متخلف صناعيا مثل الأرجنتين ، أن يكون هناك مجال لحزب اشتراكى حقيقة لأن مثل هذا الحزب لا يقوم الا مستندا الى بروليتاريا صناعية بلغت درجة كافية من النمو وترزح تحت وطأة الاستغلال الرأسمالى . ورد جوستو بأن فيررى لم يستطع فهم الموقف . وقال ان الطبقة الحاكمة من سادة الأراضى فى الأرجنتين وأجزاء أمريكا اللاتينية الأخرى تعمل بسرعة عـلى خلق بروليتاريا فى المدن ، ليس بانشاء صناعات كافية توفر لها العمل ، بل بطردها من الأرض وجعلها بذلك تحتشد فى المدن . وذهب الى أن نمو البروليتاريا لا يعتمد بالضرورة على التقدم الفنى للصناعة الرأسمالية ، كما قال فيررى ، بل انه يمكن أن يبدأ — وقد بدأ فعلا فى أوروبا — بطرد العمال بالعنف من وسائل ارتزاقهم فى الأرض : وهى عملية أعقبها ، ولم يسبقها ، نمو نظام المصنع وقوة البخار . واستند الى بيان ماركس عن أصل « التراكم البدائى» وتكون العمل الذى يمكن استغلاله » ، وهما اللذان جعلا الرأسمالية الصناعية فى حيز الامكان ، ودعا الى ايصال رسالة الاشتراكية فى القرن

العشرين مباشرة الى فائض السكان الذين يتضورون جوعا فى المدن المتخلفة والا يقل الجهد الذى يبذل فى هذه البلاد عنه فى البلاد الصناعية .

والسؤال اذن هو : أى نوع من الرسالات ؟ ما هو الانجيل الذى يستجيب له هذا الفائض من السكان المعوزين ؟ وقد وجد اشتراكيو الأرجنتين — وكذلك البرازيل ، وبلاد أمريكا اللاتينية الأخرى الى حد كبير — جزءا من الجواب فى سياسة زراعية تستوحى أفكار هنرى جورج أكثر مما تستوحى كارل ماركس أو باكونين . فطالبوا بنوع من الضرائب على الأرض تعيد المبالغ التى يقتضيها أصحاب الأرض فى صورة ايجار الى المجتمع ككل وتفرض فى نفس الوقت ضريبة على الأراضى غير المزروعة والتى لا يدخل عليها تحسين على أساس قيمة ما كان يمكن أن تنتجه لو استخدمت استخداما سليما . وكان هذا فى الواقع هو مذهب « الضريبة الواحدة » ؟ وقد أراد الاشتراكيون الأرجنتينيون تطبيقه كوسيلة لفتح الأرض عنوة لصغار المنتجين الزراعيين . وصار البند الرئيسى فى البرنامج الزراعى الاشتراكى هو تشجيع زراعة الفلاحين بمساعدة الدولة فيما يتصل برأس المال والمعدات وباستخدام أسلوب الائتمان والتسويق التعاونى . ولكن هذا البرنامج لم يكسب الحزب حتى سنة ١٩١٤ سوى تأييد ضئيل بين الفلاحين الموجودين فعلا والعمال الزراعيين : لقد كان من استهواهم أساسا من بروليتاريا المدن المتضخمة الذين لا أرض لديهم ، ولا عمل لهم فى كثير من الأحيان .

وكان هناك داخل الحزب الاشتراكى بعض من نددوا بالاتجاه الى الاصلاح الزراعى على أساس أنه انحراف خطر عن الماركسية ؛ وقد وجد هذا الفريق زعيما فى عضو الشيوخ الاشتراكى الوحيد ، ازيك ديل ڤالله ايبرلوكيا (١٨٧٧ — ١٩٢١) الذى انضم فيما بعد الى الحزب الشيوعى .

ولكن كانت هناك أيضا انقسامات أكثر خطورة بصورة مباشرة داخل الحزب حول قضية القومية ، التى كانت قد صارت حادة فى مواجهة غزو المشروع الرأسمالى الأجنبى . وانقسم الاشتراكيون الى رأيين فيما يتعلق بالطريق الذى يسلكونه تجاه التنمية الصناعية التى حملت معها خطر السيطرة الرأسمالية الأجنبية . فقد كان معظمهم يريدون التصنيع كوسيلة لتقوية البروليتاريا الصناعية ، وكذلك لتوفير عمل أكثر : ومن الناحية الأخرى كان الاشتراكيون غير راضين عن السيطرة التى تمارسها الجماعات الرأسمالية البريطانية والأمريكية بتأييد من الحكومتين البريطانية والأمريكية ، واتهموا المؤسسات الأجنبية بالاحتكار واستغلال الأهالى الوطنيين بصورة بشعة . كما نفروا بشدة من دفع أجور ومهايا للعمال المجلوبين من الخارج أكثر بكثير مما يدفع لأبناء البلاد ، وارتفعت الأصوات أكثر فأكثر مطالبة بالتسوية الاجبارية بين الأجور وبالتشريعات الصناعية الموجهة ضد المشروعات الأجنبية .

وحتى هذه النقطة كانت الحركة الاشتراكية الأرجنتينية ، وكذلك طبعا الفوضوية . ذات نزعة عالمية شديدة وتأخذ توجيهاتها من بيانات « الدولية الثانية » و « الدولية الفوضوية » الفضفاضة . ولكن خلال السنوات السابقة على الحرب نما نوع من القومية الديموقراطية ، وستنمو بسرعة أكثر بكثير ابان الحرب وبعدها . بيد أنها فى ذلك الوقت لم تؤد الا الى انفصالات صغيرة من الحزب ، على رأسها مانويل أوجارت ، ولكنها لم تؤد الى تكوين منظمة منافسة دائمة ولم يعان الحزب الاشتراكى انشقاقا كبيرا الا ابان الحرب الكبرى عندما انفصل جناحه اليسارى فى سنة ١٩١٧ وأسس « الحزب الاشتراكى الدولى » الذى صار فيما بعد « الحزب الشيوعى للأرجنتين » . ولم يقم هذا النزاع الأخير حول « النزعة القومية »

بالمعنى الذى استخدمنا به المصطلح لتونا ، بل حول موضوع موقف الحزب من الحرب و « الثورة الروسية » . وقد حبذ معظم زعماء الحزب دخول الأرجنتين فى الحرب الى جانب الحلفاء ، فى حين كانت أغلبية أعضاء الحزب العاديين يفضلون الحياد . بيد أن مناقشة هذه القضية ستحملنا خارج نطاق هذا الجزء : فهى تنتمى ، مع نمو الاشتراكية فى أمريكا اللاتينية بعد سنة ١٩١٤ بأكمله ، الى الحقبة التى استهلتها « الثورة الروسية » فى سنة ١٩١٧ .

أما أوروجواى فان الموقف السياسى فيها تعرض لتحول شامل خلال السنوات الأولى من القرن الحالى . فمنذ تحقيق استقلال أوروجواى كانت البلاد مسرحا لحروب أهلية تكاد تكون مستمرة بين أنصار الجانبين المتنافسين — أنصار كلورادو وأنصار بلانكو — وتعاقبت على الحكم ديكتاتوريات رئاسية الواحدة بعد الأخرى ولم يكن هناك مجال لقيام حزب اشتراكى ، كما لم يكن هناك مجال كبير للنقابية : فقد كان طرفا النزاع ، الذى كان أنصار كلورادو فيه هم أصحاب السلطة عادة ، أقرب الى تجمعات أسرية منهما الى دعاة أى أفكار سياسية محددة ، وكان كل من الجانبين يضم جناحا يساريا وآخر يمينيا . وعندئذ تولى جوليان جستاس رئيس مجلس الشيوخ الحكم ، بعد اغتيال الرئيس ايديارته بوردا سنة ١٨٩٧ وكان من أنصار كلورادو ، وحاول تهدئة البلاد .

واستمرت الحرب الأهلية على فترات متقطعة الى أن انتخب جوزيه باتل ى . أوردنيز (١٨٥٦ — ١٩٢٩) ، وكان صاحب جريدة راديكالى ، الرئاسة فى سنة ١٩٠٣ . وكان باتل قد أسس جريدته « ال ديا » منذ سنة ١٨٨٠ وجعل منها أداة دعوة قوية للرأى الراديكالى . وكانت سياسته تنطوى على عنصر اشتراكى قوى . وفى البداية هزم تمرداً قام به أنصار

بلانكو ، ثم شرع فى برنامج من الاصطلاحات الجذرية استمر فى عهد خلفائه وتتضمنه دستور سنة ١٩١٩ الى حد كبير . ولم يحل هذا الدستور دون حدوث اضطرابات كبرى — بل انه فى الواقع كان سببا فيها الى حد ما : ولكن أوروجواى تحولت بسرعة فى عهد باتل من دولة كانت تعد من أسوأ دول أمريكا اللاتينية حكما وأكثرها قلاقل الى أن صارت أكثرها تقدمية من الناحية الاجتماعية ، ولديها أكثر القوانين العمالية تقدما (بما فيها قانون الثمانى ساعات) ونظام تعليمى على كفاية مرموقة . ولم تتحقق هذه التغييرات الا بعد صراع كبير مع الكنيسة : وكان أنصار باتل مناهضين بشدة للاكليركية ، ولكنه هو نفسه كان يعمل على التوفيق واستطاع أن يجمع خلفه أفضل العناصر فى الحزبين التقليديين . وجعلت الظروف الجديدة من الممكن قيام حزب اشتراكى بزعامة الشاعر والأستاذ الجامعى اميليو فريجونى (ولد سنة ١٨٨٠) الذى أسس الحزب فى سنة ١٩١٠ وصار أول ممثل برلمانى له فىالعام التالى . وحتى ذلك الوقت لم يكن هناك سوى جماعات اشتراكية صغيرة من المهاجرين ذوى الاتجاهات المتنوعة . بيد أن أنصار باتل كان بينهم عدد من العاطفين على الأفكار الاشتراكية ، وكانت التشريعات التى صدرت بنفوذه تنطوى على اتجاه اشتراكى الى حد كبير .

أما البرازيل فلم يكن فيها حتى سنة ١٩١٤ أية حركة اشتراكية تقريبا وان لم تكن تمردات الزنوج غريبة عنها ، وتعرضت فى سنة ١٩١٠ لتمرد بحرى امتد الى الجزء الأكبر من الأسطول . وقد ضرب المتمردون ، الذين كانت طلباتهم تتعلق بالأجور وظروف العمل ، ريودى جانيرو بالمدافع وأرغموا الكونجرس على قبول معظم طلباتهم . وتمرد سلاح جنود البحرية أيضا ، ولكن التمرد أخمد . بيد أن هذه الاضطرابات لم تنطو على

أى مضمون سياسى : والواقع أنه لم تكن هناك أية حركة سياسية يسارية على النطاق القومى ، وان كانت هناك جماعات فوضوية واشتراكية ، مؤلفة من المهاجرين أساسا ، فى بعض المدن وبخاصة سان باولو وريودى جانيرو .

وكان السكان فى الولايات الشمالية من الجمهورية ، وهم أساسا من الزنوج والمولدين ، يعيشون فى بؤس شديد ، ولكنهم لم يجدوا زعماء باستثناء بعض المتعصبين الدينيين بين الفينة والفينة وكان نفوذهم محلى بحت . وكان المهاجرون البيض محتشدين أساسا فى الجنوب وبخاصة سان باولو ، وقصروا نشاطهم فى الغالب على السياسة المحلية . وكان للألمان جماعة اشتراكية فى سان باولو أخذت تصدر صحيفتها الخاصة ، « فورورارتز » منذ سنة ١٩١٢ ، وفى باهيا ، فى وسط البرازيل ، أصدر الايطاليون صحيفتهم « آفانتى » منذ حوالى ذلك الوقت . وكان النفوذ الرئيسى فى ريودى جانيرو فوضويا . فقد نظم الفوضويون أنفسهم فى السنوات السابقة على سنة ١٩١٤ فى « اتحاد اجتماعى ديموقراطى » أصدر هناك صحيفة هى « أوليبرتاريستا » . ولم يتألف « الحزب الاشتراكى البرازيلى » الا فى سنة ١٩٠٦ ، ولم تبدأ أية حركة فعالة تتبلور الا أثناء الحرب العالمية الأولى . وكانت النقابات الموجودة محلية ، وليس بينها سوى رابطة فضفاضة جدا عن طريق الجماعات الفوضوية . وفى مناطق الريف بدأت حركة لتوها فى سنة ١٩١٤ تحت تأثير « اتحاد الزراعيين » الذي كان قد تكون حديثا .

أما شيلى التى كانت الاشتراكية قد بدأت فيها ، كما رأينا ، قبل ذلك بكثير ، فان امتدادها الجغرافى جعل من العسير جدا نمو أية حركة بين الطبقة العاملة أو الفلاحين تشمل البلاد كلها . والواقع أن معظم السكان مركزون فى المنطقة الوسطى ، وبخاصة حول سانتياجو وفالباريزو ،

ونكن مناطق التعدين الرئيسية توجد أما فى الشمال ، فى المنطقة التى تكاد تكون صحراء بلا ماء فيما عدا مناطق المناجم ، أو فى أقصى الجنوب فى أقليم كونسبثيون حيث توجد مناجم الفحم . ولم تكن المناطق الشمالية ، التى تضم المستودعات الرئيسية للنترات والثروات المعدنية الأخرى ، جزءا من شيلى الى أن استولت عليها ابان حرب الباسفيك (١٨٧٩ — ١٨٨٣) من بيرو وبولفيا ، ولكن استغلالها تحت اشراف شيلى بمعونة رؤوس الأموال الأجنبية ، كان قد بدأ قبل ذلك فى ظروف سيئة وغير صحية للغاية ساعدت فيما بعد على جعل المعدنين من أكثر الجماعات العمالية اصرارا فى صلابتهم ، لا فى شيلى وحدها بل وفى أمريكا اللاتينية كلها .

وقد استمرت شيلى ، رغم اقرار حق الانتخاب للرجال فى كل مكان — بشرط معرفة القراءة والكتابة — منذ سنة ١٨٧٤ ، تحكم بواسطة أقلية ثرية ضيقة تسندها مصالح الرأسماليين الأجانب الى سنة ١٨٨٦ عندما انتخب جوزيه بالماتيدا (١٨٤٠ — ١٨٩١) رئيسا . وكان بالما تيـدا أرستقراطيا راديكاليا ذا وجهات نظر اجتماعية تقدمية الى حد كبير ويقف موقف العداء من السيطرة الشـديدة التى كانت الكنيسة الكاثوليكية تمارسها على البلاد . وقد اضطر فى أثناء الصراعات التى قامت بينه وبين الكنيسة والأرستقراطية من سادة الأراضى الى تولى سلطات ديكتاتورية : وأثار ذلك تمردا أدى الى خلعه فانتحر فى سنة ١٨٩١ . واستمر النظام الديموقراطى المزعوم الذى أعقبه الى ما بعد الحرب العالمية الأولى . وكانت هذه الفترة فترة تغير سريع مستمر فى الحكومات القائمة عـلى تكتلات مختلفة من أحزاب اليمين والوسط ؛ ومن الناحية الاقتصادية فترة نمو سريع فى التعدين وبخاصـة فى انتاج النترات الذى كان يكون معظم الصادرات والدخل العام . بيد أن الظروف كانت من نوع يسمح بنمو حركة

عمالية كبيرة . وقد أشرنا من قبل الى تأسيس الحزب الديموقراطى ، ببرنامج اشتراكى فى خطوطه العريضة ، سنة ١٨٨٦ ؛ ولكن كان هناك أمر أكثر أهمية هو نمو النقابات ، فى الغالب تحت اسم « جمعيات تبادل المنافع » وفى شكل حركة تعاونية كبرى . وقد كان لأقدم النقابات — نقابة الطباعة — وجود مستمر منذ سنة ١٨٥٣ . وكانت قوة النقابات ، حتى سنة ١٩٠٠ ، أساسا بين العمال غير اليدويين وعمال خدمات النقل ؛ ولكن بعد ذلك أخذ المعدنون يلعبون دورا متزايدا ، وبدأت الحركة كلها تتخذ طابعا أكثر صلابة . فالى جانب المعدنين ، كانت هناك اضرابات كبيرة لعمال الترام وعمال الميناء فى سنتياجو وفى فلباريزو سنة ١٩٠٢ والسنة التالية ؛ وفى سنة ١٩٠٥ ، وكانت فترة أزمة اقتصادية ، اندلع اضراب عام فى سنتياجو وانتشر الى مناطق أخرى منها مناطق التعدين . واتخذت الحكومة اجراءات اخماد قوية ، وأصيب بالرصاص عدة مئات من المضربين قبل أن تنهار الاضرابات . وبعد ذلك بأربع سنوات كانت الحركة قد استعادت قواها الى حد يكفى لأن تنظم « فدرال نقابات مركزى » (عرف باسم ف . ن . م) يغطى جميع المناطق الصناعية ويضم كلا من « جمعيات تبادل المنافع » القديمة والاتحادات الصناعية الأحدث عهدا والتى كانت أكثر جهادية .

وقد فرضت هذه الاتحادات سيطرتها تدريجيا وعملت جنبا الى جنب مع الهيئات الأقل شأنا المكونة من عناصر صلبة والتى كانت انتظمت تحت زعامة بعض أبناء أمريكا الشمالية ممن ينتمون الى « عمال العالم الصناعيين » . وقد صار « لعمال العالم الصناعيين » قوة كبيرة بين عمال الموانى بصفة خاصة . وكانت الشخصية البارزة فى الـ (ف . ن . م) هو لويس ريكابارن الذى كان له أيضا دور نشط فى الحزب الديموقراطى

وأدار صحيفته « لارفورما » . وفى سنة ١٩٠٦ قرر « الحزب الديموقراطى » الانضمام الى « الدولية الاشتراكية » ، ولكنه لم يستمر فى صلته بها . ففى سنة ١٩١٢ انفصل الجناح اليسارى « للحزب الديموقراطى » ، الذى كان قد اتجه الى اليمين ، وصار ريكابارن زعيم « حزب العمال الاشتراكى » الجديد الذى قيض له أن يلعب دورا هاما فى حركة « الجبهة الشعبية » بعد سنة ١٩١٨ . وقد انتخب ريكابارن فى سنة ١٩١٢ عضوا فى البرلمان ، ولكنه فقد مقعده لأنه رفض أن يقسم يمين الولاء للدستور . وظل الـ « ف . ن . م » المنظمة النقابية الرئيسية الى السنوات الأولى من عشرينات هذا القرن عندما تحطم نتيجة للانسحابات التى حدثت بعد انضمامه الى « الدولية الحمراء للاتحادات العمالية » . وقد ضعف مركزه بصورة خطيرة ابان الحرب العالمية الأولى بسبب الأثر السىء الذى تركته الحرب فى تجارة الصادر . فقد أغلقت مناجم كثيرة واشتدت قسوة البطالة . ولكن كلا من النقابات والحزب الاشتراكى استطاعا الاحتفاظ بكيانهما ليندمجا معا بحيوية جديدة بعد انتهاء الحرب ؛ وان كان الهبوط الذى حدث فى صناعة النترات بسبب منافسة النترات المصنوعة قد استمر يؤثر تأثيرا سيئا فى حالة البلاد الاقتصادية وفى قدرة النقابات على الحصول على اصلاحات اجتماعية . بيد أن النمو المتزايد للتعدين فى النحاس أتاح مركز اشعاع بديل لروح الجهادية فى النقابات .

وكانت هناك بدايات للنشاط الاشتراكى فى قليل من دول أمريكا اللاتينية الأخرى ابان السنوات الأولى من القرن العشرين ؛ فقد تأسس فى بوليفيا « مركز اجتماعى عمالى » سنة ١٩٠٦ فى لاباز ، وتزعم مظاهرات كبرى فى « يوم مايو » طالب فيها « بيوم الثمانى ساعات » . وانبثق من هذه المنظمة فى سنة ١٩١٢ « فدرال عالمى للعمال » أعيد تسميته فيما بعد

باسم « فدرال العمل العالمى » الذى لم تصر له أهمية الا بعد سنة ١٩١٨ . وكان معدنو الصفيح هم مصدر قوته . وكانت هناك أيضا حركات صغيرة فى جمهوريات أمريكا الوسطى ، ولكن هناك أيضا حدثت التطورات الرئيسية بعد سنة ١٩١٨ . وفى سنة ١٩١٢ دعا الأرجنتينيون الى أول محاولة لعقد مؤتمر عمالى عام لأمريكا اللاتينية فى بيونس ايرس وحضره مندوبون من الأرجنتين وأوروجواى وباراجواى والبرازيل وشيلى وبيرو . ولكن لم تنبثق عنه أية منظمة دائمة . أما المحاولة التى قام بها « الفدرال الأمريكى للعمل » والنزاعات التى قامت بين هذه الهيئة والنقابات الكبرى فى أمريكا الوسطى والجنوبية فانها تنتمى الى فترة ما بعد سنة ١٩١٤ .

أما كوبا فان أول موجات الثورة الوطنية كانت قد استنزفت قواها فى سنوات الصراع العشر من ١٨٦٨ الى ١٨٧٨ ، ولم تنم قوى تمرد جديدة على نطاق كبير الا حوالى سنة ١٨٩٠ . وكانت الشخصية الرائدة فى الحركة الثورية الكوبية ابان سنوات ما بين الفترتين هو خوسيه مارتى (١٨٥٣—٩٥) ، الذى كان قد سجن بسبب صحافته الثورية فى سنة ١٨٧٠ فى سن السابعة عشرة ونفى الى أسبانيا فى العام التالى . وفى أسبانيا درس فى سرقسطة ومدريد حيث حصل على درجته الجامعية فى سنة ١٨٧٤ . ونشر هناك أيضا نشرات تفضح نظام السجون فى كوبا وتهاجم الجمهورية الأسبانية لأنها لم تمنح كوبا استقلالها . وفى سنة ١٨٧٥ ذهب الى المكسيك حيث عمل صحفيا ، وبعد ذلك امتهن التعليم فى جواتيمالا . وعاد الى كوبا فى ١٨٧٨ ، ونفى ثانية الى أسبانيا فى العام التالى ، ولكنه فى سنة ١٨٨٠ استقر فى نيويورك وشرع يبنى حركة كوبية بين المنفيين . وقد كتب أشعارا وقصة ، واشتغل كثيرا بالصحافة دفاعا عن قضية استقلال أمريكا اللاتينية . فى سنة ١٨٩٠ كون رابطة بين المنفيين الكوبيين فى نيويورك ،

وتحولت هذه الرابطة فى سنة ١٨٩٢ الى « الحزب الثورى الكوبى » وكانت صحيفته هى « باتريا » التى أنشأها خوسيه مارلى . وقامت صلات وثيقة بين الحزب الجديد وقوميى بورتوريكو . وابان السنوات الثلاث التالية شغل مارتى ، بالاشتراك مع جنرال ماكسيمو جوميز الذى كان أحد زعماء الصراع السابق ، فى الاعداد لتمرد ؛ وفى سنة ١٨٩٥ أصدر هو وجوميز بيانا يدعو الشعب الكوبى الى حمل السلاح ، وأبحرا الى كوبا فى قوة صغيرة ونزلا هناك فى أبريل . وقتل خوسيه فى الشهر التالى فى مناوشات تاركا جوميز وأنطونيو ماركو مستمرين فى الصراع الثورى .

وفى هذه الأثناء كان الشاعر دييجو فيثنته تيخيرا (١٨٤٥ — ١٩١٥) قد أسس فى كوبا سنة ١٨٩٠ ناديا للدعاية الاشتراكية واستأنف التنظيم النقابى الذى بدأه ماريتينز فى السبعينات من القرن الماضى . وقد أعطت كارثة هبوط أسعار السكر ، الذى جاء عقب الكساد الأمريكى فى سنة ١٨٩٣ ، اشارة البدء بالتمرد . وكانت بداية الحركة ناجحة ، ولكن فى سنة ١٨٩٦ عين جنرال ويلير قائدا للقوات الأسبانية ولجأ الى سياسة وحشية فى اخماد التمرد بأن ساق آلافا عديدة من الكوبيين الى معسكرات الاعتقال لينظف المناطق الموبوءة . وأدى ذلك الى احتجاج من الولايات المتحدة ؛ واضطرت أسبانيا الى منح كوبا صورة من الاستقلال الذاتى فى الحكم فى بداية سنة ١٨٩٨ . ولكن عند هذه النقطة أدى نسف السفينة الأمريكية « ماين » فى ميناء هافانا الى تدخل من جانب الولايات المتحدة ونزول قوات أمريكية فى كوبا ؛ وعند نهاية الحرب الأمريكية الأسبانية صارت كوبا تابعة للولايات المتحدة . وكانت تحت الحكم العسكرى الأمريكى من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩٠٢ ، وعندئذ وضع دستور كوبى جديد موضع التنفيذ جاعلا من كوبا دولة مستقلة ، ولكنه يحتفظ للولايات

المتحدة بحقوق التدخل التى استعملتها بعد ذلك فى عدة مناسبات . وحدثت ابان السنوات التالية اضرابات كبيرة بين عمال المزارع ، ووصلت هـذه الاضرابات فى سنة ١٩١١ الى تمرد على نطاق واسع . وفى سـنة ١٩١٢ حدث تمرد بين الزنوج وأرسلت الولايات المتحدة جنودا لاخماده .

وقد بدأت حركة الاضرابات فى سنة ١٩٠٢ أساسا كاحتجاج ضد دفع الأجور بأوراق نقدية سعرها منخفض . وأخمدت هذ هالحركة ، وأخذت النقابات تضعف خلال السنوات التالية وان كانت قد قاتلت بشدة . وتدخل « الفدرال الأمريكى للعمل » بمحاولة لاعادة تنظيمها على نمط الولايات المتحدة ، ولكن لم يتم شىء ؛ وفقدت الحركة الاشتراكية ، التى لم تكن قوية فى وقت من الأوقات ، نفوذها فى ظل النظام الجديد خلال صراع طويل بين دعاة العمل البرلمانى والسندكاليين الفوضويين .

وكانت البـلاد طوال الفترة من سـنة ١٨٩٥ الى ١٩١٤ فى حـالة اضطرابات ، وتدخلت الولايات المتحدة مرارا ، الى جانب الرجعيين عادة . وحدثت فى سنة ١٩١٧ فورة ليبرالية ضد الرئيس المحافظ الجنرال مينوكال الذى كان قد أقام ديكتاتورية فاسدة . وأنزل الأمريكيون جنود بحريتهم للدفاع عن الممتلكات ؛ وهزم الليبراليون واستمر الصراع الداخلى وتدخل الولايات المتحدة فى العشرينات الماضية . ولكننا لا نستطيع متابعة القصة الى أبعد من ذلك هنا .

ولا يمكن القول بأن الثوريين الكوبيين كانوا اشتراكيين ؛ كما أن منظرهم الرئيسى خوسيه مارتى لم يتقدم بأى مذهب اشتراكى محدد . فقد كان ثوريا قوميا أكثر منه اشتراكيا ، بيد أن قوميته كانت راديكالية للغاية وتقوم على مفهوم من المساواة العنصرية يربطه بالتطورات الاشتراكية والشيوعية فى أمريكا اللاتينية . وقد أدرك ضرورة أن تقوم حركته الثورية

أساسا على الطبقات العاملة ، وبخاصة على أكتاف عمال المزارع . ورفض باستمرار برنامج دعاة الاستقلال الذاتى الكوبى الذين أرادوا انقاذ الجزيرة من أسبانيا ووضعها تحت حماية الولايات المتحدة . فقد كان خصما قويا « للاستعمار » ، وكتب ابان اقامته فى نيويورك كتابات شديدة ضد الرأسمالية الأمريكية ، وبخاصة جوانبها الامبريالية . بيد أن سياسته كانت سياسة تعاون بين الطبقات العاملة ، التى كان اعتماده الرئيسى عليها ، والوطنيين من الطبقة الوسطى الذين يمكن اقناعهم بالانضمام اليها ضد أرستقراطية أصحاب المزارع على أساس عدم التمييز العنصرى ؛ وكان من دعاة التشريعات الاجتماعية المتقدمة ، وعلى هذه الأسس يستحق مكلفا فى هذا المؤلف .

وقد أبقيت للآخر البلد الأمريكى اللاتينى الذى حدثت فيه أهم تطورات فى الحركة العمالية والاشتراكية خلال السنوات السابقة مباشرة على الحرب العالمية الأولى . ولم يكن للمكسيك الى سنة ١٩٠٠ أى دور فى النشاط الاشتراكى أو حتى النقابى ، وان كان قد حدث فيها كما رأينا نمو محدود للجمعيات التعاونية والتبادلية فى مرحلة مبكرة . فلم يكن هناك مجال للنشاط السياسى أو النقابى فى عهد دكتاتورية بورفيريو دياز . الى أن بدأت تنهار . وكانت النقابات حركات سرية ، وبخاصة بين رجال السكك الحديدية وعمال النسيج ، وقد قامت باضرابات فى بعض المناسبات ، ولكن حركة السبعينات من القرن الماضى الضخمة كانت قد اختفت تقريبا . فقد تعرض عمال البترول المعزولون فى الشمال لاخماد شديد القسوة بحيث لم يكن فى وسعهم تكوين أية منظمات ثابتة . وكان تمرد الفلاحين منتشرا ، ولكنه كان أضعف من أن يتجاوز حدود المقاومة المحلية البحتة ، وليس له سياسة سوى مجرد الاحتجاج ضد الظروف

البشعة التى كان يعيش فيها جمهرة الناس فى ظل الحكم الاقطاعى لكبار أصـحاب الضـياع الذين كان معظمهم أجنبيا من أوروبا أو متغيبون لا يعيشون فى اقطاعياتهم الكبيرة المهملة .

وكانت سياسة دياز تقوم على التنمية الاقتصادية بمساعدة رأس المال الأجنبى : وكان رأس المال الوطنى الموجـود صغيرا ، حتى فى مصانع المنسوجات ، التى أنشئت فى أعداد كبيرة ، ولم يكن منه شيء تقريبا فى صناعة البترول التى كان لرأس المال البريطانى والأمريكى نصيب الأسد فيهـا .

وكان من بين العقبات الكبرى فى نمو حـركة عمالية ، الى جانب الديكتاتورية ، الهوة الواسعة بين العمال الصناعيين وسكان الريف ، الذين كانوا من الهنود أساسا وكانت مستويات معيشة جمهرتهم بشعة تماما ، ولم يكن فى استطاعة المهاجرين البيض الاقامة فى الأرض الا اذا كانوا من الرأسماليين الذين يستطيعون استغلالها بواسطة عمال من الهنود . ولذلك استقروا فى المدن وحاولوا هناك أن يستخلصوا لأنفسهم ظروفا محتملة بأن جعلوا من أنفسهم أرستقراطية عمالية من العمال المهرة بينهم وبين غير المهرة هوة واسعة فى الثقافة كما فى القدرة على الكسب . ومما زاد الانفصال حدة النفوذ الذى كان للكنيسة بين جمهرة السكان ، لأن صور العبادة الدينية السائدة كانت تنطوى على خليط من الخرافات البحتة والاعتقاد فى السحر مما لا يتفق كثيرا مع كثلكة الطبقات المتعلمة ، فى حين كانت عقلانية المثقفين تروع المتدينين وتبعدهم . وكانت الحاجة الأساسية الكبرى فى المكسيك هى الاصلاح الزراعى ، ولكن عمال المدن والمعدنين ، الذين كان لديهم ما يكفيهم من شكاوى خاصة بهم ، لم يكونوا فى مركز يسمح لهم بقيادة أية حركة زراعية أو بالتحالف معها بسهولة . فذلك النـوع

من الدعاية الزراعية الذى قام به دكتور جوستو فى الأرجنتين ما كان ليلقى صدى بين سكان المدن فى المكسيك : اذ كان آخر ما يفكرون فيه هــو الاستقرار فى الأرض كمنافسين للفلاحين الهنود ، الذين كان من المستحيل العيش فى مستواهم برغم أنمستواهم هم كان منخفضا اذا قورن بمستويات البلاد الأكثر تقدما .

وقد بدأت الحيــاة تدب ثانية فى الدعاية الاشــتراكية فى المكسيك سنه ١٩٠٠ عندما أسس الأخوة الثلاثة انريكو (١٨٧٧ — ؟) وعيسى (١٨٧١ — ١٩٣٠) وريكاردو فلوريس ماجون (١٨٧٣ — ١٩٢٢) صحيفتهم « ريجيناثيون » التى أغلقت على الفور . وعندئذ أصدروها فى تكساس ، عبر الحدود ، وهربوها الى المكسيك . وكان الأخوة فلوريس ماجون فوضويين ، ولكن من نوع الاشتراكيين الفوضويين أكثر منهم فوضويين « خلص » . فلم يكونوا على عداء لكل صور العمل السياسى — بل للأسلوب البرلمانى الاصلاحى فحسب . وفى سنة ١٩٠٦ أصدروا بيانا من سانت لويس فى ميسورى يعلنون فيه تأليف « حزب ليبرالى » ، ولم يكن هذا الحزب فى الواقع حزبا برلمانيا بقدر ما كان مركزا لدعاية يقصد بها جمع صفوف الجماعات اليسارية خلف برنامج مشترك . وكان هذا البرنامج دعوة لثورة للقضاء على الدكتاتورية وقوة الكنيسة وانشاء نظام تحررى يؤمم ضياع الكنيسة الكبرى والأراضى غير المزروعة التى يملكها كبار ملاك الأراضى ، ويلغى العمل الاجبارى ، ويحدد حدا أدنى من الأجور لعمال الريف كما لعمال المدن . وطالب برنامج سانت لويس بعد ذلك بيوم الثمانى ساعات والتعليم العلمانى للجميع والمساواة فى الأجور بين العمال الأجانب والوطنيين وبانشاء حكم ذاتى محلى واستبدال الجيش القائم بحرس وطنى من المواطنين :

وكان لبيان فلوريس ماجون تأثير كبير وبخاصة فى حقول الزيت وفى المناطق الشرقية من المكسيك جنوبا الى يوكاتان . ونظم فى سنة ١٩٠٦ « اتحاد أخوى تحررى » وانتشر بسرعة من مناجم كانانيا ، التى كان يملكها الأمريكيون بالقرب منحدود الولايات المتحدة — حيث قام اضراب من أجل المساواة فى الأجر بين العمال المكسيكيين والأجانب فى سنة ١٩٠٦ . واخترقت قوات من الولايات المتحدة ، بناء على طلب الشركة ، الحدود لاخماد الحركة ، وساعد ذلك على اثارة المشاعر القومية . ووقعت خلال هذا العام والعام الذى يليه اضرابات عديدة فى مصانع النسيج ؛ ورد دياز على ذلك باعلان ان الاضراب عمل غير قانونى وبانشاء نظام لشهادات حسن السلوك تمنح للعمال الذين لا يشتركون فيها — نوع من القائمة السوداء بصورة غير مباشرة . وفى سنة ١٩٠٧ أنهى اضراب كبير فى صناعة النسيج فى ريوبلانكو بالوعد بالاستجابة الى مطالب المضربين ، ولكنهم عندما استأنفوا العمل بناء على ذلك أتخذت اجراءات اخماد قاسية ولم تمنح أية تنازلات . واستمرت الصراعات العنيفة فى المناطق الصناعية ، وهرب كثير من الزعماء التحرريين الى الجبال وحاولوا تنظيم تمردات بين الفلاحين . وفى هذه الأثناء كانت تنمو حركة اضراب هائلة بزعامة اميليانو زاباتا (١٨٦٩ — ١٩١٩) بين الهنود والمولدين فى جنوب المكسيك ، وبذل الاخوة فلوريس ماجون أقصى جهدهم لانشاء صلات معها . وكانت الدكتاتورية تواجه أيضا تحديا متزايدا منجانب السياسيين الأكثر تحررية وعلىرأسهم أحد ملاك الأراضى، وهو فرانسيسكو انداليثيو ماديرو (١٨٧٣ — ١٩١٣) .

وكان ماديرو أحد كبار ملاك الأراضى وأصحاب المناجم فى شمال المكسيك . وكان قد تلقى معظم تعليمه فى فرنسا ، حيث أقام من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٩٥ ، وفى جامعة كاليفورنيا . وبعد سنة ١٩٠٠ اشتغل بالسياسة

ونظم «نادى بنيتو جواريس الديموقراطى»[1] الذى كانت له فروع فى معظم أنحاء البلاد ، محاولا انشاء حزب تقدمى يقاتل ضد دكتاتورية دياز ومن أجل الاصلاح الزراعى . ونظم « لجانا ديموقراطية » فى الولايات المختلفة ، ثم « لجنة وطنية » ، بهدف معارضة اعادة انتخاب دياز عندما تنتهى مدة رياسته فى سنة ١٩١٠ . ونشر فى سنة ١٩٠٨ ، كجزء من الحملة التى قام بها ، كتاب « تعاقب الرئاسة فى سنة ١٩١٠ » هاجم فيه الديكتاتورية وتقدم ببرنامج للاصلاح الدستورى والاجتماعى . وصادر دياز الكتاب ، ولكنه استمر يُوزع على نطاق كبير سرا . وعندما حان وقت الانتخابات رُشح ماديرو للرئاسة وقام بحملة نشطة ضد دياز . وقبض عليه والحملة فى ذروتها بتهمة اهانة الديكتاتور ، وعندما انتهت الانتخابات — التى أعلن دياز أنه فاز بها — أخلى سبيل ماديرو ؛ ويقول أنصار ماديرو أن نتائج الانتخابات مزورة . وعندئذ عبر ماديرو الحدود الى تكساس ومن هناك أصدر « خطة سان لويس بوتوس » مع نداء للتمرد . وكانت الخطة تتضمن ، الى جانب الحكم الدستورى وعدم جواز اعادة انتخاب الرئيس ، مشروعات كبرى للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى — التعليم للجميع بدون سيطرة الكنيسة وتوزيع الأراضى على الفلاحين والغاء نظام مشايخ القرى، المأخوذ من أسبانيا، الذين يتسلطون على الفلاحين لمصلحة الحكومة والارستقراطيين من أصحاب الأراضى واعادة الحقوق الجماعية لأهالى القرى فى الغابات وموارد المياه . وأعلن بيان ماديرو أن الانتخابات لاغية لأنها تمت بأساليب غير مشروعة عن طريق مشايخ القرى — ولا شك أنها كانت كذلك . وأعلن نفسه رئيسا

---

(١) على اسم بنيتو بابلو جواريس (١٨٠٦ — ١٨٧٢ ؛ وهو رئيس راديكالى من الرؤساء المكسيكيين ويعد بطلا قوميا ، وكان من انصار الدستور الفدرالى التحررى فى سنة ١٨٥٧ .

مؤقتا وعبر الحدود ثانية بحيث انضم الى قوات التمرد التى كانت قد أخذت تتجمع فعلا فى الأقاليم الشمالية بقيادة باسكوال أوروتسكو (١٨٨٨ — ١٩١٦) ، الذى كان قائد بغال ، ورجل العصابات فرانسيسكو فيلا ، المعروف باسم بانشو فيلا (١٨٧٧ — ١٩٢٣) والذى كان قد اعتصم بالجبال منذ مدة ضد دياز الذى لم يستطع اخراجه منها . وبمساعدة هذه القوات أقام ماديرو حكومة مؤقتة فى جيداد جواريز . وقام زاباتا فى الجنوب ، وقامت تمردات عديدة فى الأقاليم الأخرى . وعندما وجد دياز نفسه يواجه معارضة لا قبل له بها طلب الصلح ، واتفق ماديرو معه على أن يستقبل ليحل محله رئيس منتخب دستوريا ، وأن تحل القوات الثورية لتسمح بعقد انتخابات حرة . بيد أن زاباتا رفض تسريح جنوده من الفلاحين الى أن يتحقق الاصلاح الزراعى تماما ، وظلت معظم الجيوش المتنافسة قائمة ومع ذلك اجريت انتخابات للرئاسة فى سنة ١٩١١ واختير ماديرو رئيسا بأغلبية ساحقة ، ولكن سمح للكونجرس المنتخب فى عهد دياز بالبقاء ، ولم يستبدل معظم موظفى الديكتاتور القديم وقواده . وبدأ الكونجرس على الفور فى وضع العراقيل أمام اصدار قوانين الاصلاحات التى طالبت بها « خطة سان لويس بوتوس » ، ووجد ماديرو نفسه مهاجما من الجانبين — من دعاة النظام القديم بسبب مشروعاته الهدامة ، ومن الثوريين باعتباره تراجع وحاول الوصول الى حل وسط ، هو فى الواقع كارثة ، مع خصوم الاصلاح. وأصدر زاباتا من الجنوب فى سنة ١٩١١ نداءه ، « خطة آيالا » ، مطالبا باستقالة ماديرو وتوزيع الأرض غير المزروعة فورا على الفلاحين ، وكذلك مصادرة ضياع مؤيدى دياز . وفى الشمال قاد أوروتسكو انتفاضة جديدة ، لها برنامج مشابه بصفة عامة ، وانشأ ريشارد فلوريس ماجون ، الذى كان قد سيطر على اقليم جنوب كاليفورنيا النائى ،

جمهورية اشتراكية . وأرسل ماديرو جنرال هويرتا زعيم الجيش ضد أوروتسكو ، الذى هزم . ولكن هويرتا كان يعد العدة للانقلاب على ماديرو بالاتفاق مع العناصر الرجعية المعادية للثورة . وفى فبراير سنة ١٩١٣ حدثت ثورة مضادة فى مدينة المكسيك ، وانضم اليها هويرتا مع معظم الجيش القديم . وأسر ماديرو ودبر اغتياله مع نائب الرئيس ج . م ل. سواريز بواسطة حراسهما فى الطريق الى السجن وأعلن نفسه رئيسا . وأقام هنرى لين ويلسون سفير الولايات المتحدة على الفور حفلة لتكريم هويرتا وتهنئته ، ولكن قتل ماديرو كان أكثر ما يحتمله الرئيس وودرو ويلسون ، ولم يعترف بحكومة هويرتا . وعلى أى الأحوال فانها لم تسيطر على البلاد : فقد ظل زاباتا ولم يهزم فى الجنوب ، وكانت هناك ولايات كثيرة لا سلطة لهويرتا فيها . وبصفة خاصة لم يقبل نصير ماديرو القديم ، فنستيانو كارانزا (١٨٥٩ — ١٩٣٠) حاكم اقليم كواهويلا فى الشمال ، الاعتراف بهويرتا ، وسعى الى الحصول على تأييد بعض حكام الولايات الآخرين وزعماء حرب العصابات مثل بانشو فيلا استعدادا لحرب أهلية . وحاول كارانز الوصول الى اتفاق مع زاباتا ، ولكن زاباتا لم يكن واثقا فيه وانقطعت المفاوضات. وفى هذه الأثناء انغمس هويرتا فى حكم ارهاب حقيقى فى مدينة المكسيك ، وأعدم كثيرا من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ذوى الاتجاهات التحررية أو الراديكالية وجعل يتصرف حيال المصالح الأجنبية بطريقة استدعت التدخل الايجابى من جانب الولايات المتحدة . فقد أرسل الرئيس ويلسون اسطولا لحماية مصالح الولايات المتحدة ، واحتل الاسطول فيراكروز ميناء مدينة المكسيك بعد قتال عنيف بقوة من جنود البحرية . وفى هذه الأثناء ثار بانشو فيلا ثانيا فى الشمال ، ونزل الى الميدان شريك ماديرو القديم الفارو أوبريجون(١٨٨٠

—١٩٢٨)—الذى كان قد أثبت قدرته العسكرية فى الحملات التى قامت ضد أورتسكو وآخرين باسم ماديرو—ضد أنصار الثورة المضادة والى جانب كارانز وهزم أوفيلكس دياز بن أخى الديكتاتور العجوز ؛ ثم هزم هويرتا نفسه واستولى على مدينة المكسيك فى أغسطس سنة ١٩١٤ . وهرب هويرتا الى الخارج ، بيد أن التخلص منه لم يضع بأى حال حدا للاضطراب. فقد زحف كل من زاباتا وفيلا الى وسط المكسيك وأصرا على المطالبة بتوزيع الأرض فورا على الفلاحين ، فى حين أراد كارانز أن يعطى الأولوية للاصلاح الدستورى وألا يتناول المشكلة الزراعية الا بعد اقامة نظام دستورى جديد . وطرد كارانز من مدينة المكسيك واحتلتها قوات زاباتا أولا ثم قوات فيلا . ولكن زعماء الفلاحين فشلوا فى الاتفاق مع زعماء الطبقة العاملة فى المدينة الذين كانوا قد كونوا فى سنة ١٩١٢ منظمة مركزية باسم « المنتدى العالمى للعمل » .

وقد فضل النقابيون فى المدن كارانزا على كل من زاباتا أو فيلا ، برغم أنهم كانوا يحبذون الاصلاح الزراعى ، لوفهم من جيوش الفلاحين .
أنهم كانوا يحبذون الاصلاح الزراعى ، لخوفهم من جيوش الفلاحين . وكانوا يفضلون أكثر منه أو بريجون أحد الأنصار المخلصين لبرنامج ماديرو الاجتماعى ، وعندما قرر أوبريجون مناصرة كارانزا كان لقراره أثر كبير فى موقف الطبقة العاملة المنظمة وجماعات اليسار السياسية . وفى أوائل سنة ١٩١٥ أنزلت قوات أوبريجون هزيمة قاسية بزاباتا الذى تراجع الى منطقته الخاصة فى الجنوب . وعندئذ زحف — أوبريجون على فيلا وأرغمه على الانسحاب بقواته الى معاقله فى الجبال الشمالية ؛ وعاد كارانزا الى مدينة المكسيك وأقام نفسه رئيسا بتأييد أوبريجون . وتحت ضغط أوبريجون أصدر فى سنة ١٩١٥ قرارات جمهورية بعيدة المدى تتعلق بالاصلاح الزراعى . وكان أهمها ذلك الذى

يعيد للقرويين « مجامعهم القروية » التي كانت قد دمرت في عهد ديكتاتورية دياز ، والذي يقرر مصادرة الأراضي واستخدامها في انشاء « مجامع قروية » جديدة ، والذي يعيد لهذه « المجامع » حقوقها التقليدية في الغابات وموارد المياه . وفي نفس الوقت وقع كارانز اتفاقا ، عرف باسم « اتفاق فيراكروز » مع « المنتدى العالمي للعمل » ، وافق بمقتضاه « المنتدى » على تأليف « فرق حمراء » للدفاع عن الثورة وأن تضع هذه الفرق نفسها في خدمته لاخماد خصومه .

وعاد الى كارانز السلطان وبذلك استطاع أن يدعم مركزه ويحصل على اعتراف الولايات المتحدة . بيد أنه كانت هناك اضطرابات أخرى في الانتظار . فقد كان ڤيلا لا يزال طليقا في الشمال ، وفي يناير سنة ١٩١٦ هاجمت فرقة من أنصاره في سانتا ايزابل قطارا وقتلت ثمانية عشر أمريكيا كانوا فيه . وأعقب ذلك قتال مشوش ؛ وفي مارس اجتاز ڤيلا حدود الولايات المتحدة وهاجم كولمبس في نيومكسيكو وقتل سبعة عشر أمريكيا آخرين. وعندئذ أرسلت الولايات المتحدة جيشا، بقيادة جنرال برشنج ، لتعقب ڤيلا في داخل أرض المكسيك ولديه أوامر بتدمير قواته وقتله ؛ وتوغل هذا الجيش في المكسيك مسافة كبيرة وأخيرا اصطدم بقوات كارانزا في مناوشات كادت تؤدي الى حرب بين البلدين تقريبا . وأسر عدد من الجنود الأمريكيين ولم يطلق سراحهم الا بعد احتجاجات حادة ، قوبلت باحتجاجات حادة ضد احتلال القوات الأمريكية لأقاليم مكسيكية . وفي هذه الأثناء أذيع نبأ موت ڤيلا — كذبا — وانسحب الجيش الأمريكي أخيرا في سنة ١٩١٧ .

وابان هذه الفترة احتفظ زاباتا بسلطته في الجنوب ، وحدثت محاولات في عدد من الولايات لاستباق كارانزا في تنفيذ التغييرات الزراعية التي وعد

بها . وفى يوكاتان على وجه الخصوص أعلنت حكومة الولاية ، تحت رئاسة سلفادور آلفارادو (١٨٨٨ — ١٩٢٤) ، الغاء كل ملكية خاصة فى الأرض وأصدرت مجموعة متقدمة جدا من قوانين العمل — وهى اجراءات لم يسمح بها كارانزا . وظلت يوكاتان مركزا للتمرد الاشتراكى بزعامة فيليب كاريليوبويرتو (ولد سنة ١٨٧٢) حتى وفاته وهو يحمل السلاح فى سنة ١٩٢٤ .

وفى بداية سنة ١٩١٧ كانت البلاد قد خضعت لكارانزا وأوبريجون الى حد كاف ليشرع مجلس شيوخ جديد فى وضع دستور أساسه برنامج ماديرو . وقد كان هذا الدستور وثيقة تقدمية تماما . فقد أنشأ ، على الورق على الأقل ، نظام حكم ديموقراطى تماما ؛ ولكن ما هو أهم حتى من ذلك هو ما تضمنه من بنود اقتصادية واجتماعية . فقد أعلن أن الأرض والمعادن التى فيها ملك عام ، وبذلك بدأ النضال الكبير مع شركات البترول والحكومات الأجنبية التى أيدتها فى مطالبها ، وكذلك مع مصالح ملاك الأراضى من الوطنيين . وتتضمن نفس البنود ضمانات لصغار الملاك فى حيازة الأرض ، وتحدد مقدار الأرض التى يمكن أن يشغلها تحت سيطرة الدولة . وأعلن الدستور الجديد التعليم العلمانى المجانى للجميع والغاء السيطرة الدينية على المدارس وبذلك نشأ صراع عنيف مع الكنيسة وأنصارها . ووضع حدا أعلى للعمل فى اليوم ثمان ساعات وحدا أدنى للأجور يعاد النظر فيه دوريا لمواجهة التغييرات فى تكاليف المعيشة ، ووضع كذلك الأساس لمجموعة قوانين صحية لحماية العمال ، وقرر المساواة الكاملة فى الأجر بين العمال الأجانب والوطنيين وبين النساء والرجال وقرر حق الاتحاد كاملا وكذلك حق الاضراب ، وأخيرا وعد بحرية القول والكتابة .

وهكذا حصل كل من النقابات ودعاة الاصلاح الزراعى — على

الورق — كل ما تمنوه بمقتضى دستور سنة ١٩١٧ ، وأكثر بكثير مما يرضاه كثيرون من مؤيدى كارانزا — أوكارانزا نفسه . بيد أن الأجزاء الاقتصادية والاجتماعية من الدستور الجديد ، متميزة عن البنود سياسية ، كانت اعلانية بحتة : فمعظمها لم يكن له أثر عملى الا اذا صيغ فى قوانين ايجابية . ولم يكن كارانزا ، الذى يحاول تهدئة كل من خصومه من الجناح اليمينى غير المتطرف والحكومات الأجنبية التى كان يريد اعترافها وتأييدها، متعجلا فى وضعها موضع التنفيذ . ودخل فى نفس الوقت فى صراع شديد مع شركات البترول الأجنبية التى رفضت الاعتراف بمشروعية مصادرة ممتلكاتها والتجأت الى حكوماتها طلبا للتأييد . وعندما تم وضع الدستور ، أساسا بضغط من أوبريجون ومن « منتدى العمل » ، اتجه كارانزا الى اليمين أكثر فأكثر وبدأ يفقد نفوذه بانتظام بين القوى التى أتت به الى الحكم . وتشاجر بصفة خاصة مع أوبريجون الذى استمر يطالب بالعمل . واستطاع الامساك بزمام الموقف طوال الجزء الأكبر من فترة السنوات الأربع التى انتخب للرئاسة فيها . ولكن محاولاته الحد من الاندفاع فى التشريع الاجتماعى وتدخله فى شأن حكومات الولايات أفقداه الشعبية بصورة متزايدة . وقد حافظ طوال فترة الحرب على الحياد، واعتبر أنه يفضل الألمان — وهذا سبب آخر للانقسام الداخلى . وعندئذ تراجع فى بداية سنة ١٩٢٠ أمام ضغط المصالح البترولية الى حد ايقاف العمل بالقرارات التى كانت تقضى عليها بقبول تأميم ما فى باطن الأرض ودفع أتاوات وحق الحكومة المكسيكية فى تنظيم ظروف العمل . ولم ينبذ كارانزا هذه المطالب ، ولكنه أوقف تنفيذها وسمح لشركات البترول بالاستمرار فى استغلال حقول البترول فى ظل الظروف القديمة — وبذلك جلب على نفسه عداء قسم كبير من تأييد الطبقة العاملة ؛ وفى النهاية

تشاجر أوبريجون معه وانسحب الى ولايته الأصلية ، سونورا ، ودخل فى اتفاق مع بعض الجنرالات المتذمرين لقلب حكمه للحيلولة دون نجاحه فى تحقيق انتخاب مرشحه فى انتخابات الرئاسة القادمة فى سنة ١٩٢٠ . وزحف أوبريجون على مدينة المكسيك واحتلها : واغتيل كارانزا وهو فى طريقه هاربا الى فيراكوز . وانتخب أوبريجون ، بعد فترة من الحكم المؤقت ، رئيسا فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ .

وقبل ذلك بمدة ، فى أبريل سنة ١٩١٩ ، كان عصيان زاباتا الطويل وتحديه للسلطة قد انتهى — ليس بالهزيمة ، بل بالاغتيال . اذ أعد له شرك بواسطة ضابط ، اسمه جواجاردو ، تظاهر بالانضمام اليه وقتله جنود جواجاردو . وتحطمت بموته الحركة التى كان مصدر وحيها وقائدها ، وعادت الأقاليم التى كان يحكمها الى سيطرة الحكومة الفدرالية . وعاش فيللا الى سنة ١٩٢٣ ثم اغتيل هو أيضا ، ولكنه لم يكن معتبرا قوة كبرى بعد هزيمته على يد برشنج فى سنة ١٩١٦ .

وعندما تولى أوبريجون الحكم فى سنة ١٩٢٠ قام بمحاولة جدية لتنفيذ البرنامج الثورى ، وبخاصة فى جوانبه الزراعية . فشرع يعمل على توفير الأرض ليشغلها الفلاحون واعادة « المجامع القروية » وكذلك اعادة حقوق المجتمعات القروية فى الغابات وموارد المياه اليها ، وفى تأييد النقابات فى جهودها لوضع نصوص القوانين العمالية موضع التنفيذ : ولكنه واجه عقبات هائلة ، ولم تطبق اصلاحاته الزراعية الا فى قسم صغير من البلاد ، وبعد أن انتهت فترة رئاسته لم يقف خلفاؤه المباشرون باضافة تقدم يذكر ، الى أن جاء الرئيس جارديناس فى الثلاثينات الماضية واستأنف العمل من أجل قضية « الثورة » من جديد ، وسار بها خطوات كبيرة باستئناف توزيع الأرض وتوسيع نطاق « المجامع » ليشمل مناطق أخرى .

ولا تدخل قصة هذه التطورات اللاحقة للثورة الروسية فى نطاق الجزء الحالى من هذا المؤلف ، بل فى نطاق الجزء التالى . بيد أنه كان من المستحيل قطع السجل قبل ذلك ، حيث لم تكن هناك وقفة مناسبة قبل خيبة الأمل التى أعقبت الوعود التى قطعت فى بداية فترة كارانزا . وفى الجزء الرابع سألتقط خيوط القصة ابتداء من دستور سنة ١٩١٧ الذى يتضمن رسميا ، وان لم يكن فى التطبيق العملى ، انجازات الثورة ابان مراحلها الأولى .

ويبقى أمامنا أن نرى الى أى مدى نجحت الثورة المكسيكية ، حتى سنة ١٩٢٠ عندما تولى أوبريجون السلطة ، وأين فشلت ولماذا وقفت عند هذا الحد لم تتعداه . ولا ريب فى أن نجاحها يعـود الى تمرد الفلاحين باصرار أكثر من أى سبب آخر . ويرجع الفضل فيه فوق كل شىء آخر الى اميليو زاباتا ، الذى وان لم يكن مفكرا هو ذاته ، كان يعرف بوضوح ما يريد أن يفعله لتحسين حال الفلاحين . ولم يكن يهمه من مشاكل الحكم سوى ما يؤثر فى حياة الناس فى القرى . وكان زاباتا قد بدأ حياته العاملة مدافعا عن الفلاحين فى عهد دياز ، واضطر بسبب نشاطه الثورى الى الخدمة عشر سنوات فى الجيش الأمريكى . وعندما أخلى سبيله فى سنة ١٩١٠ قام بمحاولة لاستعادة أرض قريته الأصلية ، حيث كان هو نفسه فلاحا حائزا ، بواسطة الاجراءات القضائية الى الملكية الجماعية للقرية . وعندما فشل فى هذه المحاولة نظم تمردا وقاد الفلاحين فى الهجوم على الضياع الكبرى والاستيلاء على الأرض بالقوة . وقد أيد ماديرو فى أول الأمر ، ولكن عندما لم يتحقق الاصلاح الزراعى استأنف العمل المباشر فى منطقة واسعة وسيطر على ولاية موريلوز وعلى أقاليم كبيرة مجاورة . وطالب فى « خطة آيالا » بتحطيم الضياع الكبرى واستعادة الأرض للمجتمعات

القروية . وكان زاباتا زعيما قادرا جدا للفلاحين وحظى بتأييد على الصعيد الفـــكرى من كتابات أنطونيو دياز سوتوى جاما (ولد سنة ١٨٧٤) . ولو لم يحتفظ زاباتا بقواته من الفلاحين فى الميدان عاما بعد عام ، متحديا كل محاولة لاخماده ، ولو لم يقم بتوزيع الأرض فعلا وتحطيم الضياع الكبيرة فى المناطق الخاضعة له ، لما أصدر السياسيون فى مدينة المكسيك دستور سنة ١٩١٧ قط — أو على الأقل الأجزاء الخاصة بالأرض فيه ، والغالب أن العمال كانوا ، لولا حاجة كارانزا الشديدة الى مساعدتهم ضد زاباتا ، يكونون أضعف من أن يحصلوا على مجموعة القوانين العمـــالية المتقدمة التى وضع الدستور أساسها . ومع ذلك فان العمال لم يفعلوا شيئا يذكر فى تأييد زاباتا أو زعماء الفلاحين الآخرين : بل انهم فى الواقع قاتلوا ضدهم مع قوات كارانزا . وهنا يكمن السر فى فهم المرحلة الأولى للثورة ، التى حققت نجاحها برغم الهوة العميقة بين حركة عمال المدن — أو القسم الأكبر منها — والفلاحين . ولم يكن لهذه الهوة فى الواقع وجود بين الحركة الفوضوية « التحررية » التى قام بها الأخوة فلوريس ماجون والفلاحين ، ولكن كانت هناك هوة عميقة بين النقابيين المنظمين فى المدن — عمال المصانع والحرفيين وذوى المعاطف السوداء ، وكلهم أو معظمهم من دم أوروبى — والهنود والمولدين الذين كانت تتألف منهم جيـــوش الفلاحين . اذ كان عمال مدينة المكسيك والمدن القديمة الأخرى المتمدينون والمتعلمون نسبيا يخشون الفلاحين نصف الهمج الأميين الذين يسيطر عليهم القساوسة . ولم يكن خوفهم منهم ماديا فحسب ، عندما كانت عصاباتهم تجوب البلاد وبخاصة عندما احتلوا المدن ، ولكن اقتصاديا أيضا باعتبارهم منافسين محتملين يمكن استخدامهم فى خفض مستوياتهم المعيشية المنخفضة أصلا . وصحيح أن زاباتا ، عندما احتلت قواته بمدينة المكسيك ، استطاع

أن يمنع أى نهب وأن يفرض حسن السلوك بمجرد قوة شخصيته البحتة ، بيد أن زاباتا كان لديه مستشارون طيبون وله سياسة ، وكان أكثر بكثير من مجرد زعيم طارىء لتمرد فلاحين . لقد كان بانشو فيللا وبعض الآخرين ينطوون على عنصر أكبر بكثير من رجال العصابات ، ولم يكن من السهل الثقة فى عصاباتهم . وكان اتباع الأخوة فلوريس ماجون من نوع مختلف طبعا — اذ كانوا اشـــتراكيين أو فوضـــويين من ذوى الوعى الطبقى لا يقودون جيوشا كبيرة من الفلاحين ، بل جماعات صغيرة شرعت تقيم جمهوريات صغيرة فى مناطق بذاتها ولم تبتعد كثيرا عن قواعدها ، ولكن حتى هذه الجماعات كانت موضع ريبة النقابيين والسياسيين الاشتراكيين فى العاصمة .

وقد فرض زاباتا ، أكثر من جميع الزعماء الآخرين ، نفسه على آخيلة الفلاحين المكسيكيين ، لا فى المناطق التى سيطر عليها فقط ، بل وفى البلاد كلها الى حد كبير ، فقد صار فى جنوب المكسيك بطلا أسطوريا ، ويعتبر قبره أثرا مقــدسا . ان العـــالم الخارجى يعرفه اليوم على أنه بطـــل فيلم سينمائى ناجح جدا عرض فى بلاد كثيرة منذ بضع ســنوات أكثر مما يعرف عنه أى شىء آخر . وفى حياته كان يعرف فى الدوائر المكسيكية الرجعية باسم « أتيلا الجنوب » ، وكانت تحكى قصصا مكفهرة عن التصرفات الفظيعة لعصاباته المؤلفة من الفلاحين . ولا ريب فى أن حرب الفلاحين فى المكسيك دارت بلا رحمة بين الجانبين ، وانطوت على قدر ضخم من الدمار فى الحياة والممتلكات . ولكن خطأ من كان ذلك ؟

لا يمكن عقلا القاء اللوم على عاتق الفلاحين التعساء ، أو على زاباتا الذى كان مضطرا لقيادة رجاله تبعا لمفاهيمهم ، الى جانب مفاهيمه هو ، حتى يحتفظ بولائهم .

ولم تجد الثورة المكسيكية ، فى مرحلتها الأولى ، زعيما قادرا يوحد قواها ، لقد كان زاباتا زعيما عظيما بين فلاحى الجنوب ، ولكنه لم يحظ بسيطرة كبيرة فى الشمال ، ولم تكن لديه القدرة على الوصول الى تفاهم مع الطبقة العاملة فى المدن وكان أنصار الأخوة فلوريس ماجون أقل ، وكانوا محصورين فى مناطق قليلة أبعد عن العاصمة ، من أن يستطيعوا التطلع الى الزعامة علـى نطاق قومى . وكان ماديروا أضعف وقدرته التنظيمية أقل مما ينبغى : كما لم تكن لديه أية أفكار واضحة أكثر من مجرد اقامة حكم دستورى . وصار كارانزا زعيما ، ووراءه أوبريجون ، وأصدر الدستور الجديد والقانون الزراعى ، لا بفضل أية قدرات شخصية لديه فى وضع السياسة بقدر ما كان بفضل قدرته على تقـدير الموقف واستعداده للسماح للكونجرس الجديد بالسير فى طريقه فى اصـدار القوانين ، وان لم يسمح له بوضعها موضع التنفيذ . وعندما جاء أوبريجون الى الحكم فى سنة ١٩٢٠ قام فعلا بمجهود جدى فى الاصلاح الزراعى ، ولكنه لم يستطع أن يقطع شوطا كبيرا .

ومن ثم فان ما أنجزته الثورة المكسيكية حتى سنة ١٩٢٠ كان تدميرا للنظام القديم أكثر منه بناء لأى نظام جديد . لقد كانت الاشتراكية ، اذا ميزت عن شبه الفوضوية التى يمثلها فلوريس ماجون ، ضعيفة حقا . فحتى سنة ١٩١٠ لم يكن هنـاك حزب اشتراكى — بل مجرد مجمـوعة من الاشتراكيين يعملون من داخل « حزب الأحرار » الذى كونه ماديرو فى سنة ١٩٠٧ . وقد انشقت هذه المجموعة بزعامة ج . سارابيا (١٨٨٢ — ١٩٢٠) لتؤلف « الحزب الاشتراكى المكسيكى » فى سنة ١٩١٠ ، الذى استمر يتعاون مع ماديرو — ومن بعـده كارانزا — ولكن لم يكن له أى نفوذ فى الريف أو حقول البترول . ان الاشتراكية كانت أقرب الى

اتجاه لدى السياسيين التحرريين ومذهبا تدين به بعض الجماعات الصغيرة جدا من المهاجرين ، منه الى أن يكون حركة . ولم يكن للاشتراكيين سياسة زراعية واضحة ، وقد جاء العنصر الاشتراكى فى الثورة من قوة الشعور الوطنى ضد الاستغلال الأجنبى فى المناجم والمصانع ، وضد الميزات التى تنازل عنها دياز للأجانب والتفضيل فى أجور العمال الأجانب ، لقد جاء من ذلك وليس من أى شعور اشتراكى أو ايمان بالتضامن الدولى للطبقة العاملة .

ولقد كانت مشكلة آبار الزيت ذات أهمية رئيسية طبعا فى هـــذا الخصوص . ففى سنة ١٨٨٤ كان بورفيريو دياز قد أصدر مرسوما نقل الى ملاك الأراضى الموارد المعدنية التى تكون فى الأرض . وكان هذا مناقضا للتقليد القانونى الأسبانى الذى يجعل مما تحت التربة ملكا عاما . وقد فعل ذلك لتشجيع رأسى المال الأجنبى وللحصول على بعض المال من الأجانب الذين يحصلون على امتيازات ، وفى نفس الوقت لضمان تأييد الطبقات الثرية فى الداخـــل ؛ وأدى ذلك الى تملك أراض كثيرة مليئة بالبترول بواسطة شركات أجنبية ، بريطانية وأمريكية ، كما ترتب عليه زيادة ثراء ملاك الأراضى المكسيكيين الذين تملكوا حقوقا معدنية . ولغى دستور سنة ١٩١٧ مرسوم نقل الملكية الذى أصدره دياز ، وجعل ما تحت التربة ملكية قومية وطالب شركات البترول بالخضوع للقوانين الوطنية التى تنظم استغلال المصادر المعدنية وطالبها الدستور الجديد أيضا ، كشرط لتجديد امتيازاتها بأية شروط ، ألا تلجأ الى حكومتها ضد أى قانون تقرر الحكومة المكسيكية أن تنفذه . ورفض كل من الشركات البريطانية والأمريكية ، بتأييد من حكومتيهما ، التسليم بمشروعية البنود المتصلة بنشاطها من دستور سنة ١٩١٧ . وذهبت هذه الشركات الى أن الامتيازات التى حصلت

عليها من دياز فى ظل الدستور القديم لا يمكن المساس بها ورفضت أيضا تطبيق القوانين المتعلقة بالأجور وظروف العمل وحاولت المحافظة عـلى ممتلكاتها بواسطة حرس خاص تحدى سلطات الدولة . ومنعت تأليف النقابات ، الاسرا ، واتخذت اجراءات شديدة مع المهيجين الذين حاولوا تحدى هذا الخطر . وعندما سلم كارانزا فى سنة ١٩٢٠ تحت الضغط الأجنبى ووافق على ايقاف تنفيذ قوانين سنة ١٩١٧ ، دون تقيـد فى المستقبل ، كانت الرغبة الأولى لشركات البترول هى الاستفادة ما أمكن من الفرصة المتاحة ما دامت قائمة . فارتفعت كميات البترول المستخرجة الى مستوى لم يسبق له مثيل نظيرا لتعجل الشركات فى الحصول على كل ما تستطيع الحصول عليه قبل أن تحوم الاضطرابات حول حقوقها ثانية . واستغلت امتيازاتها الى أقصى حد ، وهى تعلم أن كثيرا من الموارد الموجودة على وشك النفاذ ولم تكن تريد انفاق رأس مال جديد فى البحث عن موارد جديدة . وفى العشرينات الماضية هبط انتاج البترول فى المكسيك بسرعة : وظل النزاع قائما الى أن عالجه كارنداس فى النهاية بحزم فى الثلاثينات .

وهكذا انتهت الثورة المكسيكية ، فى نهاية مرحلتها الأولى ، ولم يتحقق نصفها ، فقد ظلت الهوة عميقة بين كتلة الفلاحين والطبقات العاملة فى المدن بلا معبر . وكان عمال المدن هم أكثر من استفاد منها : فقد حصلوا على حـرية الاتحاد وحق الاضراب ، وذلك الى جانب قدر كبـير من التشريعات العمالية وتحسين حقيقى فى الأجور وساعات العمل وظروفه . واستطاعوا أن يجعلوا من أنفسهم أرستقراطية عمالية ، لا تقاس مستوياتها بالمستويات الأوروبية ، ولكنها أعلى بكثير جدا من المستويات المعيشية لجمهرة الناس — الهنود والمولدون الذين يعيشون فى مناطق الريف . وقد استفاد من كان منهم سياسيا راديكاليا أو اشتراكيا — أو فوضويا

طبعا — أيضا بالهزائم الكبرى التى لحقت بسلطة الكنيسة . ولا يعنى هذا أن العقلانيين والملحدين وحدهم كانوا يكرهون الكنيسة : لقد كان الفلاحون يكرهونها كراهية عميقة لأنهم عرفوها حليفا طاغياً للأرستقراطيين من ملاك الأراضى وكمالك أرض مضطهد هى نفسها حالت بين الفقــراء والحصول على الأرض . وكان الفرق أن الفلاحين كرهوا الكنيسة ولكن لم يكرهوا الدين ولا ، بصـــفة عامة ، قساوسة الأبرشيات الذين كانوا عادة فقراء مثلهم وكثيرا ما وقفوا الى جانبهم . لقد كان الفلاحون فى الغالب شديدى التأثر بالخرافات ، ويسهل تحويلهم ضد المثقفين الملحدين فى المدن ، وقد كان مما أخذ ضد دياز أنه أحاط نفسه بمستشارين ملحدين ؛ وبعد سقوط دياز بذلت الكنيسة جهدها لتحويل هذه الريبة الشديدة ضد خلفائه فى الحكم . بيد أن المراتب الكنسية العليا كانت مكروهة الى حد أنها لا يمكن أن تكسب الفلاحين الى جانبها ، وكان ضعف سلطتها بعد سنة ١٩١٧ من العوامل المهمة فى تمكين كارديناس ، بعد عشرين عاما تقريبا ، من القيام بمهمة خلق المكسيك الجديدة حيث تركها خلفاء أوريجون تسقط .

الفصل الثالث والعشرون

العمال والاشتراكية فى أستراليا

لم تلعب استراليا ونيوزيلانده ، وهما نائيتان ومختلفتان تماما فى التكوين الاجتماعى عن أى بلد أوروبى ، أى دور تقريبا فى شئون الدولية الثانية . لقد كان فيهما حركة عمالية نشطة قائمة أساسا على النقابات ، وبخاصة بعد سنة ١٨٩٠ . واهتمت النقابات الاشتراكية اهتماما حيا بالسياسة وأنشأت أحزابا عمالية ، تحت أسماء مختلفة ، فى الولايات كل على حدة . بيد أن هذه الأحزاب لم تكن اشتراكية بأى معنى كامل ، وفى معظم الحالات لم تتأثر كثيرا بالأفكار الاشتراكية من الخارج ؛ وكانت كوينزلاند استثناء فى هذه الناحية ، حيث كانت للاشتراكية فيها ، بفضل الجهود الدعائية التى بذلها وليم لين الى حد كبير ، نفوذ أكبر منه فى غيرها . وقد بدأت الأحزاب العمالية فى الولايات الاشتراكية الأخرى بوصفها أحزابا ثالثة تؤيد الحكومات التى تؤلفها الأحزاب الأخرى أو تسقطها دون أن تتولى الحكم هى الى أن بلغت من القوة مبلغا يكفى لأن تؤلف حكومات خاصة بها . وفى هذه الأثناء نجح الأحرار فى نيوزيلانده ، برئاسة جون بالانس فى أول الأمر ثم برئاسة ريشارد سيدون بعد ذلك فى الاحتفاظ بولاء النقابات ولم ينشأ حزب عمالى فيها حتى سنة ١٩٠٤ .

ولا يعنى هذا طبعا أنه لم يكن هناك اشتراكيون فى استراليا ونيوزيلانده ، لقد كان هناك اشتراكيون ومنظمات اشتراكية ، وحدثت

أكثر من محاولة لتأليف حزب اشتراكى وكثيرا ما أعلنت الأحزاب العمالية نفسها أهدافا اشتراكية ، مثـل تأميم وسائل الانتـاج . ومع ذلك فان الاشتراكية ظلت بالنسبة لمعظم الاشتراليين مذهبا أجنبيا : فلم تحظ قط بتأييد جماهيرى . وحتى عندما تقدمت الأحزاب العمـالية باقتراحات اشتراكية ، كانت عادة تتجنب استخدام اللفظ . لقد كان نشاطها السياسى مركزا على الأهداف المباشرة ، وحتى زعماؤهم كانوا فى الغالب قليـلى الاهتمام جدا بالنظريات الخاصة بأى نظام اجتماعى جديد . ولم يكن سبب ذلك انهم معتدلون : فقد كان هناك قدر كبير من القتال بين أصحاب الأعمال والعمال ، وكثيرا ما كانت النقابات — وبخاصـة بين جزازى الأغنـام وصناعات التعدين والموانى — عرضة لمذاهب راديكالية جدا وتستجيب بسرعة لشعارات الصراع الطبقى وحججه . وبين هذه الجماعات كثيرا ما اتخذت النزعة اليسارية صورة بيانات قوية الصياغة عن التضامن الطبقى والعداء الطبقى ، مع اعلان أن الهدف هو قلب النظام الرأسمالى. ولكن حتى مع ذلك فان العناصر الصلبة من العمال الصناعيين كانت تعمل عمليا من أجل السيطرة على أصحاب الأعمال الرأسماليين لا من أجل الغاء وجودهم ، وفى السياسة بدأت المعركة الكبرى أساسا حول شغل الأراضى والاستقرار فيها وكانت موجهة ضد المراعى الكبرى وانشاء « مزارع الأسر » أكثر منها نحو أى هدف اشتراكى . والى جانب جماعات الصناعيين ذوى الصلابة ، حظيت مقترحات هنرى جورج الخاصة « بالضريبة الواحدة » باستجابة أكثر بكثير من الاشتراكية الديموقراطية الماركسية ؛ فكانت الأحزاب العمالية أكثر اهتماما بفرض الضرائب على الأغنياء ، الذين كانوا لا يتحملون الا ضرائب قليلة جدا بمقتضى نظام من الضرائب غير المباشرة فى الغالب ، منها بتجريدهم مما يملكون .

كما يجب ألا ننسى ، فيما يتعلق باستراليا ، التأثير الضخم لقوة كبرى هى قوة المهاجرين الايرلنديين وسلالتهم — وعن طريقهم قوة الكنيسة الكاثوليكية العدو اللدود للاشتراكية باستمرار—على الحركة العمالية منذ البداية . ففى جميع الأوقات كانت هناك نسبة مرتفعة بشكل ملحوظ من الايرلنديين الكاثوليك بين زعماء الحركة العمالية الاشتراكية ، محليا وفى المركز ، وكانت هناك صراعات لا نهاية لها نجمت عن الصراع بين ولاءين فى عقول مثل هؤلاء الزعماء ، ولائهم الكاثوليكى وولائهم للأحزاب العمالية التى جنحت نحو المعتقد الاشتراكى . وكثيرا ما اتخذت هذه الصراعات صورة التنافس بين الأفراد والجماعات فى السيطرة على المراكز الرئيسية . وكبت كثير من الزعماء غير الكاثوليك رغبتهم فى اعلان اعتناقهم للاشتراكية خشية فقدان تأييد العمال الكاثوليك ، أو حتى خشية اعلان حرمانهم رسميا بواسطة سلطات الكنيسة الكاثوليكية . وقد ابتعد الايرلنديون عن الاشتراكية فى الغالب حتى اذا كانوا راديكاليين اجتماعيا وضد الامبريالية . ومنع ذلك الأحزاب العمالية ، حتى عندما كانت سياستها اشتراكية الى حد معين ، من قبول وصف الاشتراكية أو الارتباط بحركات اشتراكية فى بلاد أخرى أما عن طريق الاتصالات المباشرة أو طريق الانضمام الى « الدولية الاشتراكية » .

ويوجد فى استراليا حد فاصل فى سنة ١٨٥٠ ، وآخر فى ١٨٩٠ — الأول جاء نتيجة لاكتشاف الذهب ، والثانى نتيجة لهزيمة الاضراب الكبير الذى قام به رجال البحر والجزازون . وحتى سنة ١٨٥٠ لم يكن هناك سوى نقابات قليلة منعزلة . فقد نظم عمال صناعة الأثاث أنفسهم ابتداء من سنة ١٨٣٣ ليحافظوا على قائمة أسعار لندن وكذلك لتوفير بعض المنافع التبادلية . وكان لصانعى البراميل وصفافى الحروف نقاباتهم فى سيدنى فى الثلاثينات من

القرن الماضى ، وحدث اضراب بين رجال البحر فى سنة ١٨٣٧ أعقبه انشاء نقابة نظامية بعد ذلك بعامين . وفى سنة ١٨٣٩ ، وهى سنة بلغت فيها البطالة حدا خطيرا ، قام « اتحاد سيدنى » بجمع أموال للاغاثة وحاول انشاء مخبز وفى سنة ١٨٤٠ كانت هناك أيضا نقابات لصانعى العربات والمهندسين وقامت « الجمعية الاسترالية لصفاف الحروف » ، التى أنشئت فى سنة ١٨٤٠ ، باضراب فى سيدنى فى ذلك العام . ونظم الحائكون وعمال البناء أيضا أنفسهم ابان الأربعينات . وكانت هناك أيضا ، ابان الفترة السابقة على سنة ١٨٥٠ ، نزاعات نجمت عن استخدام المحكوم عليهم الذين نالوا العفو كمصدر للعمل الرخيص . وجرد اكتشاف الذهب فى عدة مناطق سوق العمل من العمال المهرة الذين ذهبوا فى أعداد كبيرة الى حقول الذهب وأدى فى نفس الوقت الى ارتفاع حاد فى الأسعار : بحيث اضطر من بقى من العمال الى المطالبة بزيادات كبيرة فى الأجور ، وكانوا فى مركز طيب يسمح لهم بتحقيق مطالبهم . وارتفعت الأجور بسرعة ، وصارت النقابات نشطة للغاية ، ونجح عدد من هذه النقابات ، بالاضراب أو بدونه ، فى تحقيق يوم الثمانى ساعات. وخاض عمال الحفر فى حقول الذهب معركتهم ضد مساوىء « نظام الرخص» التى بلغت ذروتها فى سنة ١٨٥٤ فى معركة يوريكا ستوكيد القاسية . وفى نفس العام أنشأ المعدنون فى باللارات « عصبة الاصلاح » . بيد أن هذا النزاع المرير لم تكن له علاقة بالاشتراكية أو بأى نوع من النقابية النظامية ، وعندما خفضت رسوم الرخص وعدلت طريقة ادارتها ماتت الحركة .

وشهد العام التالى — بداية حركة الثمانى ساعات فى كل من ملبورن وسيدنى . وقد بدأت تحت تأثير جيمس ستيفنس ، أحد الميثاقيين القدامى من أبناء ويلز ، بين عمال البناء ، وبخاصة البنائين أنفسهم الذين كانوا قد أنشأوا نقابات فى ملبورن سنة ١٨٥٠ وفى سيدنى بعد ذلك بثلاث سنوات .

وفى سنة ١٨٥٥ تقدم زعيم البنائين ، هيولاندرث ، بقراره المشهور الذى يدعو العمال الى التوقف عن العمل بعد ثمان ساعات . وعندما رفض أصحاب الأعمال قبول ذلك ، ضرب بناءو ملبورن ، وأعقبهم بعض الحرف الأخرى ، فى١٨٥٦ وكسبوا انتصارا سهلا. وفى هذا العام نظم ت. و. فاين «الجمعية التقدمية للنجارين فى ملبورن» ، وتكاتفت النقابات فى « رابطة الثمانى ساعات » ؛ وسرعان ما حصل عدد آخر من الحرف على هذه الميزة . وقد انهارت الحركة فى سيدنى لفترة ما بعد بداية مبشرة تماما ولم يتم الحصول على « يوم الثمانى ساعات » تماما الا بعد عشرين عاما . ولكن النقابات فى ملبورن ظلت قوية الى حد يكفى للمحافظة على ما كسبته ؛ وبفضل نجاحها أصبح يوم الثمانى ساعات شيئا فشيئا قاعدة راسخة بين العمال المهرة وأصبح يعتبر أول الانجازات الكبرى للنقابية الاسترالية . بيد أن عادة اقامة مهرجان سنوى احتفالا به لم تبدأ الا فى ١٨٧٢ ، فى سيدنى أولا ثم تبعتها مراكز أخرى .

وكانت فيكتوريا أيضا أول من قاد الطريق فى ايفاد مندوبين عماليين الى « الجمعية التشريعية » للمستعمرة . فقد انتخب بيتر لالور (١٨٢٧ — ١٨٨٩) ، الذى كان قد فقد ذراعه فى يوريكا ستوكيد ، عن دائرة باللارات فى سنة ١٨٥٦ ، وحصل أحد الزعماء النقابيين ، وهو شارلس جاردين دون (١٨٢٠ — ١٨٦٧) ، على مقعد فى سنة ١٨٥٩ . وفى سنة ١٨٥٨ ألفت نقابات ملبورن « مجلس المهن للعاملين » الذى تحول بعد ذلك بسنتين الى « لجنة المهن » أو « لمجالس الحرف والعمل » التى سرعان ما أنشئت فى جميع عواصم الولايات . وفى هذه الأثناء كان المعدنون ينظمون أنفسهم . فقد ألف معدنو الفحم فى نيوكاسل نقابة فى سنة ١٨٤٥ ، وعند بداية الستينات كان كل من معدنى الفحم والمعدنين الآخرين قد

دخلوا فترة من الصراع الصناعى النشط . وأقنعهم جيمس فلتشر (توفى سنة ١٨٩١) الزعيم الاسكتلندى « لنقابة معدنى فحم نيوكاسل » ، باقامة مشروع تعاونى لاستخراج الفحم تحت ادارته فى سـنة ١٨٦٣ ، ولكن المشروع بيع بعد عدد من السنين لشركة واستمر هو فى ادارته باسمها . وصار فيما بعد عضوا فى « الجمعية التشريعية » لينوساوث ويلز واستمر يلعب دوراً نشطا فى مصلحة العمل . وتعرضت نقابات المعدنين لصـعود وهبوط فى الستينات والسبعينات . وقد انتصر معدنو الفحم فى اضراب كبير فى نيوساوث ويلز فى سنة ١٨٧٢ ، ولكن الجماعات المختلفة لم توحد قواها فى « اتحاد المعدنين الموحد » ، الذى يغطى جميع مناطق التعدين فى نيوزيلانده كما فى استراليا ، الا فى الثمانينات .

ويمكن القول بصفة عامة أن « العصر الطيب » للنقابات الاسترالية استمر فى ١٨٩٠ . وكان هناك طبعا ارتفاع وانخفاض وهزائم وانتصارات وقام أصحاب الأعمال بمحاولات لاحلال العمل الرخيص باستخدام الصينيين أو أهل الجزيرة الأصلية محل العمل الأبيض ، وكانت هناك احتجاجات كثيرة على مساعدة الحكومة فى هجرة العمال البيض . بيد أن سوق العمل كانت فى مجموعها طيبة ، للعمال المهـرة على الأقل ، وتعلمت النقـابات استخدام قوتها فى انتزاع أقصى ما تستطيع من أصحاب الأعمال الذين كانوا عادة يجنون أرباحا طائلة . وبصفة خاصة تعلمت النقابات الحرفية الاحتفاظ باحتكارها للمهارة بواسطة تحديد عدد التلاميذ الصـناعيين وبرفض العمل مع غير النقابيين . ولم يكن أصحاب الأعمال ابان معظم هذه الفترة منظمين تنظيما قويا لمقاومة مطالب النقابات ؛ كما أن النقابات ، وان لم يكن لديها تنظيم فعال يغطى القارة كلها ، عملت سويا الى حـد لا بأس به داخل كل ولاية عن طريق « لجان المهن » أو « المجالس النقابية »

فى المدن الرئيسية ، وتعاونت من وقت لآخر فى حركات ممتدة عبر حدود الولايات .

ويبدو أن انجوس كاميرون ، سكرتير « مجلس عمال سيدنى » ، هو أول نقابى انتخب فى « جمعية تشريعية » بمعونة مالية نقابية . وقد انتخب عن دائرة سيدنى الغربية فى سنة ١٨٧٥ . واجتمع أول « مؤتمر شامل للنقابات » يضم استراليا كلها فى سنة ١٨٧٩ ؛ وطالب ثانى مؤتمر ، الذى عقد فى سنة ١٨٨٤ ، بدفع مكافآت للأعضاء ليصبح تمثيل العمال تمثيلا فعالا ممكنا فى « جمعيات » المستعمرات . وأنشأ هذا المجلس أيضا لجانا برلمانية فى الولايات المختلفة لتقوم بالدعاية الانتخابية لمصلحة العمال ، وكانت المطالب الرئيسية تنصب على تعديل قانون الخدم والسادة ونظام التفتيش على المصانع وحماية الصناعات المحلية والغاء تعدد الأصوات . وفى ١٨٨٥ أعلن « مجلس المهن » فى فيكتوريا تأييده لتمثيل العمال ؛ وفى العام التالى أقرت هذه السياسة فى « المؤتمر الشامل للنقابات » ، وأعاد المؤتمر أيضا تأكيد مطلبه الخاص بمكافأة الأعضاء . وخلال هذه الفترة كان لكثير من النقابات قواعد تحظر عليها التدخل فى السياسة — أى فى الانتخابات . ولم يمنعها ذلك من الضغط على السياسيين عندما يكون للعمال مصلحة مباشرة ، ولكنها لم تر ما يدعوها الى انشاء أحزاب عمالية مستقلة ما دامت تستطيع الحصول على معظم ما تريده مباشرة بواسطة العمل الصناعى ، مع العمل على ارسال بعض العمال الى « جمعيات » الولايات المختلفة حيث كانوا يعملون متحالفين مع السياسيين الراديكاليين الذين يناصرون « الرجل الصغير » ضد كبار أصحاب المراعى والأثرياء من أصحاب الأعمال .

وعندئذ تغير الموقف فجأة فى سنة ١٨٩٠ . اذ انتهت فترة التوسع

الاقتصادى السريع الذى تم تمويله أساسا برأس المال المستورد ، وسارعت الحكومات المديونة وكذلك الرأسماليون المدينون على السواء الى تسوية موقفهم المالى . وخفض أصحاب الأعمال الأجور يمينا ويسارا ، وعدلت الحكومات عن انشاءاتها العامة والتجأت الى الاقتصاد الشديد فى الخدمات العامة . فضلا عن أن كبار الرأسماليين وأصحاب المراعى ، وقد رأوا الفرصة متاحة لهم مما حدث من تغيير فى سوق العمل ، انضموا بعضهم الى بعض فى محاربة « الطغيان النقابى » . واتفقوا بصفة خاصة على التكاتف فى مقاومة السياسة النقابية الخاصة برفض العمل مع غير النقابيين ، وأعلنوا مبدأ « حرية التعاقد » بين الرجل وصاحب العمل — أى حق صاحب العمل فى رفض التقيد بالقواعد الجماعية فيما يتعلق بالأجور والشروط وأن يجرى ما يشاء من مساومات مع المستخدم الفرد . وقد بلغت هذه المشكلة ذروتها فى صناعات الموانى والنقل البحرى وبين أصحاب المراعى ونقابات الجزازين القوية التنظيم فى وقت واحد ، وكانت هذه النقابات من أكثر النقابات نجاحا فى رفض السماح لأعضائها بالعمل مع غير النقابيين . وكانت أبرز شخصية فى نمو الحركة النقابية ابان هذه الفترة هو و . ج . سبنس الذى كان قد بدأ فى تنظيم المعدنين فى سنة ١٨٧٨ ، وعمل بسرعة على توسيع « اتحاد معدنى فيكتوريا » ، بعد أن صار سكرتيرا له فى سنة ١٨٨٢ ، وجعله « اتحادا شاملا » لأستراليا كلها . وتابع جهوده فى سنة ١٨٨٦ بانشاء « اتحاد الجزازين » الذى انتشر بسرعة من فيكتوريا الى الولايات الأخرى وعمل فى اتصال وثيق مع « الاتحاد » المماثل الذى كان قد أنشىء فى كوينزلاند . وقد نجح هذان الاتحادان للجزازين خلال السنوات القليلة التالية فى تقرير اتفاقات نموذجية لا يقبل الجزازين العمل الا بمقتضاها . ومن بينها نظام « الورشة المغلقة »(Clossd Shop) الذى يقصر

العمل على النقابيين وحدهم ، وكان معظم اصحاب المراعى معترضين على هذا النظام بشدة . وترتب على ذلك أن أصحاب المراعى أنشأوا منظمات خاصة بهم لمقاومة مطالب الاتحادين ؛ وفى سنة ١٨٩٠ كانت هذه المنظمات قد كونت « مجلس فدرالى لأصحاب المراعى » « ببرنامج مشترك يقوم على حرية التعاقد » — أى رفض التعامل مع النقابات أو الاعتراف بشروطها . وكان الجزازون يتنقلون فى جماعات من مكان الى مكان ابان موسم الجز ويعيشون فى معسكرات خاصة بهم ، وقد واجهوا أصحاب المراعى فى جبهة متحدة . وكان « بيان سبنس » الذى أصدره فى سنة ١٨٩٠ ، وأصر فيه على المحافظة على « عقد النقابة » ، هو الذى بدأ الاضراب الكبير فى ذلك العام والذى يعرف عادة باسم « الاضراب البحرى » بسبب بدايته .

وقد بدأ « الاضراب البحرى » الكبير فى الواقع بسبب حق نقابة ضباط السفن فى الانضمام « للاتحاد المهنى » فى ملبورن وبذلك تدخل فى فدرال مع نقابة رجال البحر ونقابة الطهاة والخدم ، ونقابة عمال الميناء . ومن بدايات صغيرة امتد النزاع من ولاية الى ولاية ومن حرفة الى حرفة عن طريق اضرابات التعاطف الى حد كبير وعن طريق محاولة تطبيق قاعـدة ألا تتعامل أية نقابة فى « السلع الموصومة » أو تفعل أى شىء من شأنه مساعدة أى مؤسسة تستخدم « ذوى السيقان السوداء » . وصار الاضراب البحرى مختلطا ، أولا فى نيوساوث ويلز وفيكتوريا ثم فى كوينزلاند ، باضراب الجزازين عن طريق محاولة فرض عدم قبول نقل الصوف الخاص بمناطق الرعى التى يضرب فيها الجزازون ضد استخدام غير النقابيين . وكان من عادة الجزازين فى مثل هذه النزاعات أن يقيموا « معسكرات اضراب » بالقرب من أماكن النزاع لمحاولة منع استجلاب ذوى « السيقان السوداء » ومنع العمال غير النقابيين الموجودين فعلا عن العمل ؛ وكانت

هذه الأساليب كثيرا ما تؤدى الى صـــدامات ، وكان أصحاب المراعى يستنجدون بالشرطة والجنود لاخماد الجزازين . وكان أصـــحاب مصانع السفن أيضا يلتجئون الى ذلك ضد محاولات التدخل ضد عمل « ذوى السيقان السوداء » ، وكانت تحدث صدامات عنيفة فى الموانى . وقبض على كثير من زعماء النقابات وحكم عليهم بالسجن ..

وكان مركز أصحاب الأعمال قويا ، حتى بدون مساعدة حكومات الولايات ، بسبب سوء الأحوال التجارية وانتشار البطالة . وفى سنة ١٨٩٠ ذابت أرصدة نقابات الجزازين لما طال الصراع أسبوعا بعد أســـبوع ، واضطرت الى انهاء الاضراب وترك الحرية لأعضائها فى الحصـــول على أفضل ما يستطيعون مع تقييد أكبر عدد ممكن من أصحاب المراعى بشروط « عقد النقابة » ، ولكن على أن يتخلوا عن محاولة رفض العمل مع غير النقابيين أو منع ذوى السيقان السوداء من العمل . وما كاد هذا الصراع ينتهى حتى دخلت « نقابة الجزازين » المنفصلة فى كوينزلاند ، والتى كانت متصلة « بالفدرال الاسترالى للعمل » الذى أسسه لين ، فى صراع مماثل تماما فى بداية سنة ١٨٩١ . وتحول هذا الصراع الى قتال أعنف بكثير مما حدث فى صراعات نيوساوث ويلز وفيكتوريا فى السنة السابقة . اذ كانت حكومة كوينزلاند رجعية بشكل غير عادى وتسيطر عليها مصالح أصحاب المراعى : وكان « اتحاد أصحاب المراعى فى كوينزلاند » أكثر الاتحادات التى من نوعه صلابة ، ولعل ذلك هو السبب فى أن الحركة العمالية فى كوينزلاند كانت أكثر الحركات هجومية . ونظم أصحاب المراعى على الفور فرقة من « ذوى السيقان السوداء » من المدن ، وجندت حكومة الولاية الجند والشرطة معا لاخماد الجزازين . ودعا « الفدرال الاسترالى للعمال » النقابات الأخرى الى تأييد الجزازين برفض التعامل فى صوف.

« ذوى السيقان السوداء » ، وردت الحكومة باعتقال عدد من الزعماء واتهمتهم بالتـآمر بمقتضى « قانون التكتل » البريطانى الصـادر فى سنة ١٨٢٥ الذى كان قد أُلغى منذ أمد طويل فى بريطانيا ولكن حكم بأنه لا يزال نافذ المفعول فى المستعمرات . ولخص القـاضى القضية ضـد المسجونين فى عبارات شديدة العداء : واختلف المحلفون فى أول الأمر ، ولكن بعد أن أغلق عليهم المكان دون طعام وافقوا على ادانة عشرة منهم مع التوصية الشديدة بالرحمة . وعندئذ حكم القاضى أحكاما قاسية معظمها لعدة سنوات . وقد تصرف القضاء طوال هذا النزاع بقسوة شديدة وبتحيز واضح ضد المضربين ، وفى النهاية انهار الاضراب .

ومع ذلك فقد استمر الجزازون فى الصراع بعض الوقت ليحافظوا على « عقد النقابة » حيثما استطاعوا . بيد أنه فى سنة ١٨٩٤ أحس أصحاب المراعى فى كل الولايات بقوتهم وفرضوا « عقدا حرا » أشد من الأول ورفضوا أن يتعاملوا بأية صورة مع النقـابات ، التى كانت قد صارت أضعف من أن تستطيع المقاومة ، وان كان رجال كوينزلاند قد أضربوا مرة أخرى فى ذلك العام قبل أن يعترفوا بالهزيمة . وكانت هذه النقطة هى التى حول فيها سبنس « نقابة الجزازين » الى «اتحاد العمال الاستراليين» وشرع يعيد بناء قواه على أساس من تضامن أوسع نطاقا .

وكان هذا هو الموقف الذى أنشئت فيه الأحزاب العمالية بسرعة ، تحت أسماء مختلفة ، فى الولايات . اذ أن النقابات اتجهت أكثر الى السياسة بعد أن أدركت أن قوتها الصناعية لم تكف لحماية مصالحها فى مواجهة أحوال تجارية سيئة وتعاون فى اصرار بين أصحاب الأعمال لهزيمتهم بمساعدة الحكومة .

وكانت الشخصيتان البارزتان فى حركة الطبقة العاملة الاسترالية فى

الوقت الذى قامت فيه اضرابات سنة ١٨٩٠ الكبرى هما و . ج . سبنس وويليم لين . وقد ولد وليم جثرى سبنس (١٨٤٦—١٩٢٦) فى جزر اوركنى، ولكنه أخذ الى استراليا صبيا . وعمل معدنا وراعيا ، وصار فى سنة ١٨٨٢ كما رأينا سكرتيرا « لاتحاد المعدنين » فى فيكتوريا ثم شرع يعمل على تنظيم الجزازين ، الذين حظيت نقابتهم ، التى تألفت فى سنة ١٨٨٦ ، بنجاح فورى ولعبت دورا رائدا فى صراع سنة ١٨٩٠ . بيد أن سبنس لم يكتف بهذه الانجازات الكبيرة فى التنظيم النقابى . فقد كان يؤمن ايمانا ثابتا بالعمل الصناعى المنسق ، وكان يطمح الى بناء منظمة فعالة تغطى كل أنواع العمال، صناعيين وزراعيين ، وتستخدم قوة الجميع فى مساعدة أى قطاع يحتاجها ، ولم يتحقق هذا الطموح قط ، ولكنه استخدم نقابة الجزازين فى ساعة هزيمتها كنواة لانشاء أكبر « نقابة تعرفها استراليا » : « اتحاد العمال الاستراليين » . وكان هذا الاتحاد بمقتضى قواعده مفتوحا لجميع الأجراء، ولكنه ظل مدة طويلة محدودا عملا بصناعات الرعى التى تضم مجموعة كبيرة متنوعة من العمال فى عدد كبير من المهن المختلفة . وقد امتد هذا الاتحاد فيما بعد الى خارج صناعات الرعى بين حرف كثيرة أخرى وامتص نقابات أخرى مثل « النقابة المندمجة للعمال » فى كوينزلاند . وقد كان سبنس فى الواقع هو الرائد قبل النقابات البريطانية بأمد طويل ، لذلك النمط « العام » للنقابة المنظمة على أساس طبقى . وكان « اتحاد العمال الاستراليين » تحت زعامته يقف فى منتصف الطريق بين النوع الذى تمثله نقابات عمال الغاز وعمال الموانى التى أنشئت فى بريطانيا سنة ١٨٨٩ ، و «النقابة الكبيرة الواحدة» التى فضلها النقابيون الصناعيون الأمريكيون. وفيما بعد اقترب أكثر الى نمط النقابات الأولى ؛ ولكن كثيرين من العناصر الصلبة كانوا ينظرون اليه فى مراحله الأولى — قبل « عمال

العالم الصناعيين » بأمد طويل — على أنه سيصير المنظمة الكبرى الواحدة لصراع الطبقة العاملة الاسترالية .

وقد انتخب سبنس لبرلمان نيوساوث ويلز فى سنة ١٨٩٨ ، ولبرلمان الكومونولث عندما أنشىء فى سنة ١٩٠١ ؛ ولكنه ظل يولى اهتمامه الأساسى للشئون النقابية ، ولم يصر وزيرا حتى سنة ١٩١٤ . وفى سنة ١٩١٦ أيد سبنس هيوز ضد حزب العمال فى قضية الخدمة العسكرية الاجبارية ، وفقد مقعده . وبعد ذلك بقليل اعتزل السياسة . ولم يكن سبنس منظرا عظيما ، وقد قامت سمعته الضخمة على قدرته التنظيمية . وكان يؤمن بقوة بوحدة الطبقة العاملة وبأوسع أنواع النقابية كوسيلة لتحقيقها .

ويقف الزعيم الآخر ، وليم لين (١٨٦١ — ١٩١٧) ، على النقيض تماما من سبنس . والواقع أنه الوحيد من بين الاشتراكيين المتصلين بالحركة العمالية الاسترالية الذى يستطيع أن يدعى أى حق فى اعتباره منظرا . وقد ولد لين فى انجلترا وذهب الى كندا فى سن الرابعة عشرة . وصار صحفيا ثم هاجر الى استراليا فى سنة ١٨٨٥ وأنشأ صحيفة ، هى « البومرانج » ، حظيت بتوزيع كبير بين الطبقة العاملة ، وبخاصة بين المعدنين وعمال الريف. وفى سنة ١٨٨٩ كان يرجع اليه أكبر الفضل فى الحملة التى جمعت أكثر من ٣٠٫٠٠٠ جنيها لتأييد عمال الموانى فى لندن ، وفى نفس العام قاد الطريق فى انشاء « الفدرال الاسترالى للعمال » الذى قصد به أن يكون مركزا سياسيا وصناعيا فى نفس الوقت للحركة العمالية فى القارة بأكملها . ولكنه فى الواقع لم يعمل الا فى كوينزلاند ، ولم ينجح قط فى تثبيت أقدامه على نطاق واسع فى أى مكان آخر ، برغم أنه كان يحظى بتأييد سبنس ومجموعة النقابات التى تؤيده . وانبثق من«الفدرال» ، الذى كان له برنامج اشتراكى خالص ، منظمة سياسية متميزة ، تحت تأثير لين ، صارت هى « حزب

العمال » فى كوينزلاند ، وشرعت تعمل بالوسائل البرلمانية فى استعادة ما فقد فى الصراعات الصناعية التى حدثت فى الفترة من ١٩٠٠ — ١٩٠٤ .
وفى سنة ١٨٩٠ كان لين قد أسس ، باسم « قطـاع » كوينزلاند من « الفدرال » ، صحيفة « عامل كوينزلاند » التى بشرت بانجيل اشتراكى أكثر تقدمية من أية صحيفة كبيرة أخرى فى استراليا . وكان لين قد كتب قبل ذلك عددا من الكراسات فى تأييد الاشتراكية وأفكار « الضريبة الواحدة » التى نادى بها هنرى جورج . وقد اقتنع بعد هزيمة الاضراب البحرى واضراب الجزازين بأن تحقيق الاشتراكية فى استراليا غير عملى فى مواجهة قوة الرأسمالية وسيادة الأفكار الصناعية التى هـدفها جمع المال . فرجع الى الطوبية وكون فكرة أن يقوم على رأس مجموعة من المخلصين بانشاء مستعمرة فى بلد جديد على أسس شيوعية . وقرر أن يكون ذلك فى بارجواى ، حيث كانت حروب الدكتاتور لوبيز قد قضت على القسم الأكبر من سكان البلد المذكور . وحصل على منحة قطعة أرض كبيرة من حكومة بارجـواى ، ونجح فى جمع رصـيد ٣٠٫٠٠٠ جنيها فى استراليا ؛ وفى سنة ١٨٩٣ اقتنى سفينة وأبحر مع ٢٤٠ من زمـلائه الاشتراكيين للاقامة فى مستعمرته ، التى أطلق عليها استراليا الجديدة . وجاءت حمولة أخرى بالسفينة عددها ٢٦٠ شخصا . وسرعان ما تعرضت المستعمرة للمشاكل ، بسبب الانقسامات الداخلية من ناحية وبسبب سوء الجو الذى قتل كثيرا من المستعمرين . وانتقل لين الى مركز جديد ، هوكوزن، وقام بمحاولة أخرى ؛ ولكن هذه المحاولة أيضا وقعت فى مشاكل ، ثم هجرها هو فى سنة ١٨٩٩ . وعاد كثير ممن بقوا على قيد الحيـاة من المستعمرين الى استراليا بمساعدة حكومة كوينزلاند ، ولكن بعضهم بقى ، وقد انقسموا الى جماعات صغيرة وتخلوا عن طريقة حياتهم الشيوعية وعاد

لين نفسه الى الصحافة واستقر فى نيوزيلاند ، حيث رأس تحرير « نيوزيلاند هيرالد » ابتداء من سنة ١٩١٣ .

وقد ترك لين أثرا قويا فى أخيلة معاصريه ابان السنوات الثمانى التى قضاها فى الحركة العمالية الاسترالية ، وصار شخصية أسطورية — الشخصية الرومانسية الوحيدة فى تاريخ هذه الحركة كلها . وكان كاتبا جيدا قوى الحجة ، وفى مرحلة حرجة من نمو الحركة الاسترالية بذل مجهودا كبيرا لحثها على الاتجاه الى النقابية الصناعية والعمل السياسى على السواء — معتبرا كليهما ضروريين بقدر مساو ومؤكدا الحاجة الى حركة متكتلة تستخدم كلا السلاحين معا تحت سيطرة مشتركة . وقد جاءت مرحلته الطوبية بعد ذلك ، ولم يكن فيها شىء ذو اصالة كبيرة . ويبدو أنه تأثر بعض الشىء بالطوبى النمساوى تيودور هيرتسكا [١] الذى نشرت قصته « فريلاند » فى سنة ١٨٩٠ ووصف فيها اقامة مجتمع اشتراكى خيالى فى افريقيا الاستوائية . والانتاج فى « طوبيا » هيرتسكا يتم أساسا بواسطة اتحادات تعاونية باشراف مديرين منتخبين ، وتتلقى هذه الاتحادات رأسمال المال من الدولة وتنتج لسوق تنافسية . وهناك عناصر مشتركة بين هذا المفهوم ومفاهيم لويس بلان ولاسال . وقد قام لين بمحاولات مبدئية لتطبيق هذه الأفكار فى باراجواى ، ولكن « استراليا الجديدة » عاشت تكافح يوما بيوم بحيث لم يكن هناك مجال لأى اختبار حقيقى ممكن لقيمة هذه المحاولات .

وقد عملت مغامرة لين فى باراجواى الى حد ما على تجريد استراليا من أنشط اشتراكييها فى الوقت الذى تحولت فيه النقابات الى السياسة بأمل

---

(١) أنظر الفصل الثانى عشر .

تعويض ما فقدته فى هزيمتها الصناعية . ولم تحول النقابات ، فى تنفيذهم للسياسة الجديدة ، « مجالس العمل والحرف » القائمة الى هيئات سياسية. فقد أدركت الحاجة ، لعوامل سياسية ، الى اجتذاب كثيرين ممن ليسوا أعضاء نقابات ، بما فيهم أولئك الذين هجروا النقابات بعد هزيمتها وكذلك كثير من العمال غير المهرة وغير المنظمين وأكبر عدد ممكن من العاطفين على طبقة الأجراء من غير أبنائها — مثل ذوى المعاطف السوداء ، الذين كان تنظيمهم ضعيفا ، اذا كان له وجود أصلا ، وصغار الفلاحين والتجار ، وما الى ذلك . ومن ثم نظموا جمعيات سياسية على أساس اشتراك ضئيل للعضوية وفروع فى كل دائرة انتخابية . وفى البداية تجنبوا استخدام وصف « عمالى » فى بعض الولايات واستخدموا بدلا منه لفظ «تقدمى» ، ولم يدر فى خلد مجموعة كبيرة منهم استخدام لفظ « اشتراكى » : كما أن البرامج لم تكن ذات طابع اشتراكى أساسا ، وان كانت تتضمن فى بعض الحالات مطلبا عاما — تعدل فيما بعد — بتأميم وسائل الانتاج . وتضمنت معظم هذه البرامج الغاء تعدد الأصوات وفرض الضرائب على القيم العقارية ، مع ضمانات طيبة لصاحب الأرض الذى يدخل التحسين على أرضه ، وفرض ضرائب تدريجية مباشرة ، ويوم الثمانى ساعات القانونى (وفى بعض الحالات الحد الأدنى القانونى للأجور) ، ومنع الهجرة من المستعمرات وايقاف مساعدة الولايات للهجرة فى جميع صورها ، واصلاح القوانين المتعلقة بالسادة والخدم ، ومنح الحقوق النقابية كاملة ، وتحسين التشريع الصناعى ، وبعض الاصلاحات الأخرى التى تختلف من ولاية الى ولاية . وكذلك أيدت معظم البرامج التشريعات المالية الحامية ، لتحمى العمال ضد الواردات الرخيصة التى قد تؤثر فى الأجور تأثيرا سيئا ؛ بيد أنه كان هناك انقسام شديد فى الرأى حول هذه القضية فى نيوساوث ويلز ،

التى كانت « ولاية حرية التجارة » التقليدية — وأغفل برنامج الولاية هذه النقطة . وكان المطلب المنتشر الوحيد ذو الطابع الاشتراكى هو اقتراح انشاء « مصارف للدولة » لتحطيم الاحتكار الخاص فى الائتمان . وفى معظم الحالات طالبت البرامج أيضا بالتعليم المجانى للجميع ، الابتدائى والعالى ، وبزيادة وسائل التدريب الفنى .

وبرغم أن الجمعيات السياسية الجديدة أسست باعتبارها هيئات متميزة عن النقابات فانها كانت عمليا تحت سيطرة « مجالس النقابات » فى المدن الكبرى الى حد كبير وكانت النقابات وأفرعها ترسل مندوبيها ، الى جانب مندوبى الجماعات السياسية المحلية ، الى مؤتمرات هذه الجمعيات وتحدد سياستها فى الغالب . بيد أن المشاكل سرعان ما ثارت بين المنظمات السياسية الجديدة وبعض الأعضاء الذى حصلوا على مقاعد فى المجالس التشريعية للولايات تحت رعايتها . وقد أحرزت الأحزاب الجديدة نجاحا انتخابيا كبيرا منذ البداية ، وسرعان ما وجدت نفسها ، نتيجة للتضارب بين الأحزاب القديمة المتقاربة فى القوة ، تملك ميزان القوة فى يديها — باستثناء كوينزلاند حيث كان الصراع الطبقى على أشده واتحدت الأحزاب القديمة ضد حزب العمال بحيث أصبح يقوم بدور المعارضة . أما فى الولايات الأخرى فقد صارت الأحزاب العمالية فى معظم الحالات جزءا من الأغلبية التى تؤيد الحكومة وفى مركز يسمح لها بوضع الفريق الآخر فى الحكم بأن تحول تأييدها اليه . ولم تكن الأحزاب السياسية القائمة فى الولايات المختلفة كقاعدة عامة مقسمة على أساس مبادىء واضحة ؛ فقد كانت فى الغالب جماعات تتبع زعماء معينين ، وكان هناك عدد كبير من المستقلين الذين كانوا قمينين بأن يحولوا ولاءهم . وكانت المعركة الحزبية التقليدية فى نيوساوث ويلز ، أكثر الولايات سكانا ، تدور بين دعاة حرية التجارة وأنصار الحماية ؛

ولكن لم يكن هناك أى خلاف حاد بين الأحزاب حول قضايا أخرى . وكانت السياسة فى الولايات الى حد كبير عبارة عن سياسيين يحاولون ارضاء الجماعات الضاغطة المختلفة ؛ وكان هناك فعلا قدر كبير من الفساد ، وبخاصة فيما يتعلق بمنح الأرض واعداد العقود العامة . وقد ظل العمال حتى التسعينات من القرن الماضى قانعين فى الغالب بالعمل كجماعة ضاغطة من الخارج ، وليس لهم سوى حفنة قليلة من رجالهم فى الجمعيات التشريعية ، كمستقلين أحيانا وكأعضاء مرتبطين بالأحزاب القديمة أحيانا أخرى . وعندما قرر العمال تأليف أحزاب خاصة بهم لم يكن هناك من سبب خاص يدعوهم لتفضيل حزب من الأحزاب القديمة على الآخر فى تولى الحكم ، ومن ثم كانوا أحرارا فى اقامة الحكومات واسقاطها بتحويل ولائهم من جانب الى جانب . وجعل هذا الأمر فى وسعهم اقتضاء تنازلات ضخمة من مختلف حكومات الولايات ؛ واستغلت هذه القوة فى انجاز ، بصورة أو أخرى ، تشريعات عمالية حامية بما فيها الغاء القوانين النقابية التى أصبحت غير ذات موضوع ، وفى ادخال تعديلات على النظام الضريبى فى صالح الطبقات الفقيرة . وفيما يتعلق بالأجور كانت النقابات فى هذه الفترة ، وقد عانت هزيمة صناعية ، تفضل فى الغالب التحكيم الاجبارى فى النزاعات الصناعية أو ، كبديل لذلك ، نوعا من التنظيم القانونى للأجور ؛ وقد تكونت نظم « مجالس الأجور » و « محاكم التحكيم » المختلفة بتأثير نفوذ العمال الى حد ما . بيد أن هذه النظم لم تكن من ابتكار العمال بأى حال من الأحوال . فقد تقدمت بها حكومات ذات ألوان مختلفة ، وفى معظم الحالات كانت تنطوى على بنود تعترض عليها النقابات برغم أنها لم تعارض فى الأمر من ناحية المبدأ . وليست هناك ضرورة لأن نسرد بالتفصيل القصة المعتادة والخاصة بنمو هذه الصور من تنظيم الأجور

فى الولايات المختلفة . لقد قادت نيوساوث ويلز الطريق باصدار « قانون التحكيم » فى سنة ١٨٩٢ ، ولكنها لم تجعــل التحكيم اجبــاريا حتى سنة ١٨٩٨ ؛ وبعد ذلك عدل النظام فى سنة ١٩٠١ وكذلك فى سنة ١٩٠٨ بادخال عناصر أخذت من فيكتوريا . وقد صدر «قانون مجالس الأجور» فى فيكتوريا سنة ١٨٩٦ ، وتبعتها ولايات أخرى . وبدأت « محكمة تحكيم الكومنولث » ، التى اقتصر اختصاصها على المسائل التى تتعدى حدود الولاية الواحدة ، عملها فى سنة ١٩٠٦ ، ولكنها لقيت صعوبات كبيرة فى أول الأمر بسبب التفسيرات القانونية التى أدت الى اعلان عدم مشروعية كثير من أحكامها .

وكانت هذه الصور من تدخل الولايات فى تنظيم الأجور وشروط العمل فى صالح العمال بلا شك فى مبدأ الأمر ، وقد استخدموها فى استرجاع جزء كبير مما فقدوه بعد سنة ١٨٩٠ . وكانت أيضا فى صالح نمو عضوية النقابات وانتشار النقابية بين مهن كانت النقابية فيها ضعيفة ، أو لم يكن لها فيها وجود . ولم يتعرض تدخل الدولة فى عملية التنظيم للهجوم الشديد من جانب الجناح اليسارى والنقابات الا بعد أن كانت قد حصلت على أقصى ما يمكن الحصول عليه من «محاكم التحكيم» و «مجالس الأجور». فهوجم هذا التدخل على أنه يثبت دعائم الرأسمالية ويجرد النقابات من صلابتها ويروج أفكارا كاذبة عن وحدة المصلحة بين العمال وأصــحاب العمــل .

والواقع أنه بعد الحصول على التنازلات الأولى اتضح بالتدريج أن هناك علاقة وثيقة بين الأجور التى كان المحكمون و « مجالس الأجور » على استعداد لمنحها وكذلك الضرائب الحامية التى قصد بها ابعاد الواردات وبين نفقات المعيشة للسكان الاستراليين . وبعد انشاء الكومنولث الموحد

فى سنة ١٩٠٠ صارت حماية الصناعة الاسترالية ، وبخاصة ضد الواردات التى تم انتاجها بواسطة عمال مخفضى الأجور ، جزءا من سياسة حزب العمال الفدرالى ؛ واختفت شيئا فشيئا معارضة أنصار حرية التجارة التى كانت قوية فى نيوساوث ويلز . وسميت السياسة الرسمية « الحمـاية الجديدة » ، وكانت تقدم على ادراك أن الأجور والشروط التى يمكن أن يوافق عليها المحكمون تعتمد عمليا على مستوى الجمارك الحامية كما على العوامل التى تؤثر فى السلع الاستهلاكية . وقد اقتضى تثبيت دعـائم « محكمة تحكيم الكومنولث » الجديدة ، فى مواجهة الرغبة الواضحة لدى المحاكم فى تحديد اختصاصها باسم « حقوق الولايات » ، بعض الوقت ؛ ولكن هذه المحكمة ثبتت أقدامها شيئا فشيئا برئاسة القاضى هـ . ج . هيجينز وبدأت تطبق سياستها فى الأجور المعيشية فى نطاق متزايد . ولم يقلل ذلك من أهمية أجهزة تحديد الأجور فى الولايات المختلفة ، وظلت الأحزاب العمالية فى الولايات تؤيدها برغم الهجوم المتزايد عليها من جانب العناصر الصلبة فى النقابات . اذ أن هزائم التسعينات الماضية تركت وراءها عزوفا عميقا بين جماعات كثيرة من العمال عن وضع الثقة فى العمل الصناعى وحده ، ولم يكن هناك كثير من السياسيين العماليين راضين عن النقابيين الصناعيين الذين طالبوا باستئناف أساليب النقابات القديمة فى الصراع .

ولعبت سياسة « استراليا البيضاء » أيضا دورا هـاما فى السياسة الفدرالية العمالية . ففى سنة ١٩٠١ أصدرت أول وزارة كومنولث بتأييد كبير من العمال « قانون الهجرة » الذى استبعد كل المهاجرين الملونين بقصد المحافظة على « مستوى المعيشة الاسترالى » و « النقاء العنصرى » الاسترالى . وكانت الاضرابات العمالية فى الولايات المختلفة تؤيد مطلب « استراليا البيضاء » تقليديا . والواقع أنه كان هناك عنصر قوى من النزعة

القومية فى الحركة كلها . ولم يعارض استبعاد العمال الملونين من الهجرة على أساس تضامن الطبقة العاملة دوليا سوى قليل جدا من الاشتراكيين كان معظمهم من المهاجرين [1] .

وهكذا كون العمال الاستراليون ابتداء من ١٨٩٠ سياسة وبرنامجا كان التركيز فيه على المحافظة على مستويات معيشة العمال بمساعدة الدولة وتحسينها ان أمكن . اذ أن ما كانت النقابات قد حاولت الحصول عليه ، ونجحت فى ذلك الى حد كبير لفترة ما ، بواسطة العمل الصناعى أرادت الآن أن تستعيده وتحافظ عليه باستخدام السلاح السياسى ، فى الولايات المختلفة أولا ثم فى الكومنولث كذلك .

وفى حين كانت النقابات تكون أحزابها السياسية الخاصة بها وتحاول ايجاد حلفاء خارج صفوفها — من أجل الصراع السياسى ، كان هناك عدد من جماعات الأقلية ، وبخاصة فى نيوساوث ويلز وكوينزلاند ، تعمل على كسب التأييد للاشتراكية ، كمذهب اجتماعى وكأساس لكفاح الطبقة العاملة أيضا . بيد أن هذه الجماعات ظلت ردحا من الزمن ، برغم أنها نجحت فى اجتذاب البعض ، بلا تأثير تقريبا على السياسات المباشرة لأحزاب العمال فى الولايات أو للنقابات . وصحيح أن ابن تيللت ، الذى كان الناس يذكرونه جيدا بسبب نجاحه فى اضراب عمال أرصفة الميناء فى لندن ، وهو النجاح الذى كان العمال الاستراليون قد أسهموا فيه بدور هام جدا ، عندما قام بجولة فى أنحاء استراليا سنة ١٨٩٨ قوبلت فيها بلاغته الاشتراكية بجفاوة كبيرة ، ولكن اهتمامهم به كان بوصفه ممثلا للنقابية الجديدة أكثر منه بوصفه اشتراكيا بكثير ، وكان أثر جولته الدعائية هو زيادة عضوية

---

(١) انظر فيما يتعلق بهذه القضية فى (الدولية) الفصل الأول والثالث .

النقابات واعادة قوتها بعد هزيمتها أكثر منه خلق أية حركة اشتراكية قوية . وبالمثل لم يصب هنرى هايد شامبيون ، الذى كان قد هجر انجلترا وجاء ليقيم فى استراليا سنة ١٨٩٤ ، نجاحا كبيرا فى تحويل العمال الى الاشتراكية، برغم أنه أسهم بنصيب كبير فى اعادة بناء القوى العاملة هناك . وجاء توم مان بعد ذلك ، فى سنة ١٩٠٣ — بعد أن قضى عاما فى نيوزيلانده ، وأمضى أكثر من ست سنوات فى الحركة العاملة الاسترالية ، وقد أصاب نجاحا أكبر ، ولكن محاولاته لتحويل العمال الاستراليين الى الاشتراكية كان أثرها فى اثارة الصلابة الصناعية أكثر بكثير منه فى جذبهم الى السياسة الاشتراكية .

ففى الأربعينات من القــرن التاسع عشر كان قد وصل عــدد من « العرائضيين » البريطانيين — بعضهم محكوم عليهم بالنفى والبعض جاءوا مهاجرين مختارين ، وكان لهم أثرهم فى تكوين تقليــد راديكالى لدى العمال الاستراليين . ولكن لم يحدث تدفق من اللاجئين الاشتراكيين من قارة أوروبا كما حدث فى الولايات المتحدة . وبعد سنة ١٨٤٨ كان المهاجرون العمال من بريطانيا قد جلبوا معهم « النموذج الجديد » لنقابية الجمعيات المندمجة وليس الاشتراكية . وقد تكونت فى استراليا ، فى نفس الوقت تقريباً مع بريطانيا ، فروع لجمعيات المهندسين والنجارين ونجارى الأثاث البريطانية ، وساعدت هذه الفروع على رسم الطريق لنمو النقابية فى الاقتصاد الاسترالى النامى . ولم يسمع شىء تقريبا عن الاشتراكية فى استراليا الى ما بعد ١٨٨٠ ، وحتى عندئذ حمل الرسالة مهاجرون من قارة أوروبا وليس من بريطانيا . ففى الثمانينات الأولى حاولت جمــاعة من المهاجرين الفرنسيين والايطاليين ، بلا نجــاح ، أن تنشىء أخيرا قطــاعا استراليا « للاتحاد الدولى للعمال » — وكان فى ذلك الوقت قد انتهى أمره

فى أوروبا ؛ وحوالى سنة ١٨٨٦ أقامت جماعتان من الألمان « اتحادين ديموقراطيين اشتراكيين » فى كل من أدلايد وملبورن . ثم فى سنة ١٨٨٧ أنشأت جماعة من المهاجرين البريطانيين فى سيدنى « الرابطة الاشتراكية » . وكانوا ستة فقط ، ولكنهم أسسوا صحيفة « الراديكالى الاسترالى » ثم تشاجروا فيما بينهم . وصار صاحب الصحيفة فوضويا ، وطردته «الرابطة» وأنشأت صحيفة جديدة هى « الاشتراكية » . ولم تعش أى منهما طويلا .

ثم جاءت الاضرابات الكبرى فى سنة ١٨٩٠ والسنوات التالية وانتشر فى أعقابها الاهتمام بالاشتراكية . وانضم عدد منه فروع النقابات الى «الرابطة الاشتراكية الاسترالية » وألقى الاشتراكيون بأنفسهم فى حملة تأليف حزب العمال فى نيوساوث ويلز ، ولكنهم ما لبثوا أن انسحبوا وحاولوا انشاء حزب عمالى اشتراكى . وفى سنة ١٨٩٢ دعوا الى عقد « مؤتمر اشتراكى » لاستراليا كلها فى سيدنى ، وحضره مندوبون من نيوساوث ويلز وفيكتوريا وكوينزلاند ؛ وانضمت اليهم أيضا الجماعات الديموقراطية الاشتراكية الألمانية . وبرغم أن هذا المؤتمر كان صغيرا فانه قرر انشاء « فدرال اشتراكى أسترالى » وأرسل مندوبا عنه ، هو ف . سنسا ، ليمثله فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » الذى عقد سنة ١٨٩٣ فى زيوريخ . ولكن سرعان ما قام الشجار فيما بينهم . وانسحب الديموقراطيون الاشتراكيون، بزعامة الألمان ، وألفوا « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » ، وأسس الفوضويون جماعة خاصة بهم لها صحيفة خاصة هى « العدالة » . ولم يدم « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » الا الى سنة ١٨٩٦ ، وفى ذلك الوقت كان قد بدا أن « الرابطة الاشتراكية » تحتضر . ولكن بعد ذلك العام عادت « الرابطة » ، بزعامة شارلس م . مارلو (توفى سنة ١٩٠٠) ، الى الحياة : فأصدرت فى نيوكاسل ، مركز صناعات التعدين فى نيوساوث

ويلز صحيفة « الجماعى » ثم بعد ذلك صحيفة « الناس » ، وقام بينها وبين النقابات نزاع قوى . وصارت نيوكاسل معقل « الرابطة الاشتراكية » التى شنت حملة عنيفة ضد زعماء النقابات واتهمتهم بخيانة العمال لمصلحة أصحاب مناجم الفحم بسبب السياسة الحريصة التى اتبعتها النقابات بعد الهزائم الخطيرة التى منيت بها فى اضراب سنة ١٨٩٦ . وفى سنة ١٨٩٨ أسس مجموعة من المهاجرين الايطاليين فى سيدنى « النادى الاشتراكى الدولى » ، الذى انضمت اليه جماعات اسكندنافية وألمانية . وقد ثار نزاع بين هذه الهيئة و « الرابطة الاشتراكية » ، التى كان برنامجها يتضمن بندا يعارض الهجرة التى قد تؤدى الى هبوط مستويات معيشة العامل الاسترالى . واعترض « النادى » على هذا الشرط واستشهد « بالدولية الاشتراكية » تأييدا لوجهة نظره فى « الباب المفتوح » ، ووافقت « الرابطة » على حذف هذا البند . وفى هذه الأثناء كانت « الرابطة » قد انتشرت الى فيكتوريا ، حيث تكون لها فرع فى سنة ١٨٩٧ . وحوالى ذلك الوقت تقريبا تأسست هيئة اشتراكية اسمها « حرس الطليعة الديموقراطية الاشتراكى » فى كوينزلاند حيث كان وليم لين قد بذل مجهودا كبيرا قبل ذلك لترويج الأفكار الاشتراكية . وفى سنة ١٩٠٠ نقلت « الرابطة الاشتراكية » مركزها الرئيسى الى سيدنى ثانية حيث استمرت تصدر صحيفة « الناس » . وفى سنة ١٩٠٢ حدث انقسام فى فيكتوريا حيث أنشىء « حزب ديموقراطى اشتراكى » منفصل .

وفى سنة ١٩٠١ تقدمت «الرابطة الاشتراكية» فى انتخابات الكومنولث الأولى ، بعد اتحاد المستعمرات الاسترالية ، بستة مرشحين لمجلس الشيوخ لم ينجح منهم أحد . وقام نزاع حاد بينها وبين « حزب العمال الفدرالى » الجديد وبينها وبين « مجلس الحرف والعمل » فى سيدنى ، ورفضت

السماح لأعضائها بالانضمام الى مثل هذه المجالس . وعاد النشاط الى « الرابطـة » فأرسلت كلود طومسون ليمثلها فى « المؤتمر الاشتراكى الدولى » الذى عقد فى امستردام سنة ١٩٠٤ ، ولكن نفوذها كان يضعف. ثم حدثت بعد ذلك بداية جديدة بتأثير توم مان الى حد كبير ، اذ كان قد نجح ، بعد أن صار رئيسا لتحرير صحيفة « الاشتراكية » فى ملبون سنة ١٩٠٦ ، فى انشاء « الفدرال الاشتراكى لاستراليزيا » سنة ١٩٠٧ ، الذى قصد به أن يضم نيوزيلانده . وكان سكرتيره هو هـ . أ . هوللاند عضو « نادى سيدنى الاشتراكى الدولى » وقتذاك . وأرسلت هذه المنظمة الجديدة فيكتور أ . كرويمر ليمثلها فى مؤتمر شتوتجارت سنة ١٩٠٧ . وقد أيدها فى مبدأ الأمر عدد من أعضاء البرلمان العماليين على رأسـهم ج . ب . جونز (١٨٧٢ — ؟) وفرانك آنستى (١٨٦٥—١٩٤٠) ، ولكن معظمهم اضطر الى الاستقالة عندما قرر « الفدرال » ، وقد سيطر عليه الجناح اليسارى ، أن يحرم على أعضائه الارتباط بحزب العمال . وبعد أن غادر توم مان استراليا فى سنة ١٩٠٩ انهار « الفدرال » بسرعة ، وان كان بعض من عملوا فى اتصال وثيق مع مان ، مثل هـ . أ . هوللاند وروبرت س . روس — الذى خلف مان فى رئاسة تحرير « الاشتراكى » — وفرانك هاييت سكرتير « الحزب الاشتراكى » فى فيكتوريا ومن « نقابة رجال السكك الحديدية » ، استمروا فى حمل رسالة التقليد الاشتراكى .

وقد فسر شارلس آير ، من « العصبة الاشتراكية » ، تأخر الحركة الاشتراكية الاسترالية فى تقريره عن أحوالها الى « المؤتمر الاشتراكى فى امستردام » سنة ١٩٠٤ ، بأنه يرجع أساسا الى طابع الزراعة والرعى الذى لا يزال سائدا فى البلاد والى المسـافات الكبيرة بين المراكز الصـناعية الرئيسية . وكان من رأيه أنه حدثت زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة فى

كثافة الاستغلال الرأسمالى ، الذى وصفه بأنه « لا يقل كثيرا عما يوجد فى انجلترا » وأسهب فى الانتشار السريع المفاجىء للأفكار الاشتراكية بعد الاضراب البحرى فى سنة ١٨٩٠ ، ونسب الى الاشتراكيين ، متحدثا عن نيوساوث ويلز أساسا ، نصيبا كبيرا فى خلق « روابط العمال » السياسية التى خاضت انتخابات سنة ١٨٩١ بنجاح كبير لم يكن متوقعا فى معظم الحـالات .

ووصف كيف أن هذا النجاح أعقبه بسرعة ، فى نيوساوث ويلز ، انقسام فى حزب العمال حول قضية « الحماية » وكيف ثارت الانقسامات حول العلاقة بين الأعضاء المنتخبين من ناحية و « مجلس الحرف والعمل » و « رابطة العمال السياسية » من ناحية أخرى . وقال ان الاشتراكية التى كانت قد بدأت فى « الروابط المحلية » تميعت بدخول أعضاء تهمهم الأهداف المباشرة وحدها ، وان هذا الضغط صار من القوة بحيث اضطر الاشتراكيون الى الانسحاب من حزب العمال وانشاء « حزب اشتراكى » منفصل يقوم على مفهوم صراع الطبقات ويشمل فى برنامجه الغاء الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل .

وفى سنة ١٩٠٧ كان التقرير الاشتراكى للمؤتمر « الاشتراكى الدولى » فى شتوتجارت موقعا عليه من ج . ب . جـونز بوصفه رئيسا للقطـاع الفيكتورى من « الحزب الاشتراكى الاسترالى » وتوم مان بوصـفه سكرتيرا . وكانت نغمته متفائلة وتمثل اتجاها مختلفا كل الاختلاف عن تقرير آير فى سنة ١٩٠٤ . فقد وصف جونز ومان الأحزاب العمالية ، الفدرالية وفى الولايات ، بأنها تتكون أساسا من اشتراكيين وأن كثيرين من أعضاء البرلمان فعلا من أعضاء منظمات اشتراكية . وقد اتفقا فى أن الاشتراكية لم تفهم على نطاق واسع بين صفوف النقابين وأصحاب الأصوات من العمال،

لكنهما قالا ان هناك دعاية قوية وبدا أنهما يتوقعان تحولا سريعا للأحزاب العمالية الى هيئات اشتراكية نهائيا . وقد كتب هذا التقرير قبل انشاء « الفدرال الاشتراكى لاستراليزيا » بوقت قصير ، وقبل الانقسام الذى دفع جونز وأعضاء البرلمان العماليين الآخرين الى الاستقالة طبعا .

والحقيقة وراء هذين البيانين المتعارضين هى أن الاشتراكيين استطاعوا، رغم قلة عددهم ، أن يلعبوا فى أوائل التسعينات دورا نشطا جدا فى «روابط العمال السياسية » واستفادوا من مشاعر الصراع الطبقى التى ولدتها هزيمة النقابات فى تحقيق الأهداف الاشتراكية التى تتضمنتها برامجها . وكانت هذه هى الحالة بصفة خاصة فى نيوساوث ويلز حيث كانت « الرابطة » قد أعلنت تحبيذها بلا شرط لتأميم وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة . ولم تكن هذه الاعلانات ، التى تكررت عندما أنشىء «حزب العمال للكومنولث» فى سنة ١٩٠٠ ، لم تكن تعنى أن « الأحزاب العمالية » المختلفة قامت عمليا بأى مجهود فيما يتعلق بالتأميم أو ضمنته فى برامجها المباشرة التى خاضت بها المعارك الانتخابية . فقد كانت اشتراكيتها ، فى حدود كونها تعنى التأميم ، مجرد آمال للمستقبل غير المحدد عندما تستولى على السلطة. ولكن كلما اقتربت من السلطة جنحت ، برغم احتجاجات الاشتراكيين العاملين ، الى نبذ الاشتراكية من برامجها خشية أن تكون سببا فى ذعر الناخبين الذين يمكن حملهم على التصويت لصالح مطالب العمال المباشرة ولكنهم يقفون موقف العداء من الاشتراكية بوصفها مذهبا يوحى بالثورة والمصادرة . وكان خصومها يستغلون ارتباطها بالاشتراكية باستمرار بأمل التأثير فى أصحاب الأصوات الذين لم ينتهوا الى رأى بعد .

وفى نيوساوث ويلز حيث كان الاشتراكيون أقوياء نسبيا ثارت المشكلة بمجرد تأليف « حزب العمال » مباشرة تقريبا ، وبعد ذلك جعل الاشتراكيون

يدخلون الحزب ويخرجون منه — أو بالأحرى بعضهم داخله وبعضهم يقاتلونه — باستمرار . وتخلى و . أ . هولمان ، الذى سيصير زعيم حزب العمال فى نيوساوث ويلز وكان أصلا من الجناح الاشتراكى ، عن البند الاشتراكى فى البرنامج بمجرد أن رأى أنه قد يقف عقبة فى سبيل حصوله على الأغلبية . وفى سنة ١٩٠٥ أقنع « مؤتمر العمال » ، بعد صراع طويل، بحذفه وجعل « هدف الحزب » حصول كل المنتجين على كامل نتاج عملهم عن طريق الملكية الجماعية للاحتكارات وتوسيع نطاق الوظائف الصناعية والاقتصادية للدولة والبلديات . ولم يمنعه ذلك ، فى مناظرته المشهورة فى سنة ١٩٠٥ مع سير جورج ريد الذى قام بدور الخصم الأكبر للاشتراكية ، من الدفاع بشدة عن فضائل « مشروع » الدولة والبلديات ، كما لم يوقفه، عندما صار الشخصية الأولى فى حكومة نيوساوث ويلز ، من التعاون مع آرثر جريفين (١٨٦٤ — ١٩٤٦) فى اقامة عدد من « مشروعات » الدولة مبتدئين بمصانع الدولة للطوب التى افتتحت فى سنة ١٩١٠ . وأنشئت بعد هذه المغامرة ، بعد أن صار رئيسا لوزراء الولاية فى سنة ١٩١١ ، محاجر الدولة للمعادن ومصانع الدولة للأنابيب والأسمنت ومصانع الدولة لقطع الأخشاب وأسطول الدولة للصيد . وقد أقيمت بعض هذه المشروعات بعد أن أخرج هولمان من « حزب العمال » بسبب أزمة التجنيد الاجبارى فى سنة ١٩١٧ . لقد كان ، وظل ، يعتقد اعتقادا قويا فى المزايا الاقتصادية « لمشروعات » الدولة والبلديات ، ودعا اليها باعتبارها عمليات اقتصادية سليمة أكثرمنها وسيلة لالغاء الرأسمالية ، ولم يشعربرغبة فى توسيعها الى أكثر من حد محدود . والواقع أن فكرة التأميم عنده كانت ضد الاحتكارية أكثر منها اشتراكية ، وكانت أيضا موجهة ضد الفساد السائد عندما كانت الحكومة تشترى مؤنها من مؤسسات رأسمالية أو تدخل فى عقود من أجل

الأشغال العامة مع أصحاب مشروعات خاصة بدلا من القيام بها بالطريق المبـاشر .

وكان وليم آرثر هولمان (١٨٧١ — ١٩٣٤) ابنا لممثل متجول فى انجلترا وجاء الى استراليا فى سن السابعة عشرة حيث استقر فى سيدنى . وكان يحدوه تعطش شديد للمعرفة ولديه مواهب خطابية طبيعية عظيمة ، وصار أول خطباء الحركة العمالية الاسترالية . وكان فى أول الأمر فى اليسار ويؤيد بشدة المجموعة الاشتراكية الصغيرة فى سيدنى . وانتخب عضوا فى جمعية نيوساوث ويلز التشريعية فى سنة١٨٩٨ ، وسرعان ما صار الشخصية المرموقة فيها بعدأن نقل هيوزنشاطه الى برلمان الكومنولث.وفى سنة ١٩١٠ صار نائبا عاما فى أول حكومة عمالية فى نيوساوث ويلز التى رأسها جيمس ماكجوان (١٨٥٥ — ١٩٢٢) ، الذى سرعان ما تركه يتولى القيادة الفعلية. وبعد انفصاله عن حزب العمال فى سنة ١٩١٧ ظل رئيسا للوزارة حتى سنة ١٩٢٠ ، عندما هزم واعتزل السياسة وعاد الى المحاماة . وظهر بعد ذلك كعضو فى برلمان الكومنولث فى أواخر حياته ، ولكن لم يكن له نفوذ . بيد أنه كان أيام قوته شخصية كبرى فى السياسة الاسترالية وله نفوذ كبير فى « المؤتمرات الفدرالية » كما فى ولايته .

ولقد كتب أحد الفرنسيين الأذكياء ، وهو البيرمتان ، كتابا عن الحركة العمالية الاسترالية فى بداية هذا القرن ، وجعل عنوانا لمؤلفه « الاشتراكية بلا مذاهب » . وقد قبل أحزاب العمال المختلفة القائمة وقتذاك على أنها اشتراكية الميول ، ولكنه لاحظ أن الاشتراكيين الخلص قلائل ونفوذهم ضعيف على النقابات التى كانت تسيطر على أحزاب العمال . وقال انه وجد أن كلمة « اشتراكى » تستخدم عادة فى استراليا بمعنى تحقيرى ، وأن الاشتراكيين يشار اليهم بوصف « المتطرفين » حتى فى دوائر العمال

ولاحظ ضيق برامج أحزاب العمال والفواصل الضيقة التى تفصل كثيرا من أعضاء حزب العمال عن أعضاء الأحزاب الأخرى ، وعزا ضعف نفوذ الأفكار الاشتراكية الأوروبية الى أن زعماء العمال كلهم تقريبا لا يتحدثون سوى اللغة الانجليزية . وقد سجل النجاح الكبير جدا الذى حظيت به أحزاب العمال ، حتى قبل سنة ١٩٠٠ ، فى الحصول على التشريعات التىأرادوها من الحكومة القائمة ، وكان اعجابه واضحا بهذه الانجازات . وفى الطبعة الثانية لكتابه ، التى صدرت فى سنة ١٩١١ ، لم يدخل أى تعديل تقريبا على هذه الأحكام ، برغم أن الدعاية الاشتراكية فى ذلك الوقت كانت قد دفعت دفعة متجددة قوية وانه حدث نمو كبير فى النقابية الصلبة وزادت قوة أحزاب العمال فى البرلمان زيادة كبيرة . وفى سنة ١٩٠٤ تولت الحكم أول وزارة عمال للكومنولث وعلى رأسها جـون كريستيان واطسون (١٨٦٧ — ١٩٤١) ، وبقيت فى الحكم بضعة شهور . وبعد ذلك بعشر سنوات كانت هناك وزارات عمالية فى الحكم فى الكومنولث وفى خمس من انولايات الست . وانقسمت الحركة أبان سنوات الحربشيعا وتقهقرت سياسيا بسبب الصراع الذى قام حول الخدمة العسكرية الاجبارية والذى لعب فيه و . م . هيوز دورا رئيسيا . ولكن نفوذها كان ، حتى هذه النقطة، فى زيادة مستمرة بزعامة معـدن الفحم وقائد القـاطرات الاسكتلندى آندرو فيشر (١٨٦٢ — ١٩٢٨) الذى كان قد هاجر الى كوينزلاند فى ١٨٨٥ وكان له نفوذه هناك كسياسى وصحفى قبل انتخابه عضوا فى برلمان الكومنولث سنة ١٩٠١ . وفى سنة ١٩٠٧ صار فيشر زعيم الحزب وصار فى العام التـالى رئيسا للوزارة . وقد ظـل رئيسا للوزارة حتى سنة ١٩١٥ ، مع فترات انقطاع قصيرة . وعندئذ استقال وذهب الى لندن ممثلا للكومنولث . وقد كان فيشر زعيما ماهرا يؤمن بشدة بسياسة العمل

على تحقيق أهداف محدودة ومحددة بوضوح وبتجنب النظريات والتقيد بشيء للمدى الطويل . ويرجع اليه الفضل الأكبر فى ادخال ضريبة تصاعدية على الأرض وفى انشاء مصرف للكومنولث ، وان كانت الأسس التى سمح باقامة المصرف عليها لم تكن قريبة من المطلب العمالى التقليدى من انشاء نظام مصرفى عام يطرد المصارف الرأسمالية من السوق ويسيطر على الائتمان لمصلحة الرجل الصغير والمنظمات العمالية . كما لم ينجح فيشر فى تنفيذ جزء هام من سياسة « الحماية الجديدة » التى كانت تقضى ، لا باستخدام الضرائب الجمركية فى حماية مستويات المعيشة الاسترالية فحسب ، بل وبالتمييز فى تطبيقها ضد أصحاب الأعمال الذين لا يدفعون أجورا مناسبة وشروط عمل مرضية . ولم تسمح « المحكمة العليا » بهذا التمييز باعتباره غير دستورى .

وعندما ذهب فيشر الى لندن أخذ محله وليم موريس هيوز (١٨٦٤ — ١٩٥٢) الذى كان قد عمل تحت رئاسته نائبا عاما . وقد ولد هيوز فى لندن : وهاجر الى نيوساوث ويلز فى سنة ١٨٨٤ وأسس « نقابة عمال المطاعم والفنادق والنوادى » فى سيدنى وصار سكرتيرها . وفى سنة ١٨٩٤ انتخب « لجمعية الولاية » فى نيوساوث ويلز وقام فيها بدور مرموق . وفى سنة ١٩٠٠ نقل خدماته الى « عمال الورش البحرية » فى سيدنى وصار سكرتيرا لفدرالهم فى سنة ١٩٠٢ . وانتخب عضوا فى برلمان الكومنولث فى سنة ١٩٠١ ، وعين وزيرا للشئون الخارجية فى وزارة واطسون العمالية القصيرة العمر فى سنة ١٩٠٤ قبل أن يعمل مع فيشر . وكان هيوز سياسيا جماهيريا سريع الانفعال . وقد أدى تأييده للتجنيد الاجبارى فى سنة ١٩١٦ الى طرده من حزب العمال وظهوره بعد ذلك كزعيم للتحالف الوطنى المناهض للعمال . واستمرت وزارته حتى سنة ١٩٢٣ ،

وقام بدور رئيسى مع للويد جورج فى المراحل الأخيرة من الحرب ومؤتمر السلام . وبعد ذلك فقد نفوذه ، وان كان قد عاد الى منصب وزارى تحت رئاسة ليونز فى سنة ١٩٣٤ وظل فيه الى أن عاد حزب العمال الى الحكم فى سنة ١٩٤١ . .

ومنذ تكوين الكومنولث عقدت أحزاب العمال فى الولايات المختلفة مؤتمرات مشتركة بصفة منتظمة الى حد كبير لوضع سياسة موحدة ، وفى سنة ١٩٠٥ حدد المؤتمر أهداف الحزب كما يلى : —

(أ) تربية مشاعر استرالية تقوم على المحافظة على النقـاء العنصرى وتكوين مجتمع مستنير يعتمد على نفسه فى استراليا .

(ب) حصول جميع المنتجين على كامل نتاج جهودهم ، بواسطة الملكية الجماعية للاحتكارات وتوسيع الوظائف الصناعية والاقتصادية للدولة والبلديات .

وأضاف المؤتمر الى هذه الأهداف « برنامج للحملات الانتخابية » من تسع نقاط . وكانت هذه النقاط هى : (١) المحافظة على استراليا بيضاء ، (٢) تأميم الاحتكارات ، (٣) معاشات شيخوخة ، (٤) اجراء استفتاء شعبى فى مسألة التعريفة الجمركية ، (٥) ضريبة تصاعدية على القيم العقـارية ، (٦) الحد من الاقتراض العام ، (٧) قوانين للملاحة ، (٨) قوة دفاع من المواطنين ، (٩) تعديل قانون التحكيم. وكانت رابع نقطة نتيجة لتعارض لم يوجد له حل بين أولئك الذين أرادوا أن يقيد الحزب نفسه « بالحماية » وأولئك الذين كانوا ضد ذلك — واتفقوا على حل وسط بأن يتقرر الرأى فيها بواسطة استفتاء عام من الناس جميعا .

واتخذ فى نفس المؤتمر سنة ١٩٠٥ قرار بأنه فى حالة دعوة حزب العمال

لتأليف الوزارة « تشكل وزارة العمال بتوصية من الجمعيــة العمومية للحزب » . وهكذا أقر مبدأ أن اختيار الوزراء ، وليس رئيس الوزراء وحده ، من شأن الحزب ككل . بيد أن المؤتمر لم ينشيء أية لجنة تنفيذية تعمل باسمه فى فترات ما بين الانعقاد . وقد اقترح مرارا تكوين مثل هذه الهيئة ، ولكنها لم تنشأ فعلا الا فى سنة ١٩١٥ تحت اسم « اللجنة التنفيذية السياسية الاسترالية » — وبعد ذلك بعامين أقامت النقابات جهازا مماثلا للتنسيق ، بعد عدة محاولات فاشلة . والواقع أنه كان هناك تردد شديد من جانب منظمات الولايات ، السياسية والصناعية على السواء ، فى انشاء جهازتنفيذى موحد.وكانت النقابات قد تعودت منذ أمد طويل الالتقاء فى مؤتمرات عامة تمثل جميع الولايات ، وحذت أحزاب العمال حذوها كما رأينا . ولكن برغم أنه كان من المعترف به أن مثل هذه الاجتماعات ضرورية كان هناك اعتراض كبير على انشاء أى جهاز موحد لديه سلطات تنفيذية .

وكانت هناك أيضا مشاكل كثيرة حول مركز أعضاء البرلمان فى علاقتهم بأحزاب العمال المسئولة عن ترشيحهم . وقد ظهرت هذه المشاكل لأول مرة فى نيوساوث ويلز فى التسعينات كما رأينا . وقد حاول الحزب خــارج البرلمان هناك السيطرة على أعضائه البرلمانيين،وأدىذلك الى انفصال أكثر من نصف أولئك الذين انتخبوا تحت رعاية الحزب وانضمامهم الى الأحزاب الأقدم عهدا . وقررت أحزاب العمال لملافاة ذلك صورا مختلفة من «التعهد» الذى كانت تقيد به مرشحيها وتلزمهم بالتصويت تبعا لقرارات الحزب فيما يتعلق بالسياسة ، وبقبول قرار أغلبية المجموعة البرلمانية فيما يتعلق بالتصويت فى أى موقف بذاته . وأعطيت التعليمات ، تحقيقا لهذا الغرض ، للمجموعات البرلمانية بأن تجتمع من تلقاء ذاتها لتقرر مقدما الطريق الذى تسلكه . وكان « التعهد » يختلف كثيرا بين منظمة وأخرى ؛ فيسمح أحيانا

بحرية فى المسائل التى لا تعد جزءا من سياسة الحزب المعلنة ، ويقضى أحيانا أخرى بالتسليم بلا شرط لقرارات الأغلبية .

وقد صحب نمو أحزاب العمـال فى الكومنولث والولايات بعـد سنة ١٩٠٠ قلق عمالى متزايد لما بدأت النتائج التى يحصلون عليها من محاكم التحكيم ومجالس الأجور تصير غير مرضية أكثر فأكثر. وكان هناك اتفاق عام على أن نظام التحكيم الاجبارى وتحديد الأجور بواسطة الدولة ليس له أثر ، على أحسن الفروض ، سوى المحافظة على مستويات المعيشة للطبقة العاملة فى مواجهة ارتفاع الأسعار ، وأن قدرة النقابات على فرض شروط مرضية للعمل فى ظله صارت أقل بكثير مما كانت فى الأيام الطيبة قبل سنة ١٨٩٠ . وكان ذلك صحيحا فى الغالب باستثناء حالة الجماعات التى كانت تتقاضى أقل أجور والتى استفادت من تطبيق فكرة « أجـر الاعاشة » ؛ لأن النقابات كانت حتى سنة ١٨٩٠ فى مركز قوى جدا ، لا من حيث قدرتها على تحسين الأجور فحسب ، بل وكذلك من حيث فرض قواعدها فى مسائل مثل تنظيم فترة التدريب ويوم الثمانى ساعات « والورشة المغلقة » و « عقد النقابة » . وقد عادت هذه الميزات أساسا بلا ريب على الحرفيين المهرة والجماعات الجيدة التنظيم مثل المعدنين والجزازين ، أما ما حصل عليه العمال الأقل مهارة والنساء فكان أقل من ذلك بكثير . بيد أن العمال المهرة ، والمعدنين والجزازين بصفة خاصة ، كانوا شـديدى الاحساس بما فقدوه أبان سنوات الهزيمة والكساد بعد سنة ١٨٩٠، ورأوا أن محاكم التحكيم أو مجالس الأجور لن تعيد لهم القدرة على اجبـار أصحاب الأعمال على اطاعة القواعد المفروضة من طرف واحد .

ونما فى هذه الظروف شعور متزايد الحدة ضد نظم التحكيم ، برغم أنها ظلت تحظى بدفاع من جانب كثيرين من الزعماء النقابيين القدامى ه

الذين مروا بهزائم التسعينات ، وأحزاب العمال فى البرلمانات المختلفة . فأشار المعتدلون ، كما فعل نظراؤهم فى بريطانيا ، الى المكاسب التى أمكن تحقيقها فيما يتصل بتحسين النظام الضريبى والخدمات الاجتماعية وعدم التعرض للسحق بواسطة التكتلات الرأسمالية الكبيرة ؛ وفى استراليا قالوا أيضا انه من الضرورى لمصلحة المستهلكين وضع حد لارتفاع الأجور الذى قد يؤثر تأثيرا سيئا فى نفقات المعيشة . وكانت النقابات مضطرة لجمع الأصوات من فئات أخرى من الناس غير النقابيين: فكان عليها أن تحسب حساب أصحاب الأصوات فى الريف و « الرجال الصغار » فى المدن اذا أرادت أن تحصل على أغلبية ؛ وكانت تخشى تماما من أن العودة الى النقابية الصلبة قد تثير رد فعل لايقل خطورة عما حدث فى سنة ١٨٩٠ . ومن ثم تمسك الزعماء السياسيون بالتحكيم الاجبارى كوسيلة للمحافظة على السلام الصناعى .

ومقابل سياسة التفاهم هذه ، التى كانت تلائم طبقات أصحاب الأعمال بصورة متزايدة بعد انهيار سياسة آندرو فيشر الخاصة « بالحماية الجديدة » ، بدأت النقابية الصناعية الصلبة ترفع رأسها ثانية ؛ ولم تكن فى هذه المرة مذهبا محليا بل تحت تأثير الولايات المتحدة الى حد كبير جدا . فمنذ انشاء « عمال العالم الصناعيين » فى الولايات المتحدة سنة ١٩٠٥ بدأت الدعاية النقابية الصناعية تتقدم فى استراليا وبخاصة بين المعدنين وعمال الورش البحرية .

وعندما انقسم « عمال العالم الصناعيون » على أنفسهم انضم معظم أنصارهم فى استراليا الى جانب دى ليون — أى أن جهرتهم رفضت أن تنبذ العمل السياسى كلية وطالبت بانشاء حزب اشتراكى ثورى وكذلك اعادة تكوين الحركة النقابية على أساس الاندماج الصناعى ومذهب حرب الطبقات . وكانت القوة الأساسية للحركة فى نيوساوث ويلز ، وبذل زعماؤها

جهودهم المرة تلو المرة فى أن يجعلوا من «المقدمة»التى أقرها«عمال العالم الصناعيون » أساس الحركة النقابية فى الولاية . وقد منيت هذه المحاولات بالهزيمة ؛ ولكن النقابيين الصناعيين حصلوا فعلا على قرارات تحبذ الاندماج ، وأصابوا بعض النجاح فى دمج عدد من النقابات الحرفية فى نقابات من النمط الصناعى . وبذلوا ما فى وسعهم أيضا لهدم قوانين التحكيم باثارة الاضرابات غير المشروعة . ولم يبلغ « عمال العالم الصناعيون » ذروة نفوذهم فى استراليا الا بعد سنة ١٩١٤ فى ظل ظروف الحرب ، ولكنهم كانوا فى غاية النشاط ابتداء من سنة ١٩٠٨ فى محاربة سياسة حزب العمال الخاصة بالسلام الصناعى عن طريق التحكيم وتنظيم الاجور عن طريق الدولة .

وقد عزيت المنازعات الكبرى التى جرت فى بروكن هيل سنة ٨—١٩٠٩ الى نفوذ الأفكار النقابية الصناعية الى حد كبير . وبدأت الاضطرابات عندما ردت شركتان من شركات التعدين ، كانتا قد طولبتا بتخفيض الأجور ، على معارضة المعدنين « بالاغلاق » . واعتبرت النقابات ذلك عملا غير مشروع بمقتضى « قانون التحكيم » ؛ ولكن محكمة تحكيم الكومنولث قررت أن القانون الذى يحرم الاضراب والاغلاق لا يحول دون أن يغلق أصحاب الأعمال مناجمهم كلية كما فعلت هاتان الشركتان . وعندئذ عرض موضوع الأجور على التحكيم ، ومنحت المحكمة المعدنين معظم ما أرادوه ؛ ولكن الشركتين رفضتا اعادة عدد من اليساريين النشطين الى العمل ، ورفض العمال استئناف العمل بدونهم . ووقع شغب ابان الصراع الذى تجدد عقب ذلك واعتقلت الشرطة عددا من زعماء المعدنين ، بما فيهم توم مان ، الذى كانت نقابة المعدنية قد استخدمته كمنظم ابان النزاع . وأخلي سبيل مان فى المحاكمات التى أعقبت هذه الأحداث ولكن عددا من

الآخرين أرسل الى السجن . فحكم على زعيم المعدنين ، بيتر باولنج ، بالسجن ثمانية عشر شهرا للحث على الاضراب ، وحكم على بعض « خفراء العمال »بعقوبات أشد حتى من ذلك لاتهامهم بالشغب وتهـديد غـير النقابيين من العمال . وطلبت نقابة المعدنين الى « مجلس الحرف والعمل » فى نيوساوث ويلز اعلان الاضراب العام احتجاجا على هذه الأحكام ، ولكن « مؤتمر العمال » اكتفى بالاحتجاج على سلوك السلطات ولم يكن على استعداد لاتخاذ أى اجراء حاسم ، وانتهى الأمر عند هذا الحد .

وكان ثانى اضطراب صناعى كبير أدى الى نزاع حاد بين اليمين واليسار هو اضراب بريسبين فى سـنة ١٩١٢ . وقد بدأت اضطرابات بريسبين عندما رفضت شركة الترام طلباً تقدم به مستخدموها بأن تسمح لهم بلبس شارة النقابة أثناء العمل — وكان الغرض من ذلك « اغلاق الورشة » — أى قصر العمل على النقابيين وحدهم — بالضغط على غير النقابيين . وأضرب رجال الترام ورفعوا الأمر الى « فدرال العمل فى كوينزلاند » الذى دعا الى اضراب عام تأييدا لهم . واقتصر الاضراب فى أول الأمر على بريسبين ، ولكنه امتد بعد ذلك الى الولاية كلها . وبذلت محاولة لتعميمه أكثر من ذلك ، الى نيوساوث ويلز ، ولكن نقابات نيوساوث ويلز رفضت أن تفعل أكثر من تقديم المساعدات المالية . وعندئذ طلبت حكومة كوينزلاند من حكومة الكومنولث ، وكان يرأسها فى ذلك الوقت اندرو فيشر مساعدتها بالجنود لاخماد الشغب فى بريسبين . ولكن فيشر رفض التدخل . بيد أن ذلك لم يمنع حكومة كوينزلاند من اتخاذ اجراءات حاسمة ضد المضربين ؛ وعاملت المحاكم الزعماء المقبوض عليهم بقسوة هذه المرة أيضا . وبعد بضعة أيام دعا « فدرال العمل فى كوينزلاند » الى انهاء الاضراب فى المنطقة ؛ وفى بريسبين حشد الترام والخدمات العامة الأخرى « بذوى السيقان

السوداء » وتحطم الاضراب . وتبودلت الاتهامات عقب الهزيمة مما ساعد على توسيع شقة الخلاف بين الجناحين ، اليمين واليســار ، فى الحركة النقـابية .

وقد أثار « عمال العالم الصناعيون » الاستراليون حربا شعواء ضد حزب العمال والنقابات التى أيدت التحكيم استمرت خلال السنوات السابقة مباشرة على ١٩١٤ وكذلك بعدها الى أن تم اخمادهم بعد الصراع الذى قام بشأن التجنيد الاجبارى . وكان داعيتهم الرئيسى هو توم باركر الذى أشرف على تحرير صحيفتهم «العمل المباشر» . وأخيرا نفى الى شيلى سنة ١٩١٨ وذهب من هناك الى الاتحاد السوفيتى واستقر هنــاك ، هو وحليفه الأسبق فى « عمال العالم الصناعيين » بنجامان كينج ، وحصل على وظيفة رسمية . وكان معهم ابان سنوات الحرب بيتر لاركن أخو جيمس لاركين من دبلن وقد حكم عليهم كلهم بأحكام شديدة بمقتضى تشريعات الحرب . وقد ظل « عمال العالم الصناعيون » حتى سنة ١٩١٤ منظمة صغيرة دائما : وكان عملها أساسا عن طريق نفوذها فى بعض النقابات المعينة ؛ وقامت بدور الداعية المتطرف لسياسة اليسار التى حظيت بعطف متزايد من جانب الاشتراكيين والنقابيين الصناعيين الذين لم يشاركوها الرأى تماما . ولكنها حتى مع هؤلاء الحلفاء لم تقترب من الحصــول على أغلبية بين النقابيين الا بين المعدنين وعمــال الورش البحرية . أما رجــال السكك الحديدية ومعظم النقابات الحرفية فانها وقفت بمعزل واســتمرت تؤيد السياسيين العماليين الذين كان « عمال العالم الصناعيون » يهاجمونهم صراحــة .

وفى هذه الأثناء أعلن القاضى هيجنز ، ثانى رئيس « لمحكمة الكومنولث للتحكيم » ، فى الاحتفال « بقرار الحصاد » المشهور فى سنة ١٩٠٧ مبدأ

« أجر الاعاشة » . ومنذ ذلك الوقت شرعت المحكمة ، بتوجيه هيجنز ، فى العمل على وضع نظام للتحديد القضائى لنسب الأجور لمختلف المهن التى تدخل فى اختصاصها وذلك عن طريق حكمها فى القضايا الفردية التى ترفع اليها . ولو أن طموح العمال كان محدودا بالمحافظة على مستويات المعيشة الموجودة للعمال المهرة مع تحسين معتدل فى أجور الجماعات ذات الأجور المنخفضة ، لما كان لديهم ما يعترضون عليه فى اجراءات القاضى هيجنز التى وصفها فخورا فى كتابه عنها باعتبارها « معقلا جديدا للقانون والنظام » . بيد أن حكم « محكمة الكومنولث للتحكيم » لم يكن نافذا الا فى النزاعات التى تشمل أكثر من ولاية ، وكانت هناك شكاوى كثيرة حول القرارات التى تصدرها المحاكم فى الولايات المختلفة . هذا الى جانب أن مجرد تثبيت الأجور الحقيقية لم يكن هو ما يريده الجناح اليسارى مطلقا . اذ كان يدرك أن الأجور الحقيقية للعمال المهرة بالكاد عادت الى مستويات سنة ١٨٩٠ ، وان قوة النقابات ، قد ضعفت كثيرا فى تنفيذ ارادتها عما كانت قبل النكسات المهينة التى حدثت فى التسعينات . وكانوا يكرهون الهدنة التى أعلنها حزب العمال فى الواقع باسمهم مع كبار الرأسماليين ، وكان النظام الشديد الذى أصبحوا يخضعون له منذ أن نظم أصحاب الأعمال أنفسهم ضدهم موضع تذمرهم . لقد كانوا ثوريين وليسوا اصلاحيين ، واذا لم يكن هنا كمذهب اشتراكى واضح المعالم وراء ثوريتهم فان ذلك لم يجعلهم أقل شدة .

وقد يتساءل المرء لماذا لم تنشأ فى استراليا أية حركة اشتراكية ذات دعائم ثابتة برغم نمو حركة عمالية قوية جدا كثيرا ما ظهرت عليها علائم الصلابة وخاضت عددا من الصراعات الصناعية المريرة ؟ اعتقد أن الجواب هو أن المجتمع الاسترالى سار فى طريقه الى الديموقراطية بطريق مختلف .

فقد حدثت معارك كبرى حول امتلاك الأرض فى حركات « الاستيطان الكثيف » التى سيطرت على السياسة الاسترالية ابان معظم فترة الحكم الذاتى والمستعمرات . وانصرف الجزء الأكبر من اهتمام البرلمان الى « قوانين الأرض » المتعاقبة التى جعلت الأرض فى متناول صغار الفلاحين على حساب الضياع الكبرى ؛ ولم يكن هناك بد من أن يتولى حزب الأحرار أو الحزب الراديكالى ، وليس حزب العمال أو الحزب الاشتراكى، الدفاع عن قضية « الرجل الصغير » فى المراحل الأولى من المعركة . وفى الوقت ذاته كان عمال المدن لفترة ما فى مركز قوى يسمح لهم بالحصول على معظم ما يريدون بالعمل الصناعى دون حاجة الى الاستعانة بالعمل السياسى — أو على الأقل الى تكوين حزب سياسى خاص بهم . فقد استطاعوا — أو على الأقل الأكثر مهارة بينهم — تحقيق ما لعله كان أعلى مستوى معيشى حققته أى طبقة عاملة فى القرن التاسع عشر وأن يفرضوا نظاما من القواعد النقابية التى اضطر أصحاب الأعمال فى ذلك الاقتصاد السريع النمو ، الى قبوله . وعندما حدث الصدام فى سنة ١٨٩٠ وانتهز أصحاب الأعمال الفرصة لتحطيم قوة النقابات ، تحول العمال على الفور الى العمل السياسى — ولكن كوسيلة لاسترجاع ما فقدوه وليس لتغيير أساس المجتمع . لقد كانوا حيال رجال أثرياء يقاتلون ضدهم ولكن لم يكن هناك فى الواقع طبقة ارستقراطية تدعى حقوقا وراثية فى السيطرة على الدولة ، ولا ملك قريب منهم يعترض طريق أفكارهم الديموقراطية ، ولا طبقة عسكرية أو عبء تسليح يثقل كاهلهم . وكان من المستحيل أن ينظروا الى الدولة ، حتى عندما كانت تتخذ اجراءات عنيفة ضد المضربين ، كما نظر اليها ماركس أو حتى كما أعلن الحزب الديموقراطى الاشتراكى الألمانى أنه ينظر اليها . وعندما دخلوا ميدان السياسة وجدوا الأحزاب الأقدم

عهدا فى معظم الولايات ، وبخاصة فى نيوساوث ويلز وجنوب استراليا على استعداد كامل لملاقاتهم فى منتصف الطرق وتتنافس فى الحصول على تأييدهم ؛ فوجدوا أنفسهم على الفور تقريبا يمسكون بميزان القوة السياسية وانهم ، وان لم يستطيعوا تأليف الحكومات ، يستطيعون اقامتها واقالتها بمحض ارادتهم . وكان فى وسعهم ، حتى قبل أن يؤلفوا حكومة خاصة بهم ، أن يحصلوا على تنــازلات كثيرة فى الميدان الصــناعى والتشريع الاجتماعى ؛ وسرعان ما حصلوا فى « حكم الحصاد » فى سنة ١٩٠٧ ، على الاعتراف بمبدأ « أجر الاعاشة » كأساس تتحدد بمقتضاه قرارات «محكمة الكومنولث للتحكيم » . وبذلك تم تحقيق كل ما تضمنته برامج حــزب العمال الانتخابية الأولى تقريبا ؛ وبرغم أن النقابات الصلبة اســتمرت تعانى الهزائم كما أن مكاسب التحكيم قلت شيئا فشيئا بعد الانتصارات الأولى ، فان كثيرين من العمال الاستراليين كانوا راضين بصفة عامــة بالسياسة الدستورية المعتدلة التى يندد بها المتطرفون . وتغير الموقف اذ اقترب حزب العمال ، فى الكومنولث والولايات ، من الحصــول على أغلبيات تجعل فى وسعها تأليف حكومات خاصة بها بدلا من الحصول على تنازلات بتأييد هذا الحزب أو ذلك من الأحزاب القديمة . وقد كان من أثر ذلك أن دفع الأحزاب الأخرى الى التحالف ضدها بأمل الوقوف فى وجه تحديها ؛ ولقيت هذه السياسة نجاحا كبيرا فى البداية بيد أنها لم تجد طويلا فى الحيلولة دون حصول حزب العمال على أغلبيات مطلقة فى معظم الولايات وفى الكومنولث . ولكن هذه الأغلبيات كلفتها قدرا كبيرا من التخفيف فى برامجها لاجتذاب الناخبين الحديين . ولم تعد أحزاب العمال تتحدث عن الاشتراكية واقتصرت فى معظم الحالات على المطالب المباشرة التى يمكن تحقيقها . وكانت تواجه حزب العمال فى الكومنولث

صعوبة خاصة لأن الدستور الفدرالى لم يتضمن سوى سلطات محدودة جدا فى الشئون الاقتصادية ، التى ظلت فى الغالب فى يد الولايات كل على حـدة .

وفى سنة ١٩١٠ وجد آندروفيشر نفسه عاجزا عن تنفيذ جزء كبير من برنامج العمال الجديد دون تخطى الدستور بحيث يصـير للكومنولث سلطات أوسع . وقد عرض على الشعب سلسلة من الاقتراحات للتصويت عليها فى استفتاء سنة ١٩١١ . اذ أراد فيشر سلطات كاملة فى تنظيم التجارة (وليست التجارة الخارجية أو بين الولايات وحدها) ، وسلطة السيطرة على الشركات التى تهدف للربح ، وسلطة كاملة لتنظيم الأجور وشروط العمل داخل الولايات وبين الولايات ، وسلطات للسيطرة على الاحتكارات والتكتلات من كل نوع ، بما فى ذلك سلطة الاستيلاء عليها وادارتهـا بوصفها مشروعات عامة . وقد رفضت هذه المقترحات رفضا باتا ، بأغلبيات كبيرة فى جميع الولايات باستثناء استراليا الغربية . واعتبر فيشر هذا القرار علامة واضحة على أن الشعب لم يمنح حزب العمال توكيلا لتنفيذ سياسة اشتراكية ايجابية ، باعتبارها شيئا متميزا عن سياسة حماية العمال داخل النظام الاقتصادى القائم ، ولا شك فى أنه كان محقا فى ذلك . فبرغم وجود جناح يسارى نشط حى ، وبخاصة فى المناجم والموانى ، لم تكن جمهرة الاستراليين — وجمهرة العمال الاستراليين ، تريد منح الحكومة سلطات تقيم بها نظاما جـديدا : لقد كان كل ما يريدوه هو الاستعانة بها كأداة لمساعدتهم فى تحقيق التغييرات المحدودة المباشرة التى رأوا أنها مما يتفق مع استمرار تقاليدهم الفردية تماما .

الفصل الرابع والعشرون

نيوزيلاندة

ان تاريخ الحركة العاملة والاشتراكية فى نيوزيلانده مجموعة من المتناقضات . فقد عرف هذا البلد بأنه موطن نوع من الاشتراكية التجريبية حتى قبل أن يتكون فيها حزب اشتراكى . وكان لديه نظام من التحكيم الاجبارى فى النزاعات العمالية أدخله وزير اشتراكى فى وزارة أحرار ؛ ولكنه كان أيضا مسرحا لصراع صناعى من أشد ما حدث بين العمل ورأس المال . وكان فى فترة من الفترات معقل النقابية الصناعية الصلبة ، ولكن فى معظم الحالات عاش الزعماء الذين قادوا اليسار المتطرف فى هذه الفترة ليصيروا زعماء حزب عمال نيوزيلاندى عُرف بتبنيه برنامجا من تشريعات الضمان الاجتماعى مختلف تماما عن تطلعاتهم الأولى — أو على أى الأحوال مختلف فى أسلوب تحقيقه كل الأختلاف .

وكانت الحركتان العماليتان فى استراليا ونيوزيلاند مرتبطتين ارتباطا وثيقا ، وبخاصة فى مراحلهما الأولى . وكثير من الرجال الذين تركوا أثرهم فى حركة نيوزيلاند كانوا استراليين أو سبق لهم أن عملوا فى استراليا ؛ وكان انتقال الدعاة ، والعمال أنفسهم ، بين البلدين كثيرا . كما كان الزائرون الأجانب يأتون الى استراليا قمينين أن يزوروا نيوزيلانده أيضا وقد ذهب توم مان الى نيوزيلانده من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٣ ، وفى سنة ١٩٠٨ أيضا ؛ وقبل ذلك قام بن تيللت بجولتين وعائيتين كان لهما أثر

كبير . وجـاء الصـحفيان روبرت س . روس و هـ . أ . هوللاند من استراليا للاشراف على تحرير صحيفة « عامل أرض الماووری » ؛ واستمر هوللاند ، الذى كان نيوزيلانديا بالمولد ، ليصير زعيم حـزب العمال النيوزيلاندى . ولعب المستوطنون الذين جاءوا من انجلترا واسكتلندة أيضا دورا كبيرا ؛ لكن لم يكن لقارة أوروبا أى نفوذ تقريبا . بيد أنه كان للولايات المتحدة قدر كبير من النفوذ جاء أساسا عن طريق الاستراليين والنيوزيلانديين الذين عملوا هناك ، وكان مصدر وحيه الرئيسى « عمال العالم الصناعيين » ومنظمتهم السابقة « الفدرال الغربى للمعدنين » . ومثل و . ت . ميلز ، الذى قضى فى نيوزيلاند بضع سنوات قبل سنة ١٩١٤ كداعية ، النفوذ المعتدل للولايات المتحدة .

وعند النظر فى الصورة الخلفية للحركة العمالية من الضرورى أن تتذكر التغيير الكبير جدا الذى طرأ على الاقتصاد النيوزيلاندى فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى والذى استمر فى تطور بعد ذلك . فحتى الثمانينات كانت نيوزيلانده أساسا بلد تربية الأغنام والمراعى الكبيرة ولا يتيح للفلاح الصغير سوى فرص ضئيلة جدا . وكان فيها مجموعة متزايدة من السـكان تشتغل بالتعـدين ، كما حظيت بشىء من التنمية الصناعية ، للتصدير وللسوق المحلى . ولكن النشاط المتصل بالرعى هو الذى كان سائدا فيها ، وسيطر عليها اقتصاديا أصحاب المراعى الكبرى من الأثرياء الذين حصل معظمهم على ضياعهم الضخمة بشروط سهلة للغاية ؛ ولم يكونوا شديدى الرغبة فى أن يشاركهم غيرهم هذا الامتياز أو فى تشجيع فرص الاستيطان فى الأرض وما يترتب عليه من ارتفاع فى أسعار العمل أو استقلال الطبقة العاملة . وقد كانت استراليا منذ مرحلة مبكرة الى حد كبير ديموقراطية بمعنى اجتماعى . أما نيوزيلانده فلم تكن كذلك

بالتأكيد . لقد نميت عمدا لتكون جنة للانجليز ، وقصد بها أن تكون نسخة مطابقة للتكوين الطبقى « للوطن القديم » دون تعديل جذرى .

ولهذا السبب — أى بسبب احتكار الأرض والندرة النسبية للعمل فى المراعى الكبرى ، لم تستطع الطبقات العاملة النيوزيلاندية ، فى العقود الوسطى من القرن التاسع عشر ، تحقيق أى شىء من المكاسب التى حصل عليها العمال الاستراليون . وقد جاءت الصناعات المتعلقة باستخراج الذهب فى نيوزيلانده فيما بعد ، ولم تكن على نطاق مماثل ؛ كما أن استغلالها كان يتم الى حد كبير بأساليب رأسمالية . وجنح عدد المهاجرين الى الزيادة عن الفرص المتاحة للعمل ، وبلغت البطالة حدا كبيرا فى السنوات السيئة وأدت الى شقاء كبير لم تبذل أية جهود حقيقية فى تخفيفه . وكانت الاتجاهات الاجتماعية لذى الطبقات المسيطرة على عداء شديد مع مطالب العمال ؛ وبرغم أن العمال المهرة بدأوا فى تنظيم جمعيات تبادل المنافع فى الستينات من القرن الماضى والنقابات فى أوائل السبعينات ، فان التنظيم ظل ضعيفا الى الثمانينات حتى بين المهرة ولا وجود له تقريبا بين عمال الريف وبروليتاريى المدن الذين كانوا يعملون فى فترات متقطعة الى حد كبير . وقد ظهرت فى الثمانينات « مجالس الحرف والعمل » فى المدن ، وكانت تربط بين النقابات الحرفية الصغيرة ؛ ولكن المسافات كانت كبيرة والمواصلات صعبة جدا ومن ثم كان الاتجاه ضعيفا نحو الاندماج بين النقابات أو تكوين فدرالات فى الحرف الواحدة على نطاق شامل للبلاد كلها . وقد ظلت المساومة والاضراب محليين ؛ وعملت « مجالس الحرف والعمل » ، وهى تدرك أنها توجد فى بيئة تسودها الزراعة ، كجماعات قطاعية ضاغطة أكثر منها كهيئات تمثل حركة موحدة ذات سياسة واضحة . وكانت مطالبها الرئيسية تنحصر فى توفير الأرض للاستيطان وفرض ضرائب الدخل وحماية الصناعة والتعليم الفنى ويوم الثمانى ساعات .

وعندئذ بدأ الاقتصاد النيوزيلاندي يتحول في الثمانينات ، نتيجة لصناعة التبريد الى حد كبير ، الذي جعل تصدير اللحوم ومنتجات الألبان الى العالم كله في حيز الامكان . وحل اللحم محل الصوف باعتباره الصادر الرئيسي ، وجاء بعد ذلك الزبد والجبن على نطاق متزايد باستمرار . وبقيت الضياع الكبرى ، وان كان كثير منها تحطم ، اما بواسطة القانون أو بفعل القوى الاقتصادية . وفتح الطريق للفلاح الصغير ، وتقدم الرخاء الشامل بسرعة في نيوزيلانده كلها . ولم يشمل هذا التقدم ، كما سنرى ، جمهرة الناس بدون صراع كبير ؛ ولكن نيوزيلانده لم تعد بلدا مقسما الى سادة وعمال وليس بينهما سوى طبقة متوسطة صغيرة ، وصارت بلد الفلاحين ، الكبار والصغار ، مع طبقة عاملة كبيرة ، وبخاصة في المناجم والموانى ؛ بينما انقسمت حركتها العاملة انقساما حادا بين جيل نشأ على التحالف مع الأحرار ضد الارستقراطيين ، وجيل أصغر تحدوه الحماسة الى تجريب الأساليب الاشتراكية والنقابية الصناعية الأكثر صلابة .

وابان الثمانينات الأخيرة امتد تنظيم « فرسان العمل » الأمريكي الى نيوزيلانده واستراليا . وكان ج . ج . سكانلون ، من ويهي ، والذي صار عضوا في البرلمان في التسعينات وبعد ذلك أصبح رئيسا « لفدرال المعدنين » في السنوات الأولى هذا القرن ، ينتمي الى منظمة « فرسان العمل » . وكان «لفرسان نيوزيلانده» برنامج واسع . فكان هدفهم تكوين فدرال كبير لعمال العالم مفتوح للجميع بصرف النظر عن المهن ، لكي « يضمن للعمال التمتع الكامل بالثروة التي يخلقونها » . وطالبوا بتأميم الأرض والمصارف العامة والتنظيم التعاوني للانتاج ومعاشات الشيخوخة والأجر المتساوي للعمل المماثل وبحق التصويت للنساء وساعات عمل أقل . وقد نشروا في الخارج كتابات هنري جورج ، وفيما بعد ، كتابات ادوارد

بلادهم ، ففى نيوزيلانده جذبوا كثيرا من الراديكاليين الذين كانوا يعارضون سيطرة القلعة الثرية ، بما فيهم جون باللانس أحد زعماء الأحرار. وفى التسعينات اختفوا بالتدريج ، ولكنهم لعبوا دورا كبيرا فى بدء الحركة العمالية النيوزيلاندية .

وعند هذه النقطة يعتبر جون باللانس (٣٩ — ١٨٩٣) شخصية ذات مغزى كبير . وقد ولد فى ايرلنده ، ابنا لأحد صغار الفلاحين ، وجاء الى نيوزيلانده شابا وفتح محلا تجاريا ثم أصدر صحيفة ، وفى ١٨٧٥ دخل السياسة مدافعا عن « الرجل الصغير » . وفى سنة ١٨٧٨ كان قد نجح فى استصدار قانون بفرض ضريبة على القيم العقارية ، ولكن الحكومة التى أصدرته كانت قصيرة العمر ، وفى العام التالى نسخته حكومة محافظة . وعاد ثانية الى الحكم ونفذ عددا من الاجراءات ، بين ١٨٨٤ و ١٨٨٧ ، الخاصة بالاستيطان فى الأرض فى حقول صغيرة . وعندما صار رئيسا للوزارة بين سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٣ خطا خطوات أخرى ، فبدأ مشروعات كبيرة للاستيطان فى الأرض وأدخل التدريج على ضرائب الأرض معفيا منها صغار الملاك وفرض نسبة أعلى على الملاك الغائبين ، وكذلك مع اعفاء التحسينات وتأجير أراضى التاج بعقد دائم . وتضمنت الاصلاحات التى نفذت بتأثيره — وقد صدر بعضها بعد وفاته — حق التصويت للنساء والغاء تعدد الأصوات وفرض ضريبة دخل تصاعدية وتحسين معاملة أهالى البلاد الأصليين (الماوورى) . واستصدر وزير العمل فى وزارته ، وليم بمبر ريفز ، فى عهده وفى عهد خلفه ، سيدون ، سلسلة من القوانين العمالية لحماية ظروف العمل وقانونا للتحكيم الاجبارى قصد به مصلحة العمال وصار فيما بعد نقطة النزاع الرئيسية بين الجناح اليمينى والجناح اليسارى فى الحركة العمالية النيوزيلاندية .

ولا ريب فى أن جون باللانس كان رجلا ممتازا للغاية . فقد كان مهندس التحالف بين العمال والأحرار الذى سيطر على السياسة النيوزيلاندية فى التسعينات من القرن الماضى واستمر فترة فى القرن الحالى . وقد انتخب أول أعضاء برلمان من العمال بوصفهم مؤيديه ، وكان يحظى بولاء معظم الزعماء النقابيين و « مجالس الحرف والعمل » . ولعله كان من حسن طالعه أنه تولى الحكم فى لحظة عانت فيها النقابات النيوزيلاندية ، مع النقابات الاسترالية ، هزيمة خطيرة تماما . وكانت الصلة بين نيوزيلانده والمستعمرات الاسترالية فى ذلك الوقت أوثق مما صارت اليه بعد دستور الكومنولث ، وقد امتد الاضراب البحرى الكبير الذى حدث فى استراليا سنة ١٨٩٠ الى نيوزيلانده ، وهناك تحول الى صراع مماثل بين النقابات التى كانت تحاول تنظيم الظروف الصناعية وأصحاب الأعمال الذين يؤكدون « الحرية » فى عقد عقود فردية مع من يروق لهم .

وكانت بعض النقابات قد ألفت فى سنة ١٨٨٩ ، بزعامة ج . أ . ميللر (١٨٦٩ الى ١٩٤٠) سكرتير نقابة عمال البحر الذى صار بعد ذلك وزيرا فى حكومة أحرار ، « مجلسا بحريا » فى دونيدين يضم رجال السكك الحديدية والمعدنين وجماعات أخرى الى جانب رجال البحر وعمال الموانى. وكان هذا المجلس يهدف الى أن يكون تكتلا جهاديا بين جميع أنواع العمال فى جميع اتحاد نيوزيلانده . وبدأ يفرض ارادته بتوحيد قوى الجماعات المنضمة اليه للضغط على أى صاحب عمل تدخل أى من هذه الجماعات فى نزاع معه . واتباعا لهذه السياسة دعا فى سنة ١٨٩٠ الى مقاطعة مؤسسة طباعة — هى ويتكومب وتومز — كانت تستخدم طباعين بأجور أقل من المعدلات العيارية . ودعا « المجلس » رجال السكك الحديدية الى عدم تناول « البضائع الملوثة » المرسلة الى هذه المؤسسة

أو الصادرة عنها ، واتصل بالمشرفين على ادارة السكك الحديدية لاقناعهم بعدم الاعتراض . ورفض المشرفون وأوقفوا عددا كبيرا من الرجال الذين يعملون بأمر من « المجلس » عن العمل . وعندئذ دعا « المجلس » رجال السكك الحديدية الى الاضراب ، ولكنهم رفضوا خوفا من تدخل الحكومة ؛ واضطر « المجلس » ، الذى كان يهدد بالاضراب العام ، الى التراجع وقبول الهزيمة .

بيد أن ذلك لم ينه الموضوع بأى حال . فقد كان « الصراع البحرى الكبير » قد بدأ فعلا فى استراليا ، وكانت شركة النقل البحرى النيوزيلاندية الرئيسية — شركة يونيون ستيمشيب — تنتمى الى « الاتحاد الاسترالى لأصحاب السفن » الذى عقد العزم على سحق نقابات عمال الميناء ورجال البحرية . وكان « مجلس نيوزيلانده البحرى » مرتبطا بالمثل « بالنقابات البحرية الاسترالية » ؛ وتكاتف أصحاب الأعمال النيوزيلانديين مع زملائهم فى استراليا ، وأنشأوا مكاتب لاستخدام عمال طوارىء فى جميع أنحاء البلاد ، وجلبوا فرقا كبيرة من ذوى السيقان السوداء ، بمساعدة الفلاحين، للعمل فى الموانى . وحاول الأحرار ايقاف هذا الاستخدام ، ولكنهم لم يصيبوا نجاحا كبيرا .

وقد أمر المشرفون على ادارة السكك الحديدية رجال السكك الحديدية بالقيام بأعمال يقوم بها عادة رجال مضربون ، وأضرب أولئك الذى وجهت اليهم هذه الأوامر ، وطردوا من العمل . وعندئذ تدخلت الحكومة وحاولت أن تحمل المشرفين وأصحاب الأعمال على الالتقاء بالنقابات . ورفض المشرفون الحضور الا اذا وافقت النقابات مقدما على حقهم فى استخدام غير النقابيين . وتحطمت محاولة المفاوضات ، وقضى على الاضراب باستخدام ذوى السيقان السوداء ولأن رجال السكك

الحديدية استمروا يرفضون أن يفعلوا أكثر من عدم الاستجابة لتوريد عمال بدلا ممن يضربون . وكانت النتيجة تحطيم قوة الحـركة النقابية ، كما تحطمت فى استراليا فى نفس الوقت ، وتحويل اتباه زعماء العمال الى محاولة استعادة ما فقدوه فى الصراع الصناعى بواسطة العمل السياسى .

بيد أن المركز السياسى فى نيوزيلانده كان مختلفا عنه فى استراليا لأن الأحرار ، وعلى رأسهم جون باللانس وريشارد سيدون ، وقفوا الى جانب العمال الى حد محاولة ايقاف استخدام ذوى السيقان السوداء . ومن ثم فان مرشحى العمال الذين تقدموا لانتخابات سنة ١٨٩٠ رشحوا أنفسهم بوصفهم مؤيدين لباللانس وليس كحزب مستقل كما حدث فى معظـم أنحاء استراليا ، وأحرز هذا التكتل بين مرشحى الأحرار والعمال نصرا انتخابيا ضخما ، مع ســتة ممثلين للعمال بين صفوف الأغلبية . وحـل جون باللانس محل المحافظين ، وفى سنة ١٨٩١ ألف حكومة عرض فيها منصب وزير التربية والعدل على وليم بمبر ريفز . وفى العام التالى نقل ريفز الى وزارة العمل الجديدة ، وفى سنة ١٨٩٤ استصدر من البرلمان قانون التحكيم الاجبارى الذى أنقذ ، فى أول الأمر ، النقابات من الدمار الذى كان قد حاق بها فى سنة ١٨٩٠ ، وأدى — بعد أن أثار نوعا جديدا من النقابية — الى تجدد تمرد الجناح اليسارى الذى بدأ فى سنة ١٩٠٦ .

وقد ولد وليم بمبر ريفز (١٨٥٧ — ١٩٣٢) فى نيوزيلانده . وتدرب ليشتغل محاميا ، ثم انصرف الى الصحافة ، ثم دخل السياسة . وصار عضو برلمان فى سنة ١٨٨٧ ، وفى سنة ١٨٩٠ نشر أول كتبه « بعض المقالات التاريخية عن الشيوعية والاشـتراكية استعرض فيه كتـابات الرواد الاشتراكيين » . وكانت فترة اشتغاله بالسياسة فى نيوزيلانده قصيرة . ففى سنة ١٨٩٦ قبل منصب « المندوب العام » للمستعمرة فى لندن ، وظل فى

هذا المركز حتى سنة ١٩٠٨ . وعمل ابان هذه الفترة على شرح قضايا نيوزيلانده للجمهور البريطانى فنشر مؤلفه العام عن البلاد « السحابة البيضاء الطويلة » فى سنة ١٨٩٨ ، وتبعه بدراسة عن تطور سياسة تنظيم الدولة فى « أوسيانيا » بعنوان «تجارب الدولة فى استراليا ونيوزيلانده» نشره فى سنة ١٩٠٢ . واتصل أيضا بالجمعية الفابية التى كان لزوجته أيضا نشاط فيها . فقد كتب كل منهما كراسات فابية ، وفى سنة ١٩٠٨ دعاه ويب وزوجته ليكون مديرا « لكلية لندن للعلوم الاقتصادية » حيث بقى حتى سنة ١٩١٩ . وفى هذه الأثناء كان قد صار رئيسا « لبنك نيوزيلاند الأهلى » فى لندن سنة ١٩١٧ ، واستمر فى هذا المركز بقية حياته مكرسا كل وقته له بعد سنة ١٩١٩ . وقد كان ريفز يؤمن ايمانا متحمسا بنوع من « اشتراكية الدولة » التى تنطوى على تنظيم شروط العمل بواسطة الأجهزة العامة ونبذ سلاح الاضراب وتأميم المشروعات الرئيسية حيثما بدأ ذلك ضروريا لضمان ادارتها بما يتفق والمصلحة العامة .

وقد بدأ ريفز عمله فى نيوزيلاند تحت رئاسة باللانس . وعندما مات باللانس فى سنة ١٨٩٣ خلفه ريتشارد جون سيدون (١٨٤٥—١٩٠٦) فى رئاسة الوزارة واستمر رئيسا للوزارة حتى مات . وسيدون من مواليد لانكشاير ، وكان قد هاجر الى فيكتوريا ثم ذهب الى نيوزيلانده ابان الهجوم على الذهب فى سنة ١٨٦٦ . وأنشأ محلا للتجارة وصار له نشاط كبير فى السياسة وعدد كبير من الأنصار بين معدنى الذهب وبين الفلاحين . وابتداء من سنة ١٨٨١ انتخب فى البرلمان عضوا عن دائرة مناجم الذهب فى ويستلاند . وفى المجلس صار المساعد الأول لباللانس يدعو الى نفس البرنامج تقريبا ، ولكن بتأكيد أكثر على توفير العمل عن طريق الأشغال العامة على أن تنفذ بواسطة عقود جماعية مع تعاونيات عمالية على نمط ما كان ساريا منذ

أمد فى فرنسا وايطاليا . وكان أيضا داعية قويا « لمعـاش الشـيخوخة » وتحسين الخدمات الصحية والمستشفيات وتنمية الحكم المحلى ، كما كان كبير الايمان « بالاستيطان الكثيف » فى الأرض وبتحقيق ذلك عن طريق شراء السلطات العامة للضياع الكبرى وتفتيتها وتجهيزها لصغار الفلاحين . وبعد وفاة باللانس استمر فى السـياسة التى بدأت سـنة ١٨٩١ ومنح تشريعات ريفز العمالية كامل تأييده . وقد كان من بعض النواحى أقـل راديكالية بكثير من باللانس — فمثلا استصدر القـانون الخاص بمنح النساء حق الانتخاب بعد تردد ومخاوف كثيرة — ولكنه كان يعتقد فى وجوب منح مؤيديه ما يعتقد أنهم يريدونه ، الا اذا كان واثقا من أنه مضر. وكان شديد المهارة فى اكتشاف مزاج الناخبين . وقد ظل حزب الأحرار متفوقا بلا منازع طوال حياته . وكان له أنصار كثيرون جدا بين زعماء النقابات الأقدم عهدا ، الذين كانوا يتذكرون صراع سنة ١٨٩٠ ، واحتفظ بولاء معظمهم عندما بدأ الشبان يوجهون النقد الشديد الى طريقة عمل نظام التحكيم على أساس أن الأجور التى تتقرر بمقتضاه لا تزيد بسرعة ارتفاع الأسعار . وفى سنة ١٨٩٨ عندما واجهته حركة تأليف حزب عمال مستقل أو حزب اشتراكى كون فدرال « الأحرار والعمال » للمحافظة على التحالف بين حزب الأحرار و « مجالس الحرف والعمل » المحلية .

لقد كان المقصود بقانون بمبرريفز للتحكيم قطعا أن يساعد النقابية — وفى الواقع كان له عنوان فرعى يؤكد هذا الغرض . وقصد أن ينفذ بمساعدة خطة من « لجان التوفيق » التى يختارها أصحاب الأعمال والنقابات مع التحكيم بواسطة محكمة قضائية عليا اذا لم تصل اللجان الى اتفاق . بيد أن خطة التوفيق فشلت لأن أصحاب الأعمال رفضوا تعيين ممثليهم : بحيث أن النزاعات كانت اما تسوى بالاتفاق ، بمساعدة « مصلحة العمل » أحيانا ،

.و تحال الى التحكيم . ولم يكن قصد ريفز أن تعمل محاكم التحكيم فى ظل قواعد قانونية محددة ولكنها فى الواقع فعلت ذلك ، وكان القضاة عادة يقفون موقف العداء من مطالب النقابات ويجعلون من التحكيم قضايا قانونية معقدة تماما . وقد نص قانون التحكيم على نظام معين لتسجيل النقابات التى تريد الانتفاع به ، وأدى ذلك الى تشجيع قيام عدد كبير جدا من النقابات الحرفية المحلية الصغيرة جدا بسبب الطابع المحلى المبعثر للصناعة النيوزيلاندية . وقضى موظفو هذه النقابات معظم وقتهم فى أعمال تتعلق بمحاكم التحكيم ، وكانوا فى الواقع مدينين لهذا العمل بمورد رزقهم ، لأن الاجراءات جعلت مما لا غنى عنه تقريبا أن يكون لكل نقابة محام موظف لديها . ومن ثم كان لموظفى النقابات مصلحة كبيرة فى نظام التحكيم الذى جنح الى زيادة التعقيد باستمرار . وسيطر موظفو هذه الاتحادات المحلية للتحكيم « على مجالس الحرف والعمل » فى المراكز المختلفة ، وكانوا فى الغالب يؤيدون تحالف العمال والأحرار بشدة . وبمقتضى قانون التحكيم كانت هناك عقوبات ضد المضربين الذين يتوقفون عن العمل فى مخالفة قرار تحكيم ، وضد النقابات التى تبيح الاضرابات وهى مسجلة بمقتضاه . ولم تحدث عمليا أية اضرابات حتى سنة ١٩٠٦ ، برغم أن نظام التحكيم كان يقل نفعه شيئا فشيئا . وقد حاول ريفز وخلفاؤه فى المراحل الأولى العمل فى تعاون وثيق مع « مجالس الحرف والعمل » ، فكانوا يستشيرون مؤتمراتها السنوية بانتظام فيما يتعلق باقتراحات التشريعات العمالية أو التجديدات الادارية . ولكن الاستشارة ضعفت مع الوقت ، وبخاصة بعد أن أنشأت « المجالس » ، متأثرة بنجاح العمال السياسى فى استراليا ، « الرابطة السياسية للعمال » فى نيوزيلاندة سنة ١٩٠٤ ، وبدأ التحالف بين الأحرار والعمال يتحطم .

وكانت النقابات حتى ١٩٠١ هى التى تقوم بمهمة اتخاذ الاجراءات ضد أصحاب الأعمال الذين يخالفون قرارات التحكيم ، وكانت اما تحتفظ بالغرامات واما توزعها على أعضائها . ونقل القانون المعدل الصادر فى سنة ١٩٠١ هذه المهمة الى مفتشى المصانع ، وبذلك انتزع من النقــابات مصدرا من مصادر الدخل . وأدي ذلك الى اضعاف تأييــد النقابات للقانون ؛ كما أثارها أيضا أن محكمة التحكيم صارت أقل استعدادا لادماج مبدأ « تفضيل النقابيين » فى قراراتها — أى حق النقابة أولا فى شغل الخلوات عندما تستطيع تقديم العمال المناسبين — أو أحاطت هذا التفصيل، عندما يسمح به ، بشروط متزايدة الشدة ، وبذلك جعلت من السهل على أصحاب العمال تجنبه . وكان هناك باستمرار شرط « للتفضيل » هو أن تراعى النقابات التى تتمتع به مبدأ « العضوية المفتوحة » — أى السماح لأى عامل مؤهل بالانضمام . بيد أنه كانت هناك نزاعات حول تحديد من هم العمال « المؤهلون » ؛ وكذلك حول تحديد من هم العمال « المناسبون » عندما لا تستطيع النقابات تقديم العامل « المؤهل » ؛ كما قامت صعوبات متزايدة حول رفض النقابيين العمل مع غير النقابيين . وكان أصحاب الأعمال يحاولون الحيلولة دون « الورشة المغلقة » ؛ وقد وقفت محاكم التحكيم الى جانبهم بصفة عامة . واستخدمت « مجالس الحرف والعمل » الضغط لاستصدار تشريع يجعل « التفضيل للنقابيين » اجباريا وليس اختياريا ؛ وقدم الأعضاء العمال مشروع قانون لهذا الغرض فى « الجمعية التشريعية » سنة ١٩٠٣ . وأعطى سيدن صوته لهذا القانون ، ولكنه هزم . وكان لهذا دوره فى هبوط شعبية التحكيم ، الذى لا ريب فى أنه لم يؤد الى رفع الأجور الحقيقية أو يساعد على نمو النقابات بعــد سنة ١٩٠١ . وفى سنة ١٩٠٦ كان د . مكلارن (١٨٧٢ — ١٩٣٩) يهاجم نظام التحكيم ويجد تأييدا فى مؤتمر « مجالس الحرف والعمل » . ولكن

لم تكن هناك رغبة عامة فى التخلص منه كلية حتى ذلك الوقت ، ومنحته معظم النقابات الصغرى تأييدها الكامل لأن زعماءها كانوا يدركون أن وجودها نفسه انما يعتمد عليه . ولم تقيد « مجالس الحرف والعمل » نفسها بتأييد « الرابطة السياسية المستقلة للعمال » عندما أنشئت فى ١٩٠٤ ، وان كانت قد تركت لنقاباتها حـرية الانضمام اليها اذا شـاءت . وبقيت « المجالس » ، كمجالس ، بمنأى واستمر كثيرون من مؤيديها فى التحالف مع الأحرار .

ومع ذلك فقد بقيت كل النقابات تقريبا على قبول نظام التحكيم الى حوالى سنة ١٩٠٦ ، وكان التذمر ينصب فقط على الرغبة فى تعـديله أو تحسين طريقة عمله . وفى سنة ١٩٠٨ عدل هذا النظام ، ولكن ليس كما كانت تريد بأى حال . اذ وضعت خطة جديدة للتوفيق مع تأليف « مجالس استشارية » لكل صناعة ؛ وفى نفس الوقت شددت العقوبات جدا ضد الاضرابات كرد فعـل لموجـة الاضـرابات الكبيرة التى انفجـرت فى سنة ١٩٠٧ و ١٩٠٨ .

وهكذا يتقاسم باللانس وسيدون فيما بينهم الفضل الأكبر فى أن حركة الطبقة العاملة فى نيوزيلاندة ظلت مرتبطة بالأحرار بدلا من أن تؤلف حزبا مستقلا . وقد جاء الاتجاه الى الاستقلال أول ما جاء من المهاجرين من استراليا وبريطانيا وبعض النيوزيلانديين الذين عادوا بعد أن عملوا فى الولايات المتحدة ، وليس من النقابات النيوزيلاندية .

وقد ألفت هذه الجماعات ، أو بعضها ، « حزبا اشتراكيا » فى ولنجتون سنة ١٩٠٠ ، وانبثقت هيئات مماثلة فى بعض المدن الأخرى . واستوردت مقادير كبيرة من الكتب والنشرات الاشتراكية من بريطانيا والولايات المتحدة . ولم يكن للاشتراكيين قوة انتخابية كبيرة : فقد انصب اهتمامهم الأول على الدعاية أكثر منه على الانتخابات . بيد أنهم رشحوا ف . أ . كوك

(١٨٦٦ — ١٩٣٠) كمرشح اشتراكى فى انتخابات سنة ١٩٠٥ ، ولكنهم لم ينجحوا . وقد ساعد دعايتهم كثيرا موقف سيدون الامبريالى المتشدد ابان حرب جنوب افريقيا ، واحتـل العداء نحو الامبريالية مركزا كبيرا فى شعاراتهم . وقد يكون لامبرالية سيدون بعض الأثر أيضا فى موافقـة « مؤتمر مجالس الحرف والعمل » فى سنة ١٩٠٤ على انشاء « رابطـة عمالية سياسية مستقلة » ، وكان المحركان الرئيسيان لهذه الحركة هما : صحفى من أوتاجـو كان من مواليد استـراليا هو الياهـوج . ت . بول (١٨٧٤ — ؟) الذى جاء الى نيوزيلانده سنة ١٨٩٩ وكانت مقالاته المنظمة فى « أوتاجو ديلى تايمز » أفضل تعليق جارى على أحداث العمل ، ومعه د . مكلارن من مواليد جلاسجو ، وكان ميكانيكيا على آلات صـناعة الأحذية وصار عمدة ولنجتون فى ١٩٠٨ وانتخب عضـوا فى « مجلس النواب » فى العام نفسه . وقد وقف الاشتراكيون بمعزل عن « الرابطة » التى لم تلبث أن ماتت فى سنوات قليلة — فى سنة ١٩٠٩ بعد أن كانت قد رشحت أحد عشر مرشحا فى المعركة الانتخابية سنة ١٩٠٨ لم ينجح منهم سوى واحد . وكان للاشتراكيين خمسة مرشحين سقطوا تماما : فى حين انتخب سبعة من أحد عشر مرشحا للعمال — الأحرار . وكان الأحرار قد عدلوا قانون الانتخاب فى سنة ١٩٠٤ لادخال نظام « انتخابات الاعادة » بأمل الحصول على أصوات العمـال عندما يسـقط المرشح العمـالى أو الاشتراكى فى الانتخابات الأولى — وهو اجراء جديد ألغاه المحافظون فى سنة ١٩١٣ . ولكن الاجراء حقق المقصود منه فترة وبقى التحالف بين الأحرار والعمال قائما برغم انشاء « رابطة العمل » .

وقد جاء التحدى الحقيقى لهذا التحالف عندما عاد ب . هـ . هيكى (توفى ١٩٢٦) ، الذى كان فى الولايات المتحدة وكان له نشاط فى « الحزب

الاشتراكى الأمريكى » وفى « الفدرال الغربى للمعـدنين »[1] ، الى نيوزيلاند فى سنة ١٩٠٦ — السنة التى توفى فيها سيدون — وانضم الى الحزب الاشتراكى وشرع ينظم حركة نقابية صلبة على نمط « الفدرال الغربى للمعدنين » الى حد كبير . وصار هيكى على الفور محورا لجماعة معظمها من المعدنين جعلت همها الرئيسى معارضة قانون التحكيم . وأعلنوا أن القانون أبعد ما يكون عن مصلحة العمال ، وأنه استخدم لابقاء الأجور منخفضة وتقييد العمال بعقود فى غير مصلحتهم بينما الأسعار والأرباح مرتفعة وفى زيادة . وتبلور الصراع فى سنة ١٩٠٧ فى بيتون حيث أضرب الجزازون متحدين « القـانون » وحصلوا على زيادة ١٥٪ — وأعقبه اضرابات أخرى حظيت بنجاح مماثل ؛ وفى سنة ١٩٠٨ حدث اضراب معدنى بلاكبول الذى كان السبب الأصلى فيه النزاع حول زيادة فترة الغداء من ١٥ دقيقة الى نصف ساعة . وحكمت محكمة التحكيم على المعدنين بغرامة لاضرابهم ضد حكمها السابق الذى يحدد فترة الغداء بخمس عشرة دقيقة ، وعندما رفضوا دفع الغرامة صادرت أدواتهم . وقابل المعدنون هذا التحدى بتنظيم عملية المزايدة فى يوم البيع بحيث استعادوا أدواتهم بشلنات قليلة . وعندئذ هرعت مناطق تعدين أخرى لمساعدة عمال بلاكبول ؛ وفى أغسطس ألف هيكى وأصدقاؤه « فدرال نيوزيلاندة للمعدنين » وعلى رأسـه ب. س . ويب (١٨٨٦ — ١٩٥٠) و هـ . تيموثى آرمسترزنج (١٨٧٥ — ١٩٤٢) ، من ويبهى نائبا للرئيس ، وروبرت سـمبل (١٨٧٨ — ١٩٥٥) — وهو استرالى من نيوساوث ويلز — رئيسا للمنظمين .

وقد قدر لهؤلاء الرجال ، وعدد آخر من المتصلين بحركة الجنـاح اليسارى الجديدة ، أن يلعبوا دورا رئيسيا ، لا فى صراعات السـنوات

(١) أنظر الفصل الواحد والعشرين .

القليلة التالية وحدها ، بل وفى التاريخ اللاحق لحزب العمال فى نيوزيلانده أيضا . وقد انتخب ب . س . ويب ، الذى صار رئيسا « لفدرال العمل النيوزيلاندى » عند تكوينه فى سنة ١٩١٠ ، عضوا فى مجلس النواب سنة ١٩١٤ . وفى أثناء الحرب لعب دورا كبيرا فى الحركة المناهضة للحرب وسجن . واستعاد مركزه فى الحزب بعد الحرب ، وصار وزيرا للمناجم فى وزارة العمال سنة ١٩٣٥ . وصار آرمسترونج عضوا بارزا فى المجلس ، كما أن روبرت سمبل صار أيضا عضوا فى وزارة سنة ١٩٣٥ .

وقد أقام « الفدرال النيوزيلاندى للمعدنين » تنظيمه وأساليبه الى حد كبير على أساس « الفدرال الغربى للمعدنين » الأمريكى ، وهو الهيئة التى انبثق منها « عمال العالم الصناعيين » . فأصر على مركزية قوية للسيطرة فى أيدى لجنته التنفيذية ، وحاول أن يتجنب تشتيت طاقاته فى الاضرابات المحلية للمحافظة على موارده للصراعات ذات الأهمية الرئيسية التى طالب فيها العمال بأن يتخذوا من مبدأ « الاصابة للواحد اصابة للكل » قاعدة ، ولم يتردد فى استخدام اضراب العطف الى أقصى حد ممكن . ولم تكن أهداف زعمائه محدودة بصناعة واحدة مطلقا ؛ فقد شرع هيكى وأصدقاؤه بمجرد أن نظموا المعدنين ، فى العمل على تحويل فدرال المعدنين الى « فدرال العمل النيوزيلاندى » ودعوا جميع النقابات الى الانضمام اليه . وفى بداية عام ١٩١٠ كانت الهيئة الجديدة تعمل وقد اتخذت من « مقدمة » عمال العالم الصناعيين « اعلانا لمبادئها » وجعلت أحد أهدافها الأساسية تشريك وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة . وأعلن «فدرال العمل» أن الأساس السليم للتنظيم صناعى وليس النقابية الحرفية ؛ ودعا جميع النقابات الى الغاء تسجيلها بمقتضى « قانون التحكيم » وتبنى سياسة صلبة من التضامن الطبقى . وكان موقفه من العمل السياسى مزدوجا . فقد كان

هيكى وأصدقاؤه يعملون بهمة فى تنظيم فروع للحزب الاشتراكى حيثما استطاعوا جنبا الى جنب مع نقابات المعدنين والنقابات الأخرى التى يضمونها الى « فدرال العمل » . وكان البرنامج السياسى الذى أقره « الفدرال » فى مؤتمر سنة ١٩١٠ يكاد يكون طبق الأصل لبرنامج الحزب الاشتراكى . بيد أن « الفدرال » كان يضم النقابيين الصناعيين الذين اتخذوا موقف العداء الكامل من العمل البرلمانى ؛ وقرر المؤتمر تأجيل البت فيما اذا كان هو نفسه يتقيد بهذا النوع من النشاط أم لا . وكان هيكى وأصدقاؤه من أتباع دانيل دى ليون أكثر منهم اتباع « لعمال العالم الصناعيين » فى شيكاغو . فقد كانوا يحبذون العمل السياسى ، على شرط أن يكون هدفه ثوريا وليس اصلاحيا ، ولكنهم علقوا أهمية أكثر بكثير على العمل الصناعى الصلب .

وفى حين كان هيكى وويب وسمبر يبنون « فدرال العمل » و « الحزب الاشتراكى » كان المعتدلون أيضا يحاولون اعادة تنظيم صفوفهم . ففى سنة ١٩٠٧ قرر « مؤتمر مجالس الحرف والعمل » انشاء « فدرال عمل » فضفاض التنظيم وليس لديه سوى سلطات محدودة جدا ليقوم بعمل جهاز تنسيق فى اجتماعاته السنوية ، وانتخبت « لجنة دومينيون » للعمل باسمه. ولكنها لم تنجز شيئا يذكر . وفى سنة ١٩٠٩ عندما اختفت عمليا « الرابطة السياسية للعمال » وافق « المؤتمر » أيضا على القيام بمحاولة جديدة لتأليف حزب عمال ، وقام مكلارن بجولة فى البلاد ، باسمه ، للحصول على التأييد لكل من « الفدرال » الجديد والحزب المقترح . وفى سنة ١٩١٠ تأسس نهائيا « فدرال مجالس الحرف والعمل » ، فى نفس اللحظة تقريبا التى تكون فيها « فدرال » هيكى المنافس . وقد أعلن هو أيضا تأييده « للملكية العامة » لوسائل الانتاج ، وفضل عمدا عبارة « الملكية العامة »

على كلمة « تشريك » ، وأوضح بجلاء أن ما يقصده هو توسيع الملكية العامة تدريجيا ، وبخاصة فى الاحتكارات ، وكذلك توسيع السيطرة العامة ، ولكن ليس الاستيلاء على السلطة بثورة . وألف أيضا حزبا للعمال ليعمل فى تحالف وثيق معه ، وليعمل « بوسائل سياسية بحتة » مقابل « العمل المباشر » الذى يدعو اليه « فدرال » هيكى . وفى انتخابات سنة ١٩١١ تقدم هذا الحزب بعشرين مرشحا لم ينجح منهم سوى ثلاثة بالاضافة الى واحد آخر من ممثلى العمل غير الرسميين . وكان للحزب الاشتراكى ثمانية مرشحين هزموا جميعا ، وكان هناك أيضا عدد من المرشحين غير الرسميين سقطوا كلهم . ورشح « فدرال العمل » نفسه هيكى وويب ، كما رشح رئيس الوزراء المقبل ، م . ج . سافيج ، نفسه اشتراكيا . وعند هذه النقطة، فى سنة ١٩١١ ، استخدم « فدرال مجالس الحرف والعمل » أحد الاشتراكيين الأمريكيين ، هو و . ت . ميلزمن ويسكنون ومن أتباع فيكتور بيرجر ، وكان قد كتب كتابا ضخما فى الولايات المتحدة عن تنظيم العمال بعنوان « الصراع من أجل الوجود » ، وشرع يجول فى اتحاد نيوزيلاندة عارضا بضاعته . وفى يونية سنة ١٩١١ كون ميلزماسمى « حملة الوحدة » . وكان قد وضع خطة فخمة للتنظيم واقترح ادماج جميع النقابات والمنظمات السياسية العمالية أساسها فى هيئة واحدة مقسمة صناعيا الى عدد من القطاعات وسياسيا الى عدد من الوكالات الاقليمية ، مع وضع خاص لتمثيل طبقات المهن الحرة وصغار أصحاب الأعمال والفلاحين . وقد هاجم أنصار « فدرال » هيكى هذه الخطة على الفور ، كما سخر بها أيضا بعض الشخصيات البارزة فى حزب العمال و « مجالس الحرف والمهن » . ولكن ميلز كان ذا نشاط وقدرة على الاقناع ، واستطاع أن يحصل على عدد كبير من المؤيدين .

وظهرت على المسرح عند هذه النقطة شخصية جديدة ذات أهمية ،

هوبيتر فريزر (١٨٨٤ — ١٩٥٠) ، وهو مهاجر من اسكتلندة كان عضوا فى حزب العمال المستقل قبل أن يجيء الى نيوزيلاندة فى سنة ١٩١٠ . وأقام فى أوكلاند وصار عاملا من عمال الورش البحرية ، وسرعان ما انتخب سكرتيراً « للنقابة العامة لعمال أوكلاند » . وفى سنة ١٩١١ نظمت هـذه النقابة اضرابا ضد صورة عقد العمل المستعمل فى أرصفة الميناء ، وحصلت على نصر سريع . وعندئذ انضمت الى « فدرال » هيكى . وبعـد ذلك مباشرة قام عمال ترام أوكلاند بالمطالبة برفع الأجور وحصلوا على نصر آخر بعد أن تعهد هيكى بأن يؤيدهم « فدرال العمال » . ومنذ ذلك الوقت لعب فريزر دورا نشطا فى شئون « الفدرال » . وفى سنة ١٩١٣ صـار سكرتير « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » الحديث التكوين . وفى سنة ١٩١٨ انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية واستمر ليصير ، فى الوقت المناسب ، زعيم « حزب عمال » نيوزيلانده ورئيسا للوزراء .

وفى سنة ١٩١١ كان « فدرال » هيكى قد أصبح يملك صـحيفته الخاصة : « عامل الماووريلاند » ، التى كانت قد بدأتها أصلا نقابة الجزازين برئاسة م . لاراسى ، واستخدم الصحفى الاسـترالى اليسارى المعروف روبرت . س . روس لتحريرها . وفى العام التالى واجه « الفدرال » أول نكسة خطيرة له . اذ نشب النزاع فى أوكلاند ثانية حول طلب زيادة الأجور، وكانت النقابة قد ألغت تسجيلها بمقتضى قانون التحكيم .

ورد أصحاب الأعمال على الاضراب بتسجيل نقابة منافسة جـديدة بمقتضى هذا القانون ، وجعلوا محكمة التحكيم تصدر قرارا بتحـديد الأجر بناء على طلب من هذه النقابة وبذلك صار الاضراب غير قانونى . وهدد « فدرال العمال » بالقيام باضراب عطف ، حتى الى حد الاضراب العام ؛ ولكن النقابات الأخرى لم تقبل المشاركة ، واضطر « الفدرال »

الى قبول الهزيمة . وكانت هذه أول مناسبة استخدمت فيها هـذه الطريقة لهزيمة القائمين ضد التحكيم : وسرعان ما ستستعمل فى حالات أخرى وكان لها دور كبير فى تحطيم الحركة الصلبة .

وفى مقابل الهزيمة التى منى لها « الفدرال » فى أوكلاند أحرز نصر فى اضراب ترام وليينجتون التى أيده فيها مجلس « الحرف والعمل » .

وفى سنة ١٩١٢ كانت حملة ميلز قد مهدت السبيل « لمؤتمر الوحدة » المقترح تحت الرعاية المشتركة «لفدرال مجالس الحرف والعمل» و « حزب العمال » . وبرغم العداء الشديد من جانب « فدرال العمل » ، حضر هذا المؤتمر عدد كبير وأقنعهم ميلز باقرار خطته والاندماج فى « حزب عمـال متحد » يقوم بالوظيفة الصناعية والسياسية معا . واتخذ « حزب العمل المتحد » برنامج « حزب العمال » الاشتراكى التدريجى مع تأكيد خاص للسيطرة العامة على الخدمات ، وقرر أن ينشىء « القطاعات الصناعية » المقترحة وأن يترك العمل السياسى أساسا فى يد «مجالس الحرف والعمل». واختير بول رئيسا وميلز منظما ، وكان مكلارن وتريجير عضوين فى اللجنة التنفيذية . وبعد ذلك مباشرة عقد « فدرال العمل » مؤتمره المنافس وأعاد تنظيم نفسه فى عدد من القطاعات الصناعية على الأسس التى يقوم عليها « عمال العالم الصناعيون » . ودعا جميع نقاباته المنضمة الى الغاء تسجيلها بمقتضى قانون التحكيم ورفض دعوة للوحدة عرضها بول الذى جاء يعرض الاندماج باسم « حزب العمال المتحد » ، وأعلن تأييده لقرار الاضراب العام ضد الحزب الذى تقدم به هاردى وفاليانت فى «المؤتمر الاشتراكى الدولى» فى كوبنهاجن سنة ١٩١٠ . وأثير موضوع موقفه من العمل السياسى مرة أخرى عندما طلب « الحزب الاشتراكى » مساعدته ، وقرر « الفدرال » أن يبقى هو نفسه بعيدا عن السياسة على أن يترك المنظمات المحلية الحرية

فى أن تفعل ما تشاء . واستدعى هـ . أ . هوللاند (١٨٦٨—١٩٣٣) من استراليا ليخلف روس كرئيس لتحرير « عمال الماووريلاند » ، وبذلك أضاف « الفدرال الأحمر » ، كما كان يسمى ، شخصية بارزة أخرى الى الحركة العاملة « النيوزيلاندية » . وكان هو للاند طباعا فى سيدنى وبدأ نشاطه العام فى « جيش الخلاص » قبل أن يتحول الى الجناح اليسارى للحركة الاشتراكية . وقد سجن عدة مرات بسبب ما كان يقوله وصار صحفيا كبيرا وشاعرا كذلك . وبعد انهيار « الفدرال الأحمر » صار زعيما لحزب العمال فى نيوزيلاندة ابان فترته الطويلة فى المعارضة ، ومات قبل أن يكون له نصيب المشاركة فى انتصاره ، فى سنة ١٩٣٥ ، بعامين .

وبمقتضى « قانون التحكيم » كان لكل نقابة مؤلفة من خمسة عشر عضوا فأكثر أن تطلب تسجيلها بواسطة « محكمة التحكيم » ، وعندئذ تستطيع أن ترفع مطالبها الى المحكمة التى كان لديها سلطة اصدار قرارات لا تقيد أعضاء النقابة وأصحاب الأعمال فحسب ، بل وجميع العمال وأصحاب الأعمال فى الحرفة والمنطقة اللتين يتعلق بهما الأمر . ومعنى ذلك أن النقابة التى تتبع تعليمات « فدرال » العمل « النيوزيلاندى » وترفض تسجيل نفسها ، أو تلغى تسجيلها ، تستطيع أية جماعة منشقة صغيرة منها تؤلف نقابة منافسة أن تطلب تسجيلها بدلا منها . ولم تكن المحكمة مرغمة على قبول مثل هـذا الطلب ، ولكن كانت لديها كامل السلطة فى أن تقبله . وابتداء من سنة ١٩١٢ ردت محاكم التحكيم على حملة « فدرال العمل النيوزيلاندى » ضدها بأن اتبعت هذا الأسلوب المرة تلو المرة . وتكاتف أصحاب الأعمال ، وقد عقدوا العزم على سحق الحركة الصلبة الجديدة كما فعلوا فى سنة ١٨٩٠ ، وكونوا رصيد دفاع مشترك لمقاتلة « الفدرال الأحمر » . وبلغ الصراع ذروته فى سنة ١٩١٢ فى الصراع المشهور

و « الاغلاق » الذى حدث فى مناجم الذهب فى ويهى . وكانت نقابة معدنى ويهى احدى النقابات التى ألغت تسجيلها وانضمت الى « فدرال العمل النيوزيلاندى » . وكان رئيسها و . أ . بارى (١٨٧٨ — ١٩٥٢) نشطا فى « الفدرال الأحمر » . وقد انتخب فيما بعد عضوا عن دائرة أوكلاند وصار وزيرا للداخلية سنة ١٩٣٥ . وكانت « نقابة ويهى » قد أحرزت نصرا كبيرا تحت رعاية الفدرال ، ولكن أصحاب الأعمال نجحوا فى العام التالى فى تنظيم نقابة « مصطنعة » من عمال الآلات استطاعت أن تسجل نفسها بمقتضى القانون ، وعندئذ رفض المعدنون العمل مع أعضاء هذه النقابة ، فأغلق أصحاب الأعمال المناجم دونهم ، وخرقوا بذلك الاتفاق الذى كان قد عقد فى العام السابق ، وأعلنوا أنهم لن يتعاملوا مع أية نقابة لا تقبل نظام التحكيم . وشرعوا بعد ذلك ينظمون نقابة « مصطنعة » ثانية من المعدنين العاملين فعلا وبدأوا ، بمساعدة « فدرال أصحاب الأعمال » ، فى استيراد أعداد ضخمة من ذوى السيقان السوداء كما استعانوا بفرقة خاصة من الشرطة المسلحة ، بما فيها شرطة راكبة ، لحماية حق ذوى السيقان السوداء فى العمل . وأعقب ذلك حدوث مشاهد عنيفة دمرت خلالها ممتلكات كبيرة تخص المعـدنين واقتحمت « قاعة » المعدنين ونهبت وأصيب كثيرون بجراح وقتل أحـد المضربين بيد الشرطة . واعتقل مئات من الزعماء والمضربين وصدرت أحكام قاسية ضد رجال كانت كل تهمتهم أنهم نظموا الاضراب . وأخيرا طردت الشرطة وذوو السيقان السوداء المضربين من المدينة فى معركة مريرة . وانهار الاضراب .

وكانت هناك اقتراحات فى المراحل الأولى لنزاع ويهى بالدعوة الى اضراب عام لتأييد المضربين . ولكن « فدرال العمل النيوزيلاندى » رفض هذا الاقتراح وهو يدرك تماما أن النقابات سترفض الاضراب فى الغالب ،

ورأى من الأفضل أن تبقى الحرف الأخرى فى العمل وأن يقوم بجمع المال منها للاتفاق على المضربين . وقد جمعت مبالغ كبيرة فى كل من نيوزيلاندة واستراليا ؛ ولكن الحكومة استصدرت قرارا قضائيا بأن « النقابات » المسجلة بمقتضى قانون التحكيم ليس لها قانونا أن تعطى مالا لتأييد المضربين ، وأوقف هذا القرار تدفق التبرعات .

ويرجع معظم السبب فى الاجراءات الشديدة التى اتخذتها الحكومة ضد المضربين فى وييهى الى سقوط وزارة الأحرار وعودة المحافظين ، الذين أطلقوا على أنفسهم « حزب الاصلاح » ، الى الحكم . وألقت الحكومة الجديدة بنفسها بنشاط فى مهمة تحطيم ، لا مقاومة معدنى وييهى وحدهم ، بل وكذلك قوة « الفدرال الأحمر » الذى كان السياسيون ينددون به صراحة باعتباره رسول الفوضوية والثورة . ولا ريب فى أنه كان كذلك ، نظريا ؛ ولكن عملا لم تكن أساليبه تجنح الى العنف الا اذا أثيرت ثائرته . ففى وييهى لم يحدث اخلال بالنظام الى أن جلبت قوات أخرى وأنشئت فرقة دفاع من المواطنين ضد النقابة ؛ وبعد ذلك يبدو أن معظم العنف جاء من الشرطة وذوى السيقان السوداء أكثر منه من جانب المضربين . ولكن الصحف لم تنشر وجهة نظر المضربين : فمعظمها شن هجوما ضد «الحمر» ، وتأثر بذلك الرأى العام الى حد كبير وقبل الرأى الرسمى فيما يتعلق بالموضوع .

كما أن الحركة العاملة لم تكن متحدة فى تأييد المضربين . فقد اشترك كثير من النقابات من خارج « فدرال العمل النيوزيلاندى » فى تأييد عمال وييهى ، ولكن « حزب العمال المتحد » ومعظم « مجالس الحرف والعمل » عارضوا الحركة وحاولوا صرف النقابات عن تأييدها . ولكن عندما انتهى الأمر كان هناك شعور قوى فى جانب عمال وييهى وضد تصرف الحكومة والشرطة ، وفوق كل شىء آخر ضد الأسلوب الذى استخدم به قانون

التحكيم فى هزيمة الاضراب . فقد عم الادراك على نطاق واسع بأن سلطة « المحكمة » فى قبول تسجيل نقابات كانت فى الواقع مؤلفة من ذوى السيقان السوداء واصدار قرارات بناء على طلب هـذه النقابات ، تقيد الحرف كلها ، ويجعل النقابات معرضة لأخطار شديدة ، وبخاصة مع وجود وزارة محافظة تقف موقف العداء الشديد من العمال فى الحكم . ومن ثم عندما دعا « فدرال العمل النيوزيلاندى » المهزوم الى عقـد « مؤتمر وحدة » فى يناير سنة ١٩١٣ ووجه الدعوة الى جميع أنواع النقابات كانت الاستجابة طيبة . وقبل « حزب العمال المتحد » نفسه الدعوة للاشتراك ، ومهد ذلك السبيل لاشتراك « الحزب الاشتراكى » أيضا . وقد بقيت بعض نقابات « التحكيم » وبعض « مجالس الحرف والعمل » بمنأى ؛ وفى أقصى اليسار رفض القطاع النيوزيلاندى لمنظمة شيكاغو « لعمال العالم الصناعيين » الاشتراك فى المؤتمر ، على أساس الرفض البات للعمل البرلمانى.

وانتهى مؤتمر يناير بانتصار مباشر يثير الدهشة للجناح اليسارى . فقد وافق المؤتمر على تأليف « فدرال متحد للعمل » يضم جميع الشيع ، ونجح « فدرال العمل النيوزيلاندى » فى اقناعه بأن يتخذ « المقدمة » الصلبة الخاصة « بعمال العالم الصناعيين » أساسا مؤقتا له .

وأصدر المؤتمر قراراً يطالب بتعديل قانون التحكيم بحيث يحول دون تسجيل نقابات « الأقلية » عندما تصبح النقابات الرئيسية غير مسجلة . وقرر أيضا أن تكون هناك هيئتان بدلا من الهيئة الواحدة التى أقيمت بمقتضى خطة ميلز — واحدة للشئون السياسية وأخرى للشئون الصناعية، وصرف النظر عن مقترحات ميلز الخاصة بتمثيل المهن الحرة وطبقات صغار الفلاحين وأصحاب الأعمال . وقرر أن يترك لكل نقابة الحرية فى أن تسجل نفسها بمقتضى قانون التحكيم أم لا . وعدل السيطرة المركزية فيما يتعلق

بسياسة الاضراب التى أصر عليها « الفدرال الأحمر » ، وجعل بدلا منها خطة تتيح استقلالا أكثر للنقابات المفردة ، ما دامت لا تطالب الفدرال بمساعدتها . ويرجع معظم الفضل فى الوحدة التى استطاعت التعبير عن نفسها فى هذا المؤتمر ، بعد كل تلك الاساءات التى كالتها الشيع المتنافسة بعضها لبعض ، الى النفور من سلوك الحكومة والاحساس بأن الوحدة ضرورة يمليها بقاء الحركة نفسها فى الوجود ، ولكن مما ساعد فيها كثيرا أيضا التغير الفجائى فى موقف ميلز الذى حضر ممثلا « لحزب العمال المتحد » وأيد خطة « فدرال العمل » . وقرر « مؤتمر الوحدة » أن ينشىء حزبا ديموقراطيا اشتراكيا جنبا الى جنب مع « الفدرال المتحد » ، على أن يندمج فيه « الحزب الاشتراكى » و « حزب العمال » ، وتحددت أهدافه بتشريك وسائل الانتاج والتوزيع والمبادلة .

ولم يكن « لمؤتمر يناير للوحدة » سلطة سوى التوصية . وكانت قراراته خاضعة لقبول الهيئات التى يتعلق بها الأمر قبل أن توضع خطته الجديدة موضع التنفيذ . وقد تأيدت البنود الأساسية لخطة يناير فى مؤتمر آخر عقد فى يولية ١٩١٣ ، ولكن « مقدمة » « عمال العالم الصناعيين » استبعدت بعد مناقشات حادة بـ ١٧٥ صوتا ضد ١٦١ . وبدلا منها قرر المؤتمر « أن ينظم نفسه على أساس نقابى صناعى للمساعد على قلب النظام الرأسمالى وبذلك يحقق كومنولث تعاونى يقوم على الديموقراطية الصناعية » — وهو قرار صلب بشكل ملحوظ بالنظر الى الموقف السابق الكثير من الهيئات الممثلة فيه . كما أعاد المؤتمر توصية جميع النقابات بتأييد « الحزب الديموقراطى الاشتراكى الجديد » ، وانتخب سمبل منظما وهيكى سكرتيرا وأمينا للصندوق فى « فدرال العمل » الجديد . واختير و . ت . يونج ، من « فدرال رجال البحر » ، رئيسا .

وانتخب المحارب القديم ادوارد تريجير (١٨٤٦ — ١٩٣١) ، سكرتير

« مصلحة العمل » سابقا ، رئيسا للحزب الديموقراطى الاشتراكى . وقد كان تريجير اليد اليمنى لبمبر ريفز فى انشاء نظام التحكيم ، وظل يؤيده وهو يحاول باستمرار استخدامه كوسيلة لتقوية النقابات وبذلك أثار احتجاجات شـديدة من جانب أصحاب الأعمـال بسبب ادارته المتحيزة « للمصلحة » . وكان عندما انتخب رئيسا للحزب قد تقاعد من الخدمة المدنية وجعل ينتقد أكثر فأكثر الطريقة التى انحرف بها تطبيق قانون التحكيم عن الغرض الأصلى منه وهو تشجيع النقابات وتحوله الى سلاح ضـد الاضرابات ومطالب زيادة الأجور . وقام بدور نشط بوصفه اشتراكيا فى فترة تقاعده . ولما كان يحظى بالاحترام على نطاق واسع من جناحى الحركة على السواء ، فانه كان اختيارا مثاليا لرئاسة الحزب الجديد ، وانتخب بيتر فريز معه سكرتيرا للحزب ، واختير ميلز منظما .

بيد أنه كان هناك الكثيرون من الجناح اليمينى للحركة غير راضين مطلقا عن قرارات « مؤتمر الوحدة » . ورفض « حزب العمال المتحد » ، الذى تألف فى العام السابق ، أن يحل نفسه أو يندمج فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى ، وقرر أن يحتفظ بوجوده المنفصل بزعامة بول . ورفض مكلارن أيضا الانضمام الى الحزب الجديد ، وسرعان ما اختفى من الحركة العمالية.

وكان « مؤتمر الوحدة » قد عهـد الى « الحـزب الديموقراطى الاشتراكى » بعدة مهام من بينها العمل على استصدار « قانون حق العمل » وعلى تحديد ساعات العمل اليومى بست ساعات وتأليف « جيش مواطنين » منظم على أساس ديموقراطى يأخذ جنوده أجورا طبقا للمعدلات القياسية ولا يستخدم بأى حال فى النزاعات الصناعية .

وليس مما يدعو الى التعجب أن الجناح اليمينى « لحزب العمـال المتحد » رفض قبول قرار « المؤتمر » وقرر البقاء . وانسحبت « نقابة خدم

السكك الحديدية » أيضا ، ولكن معظم النقابات قبلت الدستور الجديد الذى صيغ بحيث لا يستبعد النقابات التى استمرت تعمل فى ظل قانون التحكيم .

وقد اندلعت على الفور تقريبا اضطرابات خطيرة . فقد أضرب عمال بناء السفن فى ولنجتون ضد صورة جديدة من صور دفع الأجور رأوا أنها تؤدى الى تخفيض مكاسبهم . وعقد عمال الورش البحرية اجتماعا فى وقت العمل للنظر فى تأييدهم . وعندئذ ألغى أصحاب السفن اتفاقهم مع عمال الورش البحرية وأغلقوا المصانع دون أولئك الذين حضروا الاجتماع ، وعندئذ أضرب الباقون ، فجلب أصحاب السفن ذوى السيقان السوداء ووضعوا المتاريس حول الميناء ، واقتحم النقابيون التحصينات وأخرجوا ذوى السيقان السوداء . وحاول « الفدرال » الجديد ، وهو يخشى اتساع نطاق الاضطرابات ، أن يصل الى تسوية ولكن أصحاب الأعمال طلبوا أن تودع « نقابة الورش البحرية » مبلغ ١٠٠٠ جنيه كضمان ضد أى خرق للاتفاقات فى المستقبل . وتدخلت الحكومة ثانية بالقوة الى جانب أصحاب الأعمال . فاستخدمت قوة كبيرة خاصة من رجال الشرطة وجلبت عددا أكبر من ذوى السيقان السوداء من الريف وأصدرت تعليمات الى مدير الشرطة بأن يضمن لهم حق العمل .

وعندئذ رفض عمال الورش البحرية شروط أصحاب الأعمال ووضعت النزاع فى يد « فدرال العمل المتحد » الجديد ليتصرف فيه . واتصل « الفدرال » بالحكومة وطلب عقد اجتماع لجميع الأطراف ، ولكن أصحاب الأعمال لم يقتصروا فى الاجتماع على المطالبة بضمانات ضد الاضرابات فى المستقبل فحسب ، بل انهم رفضوا أيضا التعامل مع أية نقابة غير مسجلة بمقتضى قانون التحكيم . وفى أثناء انعقاد الاجتماع اتخذت الحكومة خطوات جديدة فى تجنيد قوات أخرى ضد المضربين .

وعند هذه النقطة بدأ النزاع يمتد . فحدثت اضرابات عطف فى الموانى الأخرى وبين المعدنين . وجلب مئات من الفلاحين ، الذين جندوا كرجال شرطة خاصين ، فتدفقوا على المناطق الموبوءة ووقع بينهم وبين سكان المدن صراع عنيف . ووضعت المتاريس فى الشوارع فى ولنجتــون ، وقد دار القتال فى معظم الحالات بالطوب والعصى ، ولكن حدث بعض اطلاق النار بالمسدسات وجلبت قطع بحرية الى الموانى لارهاب المضربين ونصب مدفع ميدان على رصيف ميناء ولنجتون . وزاد عدد رجال الشرطة الخاصين الى آلاف ، ونزل الى البر عدد من البحارة شاهرين السلاح وساروا فى طوابير عسكرية فى مناطق الطبقة العاملة ، واحتلت الشرطة ورجال الشرطة الخاصين الأرصفة البحرية فى أوكلاند . ورد العمال باضراب عام شل المدينة انضمت اليه حتى نقابات «التحكيم» ودعا «الفدرال» الى اضرابات عطف عامة فى « ولنجتون وكريستشيرش ودوندين » . وأصدر « حزب العمال المتحد » بيانا يعارض فيه الاضراب العام . ولم يمض وقت طويل حتى بدأ الاضراب ينهار . وألفت نقابات عديدة من ذوى السيقان الســوداء وسجلت ، وأصدرت المحكمة العليا قرارها بأن النقابات المسجلة لا تستطيع الاسهام فى أرصدة اضراب النقابات غير المسجلة ، وبدأ العمال يعودون الى العمل ورفض كثيرون من أصحاب الأعمال اعادة العمال الذين ليسوا أعضاء فى نقابات مسجلة . ووضعت هذه النقابات كثيرا من النقابيين العاملين فى القائمة السوداء وبذلك حرموا من العمل حتى بعد أن اعترف « الفدرال » بالهزيمة وأعلن انهاء الاضراب . وأسرعت الحكومة باصدار القانون ضد « خفارة العمال » ، كما أصدرت أيضا « قانون استقصاء منازعات العمل » الذى يجعل الاضرابات المفاجئة غير قانونية . وهكذا هزم «فدرال العمل المتحد» هزيمة كاملة ، وأدى سـقوطه الى اضـعاف « الحزب الديمـوقراطى الاشتراكى » وان كان كلاهما قد ظل على قيد الوجود .

وكان هذا هو الموقف فى ١٩١٤ . فقد أحرز اليسار انتصارا على الجناح اليمينى فى مؤتمرات سنة ١٩١٣ ، ولكنه لم يلبث أن منى بهزيمة ساحقة قبل أن تتم السنة . اذ كانت تواجهه حكومة معادية تماما وفدرال صلب من أصحاب الأعمال و « منظمة دفاع من المواطنين » قوية ومنتصرة يؤيدها الفلاحون وأصحاب الأعمال تأييدا شديدا . وكانت معظم النقابات القائمة قد فقدت حقها فى المساومة ، اذ نقل هذا الحق فى الغالب الى « نقابات » جديدة تألفت بمساعدة أصحاب الأعمال ويدعمها قانون التحكيم .

وفى انتخابات سنة ١٩١٤ دخل كل من الديموقراطيين الاشتراكيين وحزب العمال المتحد بمرشحين متنافسين فى نفس الدوائر فى بعض الحالات ولم ينجح من مرشحيهما سوى اثنين لكل من تسعة مرشحين للأولين وثمانية للثانى ، وانتخب مرشح عمالى مستقل واحد كذلك .

وعندئذ جاءت الحرب ومعها انتعاش سريع فى الجانب السياسى . وفى ١٩١٦ تضافرت قوى « الحزب الديموقراطى الاشتراكى » و « حزب العمال المتحد » وعدد من « لجان التمثيل العمالى » المحلية فى تأليف «حزب عمال نيوزيلانده» ، وتألفت زعامة الحزب ، الذى سرعان ما سيصير قوة كبرى فى البلاد ، من الجناح اليسارى القديم الى حد كبير . واحتفظ الحزب « بالتشريك » كهدف . ولكن فى سنة ١٩١٨ كان الحزب قد أعلن أن برنامجه المباشر ليس الاشتراكية ، بل « فى الاتجاه نحو الاشتراكية » ، وأن « حزب العمال تجريبى أكثر منه عقائدى » . وكان المجاهدون القدامى ، أو كثيرون منهم ، قد طرحوا ثوريتهم واتجهوا الى العمل على اقامة « دولة الرفاهة » على أن تعتبر الاشتراكية هدفا للمستقبل البعيد فقط . واستمرت الحركة النقابية فترة أطول بدون زعامة فعالة أو تنظيم فعال . وفى سنة ١٩١٥ انسحب المعدنون مما بقى من فدرال العمل وانضموا الى فدرال « المعدنين

الاشتراكيين » بوصفهم نقابة منظمة . وكان كثيرون من الزعماء الصناعيين القدامى معارضين للحرب ، وكرسوا أنفسهم للقتال ضد التجنيد الاجبارى وضد القطاع المؤيد للحرب من الحركة العاملة ، وعطلت الانسحابات بسبب قضية الحرب عملية اعادة التنظيم النقابى . بيد أن العمالية الكاملة أعادت للنقابات قوتها شيئا فشيئا ، وفى سنة ١٩١٩ تكون حلف جديد للعمال ليحل محل « الفدرال » .

فلماذا هزمت العناصر الصلبة النيوزيلاندية فى سنة ١٨٩٠ و سنة ٧ — ١٩٠٨ وكذلك فى سنة ١٩١٣ كلما بلغ الأمر معركة حاسمة ؟ ان السبب المباشر واضح . لقد كان أصحاب الأعمال يستطيعون الاعتماد فى قتالهم على الأغلبية الساحقة من الفلاحين الذين كانوا يقدمون ذوى السيقان السوداء وقوة كافية من رجال الشرطة الخاصين وبذلك يستطيعون فى نهاية المطاف تحطيم أى اضراب كبير بمساعدة الشرطة ، فضلا عن أن اجراءات « قانون التحكيم » ، وان كان المقصود بها أصلا مساعدة العمال بعد هزيمتهم فى سنة ١٨٩٠ ، كان يمكن تحويلها بحيث تستخدم كسلاح شديد ضدهم ؛ وقد استخدمت لذلك فعلا عن طريق استخدام « المحكمة » لسلطتها فى تسجيل نقابات ذوى السيقان السوداء . ولم يكن التحريم القانونى للاضراب فى ذاته على جانب كبير من الأهمية . فقد كانت الغرامات التى يمكن فرضها على المضربين عادة صغيرة ، ولما كان قد صدر حكم بأن الاضراب ليس « جريمة مستمرة » فان الاستمرار فى الاضراب بعد دفع الغرامة كان قانونيا تماما ولكن الأمر الذى كان له أثره هو سلطة المحكمة فى اصدار قرارات ، بناء على طلب نقابات ذوى السيقان السوداء ، تقيد أبناء الحرفة كلها وبذلك يضطر العمال المسالمون الى الطاعة خوفا من القانون . وقد أدى استخدام سلطة المحكمة بهذه الطريقة الى تحول كثيرين

من مؤيدى نظام التحكيم الأشداء الى خصوم عاملين له — مثل ادوارد تريجير — وكان العامل الأساسى فى الموقف هو أن نيوزيلانده كانت بلاد فلاحين ليس للصناعة فيها سوى دور ثانوى ، وأنها كانت تتحول أكثر فأكثر الى بلاد فلاحين صغار ممن يعد من الأمور الحيوية بالنسبة لهم الابقاء على الموانى مفتوحة لتحمل منتجاتهم الى أسواق العالم . وقبل ذلك كانت نيوزيلانده أرضا تسيطر عليها المراعى الكبرى وأصحاب الأراضى الغائبين ، وكان من الممكن تكتيل « الرجال الصغار » ضدهم كما فعل باللانس وسيدون فى تحالف الأحرار والعمال فى التسعينات من القرن الماضى . ولكن عندما أتم باللانس وسيدون مهمتهما تغير موقف الفلاحين الذين ساعدهم باللانس وسيدون وصاروا خصوما ألداء للجناح اليسارى العمالى .

وقد ساعد اليسار من ناحيته على تحطيم نفسه بتطرفه — الذى يعزى بعضه الى شباب زعمائه . وفى حماسته ضد نظام التحكيم انساق فى طرق تهدم وحدة العمال ، فى حين كان أملهم الوحيد فى الوحدة ؛ ولما كانت معاقل اليسار بين صفوف المعدنين وعمال الورش البحرية ، فانه لم يهتم بارضاء الجماعات الأخرى من العمال الذين كانوا أقل تنظيما وأقل تأثرا بالمؤثرات من العالم الخارجى وأقل ضيقا بنظام التحكيم . وقد كان جزاؤه من جنس العمل ، اذ واجهه أصحاب أعمال كانوا يستطيعون أن يكونوا صلبين أيضا ويمكنهم ، باستثناء فترة باللانس — سيدون ، الاعتماد على تأييد الحكومة لهم ، وبخاصة بعد أن عاد المحافظون الى الحكم فى سنة ١٩١٢ .

وقد استمر التحالف بين العمال والأحرار ، طوال حياة سيدون ، يحظى بتأييد قطاع كبير من النقابات ، وان كان قد بدأ يضعف منذ وقت حرب البوير — أى منذ اللحظة التى ظهر فيها سيدون كمؤيد نشط للامبرالية .

وكانت الحركة التى تعمل على تأليف حزب عمال مستقل تنمو منذ عدة سنوات قبل وفاته ، ولكن كانت هناك خلافات حادة حول الشكل الذى ينبغى أن يتخذه الحزب الجديد . وكان هـ . أ . هوللاند ، الزعيم البارز للحزب الاشتراكى ، من أقصى اليسار ، وعمل يدا بيد مع هيكى وفدرال العمل النيوزيلاندى » . وقد برز بعد سنة ١٩١٨ بوصـفه الشخصية المرموقة فى « حـزب العمال » الجـديد ، مع معظم زعماء اليسار قبل الحرب الى جانبه يؤيدون سياسة ، ليست معتدلة حقيقة ، ولكنها برلمانية تماما وليست صناعية . وقد انتقل معظم الذين لم يقبلوا هذا الوضع الى الحزب الشيوعى . أما الباقى فقد تلقوا درسهم وأدركوا أن العمال الصناعيين فى نيوزيلانده لا أمل لهم فى الانتصار الا اذا جعلوا أنفسهم ممثلين لمطالب قسم كبير من سكان الريف أيضا .

الفصل الخامس والعشرون

جنوب إفريقية

لا يستطيع المرء أن يقول انه كانت هناك حركة عمالية فى جنوب افريقيا قبل بداية القرن العشرين . وعندئذ حدث نمو سريع ، معظمه بين معدنى ويتووترزراند ، بلغ ذروته فى القلاقل الكبرى التى حدثت فى سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ ، والتى أخمدتها حكومة جنوب افريقيا بشدة وكان على رأسها جنرال سمطس بوصفه زعيم محطمى الاضرابات . وفى المراحل الأولى كانت الحركة بأكملها تقريبا فى أيدى العمال المهرة الذين جاءوا الى جنوب أفريقيا من المملكة المتحدة . وقد بدأت بتكوين فروع للنقابات البريطانية ، مثل « جمعية المهندسين المتحدة » ، وأعقب ذلك انشاء نقابتى سائقى القاطرات والطباعين لجنوب أفريقيا . وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت القوة العاملة البيضاء الماهرة فى جنوب أفريقيا مؤلفة أساسا من مهاجرين معظمهم من بريطانيا مع جماعات من ايرلنده وألمانيا وايطاليا وروسيا والبلاد الأوروبية الأخرى . وكان هناك أيضا فى المناجم عدد ممن سبق لهم العمل فى الولايات المتحدة ، وأنشئت بعض فروع « لفرسان العمل » فى الثمانينات من القرن الماضى ولكنها لم تستطع أن تضرب بجذورها فى الأرض . ولم يكن عدد المستعمرين الأول (Africaners) كبيرا فى العمل الصناعى الى ما بعد سنة ١٩٠٠ ، وعندئذ دخلوا الصناعة وأحدث دخولهم تغييرا كبيرا فى طابع الحركة النقابية اذ جلبوا اليها عنصرا قويا من النزعة القومية والعنصرية .

وقد نمت الاشتراكية ، على نطاق صغير ، ابان التسعينات بنفس الطريقة التى نمت بها النقابية ، عن طريق انشـــاء فروع للجمعيات الاشـــتراكية البريطانية أساسا . فقد أنشأ « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » فروعا فى رأس الرجاء وديربان ، فى حين أنشأ « حزب العمال المستقل » منظمة فى الترنسفال ومقرها جوهانسبرج . وكان للجمعية الفابيه أيضا بعض الأنصار، وبخاصة فى جراهامزتاون ؛ وفى جوهانسبرج ظهرت جماعات اشتراكية ألمانية وايطالية وروسية . ومنذ ســنة ١٩٠٤ أرســل الاشتراكيون فى جنوب أفريقيا مندوبا، هو ادوارد ب . روز ، الى المؤتمر الاشتراكى الدولى فى امستردام ؛ وفى مؤتمر شتوتجارت ســنة ١٩٠٧ مثل مارك لوكاس « فدرال جنوب أفريقيا الاشتراكى » الجـديد والذى كان مركزه فى جوهانسبرج . وفى ذلك الوقت كان اشتراكيو رأس الرجاء قد أسسوا صحيفة ، هى « ذى كيب سوشياليست » ، بالانجليزية مع ملحق بلغـة المستعمرين الأول ؛ وكان هناك ثلاثة من الديموقراطيين انتخبوا حديثا « للجمعية التشريعية » فى الناتال . كما كان هناك أيضا بعض ممثلى العمال فى « جمعيات تشريعية » أخرى ، فى الترنسفال وفى رأس الرجاء ، ولكنهم لم يكونوا قد ألفوا من أنفسهم حزبا منظما .

وقد أنشىء « حزب العمال » لجنوب افريقيا فعلا فى ســنة ١٩٠٧ أو سنة ١٩٠٨ ، نتيجة الى حد كبير للاضراب الذى حدث فى الراند بين المعدنين . وكان محركه الرئيسى هو المهندس و . هـ . آندروز ، الذى سيلعب دورا بارزا خلال السنوات التالية بوصفه داعية لأفكار الجناح اليسارى ، والذى سيحاول جمع العمال البيض والهنود والوطنيين فى حركة مشتركة . وكان أعوان آندروز الرئيسيين فى البداية هم هـ . و . سامبسون من « اتحاد طباعى جنوب أفريقيا » ، وبيتر هو اتيسايد من « نقابة سائقى

القاطرات ورجال الحريق » . وقد حصلوا على عون جديد فورا تقريبا فى شخص كولونيل ف . هـ . ب كريزويل (١٨٦٦ — ١٩٤٨) ، الذى كان قد تشاجر مع « غرفة المعدنين » وتبنى الدفاع عن قضية المعدنين البيض ضد محاولات الشركات استخدام نسبة أكبر من العمال الوطنيين والهنود . وكانت الأجور التى تدفع للبيض أكثر بعدة مرات من تلك التى تدفع لغير البيض ، الذين كانوا بلا أى تنظيم يحميهم ولم يكن لهم حق الانضمام لنقابات البيض . وذهبت شركات التعدين الى أن المناجم — وبخاصة مناجم الذهب — لا يمكن استغلالها اقتصاديا الا اذا سمح لها بتخفيض عدد العمال البيض . وكانت محاولاتها فى تنفيذ ذلك ، التى اتفقت مع دخول أعداد كبيرة من المستعمرين الأول فى الصناعة ؛ هى السبب الأساسى فى الثورة الكبرى فى سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ .

واختير كريزويل زعيما « لحزب العمال » الجديد الذى حصل فى سنة ١٩١٠ على أربعة مقاعد فى برلمان الاتحاد . وفى السنة التالية انتخب ثلاثة عشر عضوا من مجموع ثلاثين عضوا فى «مجلس بلدى» جوهانسبرج . وكان للحزب فى ذلك الوقت نقابة ترتبط به يبلغ عدد أعضائها حوالى ٧٥٠٠٠ عضو .

وقد جاء اضراب سنة ١٩٠٧ ، الذى أدى مباشرة الى انشاء حزب العمال ، فى أعقاب التوقف عن استخدام العمال الصينيين . اذ بعد أن اضطرت شركات التعدين الى اعادة العمال الصينيين شرعت تبحث عن مصدر بديل للعمل الرخيص بين المستعمرين الأصليين من ناحية وبين الأهالى الوطنيين من ناحية أخرى . ولم يكن لدى المستعمرين الأصليين ، مثل الوطنيين تماما ، أية تنظيمات نقابية ، وكان كثيرون منهم على استعداد لقبول العمل بأجور أقل بكثير من العمال البريطانيين . وطالبت الشركات بتخفيض ١٥ فى المائة

من معدلات الأجور التى يعامل بمقتضاها المستخدمون البيض ؛ وعندما رفضت النقــابات التى يسيطر عليها البريطانيون جلبت الشركات ذوى « سيقان سوداء » من المستعمرين الأصليين ليحلوا محلهم . وانتهى الصراع الذى كان مريرا ، بهزيمة النقابات ، التى شرعت عند ذلك تعمل على تنظيم المستعمرين الأصليين ليؤلفوا معا جبهة متحدة . وفى هذه الأثناء كانت شركات التعدين تتفاوض مع الحكومة البرتغالية حول حق استيراد عمال وطنيين من موزمبيق ؛ وفى سنة ١٩٠٩ وضع « اتفاق موزمبيق » تحت تصرفها مددا اضافيا كبيرا من العمال الوطنيين ، وجعل ذلك فى وسعها أن تشتد فى حملتها من أجل تخفيض نسبة البيض الى الوطنيين .

ولم يحدث أى تطور مهم حتى سنة ١٩١٣ ، وعندئذ قام اضراب فى منجم كلانيفوتنين ضد فرض ساعات عمل أطول فى يوم السبت ، وانتشر هذا الاضراب تلقائيا حتى توقف العمل فى صناعة التعدين فى الرائد بأكملها. وكانت النقابات حتى هذه النقطة تجر فيها الأحداث أكثر مما تسيطر عليها ؛ ولكن عندها بدأ « فدرال الحرف » فى الترنسفال يفكر فى امكان قيام اضراب عام تأييدا للمعدنين . وتقرر فى مبدأ الأمر تنظيم مظاهرة جماهيرية فى جوهانسبرج ؛ ولكن جنرال سمطس حرم المظاهرات ، بحجة أن الاضراب سبب اخلالا خطيرا بالنظام ، وطلب من الحاكم العام أن يعيره خدمات الجيش البريطانى لاخماد المعدنين . وجاء التحريم متأخرا فلم يحل دون تجمع العمال ، وحدثت مذبحة فى ٤ يولية سنة ١٩١٣ . فقد أطلق الجند النار على المتظاهرين وقتل ٢١ شخصا ، لا صلة لهم فى الغالب بالاضراب ، وجرح ٨٣ شخصا . وأثار تصرف الحكومة حيال هذه المسألة موجة من السخط فى جميع أنحاء جنوب أفريقيا . وسوى الاضراب بشروط لصالح المعدنين ، ولكن الشركات رفضت العمل بمقتضاها وحصلت على مبلغ من

الأموال العامة لتعويض « ذوى السيقان السوداء » الذين اضطرت لطردهم . كما أنها رفضت اعادة كثيرين من زعماء الاضراب وحاولت على الفور تقريبا أن تستأنف جهودها فى الاقتطاع من الأجور المقررة بجلب عمال من المستعمرين الأصليين بأجور أقل .

وحدثت على الفور تقريبا قلاقل أخرى . فقد قللت السكك الحديدية من استخدامها للعمال البيض ؛ وفى يناير سنة ١٩١٤ قام معدنو الفحم فى الناتال باضراب يطالبون فيه بتحسين ظروف العمل ، وكذلك يحتجون على اضطهاد بعض زعمائهم . وحذا عمال السكك الحديدية حذوهم عندما رفضت الحكومة مقابلتهم لمناقشة شكاويهم ؛ وسرعان ما انتشر اضراب السكك الحديدية فى البلاد كلها . وقابلت الحكومة ، وعلى رأسها جنرال سمطس الاضراب بأعنف الاجراءات المضادة . ولم يطلب سمطس هذه المرة مساعدة الجنود البريطانيين ، اذ كان قد أعد نفسه بقوة مسلحة للدفاع وتحطيم الاضرابات مؤلفة من المواطنين معظمها مجند من الفلاحين البوير . وقد جند هذه القوة لمساعدة الشرطة ؛ ولم تمض أيام قليلة على قيام اضراب السكك الحديدية حتى أعلن الحكم العرفى وألقى القبض على لجنة « نقابة رجال السكك الحديدية» بأكملها ثم «مجلس فدرال الحرف» فى الترنسفال كله . وألقى كل زعيم عمالى معروف تقريبا ، بما فيهم كولونيل كريزويل زعيم حزب العمال ، فى السجون . وأخمدت الاجتماعات بعنف ، وفرض حكم ارهاب فى المناطق التى حدثت فيها القلاقل . وحتى ذلك لم يكن نهاية ما وصلت اليه شراسة سمطس . اذ أخذ تسعة من الزعماء المقبوض عليهم من السجون وأرسلهم على عجل الى ديربان ليلا ورحلهم الى انجلترا تحت الحراسة على ظهر سفينة اسمها « أومجينى » . ولم يكن هناك أى أساس قانونى لهذا التصرف : ولم يعمل سمطس حتى على التظاهر بأنه يعمل فى

ظل القــانون . وقد حصل على تصديق على تصرفاته من برلمان جنــوب أفريقيا بقرار خاص فيما بعد .

وكانت النتيجة المباشرة لسلوك سمطس فى سنة ١٩١٣ و سنة ١٩١٤ هى حصول حزب العمال على أغلبية واضــحة ، ظل محتفظــا بها حتى سنة ١٩١٧ ، فى « المجلس الاقليمى » للترنسفال . ولكن سمطس كان قد نجح مؤقتا فى تحطيم الجناح اليسارى للحركة النقابية . وأدى نشوب الحرب فى أواخر العــام الى انقسام . فقــد أيدت الغالبية العظمى من حزب العمال ، الذى كان لا يزال معظمه من البريطانيين ، الحرب ؛ ولكن جماعة على رأسها و . هـ . آندروز و س . ب . باتتنج انفصلت وسرعان ما كونت « رابطة اشتراكية دولية » فى معارضة الأغلبية المؤيدة للحرب . وكان آرشى كروفورد ، وهو مهندس كان من الشخصيات البارزة بين المرحّلين ، قد غير وجهة نظره وعاد الى جنوب أفريقيا سكرتيرا للمنظمة النقابية المركزية الجديدة ، وهى « الفدرال الصناعى الافريقى » الذى اتخذ موقفا معتدلا . وأدى الطلب ابان الحرب على العمل وارتفاع مستوى الأسعار الى قيام ظروف تقدمت فى ظلها الأجور بسرعة بعد سنة ١٩١٤ . ورحب أصحاب الأعمال بالاعتراف بالنقابات والمساومة معها من أجل السلام الصناعى . ولم تحدث اضطرابات صناعية ثانية الا بعد سنة ١٩١٨ ، أولا فى جوهانسبرج وديربان سنة ١٩١٩ ثم فى الراند أثناء الصراع الكبير الذى حدث فى الأعوام التالية . وفى سنة ١٩٢٢ حاول سمطس مرة أخرى تحطيم حركة الاضراب العام باجراءات عنيفة ، ونشبت حرب أهلية فى الراند قتل وجرح فيها الكثيرون من الجانبين . وأطلقت المدافع الثقيلة على فورد زبرج وهى الضاحية العمالية الرئيسية لجوهانسبرج ، وأعدم عدد من زعمــاء الطبقة العاملة وسجن الكثيرون الى جانب من ماتوا فى القتال . وقد تطلب

اعادة العمال ثانية الى العمل جيشا من ٦٠٫٠٠٠ شخصا بمدافع ومصفحات وطائرات . بيد أن كل ذلك ينتمى الى فترة لاحقة لتلك التى يعالجها هذا المجلد . ولم يجىء ذكرها الا لأن اضطرابات ١٩١٩ — ١٩٢٢ كانت نتيجة مباشرة لاضطرابات سنة ١٩١٣ و سنة ١٩١٤ .

وقد غيرت أحداث سنوات ما قبل الحرب هذه طابع الحركة العمالية فى جنوب أفريقيا الى حد كبير . فحتى سنة ١٩١٤ لم تحدث أية محاولة تقريبا لتنظيم العمال الوطنيين ؛ كما أن تلك الجمهرة المتزايدة بسرعة من المستعمرين الأصليين لم تكن النقابية قد مستها الا قليلا . ولكن خلال الحرب شرعت النقابات ، التى كانت حتى ذلك الوقت مؤلفة من العمال الأوروبيين أساسا،تعمل بنجاح على تنظيم زملائهم البيض صناعيا وسياسيا؛ وفقدت النقابات بالتدريج طابعها البريطانى السائد وصارت حركة مشتركة من العمال البيض تهدف الى المحافظة على مستويات البيض المعيشية وأحوالهم ومنع أصحاب الأعمال من تخفيض نسبة العمال البيض الى الوطنيين . أما العمال الوطنيون فان التنظيم بدأ بينهم ، فى غير ما يتعلق بمنظمات البيض ، بانشاء « اتحاد عمال الصناعة والتجارة » فى سنة ١٩١٩ وباضرابات عمال الأرصفة والمعدنين من الوطنيين فى السنة التالية . بيد أنه لم يحدث نشاط مشترك بين البيض والوطنيين : والواقع أن النقابات البيضاء صارت أكثر رجعية عندما قام المستعمرون الأصليون بدور أكبر فيها ؛ وتراجع حزب العمال فى العشرينات الماضية أمام دعاة القومية وفشل فى المحافظة على المكاسب السياسية الكبيرة التى حصل عليها قبل الحرب وفى أثنائها . وفى هذه الأثناء اختفت الاشتراكية تقريبا . فقد تحولت المجموعة التى كانت حول و . هـ . آندروز ، التى كانت تؤلف « الرابطة الاشتراكية الدولية » الى الحزب الشيوعى فى سنة ١٩٢٠ : وتحطم « الفدرال الصناعى لجنوب أفريقيا » فى اضطرابات سنة ١٩٢٢ ؛ وانحدرت الحركة بأكملها نحو الافول .

الفصل السادس والعشرون

الصين سان يات سن

فى أى استعراض عام للاشتراكية اليوم بوصفها قوة عالمية تحتل الاشتراكية الصينية مركزا مهما جدا . ولكن من الصعب القول بأنه كان لها وجود ابان الفترة التى يتناولها هذا المجلد . فلم يكن للصين حركة اشتراكية منظمة الى ما بعد سنة ١٩١٤ ؛ ولم تشترك فى شئون الدولية الثانية . ولم تكن الثورة الصينية فى ١١ — ١٩١٢ ثورة اشتراكية بأى معنى : والواقع أنها حدثت فى وقت كانت فيه الاشتراكية ، باعتبارها مذهبا غربيا فى جوهره، بالكاد قد بدأت تعاد صياغتها على أسس يمكن تطبيقها على الصين أو أى جزء آخر من آسيا باستثناء اليابان . وقد وصف سان يات سن ، الشخصية البارزة فى اليسار ، أحيانا بأنه اشتراكى ؛ ولاريب فى انه قد تأثر بالأفكار الاشتراكية — وأكثر حتى من ذلك بأفكار هنرى جورج — ولكنه حتى فى سنواته الأخيرة كان ثوريا وطنيا وراديكاليا مناهضا للامبريالية أكثر منه اشتراكيا بأن معنى مألوف للكلمة . ومع ذلك فان ما عرفته الصين من أفكار اشتراكية قبل سنة ١٩١٧ يوجد أساسا فى كتاباته .

كان سان يات سن (١٨٦٦ — ١٩٢٥) ابنا لفلاح من كواتتونج .وتمرد فى طفولته ضد تقاليد بيئته وأرسل ليلحق بأخيه الأكبر الذى كان قد استوطن هاواى وصار فلاحا وصاحب « دكان » مزدهر . وهناك أرسل الى مدرسة مسيحية واعتنق المسيحية ، الأمر الذى اعتبرته عائلته عارا كبيرا . وأعيد الى الصين حيث خرق تقاليد قريته وسمح له بالذهاب الى المدرسة فى كانتون

وهونج كونج . وصاحب مبشرين بريطانيين وأمريكيين وتدرب ليكون جراحا بعض الوقت فى مستشفى فى ماكاو ، الى أن حرم من ممارسة المهنة بمقتضى القانون البرتغالى الذى كان يقصر ممارسة الطب على المواطنين البرتغاليين. ومنذ ذلك الوقت كرس حياته للدعاية الثورية يعيش وينتقل من بلد الى بلد خارج بلاده معظم الوقت ويعمل على تأليف جماعات ثورية بين المهاجرين الصينيين فى أنحاء العالم . وفى سنة ١٨٩٥ اشترك فى أول عمل ثورى له — محاولة للاستيلاء على كانتون واثارة التمرد ضد حكام البلاد من المانشو . واكتشفت المؤامرة ولكنه استطاع بالكاد أن يهرب وعلى رأسه ثمن . وذهب الى أمريكا ومنها الى لندن حيث غرر به وسيق الى المفوضية الصينية فى العام التالى وأخذ فيها سجينا بقصد اعادته على باخرة سرا الى الصين لينفذ فيه حكم الاعدام . واكتشف أصدقاؤه من الانجليز ما حدث، وبعد شيء من التأخير أصرت الحكومة البريطانية على اطلاق سراحه . ومنذ ذلك الوقت عاش فى اليابان فى الغالب ، باستثناء رحلاته الى الجاليات الصينية فى الخارج ، الى أن نشبت الثورة . وفى اليابان كان له نفوذ ضخم بين الطلبة الصينيين الذين تجمعوا هناك فى طلب التعليم الحديث ابان الفترة الأخيرة من حكم المانشو .

وفى خلال هذه الفترة كان هناك صراع كبير فى الصين بين المدافعين عن النظام القديم ودعاة الاصلاح . اذ كانت هزيمة الصين فى الحرب بينها وبين اليابان سنة ١٨٩٤ قد خلفت شعورا بالمهانة القومية وصار كثير من المثقفين الصينيين من دعاة الاقتداء بالغرب (التغريب) لأنهم رأوا فى الأفكار والأساليب الفنية الغربية الوسيلة الوحيدة المتاحة للصين لحماية نفسها من التدمير والتقسيم على يد الدول الكبرى . بيد أنه كان هناك آخرون ، على رأسهم الامبراطورة الوالدة تسوهسي ، اعتنقوا وجهة النظر المضادة

من أن الصينيين ينبغى عليهم أن ينبذوا جميع الأفكار الغربية ويكرسوا أنفسهم لمهمة طرد الأجانب بأى وسيلة يصلون اليها . وفى سنة ١٨٩٨ استطاع عالم كونفوشيوسى هو كانج يووى ، أن يؤثر فى الامبراطور الصغير الذى أصدر ، تحت تأثيره ، سلسلة من القرارات تعلن اصلاحات حديثة واسعة ، بما فيها الغاء نظام الامتحان الصينى التقليدى وصبغ التدريب العسكرى بالصبغة الغربية وانشاء جامعة حديثة فى بكين ، وتحويل عدة معابد الى مدارس وترجمة المؤلفات الأجنبية الى الصينية والغاء عدد كبير جدا من الوظائف التى لا عمل لها . وردت الامبراطورة الوالدة على ذلك باعتقال الامبراطور وحبسه وتولى السلطة بنفسها . وأعدم كثير من دعاة الاصلاح بسببها وهرب آخرون الى الخارج . وأدت هذه الرجعية الى تمرد « البوكسرز » التعصبى ضد الأجانب فى سنة ١٩٠٠ . واغتيل الوزير المفوض الألمانى وغيره من الأجانب فى بكين وحوصر حى المفوضيات . وقتل كثير من المبشرين أيضا فى الشمال . واحتل جيش دولى مكون من فرق من الدول الكبرى التى يهمها أمر الصين بكين وقضى على تمرد البوكسرز واقتضى تعويضا كبيرا وفرض شروطا مهينة . وتعرضت الصين لضغط متزايد باستمرار "حصول على تنازلات اقليمية وعلى حقوق المتاجرة والاستثمار من جانب الدول الكبرى المتنافسة التى لم تتفق الا فى انتهازها لضعف السلطة الصينية للتوسع الامبريالى . وحيال هذا الضغط بدأت حتى الامبراطورة الوالدة وأصدقاؤها الرجعيون يدركون ضرورة ادخال شىء من الأساليب الحديثة . وأدت هزيمة روسيا على يد اليابان فى سنة ٤ — ١٩٠٥ الى اعتقاد كثير من الصينيين لأول مرة بأنه لا يوجد فى الحقيقة ما يحول دون أن تعد البلاد نفسها لتؤكد استقلالها . وكان هذا هو السبب الأكبر فى ارسال ذلك العدد العديد من الطلبة الى اليابان للدراسة . وكانت لنتيجة أنهم وقعوا تحت النفوذ الثورى للدكتور سان يات سن .

وفى سنة ١٩٠٨ ماتت الامبراطورة الوالدة والامبراطور المسجون فجأة ، ويبدو أنه ليس هناك من يعرف عن يقين هل ماتا بأسباب طبيعية أم لا. وكان الامبراطور الجديد طفلا ، وحدث ارتباك كبير فى الأمور بينما كان الزعماء المتنافسون يتآمرون على السلطة . وكان يوان شيه كاى ، الذى لعب دورا مهما فى استيلاء الامبراطورة الوالدة على السلطة وفى تعضيدها ، هو « الرجل القوى » للنظام ، ولكنه كان مكروها على نطاق واسع وأرغمه منافسوه على التقاعد . وأكد سادة الحرب المحليون استقلالهم ؛ وبدأت الادارة المركزية ، والتى كانت قد تصدعت بشكل سيىء من آثار تمرد « البوكسرز » ، تنهار . وفى « العاشر المزدوج » (اليوم العاشر من الشهر العاشر) فى سنة ١٩١١ قام تمرد محلى فى يوشانج بالقرب من هانكو ؛ وهرب القائد الذى كان على رأس الجنود شكا فى ولائهم وانضم جنوده الى المتمردين الذين أحرزوا نصرا بدون اراقة دماء تقريبا . وقامت تمردات أخرى فى الجهة بعد الجهة حتى صارت معظم الأجزاء الجنوبية فى الصين ووسطها فى أيدى المتمردين ، الذين لم تكن قد قامت لهم زعامة موحدة بعد . ووجدت حكومة المانشو ، وكانت لا تزال تسيطر على الشمال ، نفسها مرغمة على الالتجاء الى يوان شيه كاى فى طلب المعونة ، ولبى يوان النداء . وفى هذه الأثناء كان المتمردون قد أرسلوا فى طلب سان يات سن ليعود الى الصين ويتولى زعامة الثورة ، التى لم يسبقها أى تخطيط من قبل الى حد أن سان كان يقوم بجولة فى الولايات المتحدة عندما اندلعت . بيد أن سان بدلا من أن يعود على الفور الى الصين قام بزيارة سريعة الى لندن حيث كان مبعوثو يوان والمانشو يحاولون الحصول على قرض دولى من مجموعة من المصارف لكى يخمدوا التمرد . ونجح سان فى حمل أصحاب المصارف على كف أيديهم — والمفروض أنه أقنعهم بأن حكم المانشو قد

قربت نهايته . وبعد أن فعل ذلك أسرع الى الصين فى الوقت الملائم لاختياره رئيسا للجمهورية الصينية التى أعلنت فى أوائل سنة ١٩١٢ وجعلت عاصمتها نانكنج .

ووجد سان يات سن الصين فى حال من الفوضى . وكانت المشاعر ضد المانشو فى تزايد بسبب المهانة التى أعقبت تمرد البوكسرز الى حد كبير ؛ كما كان هناك أيضا شعور قوى ضد الأجانب موجه ضد الدول الامبرالية الكبرى . ولكن الحركة القومية الديموقراطية التى كان سان نبيها كانت ضعيفة الأثر فى الشمال ؛ وبدا كما لو أن الأمر ينحصر فى شيئين ، اما حرب أهلية كانت نتيجتها غير مؤكدة ، أو تقسيم الصين — الأمر الذى كان يثير المشاعر القومية . واتجه سان الى حل ثالث هو الدخول فى مفاوضات مع يوان على أساس أن يوافق على خلع أسرة مانشو الحاكمة عن العرش والانضمام الى الجمهورية . وفى مقابل ذلك يستقيل سان من الرئاسة متنازلا عنها ليوان ويتولى رئاسة منظمة اقتصادية تعمل على تنمية البلاد . وقبل يوان هذه الشروط ، واستقال سان لصالحه وصار مديرا « لادارة سكك حديدية » جديدة ذات اتصالات بعيدة المدى فيما يتعلق بتحسين الصين اقتصاديا وبخاصة استخدامها لتوحيد الصين عن طريق انشاء السكك الحديدية والطرق . وكانت مثل هذه المشروعات فى التنمية تلعب منذ أمد بعيد دورا هاما فى دعاية سان ؛ وأمل أن يستخدم القرض الدولى، الذى كان قد سحب اعتراضه عليه كجزء من التسوية ، فى تحقيق هذا الغرض أساسا . وبمقتضى الشروط التى قبلها الطرفان كان يوان سيصير رئيسا للجمهورية بسلطات محدودة جدا ، يعمل مع رئيس وزراء يوافق عليه البرلمان الثورى ويخضع لرقابة البرلمان . ونقلت الحكومة الجمهورية مركزها من نانكنج الى بكين ، وأرغم

الامبراطور على التنازل وعين عدد من أتباع يوان فى مراكز كبرى جنبا الى جنب مع زعماء الثورة .

وكان سان يات سن قد عمل على جذب أنصاره أساسا ، حتى سنة ١٩١١ ، من بين الصينيين الذين يعيشون ويدرسون خارج الصين كما رأينا ، وان كان قد استطاع أيضا أن يبنى حركة كبيرة فى هونج كونج وفى المستعمرة الدولية فى شنغهاى . وقد زار الصين سرا بضع مرات منذ أن صار خارجا على القانون ، ولكنه عندما لم يكن فى جولة حول العالم سعيا وراء جذب الأنصار ، كان يقيم فى اليابان فى الغالب . وكان لاسمه وزن كبير ، ولكنه لم يكن معروفا جيدا بصفة شخصية لكثير من الزعماء المختلفين الذين قاموا بالثورة فعلا ، وبرغم أنه نجح فى حمل الجمعية النيابية الجمهورية فى نانكنج على قبول أفكاره الأساسية ، فان مدى فهمها كان مشكوكا فيه . لقد كانت القوة الرئيسية لجمعيته الثورية ، التى كان قد أسسها سنة ١٨٩٤ وسميت فى مبدأ الأمر هسينج شونج هوى (اتحاد أحياء الصين) ثم سميت ابتداء من سنة ١٩٠٥ تونج منج هوى (الحلف الثورى) ، بين الصينيين خارج الصين . ومنذ سنة ١٩١١ جذبت ، وقد أعيد تنظيمها فى صورة « الكيومنتانج » أو الحزب الوطنى ، عددا كبيرا من الأنصار فى الصين نفسها ، ولكنها كانت غير مترابطة ومؤلفة من عناصر مختلفة تماما لا وحدة بينها الا ضد المانشو وفى العداء نحو التدخل الأجنبى فى شئون الصين . كما لم تكن لها سيطرة على العناصر الجديدة التى جاءت الى الجمهورية مع يوان شيه كاى . لقد وقف سان نفسه والمجموعة التى حوله الى جانب « المبادىء الثلاثة » التى أعلنها سان منذ سنوات طويلة باعتبارها الأساس الضرورى للثورة القومية والديموقراطية وتوفير مصدر للرزق . ولكن بالنسبة ليوان ولكثيرين غيره ممن انضموا

الى الجانب المنتصر كان المبدأ الأول وحده هو الذى يجذبهم . فقد كانوا قوميين من نوع ما ، ولكنهم لم يؤمنوا بالديموقراطية ، ولم تكن لديهم نية تحقيق مطلب سان الخاص بضمان مستوى معيشى محتمل للجميع — وهو ما كان يعنيه بمبدئه الثالث .

ومن ثم كان لابد من حدوث انقسامات . ووجد سان نفسه ، وهو على رأس « ادارة السكك الحديدية » بلا مال ولا سلطة . وطرد يوان كثيرين من أصدقائه من مراكزهم واستبدل بهم شخصيات رجعية أو محافظة يستطيع أن يعتمد على تأييدهم . وكان يوان ، وليس سان أو « الكومنتانج » ، هو الذى حصل على تأييد الدول العظمى وأصحاب المصارف الدوليين بوصفه الشخص الذى يستطيع أكثر من غيره أن يعيد النظام والقانون ويقبل مطالبهم . فاستأنف أصحاب المصارف مفاوضات القرض مع يوان ، كما فضل ممثلو الدول الكبرى فى بكين التعامل معه . أما يوان فانه من ناحيته ، برغم قبوله للجمهورية وحمله الامبراطور على التنازل ، لم يؤمن مطلقا بطريقة عمل الحكم الديموقراطى والسيطرة البرلمانية اللذين كان زعماء الكومنتانج يحاولون فرضهما عليه ، وشرع يعمل باستمرار على تحطيمهما وزيادة سلطته هو . وثار نزاع خطير قبل أن يمضى وقت طويل حول الشروط التى تلحق بالقرض الذى كان يوان يفاوض أصحاب المصارف الأجانب من أجله . فقد طالب أصحاب المصارف ضمانا لهذا القرض رهنا حيازيا لحصيلة ضريبة الملح ، على أن تحصل فى المستقبل بواسطة « جهاز الجمارك البحرية » . وكان هذا الجهاز، الذى يديره ايرلندى هو سير روبرت هارت كموظف فى الحكومة الصينية، قد استخدم من قبل للحصول على قروض أجنبية ؛ ولكن الذى اقترح بالنسبة لهذا القرض هو فى الواقع نقل السلطة على هذا الجهاز من يد

الحكومة الصينية — التى كانت الدول الأجنبية ما برحت لا تعترف بها — الى رجال المصارف والاصرار على نقل كل المبالغ المتحصلة الى المركز ولا يترك له شيء للأجهزة الادارية الصينية فى الأقاليم .

وقد اعترض كل من زعماء الكومنتانج ورئيس الوزراء والبرلمان بشدة على هذه الشروط . وكذلك اعترضت حكومة الولايات المتحدة برئاسة ويلسون ، على أساس أنها تنطوى على تدخل غير مشروع فى حرية الصين فى ادارة شئونها بنفسها . وأرغم أصحاب المصارف الأمريكيين على الانسحاب من مجموعة المصارف التى ستتولى القرض ، ولكن الباقين ساروا قدما فى الخطة ؛ وهذا ما فعله يوان أيضا ، بعد أن دبر اغتيال رئيس وزرائه المعين من قبل الكومنتانج — سانج شياوجن — بسبب تنديده بالاجراءات التى اتخذت فى الموضوع . وعند ذلك هاجم سان يات سن ، الذى كان قد امتنع طويلا عن مهاجمة يوان ، صراحة الاغتيال الذى دبر والشروط التى قبل بها يوان القرض . وأقام سان وأنصاره حكومة جمهورية منافسة فى نانكنج ونبذوا سلطة يوان ؛ ولكن سان لم تكن لديه قوة مسلحة كبيرة ونجح يوان فى طرده من نانكنج نحو الجنوب . وبعد ذلك حل يوان ما تبقى من البرلمان الجمهورى وشرع يعمل على اعادة حكم الفرد بوصفه امبراطورا . وعاد سان يات سن الى المنفى . بيد أن محاولة يوان أن يجعل نفسه امبراطوراً واجهت معارضة شديدة بصورة روع لها مستشاروه الأجانب ، ونصحوه بالانتظار . وتأجلت حفلات تنصيبه امبراطورا ولكنه استمر يحكم كدكتاتور بتأييد الزعماء الرجعيين .

وعند هذه النقطة تغير الموقف فجأة بنشوب الحرب العالمية فى سنة ١٩١٤ . وتحطمت مجموعة بنوك القرض بطرد الألمان ، وانتهزت اليابان الفرصة للاستيلاء على امتيازات الألمان فى شانتونج وللمطالبة بحقوق

اضافية كثيرة فى هذا الاقليم . وفى العام التالى تابع اليابانيون هذا العمل بتسليم انذار نهائى الى يوان شيه كاى — « الواحد وعشرين نقطة » — يتضمن مطالبا بعيدة المدى الى حد أنه من الواضح أنه قصد به جعل الصين دولة تابعة لليابان فى حين كانت الدول الكبرى الأخرى مشغولة بما فيه الكفاية الى حد لا يسمح لها بالتدخل الفعال . وحاول يوان تعديل الشروط ، ولكنه كان يدرك تماما أنه فى مركز لا يسمح له بالمقاومة المسلحة، وبعد مناقشات لا طائل من ورائها اضطر لقبول القسم الأكبر منها . ووضع هذا التسليم لسلطته على معظم الصين . فقد اعتبر مجرد أداة للعدوان اليابانى ، وتحول الشعور القوى المناهض للامبريالية فى الصين ضده وذابت سيطرته على الجزء الأكبر من البلاد عندما رفض سادة الحرب فى الأقاليم ، أو نواب الملك » اطاعة أوامره . وحاول الحصول على تأييد بالوعد باعادة الحكم البرلمانى وارجاع زعماء الكومنتانج . ولكن أحدا لم يثق فى وعوده. وأقام الجمهوريون ، بزعامة سان يات سن حكومة ثورية جديدة فى جنوب الصين .

وعند هذه النقطة ، فى يونيو سنة ١٩١٦ ، مات يوان شيه كاى فجأة ، وانتهى معه ما بقى من حكمه . وانقسمت الصين الى عدد من المناطق المستقلة كل منها يحكمها أحد سادة الحرب لا يهتم بأية سلطة مركزية ؛ ويحكم اقليمه دون تدخل فى شئون الأقاليم الأخرى أو يتحد مع سادة حرب مجاورين له فى محاولات لاقامة سلطة أوسع . واستمرت فترة الفوضى الكاملة هذه عشر سنوات ، حتى اللحظة التى انتصرت فيها الثورة الوطنية الثانية فى سنة ١٩٢٦ . وفى معظم هذه الفترة كان سان يات سن على رأس حكومة كومنتانج فى كانتون ، تمتد سلطته على منطقة كبيرة تارة وتقتصر على حدود ضيقة ، حتى فقد سلطته على كانتون نفسها أكثر من مرة ، تارة .

وفى هذه الأثناء كان يسيطر على شمال الصين مجموعة متغيرة من سادة الحرب كان أهمها شانج تسولين المانشورى والجنرال المسيحى فنج . وبعد نهاية الحرب العالمية رفضت الدول الكبرى الاعتراف بحكومة سان ؛ وسرعان ما تحول الكومنتانج يطلب العون من الروس ، الذين تزعموا بعد الثورة الروسية حركة الغاء جميع الامتيازات الخاصة مثل الامتيازات والسلطات الاقليمية التى حصل عليها الأجانب فى الصين .

وأعيد تنظيم الكومنتانج بمساعدة مستشارين روس على رأسهم بوردين ، ليكون حزبا صلب النظام على نطاق قومى ؛ واتخذت الخطوات نحو تدريب جيش قومى للكومنتانج وتجهيزه بالأسلحة والأفكار الاستراتيجية بزعامة شيانج كاى شك ، الذى كان يعتبر فى ذلك الوقت من الجناح اليسارى للحركة الجمهورية القومية . وفى هذه الأثناء جعلت الحكومات تجىء وتذهب فى شمال الصين بسرعة مذهلة . ففى سنة ١٩٢٢ كان وو بى فو قد هزم شانج تسولين وأعاد جمع برلمان سنة ١٩١٣ ونصب لى يوان هانج رئيسا ، ولكن لم تمض بضعة أشهر حتى كان لى قد هرب من بكين واستأنف سادة الحرب صراعهم ، وفى سنة ١٩٢٢ غير فنج الجانب الذى يؤيده وساعد شانج تسولين على هزيمة وو . ثم نصب توان شى جوى أحد سادة الحرب أيضا ، على رأس ادارة اقليمية وأصدر نداءات للفرق المتنابذة لترسل مندوبيها الى بكين لعقد «مؤتمر اعادة تنظيم» يقرر مستقبل الحكم فى الصين . وفى سنة ١٩٢٥ سافر سان يات سن الى الشمال لحضور هذا الاجتماع وبلغ بكين ؛ ولكنه مرض هناك ومات بالسرطان بعد بضعة أسابيع فى المستشفى ، ولم يتحقق شىء . وترك وراءه (وصية) صارت الأساس الذى قامت عليه ثورة الكومنتانج الجديدة فى السنة التالية .

ان المكان الصحيح طبعا لهذه التطورات ليس المجلد الحالى من هذه

الدراسة بل المجلد التالى . وكان من الضرورى تلخيصها هنا لأنه بدونها يكون من المستحيل اعطاء بيان لما أسهم به سان يات سن فى « الشـورة الصينية » أو توضيح الصورة الخلفية لأفكاره الاجتماعية . بيد أنى لست فى حاجة لأن أقول شيئا فى هذا المجلد عن النفـوذ الشيوعى الروسى ، كثر حوله الجدل ، على سير الثورة الصينية حيث أن ذلك ينتمى كلية للفترة اللاحقة على سنة ١٩١٧ . أما أفكار سان يات سن الاجتماعية والسياسية فكانت قد تكونت تماما فى معظم جوانبها قبل « الثورة الروسية » الكبرى بوقت طويل ولا تدين بشىء للوحى الروسى ، مهما كان تأثره بالنموذج الروسى فى أيامه الأخيرة فى اعـادة تنظيم الكومنتانج كحزب منظـم . ولا تشترك فلسفة سـان يات سن الاجتمـاعية فى شىء مع البلشـفية أو الماركسية . فقد كان قوميا نبذ مفهوم الصراع الطبقى تماما ورفض الاعتراف بأن الرأسمالية ، بوصفها متميزة عن الامبريالية الأجنبية ، هى العدو الذى يجب على الشعب الصينى أن يقاتله . وكان يؤمن بحماس بالديموقراطية الشعبية ويقف ضد السلطة المركزية باستثناء الفترة التى يكون فيها الصراع الثورى قائما فعلا . ولم يكن يتطلع الى حكم طبقة أو حزب كنتيجة مباشرة « للثورة » ، بل الى توزيع وظيفى لسلطات الحكم بهدف انشاء نظام من الضوابط والتوازن لمصلحة الرجل العادى . وبرغم أن مذاهبه الأساسية عرضت بعدة طرق مختلفة ، وفى كتاباته بصورة مفككة جدا فى كثير من الأحيان ، فان مضمونها الرئيسى واضح تماما ويبين اتساقا ملحوظا فى جميع مراحل تاريخه المغامر .

وأشهر مؤلفات سان اسمه « سان مين شوآى » (مبادىء الشعب الثلاثة) وهو يتكون ، فى الصورة التى ترجم بها الى الانجليزية ، من سلسلة من المحاضرات ألقيت فى سنة ١٩٢٤ العام السابق لوفاته . وقد ألقيت هذه المحاضرات دون اعداد سابق وأخذت بالاختزال . وأجاز سان

النص للنشر ولكنه لم ينقحه كثيرا . وتتألف المحاضرات الى حد كبير من اعادة لما كان يقوله ويكتبه منذ سنوات طويلة : فيمكن أن تتتبع اعلان « المبادىء الثلاثة » — للقومية والديموقراطية وتوفير مصدر الرزق — الى محاضرة ألقاها سنة ١٩٠٥ عن لاهاى . وقد شرع أكثر من مرة فى كتابه رسالة شاملة لعرضها ؛ وفى سنة ١٩٢٢ كان قد قطع شوطا عندما حرقت اصوله الخطية ومذكراته فى غارة على مركز قيادته . وتنطوى محاضراته ، فى النص الذى لدينا ، على كثير من الوقائع غير الدقيقة ، والتعبير فيها فضفاض جدا فى كثير من المواضع ، ولكن الأفكار الرئيسية تبرز واضحة وتتفق مع ما كتبه فى مناسبات أخرى . وأهم كتاباته الأخرى هما « برنامج للتعمير القومى » (نشر فى ثلاثة أجزاء سنة ١٩١٨) و « أسس التعمير القومى » (١٩٢٤) . وقد زكى فى « وصيته » هذين المؤلفين مع « مبادىء الشعب الثلاثة » والبرنامج الذى أقره « مؤتمر الكومنتانج القومى » فى سنة ١٩٢٤ ، باعتباره الميراث الذى تركه للشعب الصينى ليكون أساسا لبناء النظام الجديد .

وبرغم آن سان كان متمردا على التقاليد المتحجرة للحضارة الصينية فى أيامه فانه كان يؤمن ايمانا عميقا بعظم حضارة الشعب الصينى وبقدرته على خلق حضارة فى مستوى أية حضارة أخرى على الأقل ؛ واعتقد فى أنه من الضرورى لتحقيق ذلك التخلص من المانشو ، الذين شوهوا الحضارة القديمة ، واعادة تأكيد الاستقلال القومى الكامل واعادة الكرامة القومية والتضامن بين الناس بالتخلص من السيطرة الأجنبية . وتعلم دروس التنمية فى الغرب دون تقليده تقليدا سلبيا أعمى ، كما فعل اليابانيون . وكان على ثقة من أن الصين تنطوى على ثروات تجعلها أغنى بلاد العالم وتملك مصادر طبيعية لا تنتهى ؛ وعقد العزم على تنمية هذه المصادر باستخدام كل ما هناك

من أساليب فنية غربية فى الصناعة أو الزراعة . وقد أدرك تماما الصعوبات التى تعترض ذلك دون مساعدة رأس المال الأجنبى ، وكانت مشروعاته تتضمن الحصول على قروض كبيرة من البلاد الأكثر ثراء . ولم يكن لديه أى اعتراض ضد هذا الاقتراض ، بشرط أن يكون البلد الذى يأخذ مثل هذه القروض منظما الى درجة كافية ومستقلا فى اتجاهه بدرجة تسمح له بالوقوف فى وجه أى شروط لا يستطيع قبولها بشرف قبول الند للند . ولم ير سان ما يمنع من أن تكون البلاد المتقدمة اقتصاديا ، التى تحتاج الى أسواق لبضائعها وميادين لاستثمار فائض رأسمالى ، على استعداد لتقديم قروض بشروط مقبولة بمجرد أن يثبت الشعب الصينى ، بطرده حكامه الفاسدين واقامة دولة قومية حقيقية ، أنه لن يقبل بعد ذلك أن يعامل معاملة الأدنى أو أن يستغله الرأسماليون الأجانب . وكان مفهوم الاستقلال القومى عنده ينطوى على مفهوم القوة التى تستخدم فى مقاومة أى اعتداء بالعنف من الخارج ؛ ومن ثم أراد أن يبنى جيشا قوميا مدربا وحسن التجهيز كأداة للثورة . ولكنه كان يدرك تمام الادراك أيضا أن قدرة الأمة على مقاومة الاستغلال الأجنبى والاعتداء ليست موضوع القوات المسلحة التى تحت تصرفها فحسب ، ولكن روح شعبها أيضا — كما ظهر بوضوح فى نجاح استخدام القوميين الصينيين للمقاطعة كسلاح ضد كل من البريطانيين واليابانيين .

وعندما أقيمت « عصبة الأمم » فى نهاية الحرب العالمية الأولى دعا سان الحكومات التى اجتمعت لتأليفها الى الاهتمام بتنمية البلاد المتخلفة اقتصاديا بمساعدة رءوس أموال تقدمها البلاد الأكثر تقدما ، على أساس أن هذه المهمة هى أهم ميادين خدمة عصبة الأمم . لقد كان من أول المشرين بانجيل « الحرب ضد العوز » على نطاق عالمى ولم يستطع أن

يفهم كيف أن نداءه لذلك الجهاد الانسانى الكبير لم يحظ باستجابة كبيرة فقد كان الأمر كله يبدو له بسيطا ، وكان على ثقة من أن عصبة الأمم لن تستطيع تحقيق أى شىء من أجل سلام العالم الا اذا بدأت بالعمل على حل المشكلة الكبرى ، مشكلة الشقاء البشرى فى أحضان وفرة كامنة .

ولم يبد سان فى خططه من أجل التنمية الاقتصادية القومية أية مخاوف من أن اتباع الأساليب الفنية الغربية قد يدمر الطابع المميز للمدنية الصينية ؛ بل على النقيض من ذلك ذهب الى أن اتباعها هو السبيل الوحيد لانقاذ المدنية الصينية من خطر الاكتساح بالغزو ، أو يتيح أى أمل لنشرها بين الشعب كله . كما لم تكن لديه أية مخاوف من أن اشتراك الرأسماليين الصينيين سيعيد فى الصين الصراعات الطبقية التى شهدها الغرب . بل الواقع أنه أصر على أنه يجب ارغام كل من الرأسماليين الأجانب والوطنيين على العمل داخل اطار قوة من السيطرة السياسية الديموقراطية ، وأنه يجب على الدولة أن تقبل مسئولية حماية الناس ضد الاستغلال وضمان ظروف عمل طيبة . وفيما يتعلق بالزراعة تبع هنرى جورج فى دعوته لفرض ضريبة على القيم العقارية تساوى قيمة الأرض دون ما يدخل عليها من تحسينات ؛ واقترح الى جانب ذلك اعادة توزيع الحيازات لمصلحة من لا يملكون أرضا ولمن كانت أرضهم أقل أو أضعف من أن توفر لهم ولعائلاتهم حدا معيشيا معقولا . وأراد أن تقوم حملة ضخمة لتحسين الأساليب الفنية الزراعية ونشر الأساليب التعاونية فى استخدام أدوات الزراعة كما فى التسويق وشراء الاحتياجات . وفى الصناعة كان على استعداد كامل لأن يترك للرأسماليين الحرية بشرط خضوعهم لمجموعة قواعد تنظيمية تضعها الدولة لحماية مصالح العمال . وقد تصور أن صاحب العمل والعامل على السواء سيقبلون « المبادىء الثلاثة » وسيعتبرون أنفسهم خداما للأمة على استعداد لتلبية

ندائها وتربطهم بعضهم ببعض المشاركة فى هذه الخدمة . وعلى هذا الأساس رفض ، بوصفه داعية قوميا ، فكرة الصراع الطبقى كلها باعتبارها تنطوى على نفى للهدف القومى المشترك .

وصحيح أن سان تحدث أحيانا عن أفكاره باعتبارها فى النهاية مطابقة للأفكار الأساسية فى الاشتراكية ، أو حتى فى الشيوعية . وقال فى كتابه « المبادىء الثلاثة » ان مبدأه الثالث « توفير الرزق » (مينج — شنج) « هو الشيوعية ، هو الاشتراكية » ، ولكنه قال أيضا انه اختار عمـــدا تعبير « توفير الرزق » مفضلا اياه على « الاشتراكية » التى وصفها بأنها « التعبير الغربى » لكى يميز اتجاهه عن اتجاه الاشتراكيين الغربيين الذى يضع الثقل على الخلافات الطبقية . ولعله افترض أن الرأسمالية لابد أن تنتهى مع الوقت ، ومن المؤكد أنه فكر فى أن قسما كبيرا من الاستثمار الذى تحتاجه التنمية الاقتصادية فى الصين لابد أن يتم تحت الاشراف العام مباشرة . ولكنه كان يعتقد اعتقادا راسخا أن الصين لا تستطيع الاستغناء فى موقفها الراهن عن الرأسماليين . وقد عرض موقفـه فيمـا يتعلق بالشيوعية بوضوح فى « البيان » الذى أصـــدره مع چوفه ، مبعوث السوفييت ، بمناسبة قبول مساعدة السوفييت .

« ان الدكتور سان يات سن يعتقد أن النظام الشيوعى ، أو حتى النظام السوفيتى ، لا يمكن تطبيقه فى الصين فى الوقت الحاضر بسبب عدم وجود الظروف التى تسمح باقامة الشيوعية أو السوفيتية بنجاح . ويشاركه مستر چوفه فى وجهة النظر هذه تماما ، وهو يعتقد أيضا أن أهم مشاكل الصين وأكثرها الحاحا هى تحقيق الوحدة القومية وبلوغ الاستقلال القومى الكامل » .

وواضح أن سان نفسه كان يقول نفس الشىء . فهدفه كان توحيد

الشعب الصينى ، باستثناء سادة الحرب المستعصيين والخونة خدام الدول الأجنبية ، تحت لواء القومية — وليس تقسيمه الى طبقات متصارعة .

وتأتى بعد « المبادىء الثلاثة » فى مذهب سان الاجتماعى مباشرة ، الدعوة الى « الدستور الخماسى » . فهو يعرض ، بدلا من التقسيم المعروف فى الحكم الى ثلاثة عناصر — تشريعى وتنفيذى وقضائى ، خطة خماسية باضافة عنصرين آخرين . ويتعلق هذين العنصرين « بالاختبار » و « الرقابة » على التوالى . ومهمة هيئة « الاختبار » الأولى هى اختيار المرشحين للمراكز العامة — وبعبارة أخرى تخلف « مجالس الاختبار » القديمة ، التى كانت فى عهد المانشو ، فى وظيفتها ، ولكنها تصلح أساليبها بحيث تأخذ بجميع صور المعرفة الحديثة المفيدة — بما فى ذلك « دراية » الغرب الفنية . أما هيئة « الرقابة » فانها تكون مسئولة عن التحقيق مع الموظفين غير الأمناء وغير الجديرين ومراقبة سير ادارة الأعمال العامة بأكملها .

ويوضع كل من هذه الأجزاء الخمسة من جهاز الحكم ، طبقا لخطة سان ، فى يد مجلس منتخب (يوان) منفصل ؛ ولكل مجلس سلطة مساوية للمجالس الأخرى فى المجال المخصص له . وهكذا فان مفهوم سان فى الحكم « تعددى » فى جوهره ؛ ولكن وراء المجالس الخمسة توجد السلطة المباشرة للشعب كله والمتمثلة فى أنظمة المبادأة والاستفتاء وعزل أى ممثل لا يروقه . وقد اعتبر أن هذا الجمع بين السلطة الشعبية المباشرة والادارة الوظيفية يمثل التوفيق المرضى الوحيد بين « الخبرة » والديموقراطية .

بيد أن سان لم يقترح اقامة نظامه الجديد فى الحكم على الفور ؛ وقال ان خلق النظام الاجتماعى الجديد يتضمن ثلاث مراحل متعاقبة — الثورة والوصاية والانجاز . فخلال المرحلة الأولى ، التى لابد أن تتم تحت

السيطرة العسكرية ، تهزم الثورة أعداءها وتقيم الجمهورية . وبمجرد انتهاء الصراع من أجل الجمهورية ، تتنحى المرحلة العسكرية لمرحلة الوصاية التى ينشىء خلالها زعمــاء الحــزب المنتصر الأنظمة الأساسية الجديدة ويقومون بحملة كبرى لتعليم النــاس الاتجاهات الاجتماعية والأساليب الفنية الجديدة . وعندئذ تنتهى المرحلة الثانية بسرعة وتأتى الثالثة ، التى يكون الناس فيها متمتعين بالحكم الذاتى الديموقراطى الكامل فى ظل « الخطة الخماسية » . ومن الملاحظ أن المرحلة الثانية من هذه المراحل تشبه بعض الشيء المفهوم الشيوعى عن « الدكتاتورية » ، وبخاصة فى الدور الذى يقوم به الحزب طوال قيامها . ولكن الذى لا جدال فيه أن « دكتاتورية » سان لم تكن دكتاتورية طبقة ، وكانت فكرته عنها أنها لن تدوم أكثر من بضع سنوات يتم ابانها اقامة أنظمة « الدستور الخماسى » فى جميع أنحاء اقليم جمهورية الصين الشاسع .

ويبدو أن هناك تعديلا أدخله سان على مذهبه الأول فى آخر عرض للمراحل الثلاثة التى يتم بواسطتها ميلاد الدستور الخماسى . اذ كان فى أول الأمر قد صور الأمر كما لو كانت كل من المراحل الثلاث تأخذ دورها وتصل الى نهايتها فى جميع أنحاء الصين فى وقت واحد . ولكنه فى النص المنقح لكتابه « أسس التعمير القومى » (١٩٢٤) تحول الى الرأى القائل بأن الضرورة قد تدعو لأن يتم الانتقال فى أوقات مختلفة فى المناطق المختلفة ، واستبدل بمفهوم السيطرة المركزية فى عملية الانتقال مفهوما يعلق أهمية أكثر بكثير على البناء من أسفل عن طريق تنمية الأنظمة المحلية والاقليمية وديموقراطيتها استعدادا لاعادة التنظيم على أساس مركزى .

ولم يأخذ سان فكرة المراحل الثلاث هذه من الروس ، وان كان مما لا شك فيه أنه عرف المراحل الأولى للنزاع بين الماركسيين حول «ديكتاتورية

البروليتاريا » . كما أنها ليست قطعا ثمرة مشورة روسية بعد سنة ١٩١٧ . فقد عبر عنها من قبل بأكملها فى كتابه « برنامج التعمير القومى » الذى نشر سنة ١٩١٨ وكان قد وضعه قبل ذلك بمدة كبيرة . والواقع أن هذه الفكرة أدت الى اثارة الجـدل بينه وبين عـدد من رفاقه الثوريين فى سنة ١٩١٢ ، عندما اتهمهم بأنهم يتعجلون الأمور أكثر مما ينبغى فى اقامة أنظمة الحكم الديموقراطى البرلمانى قبل أن يعودوا الناس على فكرتها ، التى كانت غير مألوفة لديهم بالمرة ، أو تدعيم أسس النظام الجمهورى مقدما . وكان قد أراد منهم ، بعد توقف القتال ، أن يقبلوا فكرة الحاجة الى فترة من الوصاية تحت زعامة يعينها الحزب ، وحذرهم من خطر انهيار النظام الديموقراطى اذا فرض على الناس دون أى اعداد سابق لهم فى استخدامه . وقد هزم فى هذه القضية ، وكانت هزيمته ، كما قال هو نفسه ، عاملا من العوامل التى جعلته على استعداد فى سنة ١٩١٢ للتنحى عن الرئاسة والتركيز على مهمة التعمير الاقتصادى .

لقد أعطيت كل هذا المكان لأفكار سان يات سن برغم أنى لا أعتبره اشتراكيا لأنه مما لاشك فيه أن نفوذه كان يدفع بشدة فى اتجاه اشتراكى ؛ ولأن كثيرا من تلاميذه كانوا ، أو صاروا ، اشتراكيين فعلا . فضلا عن أنه توجد صلة وثيقة لا انفصال لها بين القومية والاشتراكية فى البلاد المتخلفة اقتصاديا كما سنرى فى الجزء التالى من هذا المؤلف . ولم يصر من الواضح أن هذه الصلة تجسدت فى حركات وتيارات فكرية فعلا الا بعد « الثورة الروسية » فى سنة ١٩١٧ ، وكنتيجة لها الى حد كبير . ولكن سان يات سن كان قد أدرك أهميتها قبل ذلك بوقت طويل ، بسبب تجربته لوقع سياسات الدول الكبرى الامبريالية المتصارعة على الصين ، وبسبب اقتناعه بأنه لا أمل للبلاد المستعمرة وشبه المستعمرة فى انقاذ نفسها من الغزو والاستغلال

الا بناء دول قوية تبادر بادخال الأساليب الفنية الحديثة وتستخدم ضد الامبرياليين جميع أسلحة المقاومة المذهبية والحضارية التى تزودها بها القومية » وكذلك أسلحة التنظيم الاقتصادى والتمرد المسلح . أن سان يات سن ، أكثر من أى مفكر اجتماعى آخر ، بلور مفهوم القومية الديموقراطية كأداة لتحرير الشعوب المضطهدة ، وحاول أن يجمع كل الطبقات » باستثناء الرجعيين المستعصيين ، وراء الشعار «الكونفوشيتوسى» كل ما تحت السماء سيعمل لصالح الأمة . ورفض صراحة ، لا « حرب الطبقات » وحدها ، بل والمفهوم المادى للتاريخ بأكمله كما قدمه ماركس ؛ وأصر على أن العوامل القومية والحضارية لا تقل أثرا عن العوامل الاقتصادية فى تحديد سير النمو وان فهم القوى الاجتماعية يجب أن يقوم على معاملة الانسان باعتباره « كائنا كاملا » وليس فى علاقاته الاقتصادية فحسب . ولا يعنى ذلك أنه قلل من أهمية العوامل الاقتصادية ، ولكنه لم ينظر اليها على أنها تدفع الناس نحو هدف محدد سبقا ، بل باعتبارها قوى نعمل على اخضاعها لسيطرة وتوجيه الروح البشرى كما تعبر عنها التقاليد وكما تتمثل فى الارادة الخلاقة للمجتمع القومى .

الفصل السابع والعشرون

اليابان

لم يكن لدى اليابان حركة اشتراكية واسعة الانتشار قبل الحرب العالمية الأولى ، وكل ما كان هناك من اشتراكية فى ذلك الوقت انتهى أمره تماما تقريبا فى سنة ١٩١١ عندما اعتقلت الحكومة الزعماء الاشتراكيين وأعدمت عددا كبيرا منهم بعد محاكمات سرية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الدستور . وقد اتهم الرجال الذين أعدموا بأنهم فوضويون ويمارسون أعمالا ارهابية : ويبدو ، فى الحقيقة ، أنهم كانوا فى الغالب من أنصار العمل المباشر الذين تأثروا « بعمال العالم الصناعيين الأمريكيين » . وكان د . كوتوكو ، أشهر الضحايا ، قد عمل فى الولايات المتحدة بضع سنوات ثم عاد يدعو الى « العمل المباشر » ويعارض النشاط البرلمانى ؛ ولكن اضطهاد سنة ١٩١١ لم يقتصر بأى حال على مجموعته وحدها ، وان كانوا هم أكثر من تعرض للمعاناة . اذ أن السلطات انتهزت الفرصة لتحطيم جميع المنظمات الاشتراكية ومعظم التنظيمات النقابية واخماد الصحف الاشتراكية واعتقال كثيرين ممن هربوا من الاعدام ؛ وكان من المستحيل أن تقف الحركة على قدميها ثانية الا بعد سنة ١٩١٤ بمدة طويلة ، عندما بدأت الاضرابات تندلع ضد ارتفاع تكاليف المعيشة . ولم يرجع النشاط الاشتراكى على نطاق كبير الا بعد سنة ١٩١٨ .

وللاشتراكية اليابانية بدايتان متميزتان عن بعضهما — بين المثقفين وبين العمال الذين لم يكن لهم حق الانتخاب . وقد سبقتها حركة تحررية كانت

تركزت حول الصراع من أجل الحكم البرلمانى المسئول ؛ وجاءت التعبيرات الأولى عن الأفكار الاشتراكية من المثقفين التحرريين أساسا وقد تعلموها من أوروبا أو الولايات المتحدة . وكان هناك أيضا أتباع لهنرى جورج ، على رأسهم يوكيش تاجوشى الاقتصادى وصاحب صحيفة « ذى توكيو ايكونوميست » ورئيس تحريرها . وتحول السياسى التحررى الشيخ فيريموريانو الى الاشتراكية فى سنة ١٩٠٢ وكتب كتابه « المجتمع الجديد » الذى خطا بانتشار واسع جدا . وأسس زعيم تحررى آخر ، هو كونت اتياجاشى ، « نادى دوكاى » فى سنة ١٩٠٠ بأفكار اشتراكية الى حد كبير . وقبل ذلك بعام كان القصصى المعروف روكو توكوتومى قد كتب قصته الاشتراكية « كيروشيو » (رياح الشتاء) التى كان لها أيضا أثر كبير . وهناك قصصى اشتراكى آخر ذو نفوذ هو ن . كينوشيتا الذى ظهر كتابه « أعمدة النار » فى سنة ١٩٠٣ : وكان أحد مؤسسى الحزب الاشتراكى قبل ذلك بعامين .

وبلغت هذه الحركة الاشتراكية الثقافية ، التى بدأت قبل ١٨٩٠ ، ذروتها ابان العقد الأول من هذا القرن . ولكن منذ وقت الحرب اليابانية الروسية ، التى عارضها معظم الاشتراكيين بشدة ، أخذت تتراجع بسرعة ، الا بين الطلبة ؛ كما أن كثيرا من المثقفين الذين كانوا قد عبروا عن عطفهم على الاشتراكية وأكدوا ملاءمتها للروح اليابانية تحولوا ضدها بشدة عندما ظهرت بوصفها مذهبا دوليا . وكان مثل هؤلاء « الاشتراكيين » قد جذبتهم الفكرة عندما بدا أنها تضع الثقل على خدمة الدولة ضد الأنانية الفردية ، بل وأكدوا أن اليابان اشتراكية فعلا فى روحها ولا تتطلب سوى الديموقراطية لتكون اشتراكية فى الواقع ؛ وعندما أكدت جمهرة الاشتراكيين المنظمين تضامنها مع الشعب الروسى ضد الاوتوقراطيين والامبرياليين فى

كل من الدولتين انشق هؤلاء الأشخاص بشدة على الاشتراكية ، وتحـول بعضهم الى اضطهاد الاشتراكيين .

ونمت جنبا الى جنب مع « اشتراكية » المثقفين هذه حركة اشتراكية بروليتارية صغيرة فى التسعينات من القرن الماضى . وكانت اليابان منذ أمد طويل بلد « الطوائف الحرفية » المنظمة تنظيما قويا لحماية الحرفة ولتقديم الخدمات المختلفة ، وخلال التسعينات الماضية حولت بعض هذه «الطوائف» نفسها الى نقابات على النمط الغربى بزعامة رجال مثل ساكنويو أوتا ، من عمال طلاء الجدران ، و س . سايتو ، من نجارى السفن ، وكوّن طباعو طوكيو نقابة فى سنة ١٨٩٠ . بيد أنه لم يحدث أى تطور كبير الى أن نشبت الحرب الصينية اليابانية ، التى تلتها عدة اضرابات للمطالبة بأجور أعلى لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة . وعندئذ عاد ســن كاتاياما (١٨٥٨ — ١٩٣٣) ، أحد الشخصيات المرموقة فى الفترة التالية ، من الولايات المتحدة وشرع يعمل على خلق حركة اشتراكية لها أساس من التنظيم النقابى . وكان كاتاياما ، وهو من أبوين من الفلاحين ، طباعا فى طوكيو ثم عمل فراشـا فى الجامعة . وفى سنة ١٨٨٤ ذهب الى كاليفورنيا يطلب تعليما عاليا وتابع سلاسل متعاقبة من المحاضرات فى عدد من الكليات والجامعات الأمريكية وهو يقوم بأعمال يدوية يومية ليكسب عيشه . وتخرج فى سنة ١٨٩٢ ثم قضى السنوات الثلاث التالية فى دراسات أخرى وبعد ذلك عاد الى طوكيو ، حوالى سنة ١٨٩٥ ، وشرع يعمل فى تحقيق المهمة التى كرس نفسه لها . وفى سنة ١٨٩٧ كان قد صار سكرتير « نقابة عمال الصلب » التى تكونت حديثا وأسس صحيفة « ذى ليبورووررلد » وأنشأ جمعية اسمها « رودو كوناى كيسيكا » (جمعية تأسيس النقابات) . وفى العـام التـالى وقع اضراب كبير فى سكة حديد نيبون ونجح فى تنظيم « نقابة عمال السكك

الحديدية » وكذلك فى تحويل عدد من « الطوائف » فى صناعات البنــاء وأشغال الخشب الى نقابات . وتكونت نقابات أخرى فى أحواض السفن والترسانات التابعة للحكومة وبين عمال الورش البحرية . والى جانب « رودو كوناى كيسيكا » أسس سن كاتاياما والاستاذ الجامعى ايسوايب ، معاونه المثقف الرئيسى ، « الاتحاد الاشتراكى » فى طوكيو سنة ١٨٩٧ ، وشرعا أيضا فى انشاء عدد من جمعيات التعاون الاستهلاكى — فى اتصال وثيق بالنقابات — وقد استطاع بعضــها أن يظل قائما عنــدما أخمدت النقابات .

وقد سمح للحركة حتى هذه النقطة بالتقدم دون تدخل كبير من جانب السلطات ، وان كانت صحيفة كاتاياما « ليبور وورلد » قد تعرضت أحيانا لبعض المصاعب مع الرقابة . وفى سنة ١٨٩٩ أنشأ عدد من أساتذة الجامعات، وقد روعهم نمو حركة عمالية صلبة ، حزب « اتحاد الاصلاح الاجتماعى » الذى قصد به أن يوجه المثقفين من ذوى الاتجاهات الاشتراكية الى ألوان من النشاط أقل خطورة ، وساعدت هذه الهيئة على اصدار قانون فى العام التالى يضفى الصبغة القانونية على الجمعيات التعاونية . بيد أن السلطات ارتاعت فى نفس هذه الســنة ، ووضعت موضــع التنفيذ « قانون شرطة السلام العام » الذى يحرم الاضراب ويضع قيودا شديدة على حقوق التنظيم السياسى والتظاهر والاجتماعات العامة والتكتل النقابى . ومنذ ذلك الوقت أصبحت الشرطة مسلحة بسلطات واسعة جدا لاخماد الحركات الاشتراكية والعمالية . ولم تستخدم هذه السلطات بشدة باستمرار ، ولكن كان يمكن الالتجاء اليها فى أى وقت ترى الحكومة ذلك . وقد حرم على النساء والطلبة بصفة خاصة الانضمام الى الاتحادات السياسية أو حضــور اجتماعات سياسية ، وكان للشرطة الحق فى حضور أى اجتماع سياسى

أو نقابى وحله عندما ترى ذلك مناسبا ؛ وكانت هناك رقابة مشددة جدا على الصحف والمجلات الاشتراكية والعمالية ، التى كانت عرضة للمصادرة اذا نشرت مقالات هدامة ، كما يمكن اغلاقها نهائيا ومصادرة المطبعة فى حالة العودة . وجعلت هذه القواعد حياة « المهيجين » وصحيفتى اليسار معرضة للمخاطر بشدة . فكل زعيم تقريبا دخل السجن أكثر من مرة ، وأخمدت الصحف المرة تلو المرة ثم عادت تحت أسماء جديدة . وصار الاخماد شديدا بصفة خاصة ابان الحرب الروسية اليابانية سنة ٤ — ١٩٠٥ . ثم تراخى فترة بعد سقوط وزارة كاتسورا عندما سمحت وزارة سايونجى لفترة بحرية أوسع فى الدعاية والتنظيم . ولكن هذه الحرية لم تدم طويلا . اذ تجدد الاخماد فى سنة ١٩٠٨ وبلغ الاضطهاد فى المحاكمات « الفوضوية » الكبرى سنة ١٠ — ١٩١١ حدا دمر الحركة الاشتراكية تقريبا .

ولم يقض « قانون الشرطة » الجديد فى سنة ١٩٠٠ على نشاط الاشتراكيين على الفور . فالقانون الدستورى الجديد الذى صدر فى سنة ١٨٩٩ ، والذى كان المفروض أنه سيجىء بصورة من الحكم البرلمانى — ولكن مع تقييد حق الانتخاب واستمرار تعيين الوزراء بواسطة الملك ومسئوليتهم أمامه وليس أمام البرلمان — تلاه فى سنة ١٩٠٠ تكوين « اتحاد حق الانتخاب للبالغين » ؛ وفى العام التالى عقدت الجماعات الاشتراكية اجتماعا وقررت انشاء حزب ديموقراطى اشتراكى بهدف دخول الانتخابات ، وان لم يكن هناك أمل كبير فى الحصول على مقاعد الا بعد توسيع حق الانتخاب . وأصدر الحزب الجديد « بيانا » يقوم الى حد كبير على الأفكار الاشتراكية الغربية . وردت الحكومة على الفور باضطهاد رؤساء تحرير الصحف الأربع التى جرأت على طبع « البيانات » وباخماد

الحزب ، الذى تحول عندئذ الى « اتحاد الدعاية الاشتراكية » (شاكاى شيوجى كيوكاى) ، هربا من قرار الحل . وكان الزعماء الرئيسيون فى هــذه المرحلة هم سن كاتاياما والأستاذ ايب والصحفيون د . كوتوكو وساكاى وك . بنشيكاوا ، الذى كان يعمل فى اتصال وثيق مع مجموعة كاتاياما ، والقصصى ن . كينوشيتا . ومنحتهم احدى الصحف الشعبية ، هى « نيكورد » ، تأييدها بأن نشرت سلسلة من المقالات الاشتراكية بقلم ايب وبالدعوة الى القيام بمظاهرة كبرى فى الهواء الطلق اتخذت فيها قرارات تطالب بتشريعات المصانع وبحق الانتخاب للجميع . وقد منعت الشرطة المظاهرة فى أول الأمر ؛ ولكنها سمحت بها بعد ذلك على شرط ألا يحضرها أكثر من ٥٠٠ شخص . ولكن ظهر عشرة أمثـال هذا العدد ولم تستطع الشرطة شيئا . وعندما أخمد الحزب الاشتراكى نظمت صحيفة شعبية أخرى ، هى « يوروتزو » ، هيئة جديدة تحت اسم «ريسودان» (الرابطة التقدمية) ببرنامج يضم معظم المطالب الاشتراكية . وكان كوتوكو وساكاى هما الكاتبان الرئيسيان فى هذه الصحيفة ، التى حملت ابان السنتين التاليتين نواء الدعوة لسياسة تقدمية وكسبت قدرا كبيرا من التأييد بين الطلبة كما بين العمال . ولكن فى سنة ١٩٠٣ ، عندما بدأت تتجمع سحب الحرب بسبب النزاعات اليابانية الصينية فى كوريا ومنشوريا ؛ اعترض أصحاب صحيفة « يوروتزو » على الموقف المناهض للحرب الذى اتخذه أكبر كتابهم وأرغم كوتوكو وساكاى على الاستقالة . وكان كاتاياما قد حـول صحيفته « ليبـور وورلد » الى صـحيفة يوميـة فترة ما فى سـنة ١٩٠٢ ؛ ولكنه لم يستطع الاسـتمرار فى اصـدارها ، فعـادت الى الصـدور فى صـورة مجـلة نصف شـهرية . وعنـدما وقـع الانفصـال عن « يوروتزو » تضافرت الجمـاعات الاشـتراكية ، بمسـاعدة دكتور

توكيورو كاتو — الذى سيصير فيما بعد مندوبا فى « المؤتمر الاشتراكى » فى شتوتجارت ، فى انشاء صحيفة جديدة هى « هيمين » يحررها كوتوكو وساكاى ؛ وصارت هذه الصحيفة على الفور الملتقى الرئيسى للحركة الاشتراكية ، لا فى طوكيو وحدها ، بل فى جميع أنحاء المراكز الصناعية . وفى هذه السنة ذاتها عقد الاشتراكيون « مؤتمرا قوميا » فى أوساكا وأصدروا « بيانا » آخر يبدو أن الشرطة لم تمسسه بشىء . والواقع أن الاشتراكية بلغت ذروة نفوذها بين المثقفين فى ذلك العام ، ولكنها واجهت أيضا أول أزماتها التى نشأت عن الانقسامات حول خطر الحرب مع روسيا .

وأناب مؤتمر ١٩٠٣ كاتاياما لحضور « المؤتمر الاشتراكى الدولى » فى امستردام فى العام التالى ؛ وفى نوفمبر سنة ١٩١٣ غادر اليابان ليقوم بجولة فى الولايات المتحدة فى مهمة دعائية قبل أن يتوجه الى أوروبا . وفى أثناء غيابه قام الاتحاد الاشتراكى وصحيفة « هيمين » بحملة دعائية قوية . ونشرت « هيمين » ترجمة « للبيان الشيوعى » صادرته الشرطة على الفور ، كما نشرت ترجمة لعدة كتب ونشرات اشتراكية أخرى . ونظم « الاتحاد » عددا من الاجتماعات المنفصلة للنساء ، اللاتى لم يكن من المسموح لهن بحضور اجتماعات الرجال ؛ وأحرزت حركة الطلبة الاشتراكية تقدما سريعا . وعندما نشبت الحرب أرسل الاشتراكيون رسالة تحية وتضامن الى الروس ، ونشرت هذه الرسالة فى « اسكرا » مع رد أخوى قد يكون كاتبه هولينين . وفى امستردام تصافح كاتاياما علنا مع بليخانوف رمزا للتضامن بين العمال الروس واليابانيين .

وأدت هذه الأحداث الى بداية حملة اضطهاد شديدة قامت بها الشرطة . فاعتقل كثيرون من الزعماء الاشتراكيين وسجنوا — بيشيكاوا مدة سبعة أشهر وكوتوكو لمدة خمسة أشهر — وأخمدت « هيمين » نهائيا بعد أن

صودرت عدة مرات . وحلت على الفور محلها صحيفة جـديدة ، هى « شوكوجن » (الكلمة المستقيمة) ، وأغلقتها الشرطة هى أيضا قبل نهاية سنة ١٩٠٥ . وكانت مناسبة هذا الاضطهاد الثانى هى سلسلة من الشغب كانت قد بدأت فى طوكيو فى سبتمبر سنة ١٩٠٥ وامتدت بسرعة الى مدن أخرى . وكانت هذه الحركات تلقائية لم يكن الاشتراكيون هم مثيروها تماما ولا زعماؤها . فقد انبثقت عن التذمر العام من ظروف الحرب وعن النفور من سياسة الحرب التى اتبعتها الحكومة . واستدعى الجنـد ، وأخمدت هـذه الحركات بشدة . وحدثت ثانية اعتقالات كثيرة وتحطم « الاتحاد الاشتراكى » . ولكنها أدت الى سقوط وزارة الحرب التى كان يرأسها كاتسورا والعودة الى سياسة أكثر تحررية برئاسة سايونجى .

وانتهز الاشتراكيون فرصة التغيير الوزارى وأنشأوا عددا من الصحف الجديدة ؛ وفى فبراير سـنة ١٩٠٦ ألفوا حزبا اشتراكيا بزعامة دكتور كاتو ، وبدأوا يكونون له فروعا فى المدن الكبرى . وفى مارس قام عمـال الترام فى طوكيـو باضراب وأوقفوا حركة المرور بأكملها وحصـلوا على انتصار كامل . وقبل نهاية العـام أعيد اصـدار « هيمين » تحت اشراف كوتوكو وساكاى ثانية . وعندئذ وقع ، فى فبراير سنة ١٩٠٧ ، الاضراب الكبير فى مناجم نحاس « آسيو » وكان على رأسه ناجاووكا ، الذى كان قد كون لنفسه مركزا ذا نفوذ عن طريق صحيفته « صـديق المعدنين » وكمؤلف لأغانى الطبقة العاملة التى كانت توزع عـلى نطاق واسـع فى صـورة وريقات صغيرة . وحدث بمناسبة اضراب المعدنين شغب خطـير وأصيبت ممتلكات الشركات باضرار كبيرة . واستدعى الجند ، وحدث قتال يدوى قبل تسليم العمال وقبض على أكثر من مائتين من المضربين ؛ وأخمدت « نقابة المعدنين » التى تألفت سنة ١٩٠٣ ورفضت الشركات

اعادة المضربين ، ونجحت فى احلال عمال من « ذوى السيقان الســوداء » محلهم . وفى أثناء قيام الاضراب عقد الحزب الاشتراكى مؤتمرا بقصــد اعادة النظر فى السياسة التى كانت قد وضعت فى العــام الســابق وحدث تنافس شديد بين اليسار واليمين . وكان كوتوكو قد زار الولايات المتحدة فى سنة ١٩٠٧ وعاد يؤيد « العمل المباشر » و « النقابية الصناعية » صراحة ويعارض العمــل السياسى . وكان المؤتمر الاشتراكى فى ســنة ١٩٠٦ قد ضمن برنامجه بندا يتقيد بمقتضاه بالعمل « داخل حدود القانون » ؛ وكان ذلك أثناء غياب كوتوكو . وفى نوفمبر سنة ١٩٠٧ نجح هو ومجموعته ، فى غياب كاتاياما ، فى حذف هذا البند وان لم ينجحوا فى ادخال تعديلهم الايجابى . وجاء البرنامج الوسط الذى أقر مقيدا الحزب « بتغيير المجتمع القائم تغييرا جذريا راديكاليا ، وبالدعوة ضد النزعة العسكرية والنزعة الدينية ، وبالحملة من أجل تعميم حق الاقتراع للبالغين » . وهزم اقتراح كوتوكو الخاص بحذف الاشــارة الى حق الاقتراع للبالغين ، كما هزم اقتراح تاتزوى بتأكيد الحاجة الى « العمل البرلمانى » .

وكان فى هذه القرارات الكفاية لأن تخمد الحكومة الحزب الاشتراكى ولأن يقوم نزاع حاد بين أنصار العمل البرلمانى وأنصار العمل المباشر . وعاد كاتاياما الى اليابان من أمريكا بعد المؤتمر مباشرة وتزعم البرلمانيين الذين ألفوا جمعية جديدة ، وليس حزبا ، اسمها « دوشيكاى » . وأنشأ كوتوكو وساكاى جمعية منافسة ، هى « كيينوكاى » ، وأصدرت كل من المجموعتين صحيفة جديدة تؤيدها فى الرأى . وبرغم أن جماعة كاتاياما كانت تصر على ضرورة العمل البرلمانى فانها لم تكن معارضة « للعمــل المباشر » — وقد أيد كاتاياما نفسه الاضراب العام فى امستردام . فى حين كانت جماعة كوتوكو ضد العمل البرلمانى بعنف .

وعند هذه النقطة ، فى يونية سنة ١٩٠٧ ، قامت مجموعة أخرى من معدنى النحاس الذين يعملون فى مناجم « بسى » باضراب ، وتكررت الأحداث التى كانت قد وقعت فى « آسيو » قبل ذلك ببضعة شهور . ففد وقع شغب هذه المرة أيضا وأصيبت الممتلكات باضرار كبيرة ؛ وجلب الجند أيضا لاخماد الحركة واعتقل عدد كبير من المعدنين . وكان اضراب « بسى » ، مثل سابقه فى « آسيو » تلقائيا : فقد انبثق من ظروف عمل سيئة للغاية ومن الاحتجاج ضد التصرفات الاستبدادية من جانب «مقدمى» العمال فى المناجم . وذعر كثير من الاشتراكيين المعتدلين من حوادث الشغب ، وزاد الذعر بسبب الموقف المتطرف الذى اتخذته جماعة كوتوكو من الاشتراكيين . وفى الوقت الذى كان فيه الصراع بين فريقى الحركة الاشتراكية فى ذروته تشاجر كاتاياما مع زميله الرئيسى فى جمعية « دوشيكاى » ، ك . نيشيكاوا . اذ كان نيشيكاوا قد حمل كاتاياما على قبول صديقه آكابو كواحد من رؤساء تحرير صحيفتهم « الأنباء الاشتراكية » ، ولكن سرعان ما أخذ كاتاياما يندد بآكايو على أنه فوضوى ؛ وبدأت تظهر فى طوكيو صحيفتان متنافستان تحمل كل منهما اسم « الأنباء الاشتراكية » فى حين كانت مجموعة كوتوكو تصدر فى أوساكا « هيمين » جديدة يحررها الزعيم المحلى مويشيكا . وعندئذ اعتقلت الحكومة نيشيكاوا وظل فى السجن ثلاث سنوات ندم خلالها على نشاطه الاشتراكى . وخرج فى سنة ١٩١١ من السجن ، وكانت الحركة تتعرض للاخماد الشامل ، وأعلن عن رجوعه فى كتاب اسمه «اعترافات» . وحاول كاتاياما بعد خروج نيشيكاوا من الميدان أن يعيد تنظيم الحزب الاشتراكى بالاشتراك مع فيوجيتا ، وهو مخلوق غريب كان قد صار الزعيم غير المنازع لبائعى الصحف فى طوكيو وكانت لديه قدرة ملحوظة على اثارة مظاهرات فجائية وازعجاج

السلطات . وكان قد صار من المستحيل فى ذلك الوقت الدعوة علنا للاشتراكية ، ولكن كاتاياما وفيوجيتا قاما بجولة فى أنحاء البلاد يلقيان الأحاديث الاشتراكية دون أن يستخدما تعبير « اشتراكى » . وفى يونية سنة ١٩٠٨ تضافر الفريقان المتنافسان فى مظاهرة جماهيرية لتحية الصحفى الاشتراكى ، ياماجوشى ، بمناسبة الافراج عنه من السجن . وعمل المتظاهرون أعلاما حمراء استولت عليها الشرطة أثناء صراع عنيف . وحدثت اعتقالات كثيرة مرة أخرى تلتها أحكام بالسجن من اثنى عشر شهرا الى ثلاثين شهرا لمعظم الزعماء . وكان ساكاى بين من سجنوا سنتين . وكان ما سمى « بشغب الأعلام الحمراء » اشارة لبدء حملة صحفية كبرى ضد الاشتراكيين تدعو الى حملة بوليسية مشددة ضد الاجتماعات الاشتراكية ، وبخاصة فى طوكيو . واستمر كاتاياما وأولئك الذين نجوا من الاعتقال فى عملهم الدعائى خارج طوكيو فى الغالب . ولكن الاخماد ظل يزداد شدة بلا توقف ، وبلغ ذروته فى مايو سنة ١٩١٠ باعتقال المهيجين الاشتراكيين جملة وتقديم عدد منهم ، بعد استجواب طويل قامت به الشرطة للحصول على اعترافات تدينهم ، الى المحاكمة باعتبارهم فوضويين بتهمة الخيانة ضد الدولة .

وقد استمرت المحاكمة ، التى عقدت سرية وبلغت أعلى مراحل القضاء ، بقية السنة . وفى يناير سنة ١٩١١ حكم بالاعدام على معظم المتهمين ، وتم تنفيذ الحكم فورا بالشنق ، وبدون انقضاء المدة المألوفة بين الحكم والتنفيذ . وأخمدت محاولات الاحتجاج التى حاول أن يقوم بها الاشتراكيون الذين ظلوا مطلقى السراح أو أطلق سراحهم . وأخمدت جميع الصحف الاشتراكية ، كما حرمت جميع الاجتماعات الاشتراكية .

وقضت هذه الأحداث على الحركة الاشتراكية اليابانية تقريبا . وكان كوتوكو زعيم اليسار ، بين من نفذ فيهم الاعدام . أما كاتاياما ، الذى كان

قلما أطلق سراحه بعد الاستجواب ، فانه سجن فى يناير سنة ١٩١٢ لتأييده اضرابا ناجحا قام به عمال ترام طوكيو ؛ وأخمدت معظم النقابات التى كانت لها أية صلات اشتراكية ، وصودرت أرصدتها ، ولم يسمح بالبقاء الا للجمعيات التعاونية التى كانت قد أسستها . بيد أن السلطات أدركت ان الاخماد وحده ليس كافيا ، وأنه يجب ايجاد متنفس من النشاط للطبقة العاملة اذا أريد عدم عودة الحركة الصلبة ثانية . ومن ثم ساعد أصحاب العمال الجناح اليمينى فى النقابات وما بقى من طوائف الحرف والجمعيات الصديقة فى تنظيم هيئة مركزية ببرنامج معتدل للاصلاح الاجتماعى والصناعى. وتولى زعامة الهيئة الجديدة ، «يوايكاى» أو « جمعية العمال » ، بوينجى سوتسوكى الذى ندد بالاشتراكيين الباقين وصار زعيم حركة الطبقة العاملة المسموح بها والتى كان هدفها تحقيق السلام الصناعى . وكانت هذه الجمعية هى المنظمة العمالية الوحيدة المسموح بها ابتداء من سنة ١٩١٢ . وبرغم نواياها السلمية عادت الاضرابات بصورة متزايدة ابان سنوات الحرب من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ ، بسبب الارتفاع الشديد فى الأسعار . وتأثرت جمعية « يوايكاى » بهذه التطورات وغيرت اسمها الى « فدرال العمل » وبدأت تعمل على أسس نقابية أكثر . وعندئذ سحب أصحاب الأعمال اعترافهم بها وأسسوا منظمة منافسة اسمها « اتحاد صبغ العمل ورأس المال بالطابع الانسانى » . وعندما أنشىء « مكتب العمل الدولى » بعد الحرب طالبت اليوايكاى بحقها فى تعيين المندوبين الذين يمثلون « العمل » فيه طبقا لتكوينه الثلاثى ، ولكن الحكومة رفضت الطلب وأصرت على تعيين مرشحيها هى لتمثيل العمال . وتنتهى قصة النزاع الذى تلا ذلك الى المجلد التالى من هذا المؤلف .

وتظهر من قصة الاشتراكية اليابانية حتى سنة ١٩١٤ ، فى صورة متطرفة ،

المشاكل التى واجهها الدعاة الاشتراكيون والنقابيون فى البلاد التى لم يكن فيها أى تقليد من الحرية الديموقراطية أو أى تقليد ثورى بين الطبقات الأفقر حالا . فثورة اليابان لم تأت من أسفل ، بل من أعلى ، ونجحت تماما فى تحويل البلاد من التخلف الاقتصادى والمحافظة الاجتماعية الى اتباع أساليب فنية متقدمة جدا فى الانتاج ؛ كما علمت جمهرة النـــاس القراءة والكتابة بحيث فتحت الباب لاستخدام الكلمة المكتوبة على نطاق واسع جدا كأداة للدعاية . ولكنها لم تحرر نظام الحكم أو جعلت جمهرة النـــاس تستجيب للمذاهب الديموقراطية . والأمر الذى كان ، أكثر من أى شىء آخــر ، سببا فى ايقاف تقدم الاشتراكية هو أن النزعة العالمية لدى زعمائها جعلتهم فى موقف متعارض تماما مع التيارات الرئيسية للمشاعر القومية فى وقت كانت اليابان فيه تثبت مركزها بوصفها دولة كبرى عن طريق حروب منتصرة . اذ أن الموقف المناهض للنزعة العسكرية الذى اتخذه الزعماء الاشتراكيون جعلهم موضع استنكار شديد لدى الجمهرة الرئيسية للرأى العام خارج نطاق جماعات قليلة ممن يرزحون تحت وطأة اضطهاد شديد ، مثل المعدنين ، وكلفهم ذلك فقدان قسم كبير من التأييد النظرى الذى كانوا قد حصلوا عليه حتى سنة ١٩٠٤ بين الطبقات المثقفة . وقد قاتلوا بشدة ضد هذه العقبات ، ولكن الحكومة كانت أقوى منهم بكثير ، وبخاصة عندما انقسموا على أنفسهم . وليس مما يدعو الى التعجب مطلقا ان النزاع بين الديموقراطيين الاشتراكيين وأنصار « العمل المباشر » ، الذى مزق الاشتراكية الأوروبية والأمريكية شذرا ، كان له أصداء فى اليابان ؛ ولكن اعتناق الاشتراكية للمذاهب المتطرفة عمليا فى ظل الظروف السائدة كان ، كما رأى كاتاياما ، كارثة لأنه هيأ للحكومة الفرصة ، بتأييد قسم كبير من الرأى العام ، للقضاء على المعتدلين والمتطرفين على السواء ، ووضع حدا لما بدا لبضع سنوات أنه قوة ناهضة فى الشئون اليابانية .

ولم تنتج الاشتراكية اليابانية مفكرا ذا قيمة — اللهم الا اذا كان هناك عبقرى لم يتبينه العالم الخارجى أو حتى مواطنوه . ولم يدع كاتاياما قط أنه منظر ؛ والواقع أنه كان يجنح الى التهوين من قدراته الفكرية لرغبته الشديدة فى أن يعتبر بروليتاريا أكثر منه مثقفا . فقد كان يدرك تماما ان الاشتراكية فى اليابان ستظل بلا قوة طالما بقيت أمرا يخص مثقفى اليسار الذين يتلاعبون بالأفكار المستمدة من أوروبا وأمريكا ؛ وشرع يعمل منذ مبدأ الأمر على اقناع العمال الصناعيين بتنظيم أنفسهم فى نقابات ويقاتلون فى سبيل ظروف أفضل كأساس ضرورى لأية حركة اشـتراكية فعالة . ولم يكن من دعاة « البرلمانية » لأنه كان يعتقد بامكان بناء حزب اشتراكى يستطيع ، فى ظل الظروف السائدة ، ان يقوم بأى دور ذى مغزى فى الشئون القوميـة ، بقدر ما كان كذلك لأنه رأى أن اتبـاع الطريق الدستورى ضرورى لاتاحة الفرصة لقيام حركة منظمة للطبقة العاملة . وأدرك أن الاسلوب الثورى الذى اعتنقه كوتوكو لابد أن ينتهى بتهيئة الفرصة التى يريدها أعداؤه لاخماد الحركة كلها . ومما لا ريب فيه انه يشارك فى الرأى ، المستمد أساسا من الألمان ، والقائل بأنه لابد لنجـاح الثورة الاشتراكية من تكوين حزب جماهيرى على أسس دستورية ، ولكنه رأى أن ذلك لا يمكن أن يتم فى اليابان الا بالبدء بالنقابات ، لأن العمال لم يكن لديهم حق التصويت ولا أمل لهم فى الحصول عليه الا اذا جعلوا من أنفسهم قوة ضخمة فى الميدان الصـناعى . ولم يكن من الممكن فى اليابان ، وكذلك فى بلاد أخـرى كثيرة بما فيها الصين ، بناء الاشتراكية بوصفها أفضل تعبير عن المشاعر القومية الشعبية ، لأن اليابان كانت قد بلغت فعلا مركز الدولة الكبرى المستقلة وكانت النزعة القومية اليابانية هى سلاح الجماعات التى كان على الاشتراكية أن تقاتلها . ففى اليابان كان

لابد للاشتراكية أن تكون عالمية ومناهضة للعسكرية وأن تقف فى وجـه مشاعر وطنية قوية جدا تتجه بصورة متزايدة نحو الامبريالية . وجعل ذلك مهمتها شاقة تماما : والواقع أن الفرصة الحقيقية لخلق حزب اشتراكى قوى لم تأت الا فى سنة ١٩٤٥ عندما تعرض الشعب اليابانى ، ولو مؤقتا على الأقل ، للهزيمة التى قضت على آماله التوسعية .

الفصل الثامن والعشرون

الخاتمه : الاصلاح والثورة

كان هناك طوال الفترة التى يغطيها هذا المجلد جدل مستمر ، على الصعيدالدولى كما فى معظم البلاد التى تناولتها ، حول موضوع الثورة والاصلاح . ولم يحدد المتنازعون معنى أى من هاتين الكلمتين تحديدا موحدا : كما أن أية محاولة لتقسيم جميع الاشتراكيين على هذا الأساس وحده لا معنى لها . ومع ذلك فانه من الواضح أن النزاع كان من الأهمية بأكبر مكان ، ووصل المرة بعد المرة الى لب الموضوع . فقد كانت هناك طريقتان متعارضـــتان تماما فى محاولة اقامة المجتمع الاشـــتراكى محل الرأسمالية ، وان كان هناك أيضا عدد من المواقف الوسطى الممكنة التى تتضمن عناصر ثورية وعناصر اصلاحية على السواء .

ففى الطرف الأقصى يوجد أولئك الذين لم يقتصروا على القول بأن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها الا بواسطة الثورة ، بل قالوا أيضا انه لا يمكن تحقيق أية اصلاحات ذات قيمة أو جديرة بالذكر بدونها .

ان « عمال العالم الصناعيين » أعلنوا فى « مقدمتهم » المشهورة ان : « الطبقة العاملة وطبقة أصحاب الأعمال لا يجمعهما أى شىء مشترك » ؛ وكان هناك اشتراكيون أخذوا نظرية « الشقاء المتزايد » بحرفيتها وذهبوا الى أن العمال فى جميع المجتمعات الرأسمالية تسوء أحوالهم ، ولابد أن تسوء ، وان عددا متزايدا من الطبقة المتوسطة ينحدر الى صفوفهم . وواضح ان ذلك ، بمعناه الحرفى ، هراء ويناقض الواقع ؛ ولكن ذلك لم يحل طبعا

دون ايمان بعض الناس به . بيد أنه منع الى حد كبير اقناع أشخاص كثيرين من « العمل » على أساس صحته : ولذا كانت الحركات الصلبة المتطرفة التى قامت على قبوله دائما حركات أقلية صغيرة جدا ، وان كانت قد استطاعت بين الفينة والفينة أن تجتذب لفترات قصيرة كتلا كبيرة من الناس المتذمرين .

ولكن معظم دعاة الثورة لم يتخذوا هذا الاتجاه المتطرف . لقد ذهبوا الى أن الاشتراكية لن تتحقق الا بالثورة ، ولكنهم لم ينكروا ان الظروف المادية للعمال ، أو على الأقل لعمال كثيرين ، تحسنت فى ظل الرأسمالية . وذهب بعضهم الى أنه يمكن تحسينها أكثر من ذلك ، ولكن فى حدود محدودة فقط ؛ وذهب آخرون الى أن الرأسمالية قد بلغت فعلا ، أو هى فى طريقها الى بلوغ ، حدود قدرتها على قبول التحسين ، لأنها بلغت أو على وشك أن تبلغ ، ذروة قدرتها على التوسع وبدأت تهبط ، أو هى وشيكة السقوط السريع ، فريسة « لمناقضاتها » وستضطر الى زيادة ظروف الطبقة العاملة سوءا فى غمار صراعها من أجل البقاء . واذا لم تكن الأمور قد بلغت نهايتها بعد فان هناك مجالا للصراع اليومى الناجح فى سبيل الحصول على تنازلات ؛ وسيدعم كل من الصراع والتنازلات قوة العمال من أجل الثورة عندما يحين وقتها . وبناء على هذا الرأى لم تكن الثورة حدثا متوقعا فورا : فما زالت هناك فترة من الاستعداد يمكن خلالها تجنيد أنصار جدد وزيادة صلابة البروليتاريا لمهمتها المقبلة . ولكن — ونحن ما زلنا نتحدث عن المؤمنين بالثورة فقط — فى نهاية هذه الفترة تظل هناك مهمة تحقيق المجتمع الاشتراكى ، ولابد لذلك من الثورة فليس هناك من سبيل يمكن بواسطته تحويل الرأسمالية الى اشتراكية بمجرد تراكم الاصلاحات الجزئية . كما أنه لا توجد طريقة تستطيع الرأسمالية بواسطتها أن تثبت

نفسها أو تحل بها مشكلة التقدم الدائم بحيث تهرب من مصيرها المحتوم وكانت هذه ، بصفة عامة ، هى وجهة النظر الألمانية الارثوذكسية — وجهة نظر ويلهلم ليبنخت وبيبل وكاوتسكى — وتردد اصـداءها أصـوات ديموقراطية اشتراكية فى كثير من البلاد الرأسمالية المتقدمة .

أما اذا كانت الرأسمالية قد بلغت فعلا ، أو بلغت تقريبا ، حدود تقدمها وبالتالى حدود قدرتها على تقديم التنازلات ، واذا كانت تواجـه فعـلا «متناقضات » ، أو على وشك مواجهتها ؛ فعندئذ يجب النظر فى الثورة على أنها حدث قريب الوقوع جدا ، وتكون القيمة الوحيدة للصراع من أجل تنازلات فى ظل الرأسمالية ، فى حدود ما هنالك من قيمة ، هى فى الصراع نفسه وليست فى التنازلات التى لا يمكن الاحتفاظ بها فى مواجهة التدهور الرأسمالى المقبل . وكان « الشقاء المتزايد » ، عند أصحاب هذا الرأى ، اما قد بدأ فعلا أو هو على وشك أن يبدأ على الفور ، وسيصير وسيلة لتحويل العمال الى السياسات الثورية ؛ وتكون المهمة الأولى لدى الاشتراكيين هى اعداد العمال للقيام بالثورة اعدادا جيدا وفى جرأة عندما يحين الوقت ، الذى سيكون قريبا . وكانت هذه بصفة عامة وجهة نظر الديموقراطيين الاشتراكيين الذين كانوا يمثلون اليسار بالنسبة للأغلبية الرسمية فى الحزب الديموقراطى الاشتراكى — بارفيس وروزا لكسمبورج — وكذلك وجهة نظر اليسار السندكالى والصناعى فى فرنسا وفى البـلاد الأخرى التى تأثرت بالفرنسيين .

ولم يكن أولئك الذين اعتقدوا أن الرأسمالية ستنهار سريعا بسبب متناقضاتها متفقين فيما بينهم على القوى التى ستؤدى الى هـذا الحدث العالمى . فبعضهم علق الأهمية الأولى على الأزمات الاقتصادية الوشيكة التى ستزيد شدة وتؤدى الى بطالة على نطاق واسع والى العوز ، مستشهدين

بتنبئوات ماركس فى هذا الشأن . ووضع آخرون ، مثل روذا لكسمبورج ، الثقل على المنافسات الامبريالية النامية بين الدول الرأسمالية الكبرى وتوقعوا اشارة « الثورة » فى الحروب التي ستدمر هذه الدول فيها بعضها البعض وتقوض النظام فوق رءوسها . ولم تكن هذه التفسيرات غير متسقة بعضها مع بعض بالضرورة ، وكثيرا ما جمع بينها أو استخدمت دون تمييز تبعا لما تتطلبه المناسبة . ومع اشتداد الأزمة الدولية خلال السنوات العشر السابقة على سنة ١٩١٤ ، اتجه الثقل أكثر فأكثر الى التفسير على أساس المنافسات الامبريالية وتراجعت الحجة الأخرى ، التى كانت تؤكد فى كثير من الأحيان أن العجز فى الاستهلاك هو المصدر الأخير للأزمة الرأسمالية ، الى الوراء الا فى المراجع الماركسية الأساسية حيث احتفظت فيها بمركزها المألوف .

وأيا كان الأمر فقد كان جزءا من المذهب الارثوذوكسى المقرر أن مصير الرأسمالية ان آجلا أو عاجلا الى الزوال وان تحل محلها الاشتراكية ، وان الأداة الرئيسية فى تحقيق الاشتراكية على أنقاض الرأسمالية هى البروليتاريا —أى الطبقة العاملة وهى تعمل كطبقة فى تحقيق رسالتها التاريخية .

وكانت الجماعات المختلفة التى تحدثت عنها حتى الآن تؤمن كلها بأن تحقيق الاشتراكية ينطوى على ثورة . ولكن ما الذى تعنيه بالثورة ؟ لقد كان من الممكن أن تعنى عدة أشياء مختلفة ، وكثيرا جدا ما كان غير واضح ، لهذه الجماعات نفسها أو لغيرها ، ماذا كانت تعنى بالتحديد . فقد كان من الممكن أن تعنى — وبعض هذه الجماعات كانت تعنى ذلك — أن مجرد تحقيق الاشتراكية يكون « ثورة » ، بصرف النظر عن وسيلة الحصول عليها . فكما أن قيام الرأسمالية على أنقاض الاقطاع كان ثورة ، برغم أنه ما من أحد يستطيع تحديدها بأى تاريخ معين أو يربطها بأى حدث بذاته ،

الا جزئيا ، سيكون انتصار الاشتراكية على الرأسمالية « ثورة » ، أيا كانت الطريقة التي يتم بها . وعلى هذا الأساس يمكن حتى للاصلاح البحت أن يكون ثوريا فى نفس الوقت ، لأنه اذا كانت الاشتراكية « ثورة » فان لكل اشتراكى الحق فى أن يعتبر ثوريا . ولكن قليلين ممن أطلقوا على أنفسهم ثوريين كانوا يكتفون بالنظر الى الموضوع على أساس هـذا التعريف . فمعظمهم عندما كانوا يقولون ان الاشتراكية تنطوى على ثورة كانوا يفكرون فى أنها لا يمكن أن تجيء دون خروج حاكم ، عند نقطة ما ، على النظام القائم واعادة بناء المجتمع عمدا على أساس جديد ينطوى على مجموعة جديدة من القيم وتغيير حاكم فى النظام الطبقى .

وكان معظمهم يعتقد أنه لابد ، عند نقطة ما ، من حدوث خروج حاسم على النظام القديم مصحوبا بانتقال فى مركز القوة ؛ وكان هذا الخروج والانتقال هو ما اعتقدوا أنه « الثورة » . فهل كان يعنى ذلك أنهم تصوروا « الثورة » على أنها معارك وقتل يقاوم فيها النظام القديم بالسلاح ، وتغير القوات المسلحة — أو قسما كافيا منها — معسكرها وترفض اطلاق النار، ويقتل أعداء الطبقة العاملة أو يجردون من السلاح ويطبق عليهم نظام مشدد ، والشوارع تجرى فيها الدماء ، وما الى ذلك ؟ لم يكن ذلك ضروريا ، وان كان جميع الثوريين تقريبا ، باستثناء اتباع تولستوى ، تصوروا الثورة على أنها تنطوى على عنصر ما من العنف المادى . وقد يكون قدر العنف ومداه كبيرين أو صغيرين : فلكل موقف ما يناسبه . هذا فضلا عن أنه فى حين كان بعض الثوريين يحبذون فكرة العنف و « الثـورة الدموية » ، بل ويمجدونها ، كان هناك آخرون ينفرون منها بشدة الى حد يزيد أو ينقص، واعتبروا العنف ضرورة مكروهة يجب الابقاء عليها عند أقل مستوى يتفق ونجاح « الثورة » .

وكان هذا فرقا مزاجيا له أهمية قصوى ، وطبعا لم يكن معظم الثوريين من المتطرفين فى أى من الاتجاهين . ومعظم أولئك الذين ينفرون من العنف الشخصى الا اذا جرفتهم حماسة الجماهير ، لم يمتنعوا عن استعمال لغة قصد بها اثارة مشاعر العنف أو عن ترك العنان لأنفسهم مع أفكارهم وتعبيراتهم العنيفة عندما تثار ثائرتهم . وبخاصة فى البلاد ذات المزاج الهادىء والتى لم تكن فيها الشرطة عدو الناس الطبيعى ، كانت صيحات الثوريين فى الغالب أكثر من أفعالهم بكثير . وكان الاستعداد للالتجاء الى العنف أكثر ما يكون عادة فى البلاد المتخلفة أو مناطق الحدود مثل مراكز التعدين فى غرب الولايات المتحدة أو مناطق التعدين فى جنوب أفريقيا واستراليا ونيوزيلانده وشيلى ، أو حينما كان الموقف ينطوى على عامل عنصرى الى جانب العامل الاقتصادى .

وكان الخلاف المزاجى أكثر ما يكون بين أولئك الذين يميلون الى التفكير على أساس الكوارث وأولئك الذين لا يميلون الى ذلك . فالنزعة الثورية أكثر درامية من النزعة الاصلاحية دائما ، ويحب البعض الدراما فى حين ينفر آخرون منها ، وبخاصة عندما تهدد حياتهم هم . ويكون الثوريون فى البلاد المتقدمة اقتصاديا عادة رومانسيين : أما فى البلاد المتخلفة فقد لا يكونون كذلك — أنهم قد يكونون أشخاصا أثار حنقهم الطغيان أو الاضطهاد ويريدون الانتقام ويعملون بأعصاب هادئة وتفكير على تحقيق الرسالة التى اختاروها لأنفسهم .

وأكثر البلاد التى تعنى فيها « الثورة » بالنسبة لمن يعتنقونها كمبدأ « الثورة الدموية » هى البلاد الأقل تقدما بطبيعة الحال ، لأن الفرص فيها أقل عادة لتحقيق أى نوع من الثورة دون اراقة دماء . ففى روسيا والبلقان ومعظم أجزاء أمريكا اللاتينية لم يكن من الممكن التفكير فى

« الثورة » الا مع اطلاق المدافع واعدام الأعداء وبصفة عامة ارغام الناس بتهديدهم فى حياتهم . وقد يتطلب الأمر اراقة دماء كثيرة فعلا أو قليلة ، ولكن الذى لم يكن فيه شك هو أن النظام القديم سيقاوم النظام الجديد بالعنف بكل ما فى استطاعته ، وانه يجب على الثوريين أن يستعدوا لاستخدام القوة اذا أتيحت لهم فرصة . وحتى غاندى لم يستطع أن يفكر فى نجاح الثورة بغير عنف فى الهند الا لأن ثورته كانت موجهة ضد حكم أجنبى قد يؤثر التراجع على البدء باطلاق النار وليست موجهة نحو انتصار طبقة على طبقة أخرى فى شعبه . لأن البلاد التى تحكمها طبقة من أهلها ولا يوجد فيها تقليد ديموقراطى لم تكن الطبقة الحاكمة فيها لتتنازل عن مركزها دون قتال شديد . وفى مثل هذه البلاد يكاد يكون من المستحيل أن يصير المرء اشتراكيا دون أن يصير ثوريا من أنصار العنف أيضا . فالقيصرية مثلا لم تدع هناك أى سبيل آخر . وصحيح أن روسيا كان فيها « ماركسيوها القانونيون » من نوع بيتر ستروف ، ولكن حتى هؤلاء لم يستبعدوا تماما استخدام القوة . ولم يكن البلاشفة أو المناشفة أو الثوريون الاجتماعيون اليساريون أو اليمينيون منقسمين حول موضوع ضرورة الثورة « بل كان انقسامهم حول أفضل وسائل العمل من أجلها فقط .

ومن ناحية أخرى لم تكن « الثورة » تعنى بالضرورة الدماء فى البلاد المتقدمة ، وبخاصة تلك التى كان لديها بعض التجربة والتقليد الديموقراطى البورجوازى والحكم الدستورى . فكان من الممكن تصور « الثورة » على أنها ستأتى بطريقة لا تراق فيها الدماء ، أو لا تراق الا قليلا ، على الوجه الآتى أحيانا : (أ) تكوين كتلة من التأييد الجماهيرى وراء حزب برلمانى ، (ب) حصول الحزب على أغلبية برلمانية ، (جـ) استصدار قانون من المجلس الأدنى فى البرلمانى يعلن دستورا جديدا أو يدعو « جمعية تأسيسية » لوضع

دستور ، (د) رفض القانون بواسطة المجلس التشريعي الأعلى والتاج أو السلطة التنفيذية ، (هـ) يقدم المجلس الأدنى انذارا نهائيا الى هـذه السلطات التى تقاوم ، قد يكون مصحوبا بالتهديد باضراب عام أو حتى بالتمرد ، (و) تسليم الطبقات الحاكمة ازاء هذا التهديد لأنها تدرك أن الحركة الشعبية أقوى من أن تقاوم ، (ز) اجتماع « جمعية تأسيسية » لاصدار مجموعة من القوانين الأساسية تقضى على النظام القديم وتضع أسس المجتمع الاشتراكى .

وهذا بالتأكيد ، هو ما كان معظم زعماء الديموقراطيين الاشتراكيين الألمان — بل ومعظم زعماء الدولية الثانية فى غرب قارة أوروبا ممن أعلنوا أنهم ثوريون ، يفكرون فى « الثورة » على أساسه فى لحظات تفاؤلهم . وهم لم يستبعدوا امكان أن تبدى الطبقات الحاكمة بعض المقاومة عندما يقدمون انذارهم النهائى ؛ ولكنهم كانوا يأملون أن المقاومة لن تصل الى حد اطلاق النار ، أو على الأقل الى حد اطلاق النار على نطاق واسع ؛ اذ كان أملهم كبيرا فى أن قسما كبيرا من القوات المسلحة سيرفضون اطلاق النار على زملائهم من العمال . وأيا كان الأمر فانهم تصوروا أن المراحل الخمس الأولى مراحل ضرورية من الاستعداد للثورة . وكان الأمل يراودهم فى أن المرحلة السادسة والسابعة ستتلوانها ؛ وهذا ما كان يعتقده ليبنخت وبيبل وكاوتسكى وجعلوه أساس كفاحهم بعد الغاء « القوانين المناهضة للاشتراكية » . وهذا ما كان جولز جيزده وأتباعه فى فرنسا يعتقدونه . وهذا فى الواقع ما كانت أغلبية أولئك الذين اعتبروا أنفسهم اشتراكيين ثوريين فى جميع الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية فى غرب القارة الأوروبية تريد أن تعتقده وما جعلته أساس السياسات التى عملت على تنفيذها . فقد كانوا ديموقراطيين كما كانوا اشتراكيين : وشعروا أنه ليس

من حقهم اشعال « الثورة » بدون تأييد أغلبية الشعب أو على الأقل موافقة هذه الأغلبية . وكانوا يفكرون فى البروليتاريا على أنها أغلبية الشعب أو فى طريقها الى أن تكون كذلك ، وفكروا فى أن تحول كتلة البروليتاريا الى قضية الاشتراكية هو المقدمة الضرورية « للثورة » .

وعلى الأقل هذا هو ما تصوروا « الثورة » على أساسه اذا جاءت دون تعقيد للموقف بقيام حرب عالمية ، وكان من بين عوامل عدائهم للحرب أنه اذا وقعت حرب كبرى لا يكون من السهل التفكير فى « الثورة » على أنها ستجىء بالطريقة المنظمة التى تصوروها بتكوين أغلبية اشتراكية فى برلمان فى كل بلد على حدة تمهيدا لها . وقد أظهرت مناقشات « الدولية » ، حول السياسة التى يتبعها الاشتراكيون فى مواجهة خطر الحرب أو نشوبها فعلا ، بكل وضوح مدى خوف الألمان بصفة خاصة من أى شىء يتطلب العمل على اقامة المجتمع الاشتراكى بطريق غير برلمانى . فقد كانوا يكرهون التفكير فى التجاء الاشتراكيين الى استعمال القوة بأية صورة حتى تستخدم القوة ضدهم أولا ، كما كرهوا الاضراب العام ضد الحرب ، لا لأنهم اعتبروه ، محقين ، غير عملى فحسب — على الأقل فى ألمانيا — بل ولأنهم رأوا أيضا أنه لا يمكن أن ينجح بأى حال الا اذا تحول الى تمرد ايجابى . فقد كانوا يفضلون عدم الخوض فى هذه القضايا التى لا تلائمهم والاستمرار فى الاعتماد على ما يعرفونه أكثر من غيره — تنظيم حزب جماهيرى وتوسيع قاعدة التأييد الانتخابى — دون أن يسائلوا أنفسهم ، كما كان اليسار المتطرف يسأل بلا انقطاع ، عما اذا كان حزبهم الجماهيرى وملايين الناخبين من أنصارهم على استعداد حقا للقتال اذا قاومت الطبقات الحاكمة انذارهم النهائى فعلا وقررت القتال بدلا من التسليم وحلت البرلمان بالقوة واستولت على أبنيتهم وأرصدتهم وحلت منظماتهم وسجنت زعماءهم أو قتلتهم وتصرفت بصفة عامة كما تصرفت عادة الطبقات الحاكمة التى واجهت تحديا فى الماضى .

وبأمل أن يجعلوا مثل هذا التصرف أقل احتمالا اعتنقوا بحماس فكرة « جيش المواطنين » الذى يحل محل الجيش القائم ، وان لم تكن هناك أية فرصة لتحقيق مثل هذا الأمر الا بعد انتصار الثورة . وبنفس الأمل تبنوا جميع مشروعات السلام البورجوازية — التحكيم الدولى والاتفاق على نزع السلاح وما الى ذلك . ان « الثورة » لابد أن تأتى بالأساليب الديموقراطية البرلمانية ، أو على أى الأحوال لابد من استخدام هـــذه الوسائل الى المرحلة الخامسة ، وليس من المفيد التفكير فى أية مراحـــل أخـــرى .

ويكاد يكون من المستحيل على أى روسى فى ذلك الوقت أن يفكر بهذه الطريقة . « فالثورة » بالنسبة للروس لم تكن المرحلة الأخيرة فى عملية تبدأ بعد مراحل دستورية ، ولكنها المرحلة الأولى الضرورية لبدء العملية كلها . فقد كان على الروس أن يبدأوا ، أو اعتقدوا أن عليهم أن يبـــدأوا ، بالحصول على دستور كانوا يعلمون أنهم لن يحصلوا عليه بدون وسائل ثورية . ولكن الديموقراطيين الاشتراكيين الروس ، بلاشفة ومناشفة على السواء ، كانوا يعلمون ، أو اعتقدوا أنهم يعلمون ، انهم ليسوا على استعداد بعد للقيـــام « بالثورة » الاشـــتراكية ، ومن ثم تحولوا الى فكرة أن « الثورة » القادمة لن تكون اشتراكية بل بورجوازية — نوع من « الثورة الفرنسية » المتأخرة فى بلد متخلف لم يبلغ درجة من التصنيع تكفى لأن يقفز الى الاشتراكية مباشرة ؛ وكانت هناك عدة تنوعات لهذا الاتجاه . ففى أقصى اليمين كان هناك أولئك الذين رأوا الاشتراكيين يتعاونون تعاونا وثيقا مع « الأحرار » فى القيام « بالثورة » ، ثم اما أن يأخذوا مركزا ثانويا فى حكومة ثورية بورجوازية أو يؤيدوا مثل هذه الحكومة من الخارج لفترة تكفى للسير بالتصنيع الى الدرجة التى يتطلبها استيلاء الاشتراكيين

على السلطة بنفس العملية الديموقراطية التى كان الألمان يفكرون فيها . وفى الوسط كانت جمهرة المناشفة الذين ذهبوا الى أنه ينبغي على الاشتراكيين أن يساعدوا « الأحرار » على الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها ، ولكن عليهم ألا يدنسوا أنفسهم مطلقا بأى تحالف معهم . وكانت هناك آراء مختلفة بين المناشفة حول المدة المحتملة التى تستغرقها المرحلة الدستورية البورجوازية هذه ؛ لأن بعضهم اعتقد أن فى وسع الاشتراكيين أن يعملوا من خارج الحكومة بحيث يعجلون بالتصنيع ويوجهونه نحو زيادة سريعة فى قوة البروليتاريا فى حين كان آخرون يفكرون ، مثل الجناح اليمينى ، فى فترة طويلة من الحكم البورجوازى وأخيرا كان هناك فى اليسار البلاشفة ، الذين أقنعهم لينين بوجهة النظر القائلة بأنه يمكن أن تقوم الثورتان ، البورجوازية والاشتراكية ، فى تعاقب سريع ، وأنه ينبغى على الاشتراكيين ألا يتراجعوا عن الدخول فى حلف بورجوازى لكى يمنعوا البورجوازيين من « النكوص » عن الثورة البورجوازية قبل أن يكتمل لها النصر ، ثم يطعنون حلفاءهم البورجوازيين فى ظهورهم — وكذلك المناشفة اذا تطلب الأمر — ويقومون « بالثورة الاشتراكية » دون انتظار لتصنيع البلاد أو للبروليتاريا حتى تصير أغلبية بين الشعب بأية صورة .

وقد أثار مفهوم لينين عن « الثورتين » بالضرورة سؤالا حرجا : ما هو مركز الفلاحين فى كل منهما ؟ وكان جميع الثوريين طبعا يريدون كسب تأييد الفلاحين « للثورة » فى كل مرحلة . ولم يكن ذلك هو موضوع الجدل . بل كان الموضوع هو هل يعتبر الفلاحون شركاء محتملين للبروليتاريا فى صنع النظام الجديد أم يعتبرون مجرد أدوات تستغل فى تقوية «الثورة» — أي « الثوريين » — أو شيئا بين بين . وأيا كان الأمر

فقد كان من الواضح ، بعد سنة ١٩٠٥ ، ان فورات الفلاحين ستلعب دورا ذا أهمية قصوى فى الثورة الأولى ، « الثورة البورجـوازية » ، وأن الاشتراكيين لا يسعهم بأى حال من الأحوال أن يتجاهلوهم فى استعداداتهم . وكان من الواضح أصلا ، على الأقل بعد الاصلاح الزراعى الذى أدخله ستوليبين ، أن الفلاحين لن يؤيدوا كتلة واحدة أى شيء أكثر من ثورة بورجوازية ؛ وأن كثيرين من الفلاحين الأحسن حالا — الكولاك — سيقفون موقف العداء الايجابى من « الثورة الاشتراكية » عندما يحين وقتها . ومن ثم كان على لينين أن يفكر تفكيرا جديا جدا ، لا فى الفلاحين ككل فقط ، بل وفى التقسيمات الطبقية فيما بينهم وأن يضع خطا فاصلا بين الفلاحين شبه البروليتاريين والفلاحين شبه البورجوازيين ؛ وفى وضع خططه على أساس تقسيم القرية بعضها ضد بعض ، على الأقل قبل بدء «الثورة الثانية» بمدة ان لم يكن فى «الأولى» . بل الواقع أن هذه العملية كان يجب البدء بها حتى قبل « الثورة الأولى » ، لأن الفلاحين الفقراء هم الذين سيثيرون الانتفاضات فى القرى كجزء أساسى من خطة قلب القيصرية .

وكان الفلاحون ، فضلا عن ذلك ، ذوى أهمية قصوى لأن القسم الأساسى من الجيش يتألف منهم ، وكان من الضرورى اقناع أكبر عدد منهم بعدم اطاعة الأوامر باطلاق النار على « الثوريين » . وكل هذا كان يعنى أنه يجب على الاشتراكيين أن يقدموا للفلاحين شيئا يفهمونه بجلاء مثل وعدهم جميعا — كلهم باستثناء الأثرياء منهم — مكسبا ملموسا مباشرا ؛ ومن الواضح أن الشيء الذى يقدم فى هذه الحالة هو الأرض . وكان المشكل أن الشيء الذى يريده الفلاحين هو الأرض التى يستطيعون فلاحتها لأنفسهم فى قطع صغيرة ويضمنون الاحتفاظ بها ؛ فى حين لم يكن الديموقراطيون الاشتراكيون يعتقدون فى تأميم الأرض فحسب ، بل وفى

الزراعة على النطاق الكبير وتصنيع الريف أيضا . وقال لينين : « لا بأس . ان الثورة هى ما يهمنا . اذا كان لابد ، لكسب تأييد الفلاحين للثورة ، أن نعطيهم الأرض ليشغلوها كما يريدون ، فيجب أن نعطيها لهم ، أو على الأصح يجب أن نعدهم بها ، ونقول لهم أن يحتلوها بأنفسهم ولا ينتظرون اعطاءها لهم . ان التأميم وتصنيع الزراعة يستطيعان الانتظار . ان المهمة المباشرة هى كسب « الثورة الأولى » بمعونة الفلاحين » .

وقال ناقدوا « لينين » ان هذا كله جميل ، ولكن هل من الممكن أن يسلم الفلاحون فى الأرض بعد حصولهم عليها ؟ ألن يصيروا فى الواقع ، بعد أن حصلوا على الأرض ، أشد خصوم « الثورة الاشتراكية » ، الثورة الثانية ؟ وقال « لينين » لابد من المغامرة فى ذلك . ان مهمتنا هى اثارة « الثورة الأولى » ، ويجب علينا البحث عن أى حلفاء نستطيع الحصول عليهم فى تحقيق ذلك . اننا سنفكر فى الموضوعات الأخرى بعد أن نكسب « الجولة الأولى » . وقال الناقدون : « ولكن اقامة نظام فلاحين رجعى أمر ضد مبادئنا . انظر ماذا حدث فى فرنسا بعد سنة ١٧٨٩ . ان الفلاحين هم الأغلبية الكبرى : كيف سنستطيع تحقيق الثورة الاشتراكية ديموقراطيا اذا كان الفلاحون جندنا ؟ » ولعل لينين غمز بعينه عندما سمع ذلك .

ولم يكن لدى الديموقراطيين الاشتراكيين الروس ، البلاشفة والمناشفة على السواء ، شك فى أنه لابد أن تكون زعامة « الثورة الاشتراكية » فى يد العمال الصناعيين ، حتى اذا نجحوا فى جعل جمهرة الفلاحين حلفاء لهم. فلم يصدقوا أن الفلاحين لديهم القدرة على زعامة « الثورة » فى أية مرحلة أو توجيهها . وكان من الأهمية بمكان حيوى بالنسبة للديموقراطيين الاشتراكيين ، وبخاصة البلاشفة ، أن يجمعوا الفلاحين وراءهم الى أقصى حد ممكن فى الثورة الأولى ، « البورجوازية » ، لكى يمنعوهم من السير

وراء زعامة من « الكولاك » ويصيروا جزءا من الكتلة البورجوازية . اذ لما كان من المؤكد أن « الكولاك » سينضمون الى الأحزاب البورجوازية، فان هذا كان يعنى ضرورة محاولة انتزاع زعامة القرى منهم بتنظيم جمهرة الفلاحين الفقراء فى ظل النفوذ البروليتارى ودفعهم الى اعادة توزيع الأرض دون انتظار « لمفوضى الدولة » أو أى شخص آخر ليقوم بذلك بسلطة قانونية . وقد روع كثيرون من المناشفة لمثل هذا الاقتراح ، لأنهم كانوا يريدون أن يفعلوا كل شىء بنظام وذهبوا الى أنه ينبغى ابلاغ الفلاحين بالانتظار حتى تصدر « الجمعية التأسيسية » قانون أراض جديد . ولكن كانت هناك عقبة أكبر من ذلك بكثير أمام سياسة لينين ، وهى أن «الثوريين» الاجتماعيين » كان لديهم أنصار أكثر بكثير من الديموقراطيين الاشتراكيين بين الفلاحين ، وكانت السياسة السليمة حيالهم موضع جدل : هل يجعلون منهم حلفاء أم يشرعون على الفور فى محاولة تدمير نفوذهم . ولم يكن الجواب المباشر واضحا . ففى « الثورة » الأولى على الأقل كان من الضرورى أن يعمل الديموقراطيون الاشتراكيون مع الثوريين الاجتماعيين، ومن ثم لابد من العمل على الاتفاق معهم على تشجيع الفلاحين على الاستيلاء على الأرض مع العمل فى نفس الوقت على تقوية مركزهم هم فى القرى .

وكان ذلك سهلا ، لأن الثوريين الاجتماعيين كانوا يريدون فعلا أن يأخذ الفلاحون الأرض ، وليسوا مثل البلاشفة يحثونهم على الاستيلاء عليها وهم مترددون ولأسباب تكتيكية . وكان هناك جناح يمينى من الثوريين الاجتماعيين يريد العمل مع أصحاب الأراضى التحرريين و «مجالس القرى» التقدمية ، وكان يعارض فى اثارة العناصر الأفقر حالا فى القرى ضد الفلاحين الأحسن حالا . وقد فضلت هذه المجموعة ، فى الغالب ، «التعاون»

الفلاحى — جمعيات التسويق وجمعيات الشراء وجمعيات الائتمان وجمعيات للمشاركة فى أدوات الزراعة وما الى ذلك — وكان التعاون الزراعى يروق أساسا للفلاحين الأحسن حالا . ولكن الجمهرة الكبرى من الثوريين الاجتماعيين كانت تتألف من دعاة ثورة الفلاحين الذين اعتقدوا بأنه يمكن اعادة المجتمع القروى القديم الى الحياة فى صورة متغيرة وأنه يمكن تحويل روسيا الى مجتمع زراعى اشتراكى دون المرور بمرحلة الرأسمالية . وكان هذا النوع من الثوريين الاجتماعيين يؤيد بشدة استيلاء الفلاحين على الأرض . وكانوا يختلفون عن الديموقراطيين الاشتراكيين فى أنهم لم يريدوا ، كما أراد البلاشفة ، مساعدة « الثورة البورجوازية » على النجاح أولا ثم الشروع عندئذ فى اشعال « الثورة الاشتراكية » . فبالنسبة له لم يكن هناك سوى ثورة واحدة ، وأرادوا أن يثيروها على الفور معتمدين على الفلاحين فى أن يقوموا بمعظم المهمة بانتفاضات تلقائية فى جميع أنحاء البلاد .

وكان الثوريون الاجتماعيون أقوياء بين الأقليات القومية فى الامبراطورية الروسية — فى أوكرانيا والقوقاز وبين المسلمين فى آسيا وفى المناطق المتطرفة بصفة عامة . وكان من الضرورى الوصول الى اتفاق معهم ؛ ولكن هذا كان يعنى أن الديموقراطيين الاشتراكيين والثوريين الاجتماعيين سيعملون معا ، لا لكى يثيروا ثورة واحدة يعملان من أجلها ، بل ثورتين مختلفتين . وهذا هو السبب فى أن التعاون الحقيقى بينهما كان عسيرا الى هذا الحد فى كل من ثورة سنة ١٩٠٥ وثورة سنة ١٩١٧ . فالثورة ، أيا كانت طبيعتها لابد لها من الاستيلاء على الريف وعلى المدن معا . وكان لابد أن يترتب عليها فى الريف ، اذا نجحت ، اقامة عدد من الحكومات المحلية ، يمثل بعضها مجموعات قومية ، ضد الحكم الامبريالى الروسى ،

وستسود معظمها فكرة الاشتراكية التى يسيطر عليها الطابع الزراعى وستكون أكثر اهتماما بكثير بشئونها الخاصة منها بروسيا ككل . ومن ناحيــة أخرى سيعمل البلاشفة والمناشــفة معا فى المركز على اســتيلاء البورجوازية التحررية على السلطة ، وسيحتاجون الى تأييد « الثوريين الاجتماعيين » فى تحقيق ذلك . ولكن معظم الثوريين الاجتماعيين كانوا يكرهون البورجوازيين التحرريين ولم تكن لديهم أية رغبة فى العمل على استيلائهم على السلطة . بيد أنهم كانوا أقرب الى لينين منهم الى المناشفة لأن لينين صور الثورة الثانية على أنها ستأتى سريعا فى أعقاب الأولى ، كما كان يكره البورجوازية بقدر ما كانوا يكرهونها ولم يخف نيته فى طعنها من الخلف بمجرد أن تقوم بالمطلوب منها فى قلب النظام القيصرى فى روسيا . ومن ثم كان لينين يستطيع العمل مع الثوريين الاجتماعيين بسهولة أكثر مما يعمل مع المناشفة ، بل ومع كثير من زملائه البلاشفة فى الواقع .

اذ أن لينين كان يؤمن فعلا بأن الفلاحين يستطيعون القيام بدور حيوى فى « الثورة » ، حين كان هناك آخرون الى جانب تروتسكى يخشون أن الفلاحين اذا ترك لهم الأمر سيدمرون فرص « الثورة » وينتهى الأمر بمجرد تحطيم الامبراطورية الروسية الى عدد من دول الفلاحين المتخلفة تصبح معاقلا للهمجية الشرقية .

ولقد ناقشت مشكلة دور الفلاحين فى « الثورة » على ضوء الأوضاع الروسية ، ولكنها لم تكن بأى حال مشكلة خاصة بروسيا وحدها ، أو حتى مشكلة البلاد التى يغلب عليها الطابع الزراعى فقط . ففى رومانيا وهنغاريا كان الموقف قريب الشبه من المشكلة الروسية الى حد كبير ، باستثناء أن هنغاريا كانت توجد فيها جماعات ضخمة جدا من العمال الذين لا أراضى لهم : أما فى بلغاريا وفى بعض أجزاء البلقان الأخرى فكانت مختلفة فى

جوهرها حيث لم تكن هناك طبقة كبيرة من كبار ملاك الأراضى تثير حقد الفلاحين . وكانت مشكلة الفلاحين فى النمسا ، مثلها فى روسيا ، متشابكة مع مشكلة حركات الاستقلال الذاتى للأقليات القومية ؛ وفى ألمانيا كانت تختلف فى الجنوب عنها فى الشرق تماما ، مع جماعات كبيرة من الفلاحين المتيسرين نسبيا فى بافاريا وبادن وأرض الراين مثلا ، وكتل ضخمة من العمال المعوزين الذين لا أرض لهم فى الضياع الكبرى فى الشرق . وفى فرنسا أيضا كان هناك اختلاف كبير بين الأقاليم ، بين مناطق الكروم ومناطق الزراعة العادية مثلا . ولكن الفرنسيين كانوا بصفة عامة فى مواجهة طبقة كبيرة من الفلاحين المالكين المتيسرين نسبيا والذين يعدون مدينين بأرضهم « للثورة الكبرى » ويريدون المحافظة على « الثورة » أكثر مما يريدون السير بها قدما . وكانت أسبانيا أرض التناقض الشديد بين بضع مناطق قليلة يزرعها فلاحون متيسرون نسبيا ، ومناطق أخرى يتكدس فيها الفلاحون الفقراء فى حيازات ضئيلة ، ثم مناطق أخرى تترك فيها الضياع الشاسعة بلا زراعة الى حد كبير وكتلة ضخمة من الفلاحين الذين لا أرض لهم يعيشون حياة الكفاح وفى خوف دائم على أرزاقهم تحت رحمة ملاك الأراضى . وكان هناك تناقض مماثل فى ايطاليا بين مناطق الجنوب والشمال ، ولكن كان فى الشمال والوسط أيضا مناطق ، مثل اميليا . من الضياع الكبرى وأعداد ضخمة من السكان الأجراء الذين لا أرض لهم . لقد كان لكل بلد مشكلة الفلاحين الخاصة به ، وكان على الاشتراكيين فى كل منها أن يعملوا على وضع سياسة زراعية — ووجدوا صعوبة كبرى فى ذلك .

ولم تكن مشكلة الفلاحين هى المشكلة الوحيدة بأى حال التى تثير الصعوبات أمام الديموقراطيين الاشتراكيين الروسيين فى تحديد نوع « الثورة » التى يريدون القيام بها . فبالنسبة للمناشفة كان هناك ، كما

رأينا ، ثورتان تفصل بينهما فترة طويلة يسير فيها التصنيع تحت الحكم البورجوازى الى أن يحين الوقت لاستيلاء الاشتراكيين على السلطة . وعندئذ فقد تأتى « الثورة الاشتراكية » . ولكن ما هو نوع هـذه « الثورة » الثانية ؟ أعتقد أن معظم المناشفة تصوروها على النمط الذى تصور به الديموقراطيون الاشتراكيون الألمان ثورتهم الى حد كبير — أى على أساس المراحل التى وضعناها فى مطلع هذا الفصل وليس على أساس العنف الذى كان لابد لهم من الاعتراف بضرورته فى الثورة الأولى . لقد كان المناشفة من دعاة السير فى طريق الغرب ومن المعجبين جدا بالديموقراطية الاشتراكية الألمانية وتطلعوا الى أن « الثورة » الأولى ستجعل روسيا مثل الغرب بحيث تسمح بتحقيق « الثورة » الثانية بالأسلوب الغربى . أما لينين فبرغم أنه كان أيضا من المعجبين بالديموقراطيين الاشتراكيين الألمان — الذى فهمهم خطأ حتى سنة ١٩١٤ على الأقل — الا أنه فكر فى « الثورة » الثانية على أساس الاستيلاء بالعنف على السلطة بواسطة أقلية أكثر حتى من عنف الأولى . اذ لم يكن لينين على استعداد للانتظار الى ما لا نهاية الى أن يتم تصنيع روسيا تحت السيطرة البورجوازية ثم يبدأ « الثـورة » الثانية . وفى مبدأ الأمر لم يكن واضحا مطلقا ما هو معياره فى تقدير النقطة التى تنضج عندها « الثورة الاشتراكية » فى روسيا ؛ ولكنه سرعان ما وصل الى الفكرة ، التى تعتبر جديدة فى جوهرها ، من أنه برغم أن روسيا لابد أن تصبح بلدا صناعيا ناميا حتى تنضج الاشتراكية فيها ومن ثم فانه يجب المرور فى مرحلة رأسمالية ، فانه ليس من الضرورى أن تمر هذه المرحلة تحت الحكم البورجوازى . وبلور لينين فكرة « رأسمالية الدولة » — أى ممارسة الطرق والأساليب الفنية الرأسمالية بواسـطة حكومة شيوعية تفرض دكتاتورية العمال ولكنها تمتنع عن تطبيق الشيوعية فعلاالى أن اعداد ظروفها المناسبة فى ظل نظام « رأسمالية الدولة » .

وقد أدى ذلك الى أنه صار من الممكن تقديم موعد « الثورة الاشتراكية أو الشيوعية » بحيث تعقب « الثورة » البورجوازية بسرعة . لأن وظيفة الثورة « البورجوازية » ، على هذا الأساس ، تصبح سلبية تماما فى الميدان الاقتصادى . ومن ثم فان « ثورتى » لينين ستنتهيان بسرعة وتعقبهما فترة طويلة من التصنيع تحت السيطرة الشيوعية ؛ وقد أطلق على هذه المرحلة الطويلة أحيانا « اشتراكية » لتمييزها عن الشيوعية التى ستعقبها فى الوقت المناسب — والتمييز أساسه فقرات معينة فى كتاب ماركس « نقد برنامج جوتا » تتناول الغاء الدخول غير المكسوبة ولكن ليس الفرق فى الدخول المكسوبة خلال فترة الانتقال .

ويحملنا هذا الى وجهة النظر المتميزة التى كونها ليون تروتسكى عن طبيعة « الثورة » . ولم يكن تروتسكى بلشفيا ولا منشفيا ولا شيئا بينهما ؛ بل كان مفكرا مستقلا فى جوهر تفكيره . ولوجهة نظر تروتسكى ، التى كونها جزئيا قبل ثورة سنة ١٩٠٥ ولكنه أعاد صياغتها تماما وبوضوح على ضوء تجاربه فى سنة ١٩٠٥ ، جانبان رئيسيان — داخلى وخارجى . فداخليا لم يضع ، مثل لينين ، حـدا فاصلا يميز بين « الثورتين » : بل الواقع أنه جمع الثورتين فى واحدة . فقد أصر على أن البورجوازية الليبرالية الروسية ليست لديها الشجاعة ولا القوة للقيام بأية « ثورة » حقيقية ، وان البروليتاريا سيتعين عليها ، لا أن تساعدها فى الاستيلاء على السلطة ، بل أن تتولى هى نفسها الدور القيادى للقيام « بالثورة » لحسابها الخاص. اذ لما كان رأيه فى الفلاحين كحلفاء سيئا فانه اضطر الى وضع الثقل كله تقريبا على العمال الصناعيين ، برغم قلة عددهم ، وتأكيد الطابع الحديث جدا لما كان لدى روسيا من صـناعة كبيرة ، وأن يعلق وزنا كبيرا على سوفيتات عمال المدن بوصفها القوة الخلاقة « للثورة » . وتتطلع تروتسكى

الى السوفيتات فى تولى ادارة المدن والمناطق المحيطة بها وفى أن تجعل نفسها بتعاونها « حكومة » المجتمع الاشتراكى الجديد . وكان يعتبر ، مثل بقية الديموقراطيين الاشتراكيين ، التصنيع السريع أمرا جوهريا فى اقامة المجتمع الاشتراكى ، وكانت وجهة نظره تنطوى على أن هذه العملية لابد أن تتم تحت السيطرة الاشتراكية لا البورجوازية . بل الواقع أن عداءه نحو الفلاحين دفعه الى تجاوز المدى الذى وصل اليه لينين فى هــذا المجــال والاصرار على أنه لا يجب على الثورة المنتصرة أن تسير فى التصنيع بأقصى سرعة ، تحت السيطرة الاشتراكية ، بل وان تسرع أيضا بتشريك الزراعة مثل الصناعة وان تطبق الأساليب الصناعية فى فلاحة الأرض لكى تحول الفلاح الرجعى بأسرع ما يمكن الى رجل حديث .

كان هذا هو الجانب الداخلى لمذهب تروتسكى . وكان الجانب الدولى أهم حتى من ذلك . والاسم الذى أطلق على وجهة نظر تروتسكى فى هذا الموضوع ، وهو « الثورة الدائمة » لا تنطبق على مضمونها الى حد ما ، وكثيرا ما قيل أنه أخذها من الاشتراكى الروسى الألمانى أ . ل . هلفاند (١٨٦٩ — ١٩٢٤) ، الذى يعرف أكثر باسمه المستعار الذى كان يستعمله فى كتاباته ، وهو بارفيس . وكان بارفيس قد استقر فى ألمانيا وصار أحد زعماء كتاب الجناح اليسارى الألمانى ، واشترك بانتظام فى تحرير صحيفة « نيوزايت » وبعض الصحف الاشتراكية الأخرى وفى « اسكرا » وبعض الدوريات الروسية . وكان بارفيس قد نأى عن الجــدل الذى قام بين البلاشفة والمناشفة وحاول ، مثل تروتسكى ، القيام بدور الموفق ؛ ولكن آراءه كانت تشترك مع البلاشفة فى أشياء أكثر بكثير منها مع المناشفة . وفى سنة ١٩٠٤ كان تروتسكى قد تشاجر مع المناشفة والبلاشفة على السواء ، وانضم الى بارفيس فى ميونيخ وعاش معه وعملا فى تعاون وثيق

فترة من الزمن . وقد حدث هذا فى وقت نشوب الحرب بين روسيا واليابان؛ وكان هذا الحدث موضـوع سلسلة من المقالات عن « الحرب والثورة » نشرها بارفيس فى « اسكرا » سنة ١٩٠٤ . وقد نظر بارفيس الى الحرب الروسية اليابانية باعتبارها الأولى فى سلسلة من الحروب الامبريالية بين الدول القومية الكبرى . وكان ماركس فى سنة ١٨٤٨ قد تنبأ بالسقوط الوشيك للدولة القومية وأعلن أن « ثورة » العمال فى جوهرها عالمية ؛ ولكن خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم تختف الدولة القومية بل زادت قوتها باطراد وتحولت ، حيثما كانت قوية بدرجة ، كافية الى مركز لنظام امبريالى . هذا فضلا عن أن القوميات الخاضعة أخذت تؤكد بصورة متزايدة حقها فى تكوين دول قومية خاصة بها ؛ وصارت الاشتراكية ، وهى تندد بالنزعة القومية بوصفها مذهبا ، حليفة لها الى حد ما حيثما كانت تؤكد حقوق شعب مستعبد أو مضطهد . وكان الاشتراكيون فى النمسا — المجر ، وفى الامبراطورية الروسية بصفة خاصة يعملون بدون جدوى على حل المشكلة القومية ، موزعين بين عطفهم على قضية حق تقرير المصير القومى وبين رغبتهم فى ألا يتحطم صراع الطبقة العاملة على الحـدود القومية ، ولم يصلوا الى أى حل مرضى[1] .

ونزل بارفيس الآن الى الميدان قائلا ان نمو الرأسمالية والاستعمار قد جعل من العالم حلبة كبرى للمنافسات التجارية والامبريالية ، بحيث أن الاعتماد المتبادل ، بين القارات وليس بين الدول فحسب ، قد زاد الى حد أن الدولة القومية ، حتى فى صورتها الامبريالية المتوسعة ، صارت غير ذى موضوع . بيد أن هذا النمو فى الاعتماد المتبادل لم يؤد الى التوحيد الحضارى أو الاقتصادى ، بل الى صدام متزايد بين الدول المتنافسة لابد

(١) انظر الفصل الثانى عشر .

أن يؤدى الى حروب مدمرة . وقال بارفيس ان الحرب الروسية اليابانية ليست من أجل كوريا أو منشوريا بقدر ما هى من أجل السيادة على شرق آسيا . وستتبعها صراعات أخرى فى أجزاء أخرى من العالم . وما حدث لروسيا فى آسيا سيؤثر فى حظوظها فى أوروبا . وقد أدى تخلف روسيا الاقتصادى الى وقوعها تحت سيطرة المالية الفرنسية . وستؤدى التوترات الداخلية الناجمة عن محاولة القيام بدور الدولة الامبريالية الكبرى برغم ضعف البنيان الاقتصادى والاجتماعى ، الى ثورة فى روسيا . « وستهز الثورة الروسية العالم البورجوازى .. وقد تقوم البروليتاريا الروسية بدور الطليعة للثورة الاجتماعية » . ويجب أن تتذكر ان هذا كتب فى سنة ١٩٠٤ .

وهكذا كان بارفيس يفكر فعلا على أساس « ثورة عالمية » أكثر مما يفكر فى ثورات قومية منفصلة ويقول ان الروسيين قد يصيرون قادة فى « الثورة العالمية » ، لا برغم تخلف روسيا بل بسبب هذا التخلف .

ولا شك فى أن تروتسكى تأثر بهذه الأفكار . وقرابة نهاية سنة ١٩٠٤ ، وقد بدا ان الثورة فى روسيا فى طريقها فعلا ، كان يضع نشرة يحاول فيها تحديد الطريق الذى ينبغى أن تسير فيه . وانتهى من هذه النشرة مباشرة بعد مذبحة المتظاهرين التى قادها جابون فى ميدان سان بطرسبرج فى يناير سنة ١٩٠٥ ، التى تعتبر عادة البداية الفعلية « للثورة » ، وأطلق عليها « الفترة حتى التاسع من يناير » — تاريخ المذبحة . وكانت نشرة تروتسكى أساسا هجوما عنيفا على التحرريين لتقلبهم وعدم وجود أهداف محددة بوضوح لديهم ، واصرار على أنه لن تكون هناك « ثورة » الا اذا تولى قيادتها البروليتاريون الصناعيون . وصور « الثورة » على أنها تبدأ باضراب عام تخرج فيه الطبقة العاملة الى الشارع وتحتل المدن وتستولى على المبانى

الرئيسية وتؤلف جهازها الأدارى الثورى الخاص بها . وقال ان المدن ستكون المراكز الرئيسية للنشاط الثورى ، ولكنها لن تصنع الثورة وحدها . بل يجب اشراك الفلاحين أيضا فيها باعتبارهم « مصدر طاقة ثورية » : ومن ثم يجب البدء بالاستثارة فورا فى الريف أيضا . ويجب القيام بالدعاية بين الجيش وهو مؤلف من الفلاحين أساسا ، بحيث يرفض الجنود ، الذين لا تنقصهم المظالم هم أيضا ، اطلاق النار على المتظاهرين : « يجب أن ننمى أشد أنواع الاستثارة بين الجنود بحيث أنه عندما يحدث الاضراب يعرف كل جندى يرسل للقضاء على « المتمردين » أن ما يواجهه هو الشعب يطالب بدعوة الجمعية التأسيسية » .

وكتب بارفيس مقدمة لنشرة تروتسكى دافع بصورة قاطعة أكثر من ترتسكى بكثير عن قضية « الثورة » الواحدة . وكتب يقول : « ان الحكومة الثورية المؤقته لروسيا ستكون حكومة ديموقراطية العمال ... ولما كان الحزب الديموقراطى الاشتراكى سيكون على رأس هذه الحركة الثورية .. فان هذه الحكومة ستكون ديموقراطية اشتراكية » . وستكون « حكومة متناسقة بأغلبية ديموقراطية اشتراكية » — وليست حكومة مؤلفة من البورجوازيين أو يسيطرون عليها . ولم يكن هذا الرأى مقبولا لدى البلاشفة ولا المناشفة على السواء . فالمناشفة أصروا على أنه لما كانت الثورة بورجوازية فى طبيعتها بالضرورة فانه يجب أن يترك للبورجوازية السيطرة عليها ، ويقف الاشتراكيون فى المعارضة . وأصر لينين على أن فكرة بارفيس مستحيلة لأن مثل هذه الدكتاتورية الثورية للعمال لا يمكن أن تستقر الا اذا كانت قائمة على الأغلبية العظمى من الشعب ، فى حين كانت البروليتاريا الروسية أقلية فقط . ومن ثم فانه ينبغى تكوين الحكومة الثورية على أساس أئتلاف تشترك فيه عناصر البورجوازية الصغيرة وأنصاف البروليتارية ، أو حتى تكون لها فيها الأغلبية . ثم قال لنين « ان مجرد التفكير فى هذه الأوهام بأية صورة يسبب اضرارا بالغة » .

ومن المحتمل أنه لا تروتسكى ولا بارفيس كانا فى هذه المرحلة تبينا بجلاء الى أى مدى تحملهما هذه الآراء . فلم يناقض أى منهما صراحة الرأى القائل بأن وظيفة « الثورة » — الثورة التى كان لينين يسميها « الثورة الأولى » — ستكون أساسا تدميرية ، وأن « الاشـتراكية » ستبنى بعد نجاحها . ولكن تروتسكى أصر على أن العبء الرئيسى فى الصراع الثورى لابد أن يقع على عاتق البروليتاريا الصناعية وان ذلك سيرغمها على الاستيلاء على السلطة رضيت أم لم ترض ؛ وقد استطرد يقول انه من غير المعقول أن تستولى البروليتاريا على السلطة ثم تتنازل عنها باختيارها — الأمر الذى يعنى أنها ستحتفظ بها وتستخدمها فى صنع « الثورة الاشتراكية » .

وقد ظل الموقف باقيا على هذا الوضع فى حين كانت ثورة سنة ١٩٠٥ تمر بمراحلها ، وكان تروتسكى على رأس سوفييت بطرسبرج . ولكن الثورة فشلت وقبض على تروتسكى . وفى السجن كان لديه الوقت الكافى للتفكير فى الموقف واعادة صياغة أفكاره حول الثورة الناجحة التى ستأتى . وظهرت بعض نتائج تأملاته فى « تاريخ سوفيت سان بطرسبرج » الذى أشرف على تحريره . وفيه أعلن أنه فى المرة القادمة سيكون هناك سوفيتات فى كل المدن فى جميع أنحاء البلاد تتولى السلطة الحكومية ، و « سوفيتات فلاحين » فى الريف تقوم بالثورة الزراعية . وكتب « ان وضع مثل هذه الخطة أسـهل من تنفيذها . ولكن اذا كان مقيضا للثورة النجاح فليس أمام البروليتاريا سوى القيام بهذا الدور » . وقد تضمنت مقالة « النتائج والأعمال » القسم الرئيسى من مذهب تروتسكى ، وقد نشرت بوصفها خاتمة كتابة « ثورتنا » . وقد كتب هذا الكتاب فى سنة ١٩٠٦ ولكنه لم يحظ بانتشار واسع ، ولم تعرف المقالة على نطاق واسع الا بعد سنة ١٩١٧ . وفيها ذهب تروتسكى الى أن البروليتاريا الصناعية ، وقد تحملت عبء الثورة ، ستكون مرغمة

على السير بها الى الاشتراكية حتى اذا لم تحدث « ثورة اشتراكية » فى غرب أوروبا ، وقال ان ضعف البورجوازية الروسية ، الذى جعلها غير مؤهلة لتولى القيادة ، انما يرجع الى أن « الدوله » فى روسيا قد أخضعت كل شيء لسيطرتها بحيث نمت الرأسمالية كخادمة « للدولة » وليس كقوة منفصلة . لقد كانت المدن فى روسيا مراكز استهلاك وليست مراكز انتاج . ونمت الحرف الصناعية فى الغالب مبعثرة فى القرى . ومن ثم لم يكن فى المدن طبقة بورجوازية منتجة كبيرة ولا عدد كبير من الحرفيين المهرة . وكان كل ما فيها من صناعة تقريبا فى أيدى الأجانب : ومن ثم أدت الى تكوين بروليتاريا ولكنها لم تؤد الى تكوين طبقة وسطى من أهالى البلاد . ولكن البروليتاريا التى كونتها كانت مركزة الى حد كبير وفى وسعها تماما أن تنظم نفسها تنظيما قويا . وهذه الوقائع هى التى تفرض نمط الثورة فى روسيا .

واستطرد تروتسكى بعد ذلك متناولا « الثورة » من ناحيتها الدولية . لقد كان هناك ثلاثة تواريخ ثورية — ١٧٨٩ و ١٨٤٨ و ١٩٠٥ . ففى سنة ١٧٨٩ قادت فرنسا الطريق بقوة ولم تقم حركة بروليتاريا متسعة . وفى سنة ١٨٤٨ ، فى المركز الرئيسى : ألمانيا ، كان ينقص البورجوازية الشجاعة والثقة فى النفس للاستمرار « بالثورة » ؛ ولم تكن الطبقة العاملة ، برغم أنها كانت من القوة بحيث أخافت البورجوازية ، قوية بما فيه الكفاية بعد لتولى القيادة . وفى سنة ١٩٠٥ ، فى روسيا ، كان العمال قد تولوا القيادة ازاء ضعف البورجوازية ؛ وبرغم أنهم هزموا ، فلن يمضى وقت طويل حتى يسيروا « بالثورة » الى النصر .

وقال معارضا أولئك الذين تحدثوا عن عدم نضج روسيا « للثـــورة الاشتراكية » : « ان البروليتاريا فى البلاد المتخلفة تستطيع الاستيلاء على

السلطة أسرع مما تستطيع فى البلاد التى قدمت فيها الرأسمالية أكثر » .
فقد أراد أن يستولى العمال الصناعيون برغم أنهم أقلية ، على السلطة الحكومية وان يجتذبوا الفلاحين الى « الثورة » تحت زعامتهم وأن يقيموا دكتاتورية يعطون فيها — أى الفلاحين — دورا تابعا . فقال « ان البروليتاريا ستبدو أمام الفلاحين بوصفها محررتهم » ، وسيقبل الفلاحون ، بعد تشجيعهم على الاستيلاء على ضياع سادة الأراضى ومساعدتهم فى ذلك ، زعامة البروليتاريا . وبذلك تحصل الأقلية البروليتارية على تأييد الأغلبية لدكتاتوريتها . وهكذا كان تروتسكى ، فى سنة ١٩٠٦ ، متقدما حتى على لينين فى تحبيذ استيلاء الفلاحين على الأرض .

وفى ذلك الوقت لم يكن بين زعماء البلاشفة من اتخذ هذا الرأى سوى ستالين . فقد رأى الرجلان ، كما سيرى لينين بسرعة ، أنه السبيل الوحيد لانتصار « الثورة » فى الريف وبذلك يتاح لانتصار « الثورة » فى المدن الدوام . بيد أن اصرار تروتسكى على ذلك لم يدفعه الى الاعتقاد بأن الفلاحين يمكن أن يكونوا قوة خلاقة حقيقة فى « الثورة الاشتراكية » . لقد كان اعتقاده أن البروليتاريا وحدها هى التى تستطيع ذلك . وتوقع حدوث صدام شديد مع الفلاحين عقب نجاح « الثورة » ، واعتقد أن الفلاحين ، فى هذه المرحلة ، سيهزمون « الثورة الاشتراكية » الا اذا صارت دولية . « دون التأييد الحكومى المباشر من جانب البروليتاريا الأوروبية ، لن تستطيع الطبقة العاملة الاحتفاظ بسلطتها وان تحول حكمها المؤقت الى دكتاتورية اشتراكية مستقرة ودائمة » .

وهذا بالطبع هو لب مذهب تروتسكى . لقد كان يقول ان « الثورة الروسية » ، التى ذهب الى أنها لابد أن تكون « ثورة اشتراكية » ، لا يمكن أن تدوم الا اذا أعطت الاشارة « لثورة عالمية » وصارت ، على حد قوله : « المبادر بتصفية الرأسمالية على نطاق عالمى » .

واستطرد بعد ذلك تروتسكى قائلا ان الخوف من البروليتاريا سيدفع البورجوازية الأوروبية الى بذل جهود جبارة لتجنب قيام حرب مدمرة ؛ لأن « أى حرب أوروبية تعنى بالضرورة ثورة أوروبية » ، ولكنها ستفشل حتما لأنه ما من شيء يمكن أن يتخلص من العداوات المتبادلة بين الدول الكبرى أو يمنع هذا العداوات من التحول الى صراع مسلح .

وهكذا فان تروتسكى اذن يشارك روزا لكسمبورج فى وجهة نظرها من أنه يغلب أن تكون نهاية الرأسمالية بسبب حرب مدمرة أكثر منها بسبب المتناقضات الاقتصادية المتأصلة فيها نتيجة لانتهاء قدرتها على التوسع . ولكن الجزء الجوهرى من مذهبه لم يكن منصبا على هذه النقطة مباشرة ، بل على تنبئه بالطريق الذى ستسلكه « الثورة الروسية » الجديدة بعد بدايتها الناجحة . لقد كان مقتنعا بأن ذلك سيتم قريبا ، ولكنه كان مقتنعا أيضا أنه بمجرد أن تحاول البروليتاريا جعلها اشتراكية سينقلب الفلاحون ضدها وسيستطيعون ، بمساعدة القوى الرجعية من خارج روسيا ، تدميرها الا اذا جاءت البروليتاريا فى الدول الأكثر تقدما لنصرتها . فاذا : « تركت الطبقة العاملة الروسية لأمرها فانها لابد أن تتحطم بواسطة الثورة المضادة فى اللحظة التى ينقلب فيها الفلاحون على البروليتاريا . ولم يبق أمام العمال الا أن يربطوا مصير حكمهم السياسى ، وبالتالى مصير « الثورة الروسية »» ، بمصير « الثورة الاشتراكية » فى أوروبا . وبناء على رأى تروتسكى هذا فان عمال أوروبا لن ينقذوا « الثورة الروسية » فحسب ، بل ان العمال الروسيين أيضا سيلقون بقوتهم وطاقتهم الكبيرة فى خضم الصراع الطبقى فى العالم الرأسمالى بأكمله . وهكذا تتحول « الثورة الروسية » الى « ثورة عالمية » يقاتل فيها الاشتراكيون الروس والغربيون جنبا الى جنب .

ولم يجذب مذهب تروتسكى فى « الثورة الدائمة » اهتماما كبيرا فى

ذلك الوقت . وفى مرحلة تالية صار الرأى القائل بأن « الثورة الاشتراكية » فى روسيا لا أمل لها فى البقاء بدون مساعدة الغرب من عقائد البلاشـفة والمناشفة على السواء تقريبا . ولكن فى سنة ١٩٠٦ لم يتحدث عنها أحد تقريبا باستثناء تروتسكى ، وان كان طبعا قيل الكثير عن احتمال أن تؤدى الحرب الى « ثورة عالمية » ؛ وكان اليساريون من أمثال روزا لكسمبورج يصرون فعلا من قبل على ضرورة اضفاء طابع عالمى على الحركة الثورية والتفكير على أساس « ثورة عالمية » تقوم على الصراع الطبقى وتتجاوز الحدود القومية لا فى سلسلة من الثورات القومية . لقد كانت « الثورة العالمية » فكرة مألوفة فى ذلك الوقت ، وكان التفكير فيها عادة على أساس القتال الفعلى وكنتيجة فى الغالب لحرب عالمية . بيد أن هذه الفكرة كانت أساسا فكرة اليسار المتطرف . أما الزعماء الغربيون فان معظمهم لم يقل عنها شيئا سوى عندما كانوا يفسرون أنهم لا يريدون نشوب الحرب حتى وان كانت قد تساعد على قيام « الثورة العالمية » .

لقد تناولنا حتى الآن ، فى هذا الفصل ، أفكار أولئك الاشتراكيين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ثوريين ، بمعنى أنهم اعتقدوا أنه لابد من ثورة ما لتحقيق مولد المجتمع الاشتراكى . وعلينا الآن أن نستعرض موقف الاشتراكيين الذين نبذوا هذا الرأى ، واما اعتبروا أنفسهم « اصلاحيين » أو لم ينكروا هذا الوصف عندما وصفوا به . ومن هؤلاء ، « المنقحون » و « الاصلاحيون » الألمان بزعامة برنشتاين وفوللمار ، و « الفابيون » البريطانيـون ومعظم « حزب العمال المسـتقل » البريطـانى ، ومعظم السكندنافيين والقسم الأكبر من « الحزب الاشتراكى الأمريكى » (ولكن ليس طبعا « حزب العمال الاشتراكى » أو « عمال العالم الصناعيون ») ، والسويسريون وقطاع من الايطاليين وجمهرة الأحزاب العمالية الاشتراكية

وقسم من حزب نيوزيلاندا والفرنسيون من أنصار ميللران (ولكن ليس چوزيه أو الجمهرة العظمى من الاشتراكيين الفرنسيين) ، وربما أيضا « الماركسيون القانونيون » الروس . ولا يمكن أن نضع المعتدلين الفرنسيين ، باستثناء ميللران ومن على شاكلته ، فى هذا الفريق لأن عبارة « الثورة » تحمل لهم اشارة خاصة الى « الثورة الفرنسية » الكبرى فى سنة ١٧٨٩ التى اعتبروا أن رسالتهم هى المحافظة عليها واتمامها بتحقيق « الثورة الاجتماعية » ، فقد كان لديهم مذهبهم الخاص المأخوذ عن برودون عن « الثورة الدائمة أو الوشيكة » ولكنهم كانوا يتفقون فى أشياء كثيرة مع أولئك الذين قبلوا وصف « اصلاحى » فى البلاد الأخرى .

ويقوم المذهب الاصلاحى ، كما شرحه مثلا ويب فى «المقالات الفابية»، على صورة بديلة لمفهوم ماركس فى التاريخ . فالاصلاحيون رأوا أن قوى الانتاج فى تقدم مستمر بواسطة المكتشفات الفنية والتكنيكية ، ورأوا هذا التقدم يحدث تغييرا فى بناء المجتمع . وقد اكتشفوا ، مثل ماركس ، فى النمو الاقتصادى اتجاها مستمرا نحو « تشريك » عمليات الانتاج يدمر شخصية نتاج العامل الفرد ويحوله الى مجرد مشترك فى عملية اجتماعية من الانتاج. ويأخذ هذا « التشريك » أيضا صورة زيادة فى مستوى الانتاج والتكامل المتزايد بين المصنع والمصنع وبين الصناعة والصناعة وبين السوق والسوق . وتوقعوا أن يستمر هذا الانجاه أكثر وأكثر مع زيادة فى تركيز السيطرة فى يد ترستات وتكتلات كبرى ؛ وسرعان ما يتم الاستيلاء على هذه التكتلات وتصير ملكية عامة تدار للمنفعة المشتركة . وقد اتفقوا مع ماركس حتى هذه النقطة ، ولكنهم اختلفوا عنه فى أنهم اعتقدوا بأنه مع زيادة الانتاج سيصبح فى وسع العمال أن يحسنوا ظروفهم ومستويات معيشتهم باقتضاء أجور حقيقية أكبر من ناحية وبالحصول من الدولة ، التى سيجعلونها ديموقراطية،

على خطة متوسعة لخدمات الرفاهية الاجتماعية وتوزيع الدخول والملكية عن طريق الضرائب التى تهدف الى مصادرة « الايجار » والاستيلاء عليه لتحسين حال الشعب وتنمية القوة الانتاجية .

والجانب السياسى لهذا المذهب الاصلاحى هو أن الدولة ليست كما يؤكد ماركس بطبيعتها مؤسسة طبقية توجد لخدمة مصالح طبقة معينة ؛ بل تعتبر فى جوهرها محايدة وقابلة بوصفها أداة لأن تستخدم بواسطة أية طبقة أو مجموعة من الكائنات الآدمية تستطيع السيطرة عليها . وهكذا اذا أمكن ، عن طريق تحقيق الديموقراطية الانتخابية والحكومة المسئولة ، اخضاع الدولة لسلطة أغلبية الشعب فانها تصبح فى رأى الاصلاحيين أداة الأغلبية ؛ واذا أمكن اقامة النظام الديموقراطى بواسطة تغييرات دستورية ودون الالتجاء الى العنف فان الدولة الرأسمالية تتحول بلا ثورة الى « دولة الشعب » ويمكن استخدامها فى تحقيق الاشتراكية . ولم ينكر «الاصلاحيون» ان « الدولة » كثيرا ما استخدمت عملا أداة لطبقة حاكمة : ولكنهم أنكروا أن ذلك أمر ضرورى أو أنه يمكن تعريف « الدولة » تعريفا صحيحا بأنها جهاز سيطرة طبقية . وأصر الماركسيون من ناحيتهم على أنه لا يمكن تعريف « الدولة » الا كذلك ، وأضافوا ان « الدولة » التى كانت أداة لطبقة حاكمة بذاتها لا يمكن بأى حال السيطرة عليها وتحويلها الى أداة لطبقة أخرى . « فالدولة » القديمة لابد من تحطيمها وأن يقام بدلا منها « دولة » جديدة تقابل حاجات الطبقة المسيطرة الجديدة .

وكان هذا طبعا جدل حول الفاظ الى حد ما ، لأن أحدا لم ينكر أنه يجب أن يتغير طابع « الدولة » لتصير اداة طبقة مختلفة . ولكن المفهوم الماركسى ينطوى على أن هذا التغيير لابد أن يتم فجأة وتحل « الدولة » الجديدة محل القديمة بغتة ، بينما فكر « الاصلاحيون » على أساس تحول

تدريجى لوظائف الدولة تحولا يستحيل فيه تحديد أية لحظة بذاتها تحولت فيها « الدولة » من شيء الى آخر ؛ وهكذا فان القضية الحقيقية كانت بين التدريجية ومذهب الكوارث الدورية ، وليست بين تعريضين مختلفين « للدولة » .

ولا تنطوى وجهة النظر « الاصلاحية » طبعا على أن النظام الاجتماعى والاقتصادى القائم انما يولد ظروف « الشقاء المتزايد » للجمهرة العظمى من الناس ، ولا أن مصيره الحتمى هو أن ينهار فجأة بسبب « متناقضاته » المتأصلة . وقد يذهب « الاصلاحى » الى أن الرأسمالية تتناقض ملاءمتها كوسيلة للاستفادة من أقصى امكانيات قوى الانتاج المتاحة ؛ ولكنه كان يفترض عادة ، بصفة عامة ، ان الناتج من السلع والخدمات سيظل يتزايد بسرعة أكبر من السكان ، برغم عدم الكفاية الرأسمالية ، وانه يمكن الاستمرار فى زيادة الرفاهية دون أن يؤدى ذلك الى انهيار اقتصادى . وقد يذهب الى أن الرفاهية تزداد بصورة أسرع بكثير مع خطوات التقدم نحو الاشتراكية ، وقد يذهب الى أنه ستحدث انهيارات جزئية الا اذا تم تحويل بعض أجزاء معينة من النظام الانتاجى — كالسكك الحديدية مثلا — الى أجهزة عامة . ولكنه كان يعتقد ان الثغرات الموجودة فى النظام القائم يمكن اصلاحها على دفعات — عن طريق صناعات معينة وتنمية الخدمات الاجتماعية والقوانين الواقية وبتحويل قسم أكبر فأكبر من « الفائض » فى أيدى الأثرياء الى يد المجتمع كله .

وهكذا كان « الاصلاحيون » عموما متفائلين ، وكان « الثوريون » متشائمين فيما يتعلق بمستقبل الانتاج ومستويات المعيشة بدون ثورة . ولكن فى حين كان «الثوريون» يضعون حدا فاصلا فى التمييز بين « الشقاء المتزايد » فى ظل الرأسمالية « والازدهار المتزايد » فى ظل التخطيط والبناء

الاشتراكى ، لم يعترف « الاصلاحيون » بوجود مثل هذا الخط الفاصل ؛ فالاشتراكية بالنسبة لمعظمهم لم تكن شيئا « مطلقا » ، بل شيئا يزيد أو ينقص . وكانوا يفكرون ، كما قال برنشتاين عن نفسه ، فى عملية التحول أكثر منهم فى النتائج . فالاشتراكية ، بكامل معناها ، قد لا تتحقق أبدا ؛ ولكن قدرا من الاشتراكية سيتحقق ، ويمكن أن يتحقق ، دون حاجة الى انفصال حاد عند أية نقطة بذاتها . وقد أدرك كثير من « الاصلاحيين » طبعا أنه قد يحدث انفصال حاد فعلا ؛ ولكنهم ، بدلا من الترحيب به فى ابتهاج باعتباره « الثورة المجيدة » ، أملوا تجنب حدوثه ووضعوا خططهم على أسس قصد بها أن تجعل حدوثه أقل احتمالا .

وكان هناك أنواع وضروب كثيرة من « الاصلاحيين » . ففى أقصى طرف كان هناك دعاة الخير الذين كان همهم كله هو زيادة الرفاهية الاجتماعية واهتموا أساسا بتحسين التشريعات الاجتماعية وفرض ضرائب على الأغنياء لتمويلها . ويلى هؤلاء « الاصلاحيون » الذين ذهبوا الى أن ما يمكن تحقيقه بهذه الأساليب محدود جدا ، اللهم الا اذا تولت « الدولة » أيضا الصناعات الرئيسية على الأقل ، وجعلت بذلك نفسها فى مركز يسمح بالتخلص من دوافع الربح فيما يتعلق بها وازالة القيود التى يفرضها السعى وراء الربح الخاص على انتاجها . وحدثت مناقشات بين الاشتراكيين « الخيريين » والاشتراكيين « التشريكيين » كذلك حول مدى « التشريك » الضرورى لتوفير أساس متين للتخطيط الاقتصادى الاشتراكى — والى أى مدى يمكن أن تحل «السيطرة» محل التشريك . وبعد ذلك هناك «التشريكيون» الخلص الذين أرادوا أن تستولى « الدولة » أو الهيئات البلدية على كل شىء باسم « ديموقراطية المستهلك » ؛ ولكنهم أرادوا أن يتم ذلك تدريجيا بواسطة سلسلة متوالية من القوانين البرلمانية التى تتناول كل صناعة

أو خدمة بذاتها ، وأصروا على أن التشريك التدريجي يتضمن تعويض المالكين كما تقتضي المساواة فى العدالة . وأضاف بعض هؤلاء ، مثل شو ، الى ذلك أن التعويض الذى يدفع يجب أن يأتى كله من ضرائب تفرض على أصحاب الممتلكات ، بحيث يعوض المالكون بعضهم البعض فى الحقيقة دون أى تكاليف على المجتمع . وحبذ بعضهم ، بدلا من التعويض ، دفعات سنوية لفترة محدودة فقط لتخفيف وطأة الانتقال ؛ ورفض البعض التعويض بتاتا فى حالات خاصة — كالأرض مثلا — على أساس أنه لا يمكن أن يكون هناك حق للملكية الخاصة فيما وهبته الطبيعة ، ولكن مجرد حق محدود فى الأصول الرأسمالية التى يصنعها الانسان .

وكثيرا ما شغل النزاع حول التعويض مكانا كبيرا فى النزاعات بين اليسار واليمين وبخاصة فى بريطانيا . وأشار اليسار الى أن دفع التعويض ، اذا لم يكن مصحوبا بفرض ضرائب على رأس المال — على الميراث مثلا — تساوى على الأقل هذه التعويضات ، يجعل التأميم مجرد تغيير من ادارة خاصة الى ادارة عامة ولا يؤدى بالضرورة الى أى اقلال فى الملكية الخاصة . ان كل ما يؤدى اليه هو احلال الفوائد محل الأرباح ويترك العمال فى الصناعات المحولة تحت وطأة نفس الاستغلال تقريبا كما كانوا من قبل. وهزأوا بفكرة أنه يمكن جعل الأغنياء ، عن طريق ضرائب أكثر ارتفاعا على الدخل أو الاستهلاك ، يدفعون المبالغ التى يتطلبها شراء الصناعات ، دون أن يؤدى ذلك الى جعل فرض ضرائب أشد عليهم فى نفس الوقت لتوسيع الخدمات الاجتماعية مستحيلا ؛ وذهبوا الى أنه سيتحتم الاستمرار فى ادارة الصناعات التى تنقل الى الأجهزة العامة على أسس رأسمالية فى جوهرها اذا أريد منها أن تحقق فوائد لأصحابها السابقين . ولم يزعج هذا النقد « اليمين » كثيرا ، برغم أنه سليم فى أساسه ، لأن التدريجين كانوا

فى الغالب مستعدين تماما لتأجيل تجريد الطبقات المالكة الى المستقبل غير المحدد ، على شرط أن يسمح لهم بالتقدم نحو التأميم ، أو نوع من أنواعه بأسهل السبل . أما فيما يتعلق بالدفعات السنوية المحدودة فان « اليمين » ذهب الى أنها لن تؤدى الى فرق حقيقى ، لأن العدل يتطلب أن تكون هذه الدفعات كبيرة بحيث تمثل كامل قيمة الأصول المحولة ؛ فى حين أنكر « اليسار » ذلك وأراد أن تستمر الدفعات السنوية المدة التى يتوقع فيها تعميم التشريك فقط ، وتكون بمثابة اشعار بالاخلاء يعطى مقدما الى كل طبقة الرأسماليين الذين يكون لديهم بذلك انذار كاف بما سيحل بهم . ورفض « اليمين » طبعا هذا الرأى لأن دعاته لم تكن لديهم فكرة عن أى موعد لاتمام عملية التشريك ولا فكروا حتى فى أنها ستتم ، أو فى أن الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج ستنتهى بعد أية فترة يمكن التنبؤ بها .

وكان جميع « الاصلاحيين » تدريجيين ، اذا كانوا سياسيين . ولكن كان بعضهم غير سياسيين . فهرتسكا مثلا اقترح اقامة « دولة » جديدة تماما فى وسط افريقيا لا يخضع فيها المنتجون لوطأة الايجار والفائدة ، لكى تكون نموذجا سرعان ما تحتذيه كل دول العالم عندما تثبت تفوق كفايتها . وقد يقال أن هرتسكا لم يكن اشتراكيا ، حتى من نوع اصلاحى ، ولكنه على أى الأحوال اعتنق العديد من الأفكار الاشتراكية . ولم يكن انشاء المجتمعات المثالية سمة من سمات الفترة التى ندرسها فى هذا الجزء من الكتاب فى الغالب ، باستثناء بعض جماعات قليلة لم يكن هدفها هو تجديد العالم بقدر ما كان أن تعيش « الحياة الطيبة » بعيدا عن شروره وتفاهاته — كاتباع تولستوى مثلا . وتعتبر تجربة وليم لين فى بارجواى حدثا منعزلا ولم تكن نتائجها مشجعة ؛ كما أن لا يمكن وصف لين بأنه كان «اصلاحيا». فمعظم الاصلاحيين لم يكونوا مشمئزين من العالم ويرغبون فى الهروب

منه ، حتى اذا كانوا يعتقدون أن سلوكه ينطوى على غباء ، لقد كانوا دعاة « دولة الرفاهة » وآمنوا بأنه يمكن استخدام الدولة أداة لتعميم وسائل الحياة الطيبة اذا تحقق فيها حق الانتخاب الديموقراطى وحكومة مسئولة أمام الناخبين .

وكان الاشتراكيون الأصلاحيون كذلك ديموقراطيين سياسيين متحمسين كلهم تقريبا . فلم يفكروا فى أن لهم حقا فى اقامة الاشتراكية ، أو التقدم نحوها ، دون أن يكون لديهم تفويض شعبى ؛ وكانوا يريدون العمل على أساس تفويض من أغلبية الناس كلهم وليس طبقة واحدة . وكانوا يكرهون فكرة الصراع الطبقى حتى عندما كانوا يقبلونها كحقيقة اجتماعية. وعارضوا النداءات الطبقية البحتة ، ووقفوا موقف العداء الشديد من فكرة دكتاتورية الطبقة . والواقع أن الماركسيين نادرا ما استعملوا لفظ « دكتاتورية » الا فى روسيا — وحتى هناك لم يكن ذلك كثير الحدوث الى أن جاء لينين ونشرها . وعندما كان الألمان يستخدمونها لم يقصدوا بها كقاعدة عامة أى نظام خاص من حكم الطبقة العاملة ، بل مجرد أن البروليتاريا فى مجتمع ديموقراطى ، ستتولى الحكم فى الواقع ، بوصفها أكثر الطبقات عددا وأفضلها تنظيما دون أية حاجة الى حرمان الآخرين من حق الانتخاب أو وضع قواعد مميزة ضدهم . وقد رأينا الى أى مدى علق الألمان أهمية كبرى على كسب أغلبية فى ظل حق الانتخاب للجميع كشرط سابق ضرورى للاشتراكية ؛ وينبغى ألا ننسى أنه حتى البلاشفة أنفسهم طالبوا « بجمعية تأسيسية » يحق لغير العمال ، بقدر مساو للعمال ، أن يصوتوا فيها . ولعل قبول لينين لهذا الوضع هو بعض السبب فى اصراره بشدة على التمييز بين « الثورتين » اللتين لا يمكن أن تأتى ثانيتهما — الاشتراكية — الا عندما تكون البروليتاريا أغلبية ، أو على الأقل

عندما تكون البروليتاريا زائدا العناصر الأخرى من الشعب التى استطاعت البروليتاريا توحيدها معها قد صارت أغلبية . وكان الاصلاحيون أكثر حتى من ذلك اصرارا على أنه ينبغى على الاشتراكيين الا يتقدموا نحو الاشتراكية الا بما يتفق مع ما تؤيده الأغلبية . لقد أخذوا التصويت البرلمانى مأخذ الجد الكامل بوصفه تعبيرا عن ارادة الشعب واعتمدوا على كسب أغلبيات بالتدريج لاجراءات اشتراكية متقدمة أكثر فأكثر .

وكانت هناك طوال الفترة التى نعالجها جماعات تعارض بشدة كلا من « الثوريين » و « الديموقراطيين » الاصلاحيين . وكان لهذه المعارضة أيضا جناحاها اليمينى واليسارى : فكانت تضم فى أقصى طرف «دعاة التطوع» فى الحركة التعاونية ، وفى أقصى الطرف الآخر دعاة « الشيوعية الفوضوية » و « السندكالية الثورية » . والأمر الذى ربط بين كل الجماعات المتنافرة هو المعارضة فى توسيع سلطات « الدولة » ليستوعب عملية تنظيم جميع ألوان النشاط الجماعى الكبرى فى المجتمع ، سواء صورت هذه « الدولة » على أنها دكتاتورية أو ديموقراطية مفتوحة . وقالوا انه بالرغم من أن حافز الربح فى الصناعة شر » فانه من غير المرغوب فيه أن تجعل « الدولة » سيد الجميع — حتى لو كانت « دولة » منتخبة ديموقراطيا . وقال كثير منهم ان الديموقراطية البرلمانية ليست ديموقراطية حقيقية لأن الناخب ليست لديه أية قوة حقيقية فى السيطرة على الممثل الذى انتخبه ، لا ليقوم بشىء محدد ، بل ليمارس اختصاصات شاملة . وقد أراد بعض اللابرلمانيين أن يتخلصوا من الحكم كلية ؛ ولكن ما كانوا يعنونه حقيقة هو أنه بدلا من تركيز السلطة على كل شىء فى مكان واحد ، تقسم وظيفيا ومكانا بحيث تقتصر على ممارسة وظائف معينة وبذلك تصبح أكثر ملاءمة لسيطرة أولئك الذين تمثلهم ، وفى نفس الوقت تصير لا مركزية

بحيث تكون قريبة ممن سيطلب اليهم مراعاة قواعدها وعلى صلة وثيقة بهم.
وهكذا كان معظم « التعاونيين » يتطلعون الى تكوين اتحادات اختيارية من المستهلكين والمنتجين الذين يديرون شئونهم بأقل تدخل ممكن من الدولة . أما « السندكاليون » فانهم من ناحيتهم اعتبروا « النقابات » الجهاز الأول للديموقراطية وذهبوا الى أن الانسان يغلب أن يكون فى حياته كلها كما هو فى عمله ، وانه اذا لم يكن حرا ومتمتعا بالحكم الذاتى بوصفه منتجا ، فى اتحاد مع زملائه المباشرين ، فان « الاشتراكية » تؤدى الى « دولة العبودية » التى يطغى فيها السياسيون والبيروقراطيون على الناس العاديين باسم ديموقراطية غير حقيقية . وكان «الشيوعيون الفوضويون» يضعون الثقل على نقطة أخرى ، فقد أرادوا أن تكون السلطة فى يد مجتمعات محلية صغيرة من الأصدقاء والجيران يديرون شئونهم بأقل قدر من الأجهزة البيروقراطية ويعملون بقدر الامكان بأنفسهم مباشرة دون تحويل سلطاتهم الى ممثلين ، الأمر الذى لابد منه اذا تم التنظيم الاجتماعى على نطاق واسع . ووضع « اشتراكيو الطوائف » ، بوصفهم متميزين عن هذين الفريقين ، الثقل الأكبر على التنظيم الوظيفى ، وذهبوا أن التمثيل يكون حقيقيا عندما ينتخب الممثل لمهمة محددة ومحدودة ، ولكنه لا يكون حقيقيا عندما يفترض أنه يمثل « الانسان كله » ويعبر عن ارادته فى كل شىء . وكان جميع هؤلاء الناقدين للديموقراطية البرلمانية « تعدديين » ربما باستثناء « الشيوعيين الفوضويين » . فكلهم كانوا يريدون بدلا من « دولة » غير محدودة السلطات ، تنويعات أخرى من الأجهزة للسيطرة الاجتماعية لكل منها مهمة معينة تقوم بها ولا يسمح لاحداها بالسيطرة على البقية .
وعلى نقيض « التعدديين » و « دعاة الحرية المطلقة » كان

الديموقراطيون الاشتراكيون ، يمينا ويسارا ، من دعاة « الدولة الموحدة السيادة » ، وكان معظمهم من دعاة المركزية أيضا . فكل من البلاشفة والديموقراطيين الاشتراكيين البرلمانيين اعتبروا زيادة مركزية السلطة سمة أكيدة من سمات التقدم ، واعتبروا أنفسهم الورثة المقبلين للتركيز الرأسمالى والسلطة المركزة للدولة الحديثة . فوحدوا بين ظاهرتى نمو « التشريك » بأوسع معنى ماركسى ، ونمو حجم وحدات الانتاج والحكم وتراكم السلطة فيها . وقد انقسم « الاصلاحيون » فى هذه القضية ، فبعضهم كان يدعو بحماسة للتأميم ، فى حين فضل آخرون ملكية الهيئات البلدية بأمل التقليل من تركيز السلطة ؛ وكان بعضهم لا يتطلع الى تحقيق « اشتراكية الدولة » بقدر مكان يريد وضعا تستخدم فيه « الدولة » ، وهى تقوم بعمل المخطط المنسق ، مجموعة مختلفة من الأجهزة المتمتعة بالحكم الذاتى لتنفيذ أهدافها الاجتماعية بدلا من تركيز السلطة الادارية فى يدها .

عندما حاولت ، فى الصفحات السابقة ، تقسيم الاشتراكيين فى عدد من البلاد فيما يتعلق بموقفهم من « الثورة » و « الاصلاح » أغفلت عامدا بلادا معينة فلم أتناولها بالتحليل . ومن بين هذه البلاد النمسا وبلجيكا بصفة خاصة ، وقد أغفلت النمسا لأن القضية بالنسبة للاشتراكيين النمساويين اختلطت بصورة لا فكاك منها بموضوع بقاء الامبراطورية النمساوية ، وبالتالى بموضوع القومية . فقد كان على النمساويين أن يفكروا فى احتمال تحطيم الدولة النمساوية بواسطة الثورات القومية ، التى قد تكون ثورات اشتراكية أو نصف اشتراكية أو لا تكون ، فى نفس الوقت . وأراد بعضهم ، وبخاصة بين أولئك الذين كانوا ينتمون الى جماعات غير ألمانية ، أن تقع هذه الثورات : أما معظم الاشتراكيين النمساويين الالمان فقد كانوا أكثر ميلا الى الأمل فى المحافظة على الدولة

النمساوية متماسكة عن طريق اقامة نوع ما من الاستقلال الذاتى القومى الحضارى لا يدمر وحدتها الاقتصادية أو السياسية . وجنح ذلك الى جعل الديموقراطية الاشـتراكية النمساوية « اصلاحية » عـمليا ، ولكنها لا تستطيع أن تعلن أنها ضد « الثورية » بسـبب الطـابع الرجعى للامبراطورية النمساوية العابثة . ومن ثم كانت موزعة بين فكرتين أكثر حتى من الديموقراطية الاشتراكية الألمانية . أما البلجيكيون فانهم كانوا يواجهون موقعا أقل تعقيداً ، ولكنه مع ذلك موقف صعب تماما ؛ فمما لا ريب فيه أنهم لم يريدوا تحطيم الدولة البلجيكية الى دولتين منفصلتين أحداهما من الوالون والأخرى من الفلمنكيين ، ولكن قوة الكثلكة فى القسـم الفلمنكى من البلاد وضعهم فى مواجهه موقف بدا فيه الحصول على أغلبية اشتراكية بعيد الاحتمال جدا ، ومن ثم لم يكن فى وسعهم قبول وجهة نظر الألمان المتفائلة عن الانتصار القريب للاشتراكية عن طريق الضغط البرلمانى . وأرغمهم ذلك على تعليق أهمية كبرى على خلق أكبر قـدر يستطيعونه من طريقة الحياة الاشتراكية بين مؤيديهم داخل النظام القائم ، ودفعهم الى انشـاء رابطة وثيقة بين النقابات والجمعيات التعـاونية والتبادليات مع الحزب السياسى والتمسك بهذه الرابطة ، والى قبول ما يصاحب ذلك من أن الكاثوليك لابد فاعلين مثلهم اذا هم انشأوا هذا البناء بحيث تكون هناك نقابات وجمعيات تعاونية ومؤسسات اجتماعية متنافسة وتنقسم الطبقة العاملة على نفسها . لقد جعلت عنوان الفصل الذى تحدثت فيه عن بلجيكا « أزمة الاشتراكية » لأنه يبدو لى أن البلجيكيين كانوا أول اشتراكيين أدركوا ان الديموقراطية البرلمانية لن تجدى فى توصيلهم الى النصر بوصفهم ممثلين لأغلبية واضحة من الشعب .

ولا ريب فى أنه كان هناك آخرون لعلهم أدركوا ذلك لاسـباب

مختلفة . فالمرء يجد فى الكتابات الاشتراكية فى تلك الفترة المرة تلو المرة افتراضا بأن البروليتاريا اما أنها — أو ستصير قريبا — أغلبية الشعب ، بل حتى الأغلبية الساحقة . وكان الألمان يؤكدون ذلك باستمرار ويتحدثون كما لو كانت أغلبية الناخبين التى يريدون ضمها الى قضيتهم ستكون أغلبية بروليتارية ، حتى عندما كانوا يعملون بحماس على اجتذاب غير البروليتاريين. ولكن هل كان صحيحا أن البروليتاريا كانت فعلا أغلبية أو أنها فى طريقها لأن تصير أغلبية ؟ لقد كان أول من أنكر ذلك هم بعض السندكاليين المعينين ، مثل روبرت ميشيلز وجورج سوريل وهيوبرت لاجارديل ، وكذلك كثيرون من « الاصلاحيين » الذين لم يريدوا أن تقوم اشتراكيتهم على أساس من حرب الطبقات . وقد أصر هؤلاء المعارضون على أن المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أبعد ما تكون عن أن تصير مؤلفة من طبقتين فقط — يحدوهما العداء نحو بعضهما ويقوم بينهما حد فاصل — هما البورجوازيون والبروليتاريون ، وأنها فى الواقع تتحول أكثر فأكثر الى مجتمعات متميزة تهبط فيها نسبة العمال اليدويين وتزداد نسبة الاداريين من ذوى المعاطف السوداء ونسبة الأشخاص الذين لديهم من الممتلكات ما يكفى لأن يجعلهم يفقدون شيئا الى جانب السلاسل التى تقيدهم . وقد رأينا كيف أن كاوتسكى وخصومه تشاجروا حول الوقائع الخاصة باختفاء الفلاحين (١) ، وكيف أن نقاد الماركسية صبوا هجومهم على نظرية « الشقاء المتزايد » مقابل الطريق الفعلى للنمو فى ظل الرأسمالية . فقد كان من الحقائق الواضحة أنه اذا كانت « البروليتاريا » تعنى العمال اليدويين الصناعيين فقط ، فانه من غير المحتمل بالمرة أن تؤلف فى أى وقت أغلبية الشعب فى ظل الرأسمالية وأنه من المحتمل جدا أن تقدم الرأسمالية أكثر من ذلك سيقلل من حجمها النسبى ؛ ولن يقع هذا الانخفاض طبعا فى البلاد

(١) انظر الفصل الخامس .

المتخلفة التى ستستمر فيها زيادة « البروليتاريين » النسبية والعددية مدة طويلة ، ولكنه ينطبق على البلاد التى كان معظم الاشتراكيين يعتبرونها أقرب ما يكون نضوجا للاشتراكية .

وقد أمكن تخطى هذه العقبة باعادة تعريف المصطلح « بروليتاريا » بحيث تضم تلك الكتلة المتزايدة من الأشخاص ذوى المرتبات ، وكذلك الفلاحين اذا لزم الأمر ، مع استبعاد الفلاحين الأيسر حالا . ولكن هـذا التعريف الجديد جعل « البروليتاريا » طبقة أقل قدرة على التنظيم الموحد والتضامن الطبقى فى العمل ؛ وبذلك جعل تلك السمات ذاتهـا ، التى اعتبرت العامل الذى يضفى على البروليتاريا دفقتها الاشتراكية ، خاصيات قطاع منها فقط وليست خاصيات البروليتاريا ككل . وكان من الممكن الاستمرار فى اعتبار هذا القطاع « طليعة » تجمع وراءها البروليتاريا ، بتماسكها وقدرتها على التنظيم ، من أجل الصراع فى سبيل الاشتراكية ؛ ولكن ذلك يعنى أن القوة التى تعمل من أجل الاشتراكية ليست البروليتاريا كطبقة ، بل نخبة من البروليتاريا — وهى بالتأكيد لا تمثل أغلبية الشعب . واذا كانت هـذه النخبة ستحكم دكتاتوريا فان الدكتاتورية لن تكون دكتاتورية أغلبية ، بل أقلية تسحب وراءها أغلبية . واذا لم تكن هناك دكتاتورية بل الحكومة التى تريدها الأغلبية أيا كانت ، فان الاشتراكيين سيتعين عليهم أن يميعوا سياستهم للاستجابة لرغبات الناخبين الحديين اذا أرادوا الحصول على أغلبية .

وكانت هذه هى المعضلة الحقيقية أمام الاشتراكيين فى سنوات ما قبل سنة ١٩١٤ ، وهى السنوات التى جلبت معها ظهور أحزاب برلمانية اشتراكية كبرى فى غرب أوروبا ؛ ولكنها لم تجعل أيا من هذه الأحزاب — ولا حتى فى ألمانيا — قريبة من الحصول على أغلبية تجعل فى وسـعها ادخـال

الاشتراكية بتفويض ديموقراطى . وقد اضطر الألمان ، مثل الباقين ، الى تمييع برامجهم المباشرة لكى يصلوا حتى الى ما وصلوا اليه فعلا ؛ وبدا أن المستقبل يخبىء تمييعا آخـر برغم التنديد النظـرى « بالتنقيح » و « الاصلاح » بكل صورهما .

فما الذى يحدث بعد ذلك اذن ؟ لقد وجد كثير من الاشتراكيين ، وبخاصة ذوى الميول اليسارية ، مخرجا فى التنبؤ بأن الرأسمالية ستنهار وشيكا ، اما فى أزمة اقتصادية « أخيرة » من البطالة على نطاق ضخم وعجز الاستهلاك ، أو تحت ضغط حرب امبريالية بين الدول الرأسمالية ، وان هذا الانهيار للنظام القديم سيؤدى اما الى اعتناق جمهرة الناس للاشتراكية أو الى منح الاشتراكيين ، باعتبارهم القوة الوحيدة التى ستقف صامدة عند ما يتحلل النظام القديم ، القـوة لاقامة الاشتراكية دون انتظار لاعتناق كتلة الناس لها وللحصول على تأييد الأغلبية والاحتفاظ به بوضع غـير الاشتراكيين الذين ينقصهم التنظيم أمام الأمر الواقع . وفى مقابل ذلك اتجه آخرون ، ممن كانت ميولهم مع « الاصلاحيين » ، نحو فكرة أن الاشتراكية قد لا تكون فى نهاية المطاف نظاما بل مجرد اتجاه ، وان مهمة الأحزاب والحركات الاشتراكية ليست فى الحقيقة اقامة المجتمع الاشتراكى ، ولكن السير باستمرار فى اتجاه « دولة الرفاهة » . بيد أن معظم الاشتراكيين لم يقيدوا أنفسهم بأى من هذين الموقفين . لقد استمروا فى كفاحهم يرجون خـيرا .

وفى بعض البلاد لم تظهر مشكلة العمل الثورى مطلقا تقريبا برغم أنه كانت توجد فى جميع البلاد على الأقل جماعات صغيرة من الثوريين ، أو من الأشخاص الذين فرضوا أنهم ثوريون . كما كانت هناك عادة جمـاعات صغيرة من « الاصلاحيين » حتى فى البلاد التى لا يسـمح فيها تكوين

« الدولة » بأى مجال تقريبا للاصلاح دون ثورة . ففى بريطانيا مثلا كان « الفدرال الديموقراطى الاشتراكى » يتحدث كثيرا جدا عن الثورة ، وندد « بالفابيين » و « بحزب العمال » لأنهم نبذوها ، ولكن لم يكن هناك أدنى احتمال لمحاولة القيام بالثورة عمليا . ودعا كير هاردى الى الاضراب العام ضد الحرب ، لاكثورى ، ولكن كداعية سلام ؛ ولم يكن لأحداث الشغب التى وقعت فى ليفربول وغيرها ابان فترة القلق الكبير من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩١٤ أية علاقة بالثورة . أما ايرلنده فكانت طبعا موضوعا آخر ، اذ أن الثوريين الايرلنديين كانوا قوميين ولم يكن معظمهم اشتراكيا بأى حال ؛ وحتى فى ايرلنده كان الخطر الأساسى للثورة حتى سنة ١٩١٤ من جانب « الاتحاديين » فى ألستر وليس من جانب اليسار . أما حزب العمال البريطانى ، الذى كان « حزب العمال المستقل » و «الفابيون» مرتبطين به ، فانه لم يعلن حتى أنه اشتراكى حتى سنة ١٩١٧ أو سنة ١٩١٨ ، وان كان قد أصدر عدة قرارات اشتراكية قبل ذلك .

كما لم تظهر حقيقة مشكلة الثورة بوصفها قضية عملية فى الولايات المتحدة أو فى استراليا أو نيوزيلانده ، برغم أن « عمال العالم الصناعيين » فى جميع هذه البلاد صحبوا الدعوة اليها بنشاط صناعى صلب جدا . وكانت الأحزاب الاشتراكية والعمالية فى هذه البلاد تضم « ثوريين » بين صفوفها ، ولكنها لم تكن أحزابا ثورية ، باستثناء حزب العمال الاشتراكى الذى كان زعيمه دى ليون . وكان فى وسع « الثوريين » و « الاصلاحيين » العمل معا فى هذه الأحزاب لأن الثورة لم تكن قضية عملية . ففيها جميعا كان حق الانتخاب على نطاق واسع ، وان كانت النساء بلا أصوات بعد ، وكان النظام البرلمانى يعمل على أساس الحكومة المسئولة ، الأمر الذى لم يمهد السبيل لتحقيق الاصلاح على دفعات فحسب ، بل ولتحقيق تغييرات

هيكلية فى النظام الاجتماعى أيضا اذا كانت أغلبية الناخبين تريدها بوضوح أو تؤيد السياسيين المطالبين بها بصورة مستمرة . وفى مثل هذه البلاد ، فى الظروف التى كانت قائمة حتى سنة ١٩١٤ ، لم يكن من الممكن أن تصير الثورة سياسة عملية ، الا بالنسبة لأقلية قومية مثل الايرلنديين الكاثوليك — ولم تكن سهلة مطلقا حتى بالنسبة لهم .

وكانت هناك بلاد فى قارة أوروبا أيضا لم تظهر فيها تقريبا مسألة « الثورة » بوصفها قضية عملية . والنرويج حدثت فيهـا ثورة قومية ، ولكن لم تقع ثورة اجتماعية ، أما غيرها من الدول السكندنافية فلم تكد تقع أية حركة ثورية برغم ضيق نطاق حق الانتخاب . وفى هولندا كانت الحركة الثورية أكبر ، ولكن كان أساسها الضعف وليس القوة وكانت رد فعل ضد عدم جدوى الأساليب البرلمانية أكثر منها ارادة ثورية . كما لم تكن الثورة « سياسة عملية » حقيقة فى بلجيكا برغم أنه كان هناك ضغط شديد للاصلاح البرلمانى عن طريق الاضرابات والمظاهرات ؛ وكان يوجد ثوريون بين الوالون ، ولكن « حزب العمال البلجيكى » لم يكن بين صفوفه عنصر ثورى كبير . وكان هناك بعض « الثوريين » فى سويسرا الفرنسية ، ولكن الثوريين فى سويسرا الألمانية كانوا قليلين جدا باستثناء المنفيين . وفى هذه البلاد ، وحتى فى سويسرا ، كان هناك صراع صناعى حاد ؛ وفى البلاد السكندنافية — الواحدة بعد الأخرى — تقابلت قوى العمل ورأس المال المتكتلة فى صراع منظم ، ولكن لم يكن هناك أى أمل فى أن تتحول الاضرابات العامة الدانماركية أو النرويجية أو السويسرية الى ثورات . كما لم يكن هناك فى الحقيقة أمل أقل جدى فى الثورة فى ألمانيا . لأن جمهرة المؤمنين « بالثورة » أجلتها الى اليوم الذى تحصل فيه الاشتراكية على الأغلبية البرلمانية ، وحتى عندئذ كانوا يتطلعون الى القيام

بالثورة بالأساليب البرلمانية الدستورية . فقد كان الألمان باستثناء قلة صغيرة جدا ، اصلاحيين عملا وميولا مثل البريطانيين . وكانت الشخصية «الثورية» الرئيسية بينهم هى روزالكسمبورج ، ولم تكن ألمانية بل بولندية وكان اهتمامها منصبا على الثورة فى روسيا بقدر ما هو منصب على الثورة فى ألمانيا ان لم يكن أكثر : بل الواقع أنها اعتبرتها ثورة واحدة . ان «الثورة»، أو على الأقل « الثورة الاجتماعية » كانت تتعلق بشئون أوروبا الشرقية ، وكان جانبها الاجتماعى روسيا أساسا .

ويبقى هناك فرنسا وايطاليا وأسبانيا والبرتغال . وقد حدثت فى البرتغال « ثورة » ، ولكن لم تقم فيها أية حركة اشتراكية تقريبا . وكانت أسبانيا أيضا تغلى باستمرار باحتمال الثورة ، ولكنها لم تستطع قط أن تجمع قواها فى حركة واحدة ، ولم تكن الديموقراطية الاشتراكية الأسبانية بزعامة ايجليسياس فى الواقع أكثر ثورية من الألمانية . وكانت ايطاليا دائما عرضة « لانتفاضات » ، ولكن الاشتراكيين لم تكن لهم قوة فى الجنوب المضطهد ، وكانت هناك هوة تفصل بين العمال الصناعيين فى المدن الشمالية والكتلة البروليتاريا المشاغبة فى نابولى أو حتى فى روما . وأخيرا ، فى فرنسا ، كان أنصار جيزده مثل الألمان ، وكان أتباع جوزيه من المدافعين عن « الثورة » الماضية أكثر منهم دعاة « ثورة » جديدة ، وكان أتباع بلانكى قد طرحوا عنهم ، تحت زعامة ڤايان ، حماسهم للتآمر ، ولم تكن لدى معظم السندكاليين ، برغم أنهم أطلقوا على حركاتهم « السندكالية الثورية » ، أية نية مباشرة لمحاولة قلب «الجمهورية » البورجوازية بالعنف. وكان لدى فرنسا عدد كبير من « الثوريين » ، فى اليسار واليمين على السواء ، وربما كانت هناك بعض المحاولات للقيام « بانقلاب » ثورى غير محاولة بولانچيه . ولكن مثل هذه المحاولة كان من المحتمل أن تأتى من

اليمين أكثر مما تأتى من اليسار : ولم تكن فكرة « الثورة السندكالية » فى أى وقت من الأوقات أكثر من فكرة : فلم تتحول الى « مؤامرة فعلية » .

والواقع أن اشتراكية غرب أوروبا ، أيا كان الاسم الذى تطلقه على نفسها ، كانت حركة اصلاحية وليست حركة ثورية . وفى بعض البلاد كانت لا تزال تجاهد من أجل حق الانتخاب للجميع — أو على الأقل لجميع الرجال — واقامة حكومة مسئولة ، وكانت تستخدم مظاهرات الاضراب العام كوسيلة من وسائل تحقيق أغراضها . وفى بعض البلاد الأخرى كانت هذه الأشياء قد تحققت فعلا ، وكانت الحركة الاشتراكية مشغولة بالتشريعات الاجتماعية والشئون النقابية . وكانت القضية الوحيدة التى أرغمتها على مواجهة موضوع العمل الثورى هى قضية الحرب ، وقد وجدت نفسها فى مركز حرج عند معالجة هذه القضية ولم تعرف كيف تتناولها . وأخيرا سمحت لنفسها بالانسياق — وينبغى أن تتذكر أن ذلك كان بواسطة روزا لكسمبورج ولينين — الى تأييد الفقرات العملية الأخيرة من القرار الخاص بواجبات الاشتراكيين تجاه خطر الحرب أو عند نشوبها فعلا ، وهو القرار الذى صدر فى « مؤتمر الدولية » فى شتوتجارت ، ثم عادت فأكدته فى مؤتمرى كوبنهاجن وبال . ولم تكن هذه الفقرات واضحة تماما: والا فما كان من الممكن أن تقبلها قط . وأيا كانت طريقة تفسيرها فان الحركة الاشتراكية الدولية قيدت نفسها بأكثر كثيرا مما استطاعت أن تقوم به فى سنة ١٩١٤ فعلا ، أو مما كانت ترغب فى القيام به متحدة . وانهارت الدولية الثانية ؛ ولم تحقق الحرب النبوءة الا فى شرق أوروبا ، تلك النبوءة التى طالما تكررت من أن أى « حرب أوروبية » تعنى حتما « ثورة أوروبية أيضا » .

فهرس

		صفحة
الفصل الثانى عشر :	النمسا	٣
الفصل الثالث عشر :	هنغاريا	٦٦
الفصل الرابع عشر :	البلقان	٩٣
الفصل الخامس عشر :	سويسرا	١٢٢
الفصل السادس عشر :	بلجيكا	١٣٤
الفصل السابع عشر :	هولندا	١٨٤
الفصل الثامن عشر :	الدول السكندنافية وفنلندا	٢٠٠
الفصل التاسع عشر :	ايطاليا	٢٥٦
الفصل العشرون :	أسبانيا	٣٠٢
الفصل الحادى والعشرون :	الولايات المتحدة ـ كندا	٣٤٣
الفصل الثانى والعشرون :	أمريكا اللاتينية	٤٠٦
الفصل الثالث والعشرون :	العمال والاشتراكية فى أستراليا	٤٤٨
الفصل الرابع والعشرون :	نيوزيلاندا	٤٩٠
الفصل الخامس والعشرون :	جنوب أفريقيا	٥٢٢
الفصل السادس والعشرون :	سان يات سن	٥٢٩
الفصل السابع والعشرون :	اليابان	٥٤٨
الفصل الثامن والعشرون :	الخاتمة ـ الاصلاح والثورة	٥٦٣



الدار القومية للطباعة والنشر

الدار القومية للطباعة وال
ابريل ١٩٦٥

الثمن ٣١ قرشا